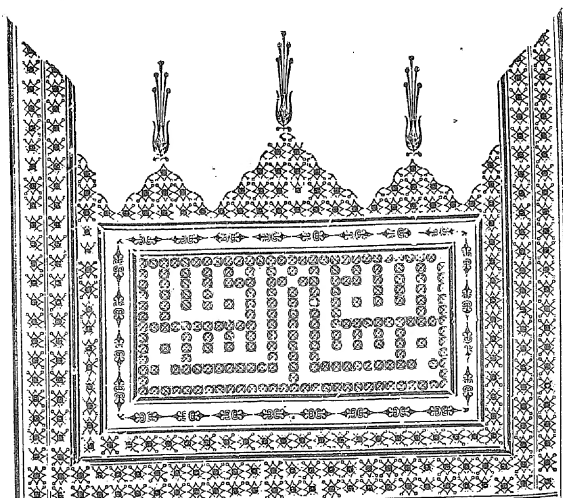


(الجزء الخامس)
من فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي
عبد الله محمد بن اسمعيل البخاري لشيوخ الاسلام
فاضل التضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن
علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني
الشافعي زينيل القاهرة المحروسة
فقـــــــــــــــــدنا الله
بعاونه
أمين

(وبسم الله من الجامع الصحيح للإمام البخاري)



(الطبعة الأولى)
(بالطبعة الكبرى المبرقة يولاق مصر المحمية)
(سنة ١٣٠٠ هجرية)



(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب المزارعة) *

باب فضل الزرع والفرس اذا اكل منه وقول الله تعالى افرأيت ما تبحرون
 الآية) كذا للنسفي والكشيحي الا انه سماه آخر البسملة وزاد النسفي باب ما جاء في الحرث
 والمزارعة وفضل الزرع الى آخره وعليه شرح ابن بطال ومثله لا صلى وكريمة الا انه ما حذفنا
 لفظ كتاب المزارعة والمستهلى كتاب الحرث وقدم الجوى البسملة وقال في الحرث بدل كتاب
 الحرث ولا شأن ان الآية تدل على اباحة الزرع من جهة الامتنان به والحديث يدل على فضله
 بالقد الذي ذكره المصنف وقال ابن المنير اشار البخاري الى اباحة الزرع وان من نهي عنه
 كآورد عن عمر فحمله ما اذا شغل الحرث عن الحرب ونحوه من الامور المطاوعة وعلى ذلك يجعل
 حديث ابى امامة المذكور في الباب الذي بعده والمزارعة مقابلة من الزرع وسيأتي القول فيها
 بعد أبواب (قوله حديثنا في الخبر) اخرج هذا الحديث عن شيخين حديثه بكل منهما عن ابى
 عوانة ولم أر في سابقهما اختلافا وكأني قد صدقتهما من كل منهما وحده فلذلك لم يجمعهما
 (قوله ما من مسلم) اخرج الكافور لانه رب على ذلك كونه ما كل منه يكون له صدقة والمراد
 بالصدقة الثواب في الآخرة وذلك يختص بالمسلم نعم ما كل من زرع الكافر شاب عليه في الدنيا
 كما ثبت من حديث أنس عند مسلم وامامان قال انه يخفف عنه بذلك من عذاب الآخرة فيحتاج
 الى دليل ولا يجدان يقع ذلك لمن لم يزر في الدنيا وقد انعم الله عليه (قوله اؤزرع) أو لا تزروع لان

(بسم الله الرحمن الرحيم)
 * (كتاب المزارعة) *

* (باب فضل الزرع
 والفرس اذا اكل منه
 وقول الله تعالى افرأيت
 ما تبحرون انتم تزرعونهم
 فمن الزارعون لو نشاء لبلغناه
 حطاما) * حديثنا في الخبر
 حديثنا في الخبر
 وحديث عبد الرحمن بن
 المبارك حديثنا في الخبر
 قتادة عن أنس رضي الله
 عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما من
 مسلم يفرس غرسا أو يزرع
 زرعاً فاكل منه طير أو
 انسان أو بهيمة الا كان له به

الزعر غير الغرس (قوله وقال مسلم) كذا النسقي وجماعة ولا يبي ذرو الاصلي وكريه وقال لنا مسلم وهو ابن ابراهيم وأبان عوان يزيد الطار والبخاري لا يخرج له الاستشهادا ولم أره في كتابه شاموسولا الا هذا وتفسيره عنده حين سئل عنه لا يخرج له الاستشهادا ووقع عنده في الرقاق قال لنا أبو الوليد حدثنا جابر بن سلمة وهذه الصيغة وهي قال لنا يستعملها البخاري على ما استقرئ من كتابه في الاستشهادات غالبا وربما استعملها في الموقوفات ثم ذكرنا اسناد أبان ولم يسبق منه لان غرضه منه التصريح بالتعديت من قادة عن أنس وقد أخرجه مسلم عن عبد بن جريد عن مسلم بن ابراهيم المذكور بلفظ ان نبى الله صلى الله عليه وسلم رأى نخلا لأم مبشر امرأة من الانصار فقال من غرس هذا النخل أم مسلم أم كافر فقالوا مسلم قال فخرج حديثهم كذا عند مسلم لا يقال به على ما قبله وقد بينه أبو نعيم في المستخرج من وجه آخر عن مسلم ابن ابراهيم وباقه فقال لا يغرس مسلم غرسا في كل منه انسان أو طيرا ودابة الا كان له صدقة وأخرج مسلم هذا الحديث عن جابر بن طارق منها بلفظ سبع بل ثمينة وفيه الا كان له صدقة فيها اجر ومنهم أم مبشر وأم معبد على النك وفي أخرى أم معبد بن نرشك وفي أخرى امرأة زيد ابن حارثة وهي واحدة لها كتيبان وقيل اسمها خلدية وفي أخرى عن جابر عن أم مبشر جده من مسندها وفي الحديث فضل الغرس والزعر والحض على عبارة الارض ويستبط منه اتخاذ الضمعة والقمام عليها وقسمه فساد قول من أنكر ذلك من المتزعة وجعل ما ورد من التفرع عن ذلك على ما اذا شغل عن أمر الدين فتم حديث ابن مسعود رضي الله عنه فوجعا لا تتخذوا الضمعة فترجوا في الدنيا الحديث قال القرطبي يجمع بينه وبين حديث الباب بحمد الله على الاستسكان والاستغال به عن أمر الدين وجعل حديث الباب على اتخاذها لا كنفاء أو لنفع المسلمين أو تحصل ثوابها وفي رواية لمسلم الا كان له صدقة الى يوم القيامة ومقتضاه أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزعر عما كونه ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل ملكه الى غيره وظاهر الحديث ان الاجر يحصل لمخاطي الزعر أو الغرس ولو كان ملكه لغيره لانه أضافه الى أم مبشر ثم سألتها عن غرسه قال الطبري نكر مسلما وأوقعه في سباق انتفى وزاد من الاستغراق وعلم الحيوان للدل على سبيل الكفاية على ان أي مسلم كان حرا أو عبدا مطعما أو عاصيا وعمل أي عمل من المباح ينتفع بما عمله أي حوان كان يرجع نفعه اليه وبناط عليه وفيه جواز نسبة الزرع الى الآدمي وقدره في المنع منه حديث غير قوي أخرجه ابن أبي حاتم عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه فوالا يقل أحدكم زرع ولكن ليقول حرت ألم تسمع لقول الله تعالى أنتم ترعونها أم نحن الزارعون ورواه ثقات الأئمة مسلم بن أبي مسلم الجعفي قال فيه ابن حبان رجما خطأ وزوى عبد بن جدد من طريق أبي عبد الرحمن السلمي يغلله عن قوله غير مرفوع واستنط منه المذهب ان من زرع في أرض غيره كان الزرع للزارع وعليه لب الأرض أجرة مثلها وفي أخذ هذا الحكم من هذا الحديث بعد وقد تقدم الكلام على أفضل المكاسب في كتاب اليسوع والله الموفق (قوله) **باب** ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزعر أو مجاوزة الحد الذي أمر به) هكذا الاصلي وكريه ولا ينسبوه أو تجاوزوا للنسبي وأن ذر جاوزوا الحد لما شرع أعظم من أن يكون واجبا أو مندوبا (قوله) حدثنا عبد الله بن سالم وعوا الحمصي يكتي أبان وسف وليس له ولا شيخ في هذا

٩٧٢٢٠

٩

عظة

١١٣١

٩٩٧/٢

* وقال مسلم حدثنا أبان حدثنا قادة حدثنا أنس بن النبي صلى الله عليه وسلم (باب) ما يحذر من عواقب الاشتغال بالزعر أو مجاوزة الحد الذي أمر به * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا عبد الله بن سالم حدثنا محمد بن زياد

الالهاني

٢٣٢١

تحفة

٤٩٧٥

الصحيح غير هذا الحديث والالهائي بفتح الهمزة ورجال الاسناد كلهم ساميون وكلهم حصيون
 الاشجى البخاري (قوله عن أبي امامة) في رواية أبي نعيم في المستخرج سمعت أبا امامة (قوله
 سكة) بكسر الميم هي الحديد التي تحترق بالارض (قوله الا أدخله الله الذل) في رواية
 الكشي عن الادخله الذل وفي رواية أبي نعيم المذكورة الأذخول على أنفسهم ذل لا يخرج عنهم
 الى يوم القيامة والمراد بذلك ما يلزمهم من حقوق الارض التي تطالبهم بها الولادة وكان العمل في
 الاراضي أول ما اقتضت على أهل الذمة فكان الصبيان يكرهون تعاطي ذلك قال ابن الزين هذا
 من اخباره صلى الله عليه وسلم بالغيب لان المشاهد الآن أن أكثر الظلم انما هو على أهل الحرث
 وقد أشار البخاري بالترجمة الى الجمع بين حديث أبي امامة والحديث الماضي في فضل الزرع
 والغرس وذلك بأحد أمرين اما ان يحمل ما ورد من الذم على عاقبة ذلك ويحمله ما إذا اشتغل به
 فضع بسببه ما أمر بحفظه واما ان يعمل على ما إذا لم يضع الله جوارحه لخدمته والذي يظهر
 ان كلام أبي امامة محمول على من يتأخر في ذلك بنفسه أما من له عيال يعملون له وأدخل داره
 الآلة المذكورة لتخفيف لهم فليس مراداً ويمكن الحمل على مجموعهم فان الذل شامل لكل من
 أدخل على نفسه ما يستلزم مطالبة آخره ولا سيما إذا كان المظالم من الولادة وعن الداودي
 هذا الما ينقرب من العدو فإنه اذا اشتغل بالحرث لا يشتغل بالقر وسنة فيناست عليه العدو فحقهم
 ان يشتغلوا بالقر وسنة وعلى غيرهم امدادهم على ما يحتاجون اليه (قوله قال أبو عبد الله اسم أبي
 امامة صدي بن بجلان الخ) كذا وقع للمستطلي وحده (قلت) وليس لأبي امامة في البخاري سوى
 هذا الحديث وحديث آخر في الاطعمة وله حديث آخر في الجهاد من قوله يدخل في حكم المرفوع
 والله أعلم (قوله باسم اقتناء الكلب للحرث) الاقتناء بالتالي اقتعال من القنية
 بالكسر وهي الاخذ قال ابن المنير أراد البخاري اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب
 المنهي عن اخذها لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اخذها كان أقل
 درجته ان يكون مباحا (قوله عن أبي سلمة عن أبي هريرة) في رواية مسلم من طريق الاوزاعي
 حديثي يحيى بن أبي كثير حديثي أبو سلمة حديثي أبو هريرة (قوله من أمسك كلبا) في رواية سفيان
 ابن أبي هريرة ثاني حديثي الباب من اقتنى كلبا وهو مطابق للترجمة ومفسر للاسالك الذي هو في
 هذه الرواية ورواه أحمد ومسلم من طريق الزهري عن أبي سلمة بلفظ من اتخذ كلبا الا كلب
 صيد أو زرع أو ماشية أو أخرجه مسلم والنسائي من وجه آخر عن الزهري عن سعيد بن المسيب
 عن أبي هريرة بلفظ من اقتنى كلبا ليس كلب صيد ولا ماشية ولا أرض فإنه ينقص من اجر كل يوم
 قبراطن فاما زيادة الزرع فقد أنكرها ابن عمر في مسلم من طريق عمرو بن دينار عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب غنم فقيل لابن عمر ان أباه هريرة يقول
 أو كلب زرع فقال ابن عمر ان لا يزرع حرثا ويقال ان ابن عمر أراد بذلك الإشارة الى تثبيت
 رواية أبي هريرة وان سبب حفظه لهذه الزيادة أنه كان صاحب زرع ودونه ومن كل شغل
 بشي احتاج الى تعزف أحكامه وقد روى مسلم أيضا من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه
 مرفوعا عن اقتنى كلبا الحديث قال سالم وكان أبو هريرة يقول أو كلب حرث وكان صاحب حرث
 خواصه للبخاري في الصيد دون الزيادة وقد وافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفيان بن أبي هريرة إنراه

عن أبي امامة الباهلي قال
 ورأى سكة وشيأ من آلة
 الحرث فقال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يدخل هذا بيت
 قوم الا أدخله الله الذل
 قال محمد واسم أبي امامة
 صدي بن بجلان (باب
 اقتناء الكلب للحرث)
 حدثنا معاذ بن فضالة
 حدثنا هشام عن يحيى بن
 أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من أمسك كلبا
 فإنه ينقص كل يوم من عمله
 قبراط الا كلب حرث

٢٣٢٢

٥

تحفة

٩٥٤٢٨

في هذا الباب وعبد الله بن مغفل وهو عند مسلم في حديث قوله أنه يقتل الكلاب ورخص في
كلب الغنم والصيد والزرع (قوله أو ماشية) وألتنويع للترديد (قوله وقال ابن سيرين
وأبو صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم الكلب غنم أو حرث أو صيد) وأما رواية ابن
سيرين فلم أتف عليها بعد التبع الطويل وأما رواية أبي صالح فوصلها أبو الشيخ عبد الله بن محمد
الاصمغاني في كتاب الترغيب له من طريق الأعمش عن أبي صالح ومن طريق سهل بن أبي صالح
عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية أو صيد أو حرث فانه ينقص من عمله كل
يوم قيراطان لم يقل سهل أو حرث (قوله وقال أبو حازم عن أبي هريرة كلب ماشية أو صيد)
وصلة أبو الشيخ أيضا من طريق زيد بن أبي أسية عن عدى بن ثابت عن أبي حازم بلفظ أعيان
أهل دار بطوا كلبا ليس بكل صيد ولا ماشية تنقص من أجرهم كل يوم قيراطان قال ابن عبد
البري في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لان زيادة حافظ
وزكراهة اتخاذ الخيل ذلك لأنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذ الجلب المتافع ودفع
المضار فباسا فتعجز كراهة اتخاذها تفسير حاجة لمافية من ترويع الناس واستناع دخول
الملائكة البيت الذي هم فيه وفي قوله تنقص من عمله أي من أجره ما شرب إلى ان اتخاذها ليس
بجهر لأن ما كان اتخاذهم محرما متنع اتخاذ على كل حال سواء تنقص الاجر أو لم ينقص فدل ذلك
على ان اتخاذها مكروه ولا حرام قال ووجه الحديث عندى ان المعاني المتعبد بها في الكلاب من
غسل الاناس سبعا لا يكاد يقوم بها المكاتب ولا يتحفظ منها فرع ما دخل عليه باتخاذها ما ينقص
أجره من ذلك ويروي أن النبوة رسال عمرو بن عبد الله عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال
النسوة لانه ينبغ الشيف وربع السائل اه وماذا عدم من عدم التحريم واستدله بما ذكره
ليس بلازم بل يحتمل ان تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل
من الخير لو لم يتخذ الكلب ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص ان الانعام الحاصل
باتخاذها وانما قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينقص من ثواب عمل المتخذ قدر ما يترتب عليه من
الانعام باتخاذها وهو قيراط أو قيراطان وقيل سبب النقص امتناع الملائكة من دخول بيته أو
ما ينطق المارين من الأذى ولان بعضها شياطين أو عقوبة لخالفه النهى أو لولوعها في الآثام
عند غفلة صاحبها فربما يتنص الطاهر منها فإذا استعمل في العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال
ابن التين المراد أنه لو لم يتخذ له مكان عمله كاملا فإذا اقتناه نقص من ذلك العمل ولا يجوز أن
ينقص من عمل مضى وانما أراد أنه ليس عمله في الكال عمل من لم يتخذ اه وماذا عدم من عدم
الجواز منازع فيه فقد سكت الروايات في الجواز اختلافا في الاجر هل ينقص من العمل الماضي أو
المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فنقل من عمل التها قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من
الفرص قيراط ومن النقل آخر وفي سبب النقصان يعني ككما تقدم واختلقوا في اختلاف
الروايات في القيراطين والتهراط فنقل الحكم لان ذلك لو كان محفوظا لم يحفظه إلا حر أو انه صلى
الله عليه وسلم أخبرنا ولا ينقص قيراط واحد فيه الراوى الأول ثم أخبرنا بيا ينقص قيراطين
زيادة في التاكيد في التفسير من ذلك فسمعه الراوى الثاني وقيل ينزل على حاله فنقصان
القيراطين باعتبار كثرة الاضرار باتخاذها ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يخص نقص

٢٩٨ / ٢

عن

نظرة

١٣٤١٤

أو ماشية قال ابن سيرين
وأبو صالح عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم الكلب
غنم أو حرث أو صيد وقال
أبو حازم عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
كلب ماشية أو صيد وحديثا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك

٢٣٢٢

عن

نظرة

٤٤٧٦

عن يزيد بن خصيفة أن
السائب بن زيد حذبه
أنهم سبوا بن أبي زهير
رجل من أزد شنوءة وكان
من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
من أقتنى كلبا لا يفتني عنه
زروا ولا ضرعا نقص كل يوم
من عمله قيراطات أنت
سمعت هذا من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أي
ورب هذا المسجد * (باب
استعمال البقر للبرائة) *
حدثني محمد بن بشر حدثنا
عند رحدثنا شعبة عن سعد
ابن إبراهيم بن عبد الرحمن
ابن عوف الزهرري قال
سمعت أبي أسيلة عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
يغفر رجل كعب على بقرة
الفتت اليه فقالت لم أخلق
لهذا خلقت للبرائة قال
أمنت به أو أباؤي بكر وعمر
وأخذت الفتنة فتعربها
الراعي فقال له الأت من لها
يوم السبع يوم لا راعي لها
غيري قال أنت به أو أباؤي
بكر وعمر قال أو سلة وماهما
يومئذ في القوم * (باب)
إذا قال كفى مؤنة الخيل
وغيره وتشتركي في الفر
* حديثنا الحكم بن أنفع
آخرنا شعب حدثنا أبو
الزناد عن الأخرج عن أبي
هريرة رضي الله عنه قال

القرطاطين عن اتخذها بالدينة الشريفة خاصة والقرطاط جماعداها وقيل يلحق بالدين في ذلك
سائر المدن والقرى ويخص القرطاط بأهل البوادي وهو يلتفت إلى معنى كثرة الأذى وقلته
وكذا من قال يحتمل أن يكون في نوعين من الكلاب ففيها لابه آدمي قرطاطان وفيها دونه قرطاط
وجوز ابن عبد البر أن يكون القرطاط الذي ينقص أجرة أحسانه الهل لأنه من جله ذوات الأكل
الطيبة أو الحري ولا يخفى بعده واختلف في القرطاطين المذكورين هنا هل هما كالقرطاطين
المذكورين في الصلاة على الجنائز وتباعها فقل بالتسوية وقيل اللذان في الجنائز من باب
الفضل والذان هنا من باب العقوبة وباب الفضل أوسع من غيره والأصح عند الشافعية إباحة
اتخاذ الكلاب لحفظ الدواب الحاقا للمنصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عسدي البر واتفقوا
على أن المأذون في اتخاذهم لا يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب النور وأما غير العقور فقد
اختلف هل يجوز قتله مطلقا أم لا واستدل به على جواز تربيته الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل
أمرها إذا كبرو يكون القصد لذلك فأنما قام وجود المنفعة بما يجوز بيع ما ينتفع به في
الحال لكونه ينتفع به في المال واستدل به على طهارة الكلب الجائر اتخاذا لأن في ملاسته مع
الاحتراز عنه مشقة شديدة فالأذن في اتخاذ أذن في مكدلات مقصوده كان المنع من لوازمه
مناسب للمنع منه وهو استدلال قوي لا يعارضه الأعموم الخبر الوارد في الأمر من غسل ما ولغ
فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستكر إذا سوغه الدليل وفي الحديث الخث
على تكثير الأعيال الصالحة والتحذير من العمل بما يقصها والتبعية على أسباب الزيادة فيها
والنقص منها التجنب أو تركب بيان لطلب الله تعالى بخلقها في إباحة ما لهم من نفع وتبليغ نهيهم
صلى الله عليه وسلم لهم أمور عاينهم ومعهام وفيه ترجيح المصلحة الرابحة على المفسدة لوقوع
استثناء ما ينتفع به مما حرم اتخاذ (قوله عن يزيد بن خصيفة) بالجمعة ثم المهملة ثم الفاء صغر
(والسائب بن زيد) صحابي صغير مشهور ورجال الأسناد كلهم مذكرون بالأصالة الأشيخ البخاري
وقد أقام بالدين سنة مدة وفيه رواية صحابي عن صحابي (قوله من أزد شنوءة) بفتح المجهمة وضم النون
بعدها وأوسا كنهتم همزة مفتوحة وهي قبله مشمورة تنسب إلى شنوءة وإسمه الحرث بن كعب
ابن عبد الله بن مالك بن النضر بن الأزد (قوله قلت أنت سمعت هذا) فيه التثنية في الحديث وفي
قوله (أي ورب هذا المسجد) اتهم التوكيد وإن كان السامع مصدقا (قوله) (قوله) ما
استعمال انقراض البرائة أو ردفه حديث أبي هريرة في قول البقرة لم أخلق لهذا أنما خلقت
للبرائة وسبب الكلام عليه في المناقب فإن سباقه هناك أتم من سباقه هنا وقسم قوله صلى
الله عليه وسلم أنت بذلك وهو حيث تجب الناس من ذلك ويأتي هناك أيضا الكلام على
اختلافهم في قوله يوم السبع وهل هي بضم الموحدة أو ساكنها وما معناها قال ابن بطال في هذا
الحديث حجة على من منع كل الخيل مستدلا بقوله تعالى تركوها فانه لو كان ذلك إلا على منع
أكلها لهد هذا الخبر على منع كل البقرة لقوله في هذا الحديث أنما خلقت للبرث فقد اتفقوا
على جواز أكلها فدل على أن المراد بالعموم المستفاد من جهة الاستئذان في قوله لتركوها
والمستفاد من صيغة انما في قوله انما خلقت للبرث عموم مخصوص (قوله) (قوله) ما
إذا قال كفى مؤنة الخيل وغيره أي كالغلب وتشتركي في الفم أي تكون البرائة ينسا

نحلة

١٢٧٢٨

قالت الانصار التي صلى
الله عليه وسلم اقم بيننا
وبين اخواننا الخيل قال
لا فقالوا انكفوا المونة
وشرككم في الثمرة قالوا
سمعنا وادعنا (باب قطع
الشجر والخيل) وقال
انس امر النبي صلى الله
عليه وسلم بالختل فقطع
* حدثنا روى بن اسمعيل
حدثنا جوري عن نافع
عن عبد الله رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه حرقت خيل بنى النضير
وقطع وهى البويرة ولها

يقول حسان

لهان على سراتى لوى
حريق بالبويرة مستطير
(باب) * حدثنا محمد بن مقاتل
اخبرنا عبد الله اخبرنا يحيى
ابن سعد عن حنظلة بن قيس
الانصارى سمع رافع بن
خديج قال قال كثر أهل
المدينة من دعا كتركى
الارض الناحية منها مسمى
لسيد الارض قال فما
يصاب ذلك وتسلم

٢٢٢٧

نحلة

٢٥٥٣

ونجوز في شتر كرى فتح اوله وثالثه وضم اوله وكسر ثالثة بخلاف قوله وشرككم فانه يفتح اوله
وثالثه حسب (قوله قالت الانصار) أى حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وساقى في
الهبة من حديث انس قال لما قدم المهاجر ون المدينة فاحسهم الانصار على أن يعطوهم غار
أموالهم ويكفونهم المونة والعمل الحديث (قوله الخيل) فى رواية الكشميهنى الخيل والخيل
جمع خيل كالعبيد جمع عبد وهو جمع نادر (قوله المونة) أى العمل فى البساتين من سقيها والقيام
عليها قال المهلب انما قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه علم ان الفتوح ستفتح عليهم فكبره
ان يخرج شئ من عتار الانصار عنهم فلما فهم الانصار ذلك جمعوا بين المصلتين امثال ما أمرهم
به وتجهيل مواسقا خوافتهم المهاجرين فسألوهم ان يساعدهم فى العمل ويشركوهم فى الثمر قال
وهذه هى المساقاة يعنها وتعقب ابن التين بأن المهاجرين كانوا المالكين الانصار فيساقون
الارض والمال باشرط ان صلى الله عليه وسلم على الانصار مواساة المهاجرين بلبه العقبة قال
فليس ذلك من المساقاة شئ وما اتعاده مردود لا شئ لم يقم عليه دليلا ولا يثبت من اشتراط
المواساة ثبوت الاشتراط الى الارض ولو ثبت بغير ذلك لم يبق لسؤالهم ذلك وردته عليهم معنى
وهذا واضح بحمد الله تعالى (قوله ما) قطع الشجر والخيل أى الحاجة والحاجة
انما تعنت طريقا فى كتابة العبد وتوخذ ذلك وخائف فى ذلك بعض أهل العلم فقالوا لا يجوز قطع
الشجر للمغر أصلا وجاز ما ورد من ذلك اما على غير المغر واما على أن الشجر الذى قطع فى قصة بنى
النضير كان فى الموضع الذى ينتج فيه القتال وهو قول الارزاعى واللبث وأبى نور (قوله وقال
انس امر النبي صلى الله عليه وسلم بالختل فقطع) هو طرف من حديث بناء المسجد النبوى وقد
تقدم موصولا فى المساجد وبنى الكلام عليه فى أول الهجرة وهو شاهد الحيوان لاجل الحاجة
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر بن الخطاب بن نضلة بن خنيس وهو شاهد الحيوان لاجل نكاح العدة
وسباق الكلام عليه مستوفى فى كتاب المغازى بين يديروا أحذوفى كتاب تفسير سورة الحشر
(والبويرة) بضم الموحدة مصغر موضع معروف وسراة بفتح الملهة (ومستطير) أى مستشروا ورد
القابى البيت المذكور مخروما بخلاف الواو من أوله (قوله ما) كذا الجميع
بغير ترجمة وهو بمنزلة الفصل من الباب الذى قبله وأورد فيه حديث رافع بن خديج كتركى
الارض بالناحية منها وسباق الكلام عليه مستوفى بعدار بعة أبواب وقد استكثر ان يطال
دخوله فى هذا الباب قال وسألت المهلب عنه فقال يمكن أن يؤخذ من جهة انهم اكرت ارضا
ليرزق فيها ويغرس فانقصت المدة فقال له صاحب الارض اقطع شجر لك عن ارضي كان له ذلك
فدخل هذه الطريق فى ااحة قطع الشجر وقال ابن النير الذى يظهر أن غرضه الاشارة الى ان
القطع الحارث هو الملب للمصلحة كسكة الكفار أو الانتفاع بالخشب ونحوه والمنكر هو
الذى عن البعث والافساد ووجه اخذه من حديث رافع بن خديج أن الشارح نهى عن
الخاطرة فى كراء الارض ابقاء على منفعتهم من الضياع مجازا فى عواقب الخطرة فاذا كان ينهى
عن تضییع منفعتها وهى غير محقة ولا مشخصة فلا ن ينهى عن تضییع عنها بقطع اشجارها
عينا جدر وأولى (قوله نكرى) بضم أوله من الرابى وقوله لسيد الارض أى مال كها وقوله
بالناحية منها مسمى ذكره على ارادة البعض أو باعتبار الزرع وقوله فما يصاب ذلك وتسلم

الارض وبما يصاب الارض ويسلم ذلك وقع في رواية الكشي في ههنا في الموضعين والاول
 اولى ومعناه فكثيرا ما يصاب وقد تقدم في وجهه في الكلام على قوله وكان مما يجمل في نفسه في بدء
 الوحى من كلام ابن مالك وزاد الكرماني هنا يستعمل ان تكون مما يجمل في رعا لما عرفت الجبر
 قنابول واسميان التبعة تناسب ب التقليل وعلى هذا الاحتجاج ان يقال ان لفظ ذلك
 من باب وضع الظاهر موضع الضمير (قوله) فاما الذهب والورق في رواية الكشي في والقصة بدل
 الورق وقوله فلم يكن ومثداً يكرى هم ما لم يردني وجودهما لم يتعرض في هذه الرواية لحكم
 المسئلة وسأبني بيانه بعد عشرة أبواب ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ بالشر وهوه
 بالشر وهوه راعى المصنف لفظ الشر لوروده في الحديث والحق غيره لتساويهما في المعنى
 ولولا امر اللفظ لكان قوله المزارعة الجزء أخصراً وأبين (قوله) وقال قيس بن مسلم
 هو الكوفي (عن أبي جعفر) عن محمد بن علي بن الحسين الباقر (قوله) ما بال مدية أهل بيت هجرة الا
 يزعمون على الثلث والرابع الواو عطف على الفعل لا على الجرو رأى يزعمون على الثلث
 يزعمون على الربع أو الواو بمعنى أو وهذا الأثر وصله عبد الرزاق قال أخبرنا الثوري قال أخبرنا
 قيس بن مسلم به وحكى ابن التين ان القاسمي أنكر هذا وقال كيف يرى قيس بن مسلم هذا
 عن أبي جعفر وقيس كوفي وأبو جعفر مدني ولا يرويه عن أبي جعفر أحد من المدنيين وهو فيجب
 من غريبه وكمن ثقة فتدبر بما يشاركه فيه ثقة آخر وإذا كان الثقة حافظاً وبضرة الأفراد
 والواقع ان قيساً من يترد به فقد وافقه غيره في بعض معناه كما سيأتي قريباً ثم حكي ابن التين عن
 القاسمي أغرب من ذلك فقال اتخذ كراخارى هذه الاشارة في هذا الباب ليعلم انه لم يصح في
 المزارعة على الجزء حديث مسند وكذا غفل عن آخر حديث في الباب وهو حديث ابن عمر في ذلك
 وهو معتقد من قال بالجواز والحق ان الضاري انما أراد بسباق هذه الاشارة الى ان
 الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة فيلزم من تقدم علمهم على الاخبار
 المرفوعة ان يقولوا بالجواز على قاعدة ثم (قوله) وزارع على وابن مسعود وسعد بن مالك وعمر بن
 عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبي بكر وآل عمرو على وابن سيرين) أما أثر
 على فوصله ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن صليح عنه انه لم يربأ بال مزارعة على النصف وأما أثر
 ابن مسعود وسعد بن مالك وهو وسعد بن أبي وقاص فوصلهما ابن أبي شيبة أيضاً من طريق موسى
 ابن طلحة قال كان سعد بن مالك وابن مسعود يزاران بالثلث والرابع ووصله سعد بن مسعود
 من هذا الوجه بلطف ان عثمان بن عفان أقطع خمسة من الصحابة الزبير وسعدا وابن مسعود
 وخبايا وأسامة بن زيد قال فرأيت جاري ابن مسعود وسعدا يعطيان أرضاً من أرضهما بالثلث وأما أثر
 عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة من طريق خالد الحذاء عن عمر بن عبد العزيز كتب الى
 عدى بن أوطاة ان زارع بالثلث والرابع وروى في الخراج للبخي بن آدم باسمه انه لم يربأ
 عبد العزيز انه كتب الى عامله انظر ما قبلك من أرض فاعطوها بالمزارعة على النصف والافعل
 الثلث حتى تبلغ العشرين لم يزرعها أحد فاضها والافاق عظيمها من مال المسلمين ولا تسهر
 قبلت أرضاً وأما اثر القاسم بن محمد فوصله عبد الرزاق قال سمعت هشاماً يحدث أن ابن
 سيرين أرسله الى القاسم بن محمد ليسأله عن رجل قال لا تخر اعمل في حافطى هذا وذاك

الارض وبما يصاب الارض
 ويسلم ذلك فنهنا وأما
 الذهب والورق فلم يكن
 يوشد * (باب المزارعة
 بالشر وهوه) وقال قيس
 ابن مسلم عن أبي جعفر قال
 ما بال مدية أهل بيت هجرة
 الا يزعمون على الثلث
 والرابع وزارع على وسعد
 ابن مالك وعبد الله بن
 مسعود وعمر بن عبد
 العزيز والقاسم وعروة بن
 الزبير وآل أبي بكر وآل عمر
 وآل على وابن سيرين

نق ٢٠٠ / ٢

الثالث والرابع قال لا بأس قال فرجعت الى ابن سيرين فاخبرته فقال هذا أحسن ما يصنع في
الارض وروى النسائي من طريق ابن عون قال كان محمد يعني ابن سيرين يقول الارض عندى
مثل المال المضاربة فاصلى في المال المضاربة صلي في الارض وما لم يصلح في المال المضاربة لم يصلح
في الارض قال وكان لا يرى بأسا أن يدفع أرضه الى الكارثي أن يعمل فيها بنفسه وولده
واعوانه وبقره ولا يتفق شأ وتكون الثقة كلاهما من رب الارض وأما أثر عروة وهو ابن الزبير
فوصله ابن أبي شبة أيضا وأما أثر أبي بكر ومن ذكر معهم فروى ابن أبي شبة وعبد الرزاق من
طريق أخرى الى أبي جعفر الباقر أنه سئل عن المزارعة والثالث والرابع فقال أفان نظرت في آل أبي
بكر وآل عمر وآل علي وجدتهم يفعلون ذلك وأما أثر ابن سيرين فتقدم مع القاسم بن محمد وروى
سعيد بن منصور من وجه آخر عنه أنه كان لا يرى بأسا أن يجعل الرجل الرجل طائفة من زرع أو
حره على أن يكفيه مؤنتها والقيام عليها **(قوله)** وقال عبد الرحمن بن الاسود كنت أشارك عبد
الرحمن بن يزيد في الزرع وصله ابن أبي شبة وزاد فيه وأجله الى علقمة والاسود فلو رأياه
باسألتهما في عنه وروى النسائي من طريق أبي اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود قال كان
عملي زراعتا والثالث والرابع وأشركتهما وعلقصة والاسود جلمان فلا يغيران **(قوله)**
وعامل عمر الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاء بالبذر فلهم كذا وصله
ابن أبي شبة عن أبي خالد الأحمر عن يحيى بن سعيدان عن رجل من أهل نجران واليهود والنصارى
واشتروا بياض أرضهم وكرهم فباعل عمر الناس انهم جاءوا بالبقر والحديد من عندهم فلهم
الثلاثان ولعمر الثلث وان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وعاملهم في الفل على ان لهم الخمس
وله الباقي وعاملهم في الكر على ان لهم الثلث وله الثلثان وهذا مرسل وأخرجه البيهقي من
طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر أجلي أهل نجران وأجل
فذلك وتيمأ أهل خير واشتروا عقارهم وأموالهم واستعمل يعلى بن مينة فاعطى البياض يعني
بياض الارض على ان كان البذر والبقر والحديد من عمر فلهم الثلث ولعمر الثلثان وان كان
منهم فلهم الشطر وله الشطر وأعطى الفل والتمب على ان لعمر الثلثين ولهم الثلث وهذا
مرسل أيضا فتقوى أحدهما بالآخر وقد أخرجه الطحاوي من هذا الوجه بلفظ ان عمر بن
الخطاب بعث يعلى بن مينة الى اليمن فأمره أن يعطيهم الارض البيضاء فذكر مثله سواء كان
المصنف أبهم المقدار بقوله فلهم كذا لهذا الاختلاف لان غرضه منه ان عمر أجاز للمعاينة بالجزء
وقد استشكل هذا الصنيع بأنه يقتضى جواز بيعتين في بيعه لان ظاهره وقوع العقد على إحدى
الصورتين من غير تعيين ويحتمل أن يراد بذلك التوزيع والتغيير قبل العقد ثم يقع العقد على أحد
الامرئين أو أنه كان يرى ذلك جملة فلا يضره ثم في إيراد المصنف هذا الاثر وغيره في هذه الترجمة
ما يقتضى انه يرى ان المزارعة والخاربة يعنى واحده وهو وجه الشافعية والوجه الآخر انها
مختلفة المعنى فالزراعة العمل في الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخاربة مثلها
لكن البذر من العامل وقد جاءهما أحد في رواية من الشافعية ابن خزيمة وابن المنذر
واخطأ وقال ابن سيرين يجوز المزارعة وسكت عن الخاربة وعكسها للجور من الشافعية وهو
المشهور عن أحمد وقال الباقر لا يجوز واحد منهما وجاؤا الاثارة الواردة في ذلك على

وقال عبد الرحمن بن
الاسود كنت أشارك
عبد الرحمن بن يزيد في
الزرع وعامل عمر الناس
على ان جاء عمر بالبذر من
عنده فله الشطر وان جاؤا

بالبذر فلهم كذا

٣٠٢/٤

وقال الحسن لا بأس أن تكون
الارض لاحدهما فينفقان
جما فخرج فهو بينهما
ورأى ذلك الزهري وقال
الحسن لا بأس أن يمتحن
القطن على النصف وقال
ابراهيم وابن سيرين وعطاء
والحكمم والزهري وقادة
لا بأس أن يعطى الثوب
بالتلث أو الربع ونحوه
وقال معمر لا بأس أن تكري
الماشية على الثلث أو الربع
الى أجل مسمى * حدثنا
ابراهيم بن المنذر حدثنا أنس
ابن عاصم عن عبيد الله عن
نافع أن عبد الله بن عيسى
الله عنهما أخبره أن النبي
صلى الله عليه وسلم عامل خير
بشطر ما يخرج منها من تمر
أو زرع فكان يعطى
أزواجه مائة وسق تخافون
وسق

٢٢٢٨

نحوه

٧٨٠٨

المساقاة وساقى (قوله وقال الحسن لا بأس أن تكون الارض لاحدهما فينفقان
خرج فهو بينهما ورأى ذلك الزهري وقال الحسن لا بأس أن يمتحن القطن على النصف) أما قول
الحسن فوصله سعيد بن منصور بنحوه وأما قول الزهري فوصله عبد الرزاق وابن أبي شبة بنحوه
قال ابن التين قول الحسن في القطن يوافق قول مالك وأجاز أيضا أن يقول ما جئت فقلت نصفه
ومنع بعض أصحابه ويمكن أن يكون الحسن أراد أنه جملة (قوله وقال ابراهيم وابن سيرين
وعطاء والحكمم والزهري وقادة لا بأس أن يعطى الثوب بالتلث أو الربع ونحوه) أى لا بأس أن
يعطى للتساع الغزل بنسجه ويكون ثلث المنسوج له والباقي للمالك الغزل وأطلق الثوب عليه
بطريق المجاز وأما قول ابراهيم فوصله أبو بكر الأثرم من طريق الحكم أنه سأل ابراهيم عن
الحوائج يعطى الثوب على الثلث والرابع فقال لا بأس بذلك وأما قول ابن سيرين فوصله ابن أبي
شبة من طريق ابن عوف سألت مجاهدوا بن سيرين عن الرجل يبيع إلى التساع الثوب بالتلث
أو الربع أو مجازا ضياعه فقال لا أعلم به بأسا وأما قول عطاء والحكمم فوصله ما ابن أبي شبة
وأما قول الزهري فوصله ابن أبي شبة عن عبد الأعلى عن معمر عنه قال لا بأس أن يدفعه الله
بالتلث وأما قول قادة فوصله ابن أبي شبة بلغة أنه كان لا يرى بأسا أن يدفع الثوب إلى التساع
بالتلث (قوله وقال معمر لا بأس أن تكري الماشية على الثلث أو الربع الى أجل مسمى) وصله
عبد الرزاق عنه بهذا (قوله عن عبيد الله) هو ابن عمر الفهري (قوله بشطر ما يخرج منها)
هذا الحديث هو معدوم من أجاز المزارعة والخبرة لتقرر بالنبي صلى الله عليه وسلم ذلك واستقره
على عهد أبي بكر إلى أن أجلاهم عمر كسائي بعد أبواب واستدل به على جواز المساقاة في الخلل
والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه أن يثمر بمعلوم يجعل العامل من الثمرة وية قال الجمهور
ونحوه الشافعي في الجديد بالخل والكرم وأطلق المقل بالخل لشبهه به ونحوه داود بالخل وقال
أبو حنيفة وزفر لا يجوز فقال لأنها اجارة بثمر معدومة أو مجهولة وأجاب من جوزها بأنه عند على
على في المال ببعض ثمنه فهو كالمضاربة لأن المضاربة يعمل في المال بجزء من ثمنه وهو معدوم
ومجهول وقد صرح عقد الاجارة مع أن المنافع معدومة فكذلك هنا وأضاف القاسم في إبطال نص
أوجاع مردود وأجاب بعضهم عن قصصه خبر ما هنا فخصصها وأقر وأعلى أن الارض
ملكهم بشرط أن يعطوا نصف الثمرة فكان ذلك يؤخذ بحق الجزية فلا يدل على جواز
المساقاة وتعقب بأن معظم خبر فتح عنوة كسائي في المغازي وبأن كثيرا منهم قين الغائبين
كسائي وبأن عمر أجلاهم منها فلو كانت الارض ملكهم ما أجلاهم عنها واستدل من أجاز في
جميع الثمر بأن في بعض طرق حديث الباب بشطر ما يخرج منها من ثمر وخبث وفي رواية جاد
ابن سلمة عن عبيد الله بن عوف حديث الباب على أن لهم الشطر من كل زرع وخبث وخبث وهو عند
البيهقي من هذا الوجه واستدل بقوله على شطر ما يخرج منها لحوال المساقاة بجزء معلوم لا مجهول
واستدل به على جواز إخراج البذر من العامل أو المالك لعدم تقييده في الحديث بشئ من ذلك
وأخرج من منع بأن العامل حينئذ كاتبا مع البذر من صاحب الارض مجهول من الطعام نسيئة
وهو لا يجوز وأجاب من أجاز به بأنه مستثنى من النسيئة عن بيع الطعام بالطعام نسيئة جمعا بين
الحديثين وهما ولي من الغناء أخذهما (قوله فكان يظن أن أزواجه مائة وسق تخافون وسق

عمر وعشرون وسين شعير) كذا لاكثر بالرفع على القطع والتقدير منها ثمانون ومنها عشرون
والكشمهين ثمانين وعشرين على البدل وانما كان عمره طين ذلك لانه صلى الله عليه وسلم
قال ماترت بعدنقة ثمانين فيه وسباق في بابه (قوله وقسم عمر) أي خبير بصرح
بذلك أجدق روايته عن ابن عمر بن عبد الله بن عمر وسباق بعد أبواب من طريق موسى بن عقة
عن نافع عن ابن عمر أن عراجي اليهود والنصارى من أرض الحجاز وسباق ذكر السبب في ذلك في
كتاب الشروط ان شاء الله تعالى (قوله باب) اذالم يشترط السنين في المزارعة
ذكر فيه حديث ابن عمر المذكور في الباب قبله من طريق يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن حصص
وقد سبق ما فيه قال ابن التين قوله اذالم يشترط السنين ليس واضح من الخبر الذي ساقه كذا قال
ووجه ما ترجمه الإشارة الى انه لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث مقيد بـ سنين معلومة وقد
ترجمه لا بعد أبواب اذ قال رب الأرض أقرئك ما أقرئك الله ولم يذكر أجلا معلوما فيه ما على
تراضيه ما وساق الحديث وفيه قوله صلى الله عليه وسلم تترك ما مثلنا هو ظاهر فيما ترجمه وفيه
دليل على جواز دفع الغل مساقاة والأرض من رعة من غرة كرسنين معلومة فيكون للمالك
ان يخرج العامل متى شاء وقد أجاز ذلك من أجازا لخبرة والمزارعة وقال أبو ثور اذا أطلنا حجل
على سنة واحدة وعن مالك اذا قال ساقيل كل سنة بكذا أجاز ولولم يذكر ما وجد قصة خبر
على ذلك واتفقوا على ان الكرى لا يجوز الا بجل معلوم وهو من العقود اللازمة (قوله
باب) كذا البيع بغير رجة وهو غزلة الفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه
حديث ابن عباس في جواز أخذ أجره الأرض ووجه دخوله في الباب الذي قبله انه لما جازت
المزارعة على ان العامل جزأ معلوما فجاز أخذ الاجرة المصنعة عليهم من باب الأولى (قوله
حديث شافسان قال عمرو) هو ابن دينار وفي رواية الاسماعيلي من طريق عثمان بن أي شبة
وغيره عن شفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله لوترت الخبارة فانهم يزعمون ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عنه) اما الخبارة فتقدم تفسيرها قبل باب وادخال البخاري هذا الحديث في هذا
الباب مشعر انه ممن يرى ان المزارعة والخبارة بمعنى وقد رواه الترمذي من وجه آخر عن عمرو بن
دينار بلفظ لوترت المزارعة ويقوى ذلك قول ابن الاعرابي اللغوي ان أصل الخبارة معاملة
أهل خيبر فاستعمل ذلك حتى صار اذا قيل خابره عرف انهم اعلمهم نظير معاملة أهل خيبر وأما
قول عمرو بن دينار لطاوس يزعمون فكأنه أشار بذلك الى حديث رافع بن خديج في ذلك
وقد روى مسلم والنسائي من طريق جاد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يذكر ان
يؤخر أرضه الذهب والفضة ولا يرى الثلث والربع بأسا فقال له لمجاهد اذهب الى ابن رافع بن
خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لأعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن عمله
ولكن حديثي من هو أبي عنه ابن عباس فذكره وللتسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن
مجاهد قال أخذت سيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثه عن أبيه ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن كراء الأرض فأتى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا واما قوله
لوترت الخبارة فجاب للمحذوف وأهـى التقي (قوله وأعتهم) كذا لاكثر بالرفع المعسلة
المكسورة من الاعانة وللـ كشمهين وأعتهم بالفتح المعجبة الساكنة من الغنى والازل هو

عمر وعشرون وسبق
شعير وقسم عمر خبير
أرواح النبي صلى الله عليه
وسلم أن يقطع لهم من الماء
والأرض أو يمتن لهم فتمن
من اختار الأرض ومن
من اختار الوسق وكانت
عائشة اختارت الأرض
* (باب) * اذالم يشترط
السنين في المزارعة * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى بن سعيد
عن عبيد الله بن خديج نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال عامل النبي صلى الله عليه
وسلم خبير بطن ما يخرج
منهم من أرض روع (باب) *
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا شافسان قال عمرو قلت
لطاوس لوترت الخبارة
فانهم يزعمون ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عنه قال
أي عمرو وأني أعطيهم وأعتهم
قوله كذا لاكثر قال
بعد ان نقل تصويب التقي
هنا رواية الاكرو ولا يرى
عن الكشمهين كافي الفرع
وأصله وأعتهم بضم الهمزة
وسكون العين المعسلة
وكسر التاء بعدها تحية
ساكنة فليستظر اهـ

وإن أعلمهم أخبرني يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبعه وعن ولكن قال أن يبيع أحدكم أخاه خبره
من أن يأخذ عليه خر جامعوا * (باب الزارعة مع اليهود) * حدثنا محمد بن قتال أخبرنا عبد الله بن عمارنا عبد الله بن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى خبر اليهود على أن يبعه ليوها ويزرعوها وإليه شطر
ما يخرج منها * (باب ما يكره من الشروط في الزارعة) * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا ابن عينة عن يحيى بن معمر
الزرق عن رافع رضي الله عنه قال كذا أكثر ١٢ أهل المدينة حقلوا وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول هذه القطعة لي وهذه

الصواب وكذا ثبت في رواية ابن ماجه وغيره من هذا الوجه (قوله وان أعلمهم أخبرني يعني
ابن عباس) سألني بعد أبواب من طريق سفيان وهو الثوري عن عمرو بن دينار عن طاوس
قال قال ابن عباس وكذلك أخرجه أوداد من هذا الوجه (قوله لم يبعه) أي عن إعطاء
الأرض بجزء مما يخرج منها ولم يرد ابن عباس بذلك في الرواية المنبئة للنهي مطلقا وإنما أراد أن
النهي الواردة ليس على حقيقة وإنما هو على الأولوية وقيل المراد أنه لم يبعه عن العقد الصحيح
وإنما ينهي عن الشرط الناسد لكن قد وقع في رواية الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخرم
الزارعة وهي أقوى ما أولته (قوله أن يبيع) بفتح الهمزة والحاء على أنها تعيلية وبكسر الهمزة
وسكون الحاء على أنها شرطية والأول أشهر وقوله تجا أي أجزأه من ما حبه والأصح على
من هذا الوجه عن طاوس وإن معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا يعني باليمن وكان البخاري
حذف هذه الجمله الأخيرة لما فهم من الانقطاع بين طاوس ومعاذ وسألت بقية الكلام على هذا
الحديث بعد سبعة أبواب إن شاء الله تعالى (قوله باب الزارعة مع اليهود) أورد
فيه حديث ابن عمر المذكور قبل باب وعبد الله المذكور في الأستاذ هو ابن المبارك وعبد الله
بالضمة هو ابن عمر العسري وقد تقدم ما فيه وأراد بهذا الإشارة إلى أنه لا فرق في جواز بيعه
المعامله بين المسلمين وأهل الذمة (قوله باب ما يكره من الشروط في الزارعة)
أورد فيه حديث رافع بن خديج وسألت في البحث فيه بعد خمسة أبواب وأشار بهذه الترجمة إلى
حل النهي في حديث رافع على ما إذا تضمن العقد شرطاً فيه جهلاً أو يؤدي إلى غرر وقوله فيه
حقلوا بفتح المهملة وسكون القاف وأصل الحقل القراح والطيب وقيل الزرع إذا تشعب
ورقه من قبل أن يغلظ سرقه ثم أطلق على الزرع واشتق منه المحاطة فأطلقت على الزارعة وقوله
ذهب بكسر المجهمة وسكون الهاء إشارة إلى القطعة (قوله باب أذرع عمال قوم
بغير أذنهم) وكان في ذلك صلاح لهم أي لمن يكون الزرع أورد فيه حديث الثلاثة الذين انطبق
عليهم الغار وسألت في القول في شرحه في أحاديث الأنبياء والمقصود منه هنا قول أحد الثلاثة
فعرضت عليه أي على الإبراهيم فرفضه فلم أرل أزرعه حتى جمعت منه بقر وأرعاتها فان
ظاهرا هذين له أجره فلما تركها بعد أن تعبت له ثم تصرف فيها المستأجر بعينها صارت من
ضمانه قال ابن المنعم طاعة الترجمة أنه قد عين له حقه ومكنته منه فوئدت ذمته بذلك فلما تركه
وضع المستأجر يده عليه وضعا مستأنفا ثم تصرف فيه بطريق الإصلاح لا بطريق التصبيع
فاغتفر ذلك ولم يعد تعديا ولذلك توسل به إلى الله عز وجل وجعل من أفضل أعماله وأقر على ذلك

حلت كما كتبت أحب ففتمت عند رؤسهما كره أن أو قظهما أو كره أن أسقي
الصبي والصبي يتأفون عند قدسي حتى طعم الفجر فان كنت تعلم أني فعلته استأف وجهك فارجع لنا فرجة ترى منها السماء
ففرج الله فرأوا السماء وقال الآخر اللهم انما كانت لي بنت عم أحببت كما شدد ما يحب الرجال التسامع فطلبت منها فابت
على حتى أتيتها عانة دينار ٢٢٢١ نسخة ٧٩٢٢ ٢٢٢٢ م في نسخة ٢٥٥٢

ووقت له الاجابة مع ذلك فلهذا الفرق لكان ضامنا له اذ لم يؤذن له في التصرف فيه فقصود الترجمة انما هو خلاص الزايع من المعصية بهذا القصد ولا يلزم من ذلك رفع الضمان ويحتمل أن يقال ان توسله بذلك انما كان ليعطى الحق الذي علسه مضاعفا لا تصرفه كان الجلوس بين رجلين المرأة معصية لكن التوسل لم يكن الا ابتداء الزنا والمساخطة بالمال ويحتمل وقد تقدم شي من هذا في اواخر السور في ترجمة من اشترى شيئا غيره بغير اذنه فرضي وقوله في حسنة الرواية فرق ارنز تقدم في السور بلفظ فرق من ذرة فجمع بينهما ان الفرق كان من الصنفين وانهم لما كانوا حين متقاربين اطلق أحدهما على الآخر والاول اقرب وقوله قابت حتى آتيا بمائة دينار في رواية الكشميني قابت على (قوله فغبت) بالوحدة ثم المبيعة أي طلبت وأكثر ما يستعمل في الشر وقوله فوجدته سمانا في رواية الكشميني نائم وقوله ورعاتها في رواية الكشميني ورعا على الأفراد (تسمية) وقفي كلام الاول اللهم الله والثاني اللهم انما والثالث اني وهومن التفن والها في الاول ضمير الشأن وفي الثاني القصة وناسب انك القصة في امرأة (قوله وقال اسماعيل بن ابراهيم بن عتبة عن نافع فسبعيت) يعني ان اسمعيل المذكور روادع نافع كآروادع موسى بن عتبة الا انه خالفه في هذه اللفظة وهي قوله فغبت فقالها فسبعيت بالسبب والعين المهملتين وهذا التعليق عن اسمعيل هذا واصله المؤلف في كتاب الادب في باب اجابة دعا من ير واليه وفيه هذه اللفظة قال الجاني وقع في رواية لا في رواية اسمعيل عن ابن عتبة وهو وهم والصواب اسمعيل بن عتبة وهو ابن ابراهيم بن عتبة بن ابي موسى (قوله باب) أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومن رعاتهم ومعاملتهم ذكر فيهم طرفا من حديث عمر في وقت أرض خيبر وقد كقول عمر لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قمتها وأخذ المصنف صدر الترجمة من الحديث الاول ظاهر ويؤخذ أيضا من الحديث الثاني لان بقية الكلام مخدوف تقديره لكن التظن لا تخر ان المسلمين يقتضي ان لا أقسمها بل أجعلها وقتا على المسلمين وقد صنع ذلك عمر في أرض السواد وأما قوله وأرض الخراج فيؤخذ من الحديث الثاني فان عمر لما وقف السواد ضرب على من يفسد أهل النعمة الخراج فزارعهم ومعاملهم فهذا يظهر من ادمه من هذه الترجمة ودخلها في أبواب الزراعة وقال ابن بطال معنى هذه الترجمة ان العصابة كانوا يزارعون وأوقاف النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته على ما كان عامل عليه وخيبر وقوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر الخ قال ان النبي ذكر الداودي ان هذا اللفظ غير محفوظ وانما أخره ان يصدق بقره ووقف أصله (قلت) وهذا الذي رده هو معنى ما ذكره البخاري وقد وصل البخاري اللفظ الذي علمه هنا في كتاب الوصايا من طريق جعفر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر قال تصدق عمر بما له فذكر الحديث وفيه تصدق بأمه لا يساع ولا يوجب ولا يورث ولكن يتفق غره (قوله أخبرنا عبد الرحمن بن ابي مهيدي (قوله عن مالك) رفع للاسمعيلي من طريق عن عبد الرحمن بن مهيدي حدثنا مالك (قوله قال عمر) في رواية عبد الله بن ادريس عن مالك عند اسمعيل فتمت عمر يقول (قوله ما فتحت) يضم الفاعل البناء للمجهول وقره بالرفع وفتح الفاء ونصب قره على المفعولية (قوله لا قمتها) زاد ابن ادريس في روايته ما فتحت المسكون قرية من قرى الكفار

فغبت حتى جمعها فلما وقفت بين رجلين قالت يا عبد الله اتق الله لولا فتحت الخاتم لا يبقه فغبت فان كنت تعلم أني فعلته استغاه وجهك فأفرج عنك ففرجة ففرج وقال الثالث اللهم اني استأجرت أجرا بغيرك أرزفأقضي عليه فقال أعطى حتى تعرضت عليه فربغ عنه فلم أرزأرعه حتى جعلت منه بقر ورعاتها فجاءني فقال اتق الله فقلت اذهب الى ذلك البقر ورعاتها فخذ فقال اتق الله ولا تسترئني فقال لي لا أستترئني فخذ فأخذها فان كنت تعلم أني فعلت ذلك استغاه وجهك فأفرج ما بقى ففرج الله * قال أبو عبد الله وقال اسمعيل بن ابراهيم ابن عتبة عن نافع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومن رعاتهم ومعاملتهم * وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر تصدق بأمه لا يساع ولكن يتفق غره فصدقه * حدثنا صدقة أخبرنا عبد الرحمن بن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال قال عمر رضي الله عنه لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية الا قمتها بن أهلها

الاقسم عليهم ما (قوله) كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خير (خبر) إذا كان ادريس في روايته لكن
أردت أن تكون جزية تجري عليهم وسبأني الكلام على هذه اللطيفة في غزوة خيبر من كتاب
المغازي وروى البيهقي من وجه آخر عن ابن وهب عن مالك في هذه القصة سبب قول عمر هذا
ولفظه لما افتتح عمر الشام قام إليه بلال فقال لتقسمن عليا بالسيوف فقال عرف ذلك
قال ابن التين تأول عمر قول الله تعالى والذين جاءوا من بعدهم فلا يأتين أن لا تتبين أسوة بالاولين
فخشي لو قسم ما يفتح أن تكمل الفتوح فلا ياتي لمن يحيي بعد ذلك حظ في الخراج فرأى أن توقف
الارض المفتوحة عنوة ويضرب عليها خراجا يدوم نفعه للمسلمين وقد اختلف نظر العلماء في
قصة الارض المفتوحة عنوة على قولين شهيدين كذا قال وفي المسئلة أقوال أشهر هاتلا ثلثة فغن
مالك تصير وقفا بنفس الفتوح وعن أبي حنيفة والثوري يخبر الامام بين قسمتها وقسمتها وعن
الشافعي يلزمه قسمتها الا ان يرضى بوقفيهما من غنهما وسبأني بقصة الكلام عليه في آخر الجهاد
إن شاء الله تعالى (قوله) ما من أحبا أرضا مواتا يفتح الميم والواو والخفيفة قال
القرطبي الموات الارض التي لم تقسم مشبهت العمارة بالحياة وتعطيلها بقصد الحياة واحياء الموات
ان يعمد الشخص لارض لا يعلم تقدم ملك عليها لاحد فيصيرها بالسيوف أو الزرع أو الغرس أو البناء
فصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعدد سواه أذن له الامام في ذلك أم لم
يأذن وهذا قول الجمهور وعن أبي حنيفة لا بد من اذن الامام مطلقا وعن مالك فيما قرب وضابط
القرب ما بهل العمران اليه حاجة من رعي وتجووه واحتج الطحاوي الجمهور مع حديث الباب
المعاس على ماء العرو والنهر وما يصاد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على أن من أخذ ما وصاده
ملكه سواء قرب أم بعد سواء أذن الامام أو لم ياذن (قوله) ورأى على ذلك في أرض الخراب
بالكوفة) كذا وقع للاكثر في رواية النسفي في أرض بالكوفة مواتا (قوله) وقال عمر من أحبا
أرضا ميتة فهي له) وصله مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه مثله وروى في الخراج
ابن يونس آدم سبب ذلك فقال حدثنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال كان الناس
يتخبرون يعني الارض على عهد عمر فقال من أحبا أرضا فهي له قال يحيى كأنه لم يجعلها له بمجرد
التعبير حتى يحياها (قوله) وروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم (أي مثل حديث
عمر هذا) (قوله) وقال فيه في غير حق مسلم وليس لعرق ظالم حق) وصله اسحق بن راوية قال أخبرنا
أبو عاصم العقدي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف حديث أبي أن أباه حدثه أنه سمع النبي صلى
الله عليه وسلم يقول من أحبا أرضا مواتا من غير أن يكون فيها حق مسلم فهي له وليس لعرق ظالم
حق وهو معتد الطبراني ثم البيهقي وكثير هذا ضعيف وليس لجد عمر بن عوف في البخاري سوى
هذا الحديث وهو غير عمرو بن عوف الانصاري البدرى الا في حديثه في الجزية وغيره ما وليس
له ايضا عنده غيره ووقع في بعض الروايات وقال عمر بن عوف على ان الواو عاطفة وعمر بضم
العين وهو تصحيف وشرحه الكرماني ثم قال فعلى هذا يكون ذكر عمر مكررا وأجاب بأن فيه فوائد
كونه تعليقا بالجزم والآخر بالقريض وكونه بن اداة والاخر بدونها وكونه مرفوعا والاول
موقوف ثم قال والصحيح انه عمرو بفتح العين (قلت) فضاء ما تكلفه من التوجيه ولحديث عمرو
ابن عوف الملقب شاهد قوي أخرجه أبو داود ومن حديث سعيد بن زيد له من طريق ابن اسحق

٢٢٢٤

٥

نظرة

٩٠٢٨٩

كما قسم النبي صلى الله
عليه وسلم خير (باب
من أحبا أرضا مواتا) وروى
ذلك على رضى الله عنه في
أرض الخراب بالكوفة
وقال عمر من أحبا أرضا
ميتة فهي له * وروى عن
عمر وابن عوف عن النبي
صلى الله عليه وسلم وقال في
غير حق مسلم وليس

٢٠٨ / ٢٤

عن يحيى بن عروة عن أبيه مثله مصر سلا وزاد قال عروة فلقد خبرني الذي حدثني بهذا الحديث
ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض لا ترقض
لصاحب الأرض بارضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها وفي الباب عن عائشة أخرجه
أبو داود والطحاوي وعن سمرة عن أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو وعبد الطبراني
وعن أبي أسيد عن يحيى بن آدم في كتاب الخراج وفي أسانيدهما مقال لكن يتقوى بعضها بعض
(قوله لعرق ظالم) في رواية الأكثر بتوين عرق وظالم نعت له وهو راجع الى صاحب العرق أي
ليس لدى عرق ظالم أو الى العرق أي ليس لعرق ذي ظلم و يروى بالاضافة ويكون الظالم صاحب
العرق فيكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والزهري وابن فارس وغيرهم
وبالغ الخطابي فلفظ رواية الاضافة قال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا
فالباطن ما احتقره الرجل من الأتار وأستخرج من المعادن والظاهر ما ناداه وغرسه وقال غيره
الظالم من غرس أو زرع أو بنى وأحفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة (قوله و يروى فيه) أي
في الباب أو الحكم (عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم) وصله أجد قال حدثنا عبد بن عميد
حدثنا هشام عن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر ذكره ونظمه من أحياء رضائية فله فيها
أجر وما أكلت العوا من فاهوله صدقة وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن هشام بلفظ من
أحياء رضائية ففيه له وبصححه وقد اختلف فيه على هشام فرواه عنه عبد كذا ورواه يحيى
القطان وأبو ثور وغيره ما عنه عن أبي رافع عن جابر ورواه أيوب عن هشام عن أبيه عن
سعيد بن زيد ورواه عبد الله بن ادريس عن هشام عن أبيه مصر سلا واختلف فيه على عروة فرواه
أيوب عن هشام موصولا وخالفه أبو الاسود فقال عن عروة عن عائشة كافي هذا الباب ورواه
يحيى بن عروة عن أبيه مصر سلا كذا ذكرته من سنن أبي داود وهل هذا هو السرف ترك جزم
البخاري به (تنبيه) استنبط ابن حبان من هذه الرواية التي في حديث جابر وهي قوله فله فيها
أجر أن الذي لا يملك الموات بالاحياء واحتج بأن الكافر لا يرله وتفقعه المحب الطبري بأن الكافر
إذا صدق شاب علسه في الدنيا كما ورد به الحديث فيجمل الاجر في حقه على أبواب الدنيا وفي حق
المسلم على ما هو أعم من ذلك وما قاله محقق الان الذي قاله ابن حبان أسعد نظاه الحديث
ولا يتبادر الى الفهم من اطلاق الاجر الا الاخرى (قوله عن عبيد الله بن أبي جعفر) هو
المصري ومحمد بن عبد الرحمن شيخه هو أبو الاسود يسلم عروة ونصف الاستناد الاعلى
مدينون ونصفه الآخر مصر يون (قوله من غير) بفتح الهمزة والميم من الرباعي قال عباس كذا
وقوع الصواب عمر ثلاثا قال الله تعالى وعمرها كثر عمرها رواه الان يريده جعل فيها عمارا
قال ابن بطال ويمكن ان يكون أصلهم اعتبر أرضا أي اتخذوها وسقطت التام من الاصل وقال
غيره وقد جمع فيه الرباعي يقال أعمار الله بك منزل قال مراد من أعمار بالاحياء فهو أحق من
غيره وحذف متعلق أحق بالله به ووقع في رواية أبي ذر من أعمار بضم الهمزة أي أعمه وغيره وكان
المراد بغير الامام وذكره الجدي في جمعه بلفظ من عمر من الثلاث وكذا هو عند الاصمعي
من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه (قوله فهو أحق) زاد الاصمعي فهو أحق بهم أي
من غيره (قوله قال عروة) هو موصول بالاستناد المذكور الى عروة ولكن عروة عن عمر مصر سلا له

لعرق ظالم فله حق و يروى فيه
عن جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدث يحيى بن
يكنى حدثنا الشث عن عبيد
الله بن أبي جعفر عن محمد بن
عبد الرحمن عن عروة عن
عائشة رضى الله عنها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أعر أرضا ليست
لاحد فهو أحق قال عروة

٢٢٢٥

٢٢٢٥

٢٢٢٥

قضى به عمر رضي الله عنه في
 خلافه قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خزيمة انه كان يوم الجبل ابن ثلاث عشرة
 سنة فلان الجبل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروى أبو اسامة عن
 هشام بن عروة عن أبيه قال رددت يوم الجبل استمغرت **(قوله)** قضى به عمر في خلافه قد تقدم في
 أول الباب موصول الى عمر وروى ثاقب كآب الخراج ليعني بن آدم من طريق محمد بن عبد الله الثقفي
 قال كتب عمر بن الخطاب من أحياءنا من الأرض فهو أحق به وروى من وجه آخر عن عمرو
 ابن شعيب وأخبره ان عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها لخاله غيره فعمرها فهي له
 وكان مراده بالتعطيل ان ينجبرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره وأخرج الطبراني الطريق الأولى
 أمته بالسند الى الثقفي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر
 فقال ان بأرض البصرة أرضا لا تضر بأحد من المسلمين وليت بأرض خراج فان شئت ان
 تقطعها اتخذها قضا وزيوتا فكتب عمر الى أبي موسى ان كانت كذلك فاقطعها **باب** **(قوله)**
باب كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى وهو في معمره بنى الخليفة ابن بطيعة بماركة وحديث عمر
 مرفوعا بأن أت من ربي ان صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين
 في الحج مستوفى ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال المذهب حاول البخاري جعل موضع
 معمر بن النضر في غير مكة ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكة كما صلى في دار عتيق بن مالك وغيره
 لأنه قد نزل في غير مكة ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكة ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق
 وأجاب ابن بطال بأن البخاري أراد ان العرس نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم بنزوله فيه ولم
 يراد به يصير بذلك ملكة ونفي ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المذهب وانما أراد
 التسمية على ابن البطيعة التي وقع فيها التعريس والامر بالسلامة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا
 وتلك اذ لم يقع فيها تحوط ونحوه من وجوه الاحياء أو أراد انهما لخلق يحكم الاحياء لما ثبت لها
 من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرض صلت للمسلمين كمنى مثلا فليس لأحد أن
 يبيع فيها وينجبرها لعلق حق المسلمين بها عموما **(قلت)** وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من
 جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجازه لأحد
 وتوكل بغيره بشرط الاحياء ولا يختص ذلك بالبيعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل
 ما وجد من ذلك فهو في معناه **(تنبيه)** العرس بمهمات وفتح الزام موضع التعريس وهو نزول
 آخر الليل للراحة **(قوله)** **باب** اذا قال رب الأرض أو قل ما أترك الله ولم يذكر أربا
 معلوما فهو ما على تراضيها أو ردفه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر أو ردفه موصولان
 طريق الفضيل بن سالم ومعلقان من طريق ابن جريح كلاهما عن موسى بن عبيدة وساقه على لفظ
 الرواية المعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريح وآخرهما أحمد عن عبد الرزاق عنه بقامها وساق
 لفظ فضيل بن سالم في كتاب الجنس **(قوله)** ان عرجل اليهود والنصارى من أرض الخراج
 سبأ في سبب ذلك موصول في كتاب الشروط قال الهروي جئنا القوم عن موطنهم وأجلى
 بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء أرض الخراج ما يفصل بين يهودهم تهامة قال الواقدى
 ما بين وجرة وغنم الطائف فجدوما كان من وراثة وراثة الى البحر تهامة ووقع هنالك لكرمان
 الله عنهما

ولدى آخر خلافه قاله خليفة وهو قضية قول ابن أبي خزيمة انه كان يوم الجبل ابن ثلاث عشرة
 سنة فلان الجبل كان سنة ست وثلاثين وقتل عمر كان سنة ثلاث وعشرين وروى أبو اسامة عن
 هشام بن عروة عن أبيه قال رددت يوم الجبل استمغرت **(قوله)** قضى به عمر في خلافه قد تقدم في
 أول الباب موصول الى عمر وروى ثاقب كآب الخراج ليعني بن آدم من طريق محمد بن عبد الله الثقفي
 قال كتب عمر بن الخطاب من أحياءنا من الأرض فهو أحق به وروى من وجه آخر عن عمرو
 ابن شعيب وأخبره ان عمر قال من عطل أرضا ثلاث سنين لم يعمرها لخاله غيره فعمرها فهي له
 وكان مراده بالتعطيل ان ينجبرها ولا يحوطها ببناء ولا غيره وأخرج الطبراني الطريق الأولى
 أمته بالسند الى الثقفي المذكور قال خرج رجل من أهل البصرة يقال له أبو عبد الله الى عمر
 فقال ان بأرض البصرة أرضا لا تضر بأحد من المسلمين وليت بأرض خراج فان شئت ان
 تقطعها اتخذها قضا وزيوتا فكتب عمر الى أبي موسى ان كانت كذلك فاقطعها **باب** **(قوله)**
باب كذا فيه بغير ترجمة وهو كالفصل من الباب الذي قبله وقد أورد فيه حديث ابن
 عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم أرى وهو في معمره بنى الخليفة ابن بطيعة بماركة وحديث عمر
 مرفوعا بأن أت من ربي ان صل في هذا الوادي المبارك وقد تقدم الكلام على هذين الحديثين
 في الحج مستوفى ولكن أشكل تعلقهما بالترجمة فقال المذهب حاول البخاري جعل موضع
 معمر بن النضر في غير مكة ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكة كما صلى في دار عتيق بن مالك وغيره
 لأنه قد نزل في غير مكة ويصلي فيه فلا يصير بذلك ملكة ونزوله به وذلك لا يقوم على ساق
 وأجاب ابن بطال بأن البخاري أراد ان العرس نسب الى النبي صلى الله عليه وسلم بنزوله فيه ولم
 يراد به يصير بذلك ملكة ونفي ابن المنير وغيره أن يكون البخاري أراد ما ادعاه المذهب وانما أراد
 التسمية على ابن البطيعة التي وقع فيها التعريس والامر بالسلامة فيها لا تدخل في الموات الذي يحيا
 وتلك اذ لم يقع فيها تحوط ونحوه من وجوه الاحياء أو أراد انهما لخلق يحكم الاحياء لما ثبت لها
 من خصوصية التصرف فيها بذلك فصارت كأنها أرض صلت للمسلمين كمنى مثلا فليس لأحد أن
 يبيع فيها وينجبرها لعلق حق المسلمين بها عموما **(قلت)** وحاصله ان الوادي المذكور وان كان من
 جنس الموات لكن مكان التعريس منه مستثنى لكونه من الحقوق العامة فلا يصح احتجازه لأحد
 وتوكل بغيره بشرط الاحياء ولا يختص ذلك بالبيعة التي نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم بل كل
 ما وجد من ذلك فهو في معناه **(تنبيه)** العرس بمهمات وفتح الزام موضع التعريس وهو نزول
 آخر الليل للراحة **(قوله)** **باب** اذا قال رب الأرض أو قل ما أترك الله ولم يذكر أربا
 معلوما فهو ما على تراضيها أو ردفه حديث ابن عمر في معاملة يهود خيبر أو ردفه موصولان
 طريق الفضيل بن سالم ومعلقان من طريق ابن جريح كلاهما عن موسى بن عبيدة وساقه على لفظ
 الرواية المعلقة وقد وصل مسلم طريق ابن جريح وآخرهما أحمد عن عبد الرزاق عنه بقامها وساق
 لفظ فضيل بن سالم في كتاب الجنس **(قوله)** ان عرجل اليهود والنصارى من أرض الخراج
 سبأ في سبب ذلك موصول في كتاب الشروط قال الهروي جئنا القوم عن موطنهم وأجلى
 بمعنى واحد والاسم الجلاء والاجلاء أرض الخراج ما يفصل بين يهودهم تهامة قال الواقدى
 ما بين وجرة وغنم الطائف فجدوما كان من وراثة وراثة الى البحر تهامة ووقع هنالك لكرمان
 الله عنهما

جابر أو ليسخها (أو امسكوها) أي اتركوها معطلة وقوله «وما طاعة بالنصب ويجوز الرفع وقوله
أوتوا كوها أي بغير زرع وساقى البحث في ذلك في هذا الباب * (تيسره) * وقع للاسماعيلي عن
جابر ابراد حدث ظهر بن رافع في آخر الباب الذي قبله ثم اعترض بأنه لا يدخل في هذا الباب
والذي وقع عند الجهور ابراده في هذا الباب (قوله عن عطاء) في رواية ابن ماجه من وجه آخر عن
الاو زاعي حدث عطاء سمعت جابرا (قوله كانوا) أي الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله بالثلث والرابع والتصف) الواو في الموضعين يعني أو أشار إليه النبي وقد تقدم له توجيه
آخر في باب المزارعة بالسطر (قوله وليسخها) أي يجعلها منجحة أي عطية والنون في نسخها
مفتوحة يجوز كسرها وقد رواه مسلم بن طريق مطر الواو عن عطاء عن جابر بلفظ النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء الأرض ومن وجه آخر عن مطر بلفظ من كانت له أرض
فليرزعا فان عجز عنها فليسخها اتحاد المسلم ولا يوجرها ورواية الاو زاعي التي اقتصرت عليها
المصنف مفسرة للمراد لكها السلب الحامل على النهي (قوله فان لم يفعل فليسك أرضه) أي
فلا يسخها ولا يكرها وقد استشكل بان في امساكها بغير زراعة تصحيعا لمفعولها فيكون من
اضاعة المال وقد ثبت النهي عنها وأوجب بمسكها النهي عن اضاعة عين المال أو مضاعفة
لا تخلف لان الأرض اذا تركت بغير زرع لم تتعطل منفعها فانهم اقد ثبتت من الكلا والخطب
والحشيش ما يتفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون تأخير الزرع عن
الأرض اصلا حالها تخلف في السنة التي تليها ما له فإت في سنة الترتك وهذا كله ان حل النهي
عن الكراء على عبده فأما لو حل الكراء على ما كان مألوقا للمسلم من الكراء يجوز ما يخرج منها
ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطل الانتفاع بها في الزراعة بل يكرها بالذهب
أو الفضة كما تقرر ذلك والله أعلم (قوله وقال الربيع بن نافع أبو برة) بفتح المنة وسكون الواو
بعدها موحدة هو الحل ثقة ليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الطلاق وقد وصل
مسلم حديث الباب عن الحسن بن علي الخوافي عن أبي برة وشيخه معاوية هو ابن سلام شديد
اللام ويحيى هو ابن أي كثر وقد اختلف عليه في اسناده وكذا على شيخه أي ساء وقد اختلف
النسائي في جميع طرقه (قوله عن عمرو) هو ابن دينار (قوله ذكره) أي حديث رافع بن خديج
(لطائوس) أي كاتقدم وقد ضي شرحه بعد أبواب وقوله لم يسه عنه أي لم يسهه ومما صرح
الترمذي في روايته وقوله ان يسخ بكرة الهرم من ان له ان يسخ بكرة ولفظ في ذر يسخها وهو
المشهور وفي رواية الترمذي ولكن أراد ان يرفق بعضهم بعض (قوله ان ابن عمر كان يكرها) يضم
أوله من الرباعي وقال أكرى أرضه بكرها (قوله وصدا من امارعة معاوية) أي خلافته وانما لم
يذكر ان عمر خلافة على لانه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه كما هو مشهور في صحيح الاخبار
وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجمع عليه الناس ولهذا لم يبايع أيضا لان ابن الزبير ولا لعبد الملك في
حال اختلافهما وبايع يزيد بن معاوية ثم لعبد الملك بن مروان بعد قل ابن الزبير ولعل في ذلك
المدة أعني مدة خلافة علي لم يواجر أرضه فلم يذ كرها ذلك وزاد مسلم في روايته حتى اذا كان في
آخر خلافة معاوية وكان آخر خلافة معاوية في سنة ستين من الهجرة ووقع في روايته أحد
عن اسمعيل عن أيوب بهذا الاسناد نحو هذا السياق وزاد فيه فتركها ابن عمرو وكان لا يكرها

عن عطاء عن جابر رضى الله
عنه قال كان ابن زرع عن ابن النثلث
والربيع والنصف فقال
النبي صلى الله عليه وسلم من
كانت له أرض فليرزعا أو
ليسخها فان لم يفعل فليسك
أرضه وقال الربيع بن نافع
أبو برة حدثنا معاوية عن
يحيى عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كانت له
أرض فليرزعا أو ليسخها
أخاه فان لم يفعل فليسك أرضه
* حدثنا قيسة حدثنا
سفيان عن عمرو قال ذكرته
لطائوس فقال يزرع قال ابن
عباس رضى الله عنهما
ان النبي صلى الله عليه وسلم
لم يسه عنه ولكن قال ان يسخ
أحدكم أخاه خسر له من أن
يأخذ شأما معلوما * حدثنا
شليان بن حرب حدثنا جاد
عن أيوب عن نافع أن ابن
عمرو رضى الله عنهما كان
يكرى من ارضه على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم
ورأى بكر وعمرو وعثمان
وصدا من امارعة معاوية

٢٢٤٢ م س ن

نسخة ٢٥٨٦

فأذا سئل يقول زعم رافع بن خديج فذكر (قوله) ثم حدث عن رافع) يضم أوله على ما لم يسم فاعله
 لا أكثر ولكنهم ينفخ أوله وحذف عن ولابن ماجه عن رافع عن ابن عمر أنه كان يكرى أرضه
 فأنه أنسان فاحبره عن رافع فذكره زاد وقد استظهر البخاري لحديث رافع بمحدث جابر وأبي
 هريرة أذاعلى من زعم أن حديث رافع فرد وأنه مضطرب وأشار إلى صحة الطرقتين عنه حيث
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى عن عمه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأشار إلى أن
 روايته بغير واسطة مقتصر على النهي عن كراء الأرض وروايته عن عمه مفسر للمراد وهو
 ما يشبه ابن عباس في روايته من إرادة الرق والتفضل وإن النهي عن ذلك ليس بالخبر ومؤكد
 من ذلك في الباب الذي بعده (قوله) قد كنت أعلم أن الأرض تكري ثم خشي عبد الله (قوله) هكذا
 أو رده مختصراً وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي من طريق شعيب بن اللثبي عن أبيه معطوفاً
 وأوله أن عبد الله كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج ينهى عن كراء الأرض فلقبه
 فقال يا ابن خديج ما هذا قال سمعت عبيد بن كلاب قد شهد ابنه رافعاً أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن كراء الأرض فقال عبد الله قد كنت أعلم فذكره (قوله) يا سب كراء
 الأرض بالذهب والفضة) كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراء الأرض
 محمول على ما إذا كريت بشئ وهو قول الجمهور وأبو يثيب يحميهم منها ولو كان معطوفاً
 وليس المراد النهي عن كراءها بالذهب والفضة وبالنزاع يفتى في كراءها بالذهب
 وأول الفضة وخالف في ذلك طاوس وطائفة قليلة فقالوا لا يجوز كراء الأرض مطلقاً وذهب إليه ابن
 حزم وقواه وأحجبه بالأحاديث المطلقة في ذلك وحديث الباب دال على ما ذهب إليه الجمهور
 وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال
 اتفاق فقهاء الأمصار عليه وقد روى أبو داود عن سعد بن أبي وقاص قال كان أصحاب المزارع
 يكرمونهم بما يكون على المساق من الزرع فاختصموا في ذلك فنهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن يكرؤا بذلك وقال أكرؤوا بالذهب والفضة ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عكرمة الخزاز في برو
 عنه الأبراهيم بن سعد وأما ما رواه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع بن خديج في النهي
 عن كراء الأرض ببعض خراجها أو بدراهم فقد أعلمه النسائي بأن مجاهداً لم يسمع من رافع
 (قلت) ورواه أبو بكر بن عباس في حفظه مقال وقد رواه أبو عوانة وهو أحفظ منه عن شيعة
 فسه فليذكر الدراهم وقد روى مسلم من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه
 ولم يكن يومئذ بالفضة (قوله) وقال ابن عباس (الخ) وصله الثوري في جامعه قال أخبرني
 عبد الكريم هو الخزازي عن سعد بن جبر عنه ولفظه أن أمثل ما أذن صانعون أن تستأجروا
 الأرض البيضاء ليس فيها خبر يعنى من السنة إلى السنة وأسناده صحيح وأخرجه البيهقي من
 طريق عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان به (قوله) عن حنظلة) في رواية الأوزاعي عن مسلم
 عن ربيعة حديث حنظلة لكن ليس عنده كرى رافع وفي الأسناد تابعي عن مثله وصحاحي عن
 مثله (قوله) حديث عيسى) هما ظاهر بن رافع وقد تقدم حديثه في الباب قبله ولا يختر قال
 الكلبي أني لم ألق على اسمه ذكر غيره أن اسمه مظهر وهو بضم الميم وقع الظاهر وتشدد الباء
 المكسورة وضبطه عبد الغني وابن ما كولا هكذا زعم بعض من صنفت المبهمات ورأيت في

ثم حدث عن رافع بن خديج
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن كراء المزارع فذهب
 ابن عمر إلى رافع فذهب معه
 فأنه فقال نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كراء
 المزارع فقال ابن عمر قلت
 أنا كركري مزارعاً على
 عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بماعلى الأربعة
 وبشئ من التبن * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثنا الثابت
 عن عقیل بن ابن شهاب قال
 أخبرني سالم أن عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما قال
 كنت أعلم في عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن
 الأرض تكري ثم خشي
 عبد الله أن يكون النبي
 صلى الله عليه وسلم قد
 أحدث في ذلك شيئاً لم يكن
 عليه فستر كراء الأرض
 * (باب) * كراء الأرض
 بالذهب والفضة وقال ابن
 عباس أن أمثل ما أذن
 صانعون أن تستأجروا
 الأرض البيضاء من السنة
 إلى السنة * حدثنا عمرو بن
 خالد حدثنا الليث عن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن
 حنظلة بن قيس عن رافع
 ابن خديج قال حدثني
 عيسى أنهم كانوا يكرؤون
 الأرض على عهد النبي صلى
 الله عليه وسلم بما يبت على
 الأربعة أو بشئ

الصبا لابي القاسم البغوي ولا يبي علي بن السكن من طريق سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن بعض عومته قال سعيد زعم قتادة أن اسمه مهريق في الحديث فهذا أولى أن يعتمدوه وروى أخيه ظهير كلاهما بالتصغير (قوله يستنبه) من الاستنباء كأنه يشير إلى استنباء الثالث والرابع لوافق الرواية الأخرى (قوله فقال) رافع ليس بها بأس بالدينار والدرهم) يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باحتشاده ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التخصيص على جواز أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه بل بما إذا كان بشئ مجهول ونحو ذلك فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة ويرجح كونه مرفوعا ما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزانية وقال اغتاز ربع ثلاثة رجله أرض ورجل منها أرضا ورجل أكثر أرضا ذهب وأفضة لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المحاقلة والمزانية وأن بقية مدرج من كلام سعيد بن المسيب وقدرناه مالك في الموطأ والشافعي عنه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب (قوله وقال اللث وكان الذي نهى من ذلك) كذا لاكثر عن اللث وهو موصول بالإسناد الأول إلى اللث ووقع عند أبي ذر هذا قال أبو عبد الله يعني المصنف من هنا قال اللث أراه وسقط هذا النقل عن اللث عند النسائي وابن شويه وكذا وقع في مصابيح البغوي فصار مدرجا عند هاتين نفس الحديث والمحدث في ذلك على رواية الأكثر ولم يذكر النسائي ولا الأسماعيلي في روايتهما لهذا الحديث من طريق اللث هذه الزيادة وقد قال التوربشتي شارح المصابيح لم يظهر في هل هذه الزيادة من قول بعض الرواة أم من قول البخاري وقال البضاوي الظاهر أنها من كلام رافع اهـ وقد تبين رواية أكثر الطرق في البخاري أنها من كلام اللث وقوله ذو والفهم في رواية النسائي وابن شويه ذو والفهم بلفظ المفرد لزيادة الجنس وقال لم يجزه وقوله الحاضرة أي الإشراف على الهلال وكلام اللث هذا موافق لماعليه الجمهور من حل النهي عن كراء الأرض على الوجه المفضى إلى الفرز والجهالة لأن كراءها مطلقا حتى بالذهب والفضة ثم اختلف الجمهور في جواز كراءها بجزء مما يخرج منها فن قال بالجواز حل أحدث النهي على التنزيه وعليه يدل قول ابن عباس المأخوذ في الباب الذي قبله حيث قال ولكن أراد أن يرفق بعضهم ببعض ومن لم يجز جاز أن يجزه مما يخرج منها قال النهي عن كراءها محمول على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط ما ثبت على الثمر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الفرز والجهالة وقال مالك النهي محمول على ما إذا وقع كراءها بالطعام أو التمر ثلاثين من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قاله مالك على ما إذا كان المكري به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما إذا أكثرها بطعام معاف في ذمة المكري أو بطعام حاضر يقبضه المالك فلا مانع من الجواز والله أعلم (قوله ما نب) كذا الجمع بغير ترجمة وهو كالفضل من الباب الذي قبله ولم يذكر ابن بطال لفظ ناب وكان مناسسته له من قول الرجل فأنهم أصحاب زرع قال ابن المنذر وجهه أنه شبهه على أن أحاديث النهي عن كراء الأرض انما هي على التنزيه لا على الإيجاب لأن العادة فيها يحرص عليه ابن آدم أنه يحب استمرار الانتفاع به ويقاصر من هذا الرجل على الزرع حتى في

يستنبه صاحب الأرض
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن ذلك فقلت رافع فكيف
هي بالدينار والدرهم
فقال رافع ليس بها بأس
بالدينار والدرهم وقال
اللث وكان الذي
نهى من ذلك ما لو نظر فيه
ذو الفهم بالخلال والحرام
لم يجزه ولم يفسد من المخاطرة
(باب) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا قليح حدثنا
هلال ح وحديثي عبد الله
ابن محمد حدثنا أبو عامر
حدثنا قليح

٢٢٤٨

نظرة

٩٤٢٣٥

عن هلال بن علي عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث وعنده رجل من أهل البادية أن رجلا من أهل الجنة استأذنه في الزرع فقال له ألتست فيما شئت قال بلى ولكن أحب أن أزرع قال فيذر فبادر الطرف نبأه واستأذنه واستصاحبه فكان أمثال الجبال يقول الله تعالى دونك يا ابن آدم فإنه لا يشعشع فقال الاعرابي والله لا نخذه الاقرشيا أو انصار يا قانهم أصحاب زرع وأما نحن فلسبنا بأصحاب زرع ٢١ ففعل النبي صلى الله عليه وسلم * (باب ما جاء

الجنة دليل على انما مات على ذلك ولو كان يعتقد تخريم كراء الارض لنظم نفسه عن الحرص عليها حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت (قوله عن هلال بن علي) هو المعروف بابن أسامة والاسناد العالي كلهم مديون الاشيج الضاري وقد ساقه على لفظ الاسناد الثاني وساقه في كتاب التوحيد على لفظ محمد بن سنان (قوله وعند مدرجل من أهل البادية) لم أقف على اسمه (قوله استأذنه في الزرع) أي في ان يبشر الزراعة (قوله فقال له ألتست فيما شئت) في رواية محمد بن سنان وألست بزيادة وار (قوله فيذر) أي ألقى البذر فثبت في الحال وفي السياق حذف تقديره فاذن فيذر فبادر في رواية محمد بن سنان فاسرع فتبادر (قوله الطرف) بفتح الطاء وسكون الراء امتدأ فلفظ الانسان الى أقصى ما راهو بطلي أيضا على حركة جفن العين وكأه المراد هنا (قوله واستصاحبه) زادني التوحيد وتكبر به أي جمعه وأصل الكور الجماعة الكثير من الأبل والمراد به الما بذر ليرى بين ذلك وبين استواء الزرع ونجاش أمره كله من القلع والجسد والتسدية والجمع والتكوير الا قد رخصه البصر وقوله دونك بالنصب على الأغراض أي خذ (قوله لا يشعشع شئ) في رواية محمد بن سنان لا يسعد بفتح أوله والمهمة وضم العين وهو محمد المعنى (قوله فقال الاعرابي) بفتح الهمزة أي ذلك الرجل الذي من أهل البادية وفي هذا الحديث القوائد أن كل ما شئت في الجنة من أمور الدنيا يمكن فيها قاله المهلب وفيه وصف الناس يغالب عاداتهم قاله ابن بطال وفيه ان النفوس جبلت على الاستكثار من الدنيا وفيه إشارة الى فضل القناعة ودم الثمرة وفيه الاخير عن الامر المحقق الا في لفظ الماضي (قوله ما) ما في الغرض ذكر كفيه حديث سهل بن سعد ان كان فخرج يوم الجمعة الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجمعة وغرضه منه هنا قوله كان فخره في أن يعايننا وقد تقدم تفسير الاربعاء والسبق بكسر السين وقوله لأعلم الا أنه قال ليس فيه نعم ولا ولدك الولد فيجوز ان يسم الهم وهو من قول يعقوب * وحديث أبي هريرة يقولون ان أباهم مرة يكثر أي رواية الحديث (قوله والله الموعد) بفتح الميم وفيه حذف تقديره وعند الله الموعدان الموعدا مامصدر وما ظرف زمان أو ظرف مكان وكل ذلك لا يصبر به عن الله تعالى ومراعاة أن الله تعالى يحب سبني ان تمعدت كذا وبمحاسب من ظن في ظن السوء وقد تقدم الكلام على بقية الحديث مستوفى في كتاب العلو يأتي منه شئ في كتاب الاعتصام ان شاء الله تعالى وغرضه منه هنا قوله وان اخوتي من الانصار كان يشغلهم على أمور الهيم (خاتمة) اشمل كتاب المزارعة وما أضيف اليه من اجزاء الموات وغيره من الاحاديث المرفوعة على أربعين حديثا المعلق منها تسعة والبقية موصولة المكرر منها

صلى الله عليه وسلم على من طفي حاضر حين يغيبون وأي حين يندون وقال النبي صلى الله عليه وسلم يرومان يسطأ حلعتكم فوبه حتى أغضى مقالتي هذه ثم جمعه الى صدره فبوس من مقالتي شيئا أبدا فبسطت غرة رأس على قوب غير حاجتي ففنى النبي صلى الله عليه وسلم مقالته ثم جمعتها الى صدره فوالذي بعثه بالحق ما نسيت من مقالته تلك التي يوبى هذا والله لا أيتان في كتاب الله ما حدثتكم شيئا أبدا ان الذين يكتمون ما أنزلنا من الكتاب والهدى الى الرحيم

في الغرض * حديثنا قيمة بن سعد حدثنا يعقوب عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه أنه قال ان كان فخرج يوم الجمعة كانت لنا معوز تأخذ من أصول سلق لنا كما فخره في أن يعايننا ففعل في قدر لها ففعل فيه حبات من شعير لأعلم الا أنه قال ليس فيه نعم ولا ولدك فاذا صلينا الجمعة زرعناها ففقر به اليها فكان فخرج يوم الجمعة من أجل ذلك وما كان ففعل في لاقتيل الاعداء الجمعة * حديثنا موسى بن اسمعيل حدثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال يقولون ان أباهم مرة يكثر والله الموعد ويقولون ما المهاجرين والانصار لا يجدون مثل أحاديثه وان اخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفاق بالاسواق وان اخوتي من الانصار كان يشغلهم على أمور الهيم وكتب أمر أسكنيا أكرم رسول الله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

في الشرب وقول الله تعالى

وجعلنا من الماء كل شيء

حي أ فلا يؤمنون وقوله

جل ذكره أفرايت الماء الذي

تشربون الى قوله فلولاً

تشكرون أجا منصبا

والاجاج المزمن السحاب

فرا تاعذبا (باب من رأى

صدقة الماء وهبته ووصيته

جائزة مقسوماً كان أو غير

مقسوم) وقال عثمان

قال النبي صلى الله عليه وسلم

من يشتري بئر رومة فيكون

دلوها فيها كدلاء المسلمين

فاشترها عثمان رضي الله

عنه حديثنا سعد بن أبي

هريرة حدثنا أبو عثمان قال

حدثني أبو حازم عن سهل بن

سعد رضي الله عنه قال أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

بتمدح فشرب منه وعن يمينه

غلام أصغر القوم والإشاح

عن يساره فقال يا غلام

أنا نذني أن أعطيه الإشاح

فأعطاه إياه حسداً ثابو

البيان أخبرنا شعيب عن

الزهري

٢٢٥٧

خطة

١٤٩٨

فيه وفيه ماضى اثنا عشر وحدثنا أبو الخالص ثمانية عشر حديثاً وافقه مسلم على جميعها
سوى حديث أبي أمامة في آلة الحرث وحديث أبي هريرة في سؤال الانصار القسمة وحديث عمر
لولا آخر المسلمين وحديث عمر بن عوف وجابر وعائشة في احياء الموات وحديث أبي هريرة أن
رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين تسعة وثلاثون
أثر أو الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله بسم الله الرحمن الرحيم في الشرب وقول الله عز وجل
وجعلنا من الماء كل شيء حي أ فلا يؤمنون وقوله جل ذكره أفرايت الماء الذي تشربون الى قوله فلولاً
تشكرون) كذا في ذرو زاده في أوله كتاب المساقاة ولا وجه له فان التراجم التي فيها غالبها
تعلق بإحياء الموات ووقع في شرح ابن بطلان كتاب الماء وأثبت النسفي باب خاصة وساق عن أبي
ذر الأسدي والشرب بكسر المجهمة والمراد به الحكم في قسمة الماء قاله عاصم وقال ضبطه
الاصلي بالنظم والاول أولى قال ابن المنير من ضبطه بالنظم أ داد المصدر وقال غيره المصدر مثلث
وقرى فشاربون شرب الهم مثلثا والشرب في الاصلي بالكسر التصب والحظ من الماء تقول كم
شرب أرضكم وفي المثل آخرها شرباً أقلها شرباً قال ابن بطلان معنى قوله وجعلنا من الماء كل
شيء حي أراد الحيوان الذي يعيش بالماء وقيل أراد بالماء النطفة ومن قرأ وجعلنا من الماء كل شيء
حيادخل فيه الجاد أيضاً لان حياتها هو خضرتها وهي لا تكون الا بالماء (قلت) وهذا المعنى أيضاً
يخرج من القراءة المشهورة ويخرج من تفسير قتادة حيث قال كل شيء حي في الماء خلق أخرجه
الطبري عنه وروى ابن أبي حاتم عن أبي العباس أن المراد بالماء النطفة وروى أحمد بن حنبل عن طريق
أبي ميمونة عن أبي هريرة قلت يا رسول الله أخبرني عن كل شيء قال كل شيء خلق من الماء استناده
ضحيح (قوله أجا منصبا) هو في رواية المستقلى وحده وهو تفسير مجاهد وقادة أخرجه الطبري عنها
أخرجه الطبري عنهم (قوله المزمن السحاب) هو تفسير مجاهد وقادة أخرجه الطبري عنها
وقال غيره المزمن السحاب الأبيض وحده مربة (قوله والاجاج المزمن) هو تفسير أبي عبيدة في
معاني القرآن وأخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة مثله وقبل هو الشديد الملوحة والمرارة وقيل
المالح وقيل الحار حكاه ابن فارس (قوله فرا تاعذبا) هو في رواية المستقلى وحده وهو منترع من
قوله تعالى في السورة الأخرى هذا عذب فرات وروى ابن أبي حاتم عن السدي قال العذب
الفرات الحلو (قوله ما) من رأى صدقة الماء وهبته ووصيته جائزة مقسوماً
كان أو غير مقسوم) كذا في ذرو ولتنسفي ومن رأى الى آخره جعله من الباب الذي قبله وأفرها
باب في الشرب ومن رأى وأراد المصنف بالترجمة الرقعي من قال ان الماء لا يملك (قوله وقال
عثمان) أي ابن عثمان (قال النبي صلى الله عليه وسلم من يشتري بئر رومة فيكون دلوها فيها كدلاء
المسلمين) سقط هذا التعليق من رواية النسفي وقد وصله الترمذي والنسائي وابن خزيمة من طريق
ثلاثة من حزن بفتح الهمزة وسكون الراء القشيري قال شهدت الدار حيث أشرف عليهم عثمان
فقال أنشدكم بالله والاسلام هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس بهاماء
يستعذب غير بئر رومة فقال من يشتري بئر رومة يجعل دلوها فيها كدلاء للمسلمين بخبره منها في
الجنة فاشترى بئر من صلب مالي قالوا اللهم نعم الحديث بطوله وقد أخرجه المصنف في كتاب الوفاء
بغير هذا السياق وليس فيه ذكر الدلو والذي ذكره متناظراً للترجمة ويأتي الكلام على شرحه

هناك ان شاء الله تعالى قال ابن بطال في حديث عثمان انه يجوز للواقف ان يتنفع بوقفه اذا شرط ذلك قال فلو جسد بئرا على من يشرب منها فله ان يشرب منها وان لم يشترط ذلك لانه داخل في حله من يشرب ثم فرق بفرق غير قوياً وسيأتى البحث في هذه المسئلة في باب هل يتنفع الواقف بوقفه في كتاب الوقف ان شاء الله تعالى ثم ذكر المصنف في الباب حديث سهل وأُتس في شرب النبي صلى الله عليه وسلم وقدمه الأئمة فلا يمين وسيأتى الكلام عليها في كتاب الاشربة ومناسبتهم الماء ترجم له من جهة مشروعة فسمه الماء لان اختصاص الذي على اليمين بالبداهة دال على ذلك وقال ابن المنير مراده ان الماء يملك ولهذا السأذن النبي صلى الله عليه وسلم بعض الشر كانه في مرتبة فسمه يمينه ويسره ولو كان باقياً على ابا حنيفة لم يدخله ملك لكن حديث سهل ليس فيه بيان أن القدح كان فيه ماء بل جاء مفسراً في كتاب الاشربة بأنه كان لبناً والجواب انه أوردته ليعين ان الامر جري في قيمة الماء الذي شبهه اللبن كما جاء في حديث أنس مجرى اللبن الخالص الذي في حديث سهل فدل على انه لا فرق في ذلك بين اللبن والماء فيحصل به الرد على من قال ان الماء لا يملك وقوله في حديث سهل حديثاً أبو عسيان هو محمد بن مطرف المدني والاسناد مصريون الاشعبة وقوله وعن عيسى غلام هو الفضل بن عباس حكاه ابن بطال وقيل أخوه عبد الله حكاه ابن السني وهو الصواب كما سيأتي وقوله في حديث أنس وعن عيسى اعراى قيل ان الاعراى خالدين الوليد حكاه ابن التين وتعقب بان عسله لا يقال له اعراى وكان الحامل له على ذلك انه رأى في حديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي قال دخلت أباو خالدين الوليد على معوية فجا عتاباً من ابن فشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاع عيسى وخالد على شماله فقال لي الشربة لك فان شئت أثرت بها خالداً فقلت ما كنت أوثري على سورك أحد فظن أن القصص واحدة وليس كذلك فان هذه القصص في بيت معوية وقصة أنس في دار أنس فافترقا نعم يصلح أن يعد خالدين الاشياخ المذكورين في حديث سهل بن سعد والغلام هو ابن عباس ويقويه قوله في حديث سهل أيضاً ما كنت أوثر بقضلي منك أحد ا ولم يقع ذلك في حديث أنس وليس في حديث ابن عباس ما يمنع أن يكون مع خالدين الوليد في بيت معوية غيره بل قد روي ابن أبي حازم عن أبيه في حديث سهل بن سعد كراى بكر الصديق فحين كان على يساره صلى الله عليه وسلم ذكره ابن عبد البر وخطاه قال ابن الجوزي انما سأذن الغلام ولم سأذن الاعراى لان الاعراى لم يكن له علم بالشرربة فاستأذنه بترك استأذنه بخلاف الغلام (قوله في حديث أنس فقال عرا عرا أبابكر) كذا الجميع أصحاب الزهري وشذ معمر فيعرا وهب عنه فقال عبد الرحمن بن عوف بدل عرا أخرجه الاسماعيلي والاول هو الصحيح ومعمر لما حدث بالبصرة حدث من حفظه فوهم في أشياء فكان هذا منه او يحتمل أن يكون محفوظاً بان يكون كل من عرو وعبد الرحمن قال ذلك لتوفير دواعي الصحابة على تعظيم أبي بكر (* تنبيه) * أطلق بعضهم بتقديم الاعين في المشروب تقديمه في الماء كقول ونسب مالك وقال ابن عبد البر لا يصح عنه ﴿ قوله ما ﴾ من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروي قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الماء أحق بعائه حتى يروي قلت وما نفاذ

وسلم

قوله والاسناد مصريون
الخصوا به والاسناد مصريون
الاشعبة سه جدين أبي
حريم فانه مصري كما يعلم من
مراجعة كلامهم كذا
بهامش بعض النسخ اه
مصححه

قال حدثني أنس بن
مالك رضى الله عنه أنه
حلبت لرسول الله صلى الله
عليه وسلم شاة داجن وهو
في دار أنس بن مالك وشب
لبنها عمن البئر التي في
دار أنس فأعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم القدح
فشرب منه حتى اذا نزع
القدح عن فيه وعلى يساره
أبو بكر وعن عيسى أعراى
فقال عرو وخاف أن يعطيه
الاعراى أعط أبابكر
يا رسول الله عنده فأعطاه
الاعراى الذي عن عيسى ثم
قال الأئمة فلا يمين
*(باب من قال ان صاحب
الماء أحق بالماء حتى يروي
لقول النبي صلى الله عليه

٢٢٥٣

نقطه

١٣٨١١

من الخلاف هو على القول بان الماء ملك وكان الذين ذهبوا الى انه ملك هم الجمهور وهم الذين
لا خلاف عندهم في ذلك **(قوله لا يمنع)** بضم أوله على البناء الجمهور والرفع على انه خبر
والمراد بجمع ذلك النهي وذكره باضائه في رواية أخرى بالجر بلفظ النهي وكان السرفي ايراد
النزاري الطريق الثانية كونها وردت بفتح النهي وهو لا تمنعوا والمراد بالفضل ما زاد على
الحاجة ولا تمنع من طريق عبد الله بن عبد الله عن أبي هريرة لا يمنع فضل ماء بعد أن يستغنى عنه
وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الارض المملوكة وكذلك في الموات اذا كان بقصد
التكاثر والصحیح عند الشافعية ونص عليه في القديم وحرمله أن الحافر ملك ماءها وأما البئر المحفورة
في الموات لقصد الارتفاق لا القالك فإن الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى أن يتحل وفي
الصورتين يجب عليه بذل ما يفضل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزرع وما شئت هذا
هو الصحیح عند الشافعية ونص المالكية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي في الملك لا يجب
عليه بذل فضلها وأما الماء المحرز في الأناة فلا يجب بذل فضله لغیر المضطر على الصحیح **(قوله فضل)**
الماء فيه جواز بيع الماء لان المنهي عنه منع الفضل لا منع الأصل وفيه ان يحمل النهي ما ذالم
يجد الأمور بالبذل له ما غيره والمراد من أكل أصحاب الماشية من الماء لم يقل أحد ان يجب
على صاحب الماء مباشرة سقي ماشية غيره مع قدرة المالك **(قوله لا يمنع به الكلا)** بفتح الكاف
واللام بعد هاء مزة مقصور هو النبات رطبه وباسه والمعنى أن يكون حول البئر كلاً ليس عنده
ماء غيره ولا يمكن لأصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكروا من سقي بها منهم تلك البئر لا يضروا
بالعش بعد الرعي فستلزم منهم من الماء منهم من الرعي وهذا التفسير ذهب الجمهور
وعلى هذا احتج البذل بن له ماشية وبلتحق به الرعاة اذا احتاجوا الى الشرب لانهم اذا
منعوا من الشرب امتنعوا من الرعي هناك ويحتمل ان يقال يمكنهم حمل الماء لانفسهم لقلته
ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهاة والصحيح الأول وبلتحق بذلك الزرع عند مالك والصحیح عند
الشافعية وبه قال الحنفية الاختصاص بالماشية ووفق الشافعي فيما حكاه المزني عنه من المواشي
والزرع بان الماشية ذات أرواح يحشى من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهم هذا أجاب النووي
وغیره واستدل المالك بمحدث جابر عند مسلم نهى عن بيع فضل الماء لكنه مطلق فعلم على
المقصد في حديث أبي هريرة وعلى هذا الوجه يمكن هالك كلاً رعى فلامنع من المنع لانقاء العلة
قال الخطابي والنهي عند الجمهور للتمتيز به فيحتاج الى دليل وجوب صرفه عن ظاهره وظاهر
الحديث أيضاً وجوب بذله مجاناً وبه قال الجمهور وقيل لصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كافي
اعطام المضطر وتعقيب بانه يلزم منه جواز المنع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورتب جمع
اللازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وترتب له القيمة في ذمة المذلول لا حتى يكون له أخذ
القيمة منه متى أمكن ذلك نعم في رواية لمسلم من طريق هلال بن أبي سمينة عن أبي سلمة عن أبي
هريرة لا يباع فضل الماء فلو وجب له العوض لحازله البيع والله أعلم واستدل ابن حبيب من
المالكية على ان البئر اذا كانت بين مالكين فيها ماء فاستغنى أحدهما في نوبة كان للآخر أن
يسقى منها لانه ماء فضل عن حاجة صاحبه وعموم الحديث يشهد له وان خالفه الجمهور واستدل به
بعض المالكية للقول بسدة الذائع لانه نهى عن منع الماء ثلاثين ذراعاً الى منع الكلا لكن

لا يمنع فضل الماء*

*جد ثنا عبد الله بن يوسف

أخبرنا مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا يمنع فضل الماء لئمنع به

الكلا * حدثنا يحيى بن

بكر حدثنا البث عن عقيل

عن ابن شهاب عن ابن السب

وأبي سلمة عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال

لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا

بفضل الكلا

- ٢٢٥٤

نقطه

١٣٢١٥

١٥٢٢٢

الكشمي إماما **(قوله باب سكر الانهار)** السكر يفتح المهلة وسكون الكاف
 السد والغلق مصدر سكرت النهر اذا سدته وقال ابن دريد اصله من سكرت الريح اذا سكرت
 بهوبها **(قوله عن عروة)** سألني بعد باب من رواية ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة أنه حدثه
(قوله عن عبد الله بن الزبير) أنه حدثه أن رجلا من الانصار خاصم الزبير هذا هو المشهور ومن
 رواية الليث بن سعد عن ابن شهاب وقدر واه ابن وهب عن الليث ويونس جميعا عن ابن شهاب
 أن عروة حدثه عن أخيه عبد الله بن الزبير عن الزبير بن العوام أن خرجة التناقى وابن الحارود
 والاسماعيلي وكان ابن وهب جلا رواية الليث على رواية يونس والافرواية الليث ليس فيها ذكر
 الزبير والله أعلم وأخرجه المصنف في الصلح من طريق شعيب عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير
 عن الزبير بن عفيذ كره عبد الله وقد أخرجه المصنف في الباب الذي يليه من طريق معمر عن ابن
 شهاب عن عروة مرسل وأعاد في التفسير من وجه آخر عن معمر وكذا أخرجه الطبري من
 طريق عبد الرحمن بن اسحق حدثنا ابن شهاب وأخرجه المصنف بعد باب من رواية ابن جريج
 كذلك بالارسال لكن أخرجه الاسماعيلي من وجه آخر عن ابن جريج كرواية شعيب التي
 ليس فيها عن عبد الله وذكر الدارقطني في العلل أن ابن أبي عتيق وعمر بن سعد واقفا شعيبا وابن
 جريج على قوله سمعوا عن الزبير قال وكذلك قال أحمد بن صالح وحرولة عن ابن وهب قال
 وكذلك قال شعيب بن سعد عن يونس قال وهو انحفوظ (قلت) وانما صححه البخاري مع هذا
 الاختلاف في اعتماد على صحة سمعوا عن عروة من أبيه وعلى صحة سمع عبد الله بن الزبير من النبي
 صلى الله عليه وسلم فكيف ما دار فهو على ثقة الحديث ورد في شيء يتعلق بالزبير فداعية والله
 متوفرة على ضبطه وقد وافقه مسلم على تصحيح طريق الليث ليس فيها ذكر الزبير وزعم
 الحديث في جمعه ان الشيخين أخرجاه من طريق عروة عن أخيه عبد الله عن أبيه وليس كما قال
 فانه هذا الساق في رواية يونس المذكورة ولم يخرجها من أصحاب الكتب الستة الا التناقى
 وأشار اليها الترمذي خاصة وقد جاءت هذه القصة من وجه آخر أخرجه الطبري والطبراني
 من حديث أم سلمة وهي عند الزهري أيضا من مرسل سعيد بن المسيب كما سألني بيانه **(قوله)**
 أن رجلا من الانصار زاد في رواية شعيب قد شهد بدرا وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق عن
 الزهري عند الطبري في هذا الحديث أنه من بني أمية بن زيد وهم بطن من الأوس ووقع في رواية
 يزيد بن خالد عن الليث عن الزهري عند ابن القري في مجبه في هذا الحديث ان اسمه حمد قال أبو
 موسى المديني في ذيل الصحابة لهذا الحديث طرق لا أعلم في شيء منها ذكر جسد الذي هذه الطريق
 له وليس في البدر بين من الانصار من اسمه حمد وحكي ابن بشكوال في مهبها عن شيخه أبي
 الحسن بن منبث أنه ثابت بن قيس بن شماس قال ولم يأت على ذلك شاهد (قلت) وليس ثابت بدرا
 وحكي الواحدى أنه ثعلبة بن حاطب الانصاري الذي نزل فيه قوله تعالى ومنهم من عاهد الله لم يذكروا
 مستنده وليس يدري أيضا نعم ذكر ابن اسحق في البدر بين ثعلبة بن حاطب وهو من بني أمية بن زيد
 وهو عندى غير الذي قبله لان هذا ذكر ابن الكلابي انه استشهد بأحدود الشامس الى خلافة عثمان
 وحكي الواحدى أيضا وشجعة الثعلبي والمهدوي الله حاطب بن أبي بلعنة وتعب بان حاطبا وان
 كان بذرا الكنه من المهاجرين لكن مستند ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق سعيد بن

* (باب سكر الانهار)
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 حدثنا الليث قال حدثني
 ابن شهاب عن عروة عن عبد
 الله ابن الزبير رضى الله
 عنهم أنه حدثه أن رجلا
 من الانصار خاصم الزبير عند
 النبي صلى الله عليه وسلم

٢٢٥٩-٢٢٦٠

ع

نسخة

٥٢٧٥

عبد العزيز عن الزهري عن سعيد بن المسيب في قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم الآية قال نزلت في الزبير بن العوام وحاطب بن أبي بلتعجة اختصما في ماء الحديث
 واستند قوى مع إرساله فان كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولا وعلى هذا
 فمؤول قوله من الانصار على ارادة المعنى الاعم كما وقع ذلك في حق غيره واحد كعبد الله بن حذافة
 وأما قول الكرماني بأن حاطبا كان حليفا للانصار فنه نظر وأما قوله من بني أمية بن زيد فعله
 كان مسكنه هناك كعمركا تقدم في العلم وذكر الثعلبي يغير سندان الزبير وحاطب لما خرجا
 بالمقداد قال من كان القضاء فقال حاطب قضى لابن عجمه ولوى شدة ففطن لهم ودى فقال قاتل
 الله هؤلاء يشهدون أنه رسول الله ويتموه في حجة هذا انظروا يترشح بأن حاطبا كان حليفا
 لآل الزبير بن العوام من بني أسد وكأنه كان محاربا للزبير والله أعلم وأما قول الداودي وأبي
 اسحق الزجاج وغيرهما أن خصم الزبير كان منافقا فقد وجهه القرطبي بأن قول من قال انه كان
 من الانصار يعني نسيالادينا قال وهذا هو الظاهر من حاله ويحتمل أنه لم يكن منافقا ولكن أصدر
 ذلك منه بادرة النفس كما وقع لغيره من خصمته وهذا اشارح المصابيح التوربشقي ووهي
 ماعداه وقال لم تجر عادة السلف بوصف المنافقين بصفة النصرة التي هي المدح ولو شاركه في
 النسب قال بل هي زلة من الشيطان تمكن به منها عند الغضب وليس ذلك بمستكر من غير
 الغصوم في تلك الحالة اهـ وقد قال الداودي بعد جزمه بأنه كان منافقا وقيل كان زبير يافان
 صبح فقد وقع ذلك قبل قبل شهودها لانقاء التناق عن شهداء اهـ وقد عرفت أنه لا ملازمة
 بين صدور هذه القضية منه وبين التناق وقال ابن التين ان كان زبير يافان في قوله لا يؤمنون
 لا يستكملون الايمان والله أعلم **(قوله خاصم الزبير)** في رواية معمر خاصم الزبير جلا
 والخاصة بمفاعلة من الجائنين فكل منهما خاصا للآخر **(قوله في شراح الحرة)** بكسر المعجمة
 وبالجم جمع شرح شفع أوله وتسكون الراء مثل مجر ومجارو يجمع على شروح أيضا وحكي ابن
 دريد شرح بفتح الراء وحكي القرطبي شرحه والمراد بها ماسل الماء وانما أضفت الى الحرة
 لكونها فيها والحرة موضع معروف بالمدنية تقدم ذكرها وهي في خمسة مواضع المشهورة منها
 اثنتان حرة واقم وحرة بلبي وقال الداودي هو غير عند الحرة بالمدنية فأغرب وليس بالمدنية شهر
 قال أبو عبيد كان بالمدنية واديان يسيلان ماء المطر فيتنافسان فيهما ففرض رسول الله صلى
 الله عليه وسلم للاعلى فالاعلى **(قوله التي يسقون بها النخل)** في رواية شعب كانا يقيان بها
 كلاهما **(قوله فقال الانصاري)** يعني للزبير شرح فعل الزبير من التسريح أي أطلقه وانما قال له
 ذلك لان الماء كان يري بأرض الزبير قبل أرض الانصاري فيجب له لا يكال سقى أرضه ثم رسله الى
 أرض جاره فانفس منه الانصاري فيجعل ذلك فاستمع **(قوله اسق يا زبير)** همزة وصل من التلاذ
 وحكي ابن التين أنه همزة قطع من الرباعي تقول سقى وأسقى زاد ابن جرير في روايته كاسيا أي بعد
 باب فأخره المعروف وهي جملة معتضة من كلام الراوي وقد أضافه شعيب في روايته بحث قال
 في آخره وكان قد أشار على الزبير برأى فيه سعة ولا انصارى وضبطه الكرماني فأمره بها بكسر
 الميم وتشديد الراء على أنه فعل أمر من الامر وهو محتمل **(قوله أن كان ابن عتكة)** بفتح همزة
 أن وهي لتعليل كأنه قال حكمت له بالتقديم لأجل أنه ابن عتكة وكانت أم الزبير صفية بنت عبد

في شراح الحرة التي يسقون
 بها النخل فقال الانصاري
 سرح الماء يمر فأبى عليه
 فاخصم عند النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 للزبير اسق يا زبير ثم أرسل
 الماء الى جارك فغضب
 الانصاري فقال أن كان ابن
 عتكة

الطلب وقال البضاوي يحذف حرف الجر من أن كثيرا تخففا والتقدير لأن كان أو بان كان
 ويحذف أن كان ذاملا وبين أي لا تطفه لاجل ذلك وحكي الترطبي تعال بعض ان همزة أن ممدودة
 قال لأنه استقام على جهة انكار (قلت) ولم يقع لنا في الرواية من ذلك لكن يجوز حذف همزة
 الاستفهام وحكي الكرماني ان كان بكسر الهمزة على انها شرطية والجواب محذوف ولا أعرف
 هذه الرواية نعم وقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق فقال اعدل يا رسول الله وان كان ابن عمك
 والظاهر ان هذه بالكسر وابن بالنصب على الخبر به ووقع في رواية معمر في الباب الذي قبله انه
 ابن عمك قال ابن مالك يجوز في أنه فتح الهمزة وكسرها لانها وقعت بعد كلام تام معمل بضمون
 ما صدر بها فاذا كسرت قدر ما قبلها الفاء واذا فتحت قدر ما قبلها اللام وبعضهم بقدر بعد
 الكلام المصدر بالكسوة مثل ما قبلها مقرونا بالفاء فيقول في قوله مثلا اضر به أنه مسمى
 اضر به أنه مسمى فأضر به ومن شواهد لا تقرأ بالزنا انه كان فاحشة ولم يقرأ هذا الا بالكسر
 وان جاز الفتح في العربية وقد ثبت الوجهان في قوله تعالى انا اكلمن قبل ندعوه انه هو البر الرحيم
 قرأ نافع والكسائي انه بالفتح والباقر بن الكسبي (قوله فتلون) أي تغبر وهو كناية عن الغضب زاد
 عبد الرحمن بن اسحق في روايته حتى عرفنا أن قدساء ما قال (قوله حتى يرجع الى الجدر) أي بصير
 اليه والجدر فتح الجيم وسكون الدال المهملة هو المسناة وهو موضع ينشر ثياب النخل كالجدار
 وقيل المراد الجوارح التي تحبس الماء وجرم به السيل ويرى الجدر بضم الدال حكاه أبو موسى
 وهو جمع جدار وقال ابن السكيت ضبط في أكثر ابيات بفتح الدال وفي بعضها بالكسكون وهو
 الذي في اللغة وهو أصل الحائط وقال القرطبي لم يقع في الرواية الا بالكسكون والمعنى أن يصل الماء
 الى أصول النخل قال ويرى بكسر الجيم وهو الجدار والمراد به جذران الشرب التي في أصول
 النخل فانها ترتفع حتى تصير تشبه الجدار والشربات بمنجحة وفجحات هي الحفر التي تخفر في أصول
 النخل وحكي الخطابي الجذر يسكون الدال المجبة وهو جذر الحساب والمعنى حتى يبلغ غمام
 الشرب قال الكرماني المراد بقوله أمسك أي أمسك تفسك عن السقي ولو كان المراد أمسك الماء
 لقال بعد ذلك أرسل الماء الى جارك (قلت) قد قاله في هذا الباب كاسياني في رواية معمر في
 التفسير حيث قال ثم أرسل الماء الى جارك وصرح في رواية تشعب أيضا بقوله احبس الماء
 والحاصل ان أمر ما رسل الماء كان قبل اعتراض الانصاري وأمر بجمبه كان بعد ذلك (قوله)
 فقال الزبير والله اني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك
 فيما شجر بينهم) زأدي رواية تشعب الى قوله تسليما ووقع في رواية ابن جرير الآية فقال الزبير
 والله ان هذه الآية أنزلت في ذلك وفي رواية عبد الرحمن بن اسحق ونزلت فلا وربك الآية
 والراجح رواية الاكثر وأن الزبير كان لا يجوز بذلك لكن وقع في رواية أم سلمة عند الطبري
 والطبراني الجرم بذلك وأنها نزلت في قصة الزبير وخمسه وكذا في مرسل سعيد بن المسيب الذي
 تقدمت الإشارة اليه وجرم مجاهد والشعبي بأن الآية أنزلت فيمن نزلت فيه الآية التي
 قبلها وهي قوله تعالى ألم تر الى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك يريدون
 أن يتحاكوا الى الطاغوت الآية قروي اسحق بن راهوي في تفسيره بإسناد صحيح عن الشعبي
 قال كان بين رجل من اليهود ورجل من المنافقين خصومة فدعا اليهودي المنافق الى التي صلى

قتلون وجهه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم
 قال اسق يا زبير ثم احبس
 الماء حتى يرجع الى الجدر
 فقال الزبير والله اني لأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك
 فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم

الله عليه وسلم لانه عمل أنه لا يقبل الرشوة ودعا المنافق اليهودي الى حكمهم لانه علم أنهم
 يأخذونهم فأقر الله هذه الآيات الى قوله ويسلو تسليها وأخرجه ابن حاتم عن طريق ابن
 أبي شحير عن مجاهد نحوه وروى الطبري بإسناد صحيح عن ابن عباس ان حاكم اليهود ومثد كان
 ثابرة الأسلي قبل أن يسلم ويحب وروى بإسناد آخر صحيح الى مجاهد أنه كعب بن الأشرف وقد
 روى الكلبي في تفسيره عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في رجل من المنافقين
 كان يهتبه وبين يهودي خصوصاً فقال اليهودي انطلق بنا الى مجاهد وقال المنافق بل نأى كعب بن
 الأشرف فذكر القصة وفيه أن عمر قتل المنافق وأن ذلك سبب نزول هذه الآيات وتسمية عمر
 الفاروق وهذا الإسناد وان كان ضعيفاً لكن تقوى بطريق مجاهد ولا يضره الاختلاف
 لتمام التعدد وأفاد الواحد بإسناد صحيح عن سعد بن قتادة أن اسم الانصاري المذكور
 قيس وروح الطبري في تفسيره وعزاه الى أهل التأويل في تهذيبه أن سبب نزولها هذه القصة
 لتسقط نظام الآيات كلها في سبب واحد قال ولم يعرض فيها ما يقتضي خلاف ذلك ثم قال ولا
 مانع أن تكون قصة الزبير وحده وقعت أثناء ذلك فتناولها عموم الآية والله أعلم **(قوله)**
 قال محمد بن العباس قال أبو عبد الله ليس أحد كعب بن عروة عن عبد الله بن أبي الليث فقط هكذا وقع
 في رواية أبي ذر عن الجوى وحده عن القسري وهو الثاقب قال محمد بن العباس ومحمد بن العباس
 هو السلي الصباهي وهو من أقران البخاري وتأخر بعده مائة سنة وستين وأبو عبد الله
 هو البخاري المصنف وهو مصرح بتقدّر اللبث كعب الله بن الزبير في أسناده فان أراد انطلقا
 ورد عليه ما أخرجه النسائي وغيره من طريق ابن وهب عن الليث بن عيسى عن الزهري وان
 أراد بقيد أنه لم يقل فيه عن أبيه بل جعله من مسند عبد الله بن الزبير فسلم فإن رواية ابن وهب
 فيها عن عبد الله عن أبيه كما تقدم بيانه في أول الباب وقد نقل الترمذي عن البخاري ان ابن وهب
 روى عن الليث بن عيسى بن خور واية قتيبة عن الليث **(قوله)** يا سبب شرب الاعلى قبل
 الاسفل في رواية الجوى والكشيري قبل السفل والاولى وكأني بشي الى ما وقع في مرسل
 سعد بن المسيب في هذه القصة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسقى الاعلى ثم الاسفل
 قال العلماء الشرب من نهراً أو مسيل غير عاقل يقدم الاعلى فالاعلى ولا حول للاسفل حتى يستقي
 الاعلى وحده وأن يغطي الماء الارض حتى لا تشربه ويرجع الى الخدار ثم يطلقه **(قوله)** ثم أرسل
 كذا لاكثر ولكن شتمني ثم أرسل الماء **(قوله)** اسق يا زبير حتى يبلغ في رواية كريمة والاصلي
 اسق يا زبير ثم يبلغ الماء الجرد وسقط من رواية أبي ذر ذكر الماء في التفسير من وجه آخر عن
 معمر ثم أرسل الماء الى جارك واستوى الزبير حقه في صريح الحكم حين أحفظه الانصاري
 وفي رواية شعيب في الصلح فاستوى الزبير حقه وكان قبل ذلك أشار على الزبير برأى فيه
 سعة له ولا نصارى فقوله استوى أي استوفى وهو من الوحي كأنه جمعه له في وعائه وقوله أحفظه
 بالمجمل والظاهر المشاء أي أغضبه قال الخطابي هذه الزيادة شبهة أن تكون من كلام الزهري
 وكانت عادته أن يصل بالحديث من كلامه ما يظهر له من معنى الشرح والبيان (قلت) لكن
 الاصل في الحديث أن يكون حكمه كله واحداً حتى يرد ما بين ذلك ولا يثبت الادراج الا لاختلاف
 قال الخطابي وغيره وانما أحكم صلى الله عليه وسلم على الانصاري في حال غضبه مع نية أن يحكم

قال محمد بن العباس قال أبو
 عبد الله ليس أحد كعب بن
 عروة عن عبد الله بن أبي الليث فقط
 «يا زبير شرب الاعلى قبل
 الاسفل» حديثان
 أخبرنا عبد الله أخبرنا
 معمر عن الزهري عن عروة
 قال خاص الزبير بخلاف
 الانصار فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم يا زبير اسق ثم أرسل
 فقال الانصاري الله ابن عمك
 فقال عليه السلام اسق
 يا زبير حتى يبلغ الجرد ثم
 أمسك قال الزبير فأحسب
 هذه الآية نزلت في ذلك
 فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم

٢٢٦١

نظرة

٢٦٢٤

الحاكم هو غضبان لان الهى معلل بما يخاف على الحاكم من الخطا والغلط والتي صلى الله عليه وسلم مأمون لعصمة من ذلك حال السخط **(قوله ما)** شرب الاعلى الى الكعبين) يشراى محاكاه الزهرى من تقدير ذلك كما ساقى في آخر الباب **(قوله)** حدثنا محمد زاد في رواية أى الوقت هو ابن سلام **(قوله)** فأمره بالمعروف) كذا ضبطناه في جميع الروايات على أنه فعل ماض من الامر وهى جملة معترضة من كلام الراوى وسكى الكرماني أنه بلفظ فعل الامر من الامر ار وقد تقدم ما فيه وقد قال الخطاى معناه أمره بالعادة المعروفة التى حرت بينهم فى مقدار الشرب ٥١ ويحتمل أن يكون المراد أمره بالقصد والامر الوسط مراعاة للجوار ويدل عليه رواية شعيب المذكورة ومثلها المعمر فى التفسير وهو ظاهر فى أنه أمره وألا أن يسامح ببعض حقه على سبيل الصلح وبهذا ترجم البخارى فى الصلح اذا أشار الامام بالصلحة فلما لم يرض الاضارى بذلك استقصى الحكم وحكمه به وسكى الخطاى أن فيه دلائلا على جواز تسعير الحاكم حكمه قال لأنه كان فى الأصل أن يحكم بأمر من شاء فقد قدم الاسهل اشارة الحسن الجوار فلما جعل الخصم موضع حقه رجع عن حكمه الاول وحكم بالثانى ليكون ذلك أبلغ فى زجره وتعقب بأمره ثبت الحكم وألا كما تقدم ساقى الله وقال بل الحكم كان مأمره به وألا فلما يقبل الخصم ذلك عاقبه بما حكم عليه فثابعا على ما يدر منه وكان ذلك لما كانت العقوبة بالاموال ٥٢ وقد وافق ابن الصباغ من الشافعية على هذا الاخير وفيه نظر وساقى طرق الحديث بأمر ذلك كما ترى لا سيما قوله واستوى للزير حقه فى صريح الحكم وهى رواية شعيب فى الصلح ومعمر فى التفسير فيجموع الطرق دل على أنه أمر الزير وألا أن يترك بعض حقه وثانيا أن يستوفى جميع حقه **(قوله)** فقال ابن شهاب) القائل هو ابن جريج راوى الحديث **(قوله)** فقد قدرت الانصار والناس) هو من عطف العام على الخاص **(قوله)** وكان ذلك الى الكعبين) يعنى أنهم لما رأوا ان الجدر يختلف الطول والقصر فاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فعملوا ذلك معيارا لاستحقاق الاول فالاول والمراد الاول هنا من يكون مبدؤا للمؤمنين ناجسه وقال بعض المتأخرين من الشافعية المراد به من لم يتقدمه أحد فى الفراس بطريق الاحياء الذى يليه من أحبابه بعده وهما جارا قال وظاهر الخبر أن الاول من يكون أقرب الى مجرى الماء وليس هو المراد وقال ابن التين الجهور على أن الحكم أن يسلك الى الكعبين وخسه ابن كاتبة بالخل والشجر قال وأما الزروع فالى الشراك وقال الطبرى الاراضى مختلفة فبسلك لكل أرض ما يكفها لان الذى فى قصة الزير واقعة عين واختلف أصحاب مالك هل يرسل الاول بعد استيفائه جميع الماء أو يرسل منه ما زاد على الكعبين والاول أظهر ومجمله اذا لم يبق له حاجة والله أعلم وقد وقع فى مرسل عبد الله بن أنس بكفى الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى مسيل مهزور ومذنب أن يسلك حتى يبلغ الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسفل ومهزور ومهزور بفتح واو وسكون الهاء مضم الزاى وسكون الواو بعدها واو ومذنب بفتح الميم ونون بالتصغير واما ان معر وفان بالمد نسبة وله اسناد موصول فى غرائب مالك للدارقطنى من حديث عائشة وصححه الحاكم وأخرجه أو داود وابن ماجه والطبرى من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده واسناد كل منهما حسن وأخرج عبد الرزاق هذا الحديث المرسل باسناد آخر موصول ثم روى

(باب شرب الاعلى الى الكعبين) حدثنا محمد أخير بن خالد بن زيد الحارثى قال أخبرنى بن جريج قال حدثنى ابن شهاب عن عمرو ابن الزبير أنه حدثه أن رجلا من الانصار خاض الزبيرى شراج من الحرة ليستقى به الغسل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استقى بازير قاهره فالمعروف ثم رسله الى جارك فقال الانصارى أن كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال استقى ثم اجلس حتى يرجع الى الماء الى الجدر واستوى له حقه فقال الزبير والله ان هذه الآية انزلت فى ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فقال ابن شهاب فقد قدرت الانصار والناس قول النبي صلى الله عليه وسلم استقى اجلس حتى يرجع الى الجدر وكان ذلك الى الكعبين

٢٢٦٢

نظرة

٢٦٢١

عن معمر عن الزهري قال نظرنا في قوله احبس الماسحى بلغ الجدر فكان ذلك الى الكعين اه
وقد روى البيهقي من رواية ابن الدار عن معمر قال سمعت غير الزهري يقول نظرنا في قوله حتى
يرجع الى الجدر فكان ذلك الى الكعين وكان معمر اسمع ذلك من ابن جريح فارس له في رواية
عبد الرزاق وقدين ابن جريح أنه سمعه من الزهري ووقع في رواية عبد الرحمن بن اسحق احبس
الماء الى الجدر والى الكعين وهو شك منه والصواب ما رواه ابن جريح وذكر الشاشي من
الشافعية أن معنى قوله الى الجدر الى الكعين وكان أشار الى هذا التقدير والافليس الجدر
مراد قال الكعب (قوله الجدر هو الاصل) كذا اختلف في رواية المستقل وحده وفي هذا الحديث غير
ما تقدم أن من سبق الى شيء من مياه الأودية والسمول التي لا غلغلة فيها حتى به لكن ليس له اذا
استغنى أن يحبس الماء عن الذي يليه وفيه أن للعا كم يشير بالصلب بين الخصيتين وبأخره
ورشد اليه ولا يلزم به الا اذا رضى وأن الحا كم يستوفي لصاحب الحق حقه اذا لم يتراضوا
يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسهل صاحب الحق وفيه الاكتفاء من الخادم بما يفهم عنه
مقصود من غير ما لفظه في التخصيص على الدعوى ولا تحديد المدعى ولا حصره بجميع صفاته
وفيه ما ينبغ من جنى على الحا كم ومعاقبته ويمكن أن يستدل به على أن للعا ما أن يعفو عن
التعزير المتعلق به لكن محمل ذلك ما لم يرد الى حكمة الشرع وانما لم يعاقب التي صلى الله
عليه وسلم صاحب القصة كما كان عليه من تألف الناس كما قال في حق كثير من المنافقين
لا يقتضئ الناس أن يمحذوا بقتل أصحابه قال القرطبي فلو صدر مثل هذا من أحد في حق النبي صلى
الله عليه وسلم أو في حق شرعته لقتل قتلة زنديق ونقل النورى نحوه عن العلماء والله اعلم
﴿قوله ما﴾ فضل سقى الماء) أى لكل من احتاج الى ذلك (قوله عن سقى) بالمهمل
مصغرا اذا في المظالم مولى أى بكرأى ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام (قوله عن أى صالح)
زاد في المظالم السمان والاسناد مندوبون الشيخ البخارى (قوله بينا رجل) لم أقص على اسمه (قوله
يشى) قال في المظالم بينا رجل بطريق وللدار قطن في الموطأ من طريق روح عن مالك
يشى يشا قوله من طريق ابن وهب عن مالك يشى بطريق مكة (قوله فاشتد عليه) وقعت الفاء
هنا موضع اذا كما وقعت اذا موضعها في قوله تعالى اذا هم يقنطون وسقطت هذه الفاء من رواية
مسلم وكذا من الرواية الاستيعاف في المظالم للاكثر (قوله فاشتد عليه العطش) كذا لا كوكذا
هو في الموطأ ووقع في رواية المستلى العطاش قال ابن التين العطاش داء يصيب الغنم تشرب فلا
ترى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصع على تقدير أن العطش يحدث منه هذا الداء كما قال
(قلت) وسباق الحديث بابه وظاهره أن الرجل سقى الكلب حتى روى وذاك جوزى بالمفخرة
(قوله يلهث) يشغ الهاء الله يشغ الهاء هوارتفاع النفس من الاعياء وقال ابن التين ليهث
الكلب أخرج لسانه من العطش وكذلك الطائر ولهث الرجل اذا أعيا ويقال اذا اجتهد به
ورجله (قوله يأكل الثرى) أى يكدم بقية الارض التديبه وهي اماصفة واما حال وليس
بمفعول ثان لرأى (قوله بلغ هذا امثل) بالفتح أى بلغ مبلغا مثل الذى بلغنى وضبطه الله سبحانه
بخطه بضم مثل ولا يجنى توجهه وزاد ابن حبان من وجه آخر عن أى صالح فرجه (قوله
فلا تخفه) في رواية ابن حبان فتزع أحد خفيه (قوله ثم أمسكه) أى أحد خفيه الذى فيه الماء

الجدر هو الاصل * (باب)
فضل سقى الماء * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن سقى عن أى صالح
عن أى حريرة رضى الله
تعالى عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال بينا
رجل يشى فاشتد عليه
العطش فتزل برأى شرب
منها ثم خرج فاذا هو بكلب
يلهث بأكل الثرى من
العطش فقال لقد بلغ هذا
مثل الذى بلغنى فلا تخفه
ثم أمسكه فيه

٢٢٦٣

٢٢٦٣

نصف

١٢٥٧٤

وانما احتاج الى ذلك لانه كان يعالج يديه ليعصدهن من البثر وهو يشعر بأن الصدود منها كان عسرا **(قوله ثم رق)** بفتح الراء وكسر التاني فمعصود وزناو معنى وذكره ابن التين بفتح القاف بوزن مضى وانكره وقال بعض في المشارق هي لفظة طلى فيعصون العين فيما كان من الافعال معتل اللام والاول افسح واشهر **(قوله فسقى الكلب)** زاد عبد الله بن دينار عن أبي صالح حتى أرواه أي جعله رأيا وقد مضى في الطهارة **(قوله فشكر الله)** أي أتى عليه وأقبل عمله أو جازاه بشعله وعلى الاخير فالغناء في قوله فغفر له تفسيره أو من عطف الخالص على العام وقال القرطبي معنى قوله فشكر الله أي أظهر ما جازاه به عند ملائكته ووقع في رواية عبد الله بن دينار يدل فغفر له فأدخله الجنة وكذا في رواية ابن حبان **(قوله قالوا)** سمى من هؤلاء السائلين سابقه من مالك بن جعشم رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان **(قوله وان لنا)** وهو معطوف على شيء محذوف تقديره الامر كذا كرت وان لنا في الهباء أي في سقى الهباء والأحسان الى الهباء أجاز **(قوله في كل كبد رطبة أجز)** أي كل كبد حية والمراد رطوبة الحياة ولأن الرطوبة لازمة للحياة فهو كناية ومعنى الترفية هنا أن يتقدر بخلاف أي الاجر ثابت في اروا كل كبد حية والكبد يذكرو ويؤث ويحثل أن تكون في سببة كقولك في النفس الدية قال الداودي المعنى في كل كبد أجز وهو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبد الملك هذا الحديث كان في بني اسرائيل وأما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب وأما قوله في كل كبد رطبة بعض الهباء عملا لشره لان المأمور بقتله كالخيز لا يجوز أن يقوى ليزاد ضرره وكذا قال النووي ان عومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو المأمور بقتله فيحصل الثواب بسبقه مو يلقى به اطعمه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه وقال ابن التين لا يمتنع أجزاؤه على عومه يعني فسقى ثم يقتل لانا أمرنا بأن نحسن القتل ونهيننا عن القتل واستدل به على طهارة سورة الكلب وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الطهارة ومما قيل في الرد على من استدل به أنه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو كان ممن يقتدى به أم لا والجواب انما يخرج بمجرد الفعل المذكور بل اذا فرغنا على أن شرع من قبلنا شرع لنا فانا لا نأخذ بكل ما ورد عنهم بل اذا ساقه امام شرعنا ساق الملح ان علم ولم يقبده بقدر صبح الاستدلال به وفي الحديث جواز السفر منفردا وبغير زاد ومحل ذلك في شرعنا اذا لم يفتض على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب فسقى المسلم أعظم أجزا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشركين وينبغي ان يكون محله ما لا يوجب حنك مسلم فالمسلم أحق وكذا اذا دار الامر بين اليهمه والادنى المحترم واستوى في الحاجة فالأدنى أحق والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب حديثي أسماء بنت أبي بكر وابن عمر في قصة المرأة التي ربطت الهرة حتى ماتت فدخلت النار وسأني الكلام عليه في هذا الخلق وتقدم حديث اسماء بنت أمي وهذا في أوائل صفة الصلاة وأما حديث ابن عمر فذكر الدارقطني ان معن بن عيسى تفرق بك في الموطن قال وروا في غير الموطن ابن وهب والقعني وابن أبي أويس ومطرف ثم ساقهم من طرقهم وأخرجه الاسماعيلي من طريق معن وابن وهب وأخرجه أبو نعيم من طريق القعني ومناسبة حديث الهرة للرجة من جهة أن المرأة عوقبت على كونها لم تسقمها فقتلها لأنها لم تسقمها فقتلها فالتعذيب قال ابن المنير يدل

ثم رق فسقى الكلب فشكر الله فغفر له قالوا يا رسول الله وان لنا في الهباء أجزا قال في كل كبد رطبة أجز * تابعه جاد ابن سلمة والربيع بن مسلم عن محمد بن زياد حدثنا ابن أبي هريرة * حدثنا نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الكسوف فقال ذمتني النار حتى قلت أي رب وأطيعهم فاذا امرأة حبست قال فخذ شهائرت قال ما شأن عسده قالوا حبست ما حتى ماتت جوعا حدثنا جعبل قال حدثني مالك عن نافع عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت جوعا فدخلت فيها النار قال فقال والله أعلم لآئت أظلمتها ولا سقتها حين حبستها ولا آئت أرسلتها فأكلت من خاش الخا

﴿باب من رأى أن صاحب الخوض أو القرية أحق عامته﴾: حدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز عن أبي حازم عن سهل بن سعد رضى الله عنه قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدق فمصرى وعن عنه غلام وهو أحدث (٣٢) القوم والأشخاص عن يساره قال ناغل

الحدث على غير قتل من لم يؤمر بقتله عنشا ولو كان حرة وليس فيه نواب الحق ولكن
كفى بالسلاسة فضلا **(قوله)** أي صاحب الخوض وأقربه أحق
بجائته ذكر فيه أربعة أحداث أمثلة لأحداث سهل بن سعد وقد تقدم الكلام عليه قبل ثمانية
أواب ومناسته للترجة ظاهرة الحفا والخوض والقرية بالقدر فكان صاحب القدر أحق
بالتصرف فيه شرابا وسقيا وقد خفي هذا على المهلب فقال ليس في الحدث الآن إلا من أحق
من غيره بالقدر وأجاب ابن المنبر بأن مراد البخاري أنه إذا استحق الأيمن مافي القدر بمجرد
جلوسه واخص به فكيف لا يختص به صاحب السد وانسب في تحصله فلانها حدث
أشهر من قذف كحوض التي صلى الله عليه وسلم وسألت الكلام عليه في ذكر الخوض للمبوي
من كتاب الرافق وقوله لا تؤدون عجة ثم عمله أي لا طردون ومناسته للترجة من ذكره صلى
الله عليه وسلم أن صاحب الخوض يطرد ابل غيرة عن حوضه ولم يذكر ذلك فبدل على الخوازم
وقد خفي على المهلب أيضا فقال ان المناسبة من جهة إضافة الخوض الى النبي صلى الله عليه
وسلم وكان أحق به وتعقبه ابن المنبر بأن أحكام التكليف لا تنزل على واقعها لا آخرها وإنما
استدل بقوله كما تذاذ الفرس من الأبل فاجاز صاحب الخوض طرد ابل غيرة عن حوضه
الأوهو أحق بحوضه فلانها حدث ابن عباس في قصة هاجر وزمن أورده مختصرا جدا
وسألت مطولا في أحداث الانبياء ومناسته للترجة من جهة قولها للذين زينوا علمهم ولا حق
لكم في الماء قالوا نعم وقرر النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك قال الخطابي فيه ان من أبط ماء
في قفلاته من الارض ملكه ولا يشركه فيه غيره الا برضا الله لا يمنع فضله اذا استغنى عنه
واعنائير طبت هاجر عليهم ان لا يتكلموه وانها حدثت في حرة وقد تقدم من وجه آخر
قال اربعة أبواب وفيه ورجل له فضل ماء الطريق فقتعه من ابن السبيل وقال في هذه الطريق
ورجل منع فضل ماءه فيقول الله اليوم أمنعت قضي كامنعت فضل ماء لم تعمل بذلك ومناسته
لترجة من جهة ان العاقبة وقعت على منعه الفضل فدل على أنه أحق بالأصل ويؤخذ أيضا
من قوله ما لم تعمل بذلك فان مفهومه انه لو عالج له لكان أحق به من غيره ويحيى ابن التين عن
أبي عبد الملك انه قال هذا يعني معناه ولغيره بأن الله لم يزل من حفره وانما حفر في منعه
خاصص ظالم وهذا الرد فيما حاز وعمله قال ويحتمل أن يكون هو حفره وانما عساه من صاحب
الشقة أي العطشان ويكون معنى ما لم تعمل بذلك أي لم تنبع الماء ولا أخرجه قال وهذا أي
الاخير ليس من الباب في شيء والله أعلم **(قوله)** قال على حدثنا غياث بن عمار قال بشرى أن
سفيان كان يرسل هذا الحديث كثيرا ولكنه صحح الموصول ليكون الشيء وصله من الحفاظ وقد
تابعه سعيد بن عبد الرحمن الخزاز وعبد الرحمن بن نونس ومحمد بن أبي الوثر ومحمد بن نونس
فوصلوه قاله الاشعري قال وأورسله غيرهم (قلت) وقد وصله أيضا غير الناقد أخرجه مسلم
عن موقوف ابن صالح أخرجه ابن جابر من طريقه ما في الكلام على ما وقع من الاختلاف في

لاشاح عن يساره قال يا غلام
أتأتون لي أنا أعطى الاشاح
فقال ما كنت لأؤثر
بصبي منك أحد يا رسول
الله فأعياه اياه * حدثنا محمد
بن يسار حدثنا غندر حدثنا
شعبة عن محمد بن زاذم سمعت
أبا هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
والذي نفسي بيده لا يؤذن
رجل لآخر حوضي كما يؤذن
الغريسة من الإبل عن
الحوض * حدثنا عبد الله
ابن محمد أخبرنا عبد الرزاق
أخبرنا عمر بن أيوب وكثير
ابن كثير يزيد أحدهما عن
الأخر عن سعيد بن جابر
قال قال ابن عباس رضي الله
عنهما قال النبي صلى الله
عليه وسلم رحم الله أمة
استعمل لوترت زهرم أو
قال أولم تعرف من الماء
لكانت عينا معنا وأقبل
يرحمهم فقالوا أتأذن بن أن
تزل عندك قال نعم ولا حق
لكم في الماء قالوا نعم
* حدثنا عبد الله بن محمد
حدثنا إسحاق بن عروة عن
أبي صالح أسحاق عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لأمة لا يكلمهم الله يوم

(۵ - فہم الباری خا)

كأنهم رجل واحد
فصل ما يعمل به المؤمن قال علي بن أحمد ثنا إسحاق بن عمار عن عرو وجع أفاضل الخليفة به الذي صلى الله عليه وسلم
فصل ما يعمل به المؤمن قال علي بن أحمد ثنا إسحاق بن عمار عن عرو وجع أفاضل الخليفة به الذي صلى الله عليه وسلم

سابق المتن في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ﴿ قوله يا با ﴾ لاجي الله ورسوله
 ترجم بلفظ الحديث من غير مزيد قال الشافعي يحتل معنى الحديث شيئين أحدهما ليس
 لاحد ان يحكي للمسلمين الاما جاء النبي صلى الله عليه وسلم والآخر معناه الاعلى مثل ما جاء
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولا بعده ان يحكي وعلى الثاني
 يختص الحكي عن فام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة وأخذاً بحجاب
 الشافعي من هذا أن له في المسئتين قولين والراجح عندهم الثاني والاول أقرب الى ظاهر اللفظ
 لكن رجحوا الاول عباسياً في ان يخرج بعد النبي صلى الله عليه وسلم والمراد بالحي منع الرعي
 أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام مخصوصة برعيها ثم الصدقة مثلاً ﴿ قوله عن
 يونس ﴾ هو ابن زيد الايلي ورواية اللث عنه من الاقران لانه قد سمع من شيخه ابن شهاب وفي
 الاسناد تابعان وصحبا يان ﴿ قوله لاجي ﴾ أصل الحكي عند العرب ان الرئيس منهم كما اذنزل
 منزلاً لاختصاصا يستغوى كلباعلى مكان عال قالى حيث انتهى صوتهم جامه من كل جانب فلا يرى فيه
 غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والحكي هو المكان المحي وهو خلاف المباح ومعناه ان يمنع من
 الأحكام من ذلك الموت لتوفر فيه الكلا فترعاها مواش مخصوصة وتنع غيرها والارح عند
 الشافعية أن الحكي يختص بالخليفة ومنهم من ألحق به ولولا الاقليم ومحل الجوار مطلقاً لأن لا يضر
 بكافة المسلمين واستدل به الطحاوي بلذ فيه في اشتراط ان الامام في احياء الموات وتعقب
 بالفرق بينهما فان الحكي أخص من الاحياء والله أعلم قال الجوزي من الشافعية لس بين
 الحديثين معارضة فالحي المنهى ما يحكي من الموات الكثير العشب لنفسه خاصة كقفل
 الماهلة والاحياء المباح ما لا منفعه للمسلمين فيه شاملة فاقترقا وانما تعدد رضى الحكي مواتا
 لكونهم لم يتقدم في ذلك لاحد كنه انشبه العامر لما فيهم من المنفعة العامة ﴿ قوله وقال بلغنا
 أن النبي صلى الله عليه وسلم حكي التقيع ﴾ كذا الجمع الرواة الا لا يذو القائل هو ابن شهاب وهو
 موصول بالاسناد المبد كور اليه وهو مرسل أو معضل وهكذا أخرجه أبو داود ومن طريق ابن
 وهب عن يونس عن ابن شهاب فذكر الموصول والمرسل جمعاً وقع عند أبي ذر وقال أبو عبد الله
 بلغنا الى آخره فظن بعض الشراح انه من كلام البخاري المصنف وليس كذلك فقد أخرجه
 الاسماعيل من طريق أحمد بن ابراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فذكر
 الموصول والمرسل جمعاً على الصواب كما أخرجه أبو داود ووقع لاي نص من مستخرجيه فيه
 تنبسط فانه أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه الاسماعيل فاقصر في الاسناد الموصول على
 المتن المرسل وهو قوله لحي التقيع وليس هذا من حديث ابن عباس عن الصعب وانما هو بلاغ
 للزهرى كما تقدم وقد أخرجه سعد بن منصور من رواية عبد الرحمن بن الحارث عن الزهرى جامعاً
 بين الحديثين وأخرجه البيهقي من طريق سعد بن قنقل عن البخاري انه وهم قال البيهقي لا قوله
 حكي التقيع من قول الزهرى يعنى من بلاغه ثم روى من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه
 وسلم حكي التقيع لحبل الملبين ترى فيه وفي اسناده العمري وهو ضعيف وكذا أخرجه أحمد بن
 طريفة ﴿ قوله التقيع ﴾ بالنون المقطوعة وحكى الخطاى ان بعضهم يحذف فقال بالموحدة
 وهو على عشر بن فرسخان المدينة وقدره ميل في غاية أميال ذلك ابن وهب في موطنه

﴿ باب ﴾ لاجي الله
 ورسوله صلى الله عليه وسلم
 حديثنا يحيى بن بكير
 حدثنا الليث عن يونس
 عن ابن شهاب عن عبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة عن ابن
 عباس رضى الله عنهم أن
 الصعب بن خثامة قال ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لاجي الله ورسوله
 وقال بلغنا أن النبي صلى
 الله عليه وسلم حكي التقيع

٢٢٧٠

د ص

تجده

٤٩٤١

ن ٢١٥/٣

وأن عرجى الشرف والرنة * (باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك بن أنس عن
 زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنخيل لرجل أجر ولرجل ستر وعلى
 رجل وزر فمالأ الذي له أجر فرجل ينطها في سبيل الله فمالأ لها في مرج أو روضة فمالأ أصابت في طيله أذلك من المرح والأروضة
 كانت له حسنا ولو أنه انقطع طيله فاستت شرفاً وشرفين كانت آثارها ورواتها حسناً ولو أنها ماتت بنهر فشرب منه ولم يرد
 أن يسقى كان ذلك حسناً له فهي أذلك أجر ورجل ينطها لنفسها وتغنم لم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي أذلك ستر
 ورجل ينطها لغيرها ورواء وفاء لاهل الاسلام فهي على ذلك وزر وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر فقال مالأ على فيها
 شي الأدهه الآية الجامعة الفادقة في عمل مثقال ذرة خير به ومن يعمل مثقال ذرة شرا به * حدثنا اسمعيل حدثنا مالك بن ربيعة
 ابن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه (٢٥) قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فسأله عن القطعة فقال
 احرق عفاصها وواكها ثم
 عزفها سة فان جاء صاحبها
 والافشأ لك بها قال فضالة
 الغن قال هي الاء ولا خيت
 أولذئب قال فضالة الابل
 قال مالك ولها معها سقاؤها
 وحذاؤها ثم الماؤها كل
 الشجر حتى يلقاها
 ربحا * (باب بيع الحطب
 والكلأ) * حدثنا علي بن
 أسد حدثنا وهيب عن هشام
 عن أبيه عن الزبير بن العوام
 رضي الله عنه عن النسي
 صلى الله عليه وسلم قال لأن
 يأخذ أحدكم أحلافاً أخذ

وأجل التبيع كل موضع يستتبع فيه الماء في الحديث ذكر التبع الخضعات وهو الموضع الذي
 جمع فيه أسعدين زراة تاليد شبة والشهو راته غير التبع الذي فيه الخي وحي ابن الجوزي إن
 بعضهم قال أنهم واحد قال الأول أصح (قوله) وأن عرجى الشرف والرنة) هو معطوف
 على الأول وهو من بلاغ الزهري أيضاً وقد ثبت وقوع الخي من عرج كاسأ في وأخر الجهاد
 من طريق أسلم أن عرج استعمل مولى له على الخي الحديث والشرف يتبع المجبة والاء بعد هاء
 في الشهو ووذ كعباض الله عند البخاري يتبع المجلة وكسر الاء قال وفي موطناً وهب يتبع
 المجبة والاء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري وأصله وهو الصواب وأما سرق فهو موضع
 يقرب مكة ولا تدخله الأنس واللام والرنة يتبع الرام الموحدة بعد هاء ذال مجبة موضع معروف
 بين مكة والمدية تقدم ضبطه وقد روي ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عرج أن عرجى
 الرنة تسمى الصدقة * (قوله) باب شرب الناس وسقى الدواب من الأنهار) أراد به
 الترجة أن الأنهار الكاشفة في الطرق لا يتخصص بالشرب منها أحد دون أحد ثم أورد فيه حديثين
 أحدهما عن أبي هريرة في ذلك الخيل وسأني الكلام عليه مفصلاً في الجهاد والقصود منه قوله
 فيه ولو أنها ماتت بنهر فشرب منه ولم يرد أن يسقى فانه يشعر بأن شأن البهائم طلب الماء ولم
 يرد ذلك صاحبها فإذا عرج على ذلك من غير قصد فوجر بقصد من باب الأولى ثبت المقصود من
 الأباحة المطلقة ثانياً ما حدث زيد بن خالد اللقطة وسأني فيها مشروحا والمقصود منه قوله
 فيه معها سقاؤها وحذاؤها ثم الماؤها وتأكل الشجر * (قوله) باب بيع الحطب
 والكلأ) يتبع الكلأ واللام بعده زنة فيريد وهو العشب رطبه وبأيه وموقع هذه الترجة

أن يسأل الناس أعطى أم منع * حدثنا يحيى بن بكر حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي عبد مولى عبد الرحمن بن عوف
 أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم حرمته على ظهره خيره من أن يسأل
 أحد أعطيه أو منعه * حدثنا باراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني ابن شهاب عن علي بن حسين بن
 علي عن أبيه حسين بن علي عن أبيه عن ابن أبي طالب رضي الله عنهم أنه قال أميت شارفاً رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقام
 يوم بدر قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم شارفاً أخرى فأنتم ما عذبا رجل من الأنصار أو نأريد أن أجعل علمها
 أذكر الأبيهم ومعي صانع من بني قنينة قاع فأتيتهم به على ولجة فاطمة وحزرة بن عبد المطلب يشرب في ذلك البيت معه قنينة فقال
 * ألا يا ابن شرف الشواء * فثأرا إليهم ما جرة بالسيف فأسهم ما يفرخوا صرهماء أخذ من أكاذهما قلت لأن شهاب ومن
 السنام قال قد جب أسنهما فذهبها قال ابن شهاب قال علي رضي الله عنه فثأرت الى منظر أقطعني فأتيت في الله صلى الله
 عليه وسلم وعنده زيد بن حارثة فآخبر به الخبر فرج ومعه زيد فأنطلقت معه فدخل في حجرة فتخط عليه فخرج في قصيره وقال هل
 أتيتكم لأبعد لا تأتي فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوه فخرج عنهم وذلك قبل تحريم الخمر

من كتاب الشرب اشتراك الماء والخطب والمرى في جواز اتساع الناس بالمباحات منه من غير تخصيص قال ابن بطال باخه الخطاب في المباحات والاختلاف من نبات الارض متفق عليه حتى يقع ذلك في أرض يملوكه فترفع الاباحة وجهه انه اذا ملك بالاحتطاب والاحتشاش فلان يملك بالاحياء أولى ثم ورد فيه المصنف ثلاثة احاديث أولها وثانيها حديث الزبير بن العوام وأبي هريرة فيعنه في الترغيب في اكتساب بالاحتطاب وقد تقدم الكلام عليه في كتاب الزكاة ثالثها حديث علي في قصة شافيه مع جرير بن عبد المطلب والشاهد منه قوله وأنا أريد أن أحل عليهم ما ذكره الأبيعه فانه دال على ما ترجم به من جواز الاحتطاب والاحتشاش وسما في الكلام على شرحه مستوفى في آخر كتاب الجهاد في فرض الخمس ان شاء الله تعالى ﴿قوله

* (باب القطائع) * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا جابر بن زيد عن يحيى بن سعيد قال سمعت أنساً رضي الله عنه قال أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحرين فقاتل الانصار حتى تقطع لاختلاف المهاجرين

٢٢٧٩

قطعة

١٦٥٩

باب القطائع) جميع قطعة يقول أقطعته أرضاً جعلته قطعة والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض فيختص به ويصرأولى باحيائه فمن لم يسبق الى احيائه واخصاص الاقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي عاوض ان الاقطاع توسيع الامام من مال الله شيئاً لم يراه أهلاً لذلك قالوا أكثر ما يستعمل في الارض وهو أن يخرج من مملكتهم يراه ما يجوز ما لم يملكه اياه فعمرو واما بان يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعاً ولم أر أحداً من أخصائنا ذكره وتخرجه على طريقتي في مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتجر لكنه لا يملك الرعية بذلك انتهى وهذا جزء المحب الطبري وادعى الاذري في الخلاف في جواز تخصيص الامام بعض الخسبة في أرض اذا كان مستحقاً لذلك والله أعلم ﴿قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وقع السبق من وجه آخر عن سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه التصريح بالتعددية لجابر بن يحيى ﴿قوله أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع من البحرين) يعني الانصار وفي رواية السبكي دعا الانصار لقطع لهم البحرين وللإسماعيل لقطع لهم البحرين أو طائفة منها وكان الشك فيهم من جادة سبكي للمصنف في الجزية من طريقتي زهير عن يحيى بلفظ دعا الانصار لكتب لهم البحرين وله في مناقب الانصار من رواية سفيان عن يحيى الى أن يقطع لهم البحرين وظاهره انه أراد أن يجعلهم القسم اقطاعاً واختلفت في المراد بذلك فقال الخطابي يحمل أنه أراد الموات منها لئلا يملكه الاحياء ويحتمل أن يكون أراد العامر منه لكن في حقه من الخمس لأنه كان ترك أرضاً فله بقسمها وتعب بانها ففتح حلماً كما سبكي في كتاب الجزية فيحصل أن يكون المراد أنه أراد أن يخصصهم بتناول جزيتها وبجزم اسمعيل القاضي وابن قرقول وجهه ان بطال بان أرض الصلح لا تنقسم فلا تلك وقال ابن التين انما يسمى اقطاعاً اذا كان من أرض أو عتقار وانما يقطع من التي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الاقطاع ملكاً وغير تعليق وعلى الثاني يحمل اقطاعه صلى الله عليه وسلم بالدور بالمدينة كأنه يشير الى ما أخرجه الشافعي من رساله ووصله الطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم انتهى وسبق في أواخر الخمس حديث أسماء بنت أبي بكر أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبيراً من أموال بني النضير يعني بعد أن أجلاهم والظاهر أنه ملكها اياها وأطلق عليها اقطاعاً على سبيل المجاز والله أعلم والذي يظهر لي أن النبي صلى

مثل الذي تقطع لنا قال سترون

الله عليه وسلم أراد أن يخص الانصار بما يحصل من البحرين أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم
فهو الجزية لانهم كانوا صلحا واعلموا ما بعد ذلك اذ وقعت الفتوح فخرج لارض أيضا وقد
وقع صلى الله عليه وسلم ذلك في عدة اراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعا قسما لا يرى
يت ابراهيم فلما فتح في عهد عمر بن الخطاب لم يبق له شيء واستقر في أيدي ذرية من ابنته رقية وسيدهم كلب
من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وقسمته مشهوره ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال
وغيرهما **(قوله)** مثل الذي تقطع لنا زاد في رواية البيهقي فلم يكن ذلك عنده يعني بسبب قوله
الفتوح يومئذ كما في رواية الثلث التي في الباب الذي يلي هذا وأغرب ابن بطال فعدل معناه انه لم
يرد فعل ذلك لانه كان أقطع المهاجرين أرض بني النضير **(قوله)** سترون بعدى أثره **(قوله)** بفتح الهمزة
والمثناة على المشهور وأشار صلى الله عليه وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوأ من قرش عن
الانصار بالاموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته وسأقي الكلام عليه
مستوفى في مناقب الانصار ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب كتابة القطائع أي
لتكون وثيقة سيد المقطع دفعا لتنازع عنه **(قوله)** وقال الثلث لم أره موصولا من طريقه قال
الاسماعيلي وغيره أو رده عن اللبس غم موصول زاد أبو نعيم وكأبه أخذه عن عبد الله بن صالح
كتاب اللبس عنه واعترض على المصنف بان رواية اللبس لا ذكر لكتابة فيها وأجيب بانها
مذكورة في الشق الثاني وبأنه جرى على عادته في الإشارة الى ما ردف في بعض الطرق وقد تقدم انه
عنده في الجزية من رواية زهير وهو عند أحد عن أبي معاوية عن يحيى بن سعيد والله أعلم وفي
الحديث فضله ظاهرة للانصار ليرتفعهم عن الاستئثار بشئ من الزيادات المهاجرين وقد
وصفه الله تعالى بأنهم كانوا يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة فصولا في الفصل على
ثلاث مراتب اثنان ابراهيم على أنفسهم ومواساتهم لغريهم والاستئثار عليهم وسأقي الكلام على
ما يتعلق بالبحرين في كتاب الجزية ان شاء الله تعالى **(قوله)** باب حلب الابل
على الماء أي عند الماء والحلب بفتح اللام الاسم والمصدر سواء قاله ابن فارس يقول حلبتها
احلبها حلبا بفتح اللام **(قوله)** ان حلب بضم امله على البناء المعجول وهو بالماء المعجولة في
جميع الروايات وأشار الداودي الى انه روى بالجمع وقال أراد انها تساق الى موضع سقيها وتعقب
بأنه لو كان كذلك اقال ان تحلب الى الماء الاعلى الماء وانما المراد حلبها هناك لنفع من يحضرون
المساكين ولان ذلك يقع الابل أيضا وهو نحو النهي عن الجد ادنا لليل أراد ان تجذبها را تحضر
المساكين **(قوله)** على الماء زاد أبو نعيم في المستخرج والبرقاني في المصنفين طريق المعاني
ابن سليمان عن علي بن علقم يوم ردها وساق البرقاني هذا الاسناد ثلاثة أحاديث أخرى نسي وقد
تقدم معنى حديث الباب في الزكاة من طريق الأعرابي عن أبي هريرة مطولا وفيه ومن خففها
تحلب على الماء وقد تقدم شرحه هناك **(قوله)** باب الرجل يكون له امرأ وشرب في
حائط أو غنخل هو من البقا والتشريع أي له حق المروفي الحائط أو نصيب في الغنخل **(قوله)** وقال
النبي صلى الله عليه وسلم من باع غنخلا بعد أن تؤرفقتم للبائع تقدم موصولا في باب من باع
غنخلا قد أبرت من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر وصلى معناه في هذا الباب **(قوله)** وللبائع
المرو والسقي حتى يرفع أي ثمنه وكذلك الرب العربية وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من

نقدى أثره فاصبر واحتسب
تلقوني **(باب)** كتابة
القطائع وقال اللبس عن
يحيى بن سعيد عن أنس
رضي الله عنه دعا النبي صلى
الله عليه وسلم الانصار ليقطع
لهم بالبحرين فقالوا يا رسول
الله ان فعلت فاكسب
لاخواننا من قريش يملها
فأمكن ذلك عند النبي صلى
الله عليه وسلم فقال سترون
بعدى أثره فاصبر واحتسب
تلقوني **(باب)** حلب الابل
على الماء **(باب)** حديثنا
ابراهيم بن المنذر حدثنا محمد
ابن طه قال حدثني أبي عن
هلال بن علي عن عبد
الرحمن بن أبي عزة عن أبي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من حق الابل أن تحلب على
الماء **(باب)** الرجل يكون
له امرأ وشرب في حائط أو في
غنخل وقال النبي صلى الله
عليه وسلم من باع غنخلا بعد
أن تؤرفقتم للبائع وللبيع
المرو والسقي حتى يرفع
وكذلك الرب العربية **(باب)** حديثنا
عبد الله بن يوسف حديثنا
الثلاث حديثنا ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه
رضي الله عنه قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من باع غنخلا
بعد أن تؤرفقتم للبائع إلا أن يشترط المبتاع

الاحاديث المذكورة في الباب وتوهم بعض الشراح انه بقية الحديث المرفوع فوهم في ذلك
وهما فاحشوا وقال ابن المنبر وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على امكان اجتماع الحقوق
في العين الواحدة هذه المالك وهذه الاتفاغ وهو مأخوذ من استحقاق البائع المقرودون
الاصل فيكون له حق الاستطراق لا قسطا في ارض مملوكة لتفسيره وكذلك صاحب العربية قال
وعندنا خلاف فيمن يسنق العربية هل هو على الواهب والموهوب له وكذلك سقى الثمرة المستثناة في
البيع قيل على البائع وقيل على المشتري فلا تغتر بنقل ابن بطال الاجماع في ذلك ثم أورد المصنف
في ذلك خمسة احاديث (الاول) حديث ابن عمر عن ابي اسحق قال تقدم الكلام على شرحه وعلى بيان
شيء من اختلاف الرواة فيه في باب من باع فحلا قد أبرت من كتاب البيوع (قوله) ومن ابتاع عبدا
وله مال (الخ) قال ابن دقيق العيد استدلل به المالك على ان العبد يملك لاضافة المالك له باللام وهي
ظاهرة في المالك وقال غيره يؤخذ منه ان العبد اذا دخله سيده ماله فانه يملكه به قال مالك وكذا
الشافعي في القديم لكنه اذا باعه بعد ذلك رجع المالك لسيده الآن بشرطه المتناع قال أبو حنيفة
وكذا الشافعي في الجديد لا يملك العبد شيئا أصلا ولا إضافة ولا اختصاص ولا انتفاع كما يقال
البرق للقرص ويؤخذ من مفهومه ان من باع عبدا ومعه مال وشرطه المتناع ان البيع يصح
لكن بشرط أن لا يكون المال ربوا فلا يجوز بيع العبد معه ذراهم بدراهم قاله الشافعي وعن
مالك لا يمتنع الاطلاق الحديث وكان العقد انما وقع على العبد خاصة والمال الذي معه لا يدخل
له في العقد واختلف فيما اذا كان المال ميبا والاصح ان يباحكم المال وقيل تدخل علا
بالعرف وقيل يدخل سائر العورة فقط وقال الباقر ان شرطه المشتري العبد يصح مطلقا وان شرط
بعضه أو تنفقه فروايتان وقال المنزوري ان زال ملك السيد عن عبده يبيع ومعه مائة قال مالك
للسيد الآن بشرطه المتناع وعن بعض التابعين كالحسن تتبع العبد والحديث حجة على
قائل هذا وان زال بالعق ونحوه قال مالك للعبد الآن بشرطه السيد وان زال الهبة ونحوها
فروايتان قال القرطبي أرجحهما الحاقها بالبيع وكذا ان سلمه في الجناية وفي الحديث جواز
الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد قال الكرماني قوله وله مال اضافة المال الى العبد مجاز
كماضافة الثمرة الى الغلة (قوله) وعن مالك هو معطوف على قوله حدثنا الليث فهو موصول
والقدر وحده ثنا عبد الله بن يوسف عن مالك وزعم بعض الشراح انه معلق كذلك وتورد
الكرماني وقد وصله أبو داود ومن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر في النخل من فروعها نافع عن
ابن عمر عن عوفي العبد موقوف وكذا هو في الموطن لفظه عن ابن عمر عن عروة بن مسعود عن
نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النخل ثم ساقه من طريق سبعة بن كهيل حديث
من سمع جبارا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الكرماني قوله في العند أي في شأن العبد
أو التقدير عن عمر انه قال في العبد بأن ماله لبايعه أو زاد لفظ العبد بعد قوله الآن بشرط
المتناع أي والعبد كذلك (قلت) وأرجحها الاول وقد عر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كاذرته
وأخرجه النسائي من طريق يحيى القطان عن عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر
بقصة العبد ومن رواية محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عن فروعها بالقصة بن وقال النسائي انه
خطأ والصواب ما رواه يحيى القطان وكذلك رواه الليث وأبو بخت نافع في العبد موقوف وقوله

٢٢٧٩

ص

نقطة

٩٠٥٥٨

ومن ابتاع عبدا وله مال غاله
الذي باعه الآن بشرط
المتناع وعن مالك عن نافع
عن ابن عمر عن عوفي العبد
حدثنا محمد بن يوسف
حدثنا سفيان عن يحيى بن
سعيد

٢٢٨٠

ص

نقطة

٢٢٧٣

٣ قول الشارح (قوله والحزب الخ) وقوله (قوله سفي له نافع هؤلاء الثلاثة الخ) هاتان (٣٩) العبارتان غنم وجودتين في نسخ المتن

التي يابذوا ولهما في الرواية التي وقت للشارح فشرح عليها وحرها اه صححه

عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم أن تساع العرايا

بخصرها تمرا حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا ابن عيسى عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

الخيار ورواه عنه وعن الزينة وعن سفيان بن عيينة عن ابن جريح عن

عطاء جمع جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أنه صلى الله عليه وسلم عن

(كتاب في الاستقراض)

وأداء الدين والخر

والقليل)

(باب من اشترى بالدين

وليس عنده منه أو ليس

بمضرة) * حدثنا محمد

ابن يوسف هو البكسندى

أخبرنا جابر بن المغيرة عن

الشيعة عن جابر بن عبد الله

رضي الله عنهم قال غزوت

مع النبي صلى الله عليه وسلم

فقال كيف ترى بعيرك

أتبعه قلت نعم فبعته أباه

فلما قدم المدينة غدوت إليه

بالبعير فأعطاني عنه *

حدثنا علي بن أنس حدثنا

عبد الواحد حدثنا الأعمش

قال تذاكرنا أبا هريرة

الزهرى في السلم فقال حدثني

الأسود عن عائشة رضي

الله عنها أن النبي صلى الله

عليه وسلم اشترى طعاما

من يهودي إلى أجل ورجعه

درعا بن حبيد * (باب)

من أخذ أموال الناس

ريد أداءها أو اتلافها

حدثنا عبد العزيز بن عبد الله

الأوسي حدثنا سليمان

ابن بلال عن وريث بن زرع

أبي القيس عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وسلم قال من أخذ

أموال الناس يريد أداءها

أدى الله عنه ومن أخذ

ريد اتلافها

استحق حديثي بشرى يعني ابن يسار مثله كذا لا يذروني الوقت ووقع للأصلي وكرة وغيرهما
قال أبو عبد الله قال ابن إسحق فعلى هذا فهو معاق ولم أره موضوعا من طريقه إلى هذه الغاية
والله المستعان (خاتمة) * أشقل كتاب الشرب على ستة وثلاثين حديثا لمعلق منها خمسة والنقطة
موضوعة والمكر منها فيه وفيماضى سبعة عشر حديثا والنال من تسعة عشر واقفه مسلم على
تخريجها سوى حديث عثمان في بئر رومة وحديث ابن عباس في قصة هاجر وحديث الصعب
في الحج وحديث الزهري المرسل في فحى التقيح وحديث أنس في القطائع وفيه من الآثار
اثنتان عن عمر رضي الله عنه والله تعالى أعلم

(قوله كتاب في الاستقراض وأداء الدين والخر والقليل)

كذا لا يذروني زاد غيره في أوله السهلة والتسقي باب بدل كتاب وعطف الترجمة التي تليه عليه
بغير باب وجمع المصنف بين هذه الأمور الثلاثة لقوله الأحاديث الواردة فيها وتعلق بعضها ببعض
* قوله باب من اشترى بالدين وليس عنده منه أو ليس بمضرة) أي فهو جائز وكانه
يشترى إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس من فو عالا اشترى ماله من عند غيره وهو حديث آخرجه
أبو داود والحاكم من طريق محمدا عن عكرمة عنه في أثناء حديث تفرد به شرك عن سمك
واختلق في واصله وأرساله ثم أورد فيه حديث جابر في شراء النبي صلى الله عليه وسلم منه جل في
السفر وقضاة عنه في المدينة وهو مطابق للركن الثاني من الترجمة وحديث عائشة في شرائه
صلى الله عليه وسلم من اليهودي الطعام إلى أهل وهو مطابق للركن الأول قال ابن المنبر وجه
الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم لوجه الثمن مأخوذة وكذا في الطعام لو حضره من رب في
ذمته بالشايع من عادة الشريعة من المبادرة إلى إخراج ما يلزمه إخراجهم (قلت) وحديث
جابر يأتي الكلام عليه في الشروط وحديث عائشة يأتي الكلام عليه في الزن وقوله في أول
حديث جابر حدثنا محمد بن يوسف هو البكسندى كذا ثبت لا يذروني أهل عند لا كذا وجرم أبو
علي الجبائي بأنه ابن سلام وحكي ذلك عن رواية ابن السكن ثم وجدته في رواية أبي علي بن شوية
عن القري بن كذا وهو برشيع هو ابن عبد الحميد ومغيرة هو ابن مقسم * قوله باب
من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها) حذف الجواب اغترابا بما وقع في الحديث قال
ابن المنبر هذه الترجمة تشعبان التي قبلها مقيدة بالعلم بالقدر على الوفاء قال لأبى داود من نفسه
البحر فقد أخذ لاريء الوفاء لا يطريق التقي والتقى خلاف الإرادة (قلت) وفيه نظير لما ذاق في
الوفاء في أسبقه الله عليه فقد نطق الحديث بأن الله يؤتي عنه إمامان يرفع عنه في الدنيا وإمامان
يكتفل عنه في الآخرة فليتعين التقييد بالقدر في الحديث ولو سلم ما قال فهذا أمر ستة ثلاثة
وهو أن لا يعلم هل يقدر أو يجز (قوله عن نور بن زيد) بفتح الزاى وهو الدلي ولا سماعلي من
طريق ابن زوع عن سليمان بن عدي (قوله عن أبي القيس) بالهجمة والمثلة زاد ابن ماجه موسى
ابن مطيع (قلت) واسمه سالم والاستاذ كذا مديون (قوله أدى الله عنه) في رواية الكشمي
أداءها الله عنه ولان ماجه وابن حبان والحاكم من حديث ميمونة ما من مسلم يدان دنايه
الله أمير يدأه الأداة الله عنه في الدنيا وظاهره يجعل المسئلة المشهورة فيمن مات قبل الوفاء
بغير تقصير منه كأن بعسر مثلا أو بغيره الموت وله مال نحو ما كانت نيته وقاد به ولم يوف عنه

في الدنيا ويمكن جعل حديث ميمونة على الغالب والظاهر انه لاسعة عليه والحالة هذه في الآخرة
بحيث يؤخذ من حسناته لصاحب الدين بل يتكفل الله عنه لصاحب الدين كما دل عليه حديث
الباب وان خالف في ذلك ابن عبد السلام والله أعلم **(قوله)** ألقاه الله ظاهر ان الاطلاق يقع له
في الدنيا وذلك في معاشه أو في نفسه وهو علم من أعلام النبوة لما رآه بالمشاهدة بمن سماعي شياً
من الآخرين وقيل المراد بالاطلاق عذاب الآخرة قال ابن بطال فيه الحضي على تركه استيكال
أموال الناس والترغيب في حسن التادية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس
العمل وقال الداودي فيه ان من عليه دين لا يعتق ولا يصدق وان فعل رداه وفي أخذ هذا
من هذا بعد كثرة وفيه الترغيب في تحسين النية والترهب من ضذلك وان مدار الاعمال عليها
وفيه الترغيب في الدين لمن سوى الوفاء وقد أخذ بذلك عبد الله بن جعفر فيما رواه ابن ماجه
والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فسل فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول ان الله مع الدائ حتى يقضى دينه اسناده حسن لكن اختلف فيه على محمد بن علي
فرواه الحاكم طريق القاسم بن الفضل عنه عن عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في
وفاء دينه الا كان له من الله عون قالت فانما القس ذلك القس وسأله شاهد من وجه آخر عن
القاسم عن عائشة وفيه ان من اشترى شيئاً دين ونصرف فيه وأظهره ان قادري الوفاء تم تين
الامر بخلافه ان البيع لا يرد قبل ينظر به حاول الاجل لاقتصاره صلى الله عليه وسلم على الدعاء
عليه ولم يلزمه رد البيع قاله ابن المنبر **(قوله)** ما اداء الدين في رواية أبي ذر
الدين بالجمع **(وقول الله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها الآية)** كذا لا يذخر
وساق الاصطلي وغيره الا قال ابن المنبر أدخل الدين في الامانة لتبوت الامر باده اذ المراد
بالامانة في الآية هو المراد به في قوله تعالى انا عرضنا الامانة على السموات والارض وفسرت
هناك بالامر والتواهي فدخل فيها جميع ما يتعلق بالذمة وما لا يتعلق بها ولا يتصل بالذمة والى
الامانة على ظاهرها واذا أمر الله بما دعى فاعله وهي لا تتعلق بالذمة فقال ما في الذمة والى
وأكثر المفسرين على الاية ترتلت في شأن عثمان بن طلحة حاحب الكعبة وعن عبد الرحمن
ابن زيد بن أسلم ترتلت في الولاء وعن ابن عباس هي عامة في جميع الامانات وروى ابن أبي شيبة من
طريق طلق بن معاوية قال كان ليد بن علي رجل فخاصته الى شريح فقال له ان الله أمركم ان
تؤدوا الامانات الى أهلها وأمر بحبسهم ثم أورد المصنف فيه حديث أبي ذر كنت مع النبي صلى
الله عليه وسلم فلما أبصر أحدنا قال ما أحب ان يحول لي ذهابك عندي منه ذار فوق ثلاث
الادبار ان اردت ان لا يحدب وسألت الكلام عليه مستوفى في كتاب الرقاق وغرضه هنا هذا
التقدير المذكور قال ابن بطال فيه إشارة الى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقصاء على اليسير
منه أخذ من اقتصاره على ذكر الدار الواحد ولو كان عليه مائة دينار مثلاً لم يرصد لاداء ديناراً
واحداً اه ولا يخفى مافيه وفيه الاهتمام بما روى الدين وما كان عليه صلى الله عليه وسلم من
ازهاده في الدنيا **(قوله)** ما أحب ان يحول لي ذهاب كذا لا يذخر تحوّل ففتح المشارة لغرضه
التصانية قال ابن مالك فيه تحول بمعنى صير وقد خفي على كثير من النحاة وعاب بعضهم استعجاله على
الحري قال وقد جاءه على ما لم يسم فاعل جار مجرى صار في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان

ألقاه الله * (باب) * آداء
الدين وقول الله تعالى ان
الله يأمركم أن تؤدوا
الامانات الى أهلها واذا
حكمت بين الناس أن
تحكموا بالعدل ان الله
نعم يعظكم به ان الله كان
معبصراً * حدثني أحمد بن
يونس حدثنا أبو شهاب عن
الاعمش عن زيد بن وهب
عن أبي ذر رضى الله عنه
قال كنت مع النبي صلى الله
عليه وسلم فلما أبصر عني
أحدنا قال ما أحب ان يحول
لي ذهابك عندي منه
ذنا فوق ثلاث الا ديناراً

٢٢٨٨

م ت س

تحفة

٩٩٩٥

أرصد الدين ثم قال ان الاكبرين هم (٤٢) الاقلون الامن قال بالمال هكذا وهكذا وأشار أبو شهاب بين يديه وعن

خبراً وكذلك حكم ما صيغ من حول مثل تحول فانه زيادة المنة تصدله حذف ما كان فاعلا
وجعل أول المفعولين فاعلا وثان ما خبراً منصوباً **(قوله أرصده)** ثبت في روايتنا بضم أوله من
الرابع وحكى ابن التين عن بعض الروايات بفتح الهمزة من رصد والاول وجهه تقول أرصدته أى
هيأته وأعدته ورصدته أى رقبته وقوله الاكثرون أى مالوا الاقلون أى ثوابا الا ان ذكر قوله
وقليل ما هم مازاداً أو صفة وقوله مكانك بالنصب محذوف العامل أى الزم مكانك وقوله قلت
يا رسول الله الذى سمعت خبره محذوف تقديره ما هو وقوله ومن فعل كذا وكذا فسر في الرواية
الاشية في الرقاق وان زنى وان سرق ووقع في رواية المستقلى هنا وان بدل ومن **(قوله عقب)**
حديث أبي هريرة في معنى حديث آخر رواه صالح وعقيل عن الزهري يعنى عن عبد الله عن
أبي هريرة في طريقه ما موصول في الزهرات لمحمد بن يحيى الذهلي **(قوله لو كان في مثل أحد ذهبا)**
قال ابن مالك فيه وقوع التميز به بمثل وهو قليل وتظهر قوله تعالى ولو جئنا مثله لهدأ **(قوله)**
ما يسرى ان لا يمر قال ابن مالك فيه وقوع جواب لمضارع ما مضى بالاول ان يكون ما مضى
مبتدأ وكأنا وقع المضارع موقع الماضي ان يكون الاصل ما كان يسرى في حذف كان وهو جواب لو
وفيه ضمير هو الاسم ويسرى في الخبر وحذف كان مع اسمها وبقا خبرها كخبر هذا أى اى اى ووقع
في حديث أبي ذر ما يسرى أن يترك عندي وفي حديث أبي هريرة يسرى أن لا يترك وفيه موهوم كل
منهما مطلقاً لمنطوق الآخر ووقع للاصلي وكريمة في رواية أبي هريرة ما يسرى أن لا يترك وعلى
هذا فلا زائد والله أعلم **(قوله باب استقراض الابل)** أى جواز ليرة المقتضى نظيره
أو خبراً منه **(قوله ان رجلاً تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم)** وفي رواية ان المبار عن شعبة
الاتية في الهمة ان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من شاة صاحبه يتقاضاه أى يطلب منه قضاء
الدين وفي أول حديث سفيان عن سلمة كاسياً يتبعنا بين كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم
سن من الابل فجاءه يتقاضاه ولا يجد عن عبد الرزاق عن سفيان جاء أعرابي يتقاضى النبي صلى
الله عليه وسلم بعيراً وله عن يزيد بن هرون عن سفيان استقرض النبي صلى الله عليه وسلم من
رجل بعيراً وللهزمي من طريق علي بن صالح عن سلمة استقرض النبي صلى الله عليه وسلم سناً
(قوله فأغظله) يحتمل ان يكون الاغلاط بالتشديد في المطالبة من غير قدر زائد ويحتمل
أن يكون بغير ذلك ويكون صاحب الدين كافراً فقد قبل انه كان جودياً والاول أظهر لما
تقدم من رواية عبد الرزاق انه كان أعرابياً وكان يجرى على عاتقه من حياء المخاطبة ووقع في
ترجمة بكير بن سهل في صحيح الطبراني الاوسط عن العراب من سارية ما يفهم انه لو لكن روى
النسائي والخام الحديث المذكور وفيه ما يقتضى انه غيره وان القصة وقعت لأعرابي ووقع
للعرابض نحوها **(قوله فهم به أحجابه)** أى أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤذوه بالقول
أو بالفعل لكن لم يفعلوا أذابع النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله فان لصاحب الحق مقالاً)**
أى صولة الطلب وقوة الحجة لكن مع مراعاة الادب المشروع **(قوله واشترأه بعيراً)** في رواية
عبد الرزاق التسوية مثل سن به **(قوله قالوا لا نجد)** في رواية سفيان الاتية فقال أعطوه
فطلبوا منه فوجدوا الافوقها وفي رواية عبد الرزاق قال تسووا له فوجدوا الافوق سن به
والخاطب بذلك هو أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم كما أخرجه مسلم من حديثه قال

بمنه وعن شماله وقليل
ما هم وقال مكانك وتقدم
غير بعيد فصحت صوتا
فأردت أن آتته فمذكرت
قوله مكانك حتى آتيت فلما
جاء قلب يا رسول الله الذي
سمعت أو قال الصوت الذي
سمعت قال وهل سمعت قلت
نعم قال أتاني جبريل عليه
الصلاة والسلام فقال من
مات من أمتك لا يدرك الله
شيئاً دخل الجنة قلت ومن
فصل كذا وكذا قال نعم
حدثني أحمد بن شبيب بن
سعيد حدثني عن يونس
قال ابن شهاب حدثني
عبد الله بن عبد الله بن عتبة
قال قال أبو هريرة رضى الله
عنه قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو كان في مثل
أحد ذهبا ما يسرى أن لا يمر
على ثلاث وعندي منه شيء
الاشي أرصد الدين رواه
صالح وعقيل عن الزهري
(باب استقراض الابل)
حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة أخبرنا سلمة بن كهيل
قال سمعت أبا سلمة يعنى
يحدث عن أبي هريرة رضى
الله عنه أن رجلاً تقاضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأغظله فهم به أحجابه فقال
دعوه فان لصاحب الحق
مقالاً واشترأه بعيراً
فأعطوه قالوا لا نجد الا أفضل من سنه قال اشتروه فأعطوه

استسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكر أقدمت عليه ابل من ابل الصدقة ولا بن
 خزيمة استسلم من رجل بكر اقبال اذا جاء من ابل الصدقة قضيناك فلما جاء من ابل الصدقة أمر
 أبا رافع أن يقضى الرجل بكره فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجدها الا خارا رابعا فقال أعطه
 اياه ويجمع بينهما وبين الرواية التي في الباب حيث قال فيها اشترى الهبانة أمر بالشراء أو لا ثم قدمت
 ابل الصدقة فأعطاه منها أو أنه أمر بالشراء من ابل الصدقة ممن استحق منها شيئا ويؤيده رواية
 ابن خزيمة المذكورة اذا جاءت الصدقة قضيناك ٥١ والبكر يرفع الموعدة وسكون الكافي
 الصغير من الابل والخنازير الجدي يطلق على الواحد والجمع والراعى يخفف الموعدة من ألقى
 ربا عيشه (قوله فان خيركم أحسنكم قضاء) في رواية عثمان بن جبلة عن شعبة الاستغنى الهبة
 فان من خيركم وأخيركم كذا على الشك وفي رواية ابن المباركة أفضلكم أحسنكم قضاء وفي رواية
 سفيان الاستغنى خيركم فيحصل أن يريد المفرد معنى المختار أو الجمع والمراد الله خيرهم في المعاملة
 أو تكون من مقدرة ويدل عليها الرواية المذكورة وقوله أحسنكم لما أضعف لأفعل والمقصود
 به الزيادة جاز فيه الأفراد وقد وقع في رواية سفيان بعد باب من خياركم وفي الحديث جواز
 المطالبة بالدين اذا حل أجله وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وسلم وعظم حله وتواضعه
 وانصافه وان من عليه دين لا ينبغي له محافاة صاحب الحق وان من أساء الادب على الامام كان
 عليه التعزير بما يقضيه الحال الا ان يعفو صاحب الحق وفيه ما ترجمه وهو استقراض الابل
 والتعقيم باجمع الحيوانات وهو قول أكثر أهل العلم ومنع من ذلك التورى والحقيقة واحتجوا
 بحديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وهو حديث قد روى عن ابن عباس مرفوعا
 أخرجه ابن حبان والدارقطني وغيرهما ورجال اسناده ثقات الا ان الحفاظ رجحوا الرساله
 وأخرجوه الترمذى من حديث الحسن بن سبرة وفي سماع الحسن من سبرة اختلافي وفي الجلة
 هو حديث صالح الحجلة وأدعى الطحاوى انه ناسخ لحديث الباب وتعقب بأن النسخ لا يثبت
 بالاختلال والجمع بين الحديثين ممكن فقد جمع بينهما الشافعي وجامعة بحمل النهي على ما إذا كان
 نسيئة من الحائنين ويتعين المصير الى ذلك لان الجمع بين الحديثين أولى من القاء أحدهما بالتناقض
 واذا كان ذلك المراد من الحديث بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والمسلم فيه واعتل
 من منع بأن الحيوان يختلف اختلافًا متباينًا حتى لا يوقف على حقيقة التملك فيه وأجيب
 بأنه لا مانع من الاحتاط به بالوصف بما يدفع التغاير وقد جوزنا الحنسية التزويع والكسبة على
 الرقيق الموصوف في الذمة وفيه جواز وفاء ما هو أفضل من المثل المقرض اذا لم تقع شرطية ذلك
 في العقد فيصير حديثنا قايده قال الجمهور عن المالكية تفصيل في الزيادة ان كانت بالعدد
 منعت وان كانت بالوصف جازت وفيه ان الاقتراض في البر والطاعة وكذلك الامور المتاحة
 لا يعاب وان لا لام أن يقتض على بيت المال الحاجة بعض المحتاجين ليوفي ذلك من مال
 الصدقات واستدل به الشافعي على جواز تعجيل الزكاة هكذا احكام ابن عسكرو لم يظهر
 توجيهه الا أن يكون المراد ما قبل في سبب اقتراضه صلى الله عليه وسلم وأنه كان اقترضه بعض
 المحتاجين من أهل الصدقة فلما جاءت الصدقة أو في صاحبه منها ولا يكره عليه أنه أوفاه زبدين
 حقه من مال الصدقة لاحتمال ان يكون المقرض منه كان أيضا من أهل الصدقة اما من جهة

فان خيركم أحسنكم قضاء

٢٣٩٠

م ت س ن

تحفة

٩٢٩٦٢

(باب حسن التقاضى) حدثنا مسلم (٤٤) حدثنا شعبه عن عبد الملك عن ربيعة عن حذيفة رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى

الله عليه وسلم يقول مات
مكر رجل فقيل له ما كنت تقول
قال كنت أباع الناس
فأبتجوز عن الموسر وأخفف
عن المعسر فقوله قال أبو
مسعود سمعته عن النبي
صلى الله عليه وسلم
*(باب هل يعطى أكرم من
سنة)* حدثنا سعد بن
يحيى عن سفيان حدثني
سلمة بن كهيل عن أبي سلمة
عن أبي هريرة رضى الله
عنه أن رجلا أتى النبي صلى
الله عليه وسلم فقاضه بعيرا
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أعطوه فقالوا
لا نجد الأسنا أفضل من سنة
فقال الرجل أوفيتي أوفالك
الله فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أعطوه فإن
من خيار الناس أحسنهم
قضاء*(باب حسن القضاء)*
حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان
عن سلمة عن أبي سلمة عن أبي
هريرة رضى الله عنه قال كان
رجل على النبي صلى الله
عليه وسلم من الأبل فجاءه
بقاضه فقال صلى الله
عليه وسلم أعطوه فطلبوا
سنة فلم يجدوا له الأسنا
فوقها فقال أعطوه فقال
أوفيتي أوفى الله بك قال
النبي صلى الله عليه وسلم
إن خيركم أحسنكم قضاء*

الفرق أو التآلف وغير ذلك يجهت جهة الوفاء في الأصل وجهة الاستحقاق في الرائد وقيل كان
اقتراضه في ذمته فلما حل الأجل ولم يجد الوفاء صار غارما فخار له الوفاء من الصدقة وقيل كان
اقتراضه لنفسه فلما حل الأجل اشتري من أجل الصدقة أو اقترضه من آخر أو
من مال الصدقة ليوفيه بعد ذلك والاحتمال الأول أقوى ويؤيده سابق حديث أبي رافع والله
أعلم*(تنبيه)* هذا الحديث من غرائب الصحيح قال الزبيري لا يروى عن أبي هريرة إلا بهذا
الاستناد ومدايره على سلمة بن كهيل وقد صرح في هذا الباب بأنه سمعه من أبي سلمة بن عبد الرحمن
بمصر وذلك لما جازى والله أعلم*(قوله يا حسن التقاضى) أى استحباب حسن
المطالبة وأورد فيه حديث حذيفة في قصة الرجل الذى كان يتجوز عن الموسر ويخفف عن
المعسر وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في باب من أنظر معسرا من كتاب البيوع وقوله في هذه
الرواية ففصل له فقال فيه حذف تقديره فقيل له ما كنت تصنع ووقع هناء في رواية المستقلى
فقيل له ما كنت تقول وشيخ البخارى فيه هو مسلم بن إبراهيم وعبد الملك هو ابن عمر
(قوله يا هل يعطى أكرم من سنة) هو بضم أول يعطى على البناء للجهول
وأورد فيه حديث أبي هريرة الماضي قبل ياب وقد تقدم شرح مستوفى فيه ويحيى المذكور
فيه هو القطان وسفيان شيخه هو الثوري وسأى بعد سنة أبواب من روايته من شيخ له آخر
وهو شعبه*(قوله يا حسن القضاء) أى استحباب حسن أداء الدين وأورد
فيه الحديث المذكور وهو ظاهر فيما ترجمه (قوله حسن) أى جمل له من معنى وقوله في هذه
الرواية أوفيتي أوفى الله بك وقع في رواية يحيى القطان في الباب الذى قبله أوفيتي أوفالك
ثم أورد فيه حديث جابر أتت النبي صلى الله عليه وسلم وقبه وكان في عليه دين قضائي وزادني
وقد تقدم في مواضع وفي بعضها بيان قدر الزيادة وانها اقترافا وهو في الوكالة وبأن الكلام
عليه مستوفى في كتاب الشروط*(قوله يا اذ قضى دون حقه أو حله فهو جائز)
قال ابن بطال هكذا وقعت هذه الترجمة في النسخ كلها والصواب وحله بإسقاط اللفظ
(قلت) رأيته في رواية أبي علي بن شاذان عن القريبري بالواو وكذا في رواية النسائي عن
الحضاري وفي مستخرج الاسماعيلي لكن بقية الروايات بالفاء أو قال ابن بطال لانه يجوز
أن يقضى دون الحق بغير محال القول بحله من جميع الدين جائز عند جميع العلماء فكذلك اذا
حله من بعضه ٥١ ووجهه ابن المنبر بأن المراد اذ قضى دون حقه برضا صاحب الدين
أو حله صاحب الدين من جميع حقه فهو جائز ثم أورد فيه حديث جابر في دين أبيه وفيه فسألتهم
أن يقبلوا بغير حائطي ويحلوا أبي وهذا القدر هو المراد في هذه الترجمة فسألت في الباب الذى يليه
أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله غريمه في ذلك وسألت من هذه الطريق أعم ما هنا في كتاب الهبة
وبأن الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة وأن شاء الله تعالى وقوله في هذه الرواية عن ابن
كعب بن مالك ذكر أبو مسعود وخاف في الاطراف وتبعهما الجدي أنه عبد الرحمن وذكر المزني
أنه عبد الله واستدل بأن ابن وهب روى الحديث عن يونس بالسند الذى في هذا الباب فسماه
عبد الله (قلت) والرواية بذلك عند الاسماعيلي إلا أنه قال فيه أن جابرا قتل أبوه وصورة من رسل
قائه لم يقل أن جابرا أخبره ولا حديثه ولكن هذا القدر كاف في كونه عبد الله لا عبد الرحمن نعم

حدثنا مجاهد بن دنا عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد
قال مسعرا راءه قال ضحك فقال صلى الله عليه وسلم وكان في عليه دين قضائي وزادني*(باب اذ قضى دون حقه أو حله فهو جائز)*
٢٩٩ ٢٥٧٨

حدثنا عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أبي عيسى قال حدثني ابن كعب بن مالك أن جابر بن عبد الله رضى الله عنه لما
 أشعره أن يباه قبل يوم أحد شهيدا وعلمه دين فاشتد الغرام في حقوقهم فأبنت التي صلى الله عليه وسلم فسالهم أن يقولوا
 قرحا طي وبجلا أبي فأوافقهم على ذلك صلى الله عليه وسلم حاطي وقال سنقدو عليك فقعدا علينا حين أصعب فطاف
 في النخل ودعا في غيرها بالبركة فشدتها فقصيتهم وبني لنا من عمرها (٤٥) ﴿باب أفاضوا في الدين ترقيا وأغرو﴾

روى الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر قصة شهدة أحد كلاب مضى في الجنازة وذلك هو
 المخل لهم على نفسه وهنائه والله أعلم ﴿قوله﴾ يا — اذا قاص أو جازقه في الدين
 أي عند الأداء فهو جائز (تراجعا أو غيره) قال المهب لا يجوز عند حملين العلماء أن يأخذ من له
 دين عن غيره عما جازقه به بل ما قبله من الجهل والقرى وإنما يجوز أن يأخذ جازقه في حقه
 أقل من دينه إذا علم إلا أخذ ذلك ورعى اهـ وكذا أنه إذا بذل الاعتراض على ترجمة البخاري
 ومراदा البخاري ما أمسه المعتز لانافاه وغرضه بيان انه يغتفر في القضاء المعاضة
 ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرب بالقر لا يجوز في غير العار ما يجوز في المعاضة عند الوفا وذلك
 بين في حديث الباب فإنه صلى الله عليه وسلم سأل القرء أن يأخذ قرع الحائط وهو مجهول القدر
 في الاوقاف التي هي له وهي معلومة وكان قرع الحائط دون الذي له كقرع التصريح بذلك في كتاب
 الصلح من وجه آخر وفيه فاولم برأ وأن فيه وفا وقد أخذ المصاحفي كلام المهب فاعترض به
 فقال هذا الاصل ثم اعتل بضموا ذكره المهب وتعصبه من المنعير بما أجبه به فقال بيع المعام
 بالجهول من ائنه فان كان غرضه فرائضه وريالكن اعترف ذلك في الوفاء لان التفاوت متحقق
 في العرف فيخرج عن كونه من ائنه وسألت الكلام على بقية فوائده في علامات النبوة ان شاء
 الله تعالى وقوله في هذا الاسناد حدثنا أنس هو ابن عباس وذكره وهشام هو ابن عروة وهب
 هو ابن كيسان والاسناد كله مدينون ﴿قوله﴾ يا — من استعاذ من الدين حدثنا
 أبو اليمان تقدم بهذا الاسناد والمتن في أو اخر قصة الصلاة وساقه هناك ثم تقدم شرحه ثم
 والسياق الذي هنا كما أنه للاسناد الثاني ويؤيده أن رواية أبي اليمان المفردة هناك صرح فيها
 بالاشبار من عروة للزهرى وذكره هنا بالمتعنة واسمعيلى المذكور هنا هو ابن أبي أويس وأخوه
 هو عبد الحميد أبو بكر وهو بكتبة أشهر وسليمان هو ابن يلال الاسناد كله مدينون قال المهب
 يستفاد من هذا الحديث ستة الذرائع لله صلى الله عليه وسلم استعاذ من الدين لانه في الغالب
 ذريعة الى الكذب في الحديث والخلف في الوعد مع المصاحب الذين عليه من المقال اهـ
 ويحتمل ان يراد بالاستعاذة من الدين الاستعاذة من الاحتياج الى حتى لا يقع في هذه الغوائل
 أو من عدم القدرة على وفائه حتى لا يتبعه ويلحق ذلك وهو السرفى الطلاق الترجمة ثم رأيت في
 حاشية ابن المنذر تناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستعاذة لان الذي استعظمه
 غوائل الدين من ادان وسلم لم يقدأ عاذه الله وفعل جائزا ﴿قوله﴾ يا — الصلاة
 على من ترك دنيا قال ابن المنذر أراد بهذه الترجمة ان الدين لا يحل بالدين وان الاستعاذة منه
 ليست لذاته بل للمحتضى من غوائله وأورد الحديث الذي فيه من ترك دنيا فليأتى وأشابه

عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه (٤٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك ما لا يفور شئته ومن ترك ما لا قالينا حديثي

الى قبته وهو انه كان لا يصلي على من علمه دين فلما افتحت الفتوح صار يصلي عليه وقد مضى
بقائه في الكفالة وبأقرب قبته شريحه في نفسه الاحزاب وفي الفرائض ان شاء الله تعالى وقوله
كل بالفتح والتشديد أي عبالا وقوله ضياعا فتح المجبة أي عبالا أيضا قال الخطابي جعل اسما
لكل ما هو بصدان بضيع من ولد أو خدم أو نكر الخطاي كسر الصاد وجوزفه بغيره انه
جمع ضائع كبيع وجائع ﴿قوله باب﴾ مطل الغني ظلم ترجم بلفظ الحديث وهو
طرف من حديث مضى تاما في الحوالة مع الكلام عليه وعبد الاعلى الذي في الاستناد هو ابن
عبد الاعلى البصري ﴿قوله باب﴾ لصاحب الحق مقال ذكر كفيه حديث
أي هريرة الملقب قريبا وهو نص في ذلك وذكر الحديث المعلق لمافيه من تقسيم المقال وقد
تقدم شرح حديث أبي هريرة قريبا ﴿قوله﴾ ويذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الواجد
يحل عرضه وعقوبته التي بالفتح المطلق لوي يلو والواحد بالجم الغني من الوجد بالضم بمعنى
القدرة ويحل بضم أوله أي يجوز وصفه بكونه ظالما والحديث المذكور وصله أحمد وأبو حنيفة
في مسندهم ما وأودادوا والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أسوس الثقفي عن أبيه بلفظه
واسناده حسن وذكر الطبراني انه لا يروى الا بهذه الاسناد ﴿قوله﴾ قال سفيان عرض يقول
مطلعي وعقوبته الحبس) وصله اليه في طريق القرطبي وهو من شيوخ البخاري عن سفيان
بلفظه عرضه أن يقول مطلعي حتى وعقوبته أن يبعين وقال اسحق فسر سفيان عرضه أذاه
بلسانه وقال أحمد لم يرواه وكعب بن سند قال وكعب عرض شكايته وقال كل منها عقوبته
حسبه واستدل به على مشروعه حبس المدن إذا كان قادرا على الوفاء تأدياه وتشديد اعلمه
كأنسائي نقل الخلاف فيه وبقوله الواجد على ان المعسر لا يحبس ﴿تنبيه﴾ وقع في الرافعي في
التميز المرفوع على الواحد ظلم وعقوبته حسبه وهو تغير وتقسيم العقوبة بالحبس انما هو من
بعض الرواة كما ترى ﴿قوله باب﴾ اذا وجد مال عند مفلس في البيع والقرض
والوديعة فهو أحق به المفلس شرعا من تزديده على وجوده حتى مفلسا لانه صار ذافلوس
بعد ان كان ذادراهم ودنا برأشارة الى انه صار لا يملك الا الأدنى الاموال وهي الفلوس أو حتى بذلك
لانه يمنع التصرف في الشيء التافه كالفلوس لانهم ما كانوا يتعاملون به الا في الاشياء الحفيرة
أو لانه صار الى حالة لا يملك فيها فلسا فعلى هذا قالهمزة في أفلس السلب وقوله في البيع اشارة الى
ما ورد في بعض طرقه نصا وقوله والقرض هو بالقياس عليه وأدخلوه في عموم الخبر وهو قول
الشافعي في آخرين والمشهور عن المالكية للفرقة بين القرض والبيع وقوله والوديعة هو
بالاجماع وقال ابن المنذر ادخل هذه الثلاثة الامان الحديث مطوقا والامانة الواردة في البيع
والاستحسان أولى لان ملك الوديعة لم ينتقل والمحافظة على وقام من استطاع بالقرض معروفا ومطلوب
﴿قوله﴾ وقال الحسن اذا أفلس وتبين بجزءه ولا يشراؤه اما قوله وتبين فاشارة الى انه
لا يمنع التصرف قبل حكم الحاكم واما العتق فله ما اذا أحاط الدين بماله فلا يشترط عتقه ولا هبته
ولا سائر تبرعاته وأما البيع والشراء فالعصم من قول العلماء انه لا يفتدان ايضا اذا اذ وقع
منه البيع لوفاء الدين وقال بعضهم بوقف وهو قول الشافعي واختلاف في اقراره فالجمهور على
قبوله وكان البخاري أشار بأثر الحسن الى معارضة قول ابراهيم التيمي بيع المحجور واتباعه

الحق مقالا ﴿باب﴾ اذا وجد مال عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو أحق به وقال الحسن اذا أفلس وتبين بجزءه ولا يشراؤه جائز

ن

٢٢٠ / ٢

وقال سعيد بن المسيب قضي عثمان
عثمان من اقتضى من حقه
قبل أن يقاس فهو له ومن
عرف مناعه بعينه فهو أحق
به * حدثنا أحمد بن يونس
حدثنا زهير حدثنا يحيى بن
سعيد قال أخبرني أبو بكر بن
محمد بن عروبن حزم أن عمر
ابن عبد العزيز أخبره أن أبا
بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
ابن هشام أخبره أنه سمع
أبا هريرة رضي الله عنه
يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول من أدرك ماله
بعينه عند رجل أو إنسان
قد أقلس فهو أحق به من
غيره

٢٤٠ ٢

ع

تحفة

١٢٨٦١

جائز (قوله وقال سعيد بن المسيب قضي عثمان) أي ابن عثمان الحارثي أو عبد بن كلاب الأموال
والبيهي بإسناد صحيح إلى سعيد بن لفظه أقلس مولى لام حبيبة فاختصم فيه إلى عثمان فقضى مذكرة
وقاله قبل أن يبين أفلاسه بدل قوله قبل أن يقلس والباقي سواء (قوله حدثنا زهير) هو ابن
معاوية الجعفي ويحيى بن سعيد هو الانصاري وفي هذا السند أربعة من التابعين عروا وأهلهم وكاهنهم
ولي القضاء وكاهنهم سوى أبي بكر بن عبد الرحمن من طبقة واحدة (قوله قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم) وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) من أدرك ماله بعينه فهو أحق به من زهير قال
لم أر في رواية أحد من روادع يحيى مع كثرتهم فيه التصريح بالسمع وهذا شعر بأنه كان لا يرى
الرواية بالمعنى أصلاً (قوله من أدرك ماله بعينه) استدلل به على أن شرط استحقاق صاحب المال
دون غيره أن يجد ماله بعينه لم يبر ولم يتبدل والأفان تغيرت العين في ذاتها بالنقص مثلاً أو في
صفته من ذاتها فهي أسوة للغيره وأصر منه رواية ابن أبي حسين عن أبي بكر بن محمد بن
حدث الباب عند مسلم بلفظ اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه ووقع في رواية مالك بن ابن شهاب
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث مرسلًا أي ما رجل باع متاعاً فأقلس الذي ابتاعه ولم يقبض
المتاع من ثمنه شيئاً فوجد بعينه فهو أحق به بغيره أنه اذا قبض من ثمنه شيئاً كان أسوة للغيره
وبه مصرح ابن شهاب فيما رواه عبد الرزاق عن معمر عنه وهذا وإن كان مرسلًا فنقد وصلة عبد
الرزاق في مصنفه عن مالك لكن المشهور عن مالك ارساله وكذا عن الزهري وقصده الزيدى
عن الزهري أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن الجارود وابن أبي شيبة عن عمر بن عبد العزيز
أحد رواة هذا الحديث قال قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أحق به من الغرماء الآن
يكون اقتضى من ماله شيئاً فهو أسوة للغيره ما لم يشره اختيار البخاري لاستثماها بدو عثمان
المذكور وكذلك رواه عبد الرزاق عن طاووس وعطاء سمحوا بذلك قال جهور من أخذ بعموم
حديث الباب الآن للشاذي قولاهم الرابع في مذهبه أن لا فرق بين تغير السلعة أو بقائها
ولا بين قبض بعض ثمنها وعدم قبض شيء منه على التفاصيل المشروحة في كتب القروم (قوله
عند رجل أو إنسان) شك من الراوي أيضاً (قوله قد أقلس) أي تبن أفلاسه (قوله فهو أحق به
من غيره) أي كائن من كان وارثاً أو غريباً أو هذا قال جهور العلماء وخالف الحنفية فتأولوه
لكونه خبر واحد خالف الأصول لأن السلعة صارت بالبيع ملكاً للمشتري ومن ضمه له
واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك وجعلوا الحديث على صورة وهي ماذا كان المتاع
ودعية أو أمانة أو نقطة وتعقب بأنه لو كان كذلك لم يقيد بالقلس ولا جعل أحق بها لما يقبضه
صيغة أقلس من الاشتراك وأيضاً ذكره بفتح بالصفة وأيضاً فقد ورد التخصيص في
حديث الباب على أنه في صورة البيع وذلك فيما رواه سفيان الثوري في جامعه وأخرجه من
طريقه ابن خزيمة وابن حبان وغيره عن يحيى بن سعيد هذا الإسناد باللفظ اذا ابتاع الرجل
سلعة ثم أقلس روى عنه بعد بعينها فهو أحق به من الغرماء ولا بن حبان من طريق هشام بن يحيى
الخرزومي عن أبي هريرة باللفظ اذا أقلس الرجل فوجد المتاع بسلعته والباقي مثله ولمسلم في رواية
ابن أبي حنيفة المشار إليها قبل اذا وجد عند المتاع أنه لصاحبه الذي يباعه وفي مرسل ابن أبي
مليكة عند عبد الرزاق من باع سلعة من رجل لم ينقله ثم أقلس الرجل فوجدها بعينها فأقبل أخذها

من بين الغرماء وفي مرسل مالك المشار اليه اجماع رجل باع متاعا وكذا هو عند من قدمنا آية وصله
 قطره ان الحديث وارد في صورة البيع ويلحق به القرض وسائر ما ذكر من باب الاولى
 (* تنبيه *) وقع في الراعي سياق الحديث بلفظ الثوري الذي قدمته فقال السبكي في شرح
 المتهاج هذا الحديث أخرجه مسلم بهذا اللفظ وهو صريح في المقصود فان اللفظ المشهور رأى
 الذي في البخاري عام أو يحتمل بخلاف لفظ البيع فانه نص لاحتمال فيه وهو لفظ مسلم قال وبما
 بلفظه بسند آخر صحيح انتهى واللفظ المذكور ما هو في صحيح مسلم وانما فيه ما قدمته والله
 المستعان وحله بعض الحنفية أيضا على ما اذا أفلس المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعب
 بقوله في حديث الباب عند رجل ولان حبان من طريق سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد بن
 أفلس وهي عنده ولليبي من طريق ابن شهاب عن يحيى اذا أفلس الرجل وعنده متاع فلو كان
 لم يقبضه مانص في الخبر على انه عنده واعتداهم بكونه خبر واحد فيه نظر فانه مشهور من
 غير هذا الوجه أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمر واسناده صحيح وأخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث سمرة واسناده حسن وقضى به عثمان وعمر بن عبد العزيز كما مضى ويدون هذا الخبر
 الخبر عن كونه فروا غرسا قال ابن المنذر لا يعرف لعثمان في هذا المخالفان العناية وتعب
 بما روي ابن أبي شيبة عن علي أنه أسوة الغرماء وأجبت بأنه اختلف على علي في ذلك بخلاف
 عثمان وقال القرطبي في المفهم تعسف بعض الحنفية في تأويل هذا الحديث بتأويلات لا تقوم
 على أساس وقال الثوري تأوله بتأويلات ضعيفة مردودة انتهى واختلف القائلون به في صورة
 وهي ما اذا ماتت ووجدت السلعة فقال الشافعي الحكم كذلك وصاحب السلعة أحق بها من
 غيره وقال مالك وأحمد هو أسوة الغرماء واحتج بما في مرسل مالك وان مات الذي ابتاعه
 فصاحب المتاع فيه أسوة الغرماء وفرقوا بين الفليس والموت بان الميت خرجت ذمته فليس للغرماء
 محل يرجعون اليه فاستروا في ذلك بخلاف الفليس واحتج الشافعي بما رواه من طريق غيره
 خلدة فاضى المدينية عن ابي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم اجماع رجل مات
 أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذا وجد بعينه وهو حديث حسن صحيح بمثله أخرجه أيضا
 أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وزاد بعضهم في آخره الا أن يترك صاحبه وقام وجه
 الشافعي على المرسل وقال يحتمل ان يكون آخره من رأي أبي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه
 عنه لم يذكر واقصة الموت وكذلك الذين رواه عن أبي هريرة غيره لم يذكر واذلك بل صرح ابن
 خلدة عن أبي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت فعين المصرا لانه لا يبعد من فقهاء جزم
 ابن العربي المالكي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي وجمع الشافعي أيضا بين
 الحديثين يحتمل حديث ابن خلدة على ما اذا مات مقلدا وحديث ابي بكر بن عبد الرحمن على
 ما اذا مات ملها والله أعلم ومن فروع المسئلة ما اذا أراد الغرماء أو ورثة اعطاء صاحب السلعة
 الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقال الشافعي وأجدل يلزمه ذلك لما فيه من المنفعة ولانه ربما ظهر
 غرم آخر فزاجه فيما أخذ وأغرب ابن التين فحكى عن الشافعي انه قال لا يجوز له ذلك وليس له
 الاستعانة به ويلحق بالمبيع المؤخر فراجع مكتري الدابة أو الدار الى عينه وداره ونحو ذلك
 وهذا هو الصحيح عند الشافعية والمالكية وادراج الاجارة في هذا الحكم متوقف على ان

ثم

٢٢٠ / ٢

* (باب من آخر الغريم الى
الغد أو نحووه ولم ير ذلك
مطلا) وقال جابر اشتد
الغرماء في حقوقهم في دين
أبي فبألهم النبي صلى الله
عليه وسلم أن يقبلوا ثم
حاطقوا فأوقل يعطهم
الحائط ولم يكسر لهم وقال
سأغدو عليكم غدا ففقدوا
علمنا حين أصبح فدعاني
غرها بالبركة ففقتهم
* (باب من باع مال الفليس
أو المعدم فقسمه بين
الغرماء أو أعطاه حتى يتفق
على نفسه) * حدثنا مسدد
حدثنا يزيد بن زريع
حدثنا حسين المعلم حدثنا
عطاء بن أبي جابر عن
ابن عبد الله رضي الله عنهما
قال أعتق رجل غلاما له عن
دبر فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يشتريه بنى فاشتراه
نعمير بن عبد الله فأخذته
فدفعه اليه * (باب) * اذا
أقرضه الى أجل معي
أو أجل في البيع

ثم

٢٢١ / ٢

المنافع يطلق عليها اسم المتاع أو المال أو يقال اقضى الحديث أن يكون أحق بالعين ومن لوازم
ذلك الرجوع في المنافع فثبت بطريق الزوم واستدل به على حلول الدين المؤجل بالفليس من حيث
أن صاحب الدين أدرك متاعه بهينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك أن يجوز له المطالبة بالمؤجل
وهو قول الجهم ولكن المراجع عند الشافعية أن المؤجل لا يميل بذلك لأن الاجل حق مقصوده
فلا يقبوت واستدل به على أن لصاحب المتاع أن يأخذوه وهو الأصح من قول العلماء والقول
الآخر يتوقف على حكم الحاكم كياتوقف ثبوت الفليس واستدل به على فسخ البيع اذا امتنع
المشتري من أداء الثمن مع قدره بطل أو هرب فبأسا على الفليس يجامع تعذر الوصول اليه حالا
والأصح من قول العلماء أنه لا يفسخ واستدل به على أن الرجوع انما يقع في عين المتاع دون زوائده
المنفصلة لأنها حدثت على ملك المشتري وليست بمتاع البائع والله أعلم **(قوله ما)**
من آخر الغريم الى الغد أو نحووه ولم ير ذلك مطلا ذكر فيه حديث جابر قصة دين أبيه معلقا
وقد تقدم موصولا فريامن طريق ابن كعب بن مالك عن جابر لكنه ليس فيه قوله ولم يكسر لهم
وذكره في حديثه في كتاب الهبة كما ساقى واستنتج من قوله صلى الله عليه وسلم سأغدو عليكم
جواز آخر القسمة لانتظار ما فيه مصلحة لمن عليه الدين ولا بعد ذلك مطلا * (تيسه) * سقطت
هذه الترجمة وحديثها من رواية النسفي ولم يذكرها ابن بطال ولا ذكرها الشراح **(قوله ما)**
من باع مال الفليس أو المعدم فقسمه بين الغرماء أو أعطاه حتى يتفق على نفسه
ذكر فيه حديث الدبر مختصرا وساقى الكلام عليه في العتق قال ابن بطال لا يفهم من الحديث
معنى قوله في الترجمة فقسمه بين الغرماء لأن الذي يدرى يمكن له مال غير الغلام كما ساقى في الأحكام
وليس فيه أنه كان عليه دين وانما باعه لأن من سته أن لا يتصدق المرء بماله كله حتى يفتقر وإذا ذلك
قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى انتهى وأجاب ابن المنبر بأنه لما احتل أن يكون باعه
عليه لمذاكر الشراح واحتل أن يكون باعه عليه لكونه مديانا ومال المديان أمانا يقسمه
الامام نفسه أو يسلمه الى المديان ليقسمه فلذا ترجم على التقديرين مع أن أحد الأمرين يخرج
من الآخر لانه اذا باعه عليه حتى نفسه فلا نبيعه عليه لحق الغرماء أولى انتهى والذي يظهر لي
أن في الترجمة لتأنيثا والتقدير من باع مال الفليس فقسمه بين الغرماء ومن باع مال المعدم
فأعطاه حتى يتفق على نفسه وأوفى الموضعين التوزيع ويخرج أحدهما من الآخر كما قال ابن
المنبر وقد ثبت في بعض طرق حديث جابر قصة المديان أنه كان عليه دين أخرجه النسفي وغيره
وفي الباب حديث في ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد الخدري وفيه أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك وذهب الجهم وراى أن من ظهر
فلسه فعل الحاكم فخرجه في ماله حتى يبيعه عليه يقسمه بين غرمائه على نسبة ديونهم وخالف
الحنفية واحتجوا بقصة جابر حيث قال في دين أبيه فلم يعطهم الحائط ولم يكسر لهم ولا حجة فيه
لانه آخر القسمة ليحضر فخصم البركة في التبر بضرورة فخصم الدين للقرضين وكذلك كان
(قوله ما) اذا اقرضه الى أجل معي أو أجل في البيع أما القرض الى أجل فهو
مما اختلف فيه ولا اكثر على جواز في كل شيء وضعه الشافعي وأما البيع الى أجل فإثر اتفاقا
وأن الباري باع الجواز في القرض بالجواز في البيع مع ما استظهره من أثر ابن عمر وحديث أبي

وقال ابن عري القرض الى أجل لا بأس به وان أعطى أقض من دراهمه ما لم يشترط * وقال عطاء وعمرو بن دينار هو الى اجله في القرض * وقال البتّ حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكّر جليلان من بني إسرائيل سألوا بعض بني إسرائيل أن يسلفه فدفّعها اليه الى أجل مسمى فذكّرهما الحديث * (باب المفاعلة في رضى الدين) * حدثنا موسى (٥٠) حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن عامر عن جابر رضى الله عنه قال أصيب عبد الله

وترك عبد الله ما فطنت
الى أصحاب الدين أن يضعوا
بعضاً فأبوا فأثبت النبي
صلى الله عليه وسلم
فاستشفع به عليهم فأبوا
فقال صنف ترك كل شيء منه
على حدة عذابي بن زيد على
حدته والين على حدته الجوة
على حدة ثم أحضرهم حتى
أتيتك ففعلت شيء جاءه
السلام ففعل عليه وكان
لكل رجل حتى استوفى
وبقي التركا هو كما لم يس
وغزوت مع النبي صلى الله
عليه وسلم على ناضج لنا
فأزحف الجبل ففعل على
فوكزه النبي صلى الله عليه
وسلم من خلفه قال بعينه
وكان ظهره الى المدة فلما
دونا استأذنت فقلت
يا رسول الله اني حديث
عبد يعرض قال صلى الله
عليه وسلم فأتى رجب بكرا
أوتيسا قلت تيسا أصيب
عبد الله وترك جوارى صغارا
فترجبت تيسا تعلمن

معطوف

فقدمت فأخبرت خالي بسمع الجمل فلامني فأخبرته بأعناء الجمل وبألذي كان من النبي

صلى الله عليه وسلم وكذا ياه فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم غدت إليه بالجل فاعطاني عن الرجل والجل وسهمي مع القوم * (باب ما ينهى عن اضعاء المال) (وقول الله تبارك وتعالى ولا يجب الفساد ولا يصلح عمل المفسدين وقال في قوله تعالى افسدوا ما امرتكم ان تنزلوا ما يعبد اباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء وقال تعالى ولا تؤثروا السفهاء اموالكم والحق في ذلك

وما ينهى عن الخداع * حدثنا أبو سعيد محمد بن عثمان عن عبد الله بن دينار (٥١) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رجل

لنبي صلى الله عليه وسلم اني

أخدع في البيوع فقال اذا

يأبى قتل لا خلاة فكان

الرجل يقول * حدثني عثمان

حدثنا جابر بن عمر بن عمرو عن

الشعبي عن وراذ مولى

المغيرة بن شعبة عن المغيرة

ابن شعبة قال قال النبي صلى

الله عليه وسلم ان الله حرم

عليكم عقوق الائمةات

وإذا أنشأت ومنعهن وهات

وكره لكم قيل وقال وكثرة

السؤال واضاعة المال

*(باب) * العبد راع في مال

سيده ولا يعمل الا اذنه

* حدثنا أبو الهيثم أن أبا

شعيب عن الزهري قال

أخبرني سالم بن عبد الله عن

عبد الله بن عمر رضي الله

عنهما أنه سمع رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقول **تحفة**

لكم راع ومسؤول عن

رعيته فالامام راع وهو

مسؤول عن رعيته والرجل

في أهله راع وهو مسؤول عن

رعيته والمرأة في بيت

زوجها راعية وهي مسؤلة

عن رعيته والخادم في مال

سيده وهو مسؤول عن

رعيته قال فسمعت هؤلاء

من رسول الله صلى الله عليه

وسلم وأحسب اني صلى الله

عليه وسلم قال والرجل في

مال أبيه راع وهو مسؤول

معطوف على قوله واضاعة المال والخروج في الغيبة المنع وفي الشرع المنع من التصرف في المال فتارة يقع لمصلحة المجهور عليه وتارة لمحق غير المجهور عليه والمجهور على جواز الخروج على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهرية ووافق أبو يوسف ومحمد قال الطحاوي لم أر عن أحد من الصحابة منع الخرج عن الكبير ولا عن التابعين إلا عن إبراهيم النخعي وابن سيرين ومن حجة المجهور حديث ابن عباس أن كتب إلى نجدة وكتب تسألني متى ينتقض يمين التيمم فلم ير أن الرجل لتنت لحيمته وأنه اضيف الاخذ لنفسه ضعف العما فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد ذهب عنه الحرم وهو وان كان موقوفا فقد وزد ما وبه كما سألني بعد ما بين (قوله) وما ينهى عن الخداع أي في حق من يسى التصرف في ماله وان لم يحجر عليه ثم سألني المصنف حديث ابن عمر في قصة الذي كان يخدع في البيوع وقد تقدم الكلام عليه في باب ما يكره من الخداع في البيوع من كتاب البيوع وفيه توجيه الاحتجاج بالخبر على الكبير ورد قول من احتج بمنع ذلك والله المستعان (قوله) حدثني عثمان هو ابن أبي شيبة وجابر بن عبد الله الجدي ومنصور وهو ابن المعتمر والاسناد كله كوفيون لكن سكن بحر الرازي ومنصور وشيخه وشيخه تابعيون في نسق (قوله) ان الله حرم عليكم عقوق الائمةات فيسأل خص الامايات بالله كرا لآن العقوق اليمين أسرع من الالة لضعف النساء ولينبه على ان بر الام مقدم على بر الاب في التلطف والخوف ونحو ذلك والقصد من ايراد هذا الحديث هنا قوله فيه واضاعة المال وقد قال الجهور ان المراد به السرف في انفاقه وعن سعيد بن جبيرة انفاقه في الخرام وسأني بقية الكلام عليه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى **قوله** العبد راع في مال سيده ولا يعمل الا اذنه (الايانه) ذكر فيه حديث ابن عمر كلكم راع ومسؤول عن رعيته وفيه والخادم في مال سيده وهو مسؤول كذا في رواية أبي ذر وهو في مال سيده راع وهو مسؤول ونقظ الترجمة يأتي في النكاح من طريق أبي بن قافع عن ابن عمر ذكر الحديث وفيه والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول وكان المصنف استنبط قوله ولا يعمل الا اذنه من قوله وهو مسؤول لان الظاهر انه يسئل هل جاوز ما أمر به أو وقف عنده (قوله) فسمعت هؤلاء من النبي صلى الله عليه وسلم وأحسب اني صلى الله عليه وسلم قال والرجل راع في مال أبيه (هذا) انظر في ان القائل وأحسب هو ابن عمر وقد قدمت جزم الكرماني في باب الجمع في القرى بأنه لو نس الراوي له عن الزهري وتعبته في وسأني الكلام على شرح الحديث في أول الاحكام ان شاء الله تعالى

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(مايد كفي الاختصاص والخصوصية بين المسلم واليهود)

كذا لاكثر وبعضهم واليهودي بالافراد اذا بذروا في الخصومات وزاد في اثباته والملازمة والاختصاص بكسر الهمزة واحضار الفريم من موضع الى موضع يقال شخص بالفتح من بلد الى بلد وأنص غمزه والملازمة مفاعلة من الزوم والمراد ان يمنع الفريم غمزه من التصرف حتى يعطيه حقه ثم ذكر في هذا الباب أربعة احاديث * الاول (قوله) عبد الملك بن ميسرة أخبرني (قوله) من تقديم الراوي على الصيغة وهو جازع عندهم وابن ميسرة المذكور خلا في كوفي تابعي

عن رعيته فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته (بسم الله الرحمن الرحيم) * (مايد كفي الاختصاص والخصوصية بين المسلم واليهود) * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة قال عبد الملك بن ميسرة أخبرني قال سمعت ابا نزال بن سبرة سمعت عبد الله يقول

سمعت رجلا قرأ آية سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم خلفها فاخذت بيده فابت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلا كما
يحسن قال شعبة أظنه قال لا تخفوا فان من قبلكم اختلفوا فهلكوا * حدثنا يحيى بن قزعة حدثنا ابراهيم بن سعد عن ابن
شهاب عن أبي سلمة وعبد الرحمن الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال استب رجلان من المسلمين ورجل من اليهود فقال
المسلم والذي اصطفى محمد على العالمين (٥٢) فقال اليهودي والذي اصطفى موسى على العالمين فرجع المسلم بيده عند ذلك فطهر وجهه
اليهودي فذهب اليهودي

يقال له الزاد بن ابي ثمره ثقه له الزال بفتح النون وتشديد الزاي ابن سيرة بفتح المهملة
وسكون الموحدة هلال أياض من كبار التابعين وذكره بعضهم في الصحابة لا أدركه وليس له في البخاري
سوى هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود وأخر في الاثرية عن علي وقد أعاد حديث الباب في
أحاديث الانبياء وفي فضائل القرآن وبأبي الكلام عليه مستوفى هناك والمقصود منه هنا قوله
فاخذت بيده فابت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه المناسب للترجمة (قوله سمعت رجلا)
سأيت أنه يحتمل أن يفسر بعمر رضي الله عنه (قوله آية) في المهمات للخطيب انهم من سورة
الاحقاف (قوله قال شعبة) هو بالاسناد المذكور وقوله أظنه قال فاعل القول رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو بالاسناد المذكور الثاني والثالث حديث أبي هريرة وتحدث أي سدي قصة
اليهودي الذي لطمه المسلم حيث قال والذي اصطفى موسى وسأيت الكلام عليه ما في أحاديث
الانبياء وقوله في حديث أبي سعيد الذي اصطفى موسى على البشر كذا الاكثر ولكن شعبة على
التيين * الحديث الرابع حديث أنس في قصة اليهودي الذي رض رأس الجارية وسأيت الكلام
عليه في كتاب الديان ان شاء الله تعالى (قوله ما) رد أمر السفيه والضعف العقل
وان لم يكن يحجر عليه الامام يعني وفا قال ابن القاسم وقصره وأصبح على من ظهر سفهه وقال غيره
من المالكية لا يرتفع الا ما تصرف فيه بعد الجرح وهو قول الشافعية وغيرهم واحتج ابن
القاسم بقصة المدر حيث روي صلى الله عليه وسلم يبعث قبل الجرح عليه واحتج غيره بقصة الذي
كان يجمع في البسوة حيث لم يحجر عليه ولم يفسخ ما تقدم من بيعه وأشار البخاري بما ذكر من
أحاديث الباب الى التفصيل بين من ظهر منه الاضاعة فيرد تصرفه في اذا كان في الشيء
الكثيرا والمستغرق وعليه تحمل قصة المدر وبين ما اذا كان في الشيء اليسيرا وجعل له شرطا
يا من به من افساد ماله فلا يرد وعليه تحمل قصة الذي كان يخذع (قوله ويذكر عن جابر أن
النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه) قال عبد الحق مراده قصة الذي
دبر عبده فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وكذا أشار الى ذلك ابن بطال ومن بعده حتى جعله
مغلطاي حجة في الرد على ابن الصلاح حيث قرر ان الذي يذكره البخاري بغير صيغة الجزم لا يكون
حاكبا بعينه فقال مغلطاي قد ذكره بغير صيغة الجزم هنا وهو صحيح عنده وتعبه شخنا في
النكت على ابن الصلاح بان البخاري لم يرد بهذا التعليق قصة المدر وإنما أراد قصة الرجل الذي
دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فأمرهم فتصدقوا عليه خافوا الثانية فتصدق عليه

على محمد صلى الله عليه وسلم فاخذت غصبة ضربت وجهه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخفوا بين الانبياء
فان الناس يصدقون يوم القيامة فاذا أكون أول من تنشق عنه الارض فاذا أبا موسى أخذ بقائمة قروا أم العرش فلا أدري أكان
فحين صق أم حوسب بصيغة الاولى * حدثنا موسى حدثنا موسى حدثنا موسى أخذ بقائمة قروا أم العرش فلا أدري أكان
يجزئ قيل من فعل هذا بك أعلن أفلان حتى سمي اليهودي فأومأ برأسها فأخذ اليهودي فاعترف فأمر به النبي صلى الله عليه
وسلم ففرض رأسه بين حجرين * (باب من رد أمر السفيه والضعف العقل وان لم يكن يحجر عليه الامام) * ويذكر عن جابر رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على المتصدق قبل النهي ثم نهاه

وقال مالك اذا كان رجل على رجل مال وله عبد لاشي له غيره فاعتقه لم يجز عتقه ومن باع على الضعيف ونحوه فدفعت عنه اليه
 وأمره بالاصلاح والقيام بشانه فان أقصد بعد منعه لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اضعاف الممال وقال الذي يتخذ
 في البيع اذا بايعت فقل لا خلاية ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ماله * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثني عبد العزيز بن مسلم
 حدثنا عبد الله بن دينار قال سمعت ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رجل يتخذ في البيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا بايعت
 فقل لا خلاية فكان يقول * حدثنا عاصم بن علي حدثنا ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه أن رجلا أعتق
 عبد له ليس له مال غيره فردد النبي صلى الله عليه وسلم فباعه منه نعيم بن الحزام (٥٣) * (باب كلام الخصوم بعضهم في بعض) *

حدثنا محمد بن أحمد بن حنبل
 أبو معاوية عن الأعمش عن
 شقيق عن عبد الله رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من حلف على
 بين وهو نها فاجر ليقطع
 بها مال امرئ مسلم أتى الله
 وهو عليه غضبان قال فقال
 الأشعث في والله كان ذلك
 كان بيني وبين رجل من
 اليهود أرض فحلفني
 فقدمته الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ألك بينة
 قلت لا قال فقال لليهودي
 احلف قال قلت يا رسول
 الله اذا حلف ويذهب مالي
 فانزل الله تعالى ان الذين
 يشترون بعهد الله وأيمانهم
 ثم لا يوفوا فاعلموا انهم
 * حدثنا عبد الله بن محمد
 حدثنا عثمان بن عمر حدثنا
 يونس عن الزهري عن

باحدق بيه فردد عليه النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو حديث ضعيف أخرجه الدارقطني وغيره
 (قلت) لكن ليس هو من حديث جابر وانما هو حديث أبي سعيد الخدري وليس بضعيف بل هو
 اما صحيح واما حسن أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وقد
 بسط ذلك فيما كتبه على ابن الصلاح والذي ظهر لي أولا أنه أراد حديث جابر قصة الرجل
 الذي جاء بيضة من ذهب أصابها في معدن فقال يا رسول الله خذها مني صدقة فوالله مالي مال
 غيرها فأعرض عنه فأعاد فخذفها ثم قال يا أي أحد كرمي له لا يملك غيره فيصدق به ثم بعد بعد
 ذلك يتكفف الناس انما الصدقة عن ظهر غنى وهو عندنا في داود وصححه ابن خزيمة ثم ظهر لي ان
 البخاري انما أراد قصة المدير كما قال عبد الحق وانما لم يجز به لان القدر الذي يحتاج اليه في هذه
 الترجمة ليس على شرطه وهو من طريق أبي الزبير عن جابر انه قال أعتق رجلا من بني عذرة عبدا
 له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا الحديث وفيه ثم
 قال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شي فاعلاهك الحديث وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير
 عن جابر وليس هو من شرط البخاري والبخاري لا يجزئ غالبا الا بما كان على شرطه والله اعلم (قوله)
 وقال مالك الخ) هكذا أخرجه ابن وهب في موطنه عنه وأخذ مالك ذلك من قصة المدير كما ترى
 (قوله) ومن باع على الضعيف ونحوه فدفعت عنه اليه وأمره بالاصلاح الخ) هكذا الجمع ولا ي
 ذروها باب من باع الخ والاول اتي وقد قسم توجه ما ذكره في هذا الموضع وأنه لا يمنع من
 التصرف الا بعد ظهور الفساد وقدمت الكلام على حديث النهي عن اضعاف الممال قبل ما بين
 وحديث الذي يتخذ في كد البوع وياتي حديث المدير في كتاب العتق ان شاء الله تعالى (قوله)
 * كلام الخصوم بعضهم في بعض) أي فيما لا يوجب حذوا لاتعزرا فلا يكون ذلك
 من الغيبة المحرمة * ذكر نفسه أربعة احاديث * الاول والثاني حديث ابن مسعود والاشعث في
 نزول قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وقد تقدم قريباً باب الخصومة في التروا والغرض
 منه قوله قلت يا رسول الله اذا حلف ويذهب مالي فانه نسيه الى الحلف الكاذب ولم يؤخذ بذلك
 لانه أخرجه يعلم منه في حال التظلم منه * الثالث حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد

عبد الله بن كعب بن مالك عن كعب رضي الله عنه أنه تقاضى ابن أبي حذرد بئنا كان له على أبي سعيد فارتفعت أصواتهم ما حتى
 سمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف خفيه فتنادى يا كعب قال ليلىك يا رسول الله قال ضع
 من ذلك هذا أو أومأ اليه أي الشطر قال لقد فعلت يا رسول الله قال قم فافضه * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن
 حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ أنها وكنت أن أعمل عليه ثم أمهلته
 حتى انصرف ثم ليته بردائه فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت اني سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأ أنها فقال لي أرسله
 ثم قال له أقرأ فأقرأ قال هكذا أنزلت ثم قال لي أقرأ فأقرأ فقال هكذا أنزلت ان القرآن أنزل على سبعة أحرف وأقرأوا منه متبرين

باب اخرج اهل المعاصي والخصوم من البيوت به المعرفة * وقد اخرج عمر اُخت أبي بكر حين ناحت * حدثنا محمد بن بشار
حدثنا محمد بن أبي عدي عن شعبة عن سعد (٥٤) بن ابراهيم عن جدين عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

دينا الحديث وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وليس الغرض منه هنا
قوله فارتفعت أصواتهم افا انه غير ذلك على ما ترجمه لكن أشار الى قوله في بعض طرقه فتلاحبا
وقد تقدم ان ذلك كان سببا لرفع القدر فدل على انه كان بينهما كلام يقتضي ذلك وهو الذي
ثبت ما ترجمه به * الرابع حديث عمر في قصة مع هشام بن حكيم في قراءة سورة الفرقان وفيه مع
انكاره عليه بالقول انكاره عليه بالفعل وذلك على سبيل الاجتهاد منه وذلك لما رواه اخيه وسياتي
الكلام عليه في فضائل القرآن ﴿ قوله ما ﴾ اخرج اهل المعاصي والخصوم من
البيوت بعد المعرفة أي باحوالهم أو بعدم معرفتهم بالخكم ويكون ذلك على سبيل التأديب لهم
﴿ قوله وقد اخرج عمر اُخت أبي بكر حين ناحت ﴾ وصله ابن سعد في الطبقات باسناد صحيح من
طريق الزهري عن سعيدين السبب قال لما في أو بكر آفات عائشة عليه النوح فبلغ عمر
فما هن فابن فقال لهشام بن الوليد اخرج الى بيت أبي خافة يعني أمة فوقعها بالردة ضربات
فتفرق النواحي حين هم بذلك وصله ابن سعد في تاريخه وفي مسنده من وجه آخر عن الزهري
وفيه فجعل يخرجهن امرأه امرأه وهو يضربهن بالردة ثم ذكر المصنف حديث أبي هريرة في
ارادة تحريق البيوت على الذين لا يمشون الصلاة وقد مضى الكلام عليه في باب وجوب صلاة
الجماعة وغرضه منه انه اذا أخرجها عليهم بالرد والخنزير من منافقتهم وعية الاقتصار على
اخراج أهل المعصية من باب الاولى ومحل اخراج الخصوم اذا وقع منهم من المراء واللد
ما يقتضي ذلك ﴿ قوله ما ﴾ دعوى الوصي الميت أي عن الميت في الاستحقاق وغرو من
الحقوق ذكر فيه حديث عائشة في قصة سعد ابن زبعة قال ان الميراث ما حصه دعوى الوصي
عن الوصي عليه لارتاع فيه وكان المصنف أراد بيان مستند الاجماع وسياتي مباحث الحديث
المدكور في كتاب القرائض ومضى باتم من هذا الساق في أوائل كتاب البيوع ﴿ قوله ما ﴾
التوثق من يخشى معونه بفتح الميم والمهالة وتشديد الراء أي فساد وجهه ﴿ قوله ما ﴾
وقد ابن عباس عكرمة على تعليم القرآن والسنن والافضل وصله ابن سعد في الطبقات وأورع
في الخليفة من طريق جادين زيد عن الزبير بن الخزيم بكسر الميم والراء المشددة بعدها تخنينة
ساكنة ثم مشناة عن عكرمة قال كان ابن عباس يجعل فيرجى الكيل فذكره والكيل بفتح
الكا في وسكون الموحدة بعدها لام هو القيد ثم ذكر حديث أبي هريرة في قصة ثعلبة بن أثال
مختصرا والشاهد منه قوله في بطو به سارية من سوارى المسجد وسياتي الكلام عليه مستوفى
في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله ما ﴾ الربط والحبس في الحرم كانه
أشار بذلك الى رد ما ذكر عن طاوس عن عبد الله بن أبي شبة من طريق قيس بن سعد عنه انه كان يكره
السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبنت عذاب أن يكون في بيت رجلة فإرا التجارى معارضة قول
طاوس بما روى ابن الزبير وصفوا نافع وهم من العجالة وقوى ذلك بقصة ثعلبة وقد ربط في
مسجد المدينة وهي أيضا حرم فلم يمنع ذلك من الربط فيه ﴿ قوله ما ﴾ واشترى نافع بن عبد الحارث
دار للسجن بمكة الخ وصله عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طرق عن عمرو بن دينار

قال لقد همت أن أمر
تخلف الصلاة فقام ثم أضاف الى
منزل قوم لا يشهدون
الصلاة فخر عليهم
* باب دعوى الوصي
للميت * حدثنا عبد الله بن
محمد حدثنا سعد بن
الزهري عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها أن عبد
زبعة وسعد بن أبي وقاص
اختصا الى النبي صلى الله
عليه وسلم في ابن أمة زبعة
تخلف فقال سعد يا رسول الله
أوصاني أخى اذا قدمت أن
انظر ابن أمة زبعة فأقبضه
فانه ابن وقال عبد بن زبعة
أخى وابن أمة أبي ولد على
فراش أي فرأى النبي صلى
الله عليه وسلم شيئا يابلية
فقال هو لك يا عبد بن زبعة
الولد القراش واحتجى منه
باسودة * باب التوثق من
يخشى معونه * وقد ابن
عباس عكرمة على تعليم
القرآن والسنن والقراش
* حدثنا قتيبة حدثنا الليث
عن معبد بن أبي سميعة
سمع أباه رضى الله عنه
يقول بعث رسول الله صلى
الله عليه وسلم خلافا لثجد
فقام رجل من بني حنيفة
يقال له ثعلبة بن أثال سيد

أهل الجماعة فبطو به سارية من سوارى المسجد فخرج اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما عندك
يا ثعلبة قال عندي يا محمد خبرك الدار الحديث فقال أطلقوا ثعلمة * (باب الربط والحبس في الحرم) * واشترى نافع بن عبد الحارث
دار للسجن بمكة من صفوان بن أمية على ان عرضي فالبس يبعه وان لم يرض عرفه صفوان أربعا ثم دنا

وسخن ابن الزبير بمكة * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل نجد فجاءت برجل (٥٥) من بني خنيفة يقال له غمامة بن ثمال

فرطو بسارية من سواري المسجد (باب في الملازمة) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الله بن هرم عن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن كعب بن مالك رضي الله عنه أنه كان له على عبد الله بن أبي حدر دار الاسلي دين فلقبه فزعمه فكمما حتى ارتفعت أصواتهم فامرهم بالنسي حتى قال عليه وسلم فقال

يا كعب وأما ربك كانه يقول التفت فأخذ نصف ماله ورك نصف (باب في التقاضي) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا جعفر بن ربيعة عن حازم أخير ناشعة عن الاعش عن أبي الصخ عن مسروق عن خباب قال كنت قتيلا في الجاهلية وكان لي على العاص بن وائل

دراهم فأتته أنقاضه فقال لا أقضك حتى تكفر بحمده فقلت لأولئك لا لأكرهم محمد صلى الله عليه وسلم حتى يبعث الله نبي يعشك قال فدعني حتى أموت ثم أبعث فأوفى ما لا وولدا ثم أقضك

عن عبد الرحمن بن فروخ به وليس لنا في عبد الحرث ولا لصقوان بن أمية في البخاري سوى هذا الموضع واستشكل ما وقع فيه من انفرادي في هذا السبع حدث قال ان رضى عمر قال بيع بعهوان لم يرض فلقصوا ان اربعائة ووجهه من الميراث العهدة في غن المبيع على المشتري وان ذكر انه يشتري لغيره لانه الماشر للعقد اه وكأنه وقف مع ظاهر اللفظ المعلق ولم يرافقه تاما فظن ان الاربعائة هي الثمن الذي اشترى به نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف وكان نافع عاملا لعمري مكة فلذلك اشترى به نافع وليس كذلك وانما كان الثمن أربعة آلاف من ذكرت انهم وصلوه وأما كون نافع شرط لصقوان اربعائة ان لم يرض عمر فحتمل أن يكون جعلها في مقابلة انتفاعه بتلك الدار الى ان يعود الجواب من عمر وأخرج عمر بن شبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى أبي غسان الكوفي عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ان نافع بن عبد الحرث الخزاعي كان عاملا لعمري مكة فابتاع دارا للسجن من صفوان فذكره فوهم لكن قال بدل الاربعائة خمسةائة وزاد في آخره وهو الذي يقال له سجن عارم يهملتين (قوله وسخن ابن الزبير بمكة) وصله خليفة من خطا في تاريخه وأوالق في الاصطلاح في الأثافي وغيرهما من طرق متما رواه الفاكهوى من طريق عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد يعني ابن الحنفية قال أخذني ابن الزبير فخبني في دار السدوق في سجن عارم فأنقلت منه فلم أزل أخطئ الجبال حتى سقطت على أبي يحيى وفي ذلك يقول كثير عزة يخاطب ابن الزبير

تخبر من لاقتك عارم * بل العابد المظالم في سجن عارم

وذكر الفاكهوى انه قبل له سجن عارم لا عارم كان مولى لمصعب بن عبد الرحمن بن عوف فغضب عليه فبني له ذراعا في ذراع مسدعه البناحي شبيه فيه فأت فسبح ذلك المكان سجن عارم قال الفاكهوى وكان السجن في برد أو الدوة وذكر عمر بن شبة ان سبب غضب مصعب على عارم ان عارم كان منقطع على عمرو بن سعيد بن العاص فلما جهز عمر والبعث بامر بن يدين معاوية الى ابن الزبير بمكة حبسه عمرو بن الزبير وكان يعادى أخاه عبد الله فخرج عارم في ذلك الحبس فظفر به مصعب ففعل به ما فعل ثم ذكر المصنف طرفا من حديث أبي هريرة قصة غمامة وقد سبق في الباب الذي قبله (قوله باب) في الملازمة ذكر فيه حديث كعب بن مالك انه كان له على عبد الله بن أبي حدر دين وقد تقدم الكلام عليه في باب التقاضي والملازمة في المسجد وقوله فيه حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن جعفر وقال غيره حدثني الليث قال حدثني جعفر بن ربيعة وصله الاسماعيلي من طريق شعب بن الليث عن أبيه ووقع في رواية الاصيلي وكرية قبل هذه الترجمة بسبعة وسقط للناقلين (قوله باب في التقاضي) أي الطالب به ذكر فيه حديث خباب بن الارت في مطالبة العاصي بن وائل وسأق شرحه في تفسير سورة ص من شأن الله تعالى (خاتمة) اشتل كتاب الاستقراض وما معه من الحر والنفلس وما اتل به من الاشخاص والملازمة على خمس بن حدثنا المعلق منها سبعة المكر منها ثمانية وفيها مائة ثمانية وثلاثون حدثنا والبيعة خالصة وافقه مسلم على جمعها سوى حديث أبي هريرة من أخذ أموال الناس يريد اتلافها وحديث ما أحب ان لي أحد ذهباً وحديث لي الواجد وحديث ابن

فنزلت أفرأيت الذي كفرا بآياتنا وقال لا وئنا مالا ولدا

مسعود في الاختلاف في القراءة توفي من الآثار عن الصحابة ومن بعدهم ثمان عشر أثراً والله أعلم **(قوله)** بسم الله الرحمن الرحيم كتاب اللقطة كذا المستقي والسقي واقصر الباقيون على السهلة وما بعدها واللقطة الشيء الذي يلتقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند أهل اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال اليمشي في الفائق اللقطة بفتح القاف والعامية تسكنها كذا قال وقد جزم الخليل بأنها بالسكون قال وأما ما قبله فهو الالاقط وقال الأزهري هذا الذي قاله هو القياس ولكن الذي سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال ابن بري التحريك للمفعول نادر فاقترض أن الذي قاله الخليل هو القياس وفيها الغتان أيضاً لقطة بضم اللام ولقطة بفتحها وقد نظم الاربعة ابن مالك حيث قال

لقطة ولقطة ولقطة * ولقطة مالا لقط قد لقطه

ووجه بعض المتأخرين فتح القاف في المأخوذ أنه للمباغلة وذلك لعني فيها اختصت به وهو أن كل من يراهم ليل لاخذها سميت باسم الفاعل لذلك **(قوله ما)** إذا شرب لب اللقطة بالعلامة دفع اليه) وأورد فيه حديث أبي بن كعب أصبت صرة فيها مائة دينار كذا المستقي والسكسفي وجدته وللباقين أخذت ولم يقع في ساقه ما ترجمه بصر يحاو كانه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه كما سأتى ذكره **(قوله)** حدثنا آدم حدثنا شعبة وحديث محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة) هكذا ساقه ما لبوا نازلاً والسباق للاستناد النازل وقد أخرجه السهمي من طريق آدم مطولا **(قوله)** فان جاء صاحبها والا فاستعجها) في رواية جابر بن سلمة وسفمان الثوري وزيد بن أسية عند مسلم وآخرجه مسلم والترمذي والنسائي من طريق الثوري وأحمد وأبو داود ومن طريق جابر بن سلمة عن كهيل بن كليل في هذا الحديث فان جاء أحد خبرك بعدددها وأعطاهم ورواها فاعطها اليه لم يقط مسلم وأما قول أبي داود أن هذه الزيادة زادها جابر بن سلمة وهي غير محفوظة فتمسك بها من حاول تضعيفها فلم يصب بل هي صحيحة وقد عرفت من واقع جابر عليها وليست شاذة وقد أخذنا ظاهرها مالكاً وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي أن وقع في نفسه صدقة جازان يدفع اليه ولا يجبر على ذلك إلا بشية لأنه قد يصيب الصدقة وقال الخطابي أن صحت هذه اللقطة لم يجز تخالفها وهي فائدة قوله أعراف عفاصها الخ والافالاحطاط مع من لم يرد إلا بالبينية قال ويأول قوله أعراف عفاصها على أنه أمر بذلك لئلا تحتط عماله وليكون الدعوى فيها معافاة وقد ذكر غيرهم فوات ذلك أيضاً أن يعرف صدق المدعى من كذبه وأن فيه تنبيهاً على حفظ الوعاء وغيره لأن العادة جرت بالقائه إذا أخذت الثقة وأنه أذنبه على حفظ الوعاء كان فيه تنبيه على حفظ المال من باب الأولى **(قلت)** قد صحت هذه الزيادة فيعين المصير إليها وسأتي أوصافاً في حديث زيد بن خالد في آخر أبواب اللقطة وما عتل به بعضهم من أنه إذا وضفها فاصاب فدفعها اليه فخاص شخص آخر فوضفها فاصاب لا يقتضي الطعن في الزيادة فانه يصير الحكم حينئذ كالزاد دفعها اليه بالبينية فخاص آخر فقام منه أخرى أنه لا وفي ذلك تفاصيل للمالكية وغيرهم وقال بعض متأخري الشافعية يمكن أن يحمل وجوب الدفع على أصاب الوصف على ما إذا كان ذلك قبل التملك لانه حينئذ مال ضائع لم يتعلق به حق ثم إن خلافاً ما بعد التملك فانه حينئذ يحتاج المدعى إلى البينية لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البينية على المدعى ثم قال أما إذا

سبق في آخر سطر من صحيفة ٥٢ قوله في حديث الرجل الذي دخل والتي صلى الله عليه وسلم بخطاب قال فيه فخاص في الثانية فتصدق عليه بأحدويته ولعل فاعل تصدق سطر من الناسخ كما هو ظاهر اهـ معجمه

(بسم الله الرحمن الرحيم) **(كتاب في اللقطة)** **(باب)** إذا شرب لب اللقطة بالعلامة دفع اليه * حدثنا آدم حدثنا شعبة وحديث محمد بن بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة عن سلمة سمعت سويد بن غفلة قال لقيت أبا بن كعب رضي الله عنه فقال أصبت صرة فيها مائة دينار فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلأحد من يعرفها ثم أنته فقال عرفها حولاً فعرفتها فلأحد من أنته ثلاثاً فقال احفظ وعما هو أعدها ورواها فان جاء صاحبها والا فاستعجها

٢٤٢٦

ع

تحفة ٢٨

كل ما منعه بقوة عن صغار السباع (قوله) حدثنا عبد الرحمن) هو ابن مهدي وسفيان هو
 الثوري (قوله) عن ربيعة) هو ابن أبي عبد الرحمن المعروف بالرأي بسكون الهجمة وقد
 رواه ابن وهب عن الثوري وغيره ان ربيعة حدثهم أخرجه مسلم (قوله) مولى المنبث) يضم
 الميم وسكون النون وفتح الموحدة وكسر الميم له بعد ما ثلثة وليس له في البخاري سوى هذا
 الحديث وقد ذكره في العلم والشرب وهما في مواضع وأتى في الطلاق والادب (قوله) جاء
 اعرابي) في رواية مالك عن ربيعة جاء رجل وزعم ابن بشكوال وعزاه لابن داود وسبعة بعض
 المتأخرين ان السائل المذكور هو بلال المؤذن ولم أر عند أبي داود في شيء من النسخ شيئا من ذلك
 وفيه بعد أيضا لأنه لا يوصف بأنه اعرابي وقيل السائل هو الراوي وفيه بعد أيضا لما ذكرناه
 ومستند من قال ذلك ما رواه الطبراني من وجه آخر عن ربيعة بهذا الاسناد فقال فيه اسأل
 النبي صلى الله عليه وسلم لكن رواه أحمد من وجه آخر عن زيد بن خالد فقال فيه انه سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم وأن رجلا سأل على السك وأيضاً فان في رواية ابن وهب المذكورة عن زيد بن
 خالد في رجل وأما معه فدل على انه غيره وله نسب السؤال الى نفسه لكونه كان مع
 السائل ثم ظهرت بتسمية السائل وذلك فيما أخرجه الحديث والبعوي وابن السكن والباوردي
 والطبراني كلهم من طريق محمد بن معن الفقاري عن ربيعة عن عقبة بن سويد الجهمي عن أبيه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال عرفها سنة ثم أوثق وعاءها فذكر
 الحديث وقد ذكر أبو داود طريقاً منه تعليقه ولم يسبق لفظه وكذلك البخاري تار يخبر وهو أولى
 ما يفسر به هذا المبهم لكونه من ربه زبدي خالد وروى أبو بكر بن أبي شيبة والطبراني عن
 حديث أبي ثعلبة الخشني قال قلت لرسول الله الورق وجد عند القرية قال عرفها حولاً
 الحديث وفيه سؤاله عن الشاة والمعبر وجوابه وهو في أثناء حديث طويل أخرجه الترمذي
 وروى الاسماعيلي في الصحابة من طريق مالك بن عمر عن أبيه انه سأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن اللقطة فقال ان وجدت من يعرفها فادفعها اليه الحديث واستاده واحدنا وروى
 الطبراني من حديث الجارود العمري قال قلت لرسول الله اللقطة نجدها قال أئذنها ولا تكتم
 ولا تغيب الحديث (قوله) فسأله عما يلقطه) في أكثر الروايات انه سأل عن اللقطة زاد مسلم من
 طريق يحيى بن سعيد عن زيد مولى المنبث الذهب والفضة وهو كالمثال والافلاق بينهما وبين
 الجوهر والؤلؤ مثلاً وغير ذلك مما يستمتع به غير الحيوان في تسميته لقطه وفي اعطائه الحكم
 المذكور ووقع لابن داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث عن أبيه بلفظ وسئل عن
 اللقطة (قوله) عرفها سنة ثم اعراف عقاصها وكماها) في رواية العقدي عن سليمان بن بلال
 الماضية في العلم اعراف وكماها أو قال عقاصها ولمسلم من طريق بشر بن سعيد عن زيد بن خالد
 فاعرف عقاصها وعاءها وعددها زاد في العدد كما في حديث أبي بن كعب ووقع في رواية
 مالك كما سألني بعد ان اعراف عقاصها وكماها ثم عرفها سنة ووافقه الاكثر من واقع الثوري
 ما أخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن يزيد مولى المنبث بلفظ عرفها حولاً فان جاء صاحبها
 فادفعها اليه والاعرف وكماها وعقاصها ثم اقضها في مالك الحديث وهو يقتضي ان التعريف
 يقع بعد معرفة ما ذكر من العلامات ورواية الباب تقتضي ان التعريف يسبق المعرفة وقال

حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن ربيعة حدثني زيد
 مولى المنبث عن زيد بن خالد
 الجهني رضي الله عنه قال
 جاء اعرابي الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فسأله عما
 يلقطه فقال عرفها سنة
 ثم اعراف عقاصها وكماها

٢٤٢٧

ع

نقطة

٢٧٦٢

النورى يجمع بينهما بان يكون مأمورا بالمعرفة فى حالتين فعرف العلامات أول ما يلتقط حتى
 يعلم صدق واصفها اذا وصفها كما تقدم ثم بعد تعرفها سنة اذا اراد ان يملكها فعرفها مرة
 أخرى تعرفا وافيا محققا العلم قدرها ووصفها فبردها الى صاحبها (قلت) وبحال أن تكون ثم فى
 الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضى ترتيبا ولا تقتضى تحالفا محتاج الى الجمع ويقويه كون المخرج
 واحدا والقصة واحدة وانما يحسن ما تقدم أن لو كان المخرج مختلفا فيجمل على تعدد القصة
 وليس الغرض الآن بقع التعرف والتعرف مع قطع النظر عن أهمها أسبق واختلاف هذه
 المعرفة على قولين للعلماء أظهرهما الوجه لظاهر الامر وقبل يستحب وقال بعضهم يجب عند
 الالتقاط يستحب بعده العناص بكسر المهملة وتخفيف الفاء وبعد الالتقاط مهمة الوعاء الذى
 تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل له العناص أخذ من العنص وهو الثنى لان الوعاء
 يثنى على ما فيه وقد وقع فى رواية المسند لعبد الله بن أحمد من طريق الأعمش عن سلمة فى حديث
 أنى وخرقتهما بديل عفاصها والعناص أيضا الجلد الذى يكون على رأس القارورة وأما الذى يدخل
 فم القارورة ومن جلد أو غيره فهو الصمام بكسر الصاد المهملة (قلت) حيث ذكر العناص مع
 الوعاء فالمراد الثانى وحيث لم يذكر العناص مع الوعاء فالمراد به الاول والغرض معرفة الا لآلات
 التى تحفظ النفقة ويخلق بماد كحفظ الجنس والصفة والقدر والكيل فيما يكال والوزن فيما
 يوزن والزرع فيما يزرع وقال جماعة من الشافعية يستحب تقييدها بالكتابة خوف النسيان
 واحتفظوا فيها اذا عرف بعض الصفات دون بعض بناء على القول بوجوب الدفع لمن عرف
 الصفة قال ابن القاسم لا بد من ذكر جميعها وكذا قال أصبغ لكن قال لا يشترط معرفة العدد
 وقول ابن القاسم أقوى لثبوت ذكر العدد فى الرواية الاخرى وزيادة الحافظ حجة وقوله عرفها
 بالتشديد وكسرا لى أى ذكرها للناس قال العلماء يحمل ذلك المخاف كآواب المساجد والاسواق
 ونحو ذلك يقول من ضاعته نفقة أو نحو ذلك من المبارات ولا بد كرسا من الصفات وقوله
 سنة أى متوالية فالوعر فيها سنة متفرقة لم يكف كان يعرفها فى كل سنة شهر افسد فاعرفها
 سنة فى اثنتى عشرة سنة وقال العلماء يعرفها فى كل يوم مرتين ثم مرة ثم فى كل أسبوع ثم فى كل
 شهر ولا يشترط أن يعرفها بنفسه بل يجوز زوكيله ويعرفها فى مكان سقوطها وفى غيره (قوله)
 فان جاء أحد خبرك بها جواب الشرط محذوف تقديره فأداهم له وفى رواية محمد بن يوسف عن
 سفيان كاس أى فى آخر أبواب اللقطة فان جاء أحد خبرك بعفاصها وكأها وقد تقدم البحث
 فيه (قوله) والا فاستنفقها سأتى البحث فيه بعد أبواب واستدل به على أن الملتقط تصرف
 فيها سواء كان غنيا أم فقيرا وعن أبى حنيفة أن كان غنيا تصدق بها وان جاء صاحبها بخبرين
 امضاء الصدقة أو تغريمه قال صاحب الهداية الا ان كان باذن الامام فيجوز للغنى كفى قصة أبى
 ابن كعب وهذا قال محمد بن وهب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين (قوله)
 قال يارسول الله فضالة الغنم أى ما حكمها خذنى ذلك العلم به قال العلماء الفضالة لا تقع الا على
 الحيوان وما سواه يقال له لقطة ويقال للضوال أيضا الهوامى والهوامى فى الميم والفاء والهوامى
 (قوله) لك ألا خيلك ولا ذئب) فيه اشارة الى جوارز أخذها كانه قال هى ضعيفة لعدم
 الاستقلال معرضة للهلاك مترددة بين أن تأخذها أنت أو أخوك والمراد به مأهواهم من

فان جاء أحد خبرك بها
 والا فاستنفقها قال يارسول
 الله فضالة الغنم قال لك أو
 لا خيلك ولا ذئب قال فضالة
 الأبل

صاحبها أو من ملقط آخر والمراد بالذنب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث على أخذها لأنه إذا علم أنه لم يأخذها بقيت للذنب كان ذلك أدعى له إلى أخذها ووقع في رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة كما سيأتي بعد أبواب فقال خذها فانا غامهي لك إلى آخره وهو مصرح في الأمر بالأخذ فنه دليل على رد إحدى الروايتين عن أحمد في قوله يتروك التقاط الشاة وتمسك به مالك في أنه عليها بالأخذ ولا يرميه غرامة ولو جاء صاحبها واحتج به بالتسوية بين الذنب والملقط والذنب لا غرامة عليه فكذلك الملقط وأجيب بأن اللام ليست للتفليك لأن الذنب لا يملك وإنما عليها الملقط على شرط ضمانها وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملقط لأخذها فدل على أنها باقية على مالك صاحبها ولا فرق بين قوله في الشاة هي لك ولا خيك والذنب وبين قوله في القطة شأنك بها وأخذها بل هو أشبه بالملك لأنه لم يشرك معه ذمها ولا غيره ومع ذلك فقالوا في النفقة يغرمها إذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها وقال الجهر ويجب تعريضها فإذا انتقض مدة التعريف أكلها ناسأ وغرم لصاحبها إلا أن الشافعي قال لا يجب تعريضها إذا وجدت في الفلاة وأما في القرية فيجب في الأصح قال النووي احتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأولى فإن جاء صاحبها فأعطها إياها أو أجابوا عن رواية مالك بأنه لم يذكر الغرامة ولا فها فثبت حكمها بدليل آخر انتهى وهو يوهم أن الرواية الأولى من روايات مسلم فهذا ذكركم الشافعي إذا أكلها الملقط ولم أر ذلك في شيء من روايات مسلم ولا غيره في حديث زيد بن خالد نعم عند أبي داود والترمذي والنسائي والطحاوي والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في ضالة الشاة فأجمعها حتى أتيا بها غيرها (قوله) فقعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم هو باين المهمل النقلة أي تغبر وأصله في الشجر إذا قل مأوؤه قصار قليل النضرة عديم الأشراف ويقال للراعي المجدب أمعر ولو روى تغبر بالغين المجهلة كان له وجه أي صار بون المغرة وهو حجرة شديدة إلى كدوة يقو به أن قوله في رواية اسمعيل بن جعفر فغضب حتى أجزت وجنتاه أو وجهه (قوله) مالك (لها) زاد في رواية سليمان بن بلال عن ربيعة السابقة في العلم فذرهما حتى يلقاها رجا (قوله) معها أخذوا وسقاؤها) الخ إذا بكسر المهمل تبعدها معجزة مع المداي خفها وسقاؤها أي جوفها وقل عنقها وأشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها بما ركب في طباعها من الخلافة على الطيش وتناول الماء كقول بغير تبع لطول عنقها فلا تحتاج إلى ملقط (قوله) ما ضالة الغنم) كأنه أفردها بترجمة ليسير إلى افتراق حكمها عن الأبل وقد انفرد مالك بتجويز أخذ الشاة وعدم تعريضها فتمسك بقوله هي لك وأجيب بأن اللام ليست للتفليك كأنه قال أو للذنب والذنب لا يملك بالتفاني وقد أجمعوا على أن مالكها ولو جاء قبل أن يأكلها الواجد لأخذها منه (قوله) حدثنا اسمعيل بن عبد الله) هو ابن أبي أيوب وقد روى الكثير عن شخصه سليمان بن بلال واسطة (قوله) عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري وسبق في العلم من وجه آخر عن سليمان بن بلال عن ربيعة فكان له فيه شيخين وقد أخرجه الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد الفهمي عن سليمان بن بلال عنهما جميعا عن زيد بن عمرو المنبعت وأخرجه النسائي وابن ماجه والطحاوي من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن ربيعة عن زيد بن جعفر ربيعة شيخ يحيى لرفيقه لكن سيأتي في آخر الطلاق من رواية سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن زيد بن سلا قال سفيان

فتمعر وجه النبي صلى الله عليه وسلم فقال مالك ولها معها أخذوها وسقاؤها ترد الماء وتأتي كل الشجرة (باب ضالة الغنم) حدثنا اسمعيل ابن عبد الله قال حدثني سليمان بن بلال عن يحيى عن زيد بن عمرو المنبعت أنه مع زيد بن خالد رضي الله عنه يقول سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن القطة

٢٤٢٤

ع

نقطة ٢٧٦٢

قال يحيى وقال ربيعة عن يزيد بن زيد بن خالد قال سفيان ولقيت ربيعة فحدثني به فالحاصل ان
من رواه عن يحيى عن يزيد بن زيد بن خالد قال سفيان قد سئلت الاسناد فان يحيى انما سمع في كركزيه بواسطه
ربيعه ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذا هلا عنه ثم ذكره لما حدث به سليمان
والله أعلم **(قوله فزع)** أي قال والزعم يستعمل في القول الحق كثيرا **(قوله ثم عرفه)** فاسته
يقول يزيد ان لم تعرف استفتي بها صاحبها أي ملتقطها وكانت ربيعة عنده **(قال يحيى هذا)**
الذي لا أدري أهو في الحديث أم شيء من عنده أي من عند يزيد والقائل يقول يزيد هو يحيى
ابن سعيد الانصاري والقائل قال هو سليمان وهما موصولان بالاسناد المذكور والغرض ان
يحيى بن سعيد شك هل قوله ولكن ربيعة عنده مرفوع أو لا وهذا القدر المشار اليه بهذا دون
ما قبله لثبوت ما قبله في كثر الروايات وخلافه عن ذكر ربيعة وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه
مرة أخرى وذلك فيما أخرجه مسلم عن القعني والاسماعيلي من طريق يحيى بن حسان
كلاهما عن سليمان بن بلال عن يحيى فقال فيه فان تعرف فاستنقها ولكن ربيعة عنده
وكذلك جزم برفعهما خالد بن مسلم بن سليمان بن ربيعة عنده مسلم والقهني عن سليمان عن
يحيى ربيعة جميعا عند الطحاوي وقد أشار البخاري الى رجحان رفعها فترجم بعد أبواب افتاجها
صاحب القطعة بعدسته ودعا عليه لانها ربيعة عنده وسأقي الكلام على المراد بكونها ربيعة
هنا ان شاء الله تعالى **(قوله قال يزيد هو يحيى)** هو تشديد الراء وهو موصول بالاسناد
المذكور ولم يشك يحيى في كون هذا الجملة موقوفة على يزيد لم يرها من وقوعه في شيء من الطرق
وقد تقدم حكاية الخلاف فيه في الباب الذي قبله **(قوله يا)** اذ لم يوجد صاحب
القطعة بعدسته فنهى ان يحددها أي غشا كان أو فقيرا كما تقدم أو ردفه حديث يزيد بن خالد
المذكور من جهة مالك عن ربيعة فنهى قوله ثم عرفه فاسته فان جاء صاحبها والاشانك بها فافه
حذف تقديره فان جاء صاحبها فادها اليه وان لم يحيى فاشانك بها فحذف من هذه الرواية جواب
الشرط الاول وشرط ان الثانية والقائم جوابها قال ابن مالك في حديث أبي الاقي في وآخر
أبواب القطعة بلطف فان جاء صاحبها والاستفتح بها وانما وقع الحذف من بعض الروايات دون
بعض فقد تقدم حديث أبي في أول القطعة بلطف فاستفتح بها بابات الفاء في الجواب الثاني
ومضى من رواية الثوري عن ربيعة في حديث الباب بلطف والافاستفتحها ومثله ما سألني بعد
أبواب من رواية اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بلطف ثم استفتح بها فان جاء صاحبها فادها اليه وسلم
من طريق ابن رجب المتقدم كرها فاذ لم يأت لها طالب فاستفتحها واستدل به على ان الالاف
تليها بعد انقضاء مدة التعريف وهو ظاهر نص الشافعي فان قوله شانك بها فهو يرضى الى
اختياره وقوله فاستفتحها الامر فيه للايحاء والمنه ورعند الشافعية لاشتراط التلطف بالتكليف
وقيل تكفي النية وهو الأرجح قليلا وقيل تدخل في ملكه مجرد الالتقاط وقد روى الحديث
سعيد بن منصور عن الدراودي عن ربيعة بلطف والافتنصع بها ما تنصع بمالك **(قوله شانك)**
بها الشان الحال أي تنصرف فيها وهو بالنسب أي الزم شانك بها ويجوز الرفع بالابتداء والخبر
بها أي شانك متعلق بها واختلف العلماء فيما اذا تصرف في القطعة بعد تعريضها سنة ثم جاء
صاحبها هل يضمها له أم لا فالجوهري وجوب الراد ان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت

فزع ثم قال اعرف عقابها
ووكاهما ثم عرفه فاسته يقول
يزيد ان لم تعرف استنق بها
صاحبها وكانت ربيعة عنده
قال يحيى هذا الذي لا أدري
أهو في الحديث أم شيء من
عنده ثم قال كيف ترى في
ضالة الغنم قال النبي صلى
الله عليه وسلم خذها فانما هي
لك أو لا خيسك أو لا ذئب
قال يزيد هو يحيى تعرف أيضا
ثم قال كيف ترى في ضالة
الابل قال فقال دعها فان
معها خداعها وسقامها ترد
الماء وتاكل الشجر حتى
يجدها ربه **(باب اذ لم)**
يوجد صاحب القطعة بعد
سنة فهي لمن وجدها
حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ربيعة بن
عبد الرحمن عن يزيد بن
المنعم عن يزيد بن خالد رضى
الله عنه قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسأله عن القطعة فقال
اعرف عقابها ووكاهما ثم
عرفه فاسته فان جاء صاحبها
والاشانك بها قال فضالة
الغنم قال يحيى لك أو لا خيسك
أو لا ذئب قال فضالة الابن
قال مالك ولها معهما سقاؤها
وحدانها وتراعى لها وتراعى
الشجر حتى يلقاها ربه

استهلكته وخالف في ذلك الكراميسي صاحب الشافعي ووافقه صاحبه البخاري وداود بن علي
امام الظاهرية لكن وافق داود الجهور اذا كانت العين فاقع من حجة الجهور وقوله في الرواية
الماضية ولكن ودعة عندك وقوله ايضا عند مسلم في رواية بشر بن سعيد عن زيد بن خالد اعرف
عفاصها وكاهها ثم كلها فان جاء صاحبها فادها اليه فان ظاهر قوله فان جاء صاحبها الى آخره بعد
قوله كلها يقتضي وجوب ردها بعدا كلها فيحصل على رد البدل ويحصل ان يكون في الكلام حذف
يدل عليه بقية الروايات والتقدير فاعرف عفاصها وكاهها ثم كلها ان لم يبي صاحبها فان جاء
صاحبها فادها اليه وأصرح من ذلك رواية أبي داود من هذا الوجه بلطفان جاءها فادها اليه
والافاعرف عفاصها وكاهها ثم كلها فان جاءها فادها اليه فأمر بادائها اليه قبل الاذن في
أكلها وبعدها وهي أقوى حجة للجهور وروى أبو داود أيضا من طريق عبد الله بن زيد مولى
المنبعت عن أبيه عن زيد بن خالد في هذا الحديث فان جاء صاحبها فدفعها اليه وأمر بدارها اليه والاعرف وكاهها
وعفاصها ثم اقضها في مالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه وإذا انقر هذا أمكن حل قول المصنف
في الترجمة فهي لمن وجدها أي في اباحة التصرف فيها احتذوا وأمر ضامنا بعد ذلك فهو ساكت
عنه قال النووي ان جاء صاحبها قبل أن يملكها الملتقط أخذها بنزولها المتصلة والمنفصلة وأما
بعد التملك فان لم يبي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الآخر وان جاء صاحبها فان
كانت موجودة بعينها استحقها بنزولها المتصلة ومنهما تلف منها لم يزم الملتقط غرامته للثالث
وهو قول الجهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر اختيار البخاري والله أعلم وسأذكر
بقية فتاواه حديث زيد بن خالد بعد أربعة أبواب ان شاء الله تعالى **(قوله ما اذا وجد**
خشب في البحر أو سوطاً ونحوه أي ماذا يصنع به هل يأخذها أو يتركها وإذا أخذها هل يملكها أو
يكون سبيله سبل اللقطة ٣ وقد اختلف العلماء في ذلك (قوله وقال اللث إلى آخره) تقدم الكلام
عليه مستوفى في الكفالة وأوردته هنا مختصراً وسبق توجيه استنباط الترجمة منه وانها من جهة
ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا مما يخالفه ولا سيما اذا ساقه الشارع مساق الشاء على
فاعله فهذا التقدير المرامد من جواز أخذ الخشب من البحر وقد اختلف العلماء في ذلك على
ما سأذكره وأما السوط وغيره فلم يقع له ذكر في الباب فاعترضه ابن المنير بسبب ذلك وأجيب بأنه
استنبطه بطريق الإلحاق ولعله أشار بالسوط الى أثر ياتي بعد أبواب في حديث أبي بن كعب أو
أشار الى ما أخرجه أبو داود من حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العما
والسوط والحبل وأشباهاه بالقطعة الرجل يتنقع به وفي أسناده ضعف واختلف في رفعه ووقفه
والاصح عند الشافعية انه لا فرق في اللقطة بين القليل والكثير في التعريف وغيره وفي وجه
لا يجب التعريف أصلاً وقيل تعرف مرة وقيل ثلاثة أيام وقيل زمانين ان فاعله أعرض عنه
وهذا كونه في قليل له قيمة أما ما لا قيمة له كالخبة الواحدة فله الاستدابة على الاصح وفي الباب
الذي يليه في حديث الترمذي حجة لذلك وعند الحنفية ان كل شيء يعلم أن صاحبه لا يطلبه كالنواة
جاء أخذها من الإقناع به من غير تعريف لأنه لا يبي ملك صاحبه وعند المالكية كذلك إلا انه
يزول ملك صاحبه عنه فان كان له قدر ومنفعة وجب تعريفه واختلفوا في مدة التعريف فان
كان مما يشارع اليه الفساد جازاً كله ولا يضمن على الاصح **(قوله يا اب إذا وجد**

*باب اذا وجد خشب في
البحر أو سوطاً أو نحوه*
وقال اللث حدثني جعفر
ابن ربيعة عن عبد الرحمن
ابن هرم عن أبي هريرة
رضي الله عنه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه
ذكر رجلاً من بني إسرائيل
وساق الحديث فخرج نظر
لدي من كذا جاءه فادها
هو بالخشبة فادها لاله
حطباً فلما نشرها وجد
المال والخشب

٢٤٢٠

تحفة ٩٢٦٢٠

نق ٢٢٨/٢

٣ قوله وقد اختلف العلماء
الخ في نجدة وقد اختلف
الكلام في ذلك من ثبوت
بعض المحدثين في بعض
الروايات اه مصححه

١٥٢٨٢

القتل وسلط عليها رسوله
والمؤمنين فانها لتحل لاخذ
كان قبلي وانما احدثت
ساعة من نهار وانما لنحل
لاخذ من بعدي فلا يغرصدها
ولا يتحلى شوكتها ولا تحل
ساقطها الا تشد من قتل
له قتل فهو يضرب النظر انما
ان يقضى وامان بقدر فقال
العباس الا لا خرفا فاجابه
لقومناو بن تيقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الا
الاخرف قام أي شارب رجل من
أهل اليمن فقال اكتبوا لي
يا رسول الله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم اكتبوا
لاي شاة قلت لا وراعي ماقوله
اكتبوا لي يا رسول الله قال
هذه الخطبة التي سمعها من
رسول الله صلى الله عليه وسلم
(باب لا تحتلب ماشية احد
بغير اذنه) حدثنا عبد الله
ابن يوسف اخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم

٢٤٢٥

٥

نقطة

٨٢٥٦

لش في السياق حذف هذا بيانه وقد تقدم في كتاب العلم من وجه آخر يحيى بن ابي كثير
(قوله القتل) بالقاف والمناة لا كثر ولا كشمين بالقاف والتخمينية والثاني هو الصواب وقد
تقدم الخلاف فيه أضافي العلم (قوله ولا يحل ساقطها الا للشد) أي معرف واما الطالب
فيقال له الناشد تقول نشدت الضالة اذا طلبتها وأنشدتها اذا عرفتها وأصل الانشاد والتشد
رفع الصوت والمعنى لا تحل لقطتها الا لمن يريد ان يعرفها فقط فاما من أراد ان يعرفها ثم يملكها
فلا وقد تقدم الكلام على ما عاده هذه الجمله في الحج الاقوله ومن قتل له قتيلا فأحبل به على كتاب
الديان والاقوله اكتبوا لي شاة فقد تقدم الكلام عليه في العلم والقائل قلت لا وراعي هو الوليد
ابن مسلم الراوي واستدل بجدي بن ابي عباس وأبي هريرة المذكورين في هذا الباب على ان لقطة
مكة لا تلتقط للقتل بل للتعريف خاصة وهو قول الجمهور وانما الاختصاص بذلك عندهم لا مكان
ايصالها اليهم لانها ان كانت للمكي فظاهر وان كانت لغيره فلا يتخلو أفعي غالبا من وارد اليها
فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال أكثر المالكية
وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما يختص مكة بالمالعة في التعريف لان الحاج يرجع
الى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط بها الى المالعة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر
الاستثناء لانه في الحل واستثنى المنشد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النقي
اثبات قال وراعي على هذا ان مكة وغيرها سواء القياس يقتضي تخصيصها والجواب ان
التخصيص اذا وافق الغالب يمكن له مفهوم والغالب ان لقطة مكة بأسس ملتقطها من صاحبها
وصاحبها من وجدانها لتفرق الخلق الى الاثاق العديدة فربما داخل الملتقط الطمع في ملكها
من أول وهله فلا يعرفها فنهى الشارع عن ذلك وأمر أن لا يأخذها الا من عرفها فافارقت
في ذلك لقطة العسكر بيلا الحرب بعد تفرقهم فانها لا تعرف في غيرهم باتفاق بخلاف لقطة
مكة فيشرع تعريفها لا مكان عود أهل أفعي صاحب اللقطة الى مكة فيحصل التوصل الى معرفة
صاحبها وقال اسحق بن راهويه قوله الا للشد أي لمن سمع ناشدا يقول من رأى لي كذا حينئذ
يجوز لو اجد اللقطة ان يعرفها ليردها على صاحبها وهو أضيع من قول الجمهور لانه قيد بهالة
للمعرف دون حالة وقيل المراد بالشد الطالب حكاة أبو عبيد وتعقبه بأنه لا يجوز في اللغة تسمية
الطالب منشدا (قلت) ويكنى في ذلك قوله في حديث ابن عباس لا يلتقط لقطها الا المعروف
والحديث يفسر بعضه بعضا وكان هذا هو النكتة في تصدير البخاري الباب بجدي بن ابي عباس
واما اللغة فقد أثبت الحري جواز تسمية الطالب منشدا وحكاة بعض أيضا واستدل به على ان
لقطة عرفة والمدينة النبوية كسائر البلاد لا اختصاص مكة بذلك وحكي الماوردي في الحاوي
وسهفي عرفة انها لتلحق بحكم مكة لانها تجمع الحاج كمكة ولم يرجع شاة وليس الوجه المذكور
في الروضة ولا أصلها واستدل به على جواز تعريف الضالة في المسجد الحرام بخلاف غيره من
المساجد وهو أصح الوجهين عند الشافعية والله أعلم (قوله ماشية) لا تحتلب ماشية
أحد بغير اذنه هكذا أطلق الترجمة على وفق ظاهر الحديث اشارة الى الرذعة من خصصه أو قبله
(قوله عن نافع) في موطن محمد بن الحسن عن مالك أخبرنا نافع عن رواية أبي قطن في الموطنات
لدارقطني قلت لملك أحدك نافع (قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية يزيد بن

الهادع من مالك عند الدارقطني أيضا انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **(قوله لا يحبران)** كذا في البخاري وأكثر الموطأ تبضم الادم وفي رواية ابن الهاد المذكورة لا يحبران بكسرهما وزيادة المنة قلها **(قوله ماشية امرئ)** وفي رواية ابن الهاد وجامعة من رواية الموطأ ماشية رجل وهو كالنمل والأفلا اختصا بذلك بالرجال وذكره بعض شراح الموطأ بلفظ ماشية أخيه وقال هو الغالب إذ لا فرق في هذا الحكم بين المسلم والذي وتعقب بأنه لا وجود لذلك في الموطأ وبأبواب الفرق عند كثير من أهل العلم كما سيأتي في فوائد هذا الحديث وقدر وادأج من طريق عبید الله بن عمر عن نافع بلفظ نهى أن يحتلب مواشي الناس إلا أنهنهم والماشية تقع على الإبل والمقر والغنم ولكنه في الغنم يقع أكثر قاله في النهاية **(قوله مشربة)** بضم الراء وقد تقع أى غرقته والمشربة مكان الشرب بفتح الراء خاصة والمشربة بالكسر إماء الشرب **(قوله خزانة)** الخزانة المكان أو الوعاء الذي يخزن فيه ما راد حفظه وفي رواية أيوب عند أحمد فكسر بابها **(قوله فينتقل)** بالنون والقاف وضم أوله فينتقل من النقل أى يتحول من مكان إلى آخر كذا في أكثر الموطأ عن مالك ورواه بعضهم كما حكاه ابن عبد البر وأخرجه الاسماعيل عن طريق روح بن عباد وغيره بلفظ فينتقل بثلاثة بدل القاف والنقل الثمرة واحدة بسرعة وقبل الاستخراج وهو خاص من النقل وهكذا أخرجه مسلم من رواية أيوب وموسى بن عقبة وغيرهم عن نافع ورواه عن الليث عن نافع بالقاف وهو عند ابن ماجه من هذا الوجه بالثنية **(قوله تخزن)** بالطاء المعجمة الساكنة والراء المضمومة بعدها نون وفي رواية الكشي عن يحرز تبضم أوله وإهمال الحوا كسر الراء بعدها زاي **(قوله ضرع)** الضرع للبهائم كالئدى المرأة **(قوله اطعمتهم)** هو جمع أطعمة والأطعمة جمع طعام والمراد به هنا اللبن قال ابن عبد البر في الحديث النهى عن أن يأخذ المسلم للمسلم شاة الأذنة وانما خاص اللبن بالذ كرتسا هل الناس فيه فتنبه به على ما هو أولى منه وهو هذا أخذ الجهور لكن سواء كان باذن خاص أو اذن عام واستثنى كثير من السلف ما إذا لم يطيب نفس صاحبه وان لم يقع منه اذن خاص ولا عام وذهب كثير منهم إلى الحوازم مطلقا في الأكل والشرب سواء لم يطيب نفسه أو لم يعلم والحق لهم ما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من رواية الحسن عن سمرة رضي فوعا إذا أتى أحدكم على ماشية فإن لم يكن صاحبها فليصوت ثلاثا فإن أجاب فليست أذنه فإن أذن له ولا فليقبل وليشرب ولا يحمل أسناده صحيح إلى الحسن فمن صححه سمعه من سمرة صححه ومن لا علمه بالانقطاع لكن له شواهد من أقواها حديث أنى سعد رضي فوعا إذا أتيت على راع فناده ثلاثا فإن أجابك والفاشرب من غير أن تقسده وإذا أتيت على حائط بستان فذكر مثله أخرجه ابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان والحاكم واجبه عنه بأن حديث النهى أصح فهو أولى بان يجعل به بانه معارض للقواعد القطعية في تحريم مال المسلم بغير إذنه فلا يلتفت اليه ومنهم من جمع بين الحديثين بوجوه من الجمع منها جعل الأذن على ما إذا لم يطيب نفس صاحبه والنهى على ما إذا لم يعلم ومنها تخصيص الأذن بين السبيل دون غيره وبالمتطرا وبحال الجماعة مطلقا وهي متقاربة وحكى ابن بطال عن بعض شيوخه أن حديث الأذن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وحديث النهى أشار به إلى ما سيكون بعدهم من التشاح وترك المواسة ومنهم من حل حديث

قال لا يحبران أحد ماشية
امرئ بغير إذنه أوجب
أحدكم أن تؤتى مشربة
فتكسر خزانة فينتقل
طعامه فأنما تخزن لهم
ضرع مواشيهم أطعمتهم
فلا يحلن أحد ماشية
أحد الأذنة

النهي على ما إذا كان المالك أخرج من المار حديث أي هريرة ينفخن مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في سفر أذ رأينا إبلا مصورة فثبتنا إليها فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إن
 هذه الأبل لأهل بيت من المسلمين هو قوتهم أيسر كلور جمعتم إلى عز أودكم فوجدتم ما فيها قد ذهب
 قلنا لا قال فان ذلك كذلك أخرجه أحمد وابن ماجه واللفظه وفي حديث أحمد فأبندوها القوم
 ليحسبوا قالوا فيعمل حديث الأذن على ما إذا لم يكن المالك محتاجا وحديث النهي على ما إذا كان
 مستغنيا ومنهم من حل الأذن على ما إذا كانت غير مصورة والنهي على ما إذا كانت مصورة
 لهذا الحديث لكن وقع عند أحمد في آخره فان كنتم لابدقاعين فأشربوا ولا تحموا فدل على عموم
 الأذن في المصورة وغيره لكن بقيد عدم الحمل ولا بد منه واختار ابن العربي الحل على العادة
 قال وكانت عادة أهل الخجاز والشام وغيرهم المسامحة في ذلك بخلاف بلدنا قال ورأى بعضهم أن
 مهما كان على طريق لا يعدل الله ولا يقصد جاز للمار لا خدمته وقبسه إشارة إلى قصر ذلك على
 المحتاج وأشار أبو داود في السنن إلى قصر ذلك على المسافر في الغزو وآخرون إلى قصر الأذن على
 ما كان لأهل الذمة والنهي على ما كان للمسلمين واستؤنس بمشرطه العصاية على أهل الذمة من
 ضافة المسلمين وصح ذلك عن عمر وذكر ابن وهب عن مالك في المسافر ينزل بالذي قال لا يأخذ
 منه شيئا إلا بآذنه قيل له فالضافة التي جعلت عليهم قال كانوا مشد بخفف عنهم بسمها وأما
 الآن فلا وجع بعضهم إلى نسخ الأذن وجعله على أنه كان قبل إيجاب الزكاة قالوا وكانت الضافة
 حينئذ واجبة ثم نسخ ذلك بفرض الزكاة قال الطحاوي وكان ذلك حين كانت الضافة واجبة ثم
 فسخت فنسخ ذلك الحكم وأورد الأحاديث في ذلك وسأقي الكلام على حكم الضافة في المقام
 قريبا إن شاء الله تعالى وقال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في حرمة استئذان أو زرع
 أو ماشية قال الجهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا في حال الضرورة فمأخذوهم عند الشافعي
 والجمهور وقال بعض السلف لا يذمه شيء وقال أحمد ما لم يكن على البستان حائط جازله الأكل
 من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يحتج لذلك في الأخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه
 في الحالىن وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعنى حديث ابن عمر
 مرفوعا إذا امر أحدكم بحائط فلما كل ولا يتخذ خبيثه أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهقي
 لم يصح وجاء من أوجه آخر غير قوية (قلت) والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد
 احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها وقد ثبت ذلك في كتابي المختص فيما علق الشافعي القول
 به على الصحة وفي الحديث ضرب الأمثال للتقريب للافهام وتمثيل ما قد يحتج بما هو أضعف منه
 واستعمال القياس في النظائر ومفهو ذكر الحكم بعلمه وأعادته بعد ذكر العلة تأكيداً وتقريرا
 وإن القياس لا يشترط في محتمه مساواة الفرع للأصل بكل اعتبار بل ربما كانت للأصل منية
 لا يضر سقوطها في الفرع إذا انتزاع في أصل الصفة لأن الضرع لا يساوي الخنزير في الحرز كما
 أن الصر لا يساوي القفل فيه ومع ذلك فقد ألقى الشارع الضرع المصروع في الحكم بالخرقة
 المتقلبة في تحريم تناول كل منها ما يغيب إذا من صاحبه أشار إلى ذلك ابن المنير وفيه باحة ترون
 الطعام واحتكاره إلى وقت الحاجة إليه خلافاً للغلاة المترددة المانع من الإذخار مطلقاً قاله
 القرطبي وفيه إن اللبن يسمى طعاما فيجوز به من حلف لا يتناول طعاما إلا أن يكون له نسيئة في

نقطة ٢٧٦٢

(باب) اذا جاء صاحب
اللقطة بعد سنة ردّها عليه
لانها ودية عند * حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل
ابن جعفر عن ربيعة بن
عبد الرحمن عن يزيد بن
المُبَيْث عن زيد بن خالد
الجهني رضى الله عنه أن
رجلا سأل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن اللقطة
قال عرفنا هامة ثم اعرف
كاهها وعقاصها ثم استفق
بها فان جازها فأدّاها
فقال يا رسول الله فضالة
الغنم قال خذها فانما هي
لأولادك وأولادك قال
يا رسول الله فضالة الاولاد
قال فغضب رسول الله صلى
الله عليه وسلم حتى اجرت
وجنتاه وأجر وجهه ثم
قال مالك ولها معها حذاؤها
وسقاؤها حتى يلقاها رباها
(باب) هل يأخذها من اللقطة
ولا يدعها تضيق حتى
لا يأخذها من لا يستحق
* حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا شعبة بن مسلمة بن
كهيل قال سمعت سويدي
عقله

ع ٢٤٢٧

نقطة ٢٨

اخراج الدين قاله النووي قال وفيه ان يبيع لمن الشاة بشاة في ذرعها العن باطل وفيه قال الشافعي
والجمهور وأجازة الراوي وفيه ان الشاة اذا كان لها العن مقدور على حلقه فالبه قطع من العن
قاله الخطاي وهو يؤيد خبر المصنف وشئت حكمها في تقويم الدين وفيه ان من حلب من ضرع
ناقة أو غيرها مصرورة محررة بغير ضرورة ولا تأويل ما بلغ قيمته ما يجب فيه القطع ان عليه القطع
ان لم يأنه له صاحبها تعينا أو اجمالا لان الحديث قد أفصح بان ضرع الانعم خزان الطعام
وحكي القرطبي عن بعضهم وجوب القطع ولو لم تكن الغنم في حرزا كنفاء بصحرى الضرع للين وهو
الذي يقتضيه ظاهر الحديث ﴿قوله ما﴾ اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها
عليه لانها ودية عند * أو ردّ فيه حديث زيد بن خالد بن طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة بن
في ذكر الوديعه فكانه أشار الى رجحان رفع رواية سليمان بن بلال الماضية قبل خمسة أبواب
و قد تقدم بيانها وقال ابن بطال استمراب البخاري بالسلك المذكور فترجعه بالمعنى وقال ابن
المير الأسقف لها لفظا وضمنا معنى لان قوله فان جاء صاحبها فأدّاها اليه يدل على قيام ملك صاحبها
خلافا من أبا حنيفة بعد الحول بلا ضمان ﴿قوله﴾ ولكن ودية عندك قال ابن دقيق العيد يحتمل
أن يكون المراد بعد الاستيفاء وهو ظاهر السياق فيجوز ردّ كرا الوديعه عن وجوب ردّها له لان
حقيقة الوديعه ان تبقى عنهما والجامع وجوب ردّها بعد المراءى فيه والافلا مأذون في استيفاء
لا تبقى عنهما ويحتمل أن تكون الواو في قوله ولكن بمعنى أو أي أمان تستنفقها وتغرم بدلها
وأمان تتركها عندك على سبيل الوديعه حتى يجي صاحبها فقطعها له ويستفاد من تسميتها
وديعه أنها لو تلفت لم يكن عليه ضمانها وهو اختيار البخاري تبع الجماعة من السلف وقال ابن
المير يستدل به لحد الاقوال عند العلماء اذا ألقفها الملقط بعد التعريف وانقضاء زمنه ثم
أخرج بدلها ثم هلكت أن لا ضمان عليه في الثانية واذا ادعى أنه أكلها ثم غرمها ثم ضاعت قبل
قوله أيضا وهو الرأى من الاقوال وتقدم الكلام على بقية فوائده قبل أربعة أبواب وقوله هنا
حتى اجرت وجنتاه وأجر وجهه شك من الراوي والوخنة ما ارتفع من الحسد وفيها أربع
لغات بالواو والهزة والفتح فيما والكسر ﴿قوله ما﴾ هل يأخذ اللقطة ولا
يدعها تضيق حتى لا يأخذها من لا يستحق كذا لا كرو سقط لأبعد حتى عند ابن شيبويه
وأظن الواو سقطت من قبل حتى والمعنى لا يدعها تضيق ولا يدعها حتى يأخذها من لا يستحق
وأشار بهذه الترجمة الى الرذيل من كره اللقطة ومن جنتهم حديث الجارود من فوعاضلة المسلم
حرق النار أخرجه النسائي باسناد صحيح وحل الجمهور ذلك على من لا يعرفها ويحتمل حديث
زيد بن خالد عند مسلم من أوى الضالة فهو ضال ما يعرفها أو أمانا أخذ من حديث الباب في
جهتها صلى الله عليه وسلم لم يشكر على أبي أخذته الصرة ندل على انه جاز شرعا ويستأنس اشتد
على المصلحة والآن تصرف في ملك الفريضة تلك المصلحة تحصل بحفظها وصيانتها عن الخوفة
وتعريفها التصل الى صاحبها ومن كان الراجح من مذاهب العلماء ان ذلك يتحقق باختلاف
الاضطرار والاحوال في ربح أخذها وجب وأستحب متى ربح تركها حرم أو كره أو أهو جاز
﴿قوله﴾ سويدي غفلة) شفع المصلحة والفناء أو أمية المعنى تابعي كبير مخضرم أدرك النبي صلى الله
عليه وسلم وكان في زمنه رجلا وأعطى الصدقة في زمنه ولم يره على الصحيح وقيل انه صلى خلفه

٢٤٢٩

٢

نصف

٦٥٨٧

الى التي صلى الله عليه وسلم
فقلت اشرب يا رسول الله
فشرحتي رضى

(بسم الله الرحمن الرحيم)
* (كتاب النظام) *

في النظام والغصب وقول الله
تعالى ولا تحسن الله أخافلا
عما يعمل الظالمون انما
يؤخرهم ليوم تشخص فيه
الابصار مهطعين مقنني
رؤسهم رافعي رؤسهم المقنع
والمقنع واحد وقال مجاهد
مهطعين مدعي النظر

نصف

٢٤٢٩

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب النظام) *

(في النظام والغصب) كذا المستقلى وسقط كتاب لغره والنسب كتاب الغصب باب في النظام والمظالم
جميع مظلمة مصدر ظلم واسم الماخذ بغير حق والظلم وضع الشيء في غير موضعه الشرعى والغصب
أخذ حق الغير بغير حق (قوله وقول الله عز وجل ولا تحسن الله أخافلا عما يعمل الظالمون الى
عز يزود انتقام) كذا الاين ذروا ساق غيره الآية (قوله مقنني رؤسهم رافعي رؤسهم المقنع والمقنع
واحد) سقط للمستقلى والكسبي في قوله رافعي رؤسهم وهو تفسير مجاهد أخرجه القريابي من
طريقه وهو قول أكثر أهل اللغة والتفسير وكذا قال أبو عبيد في المجاز واستشهد بقول الرازي
انهض تخوى رأسه وأقععا * كأنما أبصر شيا أطمعا
وحكى ثعلب انه مشتراك يقال أقعع اذا رفع رأسه وأقعع اذا طأطأه ويحتمل أن يراد الوجهان أن
يرفع رأسه ينظر ببطائه ولا يخضوعا قاله ابن التين وأما قوله المقنع والمقنع واحد فذكر أبو
عبيدة أيضا في المجاز في تفسير سورة يس وزاد معناه أن يجذب الذنوب حتى تصير في الصدر ثم رفع
رأسه وهذا يساعد قول ابن التين لكنه بغير ترتيب (قوله وقال مجاهد مهطعين مدعي النظر

تعت
موسم
أنتبه
بها

زل

ول

من

يل

لي

له

تا

لي

د

د

ال

ا

ا

ا

ولا يسلمه إلى ألبتر كرمع من يؤذيه ولا فيما يؤذيه بل ينصره ويدفع عنه وهذا خص من ترك الظلم
وقد يكون ذلك واجبا وقد يكون مندوبا بسبب اختلاف الأحوال وزاد الطبراني من طريق
أخرى عن سالم ولا يسلمه في مصيبة تركته وسلم في حديث أبي هريرة ولا يحقره وهو بالمهمل
والقاف وفيه بحسب امرئ من الشرائع يحقر أخاه المسلم (قوله) ومن كان في حاجة أخيه في
حديث أبي هريرة عنده مسلم والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه (قوله) ومن فرج
عن مسلم كربة أي غمة والكربة هو النمل الذي يأخذ النفس وكربات بضم الراء جمع كربة ويجوز
فتح راء كربات وسكونها (قوله) ومن ستر مسلما أي رآه على قبيح فلم يظهره أي للناس وليس في
هذا ما يقتضي ترك الإنكار عليه فيما بينه وبينه ويحمل الأمر في جواز الشهادة عليه بذلك
على ما إذا أنكر عليه ونصح فلم ينته عن قبيح فعله ثم جاهر به كما أنه مأمور بأن يستتر إذا وقع منه
شيء فلو توجه إلى الحاكم وأقر لم يتع ذلك والذي يظهر أن الاسترحل في معصية قد انقضت
والإنكار في معصية قد حصل التلبس بما يجنب الإنكار عليه والارفعه إلى الحاكم وليس من
الغيبية المحرمة بل من النجصة الواجبة وفيه إشارة إلى ترك الغيبة لأن من أظهر مساوئ أخيه
لم يستتر (قوله) ستره الله يوم القيامة في حديث أبي هريرة عند الترمذي ستره الله في الدنيا
والآخرة وفي الحديث حض على التعاون وحسن العاشر والآفة وفيه ان المحذور تقع من
جنس الطاعات وإن من حلف أن فلانا أخوه أو أراذ أخوة الإسلام لم يتحدث وفيه حديث عن
سويد بن خنظلة في أبي داود في قصة لامع وائل بن حجر (قوله) **باب** أعن أخاك
ظالما أو مظلوما ترجم بلفظ الإغاة وأورد الحديث بلفظ النصر فاشار إلى ما ورد في بعض
طرقه وذلك فصارواه حديثين معا وهو بالمهمل وأخرجه مصغر عن أبي الزبير عن جابر
مر فوعا عن أخاك ظالما أو مظلوما الحديث أخرجه ابن عدي وأخرجه أبو نعيم في المستخرج
من الوجه الذي أخرجه من البخاري بهذا اللفظ (قوله) انصر أخاك ظالما أو مظلوما كذا
أورده مختصرا عن عثمان وأخرجه الإسماعيلي من طرق عنه كذلك وسأني في الأكرام من
طريق أخرى عن هشيم عن عبيد الله وحده وفيه من الزيادة فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا
كان مظلوما فأرأيت إذا كان ظالما كيف أنصره قال يحججه عن الظلم فإن ذلك نصره وهكذا
أخرجه أحمد عن هشيم عن عبيد الله وحده وأخرجه الإسماعيلي من طرق أخرى عن هشيم
عنه ما نحوه (قوله) في الطريق الثانية قال يا رسول الله في رواية أبي الوقت في البخاري قالوا وفي
الرواية التي في الأكرام فقال رجل ولم أقف على تسميته (قوله) فقال تأخذ فوق يديه كني به عن
كفنه عن الظلم بالفعل إن لم يكف بالقول وعبر بالقولية إشارة إلى الأخذ بالأسعلاء والقول وفي
رواية معاذ عن جند عند الإسماعيلي فقال يكفه عن الظلم فذلك نصره إياه وسلم في حديث
جابر بن محمد الحديث وفيه أن كان ظالما فليخيه فإنه نصره قال ابن بطال النصر عند العرب الإغاة
وتفسيره لنصر الظالم بجمعهم عن الظلم من تسمية الشيء بما يؤل له وهو من وجيز الإغاة قال
البيهقي معناه أن الظالم مظلوم في نفسه فيدخل فيه ردع المرء عن ظلم نفسه حسا ومعنى فلأرى
إنسانا يريد أن يجب نفسه لظلمه أن ذلك يلزم مفسدة ظلمه الزا من ظلمه من ذلك وكان ذلك
نصره أو يتحدث في هذه الصورة الظالم والمظلوم وقال ابن المنير فيه إشارة إلى أن التورك كالنصر

ولا يسلمه ومن كان

في حاجة أخيه كان الله في

حاجته ومن فرج عن مسلم

كربة فن الله عنه كربة من

كربات يوم القيامة ومن ستر

مسلم ستره الله يوم القيامة

*(باب) ه أعن أخاك ظالما

أو مظلوما * حدثنا عثمان

ابن أبي شيبة حدثنا هشيم

أخبرنا عبيد الله بن أبي بكر

ابن أنس وجند سمعا أنس

ابن مالك رضي الله عنه يقول

قال النبي صلى الله عليه وسلم

انصر أخاك ظالما أو مظلوما

* حدثنا مسدد حدثنا معمر

عن جند عن أنس رضي الله

عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم انصر

أخاك ظالما أو مظلوما قالوا

يا رسول الله هذا ننصره

مظلوما فكيف تنصره ظالما

فقال تأخذ فوق يديه

باب نصر المظلوم * حدثنا (٧٢) سعيد بن الربيع حدثنا شعيب عن الأشعث بن سليم قال سمعت معاوية بن سويد

باب الضمان وتحت فروع كثيرة * (تبينه) * ذكر مسلم في روايته من طريق أبي اليزيد عن جابر
سبحان الله الباب يستفاد منه زمن وقوعه وسأق ذكره في تفسير المناقبين ان شاء الله تعالى
* (الطيفة) * ذكر الفضل الضفي في كتابه الفاخر ان أول من قال انصر أخاك ظالما أو مظلوما
جندب بن العنبر بن عمرو بن تميم وأراد بذلك ظاهره وهو ما اعتاده من حجة الجاهلية لاعلى
ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم

إذا نالتم انصر أخى وهو ظالم * على القوم لم أنصر أخى حين ينظم

﴿ قوله ﴾ باب نصر المظلوم * هو فرض كفاية وهو عام في المظلومين وكذلك في
الناصرين بشاء على أن فرض الكفاية مخاطب بالجميع وهو الراجح ويتعين احكاما على من له
القدرة عليه وحده اذا لم يتقرب على انكاره مفسدة أو شدة من مفسدة المنكر فلو علم أو غلب
على ظنه أنه لا يفسد سقط الوجوب وبقي أصل الاستيجاب بالشرط المذكور فلو تساوت
المفسدة تان تغير وشرط الناصر أن يكون عالما بكون الفعل ظلما ويقع الضرر وقوع الظلم
وهو حينئذ حقيقة وقد يقع قبل وقوعه كمن أنفذ انسانا من بد انسان طال به عيال ظلما وهدده ان
لم يذله وقد يقع بعد وقوعه كمن أورد المصنف فيه حديثين أحدهما حديث البراء في الأمر بسبع
والنهي عن ستم فذكره مختصرا وسأق الكلام على شرحه مستوفى في كتاب الأدب واللباس
ان شاء الله تعالى والمقصود منه هنا قوله ونصر المظلوم تأنيدهما حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن
كلنا بين وسأق الكلام عليه في الأدب ان شاء الله تعالى وقوله يشد بعضه في رواية الكشي
يشد بعضهم بصيغة الجمع ﴿ قوله ﴾ باب الاستمرار من الظالم لقوله جل ذكره لا يجب الله
الجهر بالسوء من القول الا من ظلم والذين (بمعنى وقوله والذين) اذا أصابهم البغي هم ينتصرون
أما الآية الأولى فروى الطبري من طريق السدي قال في قوله الا من ظلم أي فانتصر بمنثل ما ظلم
به فليس عليه ملام وعن مجاهد الا من ظلم فانتصر فان له أن يجهر بالسوء وعنه زلت في رجل
نزل يقوم فلم يصفه فخص له أن يقول فيه (قلت) ونزولها في واقعة عين لا يمنع جلهما على
عمومها وعن ابن عباس المراد بالجهر من القول الدعاء فخص للمظلوم أن يدعو على من ظلمه وأما
الآية الثانية فروى الطبري من طريق السدي أيضا في قوله والذين اذا أصابهم البغي هم
ينتصرون قال يعني ممن يعني عليهم من غير أن يعتدوا وفي الباب حديث أخرجه النسائي وابن
ماجه باسناد حسن من طريق أبي النجيم عن عروة عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش
فبنتي فزعمها التي صلى الله عليه وسلم فأبنت فقال لي سبيها فسميتها حقي فبنتي فيها
فقرأت بوجهه يتمل (قوله وقال إبراهيم) أي الضفي (كلوا) أي السلف (يكرهون أن يستبدلوا)
بالذال المجع من الذل وهو بضم أوله وفتح المنة وهذا الاثر وصله عبد بن جندوب عن عينة في
تفسيره ما في تفسير الآية المذكورة ﴿ قوله ﴾ باب عقوب المظلوم لقوله تعالى ان
تبدوا خيرا وتحفظوه أو تعفوا عن سوء فإن الله كان عفوا قديرا أو حرا أو عسيفة سبيته أي وقوله تعالى
وجزأ عسيفة سبيته مثلها الخ وكأنه يشير الى ما أخرجه الطبري عن السدي في قوله أو تعفوا عن
سوء أي عن ظلم وروى ابن أبي حاتم عن السدي في قوله جزأ عسيفة سبيته مثلها قال اذا شغل
شتمته بمنثلها من غير أن تعتدي فن عفوا أصل فاجره على الله وعن الحسن رخص له اذا سبه أحد

قال سمعت السرايين عازب
رضي الله عنهم قال أمرنا
النبي صلى الله عليه
وسلم بسبع ونها عن سبع
فذكر عصابة المريض وأتباع
الخنائر وتشتت العاطس
وردا للسلام ونصر المظلوم
وأجابه الداعي وبراء القسم
حدثنا محمد بن العلاء حدثنا
أبو أسامة عن يزيد بن أبي
بردة عن أبي موسى رضى
الله عنه عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال المؤمن
للمؤمن كالنابض يشد
بعضه بعضا وشبك بين
أصابعه (باب الانتصار من
الظالم) * لقوله جل ذكره
لا يجب الله الجهر بالسوء من
القول الا من ظلم وكان الله
سميعا عليم والذين اذا أصابهم
البغي هم ينتصرون قال
إبراهيم كانوا يكرهون أن
يستدلوا فاذا قدروا عفوا
*(باب عفو المظلوم) * لقوله
تعالى ان تبدوا خيرا أو تحفظوه
أو تعفوا عن سوء فإن الله كان
عفوا قديرا وجزأ عسيفة سبيته
مثلها فن عفوا أصل فاجره
على الله انه لا يجب الظالمين
ولن انتصر بعد ظلمه فاوئلئك
ما عليهم من سبيل انما
اسبيل على الذين يظلمون
الناس ويعفون في الارض
بغير الحق أولئك لهم عذاب
أليم ولن يصبر وعفوان ذلك ان عزم الأمور وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل امرت من سبيل

﴿باب﴾ الظلم ظلمات يوم

القسامة * حدثنا أحمد بن

يونس حدثنا عبد العزيز

الماجشون أخبرنا عبد الله

ابن دينار عن عبد الله بن عمر

رضي الله عنه ما عن النبي

صلى الله عليه وسلم قال

الظلم ظلمات يوم القسامة

﴿باب الانقضاء والحذر

من دعوة المظلوم﴾ * حدثنا

يحيى بن موسى حدثنا

وكيع حدثنا زكريان

احق المكي عن يحيى بن

عبد الله بن صديق عن أبي

معيد مولى ابن عباس عن

ابن عباس رضي الله عنهما

أن النبي صلى الله عليه وسلم

بعث معاذ إلى ابن فقال

انق دعوة المظلوم فانه ليس

بيننا وبين الله حجاب

﴿باب من كانت له مظلمة

عند الرجل فله الله هل بين

مظلمته﴾ * حدثنا آدم بن أبي

إيسا حدثنا ابن أبي ذئب

حدثنا سعيد القبري عن

أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من كانت له مظلمة

لاخيه من عرضه أو شيء

فليخلفه منه اليوم قبل أن

لا يكون دينار ولا درهم

كان له حل صالح أخذ منه

يقدر مظلمته وإن لم يكن له

حسنات أخذ من سيئات

صاحبه فمحل عليه

أن يسبوه في الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود من طريق بخلان عن سعيد القبري عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا بين بكركم من عبد مظلم مظلمة فعنهما إلا أن الله سبحانه ﴿قوله﴾ **باب** الظلم ظلمات يوم القيامة أو رده فيه حديث ابن عمر هذا اللفظ من غير مزيد وقد رواه أحمد من طريق محارب بن دثار عن ابن عمرو زاد في قوله يأثم الناس اتقوا الظلم وفروا به إنما هو الظلم وأخرجه البيهقي في الشعب من هذا الوجه وزاد فيه قال محارب أظلم الناس من ظلم لغيره وأخرجه مسلم من حديث جابر في أول حديث بلفظ اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح الحديث قال ابن الجوزي الظلم يشتمل على معصيتين أخذ مال الغير بغير حق ومبارزة الرب بالخلاف والمصلحة فيه أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعف الذي لا يقدر على الانتصار وانما يشاء الظلم عن مظلمة القلب لأنه لو استنار بنور الهدى لا اعتبر فإذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يفي عنه ظلمة شيئاً ﴿قوله﴾ **باب** الانتقام والحذر من دعوة المظلوم ذكر فيه حديث ابن عباس في بعث معاذ إلى ابن مختصراً مقتصراته على المراد هنا وقد تقدم الكلام عليه متوفى في أواخر الزل **قوله** **باب** من كانت له مظلمة عند الرجل فله الله هل بين مظلمته المظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن التين والجوهري فتحها وأكثروا من القوطية ورأيت بخط معاذي أن القزاز حكى الضم أيضاً وقوله هل بين فيه إشارة إلى الخلاف في صحة الإبرام من الجهول وإطلاق الحديث بقوى قول من ذهب إلى صحته وقد ترجم بعد باب إذا حاله ولم يكن كرهه وفيه إشارة إلى الإبرام من المجل أيضاً وزعم ابن بطال أن في حديث الباب حجة لاشتراط التعيين لأن قوله مظلمة يقتضي أن تكون معلومة القدر ومشار إليها لا لا يخفى ما فيه قال ابن المنبر أوقع في الحديث التقدير بحث يقتضى انظوم من الظالم حتى يأخذ منه بقدر حقه وهذا متفق عليه والخلاف انما هو فيما إذا أسقط المظلوم حقه في الدنيا هل يشترط أن يعرف قدره أم لا وقد أطلق ذلك في الحديث نعم قام الإجماع على صحة التعليل من المعين المعلوم فإن كانت المعين موجودة بحث هبتها دون الإبرام منها ﴿قوله﴾ من كانت له مظلمة لاخيه (اللام في قوله له بمعنى على أي من كانت عليه مظلمة لاخيه وسبأ في الزقاق من رواية مالك عن القبري بلفظ من كانت عنده مظلمة لاخيه ولترى من طريق زيد بن أبي أسية عن القبري رحمه الله عبد الله كانت له عند أخيه مظلمة ﴿قوله﴾ من عرضه أو شيء أي من الأشياء هو من عطف العام على الخاص فيدخل فيه المال باضافته والجراحات حتى اللطمة ونحوها وفروا به الترهذي من عرض أو مال ﴿قوله﴾ قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة وثبت ذلك في روايته على بن الجعد عن ابن أبي ذئب عند الاسعدي ﴿قوله﴾ أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظلمة فمحل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوسع سبباً فام هذا ولفظه النفس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاوة وصيام وزكاة وبأقوى قد شتم هذا وسفك دم هذا أو كمال حال هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن قُتبت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زوروا أخرى لأنه انما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جناحة منه بل

قوله قال أبو عبد الله قال اسمعيل

بن أبي أويس انما سمى المقبري لانه كان ينزل ناحية المقابر قال أبو عبد الله

وسعيد المقبري هو مولى بن
ليث وهو سعيد بن أبي
سعيد واسم أبي سعيد
كيسان * باب اذا حله
من ظله فلا رجوع فيه *
حدثنا محمد بن أحمد بن عبد الله
أخبرنا هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها وان امرأتها
من بعلها نوزا أو أعراسا
قالت الرجل تكون عنده
المرأة ليس بمسكن كثير منها
ريد أن يفارقها فتقول
أجعلك من شاتي في حل
فتزل هذا الآية في ذلك
* (باب) * اذا أذن له أو
أحله لم يمين كم هو * حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن أبي حازم بن دينار
عن سهل بن سعد الساعدي
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتى
بشراب فشرب منه وعن
يمينه غلاما وعن يساره
الاشباح فقال الغلام آمنا
ن أن أعطى هؤلاء فقال
الغلام لا والله يا رسول الله
لا أوش بصبي منك أحدا
قال فله رسول الله صلى الله
عليه وسلم بيده * (باب) ثم
من ظلم شأمن الأرض *
حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
حدثني طلحة بن عبد الله أن
عبد الرحمن بن عرو بن سهل أخبرنا أن سعيد بن زيد رضي الله عنه

بجنايته فقولت الحسنات بالسبا على ما أقضاه عدل الله تعالى في عباده وسباني مزبد
لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى (قوله قال اسمعيل بن أبي أويس انما سمى المقبري الخ)
ثبت هذا في رواية الكشي وحده واسم المحدث المذكور من شيوخ البخاري (قوله)
ابا اذا حله من ظله فلا رجوع فيه * أي معلو عند من يشترطه أو يحججه ولا عند من
يخبره وخروفيما مضى باتفاق وأما فيما سباني ففقه الخلاف ثم أورد المصنف حديث عائشة في
قصة التي تتخلع من زوجها وسباني الكلام عليه في تفسير سورة النساء ومحمد شيخه هو ابن مقاتل
وعبد الله هو ابن المبارك ومطابقه للترجمة من جهة أن الخلع عقد لازم فلا يصح الرجوع فيه
ويخلق به كل عقد لازم كذلك كذا قال الكرماني فوهم ومورد الحديث والآية انما هو في حق
من تسقط حقها من القسمة وليس من الخلع في شيء ثم وقع الاشكال فقال الداودي ليست
الترجمة بمطابقة للحديث ووجه ابن المنبر بان الترجمة تتناول اسقاط الحق من المظلة القائمة
والآية مضمونها اسقاط الحق المستقبل حتى لا يكون عدم الوفاء بمظلة اسقوطه قال ابن
المنبر لكن البخاري لطف في الاستدلال فكأنه يقول اذا نفذ الاسقاط في الحق المتوقع فلا
ينفذ في الحق المحقق أولى (قلت) وسباني الكلام على هبة المرأة يومها في كتاب النكاح ان شاء
الله تعالى (قوله بيا اذا أذن له) أي في استفتاء حقه (أو أحله) في رواية
الكشي وأحل له ولم يمين كم هو وأردفه حديث سهل بن سعد في استدذان الغلام في الشرب
وقد تقدم في أول كتاب الشرب ويأتي الكلام عليه في الاشارة ومطابقه وقد خفيت على ابن
فلو أذن لكان قد قبح بحقه وهو لا يعلم قدر ما يشرب ولا قدر ما كان هو يشربه وسباني في كتاب
الهبة من ذلك (قوله بيا) ثم من ظلم شأمن الأرض * كأنه يشترط في وجبه
تصور غضب الأرض خلافا لمن قال لا يمكن ذلك (قوله حدثني طلحة بن عبد الله) أي ابن عوف
وكذا هو عند أحمد عن أبي اليمان زاد الحديث في مسنده وجه آخر في هذا الحديث وهو ابن
أخي عبد الرحمن بن عوف (قوله عبد الرحمن بن عرو بن سهل) هو المدني وقد نسب إلى جده
وقد نسب المزي أنصاريا ولم أر ذلك في شيء من طرق حديثه بل في رواية ابن اسحق التي سأذكرها
ما يدل على أنه قرشي وقد ذكر الواقدي فمن قبل بالخرقة عبد الملك بن عبد الرحمن بن عرو بن سهل
ابن عبد شمس بن عبد وق بن نصر العاصري القرشي وأئنه ولهذا وكانت الحرقة بعد هذه القصة
ينضمون عشرين وليس لعبد الرحمن هذا في صحيح البخاري سوى هذا الحديث الواحد وفي
الاستاذنا لم من التابعين في نسق وقد أسقط بعض أصحاب الزهري في روايتهم عنه هذا الحديث
عبد الرحمن بن عرو بن سهل وبخلافه من رواية طلحة عن سعيد بن زيد نفسه وفي مسندي أحمد
وأبي يعلى وصحيح ابن خزيمة من طريق ابن اسحق حديث الزهري عن طلحة بن عبد الله قال أعتق
أروى بنت أويس ففر من قريش فيهم عبد الرحمن بن سهل فقالت ان سعيدا اتقص من
أرضي إلى أرضه ماله وقد أحببت ان تأتوه فتكلموه قال فركبنا الهو وبأرضه بالعقيق
فذكر الحديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون طلحة سمع هذا الحديث من سعيد بن زيد
ونسبه فيه عبد الرحمن بن عرو بن سهل فلذلك كان رجعا أدخله في السند ورجعنا جده والله أعلم

(قوله من ظلم) قد تقدم من رواية ابن اسحق قصة لسعيد في هذا الحديث سياق في بدء الخلق من طريق عروة عن سعيد أنه خاصته أروى في حق زعمت أنه انتصه لها إلى مروان ولمسلم من هذا الوجه ادعت أروى بنت أويس على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئا من أرضها خاصته إلى مروان ابن الحكم وله من طريق محمد بن زيد عن سعيد أن أروى خاصته في بعض داره فقال دعوها وإياها ولزبني كتاب النسب من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه والحسن بن سفيان من طريق أبي بكر بن محمد بن حزم استهدت أروى بنت أويس مروان بن الحكم وهو والي المدينة على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة وقالت أنه أخذ حقي وأدخل ضفري في أرضه فذكره وفي رواية العلاء فترك سعيد ما دعت ولان جبان والحاكم من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن في هذه القصة وزاد فقال لنا مروان أصلحوا بينهما (قوله من الأرض شيئا) في رواية عروة في بدء الخلق من أخذ شيئا من الأرض ظلموا في حديث عائشة ثانی أحاديث الباب قدش وهو بكرس القاف وسكون التخت أنه أي قدره وكأنه ذكر الشراشارة إلى استواء القليل والكثير في الوعد (قوله طوقه) بضم أوله على البناء المجهول وفي رواية عروفة طوقه ولاي عوانة والجوز في حديث أبي هريرة جامعهم قلده (قوله من سبع أرضين) بفتح الراء يجوز ساكنها وزاد مسلم من طريق عروة من طريق محمد بن زيد أن سعيدا قال اللهم أن كانت كاذبة فاعصم بها واهل قهرها في دارها وفي رواية العلاء وأبي بكر فوه زواد قال وجاء مسلم فأبدي عن ضفري فأنزاحتها خارجا عن حق سعيد فاحسب سعيد إلى مروان فركب معه والناس حتى نظروا إليها ذكروا كلهم انهم عمت وانها سقطت في بئرها فماتت قال الخطابي قوله طوقه وجهان أحدهما ان معناه أنه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة الثاني معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه انتهى وهذا يؤيده حديث ابن عمر ثالث أحاديث الباب بلفظ خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل معناه كالآول لكن بعد أن تنقل جعه يجعل كفه في عنقه طوقا ويعظم قدر عنقه حتى يبع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافر ونحو ذلك وقدرى الطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة عن فروة أعمارجل ظلم شرامن الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس ولاي يعلى باستاد حسن عن الحسن بن المثنى السلي عن فروة أن أخذ من طريق المسلمين شيئا من سبع أرضين ونظير ذلك ما تقدم في الزكاة في حديث أبي هريرة في حق من غل بغيره يوم القيامة يحمله ويحتمل وهو الوجه الرابع ان يكون المراد بقوله يطوقه يكلف ان يجعله طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب بذلك كآباء في حق من كذب في منامة كأنه ان يعقد شجرة ويحتمل وهو الوجه الخامس ان يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به ان الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى أن مناه طائره في عنقه وبالوجه الاول جزم أبو القعشيري وصححه البغوي ويحتمل ان تتنوع هذه الصقات لصاحب هذه الجنة أو تنقسم أصحاب هذه الجنة فيعذب بعضهم بهذا وبعضهم بهذا بحسب قوة المفسدة وضعفها وقدرى ابن أبي شيبة باستاد حسن من حديث أبي مالك الأشعري أعظم الفلول عند الله يوم القيامة ذراع أرض يسرقه رجل فيطوقه من سبع أرضين

٢٤٥٢

تحفة

٤٤٦٠

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول من ظلم
من الأرض شيئا طوقه من
سبع أرضين

حدثنا ابو عمر حدثنا عبد الوارث حدثنا حسين عن يحيى بن أبي كثير قال حدثني محمد بن ابراهيم ان ابا سلمة حدثه انه كانت بينه وبين ابي اسحق خصومة فذكر لعائشة (٧٦) رضي الله عنها فقالت يا ابا سلمة اجنب الارض فان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ظلم قدس من الارض طوقه من

سبع ارضين * حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا عبد الله بن المبارك حدثنا موسى بن عبيدة عن سالم عن ابيه رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من أخذ من الارض شيئا يغير حقه خسبه يوم القيامة الى سبع ارضين * قال الفريرى قال ابو جعفر بن ابي حاتم قال ابو عبد الله هذا الحديث ليس بخراسان في كتب ابن المبارك اولى عليهم بالبصرة * (باب) اذا اذن انسان لا تشر شيئا جان * حدثنا حفص بن عمر حدثنا شعبة عن جليله كاتبا لدية في بعض أهل العراق فأصابنا سمنة فكان ابن الزبير يرضنا التفر فكان ابن عمر رضي الله عنهما يترشبا فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقتران الا ان يستأذن الرجل منكم * حدثنا ابو عوانة عن الأعمش عن أبي وائل عن أبي مسعود بن رجلا من الانصار يقال له ابو شبيب كان له غلام لحام فقال له ابو شبيب اصنع لي طعام خسة

وفي الحديث يحرم الظلم والغصب وتغلظ عقوبتهما وكان غصب الارض وانهم من الكبار قاله الفرطى وكانه قرعه على ان الكبيرة ما ورد فيه وعبد شديد وان من ملك ارضا ملكا أمفها الى منتهى الارض وله أن يمنع من حفر تحتها ما يورثها ويغير رضاء وفيه ان من ملك ظاهرا الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة ثابتة وأشياء ومعادن وغير ذلك وان له ان ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بين مجاوره وفيه ان الارض السبع مترا كدم يفتق بعضهم من بعض لانهم الوقت لا كفى في حق هذا الغاصب بطريق التي عصبها لانها لصالها عما تحتها أشار الى ذلك الداودي وفيه ان الارض السبع طباق كالسبعات وهو ظاهر قوله تعالى ومن الارض مثلهن خلا فلن قال ان المراد بقوله سبع ارضين سبعة اقاليم لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبرا من اقليم آخر قاله ابن السني وهو الذي قبله مبني على ان العقوبة متعلقة بما كان بسببه والاعم قطع النظر عن ذلك لاننا لم نبين ما ذكره * (تنبه) * اروي بفتح الهمزة وسكرن الراء والقصر باسم الحيوان الوحشي المشهور وفي المثل يقولون اذا دعوا كعمى الاروى قال ابن بريق رواية كان أهل المدينة اذا دعوا قالوا اعماه الله كعمى اروي بربدون هذه القصة قال ثم طال العهد قصار أهل الجهل يقولون كعمى الاروى بربدون الوحش الذي بالجبل وينظونه اعمى شديد العمى وليس كذلك (قوله) حدثنا حسين هو العلم ومحمد بن ابراهيم هو النبي وأوسيلة هو ابن عبد الرحمن وفي هذا الاسناد ما يشعري بقله بتدليس يحيى بن أبي كثير لانه جمع الكثير من ابي سلمة وحدث عنه هذا بواسطة محمد بن ابراهيم (قوله) وبين انا من خصومة لم ألق على أعقابهم ووقع لسلهم من طريق حرب بن شداد عن يحيى بن لفظ وكان ينهون قومهم خصومة في أرض فقه فوع تعين للخصوم وتعين المتخاصم فيه (قوله) فذكر لعائشة حذف المفعول وسيأتي في بدء الخلق من وجه آخر بلفظ فدخل على عائشة فذكر له اذنك (قوله) عن سالم هو ابن عبد الله بن عمر (قوله) قال الفريرى قال ابو جعفر هو محمد بن ابي حاتم البخاري وراق البخاري وقد ذكره عنه الفريرى في هذا الكتاب فوائد كثيرة عن البخاري وغيره وثبتت هذه القائدة في رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة وسقطت لغيره قوله ليس بخراسان في كتب ابن المبارك يعني ان ابن المبارك صنف كتابه بخراسان وحدث بها هناك وحملها عنه أهلها وحدث في أسفار ما حاد من حقيقته زائدة على ما في كسبه هذا منها (قوله) اولى عليهم بالبصرة كذا السعفي والسرخسي مجتدف المفعول وأثبتة الكسبي فقال أملاء عليهم واعلم ان لا يزن من كونه ليس في كسبه التي حدث بها بخراسان أن لا يكون حدث به بخراسان فان نعم بن حماد المروزي من جعل عنه بخراسان وقد حدث عنه بهذا الحديث وآخر جه أبو عوانة في صحيحه من طريقه ويحتمل أن يكون نعم أيضا اتماحه من ابن المبارك بالبصرة وهو من غراب الصحيح (قوله) ما اذا اذن انسان لا تشر شيئا جان قال ابن التين نصب شيئا على نزع الخافض والتقدير في شيء وقوله تعالى واختار موسى قومهم سبعين رجلا وأورد المصنف فيه حديثين * أحدهما لابن عمر عن النبي عن القرآن والمراد به ان لا يقرن مرة بكرة عند الاكل لئلا يجف بركته فان أذوفه في ذلك جازله

لبي ادعو النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة وأبصر في وجه النبي صلى الله عليه وسلم الجرح فدهاه فبقعه من رجل لم يدع فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا اقدا تبغنا أنا ذن له قال ثم

حقهم

(باب) * قول الله تعالى وهو ألد الخصام * حدثنا أبو عاصم عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم * (باب ثم) من خاضع في باطل وهو يعلمه * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح بن ابن شهاب قال أخبرني عن عروة بن الزبير (٧٧) أن زبينا بنت أم سلمة أخبرته أن أم سلمة سلمتهم فلقهم أن يسقطوه وهذا أقوى مذهب من يصح حجة المجتهول وسألت الكلام على الحديث مستوفى في كتاب الأطعمة مع بيان حال قوله الآن يأتي أن من قال الله مدرج إن شاء الله تعالى * ثانيها حديث أبي مسعود في قصة الجزاء الذي عمل الطعام والرجل الذي تبعهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم تأخذن له وسألت الكلام عليه في الأطعمة وأيضاً قوله فيه وأبصر في وجهه النبي صلى الله عليه وسلم هي جله حالية أي أنه قال لخلامة اصنع لي في حال رؤيته تلك وقوله فتبعهم رجل فقال إن هذا اتعنا تشديداته قال ابن التين هو أقتل من تبع وهو يتبعه وخطب الدارودي هنا ظنه أنها هرة قطع فقال معنى اتعنا سارعنا وتبعهم أي لحقهم وأطال ابن التين في تعقب كلامه (قوله) * قول الله تعالى وهو ألد الخصام * الألد الشديد اللد الذي الجدل مشتق من اللدبين وهما صفيتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى وقيل غرذل في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبغض الرجال الألد الخصم بفتح المعجمة وكسر الهمزة أي الشديد لخصومة وسألت مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى (قوله) * ثم من خاضع في باطل وهو يعلمه * وأورد فيه حديث أم سلمة فعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأجاب أنه صدق فأضنى له بذلك فثبت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها * (باب) * إذا خاضع بغير * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلته من أربع كانت فيه خصلته من النفاق حتى يدعيها إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم خسر * (باب) * وقصاص المظالم إذا وجد مال ظالمه وقال ابن سيرين يقاصه وقرأ ابن سيرين (قوله) وقال ابن سيرين يقاصه (هو بالتشديد وأصله يقاصه وقرأ ابن سيرين) (وان عاقبتهم فعاقبوا) الآية وهذا وصله عبد بن حديق تفسيره من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ أن أخذ أحد منكم شيئاً فخذمته ثم أورد فيه المنصف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هذبت عتبة وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسألت الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطلان حديث هشد دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بغيره قدر حقه (قوله) فيه (رجل مسكين) بكسر الميم والتشديد لا كتره قاله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاتفاق والفتح والتخفيف وقده بعضهم بالوجهين وقال ابن الأثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم * ثانيها حديث عتبة بن عامر (قوله) حدثني زيد (هو ابن أبي حبيب (قوله) عن أبي الخير) بالفتح والتخفيف ضد الشر واسمه ثم المثلثة والاستناد كله مبرورون (قوله) لا يتروتا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الأصل وكرة

رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع خصومة بين رجلين فخرج إليهم فقال اتعنا تشديداته قال ابن التين هو أقتل من تبع وهو يتبعه وخطب الدارودي هنا ظنه أنها هرة قطع فقال معنى اتعنا سارعنا وتبعهم أي لحقهم وأطال ابن التين في تعقب كلامه (قوله) * قول الله تعالى وهو ألد الخصام * الألد الشديد اللد الذي الجدل مشتق من اللدبين وهما صفيتا العنق والمعنى أنه من أي جانب أخذ في الخصومة قوى وقيل غرذل في معناه وأورد فيه حديث عائشة أن أبغض الرجال الألد الخصم بفتح المعجمة وكسر الهمزة أي الشديد لخصومة وسألت مستوفى في تفسير سورة البقرة إن شاء الله تعالى (قوله) * ثم من خاضع في باطل وهو يعلمه * وأورد فيه حديث أم سلمة فعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض فأجاب أنه صدق فأضنى له بذلك فثبت له بحق مسلم فأنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليركها * (باب) * إذا خاضع بغير * حدثنا بشر بن خالد أخبرنا محمد بن جعفر عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع من كن فيه كان منافقا أو كانت فيه خصلته من أربع كانت فيه خصلته من النفاق حتى يدعيها إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا عاهد غدر وإذا خاصم خسر * (باب) * وقصاص المظالم إذا وجد مال ظالمه وقال ابن سيرين يقاصه وقرأ ابن سيرين (قوله) وقال ابن سيرين يقاصه (هو بالتشديد وأصله يقاصه وقرأ ابن سيرين) (وان عاقبتهم فعاقبوا) الآية وهذا وصله عبد بن حديق تفسيره من طريق خالد بن الحارث عنه بلفظ أن أخذ أحد منكم شيئاً فخذمته ثم أورد فيه المنصف حديثين أحدهما حديث عائشة في قصة هذبت عتبة وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم لها بالآخذ من مال زوجها بقدر حاجتها وسألت الكلام عليه مستوفى في كتاب النفقات إن شاء الله تعالى قال ابن بطلان حديث هشد دال على جواز أخذ صاحب الحق من مال من لم يوفه أو بغيره قدر حقه (قوله) فيه (رجل مسكين) بكسر الميم والتشديد لا كتره قاله عياض قال وفي رواية كثير من أهل الاتفاق والفتح والتخفيف وقده بعضهم بالوجهين وقال ابن الأثير المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف والمشهور عند الحديثين الكسر والتشديد والله أعلم * ثانيها حديث عتبة بن عامر (قوله) حدثني زيد (هو ابن أبي حبيب (قوله) عن أبي الخير) بالفتح والتخفيف ضد الشر واسمه ثم المثلثة والاستناد كله مبرورون (قوله) لا يتروتا) بفتح أوله وسكون القاف ووقع في رواية الأصل وكرة

أن عائشة رضي الله عنها قالت جئت هذبت عتبة بن ربيعة فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل مسكين فهل علي حرج أن أطعم من الشيء له عائلته فقال لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث قال حدثني زيد عن أبي الخير عن عتبة بن قيس قال قلنا للنبي صلى الله عليه وسلم إنك تبعنا فتنزل بقوم لا يقربوننا فترى فيه فقال لا إن نزلتم

لا يقرو بانثون واحدة ومنهم من شددوا ولترمذى فلا هم بضعفوا ولا هم يؤدون ما نالهم من الحق (قوله ٣) فان أبو اخذوا منهم حق الضيف) في رواية الكشمي في اخذوا منه أي من مالهم وناظرهما الحديث أن قرى الضيف واجب وان المنزل عليه لو امتنع من الضافة أخذت منه قهرا وقال به المثلث مطلقا وخصه أحد باهل البوادي دون القرى وقال الجمهور والضافة سنة مؤكدة وأجابوا عن حديث الباب بأجوبة أحدها جله على المضطرين ثم اخلفوا اهل يلزم المضطر العوض أم لا وقد تقدم بيانه في آخر أبواب اللقطة وأشار الترمذى إلى أنه محمول على من طلب الشراء محتاجا فامتنع صاحب الطعام فله أن يأخذه منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسرا ثانيا أن ذلك كان في أول الاسلام وكانت الموساة واجبة فلما فحقت الفتوح نسخ ذلك وبديل على نسخة قوله في حديث أبي شريح عنده مسلم في حق الضيف وجازته يوم وليلة وأجازة تفضل لا واجبة وهذا ضعيف لا احتقال ان يراد بالتفضل تمام اليوم واليلة لأصل الضافة وفي حديث المتقدم من معديكربر مر فوعا إيمان رجل ضاف قوما فاصبح الضيف محرروا فان نصره حق على كل مسلم حتى يأخذ بقري ليلته من زرع وماله أخرجه أبو داود وهو محمول على ما إذا لم يظفر منه بشئ ثالثا أنه مخصوص بالعمال المبعوثين لقبض الصدقات من جهة الامام فكان على المبعوث اليهم ان يرسلهم في مقابلة علمهم الذي تولوه لانه لا قيام لهم الا بذلك حكاه الخطابي قال وكان هذا في ذلك الزمان إذا لم يكن للمسلمين بيت مال فأما اليوم فأرزاك العمال من بيت المال قال وإلى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضافة على أهل بخران خاصة قال وبديل له قوله أنك بعثتنا وتعقب بأن في رواية الترمذى أنا غرقوم رابعها أنه خاص بأهل الزمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيفا فمن نزل بهم وتعقب بأنه يخصص يحتاج إلى دليل خاص ولا حاجة لذلك فبما صنعتهم عمر لانه متأخر عن زمان سؤال عقبة أشار إلى ذلك التوروي خامسها تأويل المأخوذ في المازري عن الشيخ أبي الحسن من المالكية أن المراد أن لكم أن تأخذوا من اعراضهم بالسنتكم وتذكر والناس عيهم وعقبه المازري بأن الاخذ من العرض وذكر العيب تدبى الشرع إلى تركه لا إلى فعله وأقوى الاجوبة الا أنزل واستدل به على مسئلة الظهور وبها قال الشافعي فجزم بجواز الاخذ فيما إذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضى كأن يكون غريمه منكرا ولا يثبته عند وجود الجش فيجوز فعنده أخذه ان ظفربه وأخذ غيره بقدره ان لم يجده ويجهت في التقويم ولا يحيف فان أمكن تحصيل الحق بالقاضى فالاصح عند أكثر الشافعية الجواز أيضا وعند المالكية اختلاف وجوزة الخنفة في المثل دون التقويم لما يمتحن فيه من الخيف وتفوقوا على ان يحمل الجواز في الاموال لافي العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك وحمل الجواز في الاموال أيضا ما إذا من الغائلة كسبته الى السرقة ونحو ذلك (قوله ٤) ما جاء في السقايف جمع سقيفة وهي المكان المظلل كالسباط أو الحلو في بجانب الدار وكأنه أشار إلى أن الحلو في الامكنة العامة جائز وأن اتخاذ صاحب الدار ما ملأها ومستظلا جائزا إذا لم يضر المارة (قوله) وجلس النبي صلى الله عليه وسلم في سقيفة حتى ساعدته هو طرف من حديث سهل بن سعد أسنده المؤلف في الاشارة في أثناء حديث وبنى ذلك على الاسماعيلي فقال ليس في الحديث يعني حديث عمر أنه صلى الله عليه وسلم

٣ (قوله فان أبو الخالها نسخة وقتله والافسحة الهامش فان لم يفعه لولا وعليها شرح القسطلاني اه مصححه

٢٤٦١

م ٥٥ ق

خطة

٩٩٥١

بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعه لولا اخذوا منهم حق الضيف (باب ما جاء في السقايف) * وجلس النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في سقيفة حتى ساعدته

ن ٢٢٢ / ٢

م ٥٥ ق

خطة

٩٧٥١

٢٤٦٢

ع

تحفة

٩٠٥٠٨

* حدثنا يحيى بن سليمان
قال حدثني ابن وهب قال
حدثني مالك ح وأخبرني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني عبد الله بن عبد الله
ابن عتبة أن ابن عباس أخرجه
عن عمر رضي الله عنهم قال
حين توفي الله نبيه صلى الله
عليه وسلم ان الانصار
اجتمعوا في سقفة بني ساعدة
فقلت لابي بكر اطلق بنا
فخناهم في سقفة بني ساعدة
*(باب) لا يمنع جواره أن
يغفر زخشة في جداره
* حدثنا عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن ابن شهاب عن
الاعرج عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا يمنع
جواره أن يغفر زخشة في
جداره

٢٤٦٢

م د ك

تحفة

١٢٩٠٤

جلس في السقفة انتهى والسبب في غفله عن ذلك أنه حذف الحديث المعلق الذي أنشئت له
واقصر على الحديث المرفوع عن عمر الموصول مع أن البخاري لم يترجم لجيوس النبي صلى الله
عليه وسلم وأما ترجمته جاء في السقايف ثم ذكر الحديث المصرح بجيوس النبي صلى الله عليه وسلم
وأورده معلقاً بالحديث الذي فيه أنه الحجابة جلسوا فيها أو ورده موصولاً فكان الاحتجاج على
ظن أن قوله وجلس من كلام البخاري لأنه حديث معلق وسقفة بني ساعدة كانوا يجتمعون
فيها وكانت مشتركة بينهم وجلس النبي صلى الله عليه وسلم معهم فيها عندهم (قوله حديث مالك
وأخبرني يونس) أي ابن يزيد عن ابن شهاب يعني أن كلامهم مروي عنه لابن وهب عن ابن شهاب
وكان ابن وهب حريصاً على التفرقة بين الحديث والخبار مراعاة للاصطلاح ويقال أنه أول من
اصطلح على ذلك بمصر (قوله أن الانصار اجتمعوا في سقفة بني ساعدة) هو مختصر من قصة سبعة
أبي بكر الصديق وسأقي في الهجرة وفي كتاب الحدود بطوله ونسبه في شرحه هناك ان شاء الله تعالى
والغرض منه ان الحجابة استمرزاعي الجليوس في السقفة المذكورة وقال الكرماني مطابقة
الحديث للترجمة ان الجليوس في السقفة العامة ليس ظاهراً * (قوله باب لا يمنع جواره
جاره ان يغفر زخشة في جداره) كذلك الذي رد بالتصريح على افراد الخشبة وغيره بصيغة الجمع
وهو الذي في حديث الباب قال ابن عبد البر روى اللفظان في الموطأ والمعنى واحد لان المراد
بالواحد الجنس انتهى وهذا الذي يعين الجمع بين الروايتين والافعال المعنى قد يختلف باعتبار أن أمر
الخشبة الواحدة أخف في مساحته الجوار مختلف الخشب الكثير وروى البخاري عن جماعة
من المشايخ أنهم روى ما لا يوافقوا في ترك ذلك عبد الغني بن سعيد فقال الناس كلهم بطلوه بالجمع
الا لطباوى وما ذكره من اختلاف الرواة في الصحيح روى عبد الغني بن سعيد الا ان أراد خاصاً
من الناس كالذين روى عنهم الطبواى فله اتجاه (قوله عن ابن شهاب) كذا في الموطأ وقال
خالد بن مخلد عن مالك عن أبي الزناد يروي الزهري وقال بشر بن عمرو عن مالك عن الزهري عن أبي
سليمة بن بلال عن الأعرج ووافقه هشام بن يوسف عن مالك ومعه من الزهري ورواه الدارقطني في
الغرائب وقال المحفوظ عن مالك الأول وقال في العلل رواه هشام الدستوائي عن معمر بن
الزهري عن سعيد بن المسيب بدل الأعرج وكذا قال عقيل عن الزهري وقال ابن أبي حفصة عن
الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن بلال عن الأعرج والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج وبذلك جزم
ابن عبد البر أيضاً ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع (قوله لا يمنع) الجزم على
ان لانه لا نهاية ولا يذيل الرفع على انه خبر بمعنى انتهى ولا أحد لا يمنع بزيادة فون التوكيد وهي
تؤيد رواية الجزم (قوله جواره الخ) استدلل به على ان الجدار اذا كان واحداً وله جوارف افراد
أن يضع جذعه عليه جالساً أو أذن الملك أم لا فان امتنع أجبر وبه قال أحدوا حتى وغيرهما
من أهل الحديث وان حبيب من المالكية والشافعية في القديم وعنه في الجديد فلو ان
أشهرهما اشتراط اذن الملك فان امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية وجاؤا الاخر في الحديث على
الندب والنهي على التزج بهما يعني بين الاحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الا برضا وفيه
نظر كما ساقى وجرم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعية بالقول القديم وهو نص في البويطى قال
البيهقي لم يخجل في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الا عومات لا يستكر أن تخصها وقد حلف

الراوى على ظاهره وهو أعلم بالمراد عما حدث به بشير الى قول أبى هريرة مالى أراكم عنها معرضين
(قوله ثم يقول أبو هريرة) في رواية ابن عينة عند أبى داود ونفسه سوار وسهم واحد فلما
 حذتهم أبو هريرة بذلك طأطأوا رؤسهم **(قوله عنها)** أى عن هذه السنة أو عن هذه المقالة
(قوله لا ريبها) في رواية أبى داود لا يقينها أى لا شيعين هذه المقالة فكلم ولا قرعتم بها كما
 يضرب الانسان بالتيبين كنفه ليستعظم من غفلته **(قوله بين أكتافكم)** قال ابن عبد البر
 روىناه في الموطأ بالمشاة والنون والأكثاف بالنون جمع كنف ففتحها وهو الجانب قال الخطابي
 معناه ان لم يقبلوا هذا الحكم وقبوله راضين لاجعلتها أى الخشبة على رقابكم كما رين قال
 وأراد بذلك المبالغة وهذا التاويل جرم امام الحرمين بغيره وقال ان ذلك وقع من أبى هريرة
 حين كان على امرأة المدينة وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لا ريب من بين أعينكم وان
 كرهتم وهذا راجح التاويل المتقدم واستدل المذهب من المالكية بقول أبى هريرة مالى أراكم
 عنها معرضين بأن العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب اليه أبو هريرة قال لا يلوكن على
 الوجوب لما جهل الصحابة تناوله ولا أعراضا عن أبى هريرة حين حذتهم به فلولا أن الحكم قد
 تقرر عندهم بخلافه لما جاز عليهم جهل هذه الفريضة فدل على أنهم جعلوا الامر في ذلك على
 الاستصحاب انتهى وما أدى من أن له ان المعرضين كانوا اصحابه وانهم كانوا اعداء لا يجهل مثلهم
 الحكم ولم يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك هو المتعين والافلو
 كانوا اصحابه أو فقهاء وما واجههم بذلك وقد قوى الاتفاق في التقديم القول بالوجوب بان عرقضى
 به ولم يحل الله أحد من أهل عصره فكان اتفاقا منهم على ذلك انتهى ودعوى الاتفاق هنا أولى
 من دعوى المذهب لأن أكثر أهل عصر عرك كانوا اصحابه وغالب أحكامه منتشرة لطول ولايته وأبو
 هريرة إنما كان على امرأة المدينة تسببه عن مروان في بعض الاحيان وأشار الشافعي الى
 ما آخره ماله ورواه هو عنه بسند صحيح ان الخليل بن خليفه سأل محمد بن مسلمة أن يسوق
 خيل الجاهلية في أرض محمد بن مسلمة فاستمع فكلمه عمر في ذلك فأى فقال والله ليرن به ولو على
 بطنك فحمل عمر الامر على ظاهره وعصاه الى كل ما يحتاج الجار الى الاتفاقم به من دار جاره
 وأرضه وفي دعوى العمل على خلافه نظر فقد روى ابن ماجه والبيهقي من طريق عكرمة بن سلمة
 ان أخوين من بنى المغيرة أعقب أحدهما ان غرأ أحد في جداره خشبا فاقبل في جمع من جارية
 ورجال كثيرين الانصار فقالوا انهم قد رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحديث فقال الآخر
 يا أحنى قد علبت انك تقضى لك على وقد خلفت فاجعل اسطوا نادون جدارى فاجعل عليه
 خشبك وروى ابن اسحق في مسنده والبيهقي من طريقه عن يحيى بن جعدة أحد التابعين قال
 أراد رجل أن يضع خشبة على جدار صاحبه فغير انه ففقهه فإذا من شئت من الانصار يجذون
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفنهاه ان يمتعه فخير على ذلك وقيد بعضهم الوجوب بما اذا تقدم
 استئذان الجار في ذلك مستندا الى ذكر الاذن في بعض طرقه وهو في رواية ابن عينة عند أبى
 داود وعقيل أيضا ولا جد عن عبد الرحمن بن مهيدي عن مالك من سأل جاره وكذا ابن حبان
 من طريق الباقين عن مالك وكذا الى عوانة عن طريق زيد بن سعد عن الزهري وأخرجه البار
 من طريق عكرمة عن أبى هريرة ومنهم من حل الضمير في جداره على صاحب الجذع أى لا يمتعه

ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم
 عنها معرضين والله لا ريبها
 بين أكتافكم

* (باب صب الخمر في الطريق) * حدثني محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى أخبّرنا عفان (٨١) حدثنا جاد بن زيد حدثنا ثابت عن أنس

أن يضع جذعه على جدار نفسه ولو نضر به من جهة منع الضومثلا ولا يحق بهذو وقد تعقبه ابن
التين بأنه إحداد قول ثالث في معنى الخبر وقد رده أكثر أهل الأصول وفيما قال نظران لهذا
القول أن يقول هذا ما يستفاد من عموم النسي لأنه المراد فقط والله أعلم وحمل الوجوب عند
ما قال به أن يحتاج إليه الجوار ولا يضع عليه ما يضرب به المثل ولا يقدم على حاجة المالك ولا فرق
بين أن يحتاج إلى وضع الجذع إلى النقب الحدار أولا لأن رأس الجذع ليس من النقب بقية الحدار

قوله باب صب الخمر في الطريق أي المتشركة ذاتعين ذلك ظر وقالوا لا زلة مفسدة
 يكون أقوى من المفسدة الحاصلة بصها **قوله** حدثنا محمد بن عبد الرحيم هو المعروف بصاعقة
 شيخه عفان من كبار شيوخ الحجازي وأكثر ما يحدث عنه في الصحيح بواسطة **قوله** كنت ساف
 لعموم سافئ تسجمن عرف منهم في كتاب الأثرية مع الكلام عليه أن شاء الله تعالى **قوله**
 فرقت سلك المدينة أي طريقها ٣ وفي السباق حذف تقديره رحمت فأمر النبي صلى الله عليه
 وسلم بإزالتها فارتقت ففرت وسافئ من بدیان لذلك في تفسير المائدة قال المهلب اعلمت الخمر
 بالطريق لا لعلان رفضها وليشهر تركها وذلك أرجم في المسئلة من التاذي بصها في الطريق
قوله باب أئمة الدور والجالوس فيها والجلوس على الصدقات أمأ الأئمة فهي
 فناء بكسر الفاء والمد وقد تقرر وهو المكان المتسع امام الدور والترجمة معقودة لجواز
 النزل بها

بحمد الله تعالى عليه جرى العمل في بناء المساطب في أبواب الدور والحوارز مقيد بعدم الضرر
 بأرواها وألحاحاً والصدقات بضمين جمع صعد بضمين أيضاً وقد فتحوا له وهو جمع صعيد كطريق
 لفرقات وزنا ومعنى المراد به ما راد من القنائر وزعم ثعلب أن المراد بالصدقات وجه الأرض
 المتعلق بماء كماء معناه من الجلبوس في الحوائط وفي الشيايب المشرقة على المارجيث
 يكون في غير العلو **(قوله)** وقالت عائشة فأتني أبو بكر مسجد الحديث هو طرف من حديث
 يورصله المؤلف في الهجرة بطوله ومضى في أبواب المساجد ترجمه المسجد يكون بالطريق
 غير ضرر بالناس **(قوله)** أنا كرم الجلبوس بالنصب على التحذير **(قوله)** الطرقات ترجم
 صدقات وألفظ المتن الطرقات إشارة إلى تساويها في العسق وقد ورد بلفظ الصدقات من
 حديث أبي هريرة عن عبد الله بن حبان وهو عند أبي داود بلفظ الطرقات وزاد في المتن وأشار
 ميل وتختبئ العاطس إذا جحد ومن حديث عمر عند الطبري وزاد في المتن وأغاثه الملهوف
 إليه قالوا ما تمنى مجالسنا **(بذ)** القائل ذلك هو أبو طلحة وهو بن من روايته عندهم **(قوله)**
 أقيم إلى المجالس **(بذ)** كذا لاكثر ما تناهوا إلى التي للغاية وفي رواية الكشيحي فإذا أقيم
 رحبة وقالوا لا تشديد وهو هكذا وفي كمال الاستئذان بالموحدة واللاتي هي حرف
 تناء وهو الصواب والمجالس فيها استعمال المجالس يعني الجلبوس وقد تبين من سياق الحديث
 المبني عن ذلك التنزيه أن لا يصف المجالس عن أداء الحق الذي عليه وأشار بفيض البصر إلى
 السلامة من التعرض للفتنة يترجم النساء وغيره وكف الذي إلى السلامة من الاحتقار
 لنية ونحوها ورد السلام إلى أكرام الماروا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى استعمال
 معاشير عن ترك جمع ما لا يشرع وفيه محقق بقول بان سد الزنا عن طريق الأولى لا على
 لأنه نهى أولاء عن الجلبوس حسب المادة فلما أوالا ما تمنى **(بذ)** كره لهم المقاصد الأصلية

(١١ - فتح الباري ح ٣) قوله وفي السياق حذف الخ لعله كتب على رواية أخرى فزوا الألف الرواية التي هنالست كذلك ٥١

فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ أَذْهَبَ مَعَهُمْ قَوْمٌ مَعَهُمْ فَطَفِقُوا بَيَاضًا وَبَخَسُوا مِنْ أَطْرَافِ الْأَنْصَارِ فَوَقَّعَتْ عَلَى أَعْيُنِهِمْ تَرْجِيحًا فَابْتِغَاكَرْتُمْ أَنْ تَرْجِعَ تَرْجِيحَهُمْ فَلَمَّا تَرَأْتُمْ أَنَّهُمْ تَوَلَّوْا بَدَأْتُمْ فِي الْيَوْمِ حَتَّى الدِّلُّ فَلَمَّا تَرَأْتُمْ خَابَ مِنْ فِعْلِهِمْ مَنَ بَعْظُهُمْ جَعَلَ عَلَى سَبَابِ قَدِ خَلَعَ عَلَى حَقِّهِ فَقَتَلَ أَيْ حَقَّهُ أَفْغَاضَ أَحَدًا كَرِيسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ حَتَّى الدِّلُّ فَقَاتَلَ فَوَقَّعَتْ خَابَ وَخَسِرَتْ أَفْأَمْنَا أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِعُضْبِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَّ كَيْلَ لَا تَسْتَكْبِرُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَرْجِعِي فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجِرِيهِ، وَهَؤُلَاءِ مَا بَدَأَ اللَّهُ بِالْوَيْزَانِ أَنْ كَانَتْ جَارِكُنَّ هِيَ وَأَضَامُنَا وَحَاجِبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٨٣) بَرِيدًا عَشْرَةً وَكَأَنَّهُمْ شَاءُوا أَنْ غَسَانُ تَعَلَّ

عن أبي الزبير عنه عن ابن عباس حديداً فاسم له الشق الثاني والثالث حديث أنس قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر الحديث وسألت الكلام عليه في النكاح أو سأوا كنهه وأوردته فقله جلس في عليته فجاءه عرق فقال أطلق نسائك فاني حديث عمر الذي قبله فدخل مشرباً له فاعتزل فيها فوفاه فبنت المشربة التي هو فيها فقلت لعلاء أسودا ساذن لعمر الحديث والمراد بالمشربة الفرفة العانة فأراد ابن حديث أنس أنها كانت عالة وادجاء اتخاذ الفرفة العالية جازاً بخلافها العالية من باب الأولى وأما المشربة فحكمها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به الباب والله أعلم وأظن البخاري تأمى بعمر حش ساق الحديث كله وكان يكفه في جواب سؤال ابن عباس أن يكفي بقوله عائشة وفصصة كما كان يكفي البخاري أن يكفي بقوله مثلاً ودخل النبي صلى الله عليه وسلم مشربة له فاعتزل فيها كاجر تبه عاده والله أعلم بوقوله في حديث عمرو اعجاباً بالنسوة وأصله والى للندبة وجاء بعده لما كند وقرواية الكشميين واجبي قال ابن مالك فيه شاهد على استعماله في غير الندبة وهو رأى المبرد قيل إن عمر يعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا مع استشهاده عنده معرفة التفسير أو يعجب من حرصه على تحصيل التفسير بجميع طرقه حتى في نسمة من أبيهم فهو حجة ظاهرة في السؤال عن نسمة من أبيهم أو أهلكه قوله كتب وجرى ما لم يقل أكثر ويجوز النصب وقوله فيه تعلل التعال أي تعذر بها ونسوها أو هو تعلل إلى مفعلين خذف أحدهما والأصل تعلل الذواب النحال وروى النحال بالوحدة والمجبة وسألت في النكاح لفظ تعلل الخلل وقوله فافزعني أي القول ولكن الكشميين فافزعني بصبغة جمع التؤنث وقوله غاب من فعلت منهن في رواية الكشميين جاء من فعلت منهن بظن وقوله على رمال بكسر الراء ويجوز ضمها يقال رمل الحصى إذا نسجه والمراد بظن هو التساذخ بمنزلة الخطوط في الثوب المنسوج وكانه يمكن فوق الحصى فراش ولا غيره أو كان بحيث لا يمنع تأثير الحصى **(قوله)** فقلت وأفاقاً ثم أسانس أي أقول قولاً استكشف به هل ينسبط لي أم لا ويكون أول كلامه يا رسول الله لو رأيته ويحتمل أن يكون استفهاماً مخدوفاً لا الإداة أي أسانس يا رسول الله ويكون أول الكلام الثاني لو رأيته ويكون جواب الاستفهام مخدوفاً واكتفى فعبارة رقيقة الحال وقوله أهبة بفتح الهمزة والهاء ويجوز ضمها وقوله أبا صحننا

لغلام أسود استأذن لعمر فدخل فسلم على الله عليه وسلم ثم خرج فقال ذكركم له نصف فأنصرف حتى جلست مع
الرهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد خفت فقلت للغلام فذكر مثله جلست مع رهط الذين عند المنبر ثم غلبني ما أجد خفت
فقلت استأذن لعمر فذكر مثله فلورأت منصرفاً فإذا الغلام يدني قال أذن لك الرسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلت
عليه فآذاهم وطبع على رمال خضر ليس بيده منه فراش قد أزال مال يجنبه مكر على وسادته من آدم حشواً هاليف فسات
عليه ثم قلت وأنا قام طلقت نسائك فرفع بصره إلى فقال لا ثم قلت وأنا قام استأسن يا رسول الله لو أتيي وكما مضى فزرت غلب
النساء فقلت قد مضى قوم قطعتهم نسأوهم فذكره فأنقسم التي صلى الله عليه وسلم ثم قلت لو أتيي ودخلت على حفصة فقلت

مرو والناس بها قال غيره هي الطريق الواسعة وقبل العامة (قوله وهي الرحبة تكون بين
 الطريقين خير يد أهلها البنان الخ) وهو مصرومه الى اختصاص هذا الحكم بالصورة التي ذكرها
 وقد وافقه الجاوي على ذلك فقال لم يجد لهذا الحديث معنى اولى من جملة على الطريق التي يراد
 استاؤها اذا اختلف من يشتد في قدرها كبلد يفتقها المسلمون وليس فيها طريق مسلول
 وتكون يعطيه الامام لمن يحسبها اذا اراد ان يجعل فيها طريقا للمارة ونحو ذلك وقال غيره مراد
 الحديث ان أهل الطريق اذا اترضا على شيء كان لهم ذلك وان اختلفوا جعل سبعة أذرع
 وكذلك الارض التي تزرع مثلا اذا جعل أصحابها فيها طريقا كان باختيارهم وكذلك الطريق
 التي لا تسلك الا في النادر يرجع في أفنتها الى ما يترضى عليه الجيران (قوله عن الزبير بن
 خزيث) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتية ساكنة ثم ثمانية نصري ماله
 في الجاوي سوى هذا الحديث وحديثين في التفسير وآخر في الدعوات وقد ورد ابن عدي هذا
 الحديث في أفران جرير بن حازم راويعه عن الزبير هذا فهو من غرائب الصحيح ولكن شاهدته في
 مسلم من حديث عبد الله بن الحرث عن ابن عباس وعند الاساعلي من طريق وهب بن جرير
 عن أبيه سمعت الزبير (قوله اذا تشاوروا) فقالوا لمن الطريق والمسلم من طريق عبد الله بن الحرث عن أبي هريرة
 والاساعلي اذا اختلف الناس في الطريق والمسلم من طريق عبد الله بن الحرث عن أبي هريرة
 اذا اختلفتم وأخرجته أعوانة في صحيحه وأودوا الترمذي وابن ماجه من طريق بشير بن
 كعب وهو بالتصغير والمعجمة عن أبي هريرة بلفظ اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع
 ومثلا لابن ماجه من حديث ابن عباس (قوله في الطريق) زاد المسخفي في روايته المياء والماء يتابع
 عليه وليست بمنعوظة في حديث أبي هريرة وانما ذكرها المؤلف في الترجمة مشايهم الى ما ورد
 في بعض طرق الحديث كعادته وذلك فيما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم اذا اختلفتم في الطريق المياء فاجعلوها سبعة أذرع وروى عبد الله بن أحمد في
 زيادات المسند والطريق من حديث عبادة بن الصامت قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 الطريق المياء فذكره في أثناء حديث طويل لابن عدي من حديث أنس قضى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الطريق المياء التي توثق من كل مكان فذكره وفي كل من الاسانيد الثلاثة مقال
 (قوله بسبعة أذرع) الذي يظهر ان المراد بالذراع ذراع الا دعي فيعتبر ذلك بالمعتدل وقيل
 المراد بالذراع ذراع البنان المتعارف قال الطبري معناه ان يجعل قدر الطريق المشتركة سبعة
 أذرع ثم يبق بعد ذلك لكل واحد من الشركاء في الارض قدر ما ينتفع به ولا يضر غيره والحكمة
 في جعلها سبعة أذرع لتسلكها الاجال والاثقال دخولوا وخرجوا ويسع ما لا بد لهم من طرحه
 عند الابواب ويلتقي أهل البنان من بعد البيع في حافة الطريق فان كانت الطريق أزيد من
 سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد وان كان أقل منع ثلاث يصدق الطريق على غيره (قوله
 بالنهي بغير اذن صاحبه) أي صاحب الشيء المنهوب والنهي بضم التون فعل
 من النهب وهو أخذ المرء ما ليس له جهارا ونهب مال الغير غيبا تزوم مفهوم الترجمة انه اذا اذن
 جاز وعمله في المنهوب المشاع كالطعام يقدم للقوم فكل منهم أن يأخذ ما يملكه ولا يجذب من
 غيره الا برضاه وبخود ذلك فسر الخبي وغيره وكره مالك وجاعة النهب في نثار العرس لانه اما

وهي الرحبة تكون بين
 الطريقين خير يد أهلها
 البنان فترك منها للطريق
 سبعة أذرع وحديثا موسى
 ابن اسمعيل حدثنا جرير بن
 حازم عن الزبير بن خزيث
 عن عكرمة سمعت أبا
 هريرة رضي الله عنه قال
 قضى النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا تشاوروا في الطريق
 المياء بسبعة أذرع * (باب
 النهي بغير اذن صاحبه) *

ن

٢٢٥/٢

نسخة
٩٢٥٧٤

٢٤٧٢

نسخة

٩٢٤٤٧

وقال عبادة يا ابن النبي صلى الله عليه (٨٦) وسلم على أن لا تنتب حديثنا آدم بن أبي إياس حديثنا شعبة حديثنا عدي بن ثابت

مععت عبد الله بن يزيد الأنصاري وهو جدته أبو أمه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي والمثلة حديثنا سعيد بن عفير قال حدثني الثعلبي حدثنا عفير قال حدثني ابن شهاب عن أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يري الزاني حين يخرج من أهله ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن ولا ينهب حين ينهب وهو مؤمن وعن سعيد بن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله إلا أنه قال القبري وجدت بخط أبي جعفر قال أبو عبد الله نفسه أن يزع منه يريد الأيمان * (باب كسر الصلب وقتل الخنزير) * حدثنا علي بن عبد الله حديثنا سليمان حديثنا الزهري قال أخبرني سعيد بن المسيب سمع أبا هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى ينزل فيكم ابن مريم حكيم مقسطا فيكسر الصلب ويقتل الخنزير ويضع الجفرة ويشفي المملأ حتى لا يقبل أحد

أن يحمل على أن صاحبه أذن العاصم بن في أخذه فظاهره يقتني التسوية والنهب يقتني خلافها وأما أن يحمل على أنه علق القتل على ما يحصل لكل أحد ففيه اختلاف فلذلك كرهه وسأني لذلك مزديان في أول كتاب الشركة أن شاء الله تعالى (قوله) وقال عبادة يا ابن النبي صلى الله عليه وسلم على أن لا تنتب هذا طرف من حديث وصله المؤلف في وفود الأنصار وقد تقدمت الإشارة إليه في أوائل كتاب الأيمان وكان من شأن الجاهلية أن تنهب ما يحصل لهم من الغارات فوقفت البعة على الزجر عن ذلك (قوله) سمعت عبد الله بن يزيد كذا لاكثر والكشميني وحده ابن زيد وهو ضعيف (قوله) هو يعني عبد الله (جده) أي جده عدي لأمه واسم أمه فاطمة وتكنى أم عدي وعبد الله بن زيد هو الخطمي معني ذكره في الاستقصاء وليس له عن النبي صلى الله عليه وسلم في البخاري غيره هذا الحديث وله فيه عن العصابة غيره هذا وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وروى هذا الحديث يعقوب بن إسحق الحضرمي عن شعبة فقال فيه عن عدي عن عبد الله بن زيد عن أبي أيوب الأنصاري أن أبا هريرة قال سمعني وأخرجه الطبراني والمحققون عن شعبة ليس فيه أبو أيوب وفيه اختلاف آخر على عدي بن ثابت كاسياني في كتاب الذنائب وفي النهي عن النهبة حديث جابر عند أبي داود يلفظ من انتهب فلس منا وحديث أنس عند الترمذي مثله وحديث عمران عند ابن خنيس مثله وحديث ثعلبة بن الحكم يلفظ أن النهبة لا تحمل عند ابن ماجه وحديث زيد بن خالد عند أحمد بن حنبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهبة (قوله) عن النبي والمثلة بضم الميم وسكون المثلة ويجوز فتح الميم وضم المثلة وسأني شرح أبي كتاب الذنائب أن شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث لا يري الزاني حين يري وهو مؤمن الحديث وفيه ولا ينهب حين ينهب ترفع الناس إليه فيها أبصارهم ومنه يستفاد التقيد بالأذن في الترجمة لأن رفع البصر إلى المنتهى في العادة لا يكون إلا عند علم الأذن وسأني الكلام عليه مستوفي في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله) وعن سعيد يعني ابن السيب (وأي سلمة) يعني ابن عبد الرحمن (عن أبي هريرة مثله إلا أنه) يعني أن الزهري روى الحديث عن هؤلاء الثلاثة عن أبي هريرة فانقرأ أبو بكر بن عبد الرحمن بزيادة كراهية فيه وظاهره أن الحديث عند عقيل عن الزهري عن الثلاثة على هذا الوجه وقد أخرجه في الحدود فقال فيه عن ابن شهاب عن سعيد بن أبي سلمة مثله إلا أنه ورواه مسلم عن طريق الأوزاعي عن الزهري عن الثلاثة ثم قاله وكان الأوزاعي حل رواية سعيد وأبي سلمة على رواية أبي بكر والذي فصلها أحفظ منه فهو المحفوظ وسأني في بيان ذلك في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى (قوله) قال القبري وجدت بخط أبي جعفر هو ابن أبي حاتم وروا البخاري (قال أبو عبد الله) هو المصنف (نفسه) أي نفسه والنفي في قوله لا يري وهو مؤمن (أن يزع منه) (٣) نور الأيمان وهذا التفسير لبقاه البخاري من ابن عباس فسأني في أول الحدود وقال ابن عباس يزع منه نور الأيمان وسند كرهنا لمن وصله ومن وافقه على هذا التأويل ومن خالفه أن شاء الله تعالى

﴿قوله﴾ باب كسر الصلب وقتل الخنزير ﴿أورد فيه حديث أبي هريرة ينزل ابن مريم وسأني شرحه في أحاديث الأبياء وقد تقدم وجه آخر في باب من قتل الخنزير في آخر البوع وفي إيرادها إشارة إلى أن من قتل خنزيرا أو كسر صلبا لا يضمن لأنه فعل مأمويا وقد أخبر

(٣) قوله نور الأيمان لعل نجاته كذلك والأقوال تبين فيما يابى سامن التسخار ينزع منه يريد الأيمان اه معجمه عليه

ع

٢٢٥/٢

عليه الصلاة والسلام بان عسى عليه السلام سفعه له وعواذ انزل كان مقررا للشرع ينصلى
 الله عليه وسلم كما ساقى تقر بره ان شاء الله تعالى ولا يخفى ان حمل جواز كسر الصليب اذا كان
 مع المحاريز أو الذي اجاز به الحد الذي عوهد عليه فاذا لم يتجاوز كسر مسلم كان متعديا
 لانهم على تقريرهم على ذلك يؤدون الجزية وهذا هو السر في تعميم عيسى كسر كل صليب لانه
 لا يقبل الجزية وليس ذلك منه نسخا للشرع بينما محمد صلى الله عليه وسلم بل النسخ هو شرعنا على
 لسان نبينا الاخبار بذلك وتقريره ﴿قوله باب هل تكسر الذنان التي فيها خمر أو
 خمر الزقاق﴾ لم يبين الحكم لان المقدمه التفصيل فان كانت الاوعمه تبحث براق ما فيها واذا
 غسلت طهرت وان تقع به الميزر اتلافها والاجاز والله أشار بكسر الذنان الى ما أخرجه الترمذي
 عن أبي طحمة قال بانى الله اشترت خرا لا يتم في حجرى قال اهرق الخمر وكسر الذنان وأشار
 بتخريق الزقاق الى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر قال أخذ النبي صلى الله عليه وسلم شفرة وخرج
 الى السوق وبها زقاق خر جلبت من الشام فشق به لما كان من ثلث الزقاق فأشار المصنف
 الى ان الحد يثنى ان ثباتا فخر جلبت من الشام فشق به لما كان من ثلث الزقاق فأشار المصنف
 به بعد تطهيرها يمكن كادله عليه حديث سلمة أول احاديث الباب ﴿قوله فان كسر صلبا أو صلبا
 أو طنبورا أو مالا ينتفع بخبشه﴾ أى هل يضمن أم لا الأصم والصليب ضرر وان يخذل من
 خشب ومن حديد ومن نحاس وغير ذلك وأما الطنبور فهو بضم الطاء والموحدة بينهما ون
 ساكنة الهمزة ألان الله معروفة وقد تقع طائره أو مالا ينتفع بخبشه فينبهه وبين ما تقدم
 خصوص وعموم وقال الكرماني المعنى أو كسر شيئا لا يجوز الاتفاع بخبشه قبل الكسر كالـ
 الملاهي يعنى فيكون من العام بعد الخاص قال ويحتمل أن يكون أجمع حتى أى كسر ما ذكر
 الى حد لا ينتفع بخبشه أو هو عطف على محذوف تقديره كسر كسر الا ينتفع بخبشه ولا ينتفع به
 بعد الكسر ﴿قلت﴾ ولا يخفى تكلف هذا الخبر وبعد الذى قبله ﴿قوله وأنى شرع فى طنبور
 كسر فلم يقض فيه شيء﴾ أى لم يضمن صاحبه وقد وصله ابن أى شبهه من طريق أى حصن بفتح
 أوله بلفظ ان رجلا كسر طنبورا لرجل فرفعه الى شريح فلم يضمنه شيئا ثم أورد المصنف فى الباب
 ثلاثة احاديث أحدها حديث سلمة بن الأكوع فى غسل القدر التى طخت فيها الخمر وسماها
 الكلام عليه مستوفى فى كتاب الذابغ ان شاء الله تعالى وهو يساعدا ما أثرت اله فى الترجمة من
 التفصيل قال ابن الجوزى أراد التغلظ عليهم فى طختهم ما نهى عن كلة فلما رأى افغانهم
 اقتصر على غسل الاراءى وفه رضى على من زعم ان ذنان الخمر لا سليل الى تطهيرها لما لا يخلها من
 الخمر فان الذى داخل القدر ومن الماء الذى طخت به الخمر يظهره وقد آذن صلى الله عليه وسلم فى
 غسلها على اى امكان تطهيرها ﴿قوله قال أبو عبد الله﴾ هو المصنف ﴿كان ابن أبى أويس﴾ يعنى
 شيخه اسمعيل ﴿قوله الانسية نصب الالف والنون﴾ يعنى انها نسبت الى الانس بالفتح ضد
 الوحشة تقول أنسته أنسة وأنسبا اسكال التون وقتضها والمشهور فى الروايات بكسر الهمزة
 وسكون التون نسبة الى الانس أى بنى آدم لانها تألفهم وحى ضد الوحشة ﴿تسمية﴾ ثبت هذا
 التقسير لا يدر وحده وتعبيره عن الهمزة بالالف وعن الفتح بالنصب جازع عند المتقدمين وان
 كان الاصطلاح أخيرا قد استقر على خلافه فلا يبادر الى انكاره ثانيا حديث ابن مسعود فى

٢٤٧٧

ق

نظرة

٢٥٤٢

ع

٢٢٥/٢

٢٤٧٨

تخله

حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا سفيان حدثنا ابن أبي

نجيع عن مجاهد عن أبي معمر

عن عبد الله بن مسعود

رضي الله عنه قال دخل

النبي صلى الله عليه وسلم

مكة وحول البيت ثلثائة

وستون نسيا فجعل يطعن

بعود في يده وجعل يقول

يا الحق وزهق الباطل

الآية * حدثني إبراهيم بن

المنذر حدثنا أنس بن عياض

عن عبد الله بن عمر عن عبد

الرحمن بن القاسم عن أبيه

القاسم عن عائشة رضي

الله عنها أنها كانت اتخذت

على سهوة لباسا ترافسه

تمثل فيه فكأنه النبي صلى

الله عليه وسلم فاتخذت منه

ثوبين فكانتا في البيت

يخامن عليهما * (باب من

قاتل دون ماله) * حدثنا

عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد

هو ابن أبي أيوب قال حدثني

أبو الأسود عن عكرمة عن

عبد الله بن عمرو رضي الله

عنه ما قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول

من قتل دون ماله فهو شهيد

٢٤٨٠

تخله

٨٨٩١

طعن الاصنام وسأى الكلام عليه في غزوة الفتح (قوله يطعن) يقع العين وبضمها قال الطبري
في حديث ابن مسعود جواز كسر آلات الباطل وبالإصمغ الا في المعصية حتى تزول هيئتها
ويتنفع براضها * قالها حديث عائشة في هذا السر الذي فيه التمثيل وسأى الكلام عليه في
اللباس ونذكر فيه وجه الجمع بين قولها هنا كل صلى الله عليه وسلم يسيك عليهما وبين قولها
في الطريق الاخرى ما بال هذه الفرة قلت اشترتها للتوسدها قال ان البيت الذي فيه الصورة
لا تدخله الملائكة والسموة ينفخ المهدله وسكون الهاصة وقيل خزانة وقيل رف وقيل طاق
يوضع فيه الشيء قال ابن السكيت قولها فتهتك أي شقه كذا قال والذي يظهر انه نزعته ثم هي
بعيد ذلك فطعته كما سألني توضيحه ان شاء الله تعالى (قوله ما) من قاتل دون
ماله أي ما حكمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان معني تحت وتستعمل للسبيحة على
الجزاز ووجهه الذي يقاتل عن ماله غالبا لما يجعل خلفه وأخته ثم يقاتل عليه (قوله حدثنا
عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدي وقوم منسوبا
هكذا عند الاسماعيلي (قوله عن عكرمة) في رواية الطبري عن أبي الاسود ان عكرمة أخيه
وليس لعكرمة عن عبد الله بن عمرو وهو ابن العاص في صحيح البخاري غيره هذا الحديث الواحد
(قوله من قتل دون ماله فهو شهيد) قال الاسماعيلي كذا أخرجه البخاري وكأنه كسبه من
حفظه أو حدث به المقرئ من حفظه فجاءه على اللفظ المشهور والافتقار له جاءه عن المقرئ
باللفظ من قتل دون ماله مظلوما فله الجنة قال ومن أتى به على غير اللفظ الذي اعتد فهو أولى
باللفظ واسما وفهم مثل دحيم وكذلك ما زادوه من قوله مظلوما فانه لا بد من هذا القيد وساقه
من طريق دحيم وابن أبي عمرو وعبد العزيز بن سلام (قلت) وكذلك أخرجه النسائي عن عبيد
الله بن فضالة عن المقرئ وكذلك رواه حمزة بن شريح عن أبي الاسود بهذا اللفظ أخرجه
الطبري نعم الحديث طريق أخرى عن عكرمة أخرجه النسائي باللفظ المشهور وأخرجه مسلم
كذلك من طريق ثابت بن عبيد الله بن عمرو في روايته قصة قال لما كان بين عبد الله
ابن عمرو وبين عتبة بن أبي سفيان ما كان يشبه القتال فركب خالد بن العاص الى عبد الله
ابن عمرو فوقفه فقال عبد الله بن عمرو وأما علمت فذكر الحديث وأشار بقوله ما كان ما بينه
خوفه في روايته المشار اليها فان أولها عاملان لها وبه أجرى عينا من ماله على بها أضافد ثامن
حافظ لآل عمرو بن العاص فآراد أن يخرقه ليجري اليه بمنه الى الأرض فأقبل عبد الله بن عمرو
ومواليه بالسلاح وقالوا والله لا تخزقون حاطنا حتى لا يتي منا أحد فذكر الحديث والعالم
المدكور هو عتبة بن أبي سفيان كآظهر من رواية مسلم وكان عاملا لأخيه على مكة والطائف
والأرض المدكور هو كانت بالطائف وامتناع عبد الله بن عمرو من ذلك لما يدخل عليه من الضرر
فلا حجة فيه ان عارض به حديث أبي هريرة في أن أراد أن يضع جذعه على جدار جاره والله أعلم
وأخرجه النسائي من وجهين آخرين وأبو داود والترمذي من وجه آخر كلهم عن عبد الله بن عمرو
نألفظ المشهور وفي رواية لأبي داود والترمذي من أبيه ما لا يغير حتى فاقبل فقتل فهو شهيد وابن
ماجه من حديث ابن عمر بنحوه وكان البخاري أشار الى ذلك في الترجمة لتعريفه باللفظ فاقبل وروى
الترمذي وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد بنحوه وفيه ذكر الأهل والمد والدين وفي

حدثني أبي هريرة عن ابن عباس من أريد ماله ظلماً فقتل فهو شهيد قال الثوري فيه جواز قتل
من قعد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور وشذ من أوجهه
وقال بعض المالكية لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف قال القرطبي سبب اختلاف عندنا هل
الأذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر الحال بين القليل والكثير ومن باب دفع الضرر
فيختلف الحال ويحكى ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو غيره فله الاختيار
أن يكفه أو يستغنى فان منع أو امتنع لم يكن له قتاله والأفله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه
وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة لكن ليس له عقد قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن
للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلماً بغير تفصيل الآن **ك** كل من يحفظ عن من علم الحديث
كل جمعهم على استثناء السلطان لا تثار الوارد تالام بالصبر على جور موترك القيام عليه وفوق
الواري بين الحال التي للناس فيها جماعة وامام يحمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف
والفرقة فليس يسلم ولا يثبت أحد أو يرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عند مسلم بلغة فأرأيت أن
جامر رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال أرأيت أن قاتلني قال فاقته قال أرأيت أن قاتلني قال
فأنت شهيد قال أرأيت أن قتلته قال فهو في النار قال ابن بشار إنما أدخل البخاري هذا الترجمة
في هذه الأبواب ليس أن الإنسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه إذا كان شهيداً إذا
قتل في ذلك فلا قود عليه ولا دية إذا كان هو القاتل **قوله** إذا كسر قصعة أو شيئاً
لغيره أي هل يضمن المثل أو القيمة **قوله** أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نساءه
في رواية الترمذي من طريق شيبان الثوري عن حميد عن أنس أخذت بعض أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم طعاماً في قصعة فضربت عائشة القصعة سيدها الحديث وأخرجه أحمد بن أبي
عدي ويزيد بن حرون عن حميد وقال أظنها عائشة قال الطبيب إنما أجهت عائشة فتخيمنا لها
وأهنا لا يخفى ولا يلتبس أنها هي لأن الهدايا إنما كانت تهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم في بيتها
قوله فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم لم أقف على اسم الخادم وأما المرسله فهي زينب
بنت جحش ذكره ابن حزم في المحلى من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد سمعت
أنس بن مالك أن زينب بنت جحش أخذت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت عائشة يومها
جفنة من حبس الحديث واستفدنا منه معرفة الطعام المذكور ووقع قريب من ذلك لعائشة
أم سلمة فروى الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي التوكل عن أم سلمة أنها أتت
بطعام في جفنة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه جاءت عائشة تمريرة بكساء ومعها فوفقت
به الجفنة الحديث وقد اختلف في هذا الحديث على ثابت فقبل عنه عن أنس ورجح أبو زرعة
الرازي في أحكامه أن أبي حاتم في العلل عنه رواية حماد بن سلمة وقال إن غير هذا خطأ في الأوسط
للطبراني من طريق عبد الله العمري عن ثابت عن أنس أنهم كانوا عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم في بيت عائشة إذ أتى بجفنة خبز وطعم من بيت أم سلمة قال فوضعنا أيدينا وعائشة تصنع طعاماً
عجلاً فلما فرغنا جاءت به ورفعت جفنة أم سلمة فكسرتها الحديث وأخرجه الدارقطني من طريق
عمران بن خالد عن ثابت عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة معه بعض أصحابه
يتنظرون طعاماً فسبقتهم فأل عمران كثر ظني أنها حنصبة بجفنة فيها تريد فوضعها فخرجت

* (باب) * إذا كسر قصعة
أو شيئاً لغيره * حدثنا مسدد
حدثنا يحيى بن سعيد عن
حميد عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان عند بعض نساءه
فأرسلت إحدى أمهات
المؤمنين مع خادم

٢٤٨٩

٨٠٠

٨٠٠

٢٤٨١

٢٤٨١

* وقال ابن أبي حزم أخبرنا

يحيى بن أيوب حدثنا جليل

حدثنا أنس عن النبي صلى

الله عليه وسلم * (باب)

أذا هدم حائطاً فليسن

مثله * حدثنا مسلم بن

ابراهيم حدثنا جرير بن

حازم عن محمد بن سيرين عن

أبي هريرة رضي الله عنه قال

قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان رجل في بني

اسرائيل يقال له ربيع

يصلى لحاءه أمة فدعته

فأنى أن يحرقها فقال أجيبها

وأوصلي ثم أتته فقالت

اللهم لا تشبه حتى تربه

وجوه المؤمنين وكان

جرير يجرى صومعته فقالت

امرأؤنا قسن جرير بما

فقرضته فكلته فأنى

فأنت راعيا فأمكنته من

نفسها فولت غلاما فقالت

هو من جرير فأقروا وكسروا

صومعته وانزله وسبوه

قتوا وصلى ثم أتى الغلام

فقال من أبوك يا غلام قال

الراعى قالوا بنى صومعتك

من ذهب قال لا لا من طين

٢٤٨٢

٢٤٨٥

ذكرها ابن أبي حاتم من كسر شأفه وله وعليه مثل زاذق رواية الدارقطني فصارت قضية وذلك
يقضى أن يكون حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ويبنى دعوى من اعتذر عن القول به بأنها
واقعة عين لا عموم فيها لكن محل ذلك ما إذا أفسد المكسور فاما إذا كان الكسر خفيفا فليكن
اصلاحه فعلى الجاني ارشؤه والله أعلم وأما مسئلة الطعام ففي محلة لأن يكون ذلك من باب
المعونة والاصلاح دون بيت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم وفي طرق
الحديث ما يدل على ذلك وإن الطاعمين كانوا مختلفين والله أعلم واحتج به الحنفية لقولهم إذا
تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعتها زال ملك المغصوب عنها
وملكها الغاصب وشتمها وفي الاستدلال لذلك بهذا الحديث نظر لا يخفى قال الطيبي وانما
وصفت الرسالة بأنها لم يؤمنين إذا ناسب الغيرة التي صدرت من عائشة وإشارة إلى غيرة
الأخرى حيث أهدت إلى بيت حرمها وقوله غارت أمكم اعتذار منه صلى الله عليه وسلم لثلاث
يحمل صنيعها على ما يلزم من جري على عادة الضرائر من الغيرة فانها لم يبق النفس بحيث
لا يقدر على دفعها وأيسر من بدلها يتعلق بالغيرة كتاب النكاح حيث ذكره المصنف أن شاء الله
تعالى وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وانصافه وحلمه قال ابن العربي وكان غلاما
يؤترب الكسرة قولا بالكلام ما وقع من ان التعدي لما فهم من ان التي أهدت أرادت بذلك أذى
التي هو في بيتها والمظاهر عليها فاقصر على تغريمها للصقة قال وانما يغرمها الطعام لأنه كان
مهديا قالنا فسلمه له قول أوفى حكم القبول وغسل رجله الله عما ورد في الطرق الأخرى والله
المستعان (قوله وقال ابن أبي حزم) هو سعيد شيخ البخاري وأراد بذلك بيان التصريح بتعديت
أنس لجديد وقد وقع نصحه به الماع من هذا الحديث في رواية جرير بن حازم المذكورة وأولا
من عند ابن حزم (قوله باب) اذا هدم حائطاً فليسن مثله أي خلافتين قال تزييه
القيمة من المال كغيره منهم وأورد في المصنف حديث أبي هريرة في قصة جرير الراهب
مختصر واساقفة أحاديث الانبياء من هذا الوجه مطولا وبأن الكلام عليه هناك مستوفى ان
شاء الله تعالى وموضع الحاجة منه هنا قوله فقالوا بنى صومعتك من ذهب قال لا لا من طين
وقال قبل ذلك فكسروا صومعته وتوجه الاحتجاج به ان شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك
اذ لم يأت شرعنا بخلافه كما تقدم غيره لكن في الاستدلال بقصة جرير فيما ترجمه نظر قال
ابن المنير الاستدلال بذلك غير ظاهر فيما ترجمه لانهم عرضوا عليه ما لا يزنهم اتفاقا وهو نأوه
من ذهب وما أجابه جرير على ما قبله من طين وأشار بذلك إلى الصفة التي كانت عليها قال
ولا خلاف ان الهادم لو التزم الاعادة ورضى صاحبها في جواز ذلك قال ويحتمل على أصل مالك ان
لا يجوز لأنه فسح ما وجب ناجز وهو القيمة لا ما تأخروا هو البناء قال ابن مالك في قوله لا لا
من طين شاهد على حذف الجزم بلان التقدير لا يتبناها الا من طين * (خاتمه) اشمل كتاب
المظالم من الاحاديث المرفوعة على ثمانية وأربعين حديثا المعلق منها ستة المكرر منها فنه وفيها
مضى ثمانية وعشرون حديثا ووافقته مسلم على فتح بعضها سوى حديث أبي سعيد اذا خلص
المؤمنون وحديث أنس أنصر أخاك وحديث أبي هريرة من كانت له مظلة وحديث ابن عمر
من أخذ شيئا من الارض وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن النهي والمثلة وحديث أنس

(بسم الله الرحمن الرحيم) كتاب الشربة في الطعام والنهذ والعروض وكيف قسمة ما يكال ووزن مجازفة أو قسمة قسمة المائير المسلمون في النهذ بأسان يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وكذلك مجازفة الذهب والفضة والقران في التبر) *حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل فأمر عليهم أباب عبيدة بن الجراح (٩٢) وهم ثلثمائة وأنافهم فخرجنا حتى إذا كنا بعيض الطريق في الزاد فأمر أبو عبيدة

في القصعة المكسورة وفيه من الأثارسبعة أثمار والله سبحانه وتعالى أعلم

(قوله كتاب الشربة)

كذلك التسنفي وابن شبيبويه وللا كثر باب ولا يذرى في الشربة وقدموا اللبنة وآخرها والشربة بفتح المعجمة وكسر الراء وبكسر أوله وسكون الراء وقد تحذف الهاء وقد يفتح أوله مع ذلك فتلك أربع لغات وهي شرعها ما يحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا من الاختلاف لتحصيل الربح وقد تحصل بغير قصد كالارث (قوله الشربة في الطعام والنهذ) أما الطعام فبسيما القول فيه في باب مغرد وأما النهذ فهو بكسر النون وبفتحها الخراج القوم تنقاعهم على قدر عدد الرفقة يقال ثنأهوا وثنأهوا بعضهم بعضا قاله الأزهري وقال الجوهري ثنوه لكن قال على قدر نفقة صاحبه وثنوه لابن فارس وقال ابن سيده النهذ العون وطحنه مع القوم أعانهم وثارجههم وذلك يكون في الطعام والشراب وقيل فذ كقول الأزهري وقال عياض مثل قول الأزهري إلا أنه قد به بالسفر والخلط ولم يقدهم العدد وقال ابن التين قال جماعة هو النفقة بالسوية في السفر وغرة والذي يظهر أن أصله في السفر وقد تنققت رفقة فتصعونه في الحضر كما سمي في آخر الباب من فعل الأشعرين وأنه لا يتقدم بالسوية إلا في القسمة وأما الأكل فلا تنويع ولا اختلاف حال الاكسين وأحدث الباب تشبه لكل ذلك وقال ابن الأثير هو ما تخرجه الرفقة عند المناجسة إلى الغزو وهو أن يقتسموا أنفقهم بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحدهم على الآخر فضل فزاده قيدا آخر وهو سفر الغزو والمعروف أنه خلط الراد في السفر مطلقا وقد أشار إلى ذلك المصنف في الترجمة حيث قال يأكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال القاسبي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فأن ثبت فعله أصله وذ كرمحمد بن عبد الملك الثوري أن أول من أحدث النهذ حنين بمهمله ثم مغيرة مصغر القاشي (قلت) وهو بعد لثوثة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وحسين لا بحجة له فإن ثبت احتمل أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (قوله والعروض) بضم أوله جمع عرض بسكون الراء مقابل التقدير وأما بفتحها فجميع أصناف المال وماعد التقدير يدخل فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويدخل فيه الرويات ولكنه اعترف في النهذ لثوثة الدليل على جوازها واختلف العلماء في صحة الشربة كما سأل (قوله وكيف قسمة ما يكال ووزن) أي هي مجوز وقسمته مجازفة أو لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون وأشار إلى ذلك بقوله مجازفة أو قسمة قسمة أي متساوية (قوله المائير المسلمون بالنهذ بأسا) هو بكسر اللام وتخفيف الميم وكأنه أشار إلى أحداث الباب وقد ورد الترتيب في ذلك وروى أبو عبيدة في الغرب عن الحسن قال أخرجوا نهدكم فإنه أعظم للبركة وأحسن لخالقكم (قوله وكذلك مجازفة الذهب والفضة) كأنه ألحق التقدير بالعرض لجامع بينهما وهو المالية لكن انما

بأزود ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى فتركه كان يقوته كل يوم قليلا قليلا حتى فسئ فلم يكن يصينا ثمرة فقلت وما تغني ثمرة فقال لقد وجدنا فقدها حين فنت قال ثم انتمينا إلى البحر فإذا حوت مثل الضرب قال كل منه ذلك الجيش غماني عشرة ليال ثم أمر أبو عبيدة بضعل من أضلاعه ففصمها ثم أمر بإحالة فحلحت ثم صرت تحتها فلم تصبها *حدثنا بشر بن مروح حدثنا حاتم ابن اسعد عن يزيد بن أبي عبيدة عن سلمة رضي الله عنه قال خفت أزواد القوم وأملقوا فأثروا التي صلى الله عليه وسلم في فخر أبليهم فأذن لهم فلقبهم عمر فأخبرهم وقال ما بقاؤكم بعدا بلكم فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ما بقاؤهم بعدا بلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى الناس يا أولي فضل أزوادهم

فقط ذلك أنطع وجعله على النطق فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا وبرك عليه ثم دعاهم بأوعيتهم فاحتى الناس حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله *حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثنا أبو الحسن قال سمعت أرفع بن خديج رضي الله عنه قال كان صلى الله عليه وسلم العصر فتخرج حوزا فاقسم عشرين قسما فنا كل الحان فاجعل قبل أن تغرب الشمس *حدثنا محمد بن العلاء حدثنا جاد بن أسامة

٢٤٨٦

م

تحفة

٩٠٤٧

عن يزيد بن أبي بردة عن أبي
موسى قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم إن الأشعرين
إذا أرموا في الغزو أو قل
طعام عبد الله لم يدب عليه
ما كان عندهم في نوب
واحد ثم اقتسموه بينهم في
أنواع واحد بالسوية فهم مني
وأنا منهم (باب) ما كان
من خيلتين فأنهما
يتراجعان بينهما بالسوية في
الصدقة * حدثنا محمد بن
عبد الله بن المنثري قال
حدثني أبي قال حدثني
ثمامة بن عبد الله بن أنس
أن أناسا حدثه أن أبابكر
الصديق رضي الله عنه
كتب لفرصة الصدقة التي
فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وما كان
خيلتين فأنهما يتراجعان
بينهما بالسوية

٢٤٨٧

م

نظرة

٦٥٨٢

بم ذلك في قصة الذئب مع الفضة أما قصة أحدهما خاصة حيث يقع الاشتراك في الاستحقاق
فلا يجوز اجتماعا قاله ابن بطال وقال ابن المنير شرط ما نكث في منعه أن يكون مسكوكا أو التعامل
فيه بالعدد فعلى هذا يجوز بيع ما عداه جزافا ومقتضى الأصول منعه وتظاهر كلام البخاري
بجوازها ويمكن أن يحتج به بحدوث جابر في مال البحرين والجواب عن ذلك أن قصة العطاء ليست
على حقيقة القسمة لأنه غير ملوك للأخذين قبل التميز والله أعلم وقوله والقران في الترتيب إلى
حديث ابن عمر الماضي في المظالم وسأني أيضا بعد ما بين ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث
* أحدها حديث جابر في بعث أبي عبيدة بن الجراح إلى جهة الساحل وسأني الكلام عليه
مستوفى في كتاب المغازي وشاهد الترجمة منه قوله فأمر أبو عبيدة باز واذ ذلك الجيش فجمع
الحديث وقال الداودي ليس في حديث أبي عبيدة ولا الذي بعده ذكر المجازفة لأنهم لم يريدوا
المباينة ولا البذل وإنما يفضل بعضهم به والآخر أخذ الإمام من أحدهم للاحتراف بالدينونة
انما أراد أن حقوقهم تساوت فيه بعد جمعه ليحكم بينهم ولو لم يجز فزكاة كاجرت العادة * ثانيها حديث
سنتين في الكوع في إرادة فخر أبيهم في الغزو والشاهد منه جمع أزواجهم ودعاء النبي صلى الله
عليه وسلم في باب البركة وهو ظاهر في تاريخهم به كون أخذهم منها كن بغير قسمة مستوفى وسأني
الكلام عليه مستوفى في كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى وقوله فيه از وادق رواية المسنن أزودة
وقوله وأملقوا وأفقروا وقوله وبرك تشديد الرأى دعا بالبركة وقوله فاحتج بسكون المهمة
بعدها منة مقصودة ثم مثلثة أقتل من الحنفي وهو الأخذ بالكيفية * ثالثها حديث رافع بن
خديج في تجهيل صلاته العصر وهو من الأحاديث المذكورة في غير مظنتها وقد ذكر المصنف في
المواقيت من هذا الوجه عن رافع تجهيل المغرب وفي هذا تجهيل العصر والترض منه هنا قوله
فنتصر جزوا فاقسم عشرين قسم قال ابن التين في حديث رافع الشركة في الأصل وجمع الحظوظ
في القسم ونحوه في المعنى والمجته على من زعم أن أول وقت العصر مصير ظل الشيء من ظله وقوله
نصحا بالمعجزة بالجزم أي استوى طبعه * رابعها حديث أبي موسى (قوله عن يزيد) هو بالوحدة
والرغم صغرا (قوله إذا أرموا) أي فزادهم وأصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما
قيل في دامة (قوله) فهم مني وأنا منهم أي هم متصلون بي وتسمى من هذا الاتصال كقوله
لست من دود قسمل المراد فعلوا فعلى في هذه المواضع وقال النووي معناه بالمبالغة في الاتحاد
طريقهما وانما فهم في طاعة الله تعالى وفي الحديث فضيلة عظيمة للأشعرين قبيلة أبي موسى
وبحديث الرجل بنمايه وجوازها في المحمول وفضيلة الأيتام والمواثبة واستحبب خلط الزاد في
السفر وفي الإقامة أيضا والله أعلم * قوله ما كان من خيلتين فأنهما يتراجعان
بينهما بالسوية أي بقية الصدقة * أو ردفه حديث أنس عن أبي بكر في ذلك وهو طرف من حديثه
الطويل في الزكاة تقدمه وقده المصنف في الترجمة بالصدقة لرواها في الأثرين إذا اخطأ رأس مالهما فالراجح
بين الشرين يكن في الزكاة وقال ابن بطال فقه الباب أن الشرين يكن إذا اخطأ رأس مالهما فالراجح
بينهم ما في أنفق من مال الشركة أكثر مما أنفق صاحبه تراجعاً عند القسمة بقدر ذلك لأنه عليه
الصلاة والسلام أمر الخليطين في الغنم بالتراجع بينهما وهما شر وكان فذل ذلك على أن كل
شرين في معناه وما وقع ابن المنير بان التراجع الواقع بين الخليطين في الغنم ليس من باب

باب قصة الغنم * حدثنا علي بن الحكم الأنصاري * حدثنا أبو عوفاته عن سعد بن مسروق عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج
 عن جده قال قال كافع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الحليفة فأصاب الناس جوع فأصابوا ابلارغما قال وكان النبي صلى الله عليه
 وسلم في آخر أيام القوم فيجاءوا وذهبوا أنصبا القدور فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالقدور فأقفت ثم قسم فعديل عشرة من
 الغنم بعير فبذنها بعير فطلبوه فأعماهم وكان في القوم خيل بسيرة فأهوى رجل منهم بسهم فبسه الله ثم قال ان لهذه الهائم
 ورايد كما وابد الوحي فبما غلبكم منها فأصنعوا به هكذا فقال جدى انار جوا ونحاف العدو غدا وليست معنا مدى أقنذج
 بالقتب قال ما أنهر الدم ذكر اسم الله عليه فكلوه لبس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك أما السن فعضم وأما الظفر فدى
 الحنسة * **باب القرآن في القرنين** الشكر كسحتي يستأذن أصحابه * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا سفيان حدثنا جله بن محمى قال
 سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول (٩٤) نسي النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرن الرجل بين الترتين جميعا حتى يستأذن

قصة الربح وانما أصله غرم مستهلك لا ناقدن من لم يعط استلهم مال من أعطى إذا أعطى
 عن حق وجب على غيره وقد قيل انه يقدر مستلفان صاحبه واستلهم على ان من قام عن غيره
 لواجب فله الرجوع عليه وان لم يكن آذن له في القيام عنه قاله ابن المنير ايضا وفيه نظر لان محتم
 تنوقف على عدم الاذن وهو هنا محتم فلا يتم الاستدلال مع قيام الاحتمال * **قوله**
باب قصة الغنم أى بالعدد وأورد فيه حديث رافع بن خديج وفيه ثم قسم فعديل
 عشر من الغنم يعير وسبأى الكلام عليه مستوفى في الباب فتح ان شاء الله تعالى * **قوله**
باب القرآن في القرنين الشكر كسحتي يستأذن أصحابه كذا في جميع النسخ ولعل حتى
 مكاتب حين فحرفت وأسقط من الترجمة شيئا لم يلفظ النبي من أولها أو لا يجوز نقل حتى ذكر فيه
 حديث ابن عمر في ذلك من وجهين وقد تقدم في المظالم وأبى الكلام عليه في الاطعمة ان شاء الله
 تعالى قال ابن بطال النبي عن القرآن من حسن الادب في الاكل عند الجاهل والعلو التمريم كما
 قال أهل الظاهر لان الذي وضع للاكل سبيله سبل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في
 الاكل لكن اذا استأثر بعضهم باكثر من بعض لم يحل له ذلك * **قوله** **باب تقويم**
الاشياء بين الشركاء بقية عدل قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان قصة العروض وسائر
 الاستعة بعد التقويم جائز وانما اختلفوا في قسمتها بين تقويم فاجازة اكراد اكان على سبل
 التراضي ومنعه الشافعي وبحثه حديث ابن عمر عن أبي هريرة وسبأى الكلام عليها جميعا
 الباقي وأورد المصنف الحديث المذكور عن ابن عمر عن أبي هريرة وسبأى الكلام عليها جميعا
 في كتاب العتق مستوفى ان شاء الله تعالى * **قوله** **باب هل يرقع في القسمة والاستهام**
 فيه الاستهام الاقتراع والمراد به بيان الانصاف في القسم والضرع بعدد القسم بدلالة
 القسمة فذكره لانها مجمعة وأورد فيه حديث النعمان بن بشير وسبأى الكلام عليه مستوفى
 في آخر كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى **قوله** **باب شركة التيم وأهل الميراث**

أصحابه * حدثنا أبو الوليد
 حدثنا شعب بن جبلة قال
 كانا بالدمشق فاصحابنا سبعة
 فكان ابن الزبير رقتنا التمر
 وكان ابن عمر يترنا فيقول
 لا تقرؤا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهي عن الاقران
 الآن يستأذن الرجل
 منكم أخاه * **باب تقويم**
الاشياء بين الشركاء بقية
 عدل * حدثنا عمران بن
 ميسرة حدثنا عبد الوارث
 حدثنا أبو ب عن نافع عن
 ابن عمر رضى الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من أعتق شتصاه من
 عبدا وشركا أو قال نصيبا
 وذن له ما يبلغ عنه بقيمة
 عتي منه ما عتي قال لأدري
 قوله عتي مخه ما عتي قول من

نافع أو في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا بشر بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سعيد بن أبي عروبة
 عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شتصاه من
 مملوك ففعله خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك فقيمة عدل ثم استسعى غير مشقوق عليه * **باب** هل يرقع في القسمة
 والاستهام فيه * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عاصم ايقول سمعت النعمان بن بشير رضى الله عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها
 فكان الذين في أسفلها اذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ من فوقنا فان يتركوهم
 وما أرادوا هلكا جميعا وان أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا * **باب شركة التيم وأهل الميراث** * حدثنا الاودي بن حدثنا

ابراهيم بن سعد عن صالح بن ابراهيم قال اخبرني عروة انه سأل عائشة رضي الله عنها * وقال الليث حدثني نونس عن ابن شهاب قال اخبرني عروة عن الزبير انه سأل عائشة رضي الله عنها عن قول الله تعالى فان خستم أن لا تقسطوا الى قوله ورياح فقات ما بين آتي هي اليقظة تكون في حمولها انكاره في ماله فيجب مالهها وجمالها فيريدونها أن يترجوا فيفترأ بقسط في صدأها فقطعها مثل ما يعطها غيره وفهموا أن ينكحوهن إلا أن يقسطوا المهر ويلغوا بهن أعلى سننهن من الصدأ وأمرها أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء واهن * قال عروة قالت عائشة ثم ان الناس استفتوا رسول الله (90) صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية

فأنزل الله ويستفتونك في النكاح
النساء الى قوله وترغبون
أن تنكحوهن والى ذكر
الله أنه يلى عليكم في الكذب
الاية الاولى التي قال فيها
وان خستم أن لا تقسطوا
في النكاح فانكحوا ما طاب
لكم من النساء * قالت
عائشة وقول الله في الآية
ال اخرى وترغبون أن
تنكحوهن هي رغبة أحدكم
يتبعه التي تكون في حمرة
حتى تكون قسلة المال
والجمال فهو أن ينكحوا
ما رغوا في ماله وجمالها
من تباي النساء إلا القسط
من أجل رغبتهن عنهن
* (باب النكاح في الارضين
وغرها) * حدثنا عبد الله
ابن محمد حدثنا هشام أخبرنا
معمر عن الزهري عن أبي
سلمة عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما قال إنما
جعل النبي صلى الله عليه
وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم
فأذا وقعت الحدود وصرفت

الواو بمعنى مع قال ابن بطال انفقوا على انه لا يجوزوا المشاركة في مال التيمم إلا ان كان التيمم في ذلك
مصلحة واجحة * وأورد المصنف في الباب حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خستم أن لا
تقسطوا في النكاح وسأني الكلام عليه مستوفى في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى
والاويبي الذي كور في الاسناد هو عبد الله بن ابراهيم هو ابن سعد وضاح هو ابن كيسان
والاسناد كذاه مدنيون وقوله وقال الليث حدثني نونس وصلة الطبري في تفسيره من طريق
عبد الله بن صالح عن الليث المقر وناطريق ابن زهوب عن نونس وقوله فيه رغبة أحدكم يتبعه وفي
رواية الكشي عن عن يتيته وله أصوب * (قوله باب الشفعة في الارضين وغيرها)
أورد فيه حديث جابر الشفعة في كل ما لم يقسم وقدم في الكلام عليه في كتاب الشفعة وأراد
هنا الاشارة الى جواز قسمة الارض والدار والى جواز ذهب الجهور وصرفت الدار أو كبرت
واستغنى بعضهم التي لا يتبعها لو قمت فتقسم قسمتها وهشام في هذه الرواية هو ابن يوسف
الصعاني * (قوله باب ان تقسم الشركة الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا
شفعة) * أورد فيه حديث جابر الذي كور قال ابن المنير ترجم بلزوم القسمة وليس في الحديث الا في
الشفعة لكن لكونه بلزوم من فنيها في الرجوع اذ لو كان للشريكان الرجوع لعادت شفعة
فعدت الشفعة * (قوله باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه شفعة)
قال ابن بطال اجمعوا على ان الشفعة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما خرج صاحبه ثم يحط
ذلك حتى لا يبق غير نصيب فاجعوا الآن يقيم كل واحد منهما الاخر مقام نفسه وأجمعوا على ان
الشركة بالدرهم والدنانير جائزة لكن اختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهما والدرهم من
الاخر فنع الشافعي ومالك في المشهور عنهما والكوفيون الا الثوري انتهى وزاد الشافعي أن
لا تختلف الصفة أيضا كالصاح والمكسرة واطلاق البخاري الترجمة يشعر بجنوحه الى قول
الثوري وقوله وما يكون فيه الصرف أي كالدرهم المشوشة والتبر وغير ذلك وقد اختلف
العلماء في ذلك فقال الأكثر بصح في كل مثلي وهو الاصح عند الشافعية وقيل يخص بالنقد
المضروب وأورد المصنف في الباب حديث البراء في الصرف وقد تقدم في أوائل السبع وفي باب
يسع الورق بالذهب نسيئة وقد تقدم بعض الكلام عليه هناك * (قوله حديثنا أبو عاصم) هو النبل
شيخ البخاري وروى هنا وفي عدة مواضع عنه بواسطة (قوله اشتريت أنا وشريك لي) لم يقسم على
اسمه (قوله شيأيا بيدوني نسيئة) تقدم في أوائل السبع باللفظ كنت أبحر في الصرف (قوله)

الطرق فلا شفعة * (باب ان تقسم الشركة الدور وغيرها فليس لهم رجوع ولا شفعة) * حدثنا سعد بن هشام
معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم
فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة * (باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف) * حدثني عمرو بن علي
حدثنا أبو عاصم عن عثمان بن عيسى بن الاسود قال اخبرني سليمان بن أبي مسلم قال سألت أبا المهنا عن الصرف بدأ سيد فقال اشتريت
أنا وشريك لي شيأيا بيدوني نسيئة فجاءنا البراء بن عازب فسأله فقال فعلت أنا وشريك لي زيدا بن رقيم وسأله النبي صلى الله عليه وسلم

٩٧٧٥-٩٧٨٨

عن ذلك يقال ما كان

يداسيد فخذوه وما كان

نسبة فخذوه * (باب

مشاركة الذي والمشر

في المزارعة) * حدثنا موسى

ابن اسمعيل حدثنا جويرية

ابن آجاء عن نافع عن

عبد الله رضى الله عنه قال

أعطى رسول الله صلى الله

عليه وسلم خير اليهود أن

يعملوا ويرعوا ولهم شطر

ما يخرج منها * (باب قسم

الغنم والعدل فيها) * حدثنا

قتيبة بن سعد حدثنا الثالث

عن يزيد بن أبي حبيب عن

أبي الخير عن عتبة بن عاص

رضى الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أعطاه

غنما بقسمها على جهات

ضخاها في عود فذكره

لرسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال ضعه به أنت * (باب

الشركة في الطعام وغيره)

ويزكر أن رجلا ساءم شيا

فغمره آخر فرأى عرائله

شركة * حدثنا أصح بن

الفرج قال أخبرني عبد الله

ابن وهب قال أخبرني سعيد

عن زهري عن محمد بن جده

عبد الله بن هشام وكان

٢٥٠١-٢٥٠٢

نظرة

٩٦٦٨-٩٦٦٩

ما كان يداسيد فخذوه وما كان نسبة فخذوه) في رواية كريمة فخذوه بتقديم النال المعجزة وتخفيف
 الراء أي أتركوه وفي رواية النسبي رذوه يدون الفاء وحذفها في مثل هذا أو أشتها جاز واستدل
 به على جواز تفريق الصفة فيصع الصبح منها ويطل ما لا يصح ونفسه نظر لاحتمال أن يكون
 أشار إلى عقدين مختلفين وبوئيد هذا الاحتمال ما سأل في باب الهجرة إلى المدينة من وجه آخر
 عن أبي المنال قال باع شريك في دراهم في السوق نسبة إلى الموسم فذكر الحديث وفيه قدم
 النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نتابع هذا البيع فقال ما كان يداسيد فليس به بأس وما
 كان نسبة فلا يصح فعلى هذا فغني قوله ما كان يداسيد فخذوه أي ما وقع لكم فيه التقاض في
 المجلس فهو صحيح فأمضوه وما لم يقع لكم فيه التقاض فليس بصحيح فأنزله من ذلك أن
 يكونا جميعا في عقد واحد والله أعلم * (قوله باب مشاركة الذي والمشر

في المزارعة) الواو في قوله والمشركون عاطفة وليست بمعنى مع والتقدير مشاركة المسلم الذي
 ومشاركة المسلم للمشركون وقد ذكر فيه حديث ابن عمر في إعطاء اليهود خير على أن يعملوا
 مختصرا وقد تقدم في المزارعة وهو ظاهر في الذي وألحق المشركون لأنه إذا استأمن صار في معنى
 الذي وأشار المصنف إلى مخالفة من خالف في الجواز كالنورى واللبث وأجدد واسحق وبه قال
 مالك إلا أنه أجازها إذا كان يصرف بحضرة المسلم وحبهم خشية أن يدخل في مال المسلم ما لا يحل
 كالأرباعين والنجوا والخزير وأصح الجمهور بمعاملة النبي صلى الله عليه وسلم وخير وإذا جاز في
 المزارعة جاز في غيرها وبشرعية أخذ الجارية منهم مع أن في أموالهم ما فيها * (قوله

باب قسم الغنم والعدل فيها) ذكر فيه حديث عتبة بن عامر وقدمضى فوجه إرادته
 في الشركة في أوائل الوكالة وألحق الكلام على بقية شريحة في الإضاحي إن شاء الله تعالى * (قوله

باب الشركة في الطعام وغيره) أي من المثلثات والجمهور على صحة الشركة في كل
 ما يتلأ والأصح عند الشافعية اختصاصها بالمثل وسئل من أراد الشركة بالعروض عندهم أن
 يبيع بعض عرضه المعلوم بعض عرض الآخر المعلوم بأذن له في التصرف وفي وجهه لا يصح إلا
 في التقيد المضروب كما تقدم وعن المالكية تكره الشركة في الطعام والراجح عندهما الجواز

(قوله ويزكر أن رجلا) لم أقف على اسمه (قوله فرأى عر) كذا لا أكثر وفي رواية ابن شبيب
 فرأى ابن عمرو عليها شرح ابن بطال والاول أصح فقد رواه معبد بن منصور من طريق أبي إسحق
 معاوية عن عراب بن جلاسوم سلعة وعنده من رجل فغمره حتى اشتراها فرأى عر أشتها شركة
 وهذا يدل على أنه كان لا يشترط للشركة صيغة ويكتفي فيها بالإشارة إذا ظهرت القرينة وهو
 قول مالك وقال مالك أيضا في السلعة تعرض للبيع ففقد من بشرتهم التجارة فإذا اشتراها
 واحد منهم واستشركه الآخر لمه أن يشركه لأنها لا تشفع بتركه الزيادة عليه ووقع في نسخة الصغاني
 ما نصه قال أبو عبد الله يعني المصنف إذا قال الرجل للرجل اشركني فإذا سكت يكون شركا في
 النصف انتهى وكأنه أخذ من أثر عمر المذكور (قوله أخبرني سعيد) هو ابن أبي أيوب وثبت
 في رواية ابن شبيب (قوله عن زهري) هو بضم الزاي وعنده أي داود من رواية المقبري عن سعيد
 حدثني أو عقيل زهري عن معبد (قوله عن جده عبد الله بن هشام) أي ابن زهري التيمي من بني
 عمرو بن كعب بن سعد بن تميم من مرة وخط أي بكر الصدقي وهو جذ زهرة لا يسه (قوله وكان

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت به أجهز بن بنت جسد الرسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
يا بعد فقال هو صغير فسبح رأسه ودعاه * وعن زهرة بن معبد أنه كان (٩٧) يخرج به جده عبد الله بن هشام إلى السوق

قد أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ذكر ابن منده أنه أدرك من حياة النبي صلى الله عليه وسلم
ست سنين وروى أحاديث مستندة أنه أحاط في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في أسناده
ابن لهيعة وحديث الباب يدل على خطا روايته هذه فإن ذهب أمه به فكان في القبح ووصف
بالصغر إذا ذلك فإن كان ابن لهيعة ضبطه فيحتمل أنه بلغ في أوائل سن الاحتلام (قوله) وذهبت
به أمه زينة بنت جند أي ابن زهير بن الحرث بن أسد بن عبد العزى وهي معدودة في الصحابة
وأبوه هشام مات قبل القبح كافرا وقد شهد عبد الله بن هشام فقم مصر واختط بها فيما ذكر ابن
يونس وغيره وعاش إلى خلافة معاوية (قوله) ودعاه زاد المصنف في الأحكام من وجه
آخر عن زهرة أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث ابن وهب بن قيس فقههم (قوله) وعن
زهرة بن معبد هو موصول بالاسناد المذكور (قوله) فيلقاه ابن عمر وابن الزبير قال
الاسماعيلي رواه الخليل في حديث كراهة هذه الزيادة إلى آخرها إلا ابن وهب (قلت) وقد أخرجه
المصنف في الدعوات عن عبد الله بن وهب بن أسد الاستاد وكذلك أخرجه أبو يعقوب من وجهين عن
ابن وهب وقال الاسماعيلي في حديث ابن وهب (قوله) فيلقاه ابن عمر وابن الزبير هو شاهد الترجمة
لكونهما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فأجابهما إلى ذلك وهم من الصحابة ولم يقل
عن غيرهم مما يخالف ذلك فيكون حجة وفي الحديث سمع رأس الصغيرة من مابعثهم لم يبلغ
والدخول في السوق لطلب المعاش وطلب البركة حيث كانت والردي على من زعم أن السعة من
الحلال مذمومة وتوفروا على الصحابة على احتضار أولادهم عند النبي صلى الله عليه وسلم لالتماس
بركته وعلم من أعلاه نبوته صلى الله عليه وسلم لأجابه دعاه في عبد الله بن هشام (تنبيهان) *
أحدهما وقع في رواية الاسماعيلي وكان يعنى عبد الله بن هشام يعنى بالشاة الواحدة عن جميع
أهلها فعز بعض المتأخرين هذه الزيادة للبخاري فأخطأ ثانياً ما وقع في نسخة الصغاني زيادة لم
أرها في شيء ممن التبع غير هذا ولقطة قال أبو عبد الله كان عروة البارقي يدخل السوق وقدر يخ
أربعين الفأيركة دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة حيث أعطاه ديناراً يشتري به أفعلة
فاشتري شاتين فباع أحداهما ديناراً وجاءه ديناراً وشاة فقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
(قوله) يا ابن السركة في الرقيق أورد فيه حديث ابن عمر وأبي هريرة فحين أعنت شقصا
أي نصيبان عبد وهو ظاهر فيما ترجمه لأن صحة العتق فرع صحة المالك (قوله) أنا
الاشترائك في الهدي والبدن يضم الموحدة وسكون المهملة جمع بدنة وهو من الخناص بعد
العام (قوله) وإذا أشرك الرجل رجلا في هديه بعد ما أهدي أي هل يسوغ ذلك ذكره حديث
جابر وابن عباس في حجة النبي صلى الله عليه وسلم وفيه أهلال على وفيه فاهمه أن يعقل على
أحراره وأشركه في الهدي وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في الحج وفيه بيان أن الشركه وقعت

في شترى الطعام فيلقاه
ابن عمر وابن الزبير فيقولان
له أشركا فإن النبي صلى الله
عليه وسلم قد دعا إلى البركة
في شترهم فربما أصاب
الرجل له كما هي فيعش به إلى
المثل * (باب الشركه في
الرقيق) * حدثنا سعد بن
جويرية بن أسماء عن نافع
عن ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أعتق شركا له في ملك
وجب عليه أن يعق كل ما
كان له مال قدر ثمنه فقام قيمة
عده ويعطى شركاؤه حصتهم
ويحلى سبل العتق * حدثنا
أبو النعمان حدثنا جبرين
حامد عن قتادة عن أنس بن
أنس عن يسير بن ميمون عن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
من أعتق شقصا من عبد عتق
كل ما كان له مال والأب تسع
غير مشقوق عليه * (باب
الاشترائك في الهدي والبدن)
وإذا أشرك الرجل رجلا في
هديه بعد ما أهدي * حدثنا
أبو النعمان حدثنا جابر بن
زيد أخبرنا عبد الملك بن

(١٣ - فتح الباري خا) جريح عن عطاء عن جابر وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أقدم النبي صلى
الله عليه وسلم صبح رابعة من ذي الحجة مبلين بالحج لا يخططهم شي فلما قدمنا أمرنا فاعلنا هاجرة وأن نخل إلى ناسنا ففتحت في
ذلك القالة قال عطاء فقال جابر فروح أحدنا إلى بني وذكروه بقطر من أفعال جابر بكفه فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقام
خطبا فقال بلغني أن أقواما يقولون كذا وكذا والله لا نأبر وأتق منهم ثمهم ولو أني استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت خطبة
ولو أن معي الهدي لأحلب فقام رفاعة بن مالك بن جشم فقال يا رسول الله هي لنا ولأبنا فقال لا بل لأبنا ٧٢٠ ٧٢١

قال وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما (٩٨) يقول لبك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبك بحجة

رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم على إجماعه وأشرك في الهدى

(باب من عدل عشرة من الغنم يجوز في القسم)

حدثني محمد بن أحمد بن أبي

عن سفیان عن أبيه عن

عبادة بن رفاع عن جده رافع

ابن خديج رضي الله عنه قال

كأنه النبي صلى الله عليه وسلم

ولم يزل الحلقة من تهامة

فأصاب غنماً أو إبلاً ففجّل

القوم فأغلقها في القدور

فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر بها فما كفت ثم

عدل عشرة من الغنم يجوز

ثم إن يعبرها نهضة وليس في

القوم إلا خيل يسيرة فرماه

رجل فذهب بهم فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

إن لهذه البهائم أرباباً وأبد

الوحش فما غلبكم منها

فأصنعوا به هكذا قال قال

جدي يارسول الله انزجو

وتخاف أن تلقى العدو غداً

وليس بمعامد أئذ يج

بالقصب قال أجل أو أرى

ما أفسر المود كرام الله

عليه فكلوا من السنن

والظفر وسأحدثكم عن

ذلك ما ألسن فعضم وأما

الظفر فإني أجلسه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(*) كتاب في الرهن في الحضر وقوله تعالى وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فإله من قبوضة)

الحديث

بعد ما سأل النبي صلى الله عليه وسلم الهدى من المدينة وهي ثلاث وستون سنة وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه سبع وثلاثون سنة فصار جميع ما سأل النبي صلى الله عليه وسلم من الهدى مائة سنة وأشرك علماء معه فيها وهذا الأشرك يحول على الله صلى الله عليه وسلم جعل علياً شريكاً له في أبواب الهدى لأنهم ملكه بعد أن جعله هدناً ويحتمل أن يكون علي لما أحضر النبي أحضره معه فراء النبي صلى الله عليه وسلم ملكه نصفه مثلاً فصار شريكاً فيه وساق الجميع هدناً فصار أشركين فيه لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأولاً (قوله) وجاء علي بن أبي طالب فقال أحدهما يقول لبك بما أهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الآخر لبك بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم (تقديم في أوائل الحج بيان الذي عبر به العبارة الأولى وهو جابر وكذا وقع في أبواب العمرة وتعين أن الذي قال بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ابن عباس ومعنى قوله بحجة أي بمنزلة حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم (تنبيه) حديث ابن عباس في هذا من هذا الوجه أفعله الزبي فليد كوفي ترجمة طائوس لافي رواية ابن جريج عنه وفي رواية عطاء عنه بل لم يروا أحدهم نسماً ورواية عن طائوس وكذا صنع الحمدي فليد كوفي طائوس عن ابن عباس هذه لافي المتفق ولافي أفراد البخاري لكن تسين من مستخرج أي فقيم أن من رواية ابن جريج عن طائوس فانه أخرجه من مسند أبي يعلى قال حدثنا أبو أرواح عن سعد بن حماد عن ابن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن جابر قال حدثنا حماد عن ابن جريج عن طائوس عن ابن عباس ولم أر لأبني جريج عن طائوس رواية في غير هذا الموضع وأما روى عنه في الصحيحين وغيرهما ولو أسقط ولم أر هذا الحديث من رواية طائوس عن ابن عباس في مسند أحمد مع كبره والتي يظهر أن ابن جريج عن طائوس منقطع فقد قال الأئمة أنه لم يسمع من مجاهد ولا من عكرمة وإنما أرسل عنهما وطائوس من أقرانهما وإنما سمع من عطاء لكونه تأخر عنهما وفاقه فتوسع بن سبعة والله أعلم (قوله) ما من عدل عشرة من الغنم يجوز (بفتح الجيم) رضى الزاى أي يعبر (في القسم) بفتح القاف ذكره في حديث رافع في ذلك وقد تقدم قريباً وأنه يأتى الكلام عليه في الذبائح إن شاء الله تعالى ومحمد شيخ البخاري في هذا الحديث لم ينسب في أكثر الروايات وقوع في رواية ابن شويبه حديثنا محمد بن سلام والله أعلم (خاتمة) اشتغل كتاب الشركة من الأحاديث المرفوعة على سبع وعشرين حديثاً من العلق منها واحد والبقية موصولة المكر منها وفيها ماضى ثلاثة عشر حديثاً والخالص أربعة عشر واقعه مسلم على تحريجها سوى حديث الثعمان مثل القائم على حدود الله وحدثني عبد الله بن هشام وحدثني عبد الله بن عمرو عبد الله بن الزبير في قصته وحدثني ابن عباس عن الأخير وفيه من الآثار وأحدوا الله أعلم (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الرهن في الحضر وقوله الله عز وجل فمن قبوضة

كذلك الذي ذكره وغيره باب بدل كتاب ولا بن شويبه باب ما جاء وكلامهم كالأية من أولها والرهن بفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دأب وثبت ومنه كل نفس بما كتبت رهنه وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق أيضاً على العين المرهونة تسعة للدفع ولعل بالمصدر أو ما الرهن بفتحين فالجمع أيضاً على رهن بكسر الراء وكسب وكسب وقرئ بها وقوله في الحضر إشارة إلى أن التقييد بالسفر في الآية يخرج للغالب فلا مفهوم له إلا لالة

الحديث على مشر وعيسه في الحضر كاسأذ كره وهو قول الجمهور واحتجوا له من حيث المعنى بان الرهن شرع وثقة على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض فانه بشرى الى امر ابدال الرهن الاستيناف وانما قبله بالسفر لانه مظنة فقد الكاتب فاحرمه مخرج الغالب وخالف في ذلك مجاهد والخالف فيما نقله الطبري عنهم فقال لا يشترع الا في السفر حيث لا يوجد الكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان شرط المرتهن الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الراهن جاز وحل حديث الباب على ذلك وقد أشار البخاري الى ما ورد في بعض طرقه كعادته وقد تقدم الحديث في باب شراء النبي صلى الله عليه وسلم بالنسيئة في أوائل السبع من هذا الوجه بلفظ وقد رهن درعاه بالمدية عنده ودي وعرف بذلك الرد على من اعترض بانه ليس في الآية والحديث تعرض للرهن في الحضر (قوله حدثنا مسلم بن ابراهيم) تقدم في أوائل السبع ومقر وبنا سناد آخر وساقه هناك على لفظه وهنالك لفظ مسلم بن ابراهيم (قوله ولقد رهن درعه) هو معطوف على شيء محذوف بينه أحمد من طريق أبيان الطائفة عن قتادة عن أنس ابن مارد عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابه الدرع بكسر الميم يذكرو ويؤث (قوله بشعر) وقع في أوائل السبع من هذا الوجه بلفظ ولقد رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاه بالمدية عنده ودي وأخذ منه شعر الااله وهذا اليهودي هو أبو الشحم بنه السافقي ثم التهيقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رهن درعاه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في شعر انتهى وأبو الشحم يفتح الحجة وسكون الميم له اسم كنيته وظفر يفتح الطاء والقاف بين من الأوس وكان حليقة لهم وضطه بعض المتأخرين حمزة موحدة بمدودة ومكسورة واسم الفاعل من الأباة وكأنه التمس عليه ما في اللحم العصا وكان قدر الشعر المذكور ثلاثين صاعا كما ساقى للمصنف من حديث عائشة في الجهاد وأما المغازي وكذلك رواه أحمد وابن ماجه والطبراني وغيرهم من طريق عكرمة عن ابن عباس وأخرجه الترمذي والنسائي من هذا الوجه فقالا يعثر بن ولعله كان دون الثلاثين فبكر الكسر تارة وأبى أخرى ووقع لابن حبان من طريق شيبان عن قتادة عن أنس أن قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد من طريق شيبان الآية في آخره فأرجد ما يقتضيه حتى مات (قوله ومشت الى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر شعره واهالة سخته) والاهالة بكسر الهمزة وتخفيف الهاء مأذوب من الشحم والآلية وقيل هو كلب دسم جامد وقيل ما يؤث منهم من الادهان وقوله سخته يفتح الميملة وكسر النون بعدها مجعته مقبوحة أى المتغيرة الزمخ و يقال فيم بالزاي أيضاً ووقع لأحمد من طريق شيبان عن قتادة عن أنس لقد دعى نبي الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم على خبر شعره واهالة سخته فكان اليهودي عدا النبي صلى الله عليه وسلم على لسان أنس فهذا قال مشيت اليه بخلاف ما يقتضيه ظاهره أنه أحضر ذلك اليه (قوله ولقد سمعته) فاعل سمعت أنس والخبر للنبي صلى الله عليه وسلم وهو فاعل يقول وجرم الكرماني بانه أنس وفاعل سمعت قتادة وقد أشرفت الى الرد عليه في أوائل السبع وقد أخرجه أحمد وابن ماجه من طريق شيبان المذكور بلفظ ولقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول والنبي نفس محمد سده فذكر الحديث لفظ ابن ماجه وساقه أحمد بقله (قوله) ما أصبح لآل محمد الا الصاع ولا أسمى) كذا الجميع وكذا ذكره الحميدي في الجمع وأخرجه أبو نعيم

* حدثنا مسلم بن ابراهيم
حدثنا هشام حدثنا قتادة
عن أنس رضي الله عنه
قال ولقد رهن رسول الله
صلى الله عليه وسلم درعه
بشعر ومشت الى النبي
صلى الله عليه وسلم بخبر شعره
واهالة سخته ولقد سمعته
يقول ما أصبح لآل محمد
صلى الله عليه وسلم الا صاع
ولا أسمى

٢٥٠٨

٥٥٥

تحفة

١٢٥٥

في المستخرج من طريق الكشي عن مسلم بن إبراهيم شيخ البخاري فيه بلفظ ما أصبح لآل محمد
ولأسمى الأصابع وخولف مسلم بن إبراهيم في ذلك فأخرجنا أحمد عن أبي عامر والأصابع على من
طريقه والترمذي من طريق ابن أبي عدي ومعاذ بن هشام والنسائي من طريق هشام بلفظ
ما أمسى في آل محمد صاع من تمر ولا صاع من حب وتقدم من وجه آخر في أوائل السبع بلفظ
بدل تمر **(قوله وانهم لتسعة آيات)** في رواية المذكورين وان عنده يومئذ تسعة نسوة وسأني
سياق أسماهن في كتاب المناقب ان شاء الله تعالى ومناسبة ذكر أنس لهذا القدر مع ما قبله الإشارة
إلى سبب قوله صلى الله عليه وسلم هذا والله لم يقله متخبر ولا شا كما دعا الله من ذلك وانما قاله
معدن راع اجابته دعوة اليهودى ولله عنة عده درعه ولعل هذا هو الحاصل للذي زعم بأن قائل
ذلك هو أنس فراراً من أن يظن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك بمعنى التخيير والله أعلم وفي
الحديث جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق تحريم عين المتعامل فيه وعدم الاعتبار بفساد
معتد بهم ومعاملاتهم فيما بينهم واستئبط منه جواز معاملة من أكثر ماله حرام وفيه جواز
بيع السلاح ورهقه واجارته وغير ذلك من الكفار ما لم يكن حربياً وفيه ثبوت املاك أهل الذمة
في أيديهم وجواز كراهة الفتن المؤجل واتخاذ البرع والعدد وغيرهما من آلات الحرب وأنه غير
قادر في التوكل وأن قسمة آله الحرب لاتدل على تخصيصها قاله ابن المنبر أن أكثر قوت ذلك العصر
الشعر قاله الداودي وأن القول قول المرتضى في قيمة المهرهون مع عينة حكامه من التبر وفيه ما كان
عليه النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والزهدي الدنيا والتقلل منها مع قدرته عليها والكرم
الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقلعة
بالسبر وفضيلة الأزر واجه لصبره من معه على ذلك وفيه غير ذلك مما مضى وبأنى قال العلماء
الحكمة في عدوله صلى الله عليه وسلم عن معاملة مياسر الصحابة إلى معاملة اليهود واليهود
الجواز ولا يهجم عليهم لم يكن عندهم إذ ذاك طعام فاضل عن ساجه غيرهم أو خشى أنهم لا يأخذون منه
غنى أو عوضاً فبرد التصديق عليهم فإنه لا يبعد أن يكون فيهم إذ ذاك من يقدر على ذلك وأكثر منه
قله لم يطلعهم على ذلك وانما طلع عليهم من لم يكن موسراً به من قبل ذلك والله أعلم **(قوله)**
باب من رهن درعه ذكر فيه حديث الأعمش **(قال تذاكرنا عند إبراهيم)** هو النخعي
(الرهن والقبيل) يقع القاف وكسر الموحدة أى القبيل وزنا ومعنى **(قوله)** اشتري من
يهودى **(تقدم التعريف به في الباب الذى قبله)** **(قوله)** طعاماً إلى أجل **(تقدم جنسه في الباب**
الذى قبله) وأما الأجل ففي صحيح ابن حبان من طريق عبد الواحد بن زياد عن الأعمش انه سئله
(قوله) ورهقه درعه **(تقدم في أوائل السبع)** من طريق عبد الواحد عن الأعمش بلفظ ورهقه
درعاً من حديد واستدل به على جواز بيع السلاح من الكافر وسيد كرفى الذى بعده وقع
في أواخر المغازى من طريق الثوري عن الأعمش بلفظ توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ودرعه مروهة وفي حديث أنس عند أحمد وأبو داود وغيره دله على أن المراد
بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة نفوس المؤمنين معلقة بيده حتى يقضى عنه قبل هذا
محله في غير نفوس الأنبياء فانها لا تكون معلقة بين يديه خصوصية وهو حديث صحيح ابن حبان
وغيره من لم يتعلّق عند صاحب الدين ما يجعل له به الوقايع اليه خج الماوردى وذكر ابن الطلاع

وانهم لتسعة آيات **(باب)**
من رهن درعه **(حديثنا)**
مسند حديثنا عبد الواحد
حديثنا الأعمش **(قال تذاكرنا)**
عند إبراهيم الرهن والقبيل
في السلف **(قال إبراهيم)**
حديثنا الأسود عن عائشة
رضي الله عنها أن النبي
صلى الله عليه وسلم اشترى
من يهودى طعاماً إلى أجل
ورهنه درعه

٢٥٠٩

٢٥٠٩

٢٥٠٩

تحفة ٢٥٢٤

* (باب رهن السلاح) *

* حديث شاعلي بن عبد الله

حديث شافيان قال عمرو سمعت

جابر بن عبد الله رضي الله

عنه يقول قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من

لكعب بن الأشرف فإنه قد

أدى الله ورسوله صلى الله

عليه وسلم فقال محمد بن

مسلمة أنا فاته فقال أردنا

ان نلشنا وسقاؤا وسقين

فقال ارهونني نساء كم

قالوا كفت رهنك نساءنا

وأنت أجمل العرب قال

فأرهونني أنساءكم قالوا

كفت رهنك أنساءنا فانسب

أدهم فيقال رهننوني

أو وسقين هذا عار علينا

ولكننا رهنك الامة قال

سفبان يعني السلاح فوعده

أن يأتيه فقتلوه ثم أتوا النبي

صلى الله عليه وسلم فأخبروه

* (باب) * الرهن من كروب

ومحجوب وقال مغيرة عن

ابراهيم تركب الصالة بقدر

علفها وتحلب بقدر علفها

والرهن مثله * حديث شافيان

حدثنا زكريا عن عامر عن

أبي هريرة رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه

كان يقول الرهن يركب

ببقته ويشرب

في الإقضية النبوية أن أبابكر أفتك الدرع بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكن روى ابن سعد عن جابر أن أبابكر قضى عدات النبي صلى الله عليه وسلم وإن علقا قضى ديونه وروى الحسن بن زاذويه في مسنده عن الشعبي مرسل أن أبابكر أفتك الدرع وسلبها لعلني أن يئ طالب وأما من أجاب بأنه صلى الله عليه وسلم أفتكها قبل موته بخارض حديث عائشة رضي الله عنها **(قوله)** **باب** رهن السلاح قال ابن المنير اعترضهم رهن السلاح بعد رهن الدرع لأن الدرع ليست بسلاح حقيقة وانما هي آلة تبقى بها السلاح ولهذا قال بعضهم لا يجوز تحلبه وان قلنا يجوز تحلبه السلاح كالسيف **(قوله)** الامة بلام مشددة وهم زنا كنة قد فسر هاشميان الراوي بالسلاح وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى في قصة كعب بن الأشرف من المغازي قال ابن بطال ليس في قوله رهنك الامة دلالة على جواز رهن السلاح وانما كان ذلك من معارض الكلام للمباحة في الحرب وغيره وقال ابن التين ليس فيه ما يوجب له لانهم لم يصدوا الا الخديعة وانما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله قال وانما يجوز رهنه عند من تكون له ذمة أو عهدا اتفاق وكان لكعب عهد ولكنك ما عاهد عليه من أنه لا يعين على النبي صلى الله عليه وسلم فاقض عهده بذلك وقد أعلن صلى الله عليه وسلم بأنه أدى الله ورسوله وأوجب بأنه لو لم يكن معناه عند رهن السلاح عند أهل العهد لما عرضوا عليه اذ لو عرضوا عليه ما لم يجز به عادتهم لاستراب بهم وفاتهم ما أرادوا من مكيدته فلما كانوا يصد المخادعة له وهموه بأنهم يفعلون ما يجوز لهم عندهم فعله ووافقهم على ذلك لما عهدهم صدقهم فتمت المكيدة بذلك وأما كون عهده اتمتقض فهو في نفس الامر لكنه ما أعلن ذلك ولا أعلنه له وبانما وقعت المحاورة بينهم على ما يقضيه ظاهر الحال وهذا كاف في المطابقة وقال السهيلي في قوله من لكعب بن الأشرف جواز قل من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان ذا عهد خلا فالإي حنيفة كذا قال وليس ذلك متققا عليه عند الحنفية والله أعلم **(قوله)** **باب** الرهن من كروب ومحجوب هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال لما كان سقينا لان سقينا وغيره وقفه على الأعمش انتهى وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الأعمش وغيره ورجح الموقوف وبه جزم الترمذي وهو مساو لحديث الباب من حيث المعنى وفي حديث الباب زيادة **(قوله)** وقال مغيرة (أي ابن مقسم عن ابراهيم) أي الخنثى تركب الصالة بقدر علفها وتحلب بقدر علفها) وقع في رواية النكشيته بقدر علفها والاول أصوب وهذا الاثر وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن مغيرة **(قوله)** والرهن مثله أي في الحكم المذكور وقد وصله سعيد بن منصور بالاسناد المذكور ولفظه الذابية اذا كانت حر هوية تركب بقدر علفها واذا كان لها ابن يشرب منه بقدر علفها ورواه حماد بن مسلمة في جامعه عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم بأوضح من هذا ولفظه اذا شرب الرهن من لبنها بقدر رغن علفها فان استفضل من اللبن بعد رغن العلف فهو ربا **(قوله)** حدثنا زكريا هو ابن أبي ذائدة **(قوله)** عن عامر هو الشعبي ولا جد عن يحيى القطان عن زكريا بن جندب عن عامر وليس للشعبي عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في تفسير الزمخشري وعلقه بالثاني السكاح **(قوله)** الرهن يركب ببقته كذا الجميع ضم

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

(٣) قوله هو من إضافة الشيء إلى نفسه تعقبه العيسى بأنه إذا كان المراد بالدر الدارة فلا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه لأن اللبن غير الدارة اهـ

لبن الدر إذا كان مرهونا

* حديثنا محمد بن مقاتل

أخبرنا عبد الله بن المبارك

أخبرنا زكريا عن الشعبي

عن أبي هريرة رضي الله

عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم الظهر

يركب بنفقته إذا كان

مرهونا وليس الدر يشرب

بنفقته إذا كان مرهونا وعلى

الذي يركب ويشرب النفقة

(باب الرهن عند اليهود

وغيرهم) * حديثنا قتيبة

حديثنا جرير عن الأعش

عن إبراهيم عن الأسود عن

عائشة رضي الله عنها قالت

استأجر رسول الله صلى الله

عليه وسلم من يهودي طعاما

ورهنه ودعه (باب) إذا

اختلف الراهن والمرتهن

ونحوه فالبينة

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

٢٥١٩

أول يركب على البناء المجهول وكذلك يشرب وهو خير من سجن الأهرام لكن لم يتعين فيه المأمور والمراد بالرهن المرهون وقد أضحى في الطريق الثانية حيث قال الظاهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا (قوله الدر) يقع المجهول وتشد يد الرهن مصدر بمعنى الدارة أي ذات الضرع وقوله لبن الدر هو من إضافة الشيء إلى نفسه (٣) وهو كقوله تعالى وحسب الحصيد (قوله في الرواية الثانية) وعلى الذي يركب ويشرب النفقة أي كائن من كان هذا ظاهر الحديث وفيه محجة لمن قال يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن إذا قام بصلحته ولو لم يأت ذلك المالك وهو قول أحدوا سحى وطائفة قالوا ينتفع المرتهن من الرهن بالكوب والحلب بقدر النفقة ولا ينتفع بغيرهما المقهور الحديث وأما دعوى الأجل فيه فقد دل بمنطوقه على إباحة الانتفاع في مقابلته الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لأن الحديث وإن كان مجملا لكنه يختص بالمرتهن لأن انتفاع الراهن بالمرهون لكونه مالا رقبته لا لكونه منفعا عليه بخلاف المرتهن وذهب الجمهور إلى أن المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وإنما أولوا الحديث لكونه ورد على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك أن يركب ويشرب بغير إذنه والثاني تضمنه ذلك بالنفقة لا بالنفقة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء مرده أصول مجمع عليها أو ثار ثمة لا يختلف في صحته أو يدل على نسخه حديث ابن عمر الماضي في أبواب المظالم لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه انتهى وقال الشافعي يشبهه أن يكون المراد من رهن ذات در وظاهر لم يمنع الراهن من درها وظاهرها فهي محبوبة ومركوبة كما كانت قبل الرهن واعترضه الطحاوي ومار وهشيم عن زكريا في هذا الحديث ولقظه إذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتهن علفها الحديث قال قتيبة أن المراد المرتهن لا الراهن ثم أجاب عن الحديث بأنه محمول على أنه كان قبل تحريم الربا فيباح الربا حرم أشكاله من بيع اللبن في الضرع وقرض كل منفعة تجوز ربا قال فارفع بحريم الربا ما يبيع في هذا المرتهن وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والتاريخ في هذا مستعدر بالمجمع بين الأحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن عزم أن اسمعيل بن سالم الصائغ تقرر عن هشيم بالزيادة وأنهم من تخلطه وتعقب بأن أحد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الأوزاعي واللبث وأبو ثور إلى حمله على ما إذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فباح حديث المرتهن الاتفاق على الحيوان حفظا لحالته وإبقاء المصلحة فيه وجعله في مقابلة نفقته الانتفاع بالكوب ويشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جهة مسائل الظفر وقيل إن الحكمة في العدول عن اللبن إلى الدر الإشارة إلى أن المرتهن إذا حلب جازله لأن الدر ينتج من العنق بخلاف ما إذا كان اللبن في أنامسلا ورهنه فإنه لا يجوز للمرتهن أن يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال واحتج الموفق في القتيبة بأن نفقة الحيوان واجبة والمرتهن فيه حق وقد أمكن استيفاء حققة من غلة الرهن والناحية عن المالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعه فجاز ذلك كما يجوز للمرأة أن تأخذ من ثمن مال زوجها عند امتناعه بغير إذنه والناحية عنه في الاتفاق عليها والله أعلم (قوله باب الرهن عند اليهود وغيرهم) ذكر فيه حديث عائشة المتقدم فربا وغرضه جواز معاملة غير المسلمين وقد تقدم البحث فيه فربا (قوله باب) إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه فالبينة

على المدعي واليمين على المدعى عليه * حدثنا خلد بن يحيى حدثنا نافع بن عمر (١٠٣) عن ابن أبي مليكة قال كتب إلى ابن عباس

فكتب إلى ابن عباس
النبي صلى الله عليه وسلم
قضى أن اليمين على المدعي
عليه * حدثنا قتيبة بن سعد
حدثنا جري بن منصور عن
أبي وائل قال قال عبد الله
رضي الله عنه من حلف على
عين يستحق بها مالا وهو فيها
قاهر لقي الله وهو عليه
غضبان ثم أنزل الله تصديق
ذلك أن الذين يشتركون
بعهد الله وأيمانهم ثم اغتلبوا
فقرأ إلى عذاب ألم ثم إن
الاشعث بن قيس خرج

السنا فقال ما يحدثكم أبو
عبد الرحمن قال حدثناه
قال فقال صدق لقي

على المدعي واليمين على المدعى عليه) ساقى ذكر قهر وف المدعي والمدعي عليه في كتاب الشهادات
إن شاء الله تعالى وأخلص ما قيل فيه أن المدعي من أذات ترك والمدعي عليه بخلافه ثم أورد فيه
ثلاثة أحاديث الأول حديث ابن عباس (قوله كتب إلى ابن عباس) حذف المفعول وقد
ذكره في تفسير آل عمران (قوله فكتب إلى ابن عباس) يجوز فتح همز زان
وكسر ها وساقى الكلام على هذا الحديث في كتاب الشهادات وأراد المصنف منه الحل على
عمومه خلافا لمن قال أن القول في الرهن قول المرتب مالم يجاوز قدر الرهن لأن الرهن كالشاهد
للمرتب قال ابن التين جني البخاري إلى أن الرهن لا يكون شاهداً الثاني والثالث حديثا عبد الله
ابن مسعود والاشعث وقد تقدم ما ساقى في كتاب الشرب وأراد من أرادها قوله صلى الله عليه
وسلم لا لا شعث شاهد الدلالة عينية فإن دليله لا يثبت به من أن اليمين على المدعي وله أثار
في الترجمة إلى ما ورد في بعض طرق حديث ابن عباس بلفظ الترجمة وهو عند البيهقي وغيره كما
ساقى بيانه وكان ما لم يكن على شرطه ترجمه وأورد ما يدل عليه مما ثبت على شرطه والله أعلم
(خاتمة) اشتمل كتاب الرهن من الأحاديث المرفوعة على تسعة أحاديث موصولة المكررها
فيه وفيها مضي ستة والخامس ثلاثة وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي هريرة رقيقه من
الآثار أن ابن عباس عن إبراهيم الخفي والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(في العتق وفضله)

كذا لاكثر زاد ابن شبيب بعد البسملة باب وزاد المستفي قبل البسملة كتاب العتق ولم يقل
باب وأثبتها التنسي والعتق بكسر الميم ملة إزالة الملك يقال عتق عتق عتقا بكسر أوله وفتح
وعتقا وعتاقة قال الأزهري وهو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبق وعتق الفرح
إذا طار لأن الرقيق يتخلص بالعتق ويذهب حيث شاء (قوله وقول الله تعالى فك رقبة) ساق
إلى قوله مقربة ووقع في رواية أبي ذر وأطعم ولغيره وأطعمهم وهم أقران مشهورتان والمراد
بفك الرقبة التخلص الشخص من الرق من تسمية الشيء باسم بعضه وانما خصت بالذكر إشارة
إلى أن حكمكم السيد عليه كالف في رقبة فإذا أعتق فذلك الغل من عتقه وجاء في حديث صحيح
أن فك الرقبة شخص عن أعان في عتقها حتى تعتق رواه أحمد وابن حبان والحاكم من حديث
البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق النسيئة فذلك الرقبة قبل أن يرسل الله
أليسستوا واحدة قال لا إن عتق النسيئة أن تقر بعتقها فذلك الرقبة إن تعين في عتقها وهو في أثناء
حديث طويل أخرجه الترمذي وبعضه صحيحه وإذا ثبت الفضل في الإعانة على العتق ثبت الفضل
في التفريد بالعتق من باب الأولى (قوله حدثنا واقد بن محمد) أي ابن يزيد بن عبد الله بن عمر أخو
عاصم الذي روى عنه وبذلك صرح الاسماعيلي من طريق معاذ الغنيري عن عاصم بن محمد عن
أخيه واقد (قوله حدثني سعيد بن مرثد) بفتح الميم وسكون الراء بعد هاجم وهي أمه واسم
أبيه عبد الله ويكنى سيداً بأعمش وقوله صاحب علي بن الحسين أي زين العابدين ابن الحسين
ابن علي بن أبي طالب وكان منقطعاً إليه فعرف بصحبته وهو من زعم أنه سعيد بن يسار أبو

وقوله تعالى فك رقبة أو أطعم في يوم ذي مسغبة يتيماً إذا مقربة * حدثنا ابن زونس حدثنا عاصم بن محمد قال حدثني واقد بن محمد
قال حدثني سعيد بن مرثد صاحب علي بن الحسين قال قال أبو هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم

الحباب فإنه غيره عند الجمهور وليس لسعيد بن مر جائة في البخاري غيره هذا الحديث وقد ذكره
 ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ثم غفل قد ذكره في أشباح التابعين وقال لم يسمع
 من أبي هريرة اه وقد قال هنا قال في أبو هريرة ووقع التصريح بسماعه منه عند مسلم
 والنسائي وغيرهما فاتفق ما زعمه ابن حبان **(قوله أيما رجل)** في رواية الاسماعيلي من طريق
 عاصم بن علي عن عاصم بن محمد أيما مسلم ووقع تقييده بذلك في رواية مسلم والنسائي من طريق
 اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جائة **(قوله عضوا من النار)** في رواية مسلم عضوا منه من
 النار وله من رواية علي بن الحسين عن سعيد بن مر جائة وسألت مختصرة للمصنف في كفارات
 الاعيان أعتق الله بكل عضوا منها عضوا من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه وللنسائي من
 حديث كعب بن مرة وأبي امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكهما من النار عظمين
 منهما بغيره وأبي امرأته مسلمة أعتقت امرأته مسلمة كانت فكاكها من النار أسانده صحيح ومثله
 للترمذي من حديث أبي امامة والطبراني من حديث عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات **(قوله)**
 قال سعيد بن مر جائة هو موصول بالاسناد المذكور **(قوله فأنظقت به)** أي بالحديث وفي
 رواية مسلم فأنظقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة قد كرهه لعل زاد جد أبو عوانة من
 طريق اسمعيل بن أبي حكيم عن سعيد بن مر جائة فقال علي بن الحسين أنت سمعت هذا من
 أبي هريرة فقال نعم **(قوله فعمد علي بن الحسين إلى عبده)** اسم هذا العبد مطرف ووقع ذلك في
 رواية اسمعيل بن أبي حكيم المذكورة عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرج جهماعلي مسلم
 وقوله لعبد الله بن جعفر أي ابن أبي طالب وهو ابن عم والد علي بن الحسين وكانت وفاته سنة
 ثمانين من الهجرة ومات سعيد بن مر جائة سنة سبع وتسعين ومات علي بن الحسين قبله ثلاث
 أو أربع وروايته عنه من رواية الاقران وقوله عشرة آلاف درهم أو ألف دينار شك من
 الراوي وفيه إشارة إلى ان الدينار آنذاك كان بعشرة دراهم وقد رواه الاسماعيلي من رواية عاصم
 ابن علي فقال عشرة آلاف درهم بغير شك **(قوله فاعتقه)** في رواية اسمعيل المذكورة فقال
 اذهب أنت حلوجه الله وفي الحديث فضل العتق وان عتق الذكرا أفضل من عتق الانثى خلافا
 لمن فضل عتق الانثى بخجاء بان عتقه يستدعي صبره وولدها حر اسواء تزوجها حر أو عبد
 بخلاف الذكرا ومقابله في الفضل ان عتق الانثى غالبا يستلزم ضاعها ولان في عتق الذكرا من
 المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحيته للقضاء وغيره مما يصلح للذكور دون الاناث وفي قوله
 أعتق الله بكل عضوا منه عضوا إشارة إلى انه لا ينبغي أن يكون في الرقبة قصاص للعضل
 الاستعاب وأشار الخطابي إلى انه يغفر القص المحبوس بمنفعة كالخصي مثلا اذا كان ينتفع به
 فيما لا ينتفع بالفعل وما قاله في مقام المنع وقد استسكركه النووي وغيره وقال لاشك ان في عتق
 الخصي وكل ناقص فضله لكن الكامل أولى وقال ابن المنيرة إشارة إلى انه ينبغي في الرقبة
 التي تكون للكفارة ان تكون مؤمنة لان الكفارة منقذة من النار فينبغي ان لا تقع الانعقدة
 من النار واستشكل ابن العربي في قوله حتى فرجه لان الفرج لا يتعلق به ذنب ويجب
 له النار الا الزنا فان جل على ما يعطاه من الصغار كالمفاخذة لم يشكك عتقه من النار بالعتق
 والافانز كبيرة لا تكفر الا بالتوبة ثم قال فيحتمل ان يكون المراد ان العتق يريح عند الموازنة

أيما رجل أعتق امرأ مسلمة
 استغفرت الله بكل عضوا
 منه عضوا من النار قال
 سعيد بن مر جائة فأنظقت
 به إلى علي بن الحسين فعمد
 علي بن الحسين رضي الله
 عنهما إلى عبده قد أعطاه
 به عبد الله بن جعفر عشرة
 آلاف درهم أو ألف دينار
 فاعتقه

٢٥١٧

٢٥١٨

٢٥١٩

٢٥٢٠

بحيث يكون ضربا الحسنات المعقولة ترجيحوا زى ستة الزنا اه ولا اختصاص لذلك
 بالفرج بل بالباقي في غيره من الاعضاء مما آثاره نفسه كالمد في الغصب مثلاً والله أعلم **(قوله)**
باب أى الرقاب أفضل أى العتق **(قوله)** حدثنا عبد الله بن موسى عن هشام بن
 عروة هذا من أعلى حديث وقع في البخارى وهو في حكم الثلاث لان هشام بن عروة شيخ شيخه
 من التابعين وان كان هشام بن عروة تابعي آخر وهو أوه وقد رواه الحارث بن أسامة عن عبد الله
 ابن موسى فقال أخبرنا هشام بن عروة أخرجه ابو نعيم في المستخرج **(قوله)** عن أبيه في رواية
 النسائي من طريق يحيى القطان عن هشام حدثني **(قوله)** عن أبي مرواح بضم الميم بعدها
 راء خفيفة وكسر الواو بعدها مهمل زائد مسلم من طريق جادين زيد عن هشام اللبثي وقال
 له ايضا الغفاري وهو مدني من كبار التابعين لا يعرف اسمه وشذ من قال اسمه سعد قال الحاكم
 أو أجد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لم يره **(قلت)** وماله في البخارى سوى هذا الناذب ورجاله
 كلهم مدنيون الاشجعي في الاسناد ثلاثة من التابعين في نسق وقد أخرجه مسلم من رواية الزهري
 عن حبيب بن عروة عن عروة فسار في الاسناد أربعة من التابعين وفي الصحابة أبو مرواح اللبثي
 غير هذا اسمه ابن مندو وأبو داود لا يرواه داود ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق يحيى بن
 سعيد عن هشام أخبرني أبي أن أبا مرواح أخبره وذكر الاسماعيلي عددا كثيرا نحو العشرين
 فصاروا وهن هشام بن الاسناد وخالفهم مالك في إفراسه في المشهور عنه عن هشام عن أبيه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يحيى بن يحيى اللبثي وطائفة عنه عن هشام عن أبيه عن عائشة
 ورواه سعيد بن داود عنه عن هشام كرواية الجماعة قال الدارقطني الرواية المرسلة عن مالك
 أصح والحقوظ عن هشام قال الجماعة **(قوله)** عن أبي ذر في رواية يحيى بن سعيد المذكرة ان
 أباذر أخبره **(قوله)** قال أهلها بالعين المهمل لا كثر وهي رواية النسائي أيضا ولكنكسبني
 بالغين المجبة وكذا النسائي قال ابن قرقول معناها متقارب **(قلت)** وقع مسلم من طريق جادين
 زيد عن هشام أكثرها غنا وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فمن أراد أن يعتق رقبة
 واحدة أو مالو كان مع شخص ألف درهم مثلاً فإراد أن يشتري به رقبة يعتقها فوجده رقبة نفيسة
 أو رقبته مفضولة من فالرقبتان أفضل قال وهذا بخلاف الاخيرة فان الواحدة المسمنة فيها
 أفضل لان المطلوب هناك الرقبة وهناك طب العلم اه والذي يظهر أن ذلك يختلف
 باختلاف الأشخاص فرب شخص واحد اذا عتق اتبع بالعق واتبع بهضاعف ما يحصل من
 النفع يعتق أكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة العجم لتفرقه على المحاربين الذين يقتنعون به
 أكثر مما يتنفع هو طب العلم فأضابط انهما كان أكثر نفعاً كان أفضل سواء قل أو أكثر
 واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى غنا من المسلمة أفضل وخالفه
 أصح وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى غنا من المسلمين وقد تقدم تبينه بذلك في الحديث الاول
(قوله) وأنفسها عند أهلها أى ما اغتباطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالباً الا خلاصا
 وهو كقوله تعالى ان تناووا للبرحي تنفقه عما تمنحتون **(قوله)** قلت فان لم أفعل في رواية
 الاسماعيلي أ رأيت ان لم أفعل أى ان لم أقدر على ذلك فأطلق الفعل وأراد القدرة وللدارقطني في
 الغرائب بلفظ فان لم أستطع **(قوله)** تعين ضاعاً بالاضاد المجبة بعد الالف تحتيه لجميع الروا

باب أى الرقاب أفضل
 حدثنا عبد الله بن موسى
 عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن أبي مرواح عن أبي ذر
 رضي الله عنه قال سألت
 النبي صلى الله عليه وسلم أى
 العمل أفضل قال إيمان
 بالله وجهاد في سبيله قلت
 فأى الرقاب أفضل قال
 أعلها غنا وأنفسها عند
 أهلها قلت فان لم أفعل قال
 تعين ضاعاً ما وضع لآخر

٢٥١٨

٢٥١٩

٢٥٢٠

٢٥٢١

في البخاري كما جزم به عياض وغيره وكذا هو في مسلم الا في رواية السمرقندي كما قاله عياض
 أيضا وجزم الدارقطني وغيره بان هشاما رواه هكذا دون من رواه عن أبيه وقال أبو علي
 الصديقي نقلته من خطه رواه هشام بن عمرو بالصاد المججمة والتخانة والصواب بالمهملة والنون
 كما قال الزهري وإذا تقر بهذا فقد خبط من قال من شرح البخاري انه روى بالصاد المهملة
 والنون فان هذه الرواية لم تقع في شيء من طرقه وروى الدارقطني من طريق معمر عن هشام
 هذا الحديث بالصاد المججمة قال معمر كان الزهري يقول صحف هشام وانما هو بالصاد المهملة
 والنون قال الدارقطني وهو الصواب بل يقابله بالآخر وهو الذي ليس بصانع ولا يحسن العمل
 وقال علي بن بن المديني يقولون ان هشاما صحف فيه ٥٥ ورواية معمر عن الزهري عند مسلم كما
 تقدم وهي بالمهملة والنون وعكس السمرقندي فيها أيضا كما نقله عياض وقد وجهت رواية
 هشام بان المراد بالصانع ذو الصباغ من فقر أو عيال فيرجع الى معنى الأول قال أهل اللغة رجل
 آخر لا يصنع له والمجمر آخر يضم ثم سكن و امرأة آخر فاء كذلك ورجل صانع وضعه يمتحن
 وامرأة صنائع بزيادة ألف (قوله فان لم أفعل) أي من السناعة أو الاعانة ووقع في رواية
 الدارقطني في الغرائب رأيت ان ضعفت وهو يشعر بان قوله ان لم أفعل أي للجزع عن ذلك
 لا كسلا مثلا (قوله تدع الناس من الشر) فيه دليل على ان الكف عن الشر داخل في فعل
 الانسان وكسبه حتى يؤثر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع الكف الا مع التوبة
 والقصد لاع التوبة والذهول قاله القرطبي ملخصا (قوله فانها صدقة تصدق) بفتح المنة والصاد
 المهملة الخفيفة على حذف احدى التاءين والاصل تصدق ويجوز تشديد هاء على الادغام وفي
 الحديث ان الجهاد افضل الاعمال بعد الايمان قال ابن حبان الوافي حديث أي ذكره هذا بمعنى
 ثم هو كذلك في حديث أي هريرة أي المتقدم في باب من قال ان الايمان هو العمل وقد تقدم
 الكلام فيه على طريق الجمع بين ما اختلف من الروايات في افضل الاعمال هناك وقيل قرن
 الجهاد بالايمان هنا لانه كان اذ ذلك افضل الاعمال وقال القرطبي تفضيل الجهاد في حال تعبته
 وفضل بر الوالدين لمن يكون له أو ان فلا يجاهد الا باذنهم ما واصله ان الاجابة اختلفت
 باختلاف أحوال السائلين وفي الحديث حسن المراجعة في السؤال وصبر المفتي والمعلم على
 التلمذ ورقيقته وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما من طريق أبي ادريس الخولاني وغيره
 عن أبي ذر جندبنا حديثا طويلا فله أسئلة كثيرة وأجوبتها تشغل على فوائد كثيرة منها سألوا عن
 أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة افضل وفيه ذكر
 الايام وعددهم وما أنزل عليهم وأداب كثيرة من أمروهاهي وغير ذلك قال ابن المنبر وفي
 الحديث إشارة الى أن اعانة الصانع افضل من اعانة غير الصانع لان غير الصانع مظنة الاعانة فكل
 أحد يعينه على خلاف الصانع فانه لشهره بصنعتة يغفل عن اعانته فهي من جنس الصدقة
 على المستور (قوله ما) ما يستحب من العتاقة بفتح العين ووهم من كسرهما
 يقال عتق بفتح عتاقا وعتاقة والمراد الاعتاق وهو ملازم العتاقة (قوله في الكسوف أو
 الآيات) كذا في زوائد شوبه وأنى الوقت والساقن والآيات بغیر ألف والتنويج للشيخ
 وقال الكرماني هي بمعنى الواو وبمعنى بل لان عطف الآيات على الكسوف من عطف العام على

قال فان لم أفعل قال تدع
 الناس من الشر فانها صدقة
 تصدق بها على نفسك (باب
 ما يستحب من العتاقة في
 الكسوف أو الآيات) *

تحفة ١٥٧٥١

٢٢٨ / ٢

* حدثنا موسى بن معمر

حدثنا زائدة بن قدامة

عن هشام بن عروة عن

فاطمة بنت المنذر عن

أسماء بنت أبي بكر رضي

الله عنهما قالت أمر النبي

صلى الله عليه وسلم بالعاقبة

في كسوف الشمس تابعه

على عن الدراوردى عن

هشام * حدثنا محمد بن أبي بكر

حدثنا هشام

عن فاطمة بنت المنذر عن

أسماء بنت أبي بكر رضي الله

عنهما قالت كانوا من عند

الكسوف بالعاقبة * (باب

إذا أعتق عبدان اثنين أو

أمة بين الشركاء) * حدثنا

علي بن عبد الله حدثنا

سفيان عن عمرو عن سالم

عن أبيه رضي الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال

من أعتق

٢٥٢١

٢٥٢٢

تحفة

٦٧٨٨

الخاص وليس في حديث الباب سوى الكسوف وكأنه أشار إلى قوله في بعض طرقه ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف الله بهما عباده أو أكثر ما يقع الخوف بالبارق فاسب وقوع العتق الذي يعق من النار لكن ينحصر الكسوف بالسلامة المشروعة بخلاف بقية الآيات (قوله) حدثنا موسى بن معمر وهو أوجه في الحديث وهو أوجه في الحديث وهو أوجه في الحديث وقد تقدم الحديث في الكسوف عن رواة آخر عن شيخه زائدة (قوله) تابعه على يعني ابن المنذر وهو شيخ البخاري وهم من قال المراد به ابن حجر والدراوردى هو عبد العزيز بن محمد (قوله) حدثنا محمد بن أبي بكر هو المحدثي وعنه ففتح المسملة وتشديد المثلثة هو ابن علي بن الوليد العامري الكوفي ماله في البخاري سوى هذا الحديث الواحد وهشام هو ابن عروة وفاطمة زوجته وهي ابنة عمه وهذا الحديث مختصر من حديث طويل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في موضعه وسين رواة زائدة أن الأسرى رواه عنه هشام هو النبي صلى الله عليه وسلم وهو مما يقوى ان قول الصحابي كانوا من عند الكسوف في حكم المرفوع (قوله) ما إذا أعتق عبدان اثنين أو أمة بين الشركاء قال ابن التين أراد ان العبد كالأمة لا يشترأ كهما في الرق قال وقدين في حديث ابن عمر في آخر الباب أنه كان يفتي فيه ما بذلك انتهى وكأنه أشار إلى رد قول إسحق بن راهبه ان هذا الحكم مختص بالذكور وهو خطأ وأدعى ابن حزم ان لفظ العبد في اللغة يتناول الأمة وفيه نظر ولعله أراد المملوك وقال القرطبي العبد اسم للمملوك الذي كرا بصل وضعه الأمة اسم لمؤنته بغير لفظه ومن ثم قال إسحق ان هذا الحكم لا يتناول الأنثى وخالفه الجمهور ولم يفرقوا في الحكم بين الذكور والأنثى إلا لان لفظ العبد يراد به الجنس كقوله تعالى لا آتق الرجلين عبد افاته يتناول الذكر والأنثى قطعاً وما على طريق الإلحاق لعدم الفارق قال وحديث ابن عمر من طريق موسى بن عقبة عن نافع عنه أنه كان يفتي في العبد والأمة يكون بين الشركاء الحديث وقد قال في آخره بخبر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فظاهره ان الجميع مرفوع وقد رواه الدراقدني من طريق الزهري عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له شرك في عبد أو أمة الحديث وهذا أصح ما وجدته في ذلك ومثله ما أخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحق عن نافع مثله وقال فيه جل عليه ما بقي في ماله حتى يعق كله وقد قال امام الحرمين ادراك كون الأمة في هذا الحكم كالعبد حاصل للسمع قبل التفتن لوجه الجمع والفرق والله أعلم (قلت) وقد فرق بينهما عثمان الليثي بما أخذ آخر فقال نقد عتي الشربك في جمعه ولا شيء بعمله لشربك الا أن تكون الأمة بجسده تراد لوطه فيضن ما أدخل على شريكه في ادم الضر قال التوري قول إسحق شاذ وقول عثمان فاسد اه وانما قيد المصنف العبد اثنين والأمة بالشركاء اتباعاً للفظ الحديث الوارد فيها والا فلحكم في الجميع سواء (قوله) عن عمرو هو ابن دينار وسالم هو ابن عبد الله بن عمرو ووقع في رواية الحديث عن سفيان حدثنا عمرو بن دينار (قوله) عن سالم هو ابن عبد الله بن عمرو والنسائي من طريق إسحق بن راهبه عن سفيان عن عمرو والله سمع سالم بن عبد الله بن عمرو (قوله) من أعتق ظاهر العموم لكنه مخصوص بالاتفاق فلا يصح من المجنون ولا من المجنون عليه لفسه وفي المجنون عليه بفس والعبد والمرضى مرض الموت والكافر تفصيل العلماء بحسب ما يظهر عندهم من أدلة التخصيص ولا يقوم في مرض الموت عند

الشافعية الا اذا وسعه الثالث وقال أجد لا يقوم في المرض مطلقا وسأقي البحث في عتق الكافر
 قريبا وخرج بقوله أعتق ما ذاعتق عليه بأن يورث بعض من يعتق عليه بقرابة فلا سراية عند
 الجمهور وعن أجد رواية وكذلك لو عجز المالك بعد ان اشترى شقصا يعتق على سيده فان المالك
 والعق يقتضيان ان يغير فعل السيد فهو كالارث ويدخل في الاختيار ما اذا أكره بحق ولو أوصى
 بعق نصيبه من المشترك أو يعتق جزء من كله لم يسر عند الجمهور وأيضا لان المال ينتقل
 للوارث وبصر المبت معسرا وعن المالكية رواية وبجة الجمهور مع مفهوم ان لغير ان السراية
 على خلاف القياس فيختص بغير دائن ولان التقويم سبيله سبيل غرامة التملقات فيقتضي
 التخصيص بصدور أمر يجعل اتافا ثم ظاهر قوله ان عتق وقوع العتق منحزا وأجرى الجمهور
 المعلق بصفة اذا وجدت يحجر المنجز (قوله عبد ابن اشين) هو كالمال والافلا فرق بين ان
 يكون بين اثنين أو أكثر وفي رواية مالك وغيره في الباب شركا وهو بكسر المجهمة وسكون الراء
 وفي رواية أيوب الماضية في الشركة شقصا بمجة توافق ومهمة وزن الاول وفي رواية في الباب
 نصبا والكل بمعنى الا أن ابن دريد قال هو القليل والكثير وقال القزاز لا يكون الشقص الا
 كذلك والشرك في الاصل مصدر أطلق على متعلقه وهو العبد المشترك ولا بد في الساق من
 اضمار جزء أو ما أشبهه لان المشترك هو الجله أو الجزء المعين منها وظاهره العموم في كل رقب
 لكن يستثنى الجنائي والمرهون فحسب خلافه والاصح في الرهن والجنابة منع السراية لان فيها
 ابطال حق الرهن والجنح عليه فلو اعتق مشتركا بعد ان كساه فان كان لفظ العبد يتناول
 المالك وقت السراية والافلا ولا يصح في ثبوت أحكام الرق عليه فقد ثبت ولا يستلزم
 استعمال لفظ العبد عليه ومثله ما لو دبراه لكن تناول لفظ العبد للمدبر أقوى من المالك
 فيسري هنا على الاصح فلو اعتق من أمة ثبت كونه أم ولد بشر يكف فلا سراية لانها تستلزم النقل
 من مالك الى مالك وأم الولد لا تقبل ذلك عند من لا يرى معها وهو أصح قول العلماء (قوله فان
 كان موسرا قوم) ظاهره اعتبار ذلك حال العتق حتى لو كان معسرا ثم أصبح يرد ذلك لم يتغير
 الحكم ومشهوره انه ان كان معسرا لم يقوم وقد أفصح بذلك في رواية مالك حيث قال فيها وال
 فقد عتق منه ما عتق ويقي ما لم يعتق على حكمه الاول هذا الذي يفهم من هذا السياق وهو
 السكون عن الحكم بعد هذا الابقاء وسأقي البحث في ذلك في الكلام على حديث الباب الذي
 يليه (قوله قوم عليه) يضم أوله زاد مسلم والنسائي في روايته ما من هذا الوجه في ماله قيمة
 عدل لا وكس ولا شطط والوكس يفتح الواو وسكون الكاف بعدها مهمة النقص والشطط
 بجمعة ثم مهمة تكرر والفتح الجور وانفق من قال من العلماء انه إتياع عليه في حصته بيه
 جميع ما يباع عليه في الدين على اختلاف في ذلك ولو كان عليه دين بقدر ما يملكه كان
 في حكم الموسر على أصح قول العلماء وهو كالمال في ان الدين هل يمنع الزكاة لا ووقع في رواية
 الشافعي والحندي فانه يوم عليه بأعلى القيمة وقيمة عدل وهو شك من سفينة وقدر واه أكثر
 أصحابه عنه بل فقط قوم عليه قيمة عدل وهو الصواب (قوله ثم يعتق) في رواية مسلم ثم عتق
 عليه من ماله ان كان موسرا وهو يشعر بان التاء في حديث الباب مقحوسة مع ضم أوله
 * (تبيه) روى الزهري عن سالم هذا الحديث مختصرا أيضا أخرجه مسلم بلقظ من عتق شركا

عبد ابن اشين فان كان
 موسرا قوم عليه ثم يعتق

قوله فلو اعتق أي أحد
 الشر يكتن كاهو ظاهر اه
 مصححه

قوله واتفق من قال من
 العلماء على أنه لا يملك ذاني
 التسخ المعلن عليها سيدنا
 ولعل هنا سقط من الناسخ
 والاصل واتفق من قال بذلك
 من العلماء الخ اه مصححه

له في عبد عتيق ما بقي في ماله اذا كان له مال يبلغ عن العبد وذكر الخطيب قوله اذا كان له مال يبلغ
 عن العبد في المدرج وقد وقعت هذه الزيادة في رواية نافع كما سبقت * قوله في طريق مالك عن
 نافع (وكان له ما يبلغ) أي شيء يبلغ وعند الكشي هي مال يبلغ وهي رواية الموطأ والتقييد بقوله يبلغ
 يخرج ما اذا كان له مال لكنه لا يبلغ قيمة النصب وظاهره أنه في هذه الصورة لا يقوم عليه مطلقا
 لكن الأصح عند الشافعية وهو مذهب مالك أنه يسرى إلى القدر الذي هو موسر به تنقذا
 للمعنى بحسب الإمكان (قوله عن العبد) أي عن بقية العبد لانه موسر بحصته وقد أضع ذلك
 النسائي في روايته من طريق زيد بن أبي أنيسة عن عبد الله بن عمرو بن نافع ومحمد بن عجلان
 عن نافع عن ابن عمر بلفظ وله مال يبلغ قيمة انصاء شركائه فإنه يضمن لشركائه انصاءهم ويعتق
 العبد والمراد بالثمن هنا القيمة لان الثمن ما اشترت به العين واللازم هنا القيمة لان الثمن وقد بين
 المراد في رواية زيد بن أبي أنيسة المذكورة وبأني في رواية أبي ثوب في هذا الباب بلفظ ما يبلغ قيمته
 بقية عدل (قوله فأعطى شركاه) كذا لا كرم على البناء للفاعل وشركاءه بالنصب وبعضهم
 فأعطى على البناء للمفعول وشركاءه بالضم وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم أي ان كان له شركاء
 فإن كان له شركاء أعطاه جميع الباقي وهذا الاختلاف فيه فلو كان مشتركا بين الثلاثة فأعتق
 أحدهم حصته وهي الثلث والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهم ما نصيب صاحب
 النصف بالسوية أو على قدر الحصص المجهول على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف
 كالخلاف في الشفعة اذا كانت لاشين هل يلخذان بالسوية أو على قدر المالك (قوله عتيق منه
 ما عتيق) قال الداودي هو يقع العين من الاول ويجوز الفسخ والضم في الثاني وتعتبه ابن التين
 بأنه لم يقله غيره وانما يقال عتيق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتيق بضم أوله لان الفعل لازم
 غير متعد (قوله في الرواية الثالثة عن أبي أسامة عن عبيد الله) هو ابن عمر السهمري (قوله
 عتيقه كله) بجر اللام تأكيده للضم المضاف أي عتيق العبد كله (قوله فان لم يكن له مال يقوم
 عليه قيمة عدل على المعنى) هكذا في هذا الرواية وظاهره أن التقويم بشرع في حق من لم يكن
 له مال وليس كذلك بل قوله يقوم ليس جوابا للشرط بل هو صفة من له المال والمعنى ان له مال
 له بحيث يقع عليه اسم التقويم فان العتيق يقع في نصيبه خاصة وجواب الشرط هو قوله فأعتق
 منه ما عتيق والتقدير فقد أعتق منه ما عتيق وقد وقع في رواية أبي بكر وعثمان أي في شديته عن
 أبي أسامة عند الاسماعيلي بلفظ فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل عتيق منه ما عتيق وأوضح
 من ذلك رواية خالد بن الحارث عن عبيد الله عند النسائي بلفظ فان كان له مال يقوم عليه قيمة عدل
 في ماله فان لم يكن له مال عتيق منه ما عتيق (قوله حدثنا سعد حدثنا بشر) أي ابن الفضل (عن
 عبيد الله) أي ابن عمر (قوله اختصره) أي الاسناد المذكور وقد أخرجه مسند في مسنده برواية
 معاذ بن المنذر عن عبيد الله الاسناد وأخرجه البيهقي من طريقه ولفظه من أعتق شركاؤه في مملوك فقد
 عتيق كله وقدرناه غير مسند عن بشر موطأ لا أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن بشر لكن ليس
 فيه أيضا قوله عتيق منه ما عتيق فيجوز أن يكون مراده انه اختصر هذا القدر وقد فهم
 الاسماعيلي ذلك فقال عامة الكوفيين وروا عن عبيد الله بن عمر في هذا الحديث حكم الموسر
 والمعسر معا والبصريون لم يذكر كروا الأحكام الموسر فقط (قلت) غن الكوفيين أبو أسامة كاتري

تحفة ٨٢٢٨

* حدثنا عبد الله بن يوسف

قال أخبرنا مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمرو رضي الله

عنهما أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال من أعتق

شركاؤه في عبد فكان له مال

يبلغ عن العبد قوم العبد

عليه قيمة عدل فأعطى

شركاءه حصصهم وعتيق

عليه العبد والافتد عتيق

منه ما عتيق * حدثنا عبيد بن

إسماعيل عن أبي أسامة عن

عبيد الله عن نافع عن ابن

عمر رضي الله عنهما قال

قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم من أعتق شركاؤه

في مملوك فعليه عتيقه كله ان

كان له مال يبلغ غنمه فان لم

يكن له مال يقوم عليه قيمة

عدل على المعنى فأعتق منه

ما عتيق * حدثنا سعد حدثنا

بشر عن عبيد الله اختصره

* حدثنا أبو النعمان

حدثنا جاد بن أيوب عن

نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهما عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال من أعتق

نصيبا في مملوك

٢٥٢٤

٢٥٢٥

٢٥٢٦

٢٥٢٧

أو شركاه في عبده فكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة العدل فهو عتيق قال نافع والأفقد عتيق منه ما أعتق قال أيوب لأدري أثنى قال نافع أو شئ في الحديث حديثنا أحمد ابن مقدم حدثنا الفضل ابن سليمان حدثنا موسى بن عقبة أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يفتي في العبد أو الأمة يكون بين الشركاء فعتق أحدهم نصيبه منه يقول قد وجب عليه عقه كله إذا كان الذي أعتق من المال ما يبلغ يقوم من ماله قيمة العبدل ويدفع إلى الشركاء أنصباؤهم ويحلى سبيل المعتق بمنزلة ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه اللبث وابن أبي ذئب وابن إسحق وجوزية ويحيى بن سعيد واسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا

٢٥٢٥

نحلة ٨٤٨٠

ن ٢٢٩ / ٢

ختم ٥ ص

وابن عمر عند مسلم ورواه عبد الله بن عيسى بن يونس عند أبي داود ومحمد بن عبد الله عند أبي عوانة وأحمد ومن البصريين بشر المذكور وخالد بن الحارث ويحيى القطان عند النسائي وعبد الأعلى في هذا كرا لا اسماعيل لكن رواه النسائي في طريق زائدة عن عبيد الله وقال في آخره فان لم يكن له مال عتيق منه ماعتيق وزائدة كوفي لكنه وافق البصريين (قوله) أو شركاه في عبده (الشركاء) من أيوب وقد سبق في الشركة من وجه آخر عنه فقال فيه أو قال نصيبا (قوله) فهو عتيق أي عتيق بضم أوله وفتح المشاة (قوله) قال أيوب لأدري أثنى قال نافع أو شئ في الحديث هذا أشرك من أيوب في هذه الزيادة المتعلقة بحكم المعسر هل هي موصولة بمرفوعة أو منقطعة مقطوعة وقد رواه عبد الوهاب عن أيوب فقال في آخره وربما قال وان لم يكن له مال فقد عتيق منه ماعتيق وربما قال بقله أو كثر قلني أثنى يقول نافع من قبله أخرجه النسائي وقد وافق أيوب على الشك في رفع هذه الزيادة يحيى بن سعيد عن نافع أن أخرجه مسلم والنسائي ولفظ النسائي وكان نافع يقول قال يحيى لأدري أثنى كان من قبله بقوله أثنى في الحديث فان لم يكن عنده فقد جاز ما صنع ورواه من وجه آخر عن يحيى بن عمر بنانها عن نافع وأدريجه في المرفوع عن وجه آخر جزم مسلم بأن أيوب ويحيى فالأدري أي هو في الحديث أو شئ قال نافع من قبله ولم يختلف عن مالك في وصلها ولا عن عبيد الله بن عمر لكن اختلف عليه في أنها واحد فها كما تقدم والذين يذهبوا لحفاظ فأتاهما عن عبيد الله مقدم وأثبت أيضا جزم كسائي بعد اثني عشر بابا واسمعل ابن أمية عند الدارقطني وقدر جرح الأئمة ورواه بن أبي ثعلبة هذه الزيادة مرفوعة قال الشافعي لا أحسب عالم بالحديث يشك في أن مالكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب لانه كان أزم له منه حتى ولو استورا فاشك أحدهما في شئ لم يشك فيه صاحبه كانت الحجة مع من لم يشك ويؤيد ذلك قول عثمان الدارقي قلت لابن معين مالك في نافع أحب إليك أو أيوب قال مالك وسأذكر عثرة الخلاف في رفع هذه الزيادة أو وقفها في الكلام على حديث أبي هريرة في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (قوله) انه كان يفتي الخ) كان البخاري أو رده هذه الطريق بشيخه الى ان ابن عمر راوى الحديث أثنى بما يقتضيه ظاهره في حق الموسر ليرد ذلك على من لم يقل به ولم يتقدم موسى ابن عقبة عن نافع بهذا الاستدلال وافقه جزم بن جويرية عن نافع أخرجه أبو عوانة والحاوي والدارقطني في طريقه (قوله) ورواه اللبث وابن أبي ذئب وابن إسحق وجوزية ويحيى بن سعيد واسماعيل ابن أمية عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم مختصرا يعني لم يذكر في الجلة الأخيرة في حق المعسر وهي قوله فقد عتيق منه ماعتيق فأما رواية اللبث فقد روى مسلم ولم يسبق لفظه والنسائي ولفظه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أيما مملوك كان بين شركاء فعتق أحدهم نصيبه فانه يقام في مال الذي أعتق قيمة عدل فعتق ان بلغ ذلك ماله وأما رواية ابن أبي ذئب فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وصلها الويعم في مستخرج عنه ولفظه من أعتق شركا في مملوك وكان للذي يعتق مبلغ عنه فقد عتيق كله وأما رواية ابن إسحق فوصلها أبو عوانة ولفظه من أعتق شركاه في عبده مملوك فعليه ففاد منه منه وأما رواية جويرية وهو ابن اسمعيل فوصلها المؤلف في الشركة كما مضى وأما رواية يحيى بن سعيد فوصلها مسلم غيره وقد ذكرت لفظه وأما رواية اسمعيل بن أمية فوصلها مسلم ولم يسبق لفظها وهي عند عبد الرزاق نحو

قصة

٨٢٨٧

٨٤٢١

٨٤٠٨

٧٦١٧

٨٥٢١

٧٤٩٧

ختم

* (باب اذا اعتق نصيبا في
عبد وليس له مال استسعى
العبد غير مشقوق عليه
على نحو الكتابة) *

رواية ابن أبي ذئب وفي هذا الحديث دليل على ان الموصرا اذا اعتق نصيبه من مملوك عتق كله قال
ابن عبد البر لا خلاف في ان التقويم لا يكون الا على الموصر ثم اختلفوا في وقت العتق فقال
الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية انه يعتق في الحال وقال بعض الشافعية لو اعتق
الشرىك نصيبه بالتقويم كان لغوا ويغرم المعتق حصة نصيبه بالتقويم وحجته رواية أيوب في
الباب حيث قال من اعتق نصيبا وكان له من المال ما يبلغ قيمته فهو عتق وأضرخ من ذلك رواية
النسائي وابن حبان وغيرهما من طريق سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من اعتق
عبدا وله فيه شركاه له وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمته وللطحاوي من طريق ابن أبي
ذئب عن نافع فكان الذي يعتق نصيبه ما يبلغ ثمنه فهو عتق كله حتى لو أعسر الموصر المعتق بعد
ذلك استمر العتق وبقي ذلك ديناً في ذمته ولو مات أخذ من تركته فان لم يخلف شيئا لم يكن للشرىك
شيء واستمر العتق والمشهور عند المالكية انه لا يعتق الا بدفع القيمة فلو اعتق الشرىك قبل أخذ
القيمة نفذ عتقه وهو أحد أقوال الشافعي وحجته رواية سالم أول الباب حيث قال فان كان
موصراً أقوم عليه ثم يعتق والحواب انه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على اداء القيمة
فان التقويم يقيد معرفة القيمة وأما الدفع فقد رآه على ذلك وأما رواية مالك التي فيها فاعطى
شركاه حصصهم وعتق عليه العبد فلا تقتضي ترتيبا لسياقها بالاول وفي الحديث بحجة على ابن
سبرين حيث قال يعتق كله ويكون نصيب من لم يعتق في بيت المال لتصریح الحديث بالتقويم على
المعتق وعلى ربيعة حيث قال لا ينفذ عتق الجزء من موصر ولا معسر وكأه لم يثبت عند الحديث
وعلى بكيرين الانشع حيث قال ان التقويم يكون عند اداء العتق لا بعد صدوره وعلى أبي حنيفة
حيث قال يخبر الشرىك بين أن يقوم نصيبه على المعتق أو يعتق نصيبه أو يستسعى العبد في
نصيب الشرىك ويقال انه لم يسبق الى ذلك ولم يتابعه عليه أحد حتى ولا صاحبنا وطرد قوله في
ذلك فيما لو اعتق بعض عبده فالجمهور قالوا يعتق كله وقال هو يستسعى العبد في قيمته نفسه مملو له
واستقى الحنفية ما اذا أذن الشرىك فقال للشرىك كما اعتق نصيبك قالوا فلا ضمان فيه واستدل
به على ان من أنفك شأمن الحيوان فعليه قيمته لا مثله ولتحق بذلك ما لا يكال ولا يؤزن عند
الجمهور وقال ابن بطال قبل الحكمة في التقويم على الموصر أن تكمل حرة العبدات ثم شهادته
وحجوده قال والصواب انها الاستكمال انقاذ المعتق من النار (قلت) وليس القول المذكور
مردودا بل وهو محتمل أيضا ولعل ذلك أيضا هو الحكمة في مشروعية الاستسعاء ﴿ قوله ﴾
بما اذا اعتق نصيبا في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو
الكتابة أشار البخاري بهذه الترجمة الى ان المراد بقوله في حديث ابن عمر والافتد عتق منه ما عتق
أى والا فان كان المعتق لا مال له يبلغ قيمة نصيبه العبد فقد تنجز عتق الجزء الذي كان ملكه وبقي
الجزء الذي لشرىكه على ما كان عليه أولا الى أن يستسعى العبد في تحصيل القدر الذي يخص به
باقه من الرقان قوى على ذلك فان عجز نفسه استمرت حصة الشرىك موقوفة وهو مبصر منه
الى القول بحصة الحديثين جميعا والحكيم برفع الزيادة بين معاوهم ما قوله في حديث ابن عمر والافتد
عتق منه ما عتق وقد تقدم بيان من جزم بأنهم من جملة الحديث وبيان من توقف فيها أو جزم
بأنهم من قول نافع وقوله في حديث أبي هريرة فاستسعى به غير مشقوق عليه وسأين من جزم

بأنهم من جلة الحديث ومن توقف فيها أو جزم بأنهم من قول قتادة وقد ثبت ذلك في كتابي المدرج
 بإسقاطهما وقد استبعد الاسماعيل إمكان الجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة ومنع الحكم
 بصحة ما معا وجزم بأنهما متدافعان وقد جمع غيره بينهما بأوجه أخرى يأتي بيانها في آخر الباب
 أن شاء الله تعالى **(قوله جري بن حازم)** سمعت قتادة يسأني بعد أبواب من رواه جري بن حازم
 عن نافع فله فيه طريقان وقد حفظ الزيادة التي في كل منهما وجزم برفع كل منهما **(قوله عن بشر بن
 ابن نهيك)** يفتح الموحدة وكسر المعجمة وفتح النون وكسر الهاء وزنا واحدا **(قوله من أعتق
 شقيصا من عبد)** كذا أورده مختصرا وعطف عليه طريق سعد عن قتادة وقد تقدم في الشريعة
 من وجه آخر عن جري بن حازم وبقيته أعتق كذا أن كان له مال ولا يستسي غير مشقوق عليه
 وأخرجه الاسماعيل من طريق بشر بن السري ويحيى بن بكير جميعا عن جري بن حازم
 بلفظ من أعتق شقيصا من غلام وكان للذي اعققه من المال ما يلحق قيمة العبد أعتق في ماله وإن
 لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه **(قوله حدثنا سعد)** هو ابن أبي عروة **(قوله عن
 النضر)** في رواية جري بن حازم عن قتادة حدثني النضر **(قوله والاقوم)** عليه فاستسعى به
 في رواية عيسى بن يونس عن سعد بن عبد الله بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى
 رواية عبيدة عند النسائي ومحمد بن بشر عند داود كلاهما عن سعد بن داود لم يكن له مال
 قوم ذلك العبد قيمة عدل واستسعى في قيمته لصاحبه الحديث **(قوله غير مشقوق عليه)**
 تقدم توجيهه وقال ابن التين معناه لا يستعطي عليه في الثمن وقيل معناه غير مكاتب وهو
 بعبد جدا وفي ثبوت الاستماع على ابن سيرين حيث قال يفتق نصيب الشريك الذي
 لم يفتق من بيت المال **(قوله تابعه ججاج بن ججاج)** وأبان وموسى بن خلف عن قتادة واختصره
 شعبة **(قوله أراد البخاري هذا)** الرذعي من زعم أن الاستماع في هذا الحديث غير محفوظ وأن
 سعد بن أبي عروة تفرد به فاستظهر له رواية جري بن حازم عوافقه ثم ذكر ثلاثة تابعيه وهما
 علي ذكرهما فأما رواية ججاج فهو في نسخة ججاج بن ججاج عن قتادة من رواية أحمد بن
 حفص أحد شيوخ البخاري عن أبيه عن إبراهيم بن طهمان عن ججاج وفيها ذكر السعابة
 ورواه عن قتادة أيضا ججاج بن أرمطة أخرجه الطحاوي وأما رواية أبان فأخرجه أبو داود
 والنسائي من طريقه قال حدثنا قتادة أخبرنا النضر بن أنس ولفظه قال علمه أن يفتق بقيته
 أن كان له مال ولا استسعى العبد الحديث ولا يري داود فعله أن يعقبه كله والباقي سواء وأما
 رواية موسى بن خلف فوصاها الخطيب في كتاب الفصل والوصل من طريق أبي ظفر عبد
 السلام بن مطهر عنه عن قتادة عن النضر ولفظه من أعتق شقيصا في مملوك فقبله خلاصه
 أن كان له مال فإن لم يكن له مال استسعى غير مشقوق عليه وأما رواية شعبة فأخرجها مسلم
 والنسائي من طريق غندر عنه عن قتادة بن أسد ولفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوك
 بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه قال يفتق من طريق معاذ عن شعبة بلفظ من أعتق شقيصا
 من مملوك فهو حر من ماله وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق الطيالسي عن شعبة وأبو داود ومن
 طريق روح عن شعبة بلفظ من أعتق مملوكا بئنه وبين آخر فعله خلاصه وقد اختصر ذكر
 السعابة أيضا هشام بن السوائي عن قتادة إلا أنه اختلف عليه في أسنده فنهى عن ذكره النضر

٢٥٢٦

ع

نظرة

١٢٢١١

* حديثي أحمد بن أبي رباح
 حدثني يحيى بن آدم حدثنا
 جري بن أبي حازم قال سمعت
 قتادة قال حدثني النضر بن
 أنس بن مالك عن بشر بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم من أعتق
 شقيصا من عبد * وحدثنا
 مسدد بن ثوبان بن زريق
 حدثنا سعد بن قتادة عن
 النضر بن أنس عن بشر بن
 نهيك عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من أعتق
 نصيبا أو شقيصا في مملوك
 فخلاصه عليه في ماله أن
 كان له مال والاقوم عليه
 فاستسعى به غير مشقوق
 عليه * تابعه ججاج بن ججاج
 وأبان وموسى بن خلف عن
 قتادة واختصره شعبة

٢٥٢٧

ع

نظرة

١٢٢١١

نظرة

٢٤١/٣

ابن أنس ومنهم من لم يذكره وأخرجه أبو داود والنسائي والوجهين ولفظ أبي داود والنسائي جميعا
 من طريق معاذ بن هشام عن أبيهم عن عتيق نصيبه في ماله أن كان له مال ولم يمتثل
 على هشام في هذا القدر من المثلث وغفل عبد الحق فزعم أن هشام وشعبة ذكر الاستسعاء فوصلاه
 وتعقب ذلك عليه ابن المواق فأجاد وبالغ ابن العربي فقال اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس
 من قول النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو من قول قتادة ونقل اللؤلؤ في العلل عن أحمد أنه
 ضعف رواية سعد في الاستسعاء وضعفها أيضا الأثر من سليمان بن حرب واستند إلى أن
 فائدة الاستسعاء أن لا يدخل الضرر على الشريك قال فلو كان الاستسعاء مشروعا لزم أنه لو
 أعطاه مثلا كل شهر درهمين أنه يجوز ذلك وفي ذلك غابة الضرر على الشريك اهـ ومثل هذا
 لا ترد لأحاد ثبت الصحة قال النسائي بلغني أنهما مارواه ففعل هذا الكلام أي الاستسعاء من
 قول قتادة وقال الاسماعيلي قوله ثم استسعى العبد ليس في الخبر مستد أو أمته قول قتادة مدرج
 في الخبر على ما رواه هام وقال ابن المنذر والخطابي هذا الكلام الأخير من فتاوى قتادة ليس في
 المتن (قلت) ورواية هام قد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير عنه عن قتادة أنه سمع منه لم يذكر
 الاستسعاء أصلا ولفظه ان رجلا أعتق شقما من غلام فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عقبه
 وغرمة بقية نفسه نعم رواه عبد الله بن زيد المقرئ عن هشام قد كرهه السعابة وفضلها من
 الحديث المرفوع أخرجه الاسماعيلي وابن المنذر والدارقطني والخطابي والحاكم في علومهم
 الحديث والبيهقي والخطيب في الفصل والوصل كاهم من طريقه ولفظه مثل رواية محمد بن كثير
 سواء وزاد قال فكان قتادة يقول ان لم يكن له مال استسعى العبد قال الدارقطني سمعت أبا بكر
 النيسابوري يقول ما أحسن ما رواه هام ضبطه وفصل بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين
 قول قتادة هكذا جزمه هؤلاء مدرج وأي ذلك آخرون منهم صاحبنا الصحيح فصح ما كون
 الجسع محر فوعا هو الذي رجه ابن دقيق العيد وجماعة لأن سعد بن أبي عروة أنه عرف محمد بن
 قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذته عنه من هام وغيره وهشام وشعبة وإن كانا أحفظ من سعد
 لكنهم مالم ينافيا ما رواه وإنما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس متحدا حتى يتوقف في
 زيادة سعد فإن ملازمة سعد لقتادة كانت أكثر منها فسمع منه مالم يسمعه غيره وهذا كله
 انفراد وسعد لم ينفرد وقد قال النسائي في حديث أبي قتادة عن أبي الملق في هذا الباب بعد أن
 ساق الاختلاف فيه على قتادة هشام وسعد أتت في قتادة من هام وما أعل به حديث سعد من
 كونه اختلط أو تفرقه من دود لانه في الصحيحين وغيرهما من روايته من سمع منه قبل الاختلاط
 كزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة تقدم ذكرهم وآخرين معهم لا يطيل بذكرهم وهام هو
 الذي انفرد بالتفصيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق على رفعه فإنه جعله واقعة عين وهم
 جعلوه حكما عما قبل على أنه لم يضبطه كائنيما والمحجب عن طعن في رفع الاستسعاء بكون هام
 جعله من قول قتادة ولم يطعن فيما يدل على ترك الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر في الباب
 الماضي والافتد عتق منه ما عتق بكون أبو ج جعله من قول نافع كأن تقدم شرحه فصل قول
 نافع من الحديث وميزه كما صنع هام سواء فلم يجعلوه مدرجا كما جعلوا حديث هام مدرجا
 كون يحيى بن سعيد وفاق أبو ج في ذلك وهام لم يوافقه أحد وقد جزم بكون حديث نافع

مدراجا محمد بن وضاح وآخرين والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفقا للعمل صاحبي
الصحيح وقال ابن المواق والانصاف ان لافوهم الجماعة بقول واحد مع احتمال ان يكون سمع
قنادة يفتي به فليس بين تحديسه به مرة وفتياه به أخرى منافاة (قلت) ويؤيد ذلك البيهقي
أخرج من طريق الاوزاعي عن قتادة انه أفتى بذلك والجمع بين حديثي ابن عمر وأبي هريرة يمكن
بمخلاف ما جزم به الاسماعيلي قال ابن دقيق العيد حسمك بما اتفق عليه الشيخان فانه أعلى
درجات الصحيح والذين لم يقولوا بالاستسعاء تعالوا في تضعيفه بتعليقات لا يمكنكم الوفاء بمثلها في
المواضع التي يحتاجون الى الاستدلال فيها بأحاديث يرد عليها مثل تلك التعليقات وكم كان
البخاري خشي من الطعن في روايته سعيد بن أبي عروبة فأشار الى شيوخه بأشارات خفية كعادته
فانه أخرج من روايته يزيد بن زريع عنه وهو من أثبت الناس فيه وجمع منه قبل الاختلاط ثم
استظهر له رواية جابر بن حازم بمناقبه لئلا يفتي عنه التفرّد ثم أشار الى ان غيره ما تابعهما قال
أختصره شعبة وكان جواب عن سؤال معتدروهم ان شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف
لم يذكر الاستسعاء فأجاب بان هذا لا يؤثر فيه ضعفه لأنه أوردته مختصرا وغيره سابقه بتمامه والعدد
الكثير أولى بالحفظ من الواحد والله أعلم وقد وقع ذكر الاستسعاء في غير حديث أبي هريرة
أخرجه الطبراني من حديث جابر وأخرجه البيهقي من طريق خالد بن أبي قلابه عن رجل من بني
عذرة وعنده من ضعف حديث الاستسعاء في حديث ابن عمر قوله والا فقد عتق منه ما عتق وقد
تقدم انه في حق المعسر وان المفهوم من ذلك ان الجزء الذي لشريك المعتقد باق على حكمه
الآقل وليس فيه التصريح بان يستقر رقيقا ولا فيه التصريح بانه يعتق كله وقد احتج بعض من
ضعف رفع الاستسعاء من نأد توقفت في الدار قطني وغيره من طريق اسمعيل بن أبيه وغيره عن
نافع عن ابن عمر قال في آخره ورقه منه ما بقي وفي استناده اسمعيل بن مزيق الكعبي وليس
بالمشهور عن يحيى بن أيوب وفي حفظه شيء عنهم وعلى تقدير صحة أقليس فيها أنه يستقر رقيقا بل
هي مقتضى المفهوم من رواية غيره وحديث الاستسعاء فيه بيان الحكم بعد ذلك فلذلك صح
رفعه ان يقول معنى الحديثين ان المعسر اذا أعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريكة بل تبقى
حصته شريكة على حالها وهي الرق ثم يستسي في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده
ويدفعه اليه ويعتق وجعلوه في ذلك كالمكاتب وهو الذي جزم به البخاري والذي يظهر انه في
ذلك باختياره لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل اللزوم بان يكف العبد الاكتساب
والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور
لانهم اغروا حاجة فهدموا مثلها والى هذا الجمع مال البيهقي وقال لا يفتي بين الحديثين معارضة أصلا
وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذا لم يحتر العبد الاستسعاء فيعارضه
حديث أبي الميج عن أبيه ان رجلا أعتق شقصاله من غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال ليس لشريك وفي رواية فأجاز عتقه أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد دقيق وأخرجه
أحمد بن اسناد حسن من حديث مرة ان رجلا أعتق شقصاله في مملوك فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هو كمن فليس لله شريك ولكن جلا على ما اذا كان المعتقد غنيا أو على ما اذا كان جعلا
فأعتق بعضه فقد روى أبو داود من طريق ملقم بن التلب عن أبيه ان رجلا أعتق نصيبه من

مملوكاً فليضمنه النبي صلى الله عليه وسلم واسناده حسن وهو محمول على المعسر والالتعاضا
 وجمع بعضهم بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يسبق حصة الذي لم
 يعتق رقيقاً فبسي في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قالوا ومعنى قوله غير مشقوق عليه أي من
 جهة سيده المذكور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق لكن بردي على هذا الجمع قوله في الرواية
 المتقدمة واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل الاستسعاء بحديث عمران بن حصين عند
 مسلم ان رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فخرأهم أن لا تأم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة ووجه الدلالة منه ان الاستسعاء
 لو كان مشروعا لعجز من كل واحد منهم عتق ثلثه وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته ليرثه الميت
 وأجاب من أثبت الاستسعاء بأنها واقعة عين فيعتل ان يكون قبل مشروعية الاستسعاء
 ويمتثل ان يكون الاستسعاء مشروعا في هذه الصورة وهي ما إذا أعتق جميع ما ليس له ان
 يعتقه وقد أخرج عبد الرزاق بإسناد رجاله ثقات عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة ان رجلاً
 منهم أعتق مملوكه عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره
 ان يسي في الثلثين وهذا يعارض حديث عمران وطريق الجمع بينهما ممكن واحتجوا أيضاً بما
 رواه النسائي عن طريق سالم بن موسى عن نافع عن ابن عمر بلفظ من أعتق عبداً له فيه
 شركاء له وفاعفه وحرويض نصيب شركائه بقيته لما أساء من شاركهم وليس على العبد شيء
 والجواب مع تسليم حجة انه مختص بصورة البسار لقوله وفيه الاستسعاء انما هو في صورة
 الاعسار كما تقدم فلا حجة فيه وقد ذهب الى الأخذ بالاستسعاء اذا كان المعتق معسراً أو خنيقة
 وصاحباً او اوزاعاً والثوري واسحق وأحمد في رواية أخرى ثم اختلفوا فقال الأكثر يعتق
 جميعه في الحال ويستسي العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن أبي ليلى فقال ثم يرجع
 العبد للمعتق الاول بما أذن للشريك وقال أبو خنيفة وحده يعتق الشريك بين الاستسعاء
 وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنده ابتداء الا النصيب الاول فقط وهو موافق لما
 جرح اليه البخاري من أنه يصير كالمكاتب وقد تقدم توجيهه وعن عطاء يخبر الشريك بذلك
 وبين ابقاء حصته في الرق وخالف الجميع زفر فقال يعتق كما هو تقوم حصة الشريك فتؤخذ ان
 كان المعتق موسراً وترتب في ذمته ان كان معسراً **(قوله ما)** الخطا والنسب في
 العتاق والطلاق ونحوه أي من العلاقات لا يقع شيء منها الا بالصدوق كما أنه أشار الى رماوى
 عن مالك انه يقع الطلاق والعتاق عامداً كان أو محطماً اذا كرا كان أو ناسباً وقد أنكره كثير من
 أهل مذهبه قال الداودي وقوع الخطا في الطلاق والعتاق أن يريد أن يلقط بشيء غيره ما يسبق
 لسانه اليهما واما النسب ففيما إذا حلف ونسي **(قوله ولا عتاقه الا لوجه الله)** سيأتي في الطلاق
 نقل معنى ذلك عن علي رضي الله عنه وفي الطبراني من حديث ابن عباس من فوعا لطلاق الا
 لعدو ولا عتاق الا لوجه الله وأراد المصنف بذلك اثبات اعتبار النية لانه لا يظهر كونه لوجه الله الا
 مع القصد وأشار الى الردعي من قال من أعتق عبداً لوجه الله أو للشيطان أو للصنم عتق لوجود
 ركن الاعتاق والزيادة على ذلك لا تخل بالعتق **(قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل امرئ ماؤى)**
 ماؤى هو طرف من حديث عمر وقد ذكر في الباب بلفظ واما الامرئ ماؤى واللفظ المعلق

* (باب الخطا والنسب في
 العتاق والطلاق ونحوه)
 ولا عتاقه الا لوجه الله تعالى
 وقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لكل امرئ ماؤى

فق

٢٤٢/٣

أوردني أول الكتاب حيث قال فيه وانما لكل امرئ ماوى وأورده في آخر الايمان بلطف ولكل امرئ ماوى وانما فيه مقدرة **(قوله)** ولاية للناسي والخطيئ وقع في رواية الناسي الخطيئ بدل الخطيئ قالوا الخطيئ من أراد الصواب فصار الى غيره والخطيئ من تعمد لما لا ينبغي وأشار المصنف بهذا الاستنباط الى بيان أخذ الترجمة من حديث الاعمال والنيات ويحتمل ان يكون أشارة الترجمة الى ما ورد في بعض الطرق كعادته وهو الحديث الذي يذكره أهل الفقه والاصول كثيرا بلطف رفع الله عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس الا انه بلطف وضع بدل رفع وأخرجه الفضل بن جعفر التيمي في فوائده لاسناد الذي أخرجه ابن ماجه بلطف رفع ورجاله ثقات الا انه أعل بعلة غير فادحة فانه من رواية الوليد بن الاوزاعي عن عطاء عنه وقدر واه بشر بن بكر عن الاوزاعي فزاد عبيد بن عمر بن عطاء وابن عباس أخرجه الدارقطني والحاكم والطبراني وهو حديث جليل قال بعض العلماء ينبغي ان يعتصم بالاسلام لان الفعل الامعن قصد واختياراً ولا الثاني ما يقع عن خطأ ونسيان أو كراهة هذا القسم معفو عنه بتفاق وانما اختلف العلماء هل المعفو عنه الاثم والحكم أو هما معا وظاهر الحديث الاخير وما خرج عنه كالقتل فله دليل منفصل وسأني بسط القول في ذلك في كتاب الايمان والتذور ان شاء الله تعالى وتقدير قوله ولكل امرئ ماوى يعتدل لكل امرئ ماوى وهو محتمل ان يكون في الدنيا والآخرة ما وفي الآخرة فقط وبحسب هذين الاحتمالين وقع الاختلاف في الحكم **(قوله)** عن زرارة بن أوفى يأتي في الايمان والتذور بلطف حدثنا زرارة وهو من ثقات التابعين كان قاضي البصرة وليس به أحد حديث يسيرة **(قوله)** ما وسوست به صدورهم يأتي في التلاط بلطف ما حدثت به أنفسها وهو المشهور وصدورها في أكثر الروايات بالضم وللأصلي بالفتح على أن وسوست مضى معنى حدثت وحكي الطبري هذا الاختلاف في حدثت به أنفسهم والضم كقوله تعالى ونعلم ما وسوس به نفسه **(قوله)** ما لم تعمل أو تكلم ويأتي في التذور بلطف ما لم تعمل به والمراد في الحرج عما يقع في النفس حتى يقع العمل بالجوارح أو القول بالسان على وفق ذلك والمراد بالسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن يطمئن اليه ويستقر عنده ولهذا فرق العلماء بين الهمة والعزم كما ساقى الكلام عليه في حديث من هم بحسنة ومن هنا ظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لان الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطيئ والناسي لا توطن لهما وزاد ابن ماجه عن هشام بن عمار عن ابن عبيدة في آخره وما استكرهوا عليه وأظهرها مدرجة من حديث آخر دخل على هشام حديث في حديث قيل لاصطفاة بين الحديث والترجمة لان الترجمة في النسيان والحديث في حديث النفس وأجاب الكرماني بأنه أشار الى الحاق النسيان بالوسوسة فكأنه لا اعتبار بالوسوسة لانها لا تستقر فكذلك الخطا والنسيان لا استقرار لكل منهما ويحتمل ان يقال ان شغل البال بحديث النفس بشأنه خطأ والنسيان ومن ثم رتب على من لا يحدث نفسه في الصلاة ماسبق في حديث عثمان في كتاب الطهارة من الغفران **(تنبيه)** ذكر خلف في الاطراف ان البخاري أخرجه هذا الحديث في العقق عن محمد بن عرعر عن شعبة عن قتادة ولم يره فيه ولم يذكره أو مسعود ولا الطوق ولا ابن عساكر ولا استخرجوا الاسماعيلي ولا أبو نعيم وسأني الكلام على هذا الحديث مستوفى في كتاب الايمان

٢٥٢٨

ع

تحفة

١٢٨٩٦

ولانية للناسي والخطيئ
* حدثنا الجدي حدثنا
سفيان حدثنا سعد بن
قتادة عن زرارة بن أوفى
عن أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان الله تجاوز زني عن
أمتي ما وسوست به صدورهم
ما لم تعمل أو تكلم * حدثنا
محمد بن كثير

٢٥٢٩

ع

تحفة

١٠٦١٢

عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة (١١٧) بن وفاض الليثي قال سمعت عمر بن الخطاب

والنذور ان شاء الله تعالى (قوله عن سفيان) هو الثوري (قوله الاعمال بالنسبة لاهل مصر) ماوى) كذا أخرجه بعض النسخ انما في الموضوعين وقد أخرجه أبو داود عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه فقال انما الاعمال بالنيات وانما الامر ماوى (قوله الى دنيا) في رواية الكشي في لدنيا وهي رواية أبي داود المذكورة وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في أول الكتاب وباقى بقية منتهى تركه الحل وغيره ان شاء الله تعالى (قوله ما) اذا قال أى الشخص (العبده) وفي رواية الاصمعي وكرة اذا قال رجل لعبده (هو لله نوى العتق) أى صح (قوله والاشهاد في العتق) قبل هو جبر الاشهاد أى باب الاشهاد في العتق وهو مشكل لانه قد نونا ما احتاج الى خبره واللام حذف التنوين من الأول لصح العطف عليه وهو يعبد والذى يظهر ان يقرأوا الاشهاد بالضم فيكون معطوف على باب لعل ما بعده وباب بالتنوين ويجوز ان يكون التقدير وحكم الاشهاد في العتق قال المذهب لا خلاف بين العلماء اذا قال لعبده هو لله نوى العتق انه يعتق وأما الاشهاد في العتق فهو من حقوق العتق والافتقار العتق وان لم يشهد (قلت) وكان المصنف أشار الى تقييد ما رواه هشيم عن مغيرة ان رجلا قال لعبده أتت الله ففسل الشعي وابراهيم وغيرهما فقالوا هو سر أخرجه ابن أبي شيبة فكانه قال محل ذلك اذا نوى العتق والا فلا قصد الله به جعني غير العتق لم يعتق (قوله عن اسمعيل) هو ابن أبي خالد وقيل هو ابن أبي حازم ورجاله كوكوفون الا الصالح (قوله لما أقبل يريد الاسلام) ظاهره أنه لم يكن أسلم بعد (قوله ومع غلامه) لم أقف على اسمه (قوله ضل كل واحد) أى ضاع (قوله فهو حين يقول) أى الوقت الذى وصل فيه الى المدينة وقوله في الطريق الثانية قلت في الطريق أى عند انتهائها وظاهر ان الشعر من قسم أى هرة وقد نسب بعضهم الى غلامه حكاه ابن السني وسكى الفا كفى في كتاب مكة عن مقدم بن حجاج السوائي ان البيت المذكور لاني حرث الغنوى في قصبة له فعلى هذا فيكون أبو هرة قد قتل به (قوله في الشعر ناليله) كذا في جميع الروايات قال الكرماني ولا بد من اثبات فاء أو وافي أو لم يصبر موزونا وفيه نظر لان هذا يسمى في العروض الخمر بالمجعة المفتوحة والراء الساكنة وهو ان يحذف من أول الخمر حرف من حرف العاني وما جاز حذفه لا يقال لا بد من اثباته وذلك امر معروف عند أهل (قوله وعناهم) يقع العين والنون والميم في دار الكفر لادارة أنخص من الدار وقد كثر استعمالها في أشعار العرب كقول امرئ القيس * ولا سيم او مبادرة لحليل (قوله في الطريق الثانية حدثنا سعيد الله بن سعيد) هو أبو قدامة السرخسي كذا في جميع الروايات التي اتصلت لنا عند الله بالنسبة في مستحق أى نعم أخرجه البخاري عن أبي سعيد الأشج وأبو سعيد اسمه عبد الله بن الصغبر وفي مستحق أى نعم أخرجه البخاري عن أبي سعيد عيسى بن اسمعيل وعبيد بن عيسى بن روى في البخاري عن أبي أسامة الا ان الذى وقت عليه هو الذى قدمت ذكره والله أعلم (قوله وأبى) بفتح الواو مدحة وسكى ابن القطاع كسرهما (قوله قلت هو حر لوجه الله فأعتقه) أى باللفظ المذكور وليس المراد انه أعنته بعد ذلك وهذا القامهى التفسيرية (قوله لم يقل أبو بكر بعن أبي أسامة) وصله في آخر المغازي فقال حدثنا محمد بن العلاء وهو أبو بكر بن حدثنا أبو أسامة وساق الحديث وقال في آخره هو لوجه الله فأعتقه وكذا قال وأبى بن غلام لي في الطريق قال فلما كلمت على النبي صلى الله عليه وسلم فباعتته فيما أنا عنده اذ طلع الغلام فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا هرة هذا غلامك فقلت هو حر لوجه الله فأعتقه قال أبو عبيد الله لم يقل أبو بكر بعن أبي أسامة حر

٢٥٢٢

نسخة

٩٤٢٩٤

حديث شهاب بن عباد حدثنا
ابراهيم بن جليل عن اسمعيل
عن قيس قال سألنا قيسا أبو
هريرة رضي الله عنه ومعه
غلامه وهو يطلب الاسلام
ففضل أحدهما صاحبه
بهذا وقال أمانى أمهله
أنه لله * (باب أم الولد قال
أبو هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم من أشرط
الساعة أن تلد الأمة ربه
* حدثنا أبو البيان أخبرنا
شعب عن الزهري قال
حدثني عروة بن الزبير أن
عائشة رضي الله عنها قالت
كان عتبة بن أبي وقاص عهد
إلى أخيه سعد بن أبي وقاص
أن يقبض اليه ابن واسدة
زوجة قال عتبة أنا جني فلما
قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم زمن الفتح

٢٥٢٢/١٣

٢٥٢٢

نسخة

٩٦٤٧٨

أخرجه أحمد بن حنبل ومحمد بن سعد عن أبي أسامة وكذا أخرجه الاسماعيلي من وجهين عن أبي
اسامة قيس فيه حروكا وكذا أخرجه أبو نعيم من وجهين عن أبي أسامة أثبت قوله حرق أحدهما ووقع
في بعض النسخ من البخاري هو حرقه الله وهو خطأ من ذكره عن البخاري في هذه الرواية
لتصريحه بنفيه عن شيخه بعينه (قوله في الطريق الأخيرة فضل أحدهما صاحبه) بالنصب
على نزاع الحافض وأصله من صاحبه كافي الطريق الأولى ولو كانت أضل معادة الهجر من يحتج إلى
تقدير وقد ثبت كذلك في بعض الروايات وفي الحديث استحب العتيق عند بلوغ الغرض
والنجاة من المخاوف وفيه جواز قول الشعر وإنشاده والتثنية به والتألم من النصب والسهو وغير
ذلك (قوله ما) أم الولد أي هل يحكم بعقبة أم لا وأورد فيه حديثين وليس فهمها
ما ينقص بالحكم عنده وأظن ذلك لقوة الخلاف في المسئلة بين السلف وإن كان الأمر استقر عند
الخلف على المنع حتى وافق في ذلك ابن حزم ومن تبعه من أهل الظاهر على عدم جواز بيعهن ولم
يقع الاشتداد (قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من أشرط الساعة أن تلد
الأمة ربه) تقدم موصول مطولا في كتاب الإيعان بعناؤه وتقدم شرحه هناك مستوفى وإن المراد
بالرب السيد أو المالك وتقدم أنه لا دليل فيه على جواز بيع أمهات الأولاد ولا عدمه قال النووي
استدل به أمان جليلان أحدهما على جواز بيع أمهات الأولاد ولا استدر على منعه فأما من
استدل به على الجواز فقال ظاهر قوله ربه أن المراد به سيدها لا ولدها من سيدها فيزل منزلة
سيدتها المصير مال الإنسان إلى ولده غالبا وأما من استدل به على المنع فقال لا شأن الأولاد من
الأمهات كأموال موجودين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه كثيرا والحديث مسوق
للعلامات التي قرب قيام الساعة فدل على حدوث قدر زاد على مجرد التسري قال والمراد
الجهل بقلب في آخر الزمان حتى تباع أمهات الأولاد فكثر تداول الأمانة في الأيدي حتى يشتريها
ولدها وهو لا يدري فيكون فيه إشارة إلى تحريم بيع أمهات الأولاد ولا ينبغي تكلف الاستدلال
من الطرفين والله أعلم ثم أورد المصنف حديث عائشة في قصة ابن وليلة زوجة وسياق في شرحه
في كتاب الفرائض والشاهد منه قول عبد بن زععة أختي ولد علي فراش أبي وحكمه صلى الله عليه
وسلم لابن زععة بأنه أخوه فان فيه ثبوت أمية أم الولد ولكن ليس فيه تعرض لحريتها ولا
لإرقاقها إلا أن ابن المنسري جاب بان فيه إشارة إلى حرية أم الولد لأنه جعلها فراقا فسوى بينها
وبين الزوجة في ذلك وأقاد الكرماني أنه رأى في بعض النسخ آخر الباب مانصه فقبي التي
صلى الله عليه وسلم أم ولد زوجة أمية ووليلة فدل على أنها لم تكن عتيقة انتهى فعلى هذا فهو
محل منه إلى أنها لا تعتق بموت السيد وكانت اختار أحد التأويلين في الحديث الأول وقد تقدم
ما فيه قال الكرماني وبقيته كلامه لم تكن عتيقة من هذا الحديث لكن من يحتج بعتقه في
هذه الآية لا ما ملكت أيمانكم يكون له ذلك بحجة قال الكرماني كانه أشار إلى أن تقرير النبي صلى
الله عليه وسلم عبد بن زععة على قوله أمية أي ينزل منزلة القول منه صلى الله عليه وسلم ووجه الدلالة
مما قال أن الخطاب في الآية للمؤمنين وزععة لم يكن مؤمنا بل كان له ملك عين فيكون ما في يده
في حكم الأحرار قال ولعل غرض البخاري أن بعض الحنفية لا يقولون أن الولد في الأمة للفراش
فلا يلحقونه بالسيد إلا أقر به ويخصون الفراش بالحرية فإذا احتج عليهم بما في هذا الحديث

ان الولد للفراش قالوا ما كانت أمة بل كانت حرة فأشار البخاري الى رد رجعتهم هذه بما ذكره وتعلق
 الاثمة بالحديث أحدهما حديث أبي سعيد في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد
 في كتاب التبعكاح وعن تعلق به النسائي في السنن فقال باب ما يستدل به على منع بيع أم الولد
 فساق حديث أبي سعيد ثم ساق حديث عمرو بن الحارث الخزاعي كإسباني في الوصايا قال
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدًا وأمة الحديث ووجه الدلالة من حديث أبي سعيد
 انهم قالوا انما نصب سبانا فحبب الاثمان فكيف ترى في العزل وهذا اللفظ البخاري كأمضى في باب
 بيع الرقيق من كتاب البيع قال البيهقي لو لان الاستدلال يمنع من نقل المثلث والام يكن له زلهم
 لاجل محبة الاثمان فأئدة والنسائي من وجه آخر عن أبي سعيد فكان منما من يريد أن يتخذ أهلاً
 ومنما من يريد البيع فتراجعنا في العزل الحديث وفي رواية لمسلم وطالت علينا العربية وورعنا في
 القداء فأردنا أن نقتع ونفعل وفي الاستدلال به نظر اذا تلازم بين حاله وبين استمرار استماع
 البيع فاعلمهم أحبوا انجيل القداء وأخذ الثمن فلو حلت المسئلة لآخر بيعها الى وضعها ووجه
 الدلالة من حديث عمرو بن الحارث ان مارية أم ولده ابراهيم كانت قد عاشت بعده فلولا انها
 خرجت عن الوصف بالرقبة لم يصح قوله انه لم يترك أمة وقد ورد الحديث عن عائشة أنها عتقت
 حسان مثله وهو عند مسلم لكن ليس فيه ذكر الأمة وفي حجة الاستدلال بذلك وقفة لاحتمال أن
 يكون فخر عتقها أو ما يقيسها أحاديث الباب ضعيفة وبعارضها حديث جابر كأنه سار بنا
 أمهات الاولاد والي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً وفي لفظ بعنا أمهات الاولاد على
 عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان عمرهما نافعاً فتنهنا وقول الصحابي كأنه فعل مجمل
 على الرفع على الصحيح وعليه جرى عمل الشيخين في صحيحهما ولم يستند الشافعي في القول بالمنع
 الا الى عرق وقال قلته تقليد العرق قال بعض أصحابه لان عرقنا نهي عنه فأنتم واصرار الجاهلاني
 فلا عبرة بتدور الخالف بعد ذلك ولا تبين معرفة سند الاجماع **(قوله)** أخذ سعد ابن وليدة
 سعد ابن رفيع والتونين وابن منصور على المفعولة ويكتب بالالف وقوله هو لك يا عبد بن زمعة
 برفع عبدو يجوز نصبه وكذلك ان وكذا قوله يا سودة بنت زمعة **(تنبيهان)** * أحدهما وقع في
 نسخة الصغاني هنا قال أبو عبد الله يعني المصنف سمي النبي صلى الله عليه وسلم أم ولدة زمعة أمة
 ووليدة فتركن عسقة لهذا الحديث ولكن من يحتج بعتقها في هذه الآية لا ما ملكت أيمانكم
 يكون ذلك حجة الثاني ذكر المزي في الاطراف ان البخاري قال عقب طريق شعيب عن الزهري
 هذه وقال الليث عن نونس عن الزهري ولم أر ذلك في شيء من نسخ البخاري نعم ذكر هذا التعليق
 في باب غزوة الفتح من كتاب المغازي مقر وناظر بق مالك عن الزهري والله أعلم **(قوله)**
باب بيع المذنب أي جوارزه وأما حكمه وقد تقدمت هذه الترجمة بعينها في كتاب
 البيوع وأورد هذا حديث جابر مختصراً جداً وقد تقدم شرحه مستوفى في هذا **(قوله)** أعق
 رجل مناعبد الله عن دبر

٢٥٢٤

هي

تحفة

٢٥٥٩

وحائف الانصار (قوله فدعا النبي صلى الله عليه وسلم) حذف المفعول وفي رواية أبوب
 المذكورة فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه أى الغلام (قوله فاشتراه نعيم بن
 عبدالله) في رواية ابن المنكدر عن جابر كأمضى في الاستئصال نعيم بن النخام وهو نعيم بن
 عبدالله المذكور والنخام بالنون والحاء المهملة الثقيلة عند الجهور وضبطه ابن الكلبي بضم
 النون وتخفيف الحاء ومنعه الصغاني وهو لقب نعيم وظاهر الرواية أنه لقب أبيه قال النووي
 وهو غلط لقول النبي صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فسمعت فيها نعمة من نعيم انتهى وكذا
 قال ابن العربي وعياض وغير واحد لكن الحديث المذكور من رواية الواقدي وهو ضعيف
 ولا تزدال روايات الصحيحة بمثل هذا فاعمل بماه أيضا كان يقال له النخام والنعمة بفتح النون
 واسكان المهملة الصوت وقيل السعلة وقيل النخعة ونعيم المذكور هو ابن عبدالله بن أسيد
 ابن عبد بن عوف بن عبيد بن عويص بن عدى بن كعب بن لؤي وأسد بن عبد عويص في نسبه
 مفتوح أول كل منها قرشي عدوي أسلم قديما قبل عمر فكنتم اسلامه وأراد الهجرة فساله بنو
 عدى أن يقيم على أي دين شالانه كان يتفق على أرامهم وأبشاهم ففعل ثم هاجر عام الحديبية
 ومعه أربعون من أهل بيته واستشهد في فتوح الشام زمن أبي بكر وأمر وروى الخبر في
 مسنده ما سند حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم سماه صالحا وكان اسمه الذي يعرف به نعيم
 (قوله قال جابر مات الغلام عام أول) يأتي في الاحكام من رواية جابر عن عمرو سمعت جابرا يقول
 عبد اقبطامات عام أول زاد مسلم من طريق ابن عينة عن عمرو في اماره ابن الزبير وقد تقدم
 في باب بيع المذبر من البيوع نقل مذاهب الفقهاء في بيع المذبر وان الجواز مطلقا مذهب
 الشافعي وأهل الحديث وقد نقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكي النووي عن الجمهور
 مقابله وعن الخنيفة والمالكية أيضا تخصيص المنع عن تدبيره مطلقا أما اذا قيده كان يقول
 ان من مرضى هذا فقل ان حر فانه يجوز بيعه لانها كالوصية فيجوز الرجوع فيها وعن أحمد
 يمتنع بيع المذرة دون المذبر وعن الليث يجوز بيعه ان شرط على المشتري عتقه وعن ابن سيرين
 لا يجوز بيعه الا من نفسه ومال ابن دقيق العيد الى تقييد الجواز بالحاجة فقال من منع بيعه
 مطلقا كال حديث صحة عليه لان المنع الكلي يناقضه الجواز الجزئي ومن أجاز به في بعض الصور
 فله ان يقول قلت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول به في غير ذلك من الصور وأجاب
 من أجاز مطلقا بان قوله وكان محتاجا لا مدخل له في الحكم وانما ذكر ليان السبب في المبادرة
 لبيعه ليتين للسيد جواز البيع ولو لا الحاجة لكان عدم البيع أولى وأما من ادعى أنه انما يبيع
 خدمته كما تقدمت حكايته في الباب المذكور فقد أجيب عنه بما تقدم وهو انه لا تعارض بين
 الحديثين وبأن المخالفين لا يقولون بجواز بيع خدمة المذبر وقد اتفقت طرق رواية عمرو بن
 دينار عن جابر أيضا على أن البيع وقع في حياة السيد الا ما أخرجه الترمذي من طريق ابن
 عينة عنه بلفظ ان رجلا من الانصار در غلاما له فبات ولم يترك ما لا غيره الحديث وقد أعمله
 الشافعي بأنه سمعه من ابن عينة مرارا لم يذكر قوله فبات وكذلك رواه الأئمة أحمد واسحق وابن
 المديني والبخاري وابن أبي شيبة عن ابن عينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان أصلها ان
 رجلا من الانصار اعتق غلاما له أن حدث به حادث فبات فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه

قوله فاشتراه نعيم بن الخ
 كذا في نسخ الشارح
 وليست هذه الزيادة في نسخ
 الصحيح التي بأيدينا ولعلها
 وقعت له في نسخة التي كتب
 عليها اهـ صحيحه

فدعا النبي صلى الله عليه
 وسلم فباعه قال جابر مات
 الغلام عام أول

﴿(بَابُ عَقْرِ الْمَشْرِكِ)﴾ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ عَنْ حِرَامِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ أَتَقَى فِي الْمَجَالِمَةِ مِائَةَ رِقْعَةٍ وَحَلَّ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ سَلَّمَ عَلَى مِائَةِ دِينَارٍ رِقْعَةً قَالَ فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْمَجَالِمَةِ كُنْتُ أَتَحَنُّبُهَا بَعْضُ أَتَابِعِي أَخْبَرَهَا قَالَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَلَيْتَ عَنْ مَالِكٍ لَكَ مِنْ خَيْرِ (١٢٢) ﴿(بَابُ مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رِقْعًا فَوَهَّ دَاوِعًا وَجَمَعَ وَفَنَى وَسَى الَّذِي يَقُولُ

أخوال أبيه عبد المطلب فإن أم العباس هي تليدة بالنون والمنانة مصغرة بنت جناب بالجمع والنون وليست من الأنصار وإنما أرادوا بذلك أن أم عبد المطلب منهم لأنها سبى بنت عمرو بن أحيحة يهملون مصغر وهي من آل النخار ومثله ما وقع في حديث الهذلي أنه صلى الله عليه وسلم نزل على أخواله في النخار وأخواله الحقة فقامهم ثم فرقة ونحو النخار أخوال جده عبد المطلب قال ابن الجوزي صحف بعض المحدثين لعله بالنسب فقال ابن أخينا بكسر الهمزة بعدها فتحة تامة وليس هو ابن أخيهم إلا نسب بين قريش والأنصار قال وإنما قالوا ابن أخينا لتكون المنعة عليهم في الطلاق بخلاف ما قالوا أعلك لكانت المنعة عليه صلى الله عليه وسلم وهذا من قوة الكاذب وحسن الأدب في الخطاب وإنما امتنع صلى الله عليه وسلم من إجابتهم بكلايه ليكون في الدين نوع محبة وسبأ في من يدعي هذه القصة في الكلام على غزو بدران فإنه الله تعالى وأراد المصنف بإبراده هنا الإشارة إلى أن حكم القرابة من ذوى الأرحام في هذا لا يختلف من حكم القرابة من العصبات والله أعلم ﴿ قوله ما ﴾ عتق المشرک ﴾ يحتمل أن يكون مضافا إلى الفاعل أو المفعول وعلى الثاني جرى ابن بطال فقال لا خلاف في جواز عتق المشرک تطوعا وإنما اختلفوا في عتقه عن الكفارة وحديث الباب في قصة حكيم بن حزام بحجتي الأول لأن حكيم لما عتق هو كافر لم يحصل له الأجر بالإسلامه فمن فعل ذلك وهو مسلم لم يكن بدونه بل أولى اه وقال ابن التيسر الذي يظهر أن مراد البخاري أن المشرک إذا عتق مسلما منه ذقه عتقه وكذا إذا عتق كافرا فاسلم العبد قال وأما قوله أسألت على من أسألتك من خير فليس المراد به صحة التقرب منه في حال كرهه وإنما يؤيد أن الكافر إذا فعل ذلك اتفق به إذا أسلم لم يحصل له من التدرج على فعل الخير فليس ينتج إلى مجاهدة جديدة فينبأ بفضل الله عما تقدمت بواسطة استتفاعه بذلك بعد إسلامه انتهى وقد قدمت لذلك أجوبة أخرى في كتاب الزكاة مع الكلام على بقية فوائد الحديث المذكور ﴿ قوله أن حكيم بن حزام عتق ﴾ ظاهر ساقه الإرسال لأن عروته بدم زمن ذلك لكن بقية الحديث أوصفت الوصل وهي قوله قال فسألت أفعال قال هو حكيم فكان عروته قال قال حكيم فيكون بمنزلة قوله عن حكيم وقد أثر عنه مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام عن أبيه عن حكيم ﴿ قوله أن تبر بها بالموحدة ﴾ وإن الأولى ثبته أي أطب بها البر وروح الخش وقد تقدم نقل الخلاف في ضبطه في الزكاة وقوله يعني أتمرهمون تفسيره هشام بن عروة وأبو بكر ثبت عند مسلم والإسماعيلي وقصر من زعم أن تفسير البخاري ﴿ قوله ما ﴾ من ذلك من العرب رقيقا فوهب وأباع وجامع وفدى وسى الذرية هذه الترجمة معقودة لبسان

أما بعد أن اخوانكم فجدوا ثانياً وإلى رأيت أن أقرأ إليهم سبيهم في أحب منكم أن يطيب ذلك قلبه ومن الخلاف أحب أن يكون على خطه حتى نعطيه إياه من أول ما يفي الله علينا فلفعل فقال الناس طيبنا ذلك ذلك قال أنا لا أدري من أذن منكم من يأذن فأرجعوا حتى يرفع الينا عرافاً ثم كرم فرج الناس فكلمهم عرافاً ثم رجعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبروه أنهم طيبوا وأذنوا فها الذي بلغنا عن سبي هؤلاء وقال أنس قال عباس للنبي صلى الله عليه وسلم قادت نفسي وقاديت عقلياً **حدثنا علي بن الحسن** أخبرنا عبد الله أخبرنا ابن عوف قال كتب إلى أبي تافع فكذب إلى النبي صلى الله عليه وسلم

اختلاف في استرقاق العرب وهي مسئلة مشهورة والجمهور على ان العربي اذا سبي جاز ان يسترق
واذا ترجأ أمة بشرطه كان له هارقه فذهب الاوزاعي والشافعي وأبو ثوري الى أن على سيد الأمة
تقوم الولد ولم يؤبداء القية ولا يسترق الولد أصلاً وقد جنح المصنف الى الجواز وأورد
الاحاديث الدالة على ذلك في حديث المسور ما ترجمه من الهبة وفي حديث أنس ما ترجمه من
القداء وفي حديث ابن عمر ما ترجمه من سبي الذرية وفي حديث أبي سعيد ما ترجمه من الجلاء
ومن القدية أيضاً ويضمن ما ترجمه من البيع وفي حديث أبي هريرة ما ترجمه من البيع لقوله
في بعض طرقه اتبعي كما سألته وقوله في الترجة وقول الله تعالى عبد المملوك كالي الأية قال
ابن المنير مناسبة الآية لترجمة من جهة ان الله تعالى أطلق العبد المملوك ولم يقيد بكونه عبداً
فدل على ان لا فرق في ذلك بين العربي والعجمي انتهى وقال ابن بطال تناول بعض الناس من هذه
الاية ان العبد لا يملك وفي الاستدلال به ذلك نظر لانها تكرى في سباق الاشياء فلا عموم فيها
وقد ذكر قتادة ان المراهبة للكفر خاصة نعم ذهب الجمهور الى كونه لا يملك شيئاً واحتجوا بحديث
ابن عمر الماضي ذكره في الشرب وغيره وقالت طائفة انه يملك روى ذلك عن عمرو وغيره واختلف
قول مالك فقال من باع عبداً له مال فماله الذي باعه الا بشرط وقال فيمن أعتق عبداً له مال
فان المال للعبد الا بشرط قال ويحتمى في البيع حديثه عن نافع المذكور وهو نص في ذلك ويحتمى في
العتق ما رواه عبد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر رفعه من أعتق عبداً
فمال العبد له الا ان يستثنى سيده (قلت) وهو حديث أخرجه أصحاب السنن باسناد صحيح وقرئ
بعض أصحاب مالك بان الأصل انه لا يملك لكن لما كان العتق صورة احسان اليه ناسب ذلك
ان لا يترفع منه ما يده تكملاً للاحسان ومن شمرعت المكاتبه وساغ له ان يكتسب ويؤدى
الى سيده ولو لا ان تسالط على ما يده في صورة العتق ما عني ذلك عنه شيئاً والله أعلم فاما قصة
هوازن فتسبأ في شرحها مستوفى في المغازي وقوله في هذه الطريق عن ابن شهاب قال ذكر عروة
سأني في الشروط من طريق معمر عن الزهري أخرته عروة وقوله استأنت بالمائة قبل الالف
المهورة الساكنة ثم فون مفتوحة وخمسة ساكنة أي انتظرت ٣ وقوله حتى يفي بفتح أوله ثم فاء
مكسورة وهمة بعد التثنية الساكنة أي يرجع اليها مال الكفار من خراج أو غنمة وغيره
ذلك ولم يرد ان في الاصطلاح وحده فاما قصة بن حنبل في المصطلق من حديث ابن عمر فبعد الله المذكور
في الاسناد هو ان المباركة وقوله آثار على بن المصطلق يضم الميم وسكون المهلهة وفتح الطاء وكسر
اللام بعد هاء واو المصطلق بطن شهر بن خزيمة وهو المصطلق بن سعد بن عمرو بن ربيعة بن
حارثة بن عمرو بن عامر وقال ان المصطلق لقب واسمه جذعية بفتح الجيم بعدها ذال مجهم مكسورة
وسمى في شرح هذه المغازي في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى وقوله وهم غارون بالغين المجمة
وتشديد الراء جمع غار بالتشديد أي غافل أي أخذهم على غرة (قوله) وأصاب يومئذ جويرية
بالجيم مضراً بنت الحارث بن أبي ضرار بكسر الميم وتثنية الفاء ابن الحارث بن مالك بن
المصطلق وكان أبوها سيداً قومه وقد أسلم بعد ذلك وقدرى مسلم هذا الحديث من وجه آخر عن
ابن عوف وبين فيه ان نافعاً استدلى بهذا الحديث على نسخ الامر بالبراءة الى الاسلام قبل القتال
وسأني في البحث في ذلك في باب الدعوة قبل القتال من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى وأما حديث

آثار على بن المصطلق وهم
غارون وأتباعهم نسق على
الماء فقتل مقاتلتهم وسبى
ذواربهم وأصاب يومئذ
جويرية حديث بن عبد الله
ابن عمر وكان ذلك الجيش
حديثاً بن عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ربيعة بن
أبي عبد الرحمن عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن ابن
مخيرة قال رأيت أبا سعيد
رضي الله عنه فسأته فقال
خرجنا مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم في غزوة في
المصطلق فأصابنا سبياً من
سبي العرب فاشتبهت النساء
فاشتدت علينا العزبة
وأحبنا العزل فسأنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
ما عليكم أن لا تفعلوا ما لم
نسمه كائنة الى يوم القيامة
الا وهي كائنة حديثنا
زهير بن حرب حدثنا جرير
عن عمارة بن القعقاع عن
أبي زرعة عن أبي هريرة رضي
الله عنه قال لا زال أحب
فيهم وحديث ابن سلام
أخبرنا جرير بن عبد الحميد
عن المغيرة عن الحارث عن
أبي زرعة عن أبي هريرة
وعن عمارة عن أبي زرعة
عن أبي هريرة

(٣) قول الشارح وقوله

حتى يفي بفتح أوله كذا في

النسخ التي بأيدينا ولفظ الرواية هنا من أول ما يفي بالله علينا ولا يناسب الفعل حينئذ الا الاضم كاضبطه القسطلاني اهـ

مصححه

أى سعيد فبأنى الكلام عليه فى كتاب النكاح مستوفى ان شاء الله تعالى حيث ساقه هنالك تاما
وقوله هنا بن حبان هو بفتح أوله والموحدة الثقيلة وان بن حبان بن المهملة وراى مصغره وقوله
نسمة بفتح النون والمهملة أى نفس وأما حديث أى هريرة ورده المصنف عن شخص له كل
منها حديثه به عن جرير لكنه فرقهما لأن أحدهما زاد فيه عن جرير اسناد آخر وساقه هنا على
لفظ أحدهما وهو محمد بن سلام وسأق فى المغازى على لفظ الآخر وهو زرير بن حرب ومغيرة هو
ابن مقسم الضبي والحديث هو ابن يزيد والعلى يضم المهملة وسكون الكاف وليس له فى البخارى
الاهذا الحديث وقد اغتله الكلابى من رجال البخارى وهو ثقة جليل القدر من أقران الراوى
عنه مغيرة لكنه تقدم عليه فى الوفاة والاسناد كله كوفيون غير طريقه الصحابى وشيخ البخارى
(قوله ما زلت أحب بنى تميم) أى القليلة الكبيرة المشهورة بنسبىون إلى تميم من مر بضم الميم بلاهاء
ابن أدبضم أوله وتشديد الدال ابن طابحة بوحدة مكسورة ومجبة ابن الياس مضر (قوله منذ
ثلاث) أى من حين سمعت الخصال الثلاث زادا أحد من وجه آخر عن أى زرعة عن أى هريرة
وما كان قوم من الأحياء أن يفض إلى منهم فأحببتهم اه وكان ذلك لما كان يقع بينهم وبين قومهم فى
المخالطة من العداوة (قوله هم أشد أمتى على الدجال) فى رواية الشيعى عن أى هريرة عندهم
هم أشد الناس قتالا فى الملاحم وهى أعم من رواية أى زرعة ويمكن أن يجعل العام فى ذلك على
الخاص فيكون المراد بالملاحم أكبرها وهو قتال الدجال أو ذكر الدجال ليدخل غيره بطريق الأولى
(قوله هذه صدقات قومنا) انما نسبهم إليه لاجتماع نسبهم بنسبه صلى الله عليه وسلم فى الياس بن
مضر ووقع عند الطبرانى فى الأوسط من طريق الشيعى عن أى هريرة فى هذا الحديث وأق
النبى صلى الله عليه وسلم بنم من صدقة بنى سعد فلما راعه حسنا قال هذه صدقة قومى اه وبنو
سعد بطن كبير شهر من تميم بنسبون إلى سعد بن زيد مناة بن تميم من أشهرهم فى الصحابة قيس بن
عاصم بن سنان بن خالد السعدى قال فيه النبى صلى الله عليه وسلم هذا سيد أهل البر (قوله
وكانت سبية منهم عند عائشة) أى من بنى تميم والمراد بطن منهم أيضا وقد وقع عند الامعاء من
طريق أى معمر عن جرير وكانت على عائشة نسمة من بنى اسمعيل فقدم سبى حولان فقالت
عائشة يا رسول الله أتباع منهم قال لا فلما قدم سبى بنى العنبر قال أتباع فانهم ولدا اسمعيل ووقع عند
أى عوانة من طريق الشيعى عن أى هريرة أيضا وبنى بنسبى بنى العنبر اه وبنو العنبر بطن
شهير أيضا من بنى تميم بنسبون إلى العنبر وهو بلفظ الطيب المعروف ابن عمرو بن تميم (تنبيه) *
وقع فى نسخة الصحيحين سبية بوزن فعيلة مفتوح الأول من السبى أو من السبا ولم ألق على اسمها
لكن عند الإجماع على من طريق هريرة بن معروف عن جرير نسمة بفتح النون والمهملة أى نفس
وله من رواية أى معمر المذكورة وكانت على عائشة نسمة من بنى اسمعيل وفى رواية الشيعى
المذكورة عند أى عوانة وكان على عائشة محرر و بين الطبرانى فى الأوسط فى رواية الشيعى
المذكورة المراد بالذى كان عليها وانه كان ندرا ولفظه نذرت عائشة ان تعتق محررا من بنى اسمعيل
وله فى الكبير من حديث درج وهو جملات مصغرا ابن ذؤيب بن شعث بضم الميم
والمثناة بنهما عين مهملة العنبرى ان عائشة قالت يا نبى الله انى نذرت عتقا من ولد اسمعيل
فقال لها النبى صلى الله عليه وسلم اصبرى حتى يجي فى بنى العنبر غدا فجاء فى بنى العنبر فقال

قال ما زلت أحب بنى تميم
منذ ثلاث سمعت من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول فهم معنهم يقول
هم أشد أمتى على الدجال
قال وجاءت صدقاتهم فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم هذه صدقات قومنا
وكانت سبية منهم عند عائشة
فقال أعتقها فانهم من ولد
اسمعيل

٢٥٤٤

٢٥٥

تحنة

٩١٠٨

*(باب فضل من آذنب جاريته
وعلمها)* حدثنا السجستاني
ابراهيم سمع محمد بن فضيل
عن مطرف عن الشعبي
عن أبي بردة عن أبي موسى
رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من كانت له جارية
فعلمها فأحسن الهاتم
أعتقها وترجوها كان له
أجران *(باب قول النبي
صلى الله عليه وسلم العبيد
أخوانكم فأطعموهم بما
تأكلون

نغ

٢٤٥/٣

لها أخذ منهم أربعة فأخذت رديحا وزبيبا وخبيا وسعرة اه فأما رديح فهو المذكور وأما
زبيب فهو بالزاي والواحدة مصغرة أيضا وضبطها العسكري بنون ثم موحدة وهو ابن ثعلبة
ابن عمرو وزني بالزاي والخاء المعجمة مصغرا أيضا وضبطه ابن عوف بالراء أوله وسمرة وهو ابن عمرو
ابن قريط يضم القاف وسكون الراء قال في الحديث المذكور فرفع النبي صلى الله عليه وسلم رؤسهم
وربك عليهم ثم قال يا عائشة هؤلاء من بني اسمعيل قصدا اه والذي تعين لعن عائشة من هؤلاء
الاربعة امارديح واما زني ففي سنن أبي داود من حديث الزبيب بن ثعلبة ما مرشد إلى ذلك وفي
أول الحديث عنده بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا إلى بني العنبر فأخذوهم بركة من
ناحية الطائف فأساقوهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وركبة يضم الراء وسكون الكاف
بعد هاء موحدة موضع معروف وهي غير كوية الشنة المعروفة التي بين مكة والمدينة وذكر ابن
سعد أن سرية عيينة بن حسن هذه كانت في الحرم سنة تسع من الهجرة والله في إحدى عشرة
أمر أو ثلاثين صيا والله أعلم وفي قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أتابعها فأعتقها دليل للجههور
في صحة تلك العربى وإن كان الأفضل عتق من يسترق منهم ولذلك قال عمر بن العار أن تلك الرجل
ابن عمه وبنت عمه حكاه ابن بطل عن المهلب وقال ابن المنذر لا بد في هذه المسئلة من تفصيل
فلو كان العربى مثلام ولد فاطمة عليها السلام وترج أمة بشرطه لاستبعدنا استرقاق ولده
قال وإذا أقاد كون المسي من ولدا اسمعيل يقتضى استحباب اعتاقه فالنبي الماتية التي فرضها
يقتضى وجوب حره ختموا الله أعلم وفي الحديث أيضا فضله طاهرة لبق عقيم وكان فيهم في
المطالبة وصدرا الاسلام جماعة من الأشراف والرؤساء وفيه الأخبار عما ساق من الأحوال
الكانت في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع البين إلى بني اسمعيل لتفرقه صلى الله عليه
وسلم بين خولان وهم من البين وبين بني العنبر وهم من مضر والمشهور في خولان انه ابن عمرو بن
مالك بن الحرث من ولد كهلان بن سبأ وقال ابن الكلبي خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة
وساق بسط القول في ذلك في أوائل المناقب ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ ما فضل من
آذنب جاريته سقط لفظ فضل من رواية أبي ذر والنسفي وزاد النسفي وأعتقها وأورد في حديث
أبي موسى مختصرا وساق الكلام عليه مستوفى في كتاب السكاح ان شاء الله تعالى ومطرف
المذكور في السند هو ابن طريف كوفي مشهور وقوله في هذه الرواية فعلها في رواية أبي ذر عن
السقلى والسرخشى فعلمها ﴿قوله﴾ ما فضل من آذنب جاريته وأورد المصنف معناه من حديث أبي ذر
أخوانكم فأطعموهم عما تأكلون لفظ هذه الترجمة أو رد المصنف معناه من حديث أبي ذر
وقد روينا في كتاب الامعان لابن منده بلفظ انهم اخوانكم فن لا يملك منهم فأطعموهم مما
تأكلون واكسوهم مما تلبسون وأخرجه أبو داود من طريق موقوف عن أبي ذر بلفظ من
لا يملك من مالكم يكم فأطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تلبسون وروى البخاري في
الادب المفرد من طريق سلام بن عمرو عن رجل من الصحابة مرفوعا قال أرقاؤكم اخوانكم
الحديث ومن حديث جابر كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصي بالمالوك كبن خيرا ويقول
أطعموهم مما تأكلون ومن حديث أبي اليسر يفتح الحبانية والمهمله واسمه كعب بن عمرو
الانصاري رفعه اطعموهم مما تلبسون واكسوهم مما تلبسون وفيه قصة وأخرجه مسلم في

وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به (١٢٦) شيوا بالوالدين احسانا وبنى القري واليتامى والمساكين الى قوله

آخر كتابه في اثنا عشر حديث طويل **(قوله)** وقول الله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيوا
وبالوالدين احسانا وبنى القري واليتامى والمساكين الى قوله **(قوله)** لا تشركوا به شيوا
في رواية كريمة الآية كلها **(قوله)** قال أبو عبد الله في القري القريب والصاحب الجنب
الغريب هو تفسيري عبيدة في كتاب المجاز وقد خالف في صاحب الجنب فقيل هو المرأة
وقيل الرفيق في السفر والمراد بذكر هذه الآية هنا قوله تعالى وما ملكت أيمانكم فقد خلتوا
فبين أمر بالاحسان اليهم لعطفهم عليهم **(قوله)** حدثنا واصل الاحدب هو ابن حيان بالمهملة
والختانة النقبلة وهو كوفي ثقة مشهور من طبقة الاعمش والمعروف بالعين المهملة وهو كوفي
أيضا يكنى أبا أسمة من كبار التابعين يقال عاش مائة وعشرين سنة **(قوله)** رأيت أباذر تقدم
الكلام على ذلك في كتاب الايمان وتسمية الرجل الذي سابه أو ذرر الكلام على الخلعة **(قوله)**
أعبرته بأمة ثم قال ان اخوانكم كذاها وتقدم في الايمان من وجه آخر عن شعبة بن زادة انك
أمره فبكاه عليه اخوانكم خولكم والاختصار فيه من آدم شيخ البخاري فان البقي أخرجه
من وجه آخر عن آدم كذلك ويحتمل ان يكون شعبة اختصره لما حذره به والخول بفتح الميم
والواو هم الخدم نحو ابائك لانهم يتخولون الامور أي يصلحونها ومنه الخولي ابن يقوم باصلاح
المستأن ويقال الخول جمع خائل وهو الراعي وقبل الخول التملك تقول خولك الله كذا أي
ملكك اياه وقوله عبرته أي نسبته الى العار وفي قوله بأمة ردعي من زعم انه لا يتعدى بالواو اما
يقال عبرته أمة ومثل الحديث قول الشاعر أيها الشامت المعبر بالدهر والعار العيب
وفي تقديم لفظ اخوانكم على خولكم إشارة الى الاهتمام بالاخوة وقوله تحت أيدكم يحجاز عن
القدرة أو الملك **(قوله)** فليطعمه مما بأيدي من جنس ما ياكل للتبعض الذي دل عليه من
ويؤيد ذلك حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا مما لا يؤكل
للمساواة من كل جهة لكن من أخذ بالأكمل كأي ذر في فضل المساواة وهو الافضل فلا يستأثر
المراء على عياله من ذلك وان كان جائرا وفي الموطأ ومسلم عن أبي هريرة فروا للمملوك طعامه
وكونه بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وهو يقتضي الرد في ذلك الى العرف عن زاد
عليه كان متطوعا وأما حكمه ان يطل عن مالك انه سئل عن حديث أبي ذر فقال كانوا يؤمنون
ليس لهم هذا القوت واستحسنه فقهه نظر لا يخفى لان ذلك لا يتبع جل الامر على عمومته حتى كل
أحد يحسبه **(قوله)** ولا تكلفوهم ما يغلبهم أي عمل ما تضر قدرتهم فيه معقله أي ما يجوز عنه
لغظمه أو صعبه أو التكليف تحمل النفس شأمة كلفه وقيل هو الامر بما يشق **(قوله)** فان
كلفوهم أي ما يغلبهم وحذف العلم به والمراد أن يكلف العبد جنس ما يقدر عليه فان كان
يستطيع وحده والا فليعنه بغيره وفي الحديث النبي عن سب الرقيق وتعبيرهم عن ولدهم والحث
على الاحسان اليهم والرفق بهم ولتحق بالرفق من في معناهم من أجبر وغيره وفيه عدم الترفع
على المسلم والاحتقار له وفيه المحافظة على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطلاق الا على
الرقيق فان أريد القرابة فهو على سبيل المجاز لتسمية الكل أدم والمراد اخوة الاسلام ويكون
العبد الكافر بطريق التسبيح أو يختص الحكم بالمؤمنين **(قوله)** ما العبد اذا أحسن
عبادة به ونصح سيده أي بيان فضله أو ثوابه أو رقيه أربعة أحاديث أحدها حديث ابن عمر

مختلا لغيره قال أبو
عبد الله ذي القري
القريب والصاحب الجنب
الغريب حدثنا آدم
ابن أبي اسام حدثنا شعبة
حدثنا واصل الاحدب قال
سمعت المعروف بن سويد
قال رأيت أباذر الغفاري
يرضى الله عنه وعليه خلعة
فقال وعلي غلامه خلعة فسلناه
عن ذلك فقال اني سأيت
رجلا فشكلني الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
أعبرته بأمة ثم قال ان
اخوانكم خولكم جعلهم
الله تحت أيديكم فمن كان
أخوه تحت يده فليطعمه مما
بأيديك وليلبسه مما لبس
ولا تكلفوهم ما يغلبهم فان
كلفوهم ما يغلبهم فاعينوهم
**(باب العبد اذا أحسن
عبادة ربه ونصح سيده)**
حدثنا عبد الله بن مسلمة عن
مالك عن نافع عن ابن عمر
رضي الله عنهما أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
العبد اذا نصح سيده
وأحسن عبادة ربه كأنه
أحر ممتن **(حدثنا محمد بن
كثير أخبرنا سفيان عن صالح
عن الشعبي عن أبي بردة
عن أبي موسى الأشعري
رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبا جبريل كاتبه جارية أذهبها فاحسن تغليها**

٢٥٤٧

٢٥٤٨

نحلة

٩١٠٧

وأعقها وترزجها فله
أجران وأباعد أدنى حق
الله وحق مواليه فله أجران
* حدثنا بشر بن محمد أخبرنا
عبد الله أخبرنا يونس عن
الزهري سمعت سعيد بن
المسيب يقول قال أبو هريرة
رضي الله عنه قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للعبد
المملوك الصالح أجران
والذي نفس بيده لولا
الجهاد في سبيل الله والحج
ورأى لأحببت أن أموت
وأنا مملوك

٢٥٤٨

نحلة

٩٢٢٢١

للصريح بان فعل ذلك أجران * ثانيا حديث أبي موسى مثله وزيادة ذكر من كانت له جارية
فعلها وأعتقها فترزجها وهو طرف من حديث تقدم في الأيمان بلفظ ثلاثة وثلاثون أجرهم
مرتين فذكر فيه أيضا موطن أهل الكتاب * ثانيا حديث أبي هريرة للعبد المملوك الصالح أجران
واسم الصلاح يشمل ما تقدم من الشربطين وهما احسان العبادات والنصح للسيد ونصيحة السيد
تشمل اداء حق من الخدمة وغيره ما وسأني في الباب الذي يليه من حديث أبي موسى بلفظ
ويؤدى الى سيده الذي له عليه من الحق والنصيحة والطاعة * رابعها حديث أبي هريرة أيضا من
مالا أحدهم يحسن عبادته ويصنع أسيدته وهو مفسر الحديث الذي قبله موافق للعديدين
الآخرين * (تنبيه) * وقع لابن بطلال عز وحديث أبي هريرة ثالث أحاديث الباب لابي موسى
وهو غلط فاحش (قوله) والذي نفس بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج ويرأى لأحببت أن
أموت وأنا مملوك ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل الى آخرها وعلى ذلك جرى الخطأ فيقال الله
أن يحسن أنبياءه وأصفاءه ما رآك كالحسن يوسف اه وجرم الداودي وابن بطلال وغير واحد
بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة ويدل عليه من حيث المعنى وقوله ويرأى فإنه لم يكن الذي صلى
الله عليه وسلم حينئذ أم يرهاو وجهه التكرام فيقال أراد بذلك تعليم أمته أو وأورده على
سبيل فرض حياتها أو المراد أنه التي أرضعته اه وقائه التخصيص على ادراج ذلك فقد
فضله الاسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه والذي نفس أبي هريرة بيده ما
وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب البر والصلوة عن ابن المبارك وكذلك
أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب وأبي صفوان الأموي والمصنف في الأدب المفرد من
طريق سلمان بن بلال والاسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى التميمي وأبو عوانة من طريق
عثمان بن عمر كلهم عن يونس زائد مسلم في آخر طريق ابن وهب قال يعنى الزهري وبلغنا أن أبا
هريرة لم يكن يحج حتى مات أمه لعجبته وأبى عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي
هريرة أنه قال يسمعه يقول لولا أجران لأحببت أن أكون عبدا وذلك أني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول ما خلق الله عبدا يوتى حق الله عليه وحق سيده الا وفاه الله أجره مرتين
فعرى بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة ثم استدل به بالمرفوع وانما استثنى
أبو هريرة هذه الاشياء لان الجهاد والحج يشترط فيهما اذن السيد وكذلك بر الأيم فتيحتاج فيه
الى اذن السيد في بعض وجوه بخلاف بقية العبادات الدينية ولم يتعرض العبادات المالية
اما لكونه كان اذ ذلك لم يكن له مال يزيد على قدر حاجته فيمكنه صرفه في القربات بدون اذن السيد
واماله كان يرى ان العبدان يتصرف في ماله بغير اذن السيد * (قائدة) * (اسم) أم أبي هريرة أميمة
بالتصغير وقيل معونة وهي صحبة ذكر اسلامها في صحيح مسلم وبيان اسمها في ذيل المعرفة لابي
موسى قال ابن عبد البر معنى هذا الحديث عندى ان العبد لما اجتمع عليه أمران واجبان
طاعته في العبادات وطاعة سيده في المعروف فقام مجامعا كان له ضعف أجر الخاطيع
لطاعته لانه قد ساء ما في طاعة الله وفضل عليه بطاعة من أمره الله بطاعته قال ومن هنا أقول
ان من اجتمع عليه فرضان فأذا هما أفضل عن ليس عليه الا فرض واحد فأذا كان وجب عليه
صلاة وزكاة فقام بهما فهو أفضل من وجب عليه صلاة فقط ومقتضاه ان من اجتمع عليه

* حدثنا اسحق بن نصر
 * حدثنا أبو أسامة عن
 * الأعمش حدثنا أبو صالح عن
 * **قوله** أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم نعم لا أحدهم يحسن
 عبادته ويصنع لسيده
 * (باب كراهية التطاول
 على الرقيق وقوله عبدي أو
قوله أمي) * وقال الله تعالى
 والصالحين من عبادكم
 وأمائكم وقال عبد المملوك
 وألقيا سيدهما إلى الباب
 وقال من قساتكم
 المؤمنات وقال النبي صلى
 الله عليه وسلم قوموا إلى
 سيديكم وأذركم عندي
 * سيديكم ومن سيديكم * حدثنا
 * مسدد * حدثنا يحيى عن
 * عبد الله * قال حدثني نافع
 * **قوله** عن عبد الله رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا نصحت العبد سيده
 وأحسن عبادته كان له
 أجره مرتين * حدثنا محمد
 * ابن العلاء * حدثنا أبو أسامة
 * عن يزيد بن أبي بردة عن
 * **قوله** أبي موسى رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للمملوك الذي يحسن
 عبادته ويؤذي إلى
 سيده الذي له عليه من
 الحق والصيحة والطاعة
 أجران * حدثنا محمد حدثنا
 عبد الرزاق أخبرنا معمر

فروض فلم يؤد منها شيئا كان عصيانه أكثر من عصيانه من لم يحب عليه إلا بعضه اه ملخصا
 والذي يظهر من مزيد الفضل للعبد الموصوف بالصفحة لم يدخل عليه من مشقة الرق والافلاك من
 التضعيف بسبب اختلاف جهة العمل لم يخص العبد ذلك وقال ابن التين المراد ان كل عمل
 يعمل به يضاعف له قال وقيل بسبب التضعيف انه زاد لسيده نعيما وفي عبادته به احسانا فكان له
 اجر الواجبين وأجر الزيادة عليهما قال والظاهر خلاف هذا وأنه بين ذلك ثلاثا يظن ظان أنه غير
 مأجور على العبادة اه وما ادعى انه الظاهر لا ينافي ما نقله قبل ذلك فان قيل يلزم ان يكون أجر
 المماثل ضعف أجر السادات أجاب الكرماني بأن ما يحدث في ذلك أو يكون أجره مضاعفا من
 هذه الجهة وقد يكون للسيده جهات أخرى يستحق بهاضاعف أجر العبد أو المراد ترجيح العبد
 المؤدى للعقن على العبد المؤدى لاحدهما اه ويحتمل أن يكون تضعيف الآخر مختصا بالعمل
 الذي يتقدمه طاعة الله وطاعة السيد فعمل علا واحدا وجر عليه أجرين بالاعتبارين
 وأما العمل المختلف الجهة فلا اختصاص له بتضعيف الآخر فيه بل غيره من الأحرار والله أعلم
 واستدل به على ان العبد لا جهاد عليه ولا يوجب حال العبودية وان صح ذلك منه **قوله** في حديث
 أبي هريرة الآخر حدثنا اسحق بن نصر هو اسحق بن ابراهيم بن نصر نسب الى جده **قوله** نعمنا
 لأحدكم) بفتح النون وكسر العين وادغام الميم في الآخر ويجوز كسر النون وتكسر النون
 وتفتح أو تضاعف اسكان العين وتحريك الميم فتلك أربع لغات قال الزجاج ما يعنى الشيء فالقدير
 نعم الشيء وقع لبعض رواة مسلم بمعنى يضم النون وسكون العين بقصور بالتشوين وغيره وهو
 منجبه المعنى ان شئت به الرواية وقال ابن التين وقع في نسخة الشيخ أبي الحسن أي القابسي نعم ما
 بتشديد الميم الأولى وقصها ولا وجه له وانما صوابه ادغامها في ما وصح كقوله تعالى ان الله نعمنا
 بعضكم به **قوله** يحسن) هو ميم المخصوص بالمدح في قوله نعم زاد مسلم من طريق همام عن
 أبي هريرة نعمنا للمملوك ان يوفى بحسن عبادته لله أي عوت على ذلك وفيه إشارة الى ان الأعمال
 بالخواص **قوله** ما كراهية التطاول على الرقيق) أي الترفع عليهم والمراد
 مجاوزة الحد في ذلك والمراد بالكرامة كراهة التنزيه **قوله** عبدي وأمي) أي وكراهية ذلك
 من غير تحريم ولذلك استشهد للجواز بقوله تعالى والصالحين من عبادكم وأمائكم وبغيرهما من
 الآيات والأحاديث الدالة على الجواز ثم أرفدها بالحديث الوارد في النهي عن ذلك واتفق
 العلماء على ان النهي الوارد في ذلك للتنزيه حتى أهل الظاهر الاما سند ذكره عن ابن بطال في لفظ
 الرب **قوله** وقال النبي صلى الله عليه وسلم قوموا إلى سيديكم) هو طرف من حديث أبي سعيد في
 قصة سعد بن معاذ وحكمه على بني قريظة وسبأ في تأمل المغازي مع الكلام عليه **قوله** ومن
 سيديكم) سقط هذان رواية النسفي وأبو ذر وأبو الوقت وثبت الباقي وهو طرف من حديث
 أخرجه المؤلف في الأدب المفرد من طريق حجاج الصواف عن أبي الزبير قال حدثنا جابر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من سجد بكأى سلمة قلنا الجذن قس على ان نأخذ له قال وأى دام
 أدوى من الخيل بل سجدكم عمرو بن الجوح وكان عمرو يعترض على أنصامهم في الجاهلية وكان
 يولم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوج وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن عمرو عن أبي
 سلمة عن أبي هريرة نحوه ورواه ابن عثمة في نوادره من طريق الشيخ مرسلا وزاد قال فقال

بعض الانصار في ذلك

وقال رسول الله والقول قوله * لمن قال من آمن سمع من سيدنا
فقالوا الله جد ابن قيس على التي * فنجله فيها وان كان أسودا
فسود عمرو بن الجوح لحوده * وحق لعمر بن الندى أن يسودا

النهى والحد يفتح الجحيم وتشديد الدال هو ابن قيس بن صخر بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدى بن
غنم بن كعون النون بن كعب بن سلمة بكسر اللام يكنى أبا عبد الله له ذكر في حديث جابر انه جله
معه في سبعة العقبه قال ابن عبد البر كان يرحى بالنفاق ويقال انه تاب وحسنت توبته وعاش الى
أن مات في خلافة عثمان وأما عمرو بن الجوح يفتح الجحيم وضم الميم الخفيفة وآخره مهملة ابن زيد
ابن حرام مهملة ابن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة قال ابن اسحق كان من سادات بني سلمة
وذكره قصة في صفة وسبب اسلامه وقوله فيه نا لله لو كنت الها تكتن أنت وكاب وسط يتر في
قرن وروى أحد وعمر بن شعبة في أخبار المدينة باسناد حسن عن أبي قتادة عن عمرو بن الجوح أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رأيت أن تأملت حتى أقفل في سبيل الله تاني أمشي برجلي
هذه صحيفة في الجنة فقال نعم وكانت عرجاء زاد عمر فقتل يوم أحد رحمه الله وقدرى ابن منده
وأبو الشيخ في الأشمال والولين أن ابن في كتاب الجوده من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال من سيدكم يا بني سلمة قالوا جد بن قيس فذكر الحديث فقال سيدكم بشير بن البراء
ابن معمر وهو يسكون العين المهملة ابن صخر يجتمع مع عمرو بن الجوح في صخر ورجال هذا
الاسناد ثقات الا انه اختلف في وصله وارساله على الزهري ويمكن الجمع ان يحمل قصة بشير على
انها كانت بعد قتل عمرو بن الجوح جميعا بين الحديثين ومات بشير المذكور بعد خيرا كل مع
النبي صلى الله عليه وسلم من النساء التي سمى فيها وكان قد شهد العقبة وبرا ذكره ابن اسحق وغيره
وما ذكره المصنف يحتاج الى تأويل الحديث الوارد في النهى عن اطلاق السيد على المخلوق وهو
في حديث عطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه عند أبي داود والنسائي والمصنف في الادب
المفرد ورجال ثقات وقد صححه غيره واحدا يمكن الجمع بأن يحمل النهى عن ذلك على اطلاقه
على غير المالك والاذن باطلاقة على المالك وقد كان بعض كبار العلماء يأخذون بذكره ان
يخاطب أحدا بلفظه أو كاشه بالسيد وتأكد هذا اذا كان المخاطب غير في تفعد أبي داود
والمصنف في الادب من حديث يزيد بن عمار فاما لا تقولوا للمنافق سيد الحديث ونحوه عند
الحاكم ثم أورد المصنف في الباب غير هذين المعلقين سبعة أحاديث حديث ابن عمرو أبي موسى
في العبد الذي له أجران وقد تقدم ما من وجهين آخر بن في الباب الذي قبله والغرض منها قوله في
حديث ابن عمر اذا نصحه سيده وفي حديث أبي موسى وروى الى سيده ثالثا حديث أبي هريرة
ومحمد بن شيخ المؤلف فيه أنه أمره منسوبا في شيء من الروايات الا في رواية أبي علي بن شوبه فقال
حدثنا محمد بن سلام وكذا أحكا الجاني عن رواية أبي علي بن السكين وحي عن الحاكم انه الذهلي
(قلت) وقد أخرجه مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق فيجتمل أن يكون هوشنج البخاري فيه
فقد حدث عنه في الصحيح أيضا وكلام الطرقي بشير اليه (قوله لا يقل أحدكم أطمع ربك الخ) هي
أمثلة وانما ذكرت دون غيرها لغلبة استعمالها في المخاطبات ويجوز في انفا أسق الوصل والقطع

قال لا يقل أحدكم أطمع
ربك وضئ ربك أسق ربك

٢٥٥٧

٢

نحلة

٩٤٧١٨

وقبه نهي العبد أن يقول للسيد ربني وكذلك نهي غيره فلا يقول له أحد ربك ويدخل في ذلك أن
يقول السيد ذلك عن نفسه فإنه قد يقول لعبد أسير بك فيضع الظاهر موضع الضمير على سبيل
التعظيم لنفسه والسبب في النهي أن حقيقة الربوبية لله تعالى لأن الرب هو المالك والمقام
بالشيء فلا توجد حقيقة ذلك إلا لله تعالى قال الخطابي سبب المنع أن الإنسان من يوب متعبد
بأخلاص التوحيد لله وترك الأشرار معه فكماله المضاهاة في الاسم فلا يدخل في معنى الشرك
ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد فأما ما لا تعبد عليه من سائر الجواهر والجمادات فلا يكره
إطلاق ذلك عليه عند الإضافة كقوله رب الدار ورب الثوب وقال ابن بطال لا يجوز أن يقال
لأحد غير الله رب كالأجوزان يقال له الله اه والذي يختص بالله تعالى إطلاق الرب بلاضافة
أمامه الإضافة فيجوز إطلاقه كما في قوله تعالى حكايته عن يوسف عليه السلام إذ كررني عند ربك
وقوله أرجع إلى ربك وقوله عليه الصلوة والسلام في أسراط الساعة أن تلد الأمة ربتها فدل على
أن انتهى في ذلك مجمل على الإطلاق ويحتمل أن يكون النهي للتنزيه وما ورد من ذلك ليعلم
الجواز وقيل هو مخصوص بغير النبي صلى الله عليه وسلم ولا يرد ما في القرآن أو المراد النهي عن
الكثارة من ذلك واتخاذ استعمال هذه اللفظة عادة وليس المراد النهي عن ذكرها في الجملة
(قوله وليل سيدى مولاي) فيه جواز إطلاق العبد على ماله كسيدى قال القرطبي وغيره
انما فرق بين الرب والسيد لأن الرب من أسماء الله تعالى افتقاراً واختلاف في السيد ولم يرد في
القرآن أنه من أسماء الله تعالى فان قلنا أنه ليس من أسماء الله تعالى فالنقطة واضحة إذ لا التباس
وان قلنا أنه من أسماءه فليس في الشهرة والاستعمال كلفظ الرب فيحصل الفرق بذلك أيضاً
وقد روى أبوداود والنسائي وأحمد والمصنف في الأدب المفرد من حديث عبد الله بن الشخير عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وقال الخطابي إنما أطلقه لأن مرجع السيادة إلى معنى
الرياسة على من تحت يده والسياسة له وحسن التدبير لأمره ولذلك سمي الزوج سيداً قال وأما
المولى فكثير التصرف في الوجوه المختلفة من ولي وناصر وغير ذلك ولكن لا يقال السيد ولا
المولى على الإطلاق من غير إضافة إلا في صفة الله تعالى انتهى وفي الحديث جواز إطلاق مولاي
أيضاً وأما آخر جبهه مسلم والنسائي من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة في هذا
الحديث نحوه وزادوا لا يقل أحدكم مولاي فان مولاي لا لله ولكن ليقول سيدى فقد بين مسلم
الاختلاف في ذلك على الأعمش وإن دهم من ذكر هذه الزيادة منهم من حذفها وقال عباس
حذفها أصح وقال القرطبي المشهور حذفها قال وانما صرح بالترجيح للعارض مع تعدد الجمع
وعدم العلم بالتاريخ انتهى ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى
وهو خلاف المتعارف فان المولى يطلق على أوجه متعددة منها الأسفل والأعلى والسيد لا يطلق
الأعلى إلا على فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم وقد روى محمد بن
سيرين عن أبي هريرة فلم يتعرض للفظ المولى أباناً ولا نقضاً آخر جبهه أبوداود والنسائي والمصنف
في الأدب المفرد بنظر لا يقول أحدكم عبدى ولا أمتى ولا يقل المملوك ربي وربى ولكن ليقول
المالك فتأى وقتاى والمملوك سيدى وسيدى فانكم المملوكون والرب الله تعالى ويحتمل أن
يكون المراد النهي عن الإطلاق كما تقدم من كلام الخطابي ويؤيد كلامه حديث ابن الشخير

وايقول سيدى مولاي

٢٥٥٢

م

نحلة

٧٦١٠

ولا يقل أحدكم عبدي أمتي وليقل فتناى وفناى وغلاى ﴿حَدَّثَنَا أَبُو التَّيْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ نَفْسِيَا لِمَنِ الْعَبْدُ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَلِيقُ بِهِنَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَّةٌ عَدْلٌ وَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ أَوْ اقْتَضَا عَنْهُ مِنْهُمَا عَقَبٌ ﴿حَدَّثَنَا سُدَّةٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (١٣١) حَدَّثَنَا زَائِدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ نَفْسِيَا لِمَنِ الْعَبْدُ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَلِيقُ بِهِنَّ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَّةٌ عَدْلٌ وَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ أَوْ اقْتَضَا عَنْهُ مِنْهُمَا عَقَبٌ

المذكور والله أعلم وعن مالك تخصيص الكراهة بالنساء فذكره أن يقول بأسدى ولا تكره في غير النداء (قوله) ولا يقل أحدكم عبدي أمي زاد المصنف في الأدب المفرد ومسلم من طريق العلامة عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة كلكم عبد الله وكل نسائكم أماء الله ونحو ما قدمته من رواية ابن سيرين فأرشدني الله عليه وسلم إلى العه في ذلك لأن حقيقة العبودية إنما يتحققها الله تعالى ولا نفيها تعظيماً ليليق بالخلق استعماله لنفسه قال الخطابي المعنى في ذلك كراهة راجع إلى البراءة من الكبر والتزام الذل والخضوع له عز وجل وهو الذي يليق بالربوب (قوله) ولقل ثنأى وقتاً وغلاي زاد مسلم في الرواية المذكورة جاري فأرشدني الله عليه وسلم إلى ما يؤيد المعنى مع السلامة من التعاطف لأن لفظ الثنأى والغلام ليس بالأعلى محض المالك كدلالة العبد فقد كثرت استعمال الثنأى في الخرو كذلك الغلام والجارية قال النووي المراد بالثنأى من استعماله على جهة التعاطف لأن أراد التعريف انتهى ومجمله ما إذا يحصل التعريف بدون ذلك استعمالاً للادب في اللفظ كأدل عليه الحديث الحديث الرابع حديث ابن عمر عن عتق نصيبه من عبد وقد تقدم شرحه في أبواب المراد منه إطلاق لفظ العبد ولو كان مناسبه للترجمة من جهة أنه لو لم يحكم عليه بعق كذا إذا كان مومراً كان بذلك متطاولاً عنه الخامس حديثه كلكم راع وسبأني الكلام عليه في أول الأحكام والغرض منه هنا هو العبد راع على مال سيده فإنه إن كان يماخذه في خدمته ومثاله الأمانة ناسب أن يمينه ولا يتعاطف عليه السادس والسابع حديث أبي هريرة وزيد بن خالد أذانت الأمة فأجلدوها وسبأني الكلام عليه مستوفى في كتاب الحدود أن شاء الله تعالى والغرض منه هنا ذكر الأمة وإن أفاضت توكيداً فإن تنصع ولا يعت وكل ذلك ما بين للعظيم عليه (قوله) ما سب إذا أنى أحدكم خادمه بطعامه أي فليجسه معه لئلا يأكل (قوله) أخرى محمد بن زياد هو الجحشي (قوله) إذا أنى أحدكم خادمه بطعامه قال إن يجسه معه فليناوله لقمة) هكذا أوردوه ويقوم منه الاحتراز لإجلاسه معه وسبأني البحث في ذلك في كتاب الأطعمة أن شاء الله تعالى وقوله أكله بضم أوله لقمة والسلف فيه من شعبة كلاً منه وقوله ولي علاج به زادني الأطعمة وحده واستدل به على أن قوله في حديث أبي ذر الماضي فاطمعوهم ما يمتنعون ليس على الوجوب (قوله) ما سب العبد راع على مال سيده (قوله) أي يلزمه حفظه ولا يعمل إلا بآذانه (قوله) ونسب صلى الله عليه وسلم المال إلى السيد) كأنه يشير بذلك إلى حديث ابن عمر عن باع عبداً له مال فآله السيد وقد قدمت الإشارة إليه في باب من باع مختلاً قبيلاً برت من كتاب البيوع وفي كتاب الشرب وكلام ابن بطال يشترط أن يذلل مستفاد من قوله العبد راع على مال سيده فإنه قال في شرح حديث الباب فيه حجة لمن قال أن العبد أهلك وتعقب ما بين المتبرأ له لا يلزم من كونه راعياً على مال سيده أن لا يكون هو له مال قال قبل فاشتغاله برعاية مال سيده تنسوعب أحواله فالجواب أن المطلق لا يشيد العموم ولا سيما

والمرأة في بيت زوجها راعية
وهي مسئولة عن رعيتها
والخادم في مال سيده راع
وهو مسئول عن رعيته قال
نفعه سمعت هولا عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأحسب
النبي صلى الله عليه وسلم قال
والزجل في مال أبيه راع
ومسؤول عن رعيته فكلكم
راع وكلكم مسئول عن
رعيته * (باب اذا ضرب
العبد فلجيتب الوجه)
* حدثني محمد بن عبد الله
حدثنا ابن وهب قال حدثني
مالك بن أنس قال وأخبرني
ابن فلان عن سعد الملقبي
نفعه عن أبيه عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم ح وحدثني
عبد الله بن محمد حدثنا عبد
الرزاق أخبرنا معمر عن
همام عن أبي هريرة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اذا قاتل
أحدكم فلجيتب الوجه

(٣) قوله هو بيان لفظ بيان
ساقط من بعض النسخ
وموضعه باض ومكتوب
في بعض النسخ بالهائش
ومعه علامة الفتح فتأمل

وحترز اه معصيه

اذا سبق لغيرة قصدا للعموم وحديث الباب انما سبق للتحذير من الخيانة والتخوف بكونه مسؤلا
ومحاسباً فلا تعلق له بكونه عيلاً أو لا عيلاً انتهى وقد تقدم الكلام على مسأله كونه عيلاً قبل
سنة أبواب (قوله والمرأة في بيت زوجها راعية) انما قبلت ليلنا لا اتصل الى ما سواه قال
الابان خاص وسبأ في بسط القول في ذلك في أوائل كتاب الأحكام ان شاء الله تعالى (قوله
باب اذا ضرب العبد فلجيتب الوجه) العبد انما نصب على المفعولية والناعل محذوف
للعلم به وذكر العبد ليس قيداً بل هو من جملة الافراد الداخلة في ذلك وانما خص بالذكر لان
المقصود هنا بيان حكم الرقيق كذا قرره بعض الشراح وأطن المصنف أشار الى ما أخرجه في
الادب المفرد من طريق محمد بن جملان أخبرني سعيد عن أبي هريرة قد ذكر الحديث بلفظ اذا ضرب
أحدكم فاحده (قوله في الاسناد) حدثني محمد بن عبد الله هو ابن ثابت المدني ورجال الاسناد
كلهم مبينون وكان أبان ثابت تفريده عن ابن وهب فأنى لم أرفق في شئ من المصنفات الا من طريقه
(قوله قال وأخبرني ابن فلان) قائل ذلك هو أبو ثابت فهو موصول وليس بعلق وقاعل قال هو
ابن وهب وكانه سمعه من لفظ مالك والقراءة على الآخر وكان ابن وهب رصاعلي بمسيرة ذلك
وأما ابن فلان فقال المزي فقال هو ابن سمعان يعني عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المدني
وهو يوهب تضعف ذلك وليس كذلك فقد جزم بذلك أبو نصر الكلاباذي وغيره وقاله قبله بعض
القدماء أيضاً فوقع في رواية أبي ذر الهروي في روايته عن المسقلى قال وأحسب الذي قال ابن
فلان هو ابن وهب وابن فلان هو ابن سمعان (قلت) وأحسب هذا هو بيان (٣) وقد أخرجه
الدارقطني في غرائب مالك من طريق عبد الرحمن بن خراش بكسر المجمة عن البخاري قال حدثنا
أبو ثابت محمد بن عبد الله المدني فذكر الحديث لكن قال يدل قوله ابن فلان ابن سمعان فكان
البخاري كفى عنه في الصحيح عمد الضعفة ولما حدث به خارج الصحيح نسبه وقد بين ذلك أن نفعي في
المستخرج بما أخرجه من طريق العباس بن الفضل عن أبي ثابت وقال فيه ابن سمعان وقال بعده
أخبرني البخاري عن أبي ثابت فقال ابن فلان وأخبرني في موضع آخر فقال ابن سمعان وابن
سمعان المذكور مشهور بالضعف متروك الحديث كذبه مالك وأجد وغيرهما وماله في البخاري
شيء الا في هذا الموضع ثم ان البخاري لم يسبق المتن من طريقه مع كونه مشهوراً بما عاك على
لفظ الرواية الاخرى وهي رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه مسلم من طريق أبي صالح عن
أبي هريرة بلفظ فليست بدل فلجيتب وهي رواية أبي نعيم المذكورة وأخرجه مسلم أيضاً من طريق
الأعرج عن أبي هريرة بلفظ اذا ضرب ومثله للنسائي من طريق جملان ولابي داود من طريق
أبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة وهو يفسد أثره في رواية همام قائل بمعنى قتل وان المفاعلة فيه
ليست على ظاهرها ويحتمل أن تكون على ظاهرها ليتناول ما يقع عند دفع الصلح مثلاً فنهى
دافعه عن التصدي بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في جسد أو ذر أو تأديب
وقد وقع في حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فأمر النبي صلى الله عليه
وسلم برجمها وقال ارموا واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين اهلاكه في دنونه أولى قال
التوموي قال العلماء انما ينسب عن ضرب الوجه لانه لطيف بجميع المحاسن وأكثر ما يقع الدار لك
باعتصافه فيخشى من ضرب به أن تطل أو تشوه كلالها وبعضها والشين فيها فاحش لظهورها

وبروزها بل لا يسلم اذا ضرب به غالباً من شين انتهى والتعليل المذكور حسن لكن ثبت عند مسلم لتعليل آخر فانه اخرج الحديث المذكور عن طريق أبي أيوب المراني عن أبي هريرة وزاد فان الله خلق آدم على صورته واختلف في الشبه على من يعود فالأكثر على انه يعود على المضروب لما تقدم من الامر باكرام وجهه ولو لا أن المراد التعليل بذلك لم يكن لهذه الجمله ارباط بما قبلها وقال القرطبي أعاد بعضهم الضمير على الله متمسكاً بما ورد في بعض طرقه ان الله خلق آدم على صورة الرحمن قال وكان من رواه أو رده بالمعنى متمسكاً بما ورد فيهمه فغلط في ذلك وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحة ما يعمل على ما يليق بالباري سبحانه وتعالى (قلت) الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بالسند رجاله ثقات وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي نونس عن أبي هريرة بلفظ يريد التأويل الاول قال من قال فليجنب الوجه فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ماقرر بين أهل السنة من امر اكرامه من غير اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وسأقي في أول كتاب الاستئذان من طريق همام عن أبي هريرة رفته خلق الله آدم على صورته الحديث وزعم بعضهم ان الضمير يعود على آدم على صفته أى خلقه موصوفاً بالعلم الذي فضل به الحيوان وهذا محتمل وقد قال المازري غلط ان تسمية فأجرى هذا الحديث على ظاهره وقال صورة لا كالصورة انتهى وقال حرب الكرماني في كتاب السنة جمعت اسحق بن راهويه يقول صح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن وقال اسحق الكرماني سمعت أحمد يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل قال قال رجل لابي ان رجلاً قال خلق الله آدم على صورته أى صورة الرجل فقال كذب هو قول الجهمية انتهى وقد أخرج البخاري في الادب المفرد وأحمد بن طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً لا تقولن فيخ الله وجهك ووجه من أشبه وجهك فان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول لذلك وكذلك أخرجه ابن أبي عاصم أيضاً من طريق أبي رافع عن أبي هريرة بلفظ اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه فان الله خلق آدم على صورة وجهه ولم يتعرض النووي لحكم هذا انتهى وظاهره التحريم ويؤيده حديث سويد بن مقرن الجمالي انه رأى رجلاً لطم غلامه فقال أو ما علمت ان الصورة محترمة أخرجه مسلم وغيره ﴿قوله﴾ (قوله) باب في المكاتب (كذا في الاثرين) ذكره في كتاب المكاتب وأثبتوا كلهم السهولة والمكاتب بالفتح من تقع له الكتابة وبالکسر من تقع منه وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العتاقة قال الراغب اشتقاقها من كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ويعني جمع وضم ومنه كتب الخط وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثاني تكون مأخوذة من الخط لوجوده عند عقد هاتين قال الروابي الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف في الجاهلية كذا قال وكلام غيره بأباه ومنه قول ابن التين كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن خزيمة في كلامه على حديث بريرة قبل ان يبره أول مكاتبة في الاسلام وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة وأول من كتب من الرجال في الاسلام سلمان وقد تقدم ذكر ذلك في البسيع في باب البيع والشراء

(بسم الله الرحمن الرحيم)
باب في المكاتب

مع المشركين وخي ابن التين ان أول من كوتب أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعلم
 وأول من كوتب من النساء برة بكاسأتى حديثها في هذه الأبواب وأول من كوتب بعد النبي
 صلى الله عليه وسلم أو أمية مولى عمرو ثم سيرة مولى أنس واختلاف في تعريف الكتابة وأحد
 تعليق عتيق صفة على معاوضة مخصوصة والكتابة خارجة عن القياس عند من يقول ان الله
 لا يملك وعلى لازم من جهة السيد الا ان عز العبد وجازة له على الراجح من أقوال العلماء في
 ﴿قوله باب﴾ انهم قذف مملوكه كذا الجميع هنا الا النسفي وأبذرو لم يذكره
 أبنت هذه الترجمة فيها أحد يشا ولا أعرف لدخوله في أبواب المكاتب معنى ثم وجدت في رواية
 على بن شيبة به مقدمة قبل كتاب المكاتب فهذا هو المنجبه وعلى هذا فكان المصنف ترجمه
 وأخلى أيضا الكتب فيها الحديث الوارد في ذلك فلم يكتب كما وقع له في غيرها وقد ترجم في كتاب
 الحدود باب قذف العبد أو رد نفسه حديث من قذف مملوكه وهو يرى مما قال جلد يوم القاء
 الحديث فعله أشار بذلك الى انه يدخل في هذه الأبواب ﴿قوله باب﴾ المكاتب
 ونحوه في كل سنة فحجم وقوله تعالى والذين يتبعون الكتاب الا به سابقوها الى قوله الذي آتانا
 الا النسفي فقال بعد قوله في كل سنة وآتاهم من مال الله الذي آتاكم ونحجم الكتابة هو القيد
 المعين الذي يؤده المكاتب في وقت معين وأصله ان العرب كانوا يبتزون أموالهم في المعامل
 على طواع التخم والمنازل لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحداهم أذاعل التخم القلاذ
 أدبت حقل قسمت الاوقات بنحو ما بذلك ثم سمي المؤدى في الوقت بنحو ما وعرف من الترجمة
 اشتراط التأجيل في الكتابة وهو قول الشافعي وقولهم التسمية بناء على ان الكتابة (٣) مشتقة
 من الضم وهو ضم بعض الجوز الى بعض وأقل ما يحصل به الضم تجمان وبأنه يمكن للخصم
 القدرة على الاداء وذهب المالكية والخنفية الى جواز الكتابة الحالة واختاره بعض الشافعية
 كلرواني وقال ابن التين لانض لمالك في ذلك الا ان محقق أعجابه شمس ويبيع العبد من نفسه
 واختار بعض أصحاب مالك أن لا يكون أقل من تجمين كقول الشافعي واجتج التجاوي
 وغيره بان التأجيل جعل رفقا بالمكاتب لا بالسيد فاذا قدر العبد على ذلك لا يمنع منه وهذا
 قول الليث وبأن سلمان كاتب باخر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر تأجيله وقد تقدم ذكر
 خبره وبأن عجز المكاتب عن القدر والحال لا يمنع صحة الكتابة كالسعي في المجلس كن اشتري
 ما يساوي درهمي بعشرة دراهم حاله وهو لا يقدر حينئذ الا على درهم فنقد السعي مع غيره عن أنه
 الثمن وبأن الشافعية أجازوا السلم والحال ولم يفتقوا مع التسمية مع انها مشعرة بالتأجيل وأما قول
 المصنف في كل سنة فحجم فأخذ من صورة الخبر الوارد في قصة برة بكاسأتى التصريح به بعد ادب
 ولم يرد المصنف ان ذلك شرط فيه فان العلماء اتفقوا على انه لو وقع التخم بالاشهر جاز ولم يثبت
 لفظ فحجم في اخره في رواية النسفي واختلاف في المراتب ان في قوله ان علمت فحجم خبرا بكاسأتى بانه
 بعد ما بين وروى ابن اسحق عن خاله عبد الله بن صبيح يفتح المهمله عن أبيه قال كنت مملوكا
 لحو وطب من عبد العزي فسأله الكتابة فاني فترأت والذين يتبعون الكتاب الآية اخرج ابن
 السكن وغيره في ترجمة صبيح في الصحابة ﴿قوله وقال روح عن ابن جريح قلت لعطاء أوجب على
 اذا علمت له ما لان أن كتبه قال ما أراه الا واجبا وصله اسمعيل القاضي في أحكام القرآن قال

باب انهم من قذف مملوكه *

باب المكاتب ونحوه *

في كل سنة فحجم وقوله

والذين يتبعون الكتاب مما

ملكتم أي انكم فكاتبوهم

ان علمت فحجم خبرا وآتاهم

من مال الله الذي آتاكم

وقال روح عن ابن جريح

قلت لعطاء أوجب على

اذا علمت له ما لان أن كتبه

قال ما أراه الا واجبا

٢٥٥٩

نسخة

٩٩٠٦١

٩٠٦٤٨

نسخة

٢٤٨/٢

(٣) قوله مشتقة من الضم

الح كذا بما يابى بناسم

النسخ والاوى مشتقة من

الكتب بمعنى الضم اه

مصححة

وقال عمرو بن دينار قلت

لعطاء أنأثر من أحد قال لا

ثم أخبرني أن موسى بن أنس

أخبره أن سيرين سأل أنسا

المكاشة وكان كثير المال

فأني فأنطلق إلى عمر رضى

الله عنه فقال كاشه فأني

فضر به بالدرية وسأله عمر

فكاشوهم أن علم فيهم

خبرافكاشه وقال البث

حدثني فونس بن ابن شهاب

قال عروة قالت عائشة رضى

الله عنها أن بريرة دخلت

عليها تستعنها في كتابها

وعليها خمس أواق فحمت

عليها في خمس سنين فقالت

لهما عائشة ونفست فيها

أرأيت أن عددت لهم عدة

واحدة أسعل أهلك

فأعتقك فيكون ولأولادى

فذهبت بريرة إلى أهلها

فعرضت ذلك عليهم فقالوا

لا الآن يكون لنا الولاء

قالت عائشة فدخلت على

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فذكرت ذلك له فقال

لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم اشتريها فأعتقها فأتما

الولاء إن أعتق ثم قام رسول

الله صلى الله عليه وسلم فقال

ما بال رجال يشترطون

شروطا للست في كتاب الله

من اشتراط شرط لا يس في

كتاب الله فهو باطل شرط

الله أحق وأوثق

حدثنا علي بن المديني حدثنا روح بن عبادة بهذا وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي من وجهين آخرين عن ابن جرير **قوله** وقال عمرو بن دينار قلت لعطاء أنأثره عن أحد قال لا هكذا وقع في جميع النسخ التي وقعت لنا من القري وهو ظاهر في هذا الاثر من رواية عمرو بن دينار عن عطاء وليس كذلك بل وقع في الرواية تحريف لم منه الخطأ والذي وقع في رواية اسمعيل المذكورة قاله أيضا عمرو بن دينار والشمير يعود على القول بوجودها وقال ذلك هو ابن جرير وهو فاعل قلت لعطاء وقد صرح بذلك في رواية اسمعيل حيث قال فيها بالسند المذكور قال ابن جرير وأخبرني عطاء وكذلك أخرجه عبد الرزاق والشافعي ومن طريقه البيهقي عن عبد الله بن الحارث كلاهما عن ابن جرير وقال فيه وقالها عمرو بن دينار والخاص ان ابن جرير نقل عن عطاء التردد في الوجوب وعن عمرو بن دينار الجزم به أو موافقة عطاء ثم وجدته في الأصل المعتمد من رواية النسفي عن البخاري على الصواب زيادة الهاء في قوله وقال عمرو بن دينار ولقظه وقالها عمرو بن دينار رأى القول المذكور **قوله** ثم أخبرني أن موسى بن أنس أخبره أن سيرين سأل أنسا المكاشة وكان كثير المال **قوله** ثم أخبرني هو ابن جرير أيضا وخبره هو عطاء ووقع مبينا كذلك في رواية اسمعيل المذكورة ولقظه قال ابن جرير وأخبرني عطاء أن موسى بن أنس بن مالك أخبره أن سيرين سأل محمد بن سيرين سأل فذكره ووقع في رواية عبد الرزاق عن ابن جرير وأخبرني محمد بن موسى بن أنس أخبره وقد عرف اسم الخبر من رواية روح بن دينار عن عطاء فان موسى لم يذكر وقت سؤال ابن سيرين من أنس المكاشة وقد رواه عبد الرزاق والطبري من وجه آخر متصلا من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال أرادني سيرين على المكاشة فأبت فأني عن الخطاب فذكره وسيرين المذكور يكنى بأخيرة وهو أبو محمد بن سيرين الفقيه المشهور وأخوته وكان من سبي عيينة التماره أنس في خلافة فأني بكر وروى هو عن عمرو وغيره وذكره ابن حبان في ثقات التابعين **قوله** فأنطلق إلى عمر زاد اسمعيل بن اسحق في روايته فاستعداه عليه وزاد في آخر القصة وكاشه أنس وروى ابن سعد من طريق محمد بن سيرين قال كتب أنس إلى علي أربعين ألف درهم وروى البيهقي من طريق أنس بن سيرين عن أبيه قال كتب أنس إلى علي عشرين ألف درهم فان كان محفوظا جمع بينهما بحمل أحدهما على الوزن ولا تحري على العدد ولان أنس شعبة من طريق عبد الله بن أبي بكر بن أنس قال قاله مكاشة أنس عندنا هذما كتب أنس غلامه سيرين كاشه على كذا وكذا ألف وعلى غلامين يعملان مثل عمل واستدل بفعل عمر على أنه كان يرى وجوب الكتابة إذا سألها العبدان عمر لما ضرب أنسا على الامتناع دل على ذلك وليس ذلك بلازم لاحتمال أنه أتبه على ترك المندوب المؤكد وكذلك ما رواه عبد الرزاق ان عثمان قال لمن سأله الكتابة لولا آية من كتاب الله ما فعلت فلا يدل أيضا على أنه كان يرى الوجوب ونقل ابن حزم القول بوجودها عن مسروق والخصالك زاد القرطبي وعكرمة وعن اسحق بن راويه ان مكاشته واجبة إذا طلبها ولكن لا يصير الحاكم السبد على ذلك والشافعي قول الوجوب بوجه قال الظاهر بوجه واختاره ابن جرير الطبري قال ابن القصار انما علا عمر أنسا بالدرية وجهه التصح أنس ولو كانت الكتابة لمت أنسا ما أتى وانما ندبه إلى الفضل وقال القرطبي لما ثبت ان رقية العبد وكسبه ملك لسيد دل على ان الامر

بكتابه غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقني يصبر بمنزلة قوله اعتقني بلا شيء وذلك غير واجب
 اتفاقا واخول الوجوب عند من قال به ان كان الله قادرا على ذلك ورضي السيد بقدر الذي يقع
 به المكاتبه وقال ابو سعيد الاصطخري القريني الصارفة للامر في هذا عن الوجوب الشرطي
 قوله ان علمهم خيرا فاقه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه
 فدل على انه غير واجب وقال غيره الكتابة عقد غير وكان الاصل أن لا يجوز فلما وقع الاذن فيها
 كل أمر بعد منع والامر بعد المنع للإباحة ولا رد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثابت
 بأدلة أخرى ثم أورد المصنف قصة بريرة من عدة طرق في جميع أبواب الكتابة فأورد في هذه
 الترجمة طريق اللث عن نونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة تعلية أو وصله الدخلى في
 الزهريات عن أبي صالح كاتب اللث عن اللث والمحفوظ رواية اللث له عن ابن شهاب نفسه
 بغير واسطة وسأني في الباب الذي يليه عن قتيبة عن اللث وأخرجه مسلم أيضا عن قتيبة
 وكذلك أخرجه النسائي والطحاوي وغيرهما من طريق ابن وهب عن رجال من أهل العلم منهم
 نونس واللث كلهم عن ابن شهاب وهذا المحفوظ ان نونس رفيق اللث فيه لا شيخه ووقع
 التصريح بسماع اللث له من ابن شهاب عن أبي عوانة من طريق مروان بن محمد وعند
 النسائي من طريق ابن وهب كلاهما عن اللث وقد وقع في هذه الرواية المعلقة أيضا مخالفة
 للروايات المشهورة في وضع فيه نظره وهو قوله في المتن وعليها خمس أواق فجمعت عليها خمس
 سنين والمشهور ما في رواية هشام بن عروة الآية بعد يابن عن أبيه انها كانت على تسع أواق
 في كل عام أوقية وكذا في رواية ابن وهب عن نونس عند مسلم وقد جزم الاسماعلي بأن الرواية
 المعلقة غلط ويمكن الجمع بأن التسع أصل والخمس كانت بقيت عليها وبهذا جزم القرطبي والمحـ
 الطبري ويعكر عليه قوله في رواية قتيبة ولم تكن أدت من كتابتها شيئا أو يجاب بانها كانت حصلت
 الأربع أواق قبل أن تستعين عائشة ثم جاءت بها وقد بقي عليها خمس وقال القرطبي يجاب بأن
 الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحلول نجومها من جملة التسع الاواق المذكورة في حديث
 هشام ويؤيده قوله في رواية عروة عن عائشة الماضية في أبواب المساجد فقال أهلها شئت
 أعطيت ما بقي وذكر الاسماعلي انه رأى في الاصل المسموع على القرطبي في هذه الطريق انها
 كانت على خمسة أواق وقال ان كان مضبوطا فهو يدفع سائر الاخبار (قلت) لم يقع في شيء من
 النسخ المعتمدة التي وقفنا عليها الا الاواق وكذا في نسخة النسفي عن البخاري وكان يمكن على
 تقدير صحة ان يجمع بأن قيمة الاواسق الخمسة تسع أواق لكن يعكر عليه قوله في خمس سنين
 فيستعين المصير الى الجمع الاول وقوله في هذه الرواية فقالت عائشة ونفست فيهما هو بكسر الفاء
 جملة حاله أي رغبت **قوله** ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرطا
 ليس في كتاب الله جميع في هذه الترجمة بين حكمين وكأني فسر الاول بالثاني وان ضابط الجواز
 ما كان في كتاب الله وسأني في الشروط أن المراد بما ليس في كتاب الله ما خالف كتاب الله وقال ابن
 بطال المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة وقال ابن خزيمة ليس في
 كتاب الله أي ليس في حكم الله جواز أو وجوبه لأن كل من شرط شرطا لم ينطق به الكتاب يطل
 لانه قد يشترط في البيع الكفيل فلا يطل الشرط ويشترط في الثمن شروط من أوصافه أو من

* (باب ما يجوز من شروط
 المكاتب ومن اشترط شرطا
 ليس في كتاب الله) *

ن

٣٣٩ / ٢

تجومه ونحو ذلك فلا بطل وقال النوري قال العلماء الشرط في البيع أقسام أحدها بقضيه
إطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني شرط فيه مصلحة كالرهن وهذا جائز اتفاقا الثالث
اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور حديث عائشة وقصة بريرة الرابع ما يزيد على مقتضى
العقد ولا مصلحة فيه للمشتري كاستئثاره منفعة فهو باطل وقال القرطبي قوله ليس في كتاب الله
أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيل ولا تفصيلا ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلا
من كتاب الله كالوضوء ومنها ما يؤخذ تأصيلا دون تفصيله كالصلاة ومنها ما أصل أصله كدلالة
الكتاب على أصلية السنة والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقتبس من هذه الأصول
تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا (قوله فيه عن ابن عمر) كذا لا يذروا غيره فيه عن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه أشار بذلك إلى حديث ابن عمر الآخر في الباب الذي يليه وقد
مضى بلفظ الاشتراط في باب البيع والشرائع من كتاب البيوع (قوله ان بريرة) هي بفتح
الموحدة نون فاعلة مشقة من البرير وهو غر الاراك وقيل انها فاعلة من البريع في مفعولة
كبرورة أو بمعنى فاعلة كرحمة كذا ووجهه القرطبي والأول أولى لأنه صلى الله عليه وسلم
غير اسم جويرية وكان اسمها بريرة وقال لا تزكوا أنفسكم فلو كانت بريرة من البرشار كنتم في ذلك
وكانت بريرة لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر
ويمكن الجمع وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق كما سيأتي في حديث الافك وعاشت إلى خلافة
معلو به وقد زنت في عهد الملك بن مروان إلى الخلافة فبشرته بذلك وروى هذا في كتابها
(قوله فان أحيوا) أن أفضى عنك كائنك ويكون ولاؤك في فعلت كذا في هذه الرواية وهي
نظير رواية مالك عن هشام بن عروة في رواية الشروط بلفظ ان أحب أهلنا أن أعدها لهم
ويكون ولاؤك في فعلت وظاهرهما أن عائشة طلبت ان يكون الولاء لها اذا بذلت جميع مال
المكاتب ولم يقع ذلك اذ لو وقع ذلك لكان اللوم على عائشة بطلبها ولا من أعقها غيرها وقد رواه
أبو أسامة عن هشام بلفظ نزل الاشكال فقال بعد قوله ان أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك
ويكون ولاؤك في فعلت وكذلك رواه وحبيب عن هشام فعرف بذلك انها أرادت ان تستترها
شرأصها ثم تعقها اذا العتق فرغ ثبوت الملك ويؤيده قوله في بقية حديث الزهري في هذا
الباب فقال صلى الله عليه وسلم إن اتى فاعتق وهو يفسر قوله في رواية مالك عن هشام خذها
ووضع ذلك أيضا قوله في طريق ابن الأثير أنه دخلت على بريرة وهي مكاتبه فقالت اشتريني
وأعتقني قالت نعم وقوله في حديث ابن عمر أرادت عائشة ان تشتري جارية فتعقها وهذا يتبعه
الانكار على موالى بريرة اذ وافقوا عائشة على بيعها ثم أرادوا ان يشتروا ان يكون الولاء لهم
ويؤيده قوله في رواية أبي عبيد بن كزرة قالت لا تبعوني حتى تشتطوا ولا في وفي رواية الأسود
الأديني في القرائن عن عائشة اشترت بريرة لاعتقها فاشتط أهلها ولاعها وسأني فريسي
الهبة من طريق أهلنا عن عائشة أنها أرادت ان تشتري بريرة وانهم اشتطوا ولاعها (قوله)
أرجى إلى أهلنا المراد بالاهل هنا السادة والاهل في الأصل الآل وفي الشرع من تلزم نفقته
على الأصح عند الشافعية (قوله ان شاءت أن تحتجب) هو من الحسبة بكسر المهملة أى
تحتجب الجرح عند الله ولا يكون لها ولا (قوله فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم) في

فيه عن ابن عمر حديث شافعية
حدثنا الليث عن ابن
شهاب عن عروة أن عائشة
رضي الله عنها أخبرته
أن بريرة جاءت تستعنها
في كتابتها ولم تكن كفت
من كتابتها سألت لها
عائشة أرحني إلى أهلنا فان
أحبوا أن أفضى عنك
كائنك ويكون ولاؤك لي
فعلت فذكر ذلك لبريرة
لأهلها فأبوا وقالوا إن شأمت
أن تحتجب عليك فلتفعل
ويكون ولاؤك لنا فذكر
ذلك لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال لرسول
الله صلى الله عليه وسلم

٢٥٦٩

٢٥٦٩

نقطة

٩٦٥٨٠

اتبع فاعتق قائم الولا من
أعتق قال ثم قام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
ما بال أناس يشترطون
شروطا ليس في كتاب الله
من اشترط شرطاً ليس في
كتاب الله فليس له وإن شرط
مائة مرة شرط الله أحق
وأوثق * حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما قال أرادت
عائشة رضي الله عنها أن
تشتري جارية لتعتقها
فقال أهلها على أن ولأها
لنا قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يمتنع ذلك
فأما الولا ما أعتق * (باب
استعانة المكاتب وسؤاله
الناس) * حدثنا عبيد بن
إسماعيل حدثنا أبو أسامة
عن هشام عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
جاءت بريرة فقالت اني
كأبت أهلي على تسع أواق
في كل عام أو قسمة فأعني
فقلت عائشة ان أحب
أهلك أن أعدها الهسم عتده
واحدة وأعتقك ففعلت
فكفون ولاؤك لي فذهبت
إلى أهلها فأنزلها عليها
فقلت اني قد عرضت ذلك
عليهم

رواية هشام فسمع بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأني فأخبرته وفي رواية مالك عن
هشام بخلاف من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني عرضت عليهم فأبوا
فسمع النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية أمين الآفة فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وأبلغه
زاد في الشروط من هذا الوجه فقال ما شأن بريرة * وسلم من رواية أبي أسامة ولا بن خزيمة من
رواية حماد بن سلمة كلاهما عن هشام بخلاف بريرة والنبي صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني
فيما بيني وبينها ما أراد أهلها فقلت لاها الله اذا ورعت صوتي وانتهرت ما فسمع ذلك النبي صلى الله
عليه وسلم فسأني فأخبرته لفظ ابن خزيمة (قوله) اتبع فاعتق هو كقوله في حديث ابن عمر
لا يمتنع ذلك وليس في ذلك شيء من الاشكال الذي وقع في رواية هشام الآتية في الباب الذي
يليه (قوله) وإن شرط في رواية أبي ذر وإن اشترط (قوله) مائة مرة في رواية المسنن في مائة شرط
وكذا هو في رواية هشام وأمين قال النووي معنى قوله ولو اشترط مائة شرط انه لو شرط مائة مرة
فوكيد فهو باطل ويؤيده قوله في الرواية الأخيرة وإن شرط مائة مرة وانما حمله على التأكد
لأن العموم في قوله ككل شرط وفي قوله من اشترط شرطاً على بطلان جميع الشروط
المذكورة فلا حاجة الى تقييدها بالمائة فأما الولا زادت عليها كان الحكم كذلك المحدث علمه
الصيغة نعم الطريق الأخيرة من رواية أمين عن عائشة بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء
لمن أعتق وإن اشترط أو مائة شرط وإن احتل التأكد لكنه ظاهر في أن المراد به التعبد وذكر
المائة على سبيل المبالغة والله أعلم وقال القرطبي قوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التأكيد
يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت يستفاد منه أن الشروط المشروعة صحيحة
وبسأني التخصيص على ذلك في كتاب الشروط أن شاء الله تعالى (قوله) عن ابن عمر أرادت
عائشة في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى النساب يورى عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة
فصار من مسند عائشة وأشار ابن عبد البر الى تفرد عن مالك بذلك وليس كذلك فقد أخرجه
أبو عوانة في صحيحه عن الربيع عن الشافعي عن مالك كذلك وكذا أخرجه البيهقي في المعرفة من
طريق الربيع ويمكن أن يكون هنا عن لا يراد بها أداة الرواية بل في الساقية شيء مخدوف تقديره
عن قصة عائشة في ارادتها شراء بريرة وقد وقع نظير ذلك في قصة بريرة في التساقية من طريق يزيد
ابن رومان عن عمروة عن بريرة أنها كان فيها ثلاث سنين قال التساقية هذا خطأ والصواب رواية
عمروة عن عائشة (قلت) وإذا جلي على ما قرره لم يكن خطأ بل المراد عن قصة بريرة ولم يرد الرواية
عنها نفسها وقد قررت هذه المسئلة ستظارها فيما كتبه عن ابن الصلاح (قوله) لا يمتنع في رواية
أبي ذر لا يمتنع في ثبوت التأكد والاول رواية مسلم (قوله) ما استعانة المكاتب
وسؤاله الناس) هو من عطف الخاص على العام لأن الاستعانة تقع بالسؤال وغيره وكانه يشير
الى جواز ذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر بريرة على سؤالها عائشة في اعانتها على كتابها وأما
أخرجه أبو داود في المراسل من طريق يحيى بن أبي كثير ففيه من هذه الآية ان علمت ففهم خيرا قال
حرفه ولا ترسلوهم كلا على الناس فهو مرسل أو معضل فلا حاجة فيه (قوله) عن هشام زاد أبو ذر
ابن عمروة (قوله) فأعني كذا لا كبر بصيغة الامر له وثبت من الاعانة وفي رواية الكشي عن
فأعني بصيغة الخبر الماضي من الاعاء والخبر للارواق وهو متجيب المعنى أي أعجزتني عن

توصلها وفي رواية جادين سلمة عن هشام عند ابن خزيمة وغيره فاعتقني بصيغة الامر المؤنث بالعتق الا ان الثابت في طريق مالك وغيره عن هشام الاول **(قوله فأتوا الا ان يكون لهم الولاء)** زاد مسلم من هذا الوجه فانتزها وكان عائشة كانت عرفت الحكم في ذلك **(قوله خذها)** فأعتقها واشترط لها الولاء قال ابن عبد البر وغيره كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه عن هشام واستشكل صدور الاذن منه صلى الله عليه وسلم في البيع على شرط فامسك واختلف العلماء في ذلك فتمسك من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده الى يحيى بن أنس أنه أنكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصروفة بالاشتراط لكونه انفرادا دون أصحاب أبيه وروايات غيره قابلة للتأويل وأشار غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن ثم اختلفوا في توجيهها فزعم الطحاوي ان المنزى حديثه عن الشافعي بلفظ وأشترط بسمرة قطع تفسيرنا مسنة ثم وجهه بان معناه أظهر لهم حكم الولاء والاشراط الاظهار قال أوس بن حجر * فاشترط فيها نفسه وهو معصم * أى أظهر نفسه انتهى وأنكر غيره هذه الرواية والتي في مختصر المنزى والامم وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور واشترط بصيغة امر المؤنث من الشرط ثم حكى الطحاوي أيضا تأويل الرواية التي بلفظ اشترط وان الامم في قوله اشترط لهم معنى على كقوله تعالى وان أسأتم فلها وهذا هو المشهور عن المنزى وجزءه عنه الخطابي وهو صحيح عن الشافعي اسنده البيهقي في المعرفة من طريق أبي حاتم الرازي عن حملة عنه وحكى الخطابي عن ابن خزيمة أن قول يحيى بن أنس كنتم غلط وتأويل المنقول عن المنزى لا يصح وقال النووي تأويل الامم معنى على هنا ضعف لانه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط ولو كانت بمعنى على لم ينكره فان قيل ما أنكر الا ارادة الاشتراط في أول الامر فالجواب ان سابق الحديث بأبي ذلك وضعفه أيضا ابن دقيق العيد وقال الامم لا يتدل بوضعها على الاختصاص النافع بل على مطلق الاختصاص فلا بد في جعلها على ذلك من قرينة وقال آخرون الامر في قوله اشترط للاباحة وهو على جهة التنبه على أن ذلك لا يقعهم فوجوه وعدهم سواء وكأنه يقول اشترطى أولا تشتري فذلك لا يقيدهم ويقوى هذا التأويل قوله في رواية ابن الأسيمة آخر أبواب الكتاب اشترعوا وعيهم يشترطون ماشاؤا وقل كان النبي صلى الله عليه وسلم أعلم الناس بأن اشترط السابح الولاء باطل واشترط ذلك بحيث لا يضيئ على أهل برية فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم بطلانه أطلق الامر من يداه التبعيد على ما ل الحال كقوله قل اعلموا فسيروا الله علمكم ورسوله وكقول موسى ألقوا ما أنتم ملقون أى فليس ذلك نافعكم وكأنه يقول اشترطى لهم فسيعلون أن ذلك لا يقعهم ويؤيده قوله حين خطبهم ما بال رجال يشترطون شروطا الخ فوجههم بهذا القول مشير الى أنه قد تقدم منه بيان حكم الله باطلاه اوله يتقدم بيان ذلك لبيان الحكم في الخطبة لا بتوجيه الفاعل لانه كان يكون باقيا على البراءة الاصلية وقيل الامر فيه بمعنى الوعيد الذي ظاهره الامر وابطائه انتهى كقوله تعالى اعلموا ما كنتم وقال الشافعي في الامم لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا وكانت في المصالح حدود واذاب وكان من أدب

فأتوا الا ان يكون الولاء
لهم فسمع ذلك رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فسألني فأخبرته فقال
خذها فأعتقها واشترط
لهم الولاء فان الولاء لمن
أعتق قالت عائشة فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في الناس فحمد الله
وأثنى عليه ثم قال أما بعد

٢٥٦٢

نطة

٩٦٨١٢

العاصم أن يعطل عليهم شروطهم ليرتدوا عن ذلك ويرتدع به غيرهم كل ذلك من إيسر الأدب
وقال غيره معنى اشترطى أترك مخالفتهم فيها شرطه ولا تظهر نزاعهم فيما دعوا إليه من إعاقة
لتحيز العتق لتشوق الشارع إليه وقد يعبر عن الترك بالفعل كقوله تعالى وما هم بضارين من
أحد إلا بأذن الله أي تتركهم يفعلون ذلك وليس المراد بالأذن إباحة الأضرار بالسحر قال ابن
دقيق العيد وهذا وإن كان محتملا إلا أنه خارج عن الحقيقة من غير دلالة على المجاز من حيث
السباق وقال النووي أقوى الأجوبة أن هذا الحكم خاص بما نشأ في هذه القضية وإن سببه
المالقة في الرجوع عن هذا الشرط لمخالفته حكم الشرع وهو كفسخ الحج إلى العمرة كان خاصا
بتلك الحجبة مبالغة في إزالته ما كلفوا عليه من منع العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه ارتكاب
أخف الفسدين إذا استلزم إزالتهما وتعقب بأنه استدلال بمختلف فيه على مختلف فيه
وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت الإبدال وإن الشافعي نص على خلاف هذه
المقالة وقال ابن الجوزي ليس في الحديث أن اشتراط الولاء العتق كان مقارنا للعتق فيعمل على
أنه كل سابقا للعتق فيكون الأمر بقوله اشترطى مجزئا للوعد ولا يجب الوفاء به وتعقب باستبعاد
أنه صلى الله عليه وسلم يأمر شخصا أن يعدد عليه ما لا يفي بذلك الوعد واغرب ابن حزم فقال كان
الحكم ثباتا يجوز اشتراط الولاء لغير العتق فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزا فيه
ثم نسخ ذلك الحكم بخطبه صلى الله عليه وسلم بقوله إنما الولاء لمن أعتق ولا يخفى بعد ما قال
وسبق أن طرق هذا الحديث تدفع في وجهه الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه
هذا الحديث أن الولاء لما كان كلمعة النسب والإنسان إذا ولده ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه
عنه ولونسب إلى غيره فكذلك إذا أعتق عبدًا ثبت له ولؤه ولو أُرِدَ نقل ولؤه عنه أو أدن في نقله
عنه لم ينتقل فلم يعبأ باشتراطهم الولاء وقيل اشترطى ودعهم يشترطون ما شاءوا ونحو ذلك لأن ذلك
غير فادح في العتق بل هو بمنزلة اللغو من الكلام وأخر أعلامهم بذلك ليكون رده وإبطاله قولا
شهريا يخطب به على المنبر ظاهرا وهو أبلغ في التكبر وأوكد في التعبير وهو يؤل إلى أن الأمر
فيه معنى الإباحة كما تقدم **(قوله فقضاء الله أحق)** أي بالاتباع من الشروط المخالفة له **(قوله)**
وشرط الله أو ثقتي أي بالاتباع حدوده التي حدوها وليست المفاعلة هناك على حقيقة ما لا مشاركة
بين الحق والباطل وقدر ردت صيغة أفعول لغير التضمين كثيرا ويحتمل أن يقال ورد ذلك على
ما اعتقدوه من الجواز **(قوله ما بال رجال)** أي ما حالهم **(قوله إنما الولاء لمن أعتق)** يستفاد منه
أن كلمة إذا العتق وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عملا عنه ولو لا ذلك لما لم من إثبات الولاء
للمعتق فنيه عن غيره واستدل بفهمه على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه رجل أو وقع بينه وبينه
مخالفة خلافا للحنفية ولا يلتقط خلافا للاحق وسأيت من يبسط لذلك في كتاب القرآن أن
شاء الله تعالى ويستفاد من منطوقه إثبات الولاء لمن أعتق سائيه خلافا لمن قال بصير ولؤه
للمسلمين ويدخل فيمن أعتق عتق المسلم بالمسلم والكافر بالعكس ثبوت الولاء للمعتق **(تنبه)** *
زاد الناسي من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة في آخر هذا الحديث غير هار رسول
الله صلى الله عليه وسلم بين زوجها وكان عبدا وهذه الزيادة ستأتي في التكاثر من حديث ابن
عباس وبأي الكلام عليها هنا إن شاء الله تعالى مع ذكر الخلاف في زوجها هل كان حرا

ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله
فأيا شرط كان ليس في كتاب
الله فهو باطل وإن كان
مائة شرط فقضاء الله أحق
وشرط الله أو ثقتي ما بال رجال
منكم يقول أحدهم أعتق
يا فلان ولي الولاء إنما الولاء
لمن أعتق

أوعيداً وتسميته وما اتفق له بعد فراقها وفي حديث بريرة هذا من القوائد سوى ما سبق وسوى ما سبقت في النكاح جواز كناية الامة كالعبد وجواز كناية المتروكة ولو لم يأتن الزوج وأنه ليس له منعها من كتابها ولو كانت تؤدي الى فراقها منه كما أنه ليس للعبد المتزوج منع السبد من عتق أمته التي تحته وإن أدى ذلك الى بطلان نكاحها ويستند من منعها من السبي في مال الكناية أنه ليس عليها خدمته وفيه جواز سبي المكاتبه وسؤالها واكتسابها وتمكين السبد لها من ذلك ولا يخفى أن محمل الجواز إذا عرفت جهة حل كسبها وفيه البيان بأن النهي الوارد عن كسب الامة محمول على من لا يعرف وجه كسبها أو محمول على غير المكاتبه وفيه للمكاتب أن يسأل من حين الكناية ولا يشترط في ذلك غيره خلافاً لمن شرطه وفيه جواز السؤال لمن احتاج اليه من دين أو غرم أو نحو ذلك وفيه أنه لا بأس بتجسس مال الكناية وفيه جواز المساومة في البيع وتشديد صاحب السلعة فيها وأن المرأة الرشيدة تتصرف لنفسها في البيع وغيره ولو كانت من جهة خلافه إلى ذلك وسبقت له من دين في كتاب الهبة وأن من لا يتصرف بنفسه فلا أن يقيم غيره مقامه في ذلك وأن العبد إذا أذن السبد له في التجارة جاز تصرفه وفيه جواز رفع الصوت عند انكار المنكر وأنه لا بأس لمن أراد أن يشتري للعتق أن يظهر ذلك لأصحاب الرقة ليتسائلوا له في الثمن ولا يعد ذلك من الرياء وفيه انكار القول الذي لاوافق الشرع وانتهاز الرسول فيه وفيه أن التي إذا بيع بالنقد كانت الرغبة فيه أكثر مما يبيع بالنسيئة وإن المرأة أن يقضى عنه دينه برضاء وفيه جواز الشراء بالنسيئة وإن المكاتب لو عمل بعض كسبته قبل الحل عن أن يضع عنه سبد الباقي لم يجبر السبد على ذلك وجواز الكناية على قدر قيمة العبد وأقل منها أو أكثر لأن بين الثمن المنجز والمؤجل فرقا ومع ذلك فقد بذلت عائشة المؤجل ناجزاً فدل على أن قيمتها كانت بالأنجيل أكثر مما كوتبت به وكان أهلها باعوا هذا ذلك وفيه أن المراء بالخير في قوله تعالى أن علمتم فيهم خيراً القوة على الكسب والوفاء بما وقعت الكناية عليه وليس المراد به المال ويؤيد ذلك أن المال الذي في يد المكاتب لسبده فكيف يكاتبه بماله لكن من يقول أن العبد يملك لأر دعه له هذا وقد قل عن ابن عباس أن المراء بالخير المال مع أنه يقول أن العبد لا يملك فنسب إلى التناقض والذي يظهر أنه لا يصح عنه أحد الأمرين وأخرج عن أن العبد مال سبده والمال الذي معه لسبده فكيف يكاتبه بماله وقال آخرون لا يصح تقدير الخير بالمال في الامة لأنه لا يقال فلان لأماله فيه وإنما يقال لأماله وأولاه لأماله عنده فكذلك إنما يقال فيه وفاء وفيه أمانة وفيه حسن معاملته ونحو ذلك وفي الحديث أيضاً جواز كناية من لا حرق له وقفاً للجمهور واختلاف عن مالك وأحمد ذلك أن بريرة جاءت تسعة من على كتابها ولم تكن قضت منها شيئاً فلو كان لها مال أو حرقها احتاجت إلى الاستعانة لأن كتابها لم تكن حالة وقد وقع عند الطبري من طريق أبي الزبير عن عروة أن عائشة ابتاعت بريرة كناية وهي لم تقض من كتابها شيئاً وتقدمت الزيادة من وجه آخر وفيه جواز أخذ الكناية من مسئلة الناس والرد على من كره ذلك وزعمه أنه أوساخ الناس وفيه مشروعية معونة المكاتب بالصدقة وعند المالكية رواية أنه لا يجزئ عن القرض وفيه جواز الكناية بقليل المال وكثيره وجواز التأنيث في الديون في كل شهر مثلاً كذا من غير بيان أنه أوله أو وسطه ولا يكون ذلك مجهولاً لأنه يبين باقتضاه الشهر الحلال كذا قال ابن عبد البر وفيه نظر لاحتمال أن يكون قول بريرة في كل عام

أوقية أي في غزته مثلاً وعلى تقدير التسليم فيمكن التفرقة بين الكتابة والديون فإن المسك
لوجزحل لسيده مأخذه منه بخلاف الاجنبي وقال ابن بطلال لا فرق بين الديون وغز
وقصة بريرة محمولة على ان الراوى قصر في بيان تعيين الوقت والا يصير الاجل مجهولاً وقصة
النبي صلى الله عليه وسلم عن السلف الا الى اجل معلوم وفيه ان العتق الدراهم الصحاح المعام
الوزن يكفي عن الوزن وان المعاملة في ذلك الوقت كانت حالاً واقى والاوقية أربعون درهماً
تقدم في الزكاة وزعم المحب الطبري أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعتق الى مقدم رسول
صلى الله عليه وسلم المدينة ثم أمر بالوزن وفيه نظر لان قصة بريرة متأخرة عن مقدمه فنعو
ثلاث سنين لكن يحتمل قول عائشة أعدها لهم عدة واحدة أي أذفعها لهم وليس مراد
حقيقة العتق ويؤيده قولها في طريق عرفة في الباب الذي يليه أن أصاب لهم ثمنك صبة واحدة و
جواز البيع على شرط العتق بخلاف البيع بشرط أن لا يبعه لغيره ولا يهبه مثلاً وان
الشروط في البيع ما لا يضر ولا يضر البيع وفيه جواز بيع المكاتب اذ ارضى وإن لم يبيعه
عاجز ارضاعه اذ انهم قد حل عليه لان بريرة لم تغل أنها عجزت ولا تستعملها النبي صلى الله عليه و
وسأى بسط ذلك في الباب الذي يليه وفيه جواز مناجاة المرأة دون زوجها سراً اذا كان المتكلم
من يؤمن وإن الرجل اذا رأى شاهداً للحال يقتضى السؤال عن ذلك سأل وأعان وإفلاًباً
لما لم يكن يحكم لزوجه وشهد وفيه قبول خبر المرأة ولو كانت أمة ويؤخذ منه حكم العبد
بطريق الاولى وفيه ان عقد الكتابة قبل الاداء لا يستلزم العتق وإن بيع الامه ذات الزوج ليه
بطلاق وفيه البداية في الخطبة بالجدو الشاء وقول أمان عتقها والقيام فيها وجواز عقد الشراء
لقوله مائة شرط وإن الاتشاء الذي أمر به السيد سقط عنه اذا باع مكاله للعتق وفيه
أن لا كراهة في الجمع في الكلام اذ لم يكن عن قصده لامتكاف وفيه ان المكاتب طالة فارق في
الأحرار والعبد وفيه انه صلى الله عليه وسلم كان يظهر الامور المهمة من أمور الدين ويعلم
ويخطب بما على المسير لاشاعتها ويراعى مع ذلك قلوب اصحابه لانه لم يعين أصحاب بريرة بل قال
ما بال رجال ولانه يؤخذ من ذلك تقرير شرع عام للمدكورين وغيرهم في الصورة المذكورة
وغيرها وهذا بخلاف قصة علي في خطبته بتأني جهل فانها كانت خاصة بفاطمة فلذلك
عينها وفيه حكاية الوقائع لتعريف الاحكام وان اكتساب المكاتب له لالسيد وجواز تصرف
المرأة الرشيدة في مالها بغير اذن زوجها وعمر اسلمة الا الجانب في أمر البيع والشراء كذلك
وجواز شراء السلعة للراغب في شرائها بأكثمن عن مثله لان عائشة بذلت ما قر رتبته على
جهة التقدم اختلاف القصة بين النقود والتسعة وفيه جواز استئذان من لماله عنده
جائزته اليه قال ابن بطلال أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوا نحو مائة
وجوه وسأى الكثير منها في كتاب النكاح وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير
تصنيفين كبيرين أكثرهما من استنباط القوائد منها فذكر أشياء (قلت) ولم أقف على
تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كراهة تذيب الآثار ونلصت منه ما يسر
بعون الله تعالى وقد بلغ بعض المتأخرين القوائد من حديث بريرة الى أربع مائة أكثرها مستبعد
مكاتب كواقع نظير ذلك الذي صنف في الكلام على حديث الجماع في رمضان فبلغ به ألف فائدة

نق

٢٥٠ / ٢

* (باب بيع المكاتب اذا
رضى) * وقالت عائشة هو عبد
ماينى عليه شئ وقال زيد بن
ثابت ماينى عليه درهم وقال
ابن عمر هو عبدان عاش وان
مات وان جنى ماينى عليه
شئ * حدثنا عبد الله بن
يوسف اخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن عروة بن
عبد الرحمن ان بريرة جاءت
تسعين عائشة أم المؤمنين
رضي الله عنها فقالت لها ان
احب اهلك أن أصب لهم
نمك صبة واحدة وأعقك
فعلت فذ كرت بريرة ذلك
لاهلها

٢٥٦٨

نق

نق

٩٧٩٢٨

وفائدة **قوله** (باب بيع المكاتب) في رواية السرخسي والمستقلى المكاتب
والأول أصح لقوله أذا رضى وهذا اختياره من لاجد لأقوال في مسئلة بيع المكاتب أذا رضى
بذلك ولولم يعجز نفسه وهو قول أحد وريرة والأوزاعي والليث وأبو ثور وأحد قول الشافعي
ومالك واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهما على تفاسيل لهم في ذلك فمنعه أبو حنيفة
والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية وأجواب عن قصة بريرة ما يعجزت نفسها واستدلوا
بإستعانة بريرة عائشة في ذلك وليس في إستعانتها ما يستلزم العجز ولا يسمع القول يجوز كتابة
من لا مال عنده ولا حرفة قال ابن عبد البر ليس في شئ من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء
العجم ولا أخبرت بأنه قد دخل عليها شئ ولم يرد في شئ من طرقه إستصال النبي صلى الله عليه وسلم
لها عن شئ من ذلك ومنهم من أول قولها كاتب أهلى فقال معناه راودتهم واتفقت معهم على
هذا القدر ولم يقع العقد بعد ولذلك يفت فلا حجة فيه على بيع المكاتب مطلقا وهو خلاف
ظاهر سياق الحديث قاله القرطبي ويقوى الجواز أيضا أن الكتابة عن بصفة فيجب أن لا يفتق
الأبعد إذا جميع العجوم كالقوله أن ابن حنبل دخل الدار فلا يفتق إلا بعد تمام دخولها وليس له
يبعه قبل دخولها ومن المالكية من زعم أن الذى اشتريه عائشة كتابة بريرة لا رقيتها وقد تقدم
رده وقيل أنهم باعوا بريرة بشرط العتق وإذا وقع البيع بشرط العتق صرح على أصح القولين عند
الشافعية والمالكية وعن الحنفية يطل **قوله** وقالت عائشة هو عبد ماينى عليه شئ وقال
زيد بن ثابت ماينى عليه درهم وقال ابن عمر هو عبدان عاش وان مات وان جنى ماينى عليه شئ * أما
قول عائشة فوصله أن أبى شيبة وابن سعد من طريق عروة بن مسعود عن سليمان بن يسار قال
استأذنت على عائشة فوجدت صوتي فقالت سليمان فقالت أذيت ماينى عليك من
كذلك قلت نعم الأسايس ما قالت ادخل فانك عبد ماينى عليك شئ وروى الطحاوى من طريق
ابن أبى ذئب عن عكران بن بشير عن سالم هو مولى النضر بن أنه قال لعائشة ما رأيت الاستحجيين
متى فقالت مالك فقال كاتب فقالت انك عبد ماينى عليك شئ وأما قول زيد بن ثابت فوصله
الشافعي وسعيد بن منصور من طريق ابن أبى نجيع عن مجاهد ان زيد بن ثابت قال في المكاتب
هو عبد ماينى عليه درهم وأما قول ابن عمر فوصله مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول في
المكاتب هو عبد ماينى عليه شئ فوصله ابن أبى شيبة من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
قال المكاتب عبد ماينى عليه درهم وقد روى ذلك مرفوعا أخرجه أبو داود والترمذي عن طريق
عروة بن شعيب عن أبيه عن جده وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن عبد الله بن
عروة في أثناء حديث وهو قول الجمهور ويؤيده قصة بريرة لكن إجماعهم اللدلالة منه لو كانت
بريرة أتت من كتابتها فقد قرئنا أنها لم تكن أدت منها شيئا وكان فيه خلاف عن السلف
فمن على إذا أدى الشطر فهو عرق وعنه يفتق منه بقدر ما أدى وعن ابن سعد ولو كاتبه
على مائتين وقيمه مائة فأدى المائة عتق وعن عطاء إذا أدى ثلاثة أرباع كتابته عتق وروى
النسائي عن ابن عباس مرفوعا المكاتب يفتق منه بقدر ما أدى ورجال إسناده ثقات لكن
يبحث بعبدان كاتب ولو كان المكاتب يصير بنفس الكتابة كالمعتق يفتق منها ثم ساق المصنف

فقالوا الآن يكون

الولاء لنا قال مالك قال

يحيى فزعت عمة عائشة

ذكرت ذلك رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال اشترها

وأعتقها فأتوا الولاء أن عتق

﴿باب﴾ إذا قال المكاتب

اشترى وأعتقني فاشتره

لذلك ﴿حديثنا أبو نعيم

حديثنا عبد الواحد بن

أبي عن أبيه قال دخلت

عائشة على عائشة رضي الله عنها

فقلت كنت غلاما لعتبة

ابن أبي لهب ومات وربي

بنوه وأنهم يبيعوني من ابن

أبي عمرو فاعتقني ابن أبي

عمرو واشترطوا عتبة الولاء

فقلت تخلص بيرة وهي

مكة فقلت اشترني

فاعتقني قالت نعم قالت

لا يبعوني حتى يشترطوا

ولاني فقلت لا حاجتي

بذلك فسمع بذلك النبي صلى

الله عليه وسلم وأبلغه فذكر

ذلك لعائشة فذكرت عائشة

ما قالت لها فقال اشترها

فأعتقها ودعهم يشترطوا

ما شاءوا فاشترها عائشة

فأعتقها واشترط أهلها

الولاء فقال النبي صلى الله

عليه وسلم الولاء أن عتق

وان اشترطوا ما اشترط

(بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الهبة وفضلها

والتعريض عليها﴾

حدثنا علي بن حدثنا ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

قصيرة من رواية يحيى بن سعد عن عمة بنت عبد الرحمن ابن برة جاءت تستعين عائشة
وصورة سبقة الارسل ولم تختلف الرواة عن مالك في ذلك لكن تقدم في أبواب المساجد من
وجه آخر عن يحيى بن سعد عن عمة عن عائشة وفي رواية هناك عن عمة سمعت عائشة تظهرانه
موصول وقد وصله ابن خزيمة من طريق مطرف عن مالك كذلك وقوله الآن يكون الولاء أن
رواية الكشي عن الآن يكون ولاؤك وقوله مال قال يحيى هو ابن سعد وهو موصول
بالاستناد المذكور ﴿قوله باب﴾ إذا قال المكاتب اشترى وأعتقني فاشتره (لذلك)
أي جاز (قوله عن أبيه) هو ابن الجبشي المكي نزيل المدينة والد عبد الواحد وهو غير أبي بن
نابل الجبشي المكي نزيل عقلا وكلاهما من التابعين وليس لوالد عبد الواحد في البخاري
سوى خمسة أحاديث هذا وآخران عن عائشة وحديثان عن جابر وكلها متبعة ولم ير وعنه
غير ولده عبد الواحد (قوله وورثني نوه) أعرف من أولاد عتبة العباس بن عبد المطلب
الشاعر المشهور وأما خراش بن عتبة ذكره الفاكهي في كتاب مكة وهشام بن عتبة والد أحمد
المذكور في تاريخ ابن عساكر عن ابن عمران بن يزيد بن عتبة جد عبد الرحمن بن محمد بن زيد
المذكور عند الفاكهي أيضا ولم أر لهم ذكر في كتاب الزبدي في النسب وعتبة بن أبي لهب له حبة
دون أخيه عتبة بالتصغير فانه مات كافرا (قوله ابن أبي عمرو) في رواية النسبي والكشي
من عبد الله بن أبي عمرو زاد الكشي عن ابن عمر بن عبد الله الخزجي (قوله فاشترها فاعتقها
ودعهم يشترطوا ما شاءوا فاشترها عائشة فاعتقها) في هذا دلالة على أن عقد الكتابة الذي كان
عقد لها هو الذي انفسخ بانتهاج عائشة لها وفيه رد على من زعم أن عائشة اشترت منهم الولاء
واستدله بالوزاعى على أن المكاتب لا يباع بالعتق وقوله أحجود اسحق وقد تقدم ذكر
اختلاف العلماء في ذلك فربا والله أعلم ﴿حاشية﴾ اشغل كتاب العتق وما اتصل به من المكاتب
على ستة وستين حديثا المعلق منها ثلاثة عشر والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى
تسعة وأربعون حديثا وانما خلاص سبعة عشر حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى ثلاثة
حديثا في هريرة في عتق عبده وحديث أنس في قصة العباس وحديث من سيدكم وفيه من
الاستار عن الصحابة والتابعين سبعة آثار والله أعلم

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الهبة وفضلها والتعريض عليها﴾

كذا الجميع الالكشي عن ابن شبيب فقالوا فيها بل عليها وآخر النسبي السهلة والهبة بكسر
الهاء وتخفيف الباء الموحدة تطلق بالمعنى الاعلى أنواع الاراء وهبة الدين عن هو عليه
والصدقة وهي هبة ما يتعوض به بطلب أبواب الآخرة والهبة وهي ما يكرهه الموهوب ولمن
ختمه بالحياتة أخرج الوصية وهي تكون أيضا لأفواج الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الخاص
على ما لا يقصد له بل وعليه ينطبق قول من عتق الهبة بأنها تملك بلا عوض وصنيع المصنف
محمول على المعنى الاعلى لأنه أدخل فيها الهدايا (قوله عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة) كذا
للاكثر وسقط عن أبيه من رواية الاصيل وكريمة وضبط عليه في رواية النسبي والصبواب الجاهلية

وكذا أخرجه الاسماعيلي عن محمد بن يحيى وأبو نعيم من طريق اسمعيل القاضي وأبو عوانة عن
 ابراهيم الحري كلهم عن عاصم بن علي شيخ البخاري فيه من طريق شبابة وعثمان بن عمرو بن
 المبارك عند الاسماعيلي وأخرجه البخاري في الادب المفرد عن ادم كلهم عن ابن أبي ذئب كذلك
 وكذلك رواه الليث عن سعيد بن كاساني في كتاب الادب وأخرجه الترمذي من طريق أبي معشر
 عن سعيد بن أبي هريرة لم يقل عن أبيه وزاد في أوله ثم ادا فان الهدي تذهب وحر الصدر
 الحديث وقال غريب وأبو معشر يضعف وقال الطريق انه أخطأ فيه حيث لم يقل فيه عن أبيه
 كذا قال وقد تابعه محمد بن بحلان عن سعيد وأخرجه أبو عوانة نعم من زاد فيه عن أبيه
 أحفظ وأضبط فروايتهم أولى والله أعلم (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية عثمان
 ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (قوله بالنساء المسلمات) قال عياض الأصم
 الأشهر نصب النساء وجر المسلمات على الاضافة وهو رواية المشارقة من اضافة النبي الى صفته
 كسجد الجامع وهو عند الكوفيين على ظاهره وعند البصريين يقدرون فيه محذوفاً وقال
 السهلي وغيره جامعهم الهمزة على أنه منادى مقدر ويجوز في المسلمات الرفع صفة على اللفظ
 على معنى أيها النساء المسلمات والنصب صفة على الموضوع وكسرة التاء علامة النصب وروى
 بنصب الهمزة على أنه منادى مضاف وكسرة التاء التفضيل بالاضافة كقولهم مسجد الجامع وهو
 مما أضيف فيه الموضوع الى الصفة في اللفظ فالبصريون يؤولونه على حذف الموصوف واقامة
 صفة مقامه نحو نساء الانفس المسلمات أو نساء الطوائف المؤمنات أي لا الكافرات
 وقبل تقديره ما فاضلت المسلمات كما يقال هؤلاء رجال القوم أي أفاضلهم والكوفيون
 يدعون ان لا حذف فيه ويكتفون باختلاف الانطاف في المغايرة وقال ابن رشيد توجيهه انه
 خاطب نساء اعيانهم فأقبل بشدا عليه فنصحت الاضافة على معنى المباح لهن فالتفتي باخبار
 المؤمنات كما يقال رجال القوم وتعقب بانه لم يخصن به لأن غيرهن يشاركن في الحكم
 وأجيب بأنهن يشاركن بطريق الالحاق وأنكر ابن عبد البر رواية الاضافة ورده ابن السيد
 بانه ما قد صحقت نقلها وساعدتها اللفظة فلامعنى الانكار وقال ابن بطلان يمكن تخرج نساء
 المسلمات على تقدير بعيد وهو ان يجعل نعتا النبي محذوفاً كأنه قال نساء الانفس المسلمات
 والمراد بالانفس الرجال ووجه بعده أنه يصير مدح الرجال وهو صلى الله عليه وسلم انما خاطب
 النساء قال الآن يراد بالانفس الرجال والنساء معا وأطال في ذلك وتعقبه ابن المنير وقد
 رواه الطبراني من حديث عائشة بلفظ نساء المؤمنين الحديث (قوله جارة لبارتها) كذا
 لاكثر ولا يذبح لبارتها والمتعلق محذوف تقديره عدي مهداة (قوله فرسن) بكسر الفاء والمهملة
 بينهما راسا كنة وأخره نون هو عظيم قليل اللحم وهو البعير موضع الحافر للفرس ويطلق على
 الشاة مجازاً وفوه زائدة وقيل أصلية وأشير بذلك الى المبالغة في اهداء النبي السيرو قوله لا الى
 حقيقة الفرسان لانه لم يجر العادة بأدائه أي لا تمنع جارة من الهدي لبارتها الموجود عندها
 لاستقلا به بل ينبغي ان تجود لها بما يسروا كان قليلا فهو خير من العدم وذكر الفرسان على
 سبيل المبالغة ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانما لا تحتقر ما هدى اليها ولو
 كان قليلا وجهه على الاعمال ذلك أولى وفي حديث عائشة المذكور نساء المؤمنين ثم ادا ولو

٢٥٦٦

تحفة

١٤٢٢٥

عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يا نساء المسلمات
 لا تحقرن جارة لبارتها ولو
 فرس شاة * حدثنا عبد
 العزيز بن عبد الله الاوبى

٢٥٦٧

م

تحفة

١٧٢٥٢

فرس شاة فان بنيت المودة ويذهب الضغائن وفي الحديث الحظ على التهادى ولو بالسرطان
 الكثير قد لا يتيسر كل وقت واذا فاقصل السرصار كثيرا وفيه استحباب المودة واسقاط
 التكلف **(قوله ابن ابي حازم)** هو عبد العزيز **(قوله بن زيد بن رومان)** يضم الرا و رجال الاسناد
 كلهم مديون وفسه ثلاثة من التابعين في نسق اولهم ابو حازم وهو سلة بن دينار **(قوله ابن
 اخطي)** بالنصب على النداء واداة النداء مخدوفة ووقع في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن عبد
 العزيز والله يا ابن اخطي **(قوله ان كالتنظر)** هي الخففة من الثقيلة وضميرها مستر ولهذا دخلت
 اللام في الخبر **(قوله ثلاثة آهلة)** يجوز في ثلاثة الجرو نصب **(قوله في شهرين)** هو باعتبار
 رؤية الهلال اول الشهر ثم رؤيته ثانيا في اول الشهر الثاني ثم رؤيته ثالثا في اول الشهر الثالث
 فالدة ستون يوما والمرق ثلاثة آهلة وسأقي في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن ابيه بلفظ
 كان يأتي علينا الشهر ما فوقه فيه نارا وفي رواية بن زيد بن رومان هذين بادة علمه واما فاة
 بينهما وقد اخرج ابن ماجه من طريق ابي سلمة عن عائشة بلفظ لقد كان يأتي على آل محمد
 الشهر ما يرى في بيت من بيوت الدخان **(قوله ما يعيشكم)** يضم اوله يقال اعاشه الله عيشة
 وضبطه التوروي بتشديد الباء التخانية وفي بعض النسخ ما يغنيكم بسكون المعجمة بعد هاءون
 مكسورة ثم تحتانية ساكنة وفي رواية ابي سلمة عن عائشة قلت فما كان طعامكم **(قوله
 الاسودان الثروالماء)** هو على التغلب والاقامه لالون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء
 وانما اطلقت على الثراسود لانه غالب قرا المدينة وزعم صاحب المحكم وارتقاء بعض السراج
 المتأخرين ان نفسير الاسودين بالثرو والماء مدرج وانما اردت الحرقة والليل واستدل بان
 وجود الثرو والماء يقتضي وصفهم بالسعة وسبقا يقتضي وصفهم بالضيقة وكانها بالغت في
 وصف حالهم بالشدّة حتى انه لم يكن عندهم الا الليل والحرّة اه وما دعاه ليس بطائل والادراج
 لا يثبت بالتوهم وقد اشار الى ان مستنده في ذلك ان بعضهم عاقبوا وقال لهم ما عندى الا
 الاسودان فرضوا بذلك فقال ما اردت الا الحرقة والليل وهذا حجة عليه لان القوم فهموا الثرو
 والماء هو الاصل واراد هو المزج معهم فالغزاهم بذلك وقد نظاهرت الاخبار بالتفسير المذكور
 ولا شك ان امر العيش نسي ومن لا يجد الا الثراسيق حالا من يجد الحزن مثلا ومن لا يجد الا الخبز
 أضيق حالا من يجد اللحم مثلا وهذا امر لا يدفعه الحس وهو الذي اردت عائشة وسأقي
 في الرقاق من طريق هشام بن عروة عن ابيه عنها بلفظ وما هو الا الثرو والماء وهو اصرح في
 المقصود لا يقبل الجمل على الادراج **(قوله حيران)** بكسر الحيم زاد الاسماعيلي من طريق محمد
 ابن الصباح عن عبد العزيز نعم الحيران كانوا وفي رواية ابي سلمة حيران صدق وسأقي بعدسة
 أبواب الاشارة الى اسمائهم **(قوله منائح)** بتون ومهملة جمع منيحة وهي كعطة لفظا ومعنى
 وأصلها عطة الناقة أو الشاة ويقال لا يقال منيحة الناقة وتستعار الشاة كما تقدم في
 الفرس سواء قال ابراهيم الحري وغيره بقولون منيحة الناقة وأعرتك النخلة وأعرتك الدار
 وأخدمتك العبد وكل ذلك هبة منافع وقد تطلق المنيحة على هبة الرقية ويأتي مزبدل ذلك بعد
 أبواب وقوله يخون فتح أوله وثالثه ويجوز ضم أوله وكسر ثالثه ابي يجعلونه اله منيحة **(قوله
 فيسقيناه)** في رواية الاسماعيلي فيسقيناه وفي هذا الحديث ما كان فيه العجاجة من التقل

حدثنا ابن ابي حازم عن ابيه
 عن بن زيد بن رومان عن عروة
 عن عائشة رضی الله عنها
 أنها قالت لعروة ابن اخطي ان
 كالتنظر الى الهلال ثم
 الهلال ثم الهلال ثلاثة
 آهلة في شهرين وما فوق ذلك
 في آيات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نازقات
 باحالة ما كان يعيشكم
 قالت الاسودان الثرو والماء
 الا أنه قد كان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم حيران
 من الانصار كانت لهم
 منائح وكانوا يخون رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من
 آلياتهم فيسقينا

(باب القليل من الهبة) حدثنا محمد بن يشار حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة عن سلمان عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لودعيت (١٤٧) إلى ذراع أو كراع لأجبت ولو أهدى إلى ذراع أو كراع لقبلت * (باب من

من الديات أول الأمر وفيه فضل الزهد وإشاروا بالجد للمعظم والاشتراك فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر المزمع كان فيه من الضيق بعد أن توسع الله عليه تذكيرا بنعمته وليستأني به غيره
(قوله ما بال قليل من الهبة) ذكره حديث أبي هريرة لودعيت إلى ذراع أو كراع وسبقني شرحه في باب الواجبة من كلب النكاح إن شاء الله تعالى ومناسبة الترجمة بطريق الأولى لأنه إذا كان يجب من دعاه على ذلك القدر اليسير فلا ينبغي له أن يقبله من أخضره إليه أولى والكراع من الدابة ما دون الكعب وقيل هو اسم مكان ولا يثبت ويرد حديث أنس عند الترمذي بلقط لو أهدى إلى كراع لقبلت ولطريق من حديث أم حكيم انزعامة قلت يا رسول الله تكره رد الظلف قال ما أنقصه لو أهدى إلى كراع لقبلت الحديث وخس الذراع والكراع بالذراع ليجع بين الحقير وانطية لأن الذراع كانت أحب اليمن غيرها والكراع لاقية وفيه المثل أعط العبد كراعا يطالب منك ذراعا وقوله هناعن سليمان هو ابن مهران الأعشى وأبو حازم هو سليمان مولى عزة وهو أكبر من أبي حازم سلمة المذكور في الباب قبله قال ابن بطال أشار عليه الصلاة والسلام بالكراع والفرس إلى الخس على قول الهدية ولو قلت ثلاثين الباعث من الهدية لاحتمال الشيء خسر على ذلك لما فيه من التأني * (قوله ما بال من استوجب من أخصبه شيئا) أي سواء كان عيناً أو منفعة جازاً يغير كراهة في ذلك إذا كان يعلم طيب أنفسهم * (قوله وقال أبو سعيد) هو الخدرى * (قوله أضر إلى محكم سهما) هو طرف من حديث الرقية وقد تقدم بسلامه مشروحات كلب الإجارة * (قوله حدثنا أبو غسان) هو محمد بن مطرف وسهل هو ابن سعد وقد قدم الحديث مشروحات كلب الجمعة وفيه استنباه من المراءاة منفعة علاها وقد سبق ما نقل في نسمة كل منهما وأغرب الكرماني هنا فزعم أن اسم المرأة مينا وهو وهم وإنما قيل ذلك في اسم الخمار كما تقدم أو قول أبي غسان في هذه الرواية إن المرأة من المهاجرين وهم ويحتمل أن تكون أنصارية حلفت مهاجرة أو تزوجت به أو بالعكس وقد ساقه ابن بطال في هذا الموضع بلقط أمرأة من الانصار والذي في النسخ التي وقفت عليها من البخاري ما وصفته * (قوله) حدثنا عبد العزيز بن عبد الله هو الأوبى والأسناد كله مدينون وقد تقدم حديث أبي قتادة مشروحات كلب الحج وفيه طلب أبي قتادة من أخصبه منا ولته رجحه وإنما استعوا كونهم كانوا محرمين وفيه أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم هل معكم منه شيء وقد كرت هناك رواية من زادنيه كلاً أو أطمعوني ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة وقوله فحدثني به زيد بن أسلم قال ذلك محمد بن جعفر رواه عن أبي حازم وهو ابن أبي كثير أو اسم جميل وقوله فيه أخصف نعلي بجمعة ثم مهملته مكسورة أي أجعل لها طاقاً كأنها كانت الغرقت فابذلها وأعرب الداودي فقال أو عمل لها شمساً وقوله حتى نقدها تيشديد الفاء المتوخة أي فرغ من أكأها كلها وروى بكسر الفاء والتخفيف وردة ابن التين قال ابن بطال استنباه الصديق حسن إذا علم أن نفسه تطيب به وإنما طلب النبي صلى الله عليه وسلم من أبي سعيد وكذا من أبي قتادة وغيرهما المؤمنين به ورفع عنهم اللبس في جواز ذلك وقوله في السند عبد الله بن أبي قتادة السلي هو بشع اللام

مشغول أخصف نعلي فلم يردوني به وأخبروا أنني أبصره فالتفت فأبصره فمقت إلى الفرس فأسرحت ثم ركبت ونسيت السوط والريح فقلت لهم ناولوني السوط والريح فقالوا لا والله لا نعينك عليه بشيء فغضبت ففزلت فأخذتها ثم ركبت فشدت على الحمار

استوجب من أخصبه شيئاً
وقال أبو سعيد قال النبي
صلى الله عليه وسلم أضر إلى
محكم سهما * حدثنا ابن
أبي حازم * حدثنا أبو غسان
قال حدثني أبو حازم عن
سهل رضي الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم أرسل
إلى امرأة من المهاجرين
وكان لها غلام فجار لها
فمرى عبدك فلعلنا
أعواد المتبر فأمرت عبدها
فذهب فقطع من الظرفاء
فضع له مينا فلما أقامه
أرسلت إلى النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قد قصاه قال
صلى الله عليه وسلم أرسلني
إلى خاؤها فاحمله النبي
صلى الله عليه وسلم فوضعه
حيث ترون * حدثنا عبد
العزيز بن عبد الله قال
حدثني محمد بن جعفر عن
أبي حازم عن عبد الله بن
أبي قتادة السلي عن أبيه
رضي الله عنه قال كنت
بوماج السامع رجال من
أخصب النبي صلى الله عليه
وسلم منزل في طريق مكة
ورسل الله صلى الله عليه
وسلم نازل أمامنا والقوم
محرمون وأنا غير محرم
فأبصر واجاروا وخشوا وأنا

فعقرته ثم جثت به وقدمت فوقه وانتهى بك لونه ثم انهم شكوا في اكلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبات العضد مبي فادركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك (١٤٨) فقال معكم منه شيء فقلت نعم فتناولته العضد فأكلها حتى نفذها وهو محرم خدشني به

زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم * (باب من استسقى) وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني * حدثنا خالد بن مخلد ثنا سليمان بن بلال حدثني أبو طولة قال سمعت أنس رضي الله عنه يقول أنا أناس رسول الله صلى الله عليه وسلم في دارنا هذه فاستسقى فاجابناه شاة لاننا شبعنا من ماء بئرنا هذه فأعطيناه وأبو بكر عن يساره وعمر بن الخطاب وأعرابي عن عيمه فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر فأعطى الأعرابي فضله ثم قال الأيمنون الأيمنون ألا فمنا قال أنس فهي سنة فهي سنة ثلاث مرات * (باب قبول هدية الصد) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أتى قبة عذبة الصد * حدثنا سليمان بن عبد الله بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أتينا أريابنا الظهران فبقي القوم فلعنو فأدركنا فآخذتنا فأتيتهم أبا طلحة

وهذا مشهور في الانصار وكرابن الصلاح ان من قاله بكسر اللام لم ين وليس كما قال بل كسر اللام لغة معروفة وهي الاصل ويتجيب من خفاء ذلك عليه * (قوله باب من استسقى) ماء ولبناً وغير ذلك مما تطيب به نفس المطلوب منه (قوله) وقال سهل قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اسقني * هو طرف من حديث أولاد كرنلي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فأمر أناساً من بني أسد أن يرسل اليها الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسقينا سهل ثم ذكر حديث أنس في تقديم الأيمن في الحرب وسبأني شرحه في الاشارة أو رده هاهنا من طريق أبي طولة وهو يضم المهمله وتحذف الواو اسمه عبد الله بن عبد الرحمن والغرض منه قول أنس فاستسقى (قوله) الأيمنون الأيمنون فيه تقدير مبتدأ ماضى المقدم الأيمنون والثانية للتأكيد وقوله ألا فمنا كذا وقع بصيغة الاستفهام والامر بالامتنان وقد أخرجه مسلم من الوجه الذي أخرجه منه البخاري الا انه قال في الثالثة أيضاً الأيمنون ذكر اللفظة ثلاث مرات كذا ذكر قول أنس فهي سنة ثلاث مرات وعلى ذلك شرح ابن التين كانه وقع كذلك في نسخة ولم أره في شيء من النسخ الا كما وصفت أولاً وتوجيهه انه لما بين ان الأيمن يقدم ثم اكده باعادة أكل ذلك بصرح الامر به ويستفاد من حذف المقول التعميم في جميع الاشياء لقول عائشة كان يعجبه التين في شاة كله وأشار الاسماعيلي الى ان سليمان بن بلال قد رجع عن أبي طولة بقوله فاستسقى وأخرجه من طريق اسمعيل بن جعفر وخالد الواسطي عن أبي طولة يدونها انتهى وسليمان حافظ وزادته مقبولة وقد ثبتت هذه اللفظة في حديث جابر من طريق الاعمش عن ابي صالح عنه في حديث سبأني في الاشارة وفيه جواز طلب الاعلى من الأدنى ما يريد من مأكل ومشرب اذا كانت نفس المطلوب منه طيبة ولا يعذر ذلك من السؤال المذموم * (قوله باب قبول هدية الصد) وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أتى قبة عذبة الصد تقدم حديثه في ذلك قبل باب وقوله في حديث أنس أتينا أريابنا الظهران فبقي القوم فلعنو فأدركنا فآخذتنا فأتيتهم أبا طلحة (قوله) فلما فرغ قال عمر هذا أبو بكر فأعطى الأعرابي فضله ثم قال الأيمنون الأيمنون ألا فمنا قال أنس فهي سنة فهي سنة ثلاث مرات * (باب قبول هدية الصد) * وقال النبي صلى الله عليه وسلم من أتى قبة عذبة الصد * حدثنا سليمان بن عبد الله بن زيد بن أنس بن مالك عن أنس رضي الله عنه قال أتينا أريابنا الظهران فبقي القوم فلعنو فأدركنا فآخذتنا فأتيتهم أبا طلحة

فذهبوا بعث الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بوركها وأخذها قال فذهبها الاشك فيه فقله قلت وكل لغيره منه قال وكل منه ثم قال بعد قل * (باب قبول الهدية) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعبي بن جثامة رضي الله عنهم أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم جارا وحسابا وهو بالابواء أو وودان فرد عليه فلما رأى ما في وجهه قال أما أنا نردة عليك إلا أنا حرم * (باب قبول الهدية) *
 * حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا عدة حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن الناس كانوا يعترفون بهذا اسم يوم
 عائشة يتغون بها أو يتغون بذلك من ضاة رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جعفر بن ابى اسف قال سمعت
 سعد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال أهدت أم حفيد خالة ابن عباس إلى النبي صلى الله عليه وسلم أططا ومنا أو ضبا
 فأكل النبي صلى الله عليه وسلم من الأططا والسنن وترك الأضب تقفرا (١٤٩) قال ابن عباس فأكل على مائدة رسول الله

صلى الله عليه وسلم ولو كان
 حراما مأكلا على مائدة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم * حدثنا إبراهيم بن
 المنذر حدثنا معن قال
 حدثني إبراهيم بن طهمان
 عن محمد بن زياد عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال
 كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إذا أتى بطعام سأل
 عنه أهديه أم صدقة فإن قيل
 صدقة قال لا يحبه كقولهم
 يأكل وإن قيل هدية ضرب
 بيده صلى الله عليه وسلم
 فأكل معهم * حدثنا محمد
 ابن بشير حدثنا غندر حدثنا
 شعبة عن قتادة عن أنس بن
 مالك رضي الله عنه قال أتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بطعام فقبله على بريرة
 قال هو لها صدقة ولنا
 هدية * حدثنا محمد بن بشير
 حدثنا غندر حدثنا شعبة
 عن عبد الرحمن بن القاسم
 قال سمعته منه عن القاسم

الغيرة وهو الصواب وأورد فيه حديث الصعي بن جثامة في أهدائه الجار الوحشي وشاهد
 الترجمة منه مفهوما قوله لم تزد عليك إلا أنا حرم فإن مفهوما أنه لو لم يكن محرما لقبله منه وقد
 تقدم شرحه في كتاب الحج وفيه أنه لا يجوز قبول ما لا يخل من الهدية * (قوله ما) قبول
 الهدية كذا لا يذروا وهو تكرار غير فائدة وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة قبول هدية الصد
 من العام بعد الخاص ووقع عند التنسيب باب من قبل الهدية وذكر فيه ستة أحداث * الأول
 حديث عائشة كان الناس يخفون بهذا اسم يوم عائشة وسأني شرحه في الباب الذي بعده
 وقوله فيه من ضاة هو مصدر بمعنى الرضا وقوله فيه يتغون بالموحدة والمعجمة من البغية وروى
 يتغون بتقديم مشناه مثقلة وكسر الموحدة بالمهملة * ثانيا حدث ابن عباس أهدت أم حفيد
 وهي بالمهملة والنسب مصغر وسأني الكلام عليه في الاطعمة في الكلام على الضب وقوله فيه
 وترك الأضب كذا لا يذروا بصيغة الجمع وغيره الضب والأضب بضم المعجمة جمع ضب مثل أكل
 وكف وقوله يتقذرا بالالف والتجمة تقول تقذرت الشيء وتقذرت إذا كرهته وقول ابن عباس
 لو كان حراما ما أكل على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم استدلال صحيح من جهة التقرير * ثالثا
 حدثني أبي هريرة في قوله صلى الله عليه وسلم الهدية ورده الصدقة وقوله فيه إذا أتى بطعام زاد
 أجدا وإن حيان من طريق جاذن سألته عن محمد بن زياد عن غير أهله (قوله ضرب بيده) أي
 شرع في الأكل مسرعا ومثله ضرب في الأرض إذا أسرع السرفها * رابعا حدثنا عائشة
 في قصة بريرة من طريق القاسم عن عائشة وسأني شرحه في كتاب النكاح وقد مضى ما يتعلق
 بشرا بريرة في كتاب العتق فربما وشاهد الترجمة منه قوله هو لها صدقة ولنا هدية فيؤخذ
 منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين ووقع في رواية أبي ذر الهروي فقبل النبي صلى
 الله عليه وسلم هذا فصدق به على بريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية
 ووقع لتقرا في ذرهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا فصدق به على بريرة فهو لها صدقة
 ولنا هدية فجعل السؤال والجواب من كلامه صلى الله عليه وسلم والأول أصوب وهو الثابت
 في غيره الرواية أيضا * خامسا حدث أنس في ذلك (قوله عن أنس) في رواية الاسماعيل
 من طريق معاذ عن شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك * سادسا حدث أم عطية في الشاة
 من الصدقة وأنها بلغت محلها (قوله فيه الذي بعث إليها) كذا لا يذروا بصيغة المخاطب

عن عائشة رضي الله عنها أنها أرادت أن تشتري بريرة فأنهم اشتروا ولا معها فذكر لتي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم اشتريها فاعطها فافهم الولاء لمن أعتق وأهدى لها علم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما هذا قلت صدق على بريرة فقال
 هو لها صدقة ولنا هدية وخبرت بريرة قال عبد الرحمن بن زوجهما قال لا أدري
 أحرم أم عبد * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت
 دخل النبي صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله عنها فقال لها عندكم شيء قالت لا إلا الشيء بعثت به أم عطية من الشاة التي بعثت
 إليهم بالصدقة ٢٥٢٨ م س تحفة ٤٩٩ / ٩٧ / ٢٥٢٩ م نقطة ١٥٥ / ٩٨٩ / -

وللكشمي بعث بضم أوله على البناء للجهول (قوله انه قد بلغت) في رواية للكشمي
 انها قد بلغت محلها بكسر الميم يقع على المكان والزمان أي زال عنها حكم الصدقة المحرمة
 على وصارت لحلالا * (تنبيه) * أم عطية اسمها النسبة بنون ومهمله وبموحدة مصغرا كما
 تقدم في الكلام على هذا الحديث في آخر الزكاة ووقع عند اسماعيل من رواية
 وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله نسيبة بن شمر التميمي ومن رواية يزيد بن زريع عن خالد الخداعي
 نسيبة بالتصغير وهو الصواب ثم أخرجه من طريق ابن شهاب عن الخداعي عن أم عطية قالت
 بعثت إلى نسيبة الانصارية بشاة فأرسلت إلى عائشة منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عندكم شيء قالت لا إلا ما أرسلت به نسيبة الحديث قال اسماعيل هذا يدل على أن نسيبة
 غير أم عطية (قلت) سب ذلك تخريف وقع في روايته في قوله بعث والصواب بعثت على
 البناء للجهول وفيه نوع التجريد لأن أم عطية أخبرت عن نفسها بما يوجبهم أن الذي تخبر
 عنه غيرها قال ابن بطال إنما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ
 الناس ولأن أخذ الصدقة منزلة ضعة والانباء منزهون عن ذلك لا صلى الله عليه وسلم كان كما
 وصفه الله تعالى ووجدناه عائلا فأعفى والصدقة لا تحمل إلا لغيره وهذا بخلاف الهدية فإن العادة
 جارية بالإنابة عليها وكذلك كان شأنه وقوله قد بلغت محلها فيه أن الصدقة يجوز فيها تصرف
 الفقير الذي أعطى بالبيع والهدية وغير ذلك ووقعنا إشارة إلى أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم
 لا تجرم عن الصدقة كما حرمت عليه لأن عائشة قبلت هديته بريرة وأم عطية مع علمها بأنها
 كانت صدقة علم ما فطنت استقراء الحكم بذلك علمها ولهذا تقدمتها النبي صلى الله عليه وسلم
 لعلها لا تتحمل الصدقة وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك الفهم ولكنه بينا لها أن حكم
 الصدقة فيها قد تحول فحلت له صلى الله عليه وسلم أيضا ويستبطن من هذه القصة جواز استرجاع
 صاحب الدين من الفقير ما أعطاه من الزكاة بعينه وإن للمراة أن تعطى زكاتها وزوجها ولو
 كان يتفق عليها منها وهذا كله فيما لا شرط فيه والله أعلم * (تنبيه) * استشكلت قصة عائشة
 في حديث أم عطية مع حديثها في قصة بريرة لأن شأنها واحد وقد علمها النبي صلى الله عليه
 وسلم في كل منهما ما حصله من الصدقة إذا قبضها من محلها أخذها ثم تصرف فيها زال عنها
 حكم الصدقة وجازلن حرمت عليه أن يتناول منها إذا هديت له أو بيعت فلو تقدمت إحدى
 القصتين على الأخرى لا عني ذلك عن إعادة ذكر الحكم وسعدان تقع القصتان دفعة واحدة
 * (قوله) باب من أهدى إلى صاحبه ويحترى بعض نسائه دون بعض يقال يحترى
 الشيء إذا قصد مدونه غيره (قوله حد ثنا سليمان بن حرب حد ثنا جادين زيد عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان الناس يحترىن بهداياهم يومى وقالت أم سلمة أن صواحي
 اجتمعن فذكرت له فأعرض عنها) هكذا أورده مختصرا أحدا وقد أخرجه أبو عوانة وأبو نعيم
 والاسماعيلي من طريق محمد بن عبد رزاد الاسماعيلي وخلف بن هشام كلاهما عن جادين زيد
 بهذا الاستناد بلفظ كان الناس يحترىن بهداياهم يومى عائشة فاجتمعن صواحي إلى أم سلمة فقالن
 لها خبري رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يامر الناس أن يهدوا له حبث كان قالت فذكرت
 ذلك أم سلمة للنبي صلى الله عليه وسلم قالت فأعرض عني قالت فلما عاد لي ذكر ذلك فأعرض

قال إنه قد بلغت محلها
 * (باب من أهدى إلى صاحبه
 ويحترى بعض نسائه دون
 بعض) * حد ثنا سليمان
 ابن حرب حد ثنا جادين
 زيد عن هشام عن أبيه عن
 عائشة رضي الله عنها قالت
 كان الناس يحترىن
 بهداياهم يومى وقالت أم
 سلمة أن صواحي اجتمعن
 فذكرت له فأعرض عنها

٢٥٨٠

ت

نظرة

٦٦٨٦١

تغ

٢٥٢/٢

حدثنا المعجل قال حدثني اخي عن سليمان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كن حزينين فغضب فيه عائشة وحفصة وصفية وسودة والحزب (١٥١) الا حرام سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان المسلمون قد علوا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم

عنه وسلم وكان المسلمون قد علوا حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن الله عليه وسلم عائشة فاذا كانت عند أحد هم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة دعته صاحب الهدية الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة فكلهم حزينون ثم سلمة فقلن لها كلتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس فيقول من أراد ان يهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فليهدا حيث كان من فيسأله فكلتمه أم سلمة بما قلن فليقبل لها شيئا فسألتهما فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها فكلتمه قالت فكلتمه حين دارا لها أيضا فلم يقبل لها شيئا فسألتهما فقالت ما قل لي شيئا فقلن لها فكلتمه حتى يكلمك فدارا لها فكلتمه فقال لها لا تؤذي في عائشة فان الوحي لم يأت وأما في قوب امرأة الاعاشة قالت فقلت أوتب الى الله من أذل ما رسول الله ثم انهن دعون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسألك ينشدك العدل في بنت أبي بكر فكلتمه

عنى الحديث وقد أخرجه المصنف في مناقب عائشة عن عبد الله بن عبد الوهاب عن جابر بن زيد فقال عن هشام عن أبيه كان الناس يتحرون فذكروا بجماعة من سلا وروى ابن سعد في طبقات النسا عن حديث أم سلمة قالت كان الانصار يذكرون الطاف رسول الله صلى الله عليه وسلم سعد ابن عباد وسعد بن معاذ وعماره بن حزم وأبو أيوب وذلك لقرب حوارهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله حدثنا المعجل) هو ابن أبي أويس (حدثني أخى) هو أبو بكر عبد الحميد (عن سليمان) هو ابن بلال وقد تابع البخاري حميد بن زنجو به عند أبي نعم والمعجل القاضى عند أبي عوابة قرويه من ابي اويس كما قال وخالتهم محمد بن يحيى الذهلي فرواه عن المعجل حدثني سليمان بن بلال حذفت واسطة بين المعجل وسليمان وهو أخو المعجل (قوله عن هشام بن عروة) زاد فيه على رواية جابر بن زيد في آخره فقالت أى أم سلمة أوتب الى الله من ذلك يا رسول الله وزاد فيه أيضا رواه ابن فاطمة ثم ارسلها بن زيب بنت جحش وقد تصرف الرواة في هذا الحديث بالزيادة والنقص ومنهم من جعله ثلاثة أحاديث قال البخاري الكلام الأخيرة فاطمة أى ارسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم اليه يذكر عن هشام بن عروة عن رجل عن الزهري عن محمد بن عبد الرحمن يعنى انه اختلف فيه على هشام ابن عروة فاه وسليمان بن بلال عنه عن ابيه عن عائشة في جلة الحديث الاول ورواه عنه غيره بهذا الاستناد الأخير (قوله والحزب الا حرام سلمة وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى بقيت وهي زيب بنت جحش الاسدية وأم حبيبة الاموية وجويرية بنت الحارث الخزاعية وميمونة بنت الحارث الهلالية سعدون بن زيب بنت خزاعة أم المساكين رواه ابن سعد عن طريق ربيعة المذكورة وهي ربيعة المثلثة مصغرة عن أم سلمة قالت كلتي صواحي وهن فذكرتهن وكأني الجانب الثاني وكانت عائشة وصواحبها في الجانب الاخر فقلن كلتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فان الناس يهدون اليه في بيت عائشة ونحن نحب ما يحب الحديث قال ابن سعد ما تزينت زيب بنت خزاعة قبل أن يترج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة وأسكن أم سلمة بيتها لما دخل بها (قوله فقلن لها كلتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يكلم الناس بالحزب والميم مكسورة لاتقاء الساكنين ويجوز الرفع (قوله فليهدا) في رواية الكشمي فليهدى في الضمير (قوله فان الوحي لم يأت) وأما في قوب امرأة الاعاشة) أى شرحة في مناقب عائشة ان شاء الله تعالى (قوله ثم انهن دعون فاطمة) في رواية الكشمي دعين وروى ابن سعد من هرسل على بن الحسين ان التي خاطبتها بذلك من زيب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وسلم سألها أرسلتك زيب قالت زيب وغيرها قال هي التي ولت ذلك قالت نعم (قوله ان نساء ينشدك العدل في بنت أبي بكر) أى يظن منك العدل وفي رواية الاصمعي ينشدك الله العدل أى يسألك الله العدل والمراد به التسوية فيهن في كل شيء من المحبة وغيره اذ في رواية محمد بن عبد الرحمن عن عائشة عند مسلم أرسل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنت عليه وهو مضطجع معي في مرضي

دعون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسلت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقول ان نساءك ينشدك العدل في بنت أبي بكر فكلتمه

فقال يا رسول الله ان أزواجك أرسلني يسألنك العدل في بنت ابن أبي خفاة وأبو خفاة هو والد
 أبي بكر (قوله فقال يا بنه ألا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد مسلم في الرواية المدكورة قال فاحي
 هذه فقامت فاطمة حين سمعت ذلك (قوله فرجعت اليهن فأخبرتهن) زاد مسلم فقفلن إليها
 ما نزلت أعني عنان مني (قوله فأبنت ان ترجع) في رواية مسلم فقالت والله لا كلمها أبدا
 (قوله فأرسلن زينب بنت جحش) زاد مسلم وهي التي كانت تسمي منهن في المنزلة عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفيه ثمانية عشر عليها بالصدقة وذكرها لها الحدة التي
 تسرع منها الرجعة (قوله فأبنته) في مرسل على بن الحسين فذهبت زينب حتى استأذنت
 فقال ائذوا لها فقالت حسبك اذا رقت لك بنت ابن أبي خفاة ذراعيها وفي رواية مسلم ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم مع عائشة في مرسل على بن الحسين فدخلت فاطمة وهو بها (قوله
 فأغلظت) في رواية مسلم ثم وقعت في فاستطالت في مرسل على بن الحسين فوقعت بعائشة
 ونالت منها (قوله فسيبها حتى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لينظر الى عائشة هل تكلم) في
 رواية مسلم وأنا أقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرب طرفه هل يأت في قها قالت فلم يبرح
 زينب حتى عرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكره أن اتصرف في هذا جواز العمل بما
 يفهم من القرائن لكن روى النسائي وابن ماجه مختصرا من طريق عبد الله الهيثمي عن عروة
 عن عائشة قالت دخلت على زينب بنت جحش فسيبتني فردعها النبي صلى الله عليه وسلم فأبنت
 فقال سيها فسيبها حتى جفرت بها ففعلها وقد كره في باب استنار الظالمين كتاب النظام فيمكن
 أن يجعل على التعدد (قوله فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى أسكتها) في رواية مسلم فلما
 وقعت بهما أن تسها أن تختمها غلظة ولا من سعد لم أنشها أن أخفها (قوله فقال انها بنت أبي بكر)
 أي انها شريفة عاقله عارفة كأيها وكذا في رواية مسلم وفي رواية النسائي المدكورة قرأت
 وجهه يتمال وكأه صلى الله عليه وسلم أشار الى أن أبي بكر كان عالما بخبايا مضمومها فلا
 يستغرب من بنته تلقى ذلك عنه * ومن يشابهه أهله فاعظم * وفي هذا الحديث منقبة ظاهرة لعائشة
 وأنه لا حرج على المروءة ان تار بعض نساء به بالتعف وانما اللازم العدل في المبيت والنفقة ونحو
 ذلك من الامور اللازمة كذا قرره ابن بطال عن المهلب وقعه ما من المبر بان النبي صلى الله
 عليه وسلم لم يفعل ذلك وانما فعله الذين أهوا له وهم باختيارهم في ذلك وانما لم يمنعهم التي صلى
 الله عليه وسلم لانه ليس من كمال الاخلاق أن يتعرض الرجل الى الناس يعمل ذلك لخاصة من
 التعرض لطلب الهدية وأيضا قال النبي يهدي لأجل عائشة كأنه ملك الهدية بشرط والتلك تقع
 فيه فحجبر المالك مع ان الذي يظفره صلى الله عليه وسلم كان بشر كهن في ذلك وانما وقعت
 المنافسة لكون العطية تصل اليهن من بيت عائشة وفيه قصد الناس بالهدايا أو قاتل المسرة
 ومواضعها ليزيد ذلك في سرور المهدي اليه وفيه تنافس الضراء وتواجرهن على الرجل وان
 الرجل يسعه السكوت اذا تناولن ولا يعمل مع بعض على بعض وفيه جواز التلشكي والتوسل في
 ذلك وما كان عليه أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من مهابة والحما منه حتى راسله بأعر
 الناس عنده فاطمة وفيه سرعة فهمهن ورجوعهن الى الحق والوقوف عنده وفيه ادلال زينب
 بنت جحش على النبي صلى الله عليه وسلم لكونها كانت بنت عمته كانت أمها أمة بالتصغير بنت

٢٥٨١

٢

تحفة

٩٦٩٤٩

فقال يا بنه ألا تحبين ما
 أحب قالت بلى فرجعت
 اليهن فأخبرتهن فقفلن ارجعي
 اليه فأبنت أن ترجع فأرسلن
 زينب بنت جحش فأبنته
 فأغلظت وقالت ان نساءك
 يشدنك الله العدل في بنت
 ابن أبي خفاة فرفعت صوتها
 حتى تناولت عائشة وهي
 قاعدة فسيبها حتى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لينظر الى عائشة هل تكلم
 قال فتكلمت عائشة ترد على
 زينب حتى أسكتها قالت
 فظفر التي صلى الله عليه
 وسلم الى عائشة فقال انها
 بنت أبي بكر قال البخاري
 الكلام الاخير قصة فاطمة
 يذكر عن هشام بن عروة
 عن رجل عن الزهري عن
 محمد بن عبد الرحمن

٢

٢٥٨١/٢

٢٥٨١/٢

تحفة

٩٧٢٠٤

٩٧٥٩٠

عبد المطلب قال الداودي وفيه عذر التي صلى الله عليه وسلم: لئن قال ابن التين ولا أدري من أين أخذته (قلت) كأنه أخذته من مخاطبتها النبي صلى الله عليه وسلم لطالب العدل مع علمائها بأنه أعدل الناس لكن غلبت عليها الغيرة فلم يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بإطلاق ذلك وإنما خص زنب بالذكر لأن فاطمة عليها السلام كانت حاملة رسالة خاصة بخلاف زنب فإنها شر ولكن في ذلك بل رأسي لأنها هي التي بولت إرسال فاطمة أولاً ثم سارت بنفسها واستبدل به على أن القسم كان واجداً عليه وسبأني البحث في ذلك في التكاح إن شاء الله تعالى (قوله وقال أبو مروان الغساني) كذا اللام كتر بعين محجمة وسين مهملة ثقيلة ووقع في رواية القابسي عن أبي زيد في نفسه تغييره الغماني حكاه أبو علي الجبائي وقال أنه خطأ وقد تقدمت لأبي مروان هذا روايته موصولة في كتاب الحج ووقع للقابسي فيه تصحيف غير هذا وقوله وقال أبو مروان الخ يعني أن أبا مروان فصل بين الحديثين في روايته عن هشام فجعل الأول هو التحري كما قال جاد بن زيد عن هشام وجعل الثاني وهو قصة فاطمة عن هشام عن رجل من قريش ورجل من الموالي عن محمد بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة (قلت) وطريق محمد بن عبد الرحمن عن عائشة بهذه القصة مشهورة من غير هذا الوجه أخرجهما مسلم والنسائي من طريق صالح بن كيسان زاد مسلم ويونس وزاد النسائي وشعيب بن أبي حمزة ثلاثتهم عن الزهري عنه وهكذا قال موسى بن أعين عن معمر عن الزهري وخالفه عبد الرزاق فقال عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة وخالفهم الصحيح الكلبي فجعل أبابكر بن عبد الرحمن بدل محمد بن عبد الرحمن قال الذهلي والدارقطني وغيرهما المحفوظ من حديث الزهري عن محمد بن عبد الرحمن عن عائشة وأبو مروان هذا هو يحيى بن أبي زكريا الغساني وهو شامي نزل واسط واسم أبي زكريا يحيى أيضاً وهوهم من زعم أنه محمد بن عثمان العماني فإنه وإن كان يكنى أبا مروان لكنه لم يذكر هشام بن عروة وإنما يرى عنه بواسطة طريقه هذه وصلها الذهلي في الزهريات وقد اختلف علي هشام فيه اختلافاً آخر فرواه جاد بن سلمة عنه عن عوف بن الحارث عن أخته ربيعة عن أم سلمة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم قن لهن أن الناس يتحرون بهداياهم يوم عائشة الحديث أخرجه أحد ويختل أن يكون له هشام فطريقان فإن عبيد بن سليمان رواه عنه بالوجهين أخرجه الشيخان من طريقه بالاسناد الأول كالمضي في الباب الذي قبله وأخرجه النسائي من طريقه متابعاً لجاد بن سلمة والله أعلم (قوله باب ما لا يرد من الهدية) كأنه أشار إلى ما رواه الترمذي من حديث ابن عمر عن عائشة ثلاثاً لا ترد الوسايل والدين قال الترمذي يعني بالدين الطب وسانده حسن إلا أنه ليس على شرط البخاري فأشار إليه وأكفى بجديته أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطب قال ابن بطال إنما كان لا يرد الطب من أجل أنه ملازم لمساواة الملائكة وأما ذلك كان لا يأكل اللحم ونحوه (قلت) لو كان هذا هو السبب في ذلك لكان من خصائصه وليس كذلك فإن أنسا اقتضى به في ذلك وقد ورد النهي عن رد موقوف وأبداً إن الحكمة في ذلك في حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وأبو عوانة من طريق عبيد الله بن أبي جعفر عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً عن عرض عليه طيب فلا يرد فإنه خفف الجل طيب الرائحة وأخرجه مسلم من هذا الوجه لكن قال رويحان بن طيب ورواية الجماعة أثبت فإن أجدر سبعة أنفس معه ورواه عن

وقال أبو مروان عن هشام
عن عروة كان الناس
يتحرون بهداياهم يوم عائشة
* وعن هشام عن رجل من
قريش ورجل من الموالي
عن الزهري عن محمد بن عبد
الرحمن بن الحارث بن هشام
قالت عائشة كتبت عند
النبي صلى الله عليه وسلم
فأستأذنت فاطمة * (باب
ما لا يرد من الهدية) * حدثنا
أبو معمر حدثنا عبد الوارث

٢٥٨٢

ت س

تحفة

٤٩٩

حدثنا عازرون بن ثابت الانصاري قال (١٥٤) حدثني غلامه بن عبد الله قال دخلت عليه فناولني طيبا قال كان أنس رضي الله

عنه لا رد الطيب قال وزعم أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا رد الطيب * (باب من رأى الهبة الغائبة جازئة) حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما مروا وأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء وفد هوازن قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم جاؤنا تأييين وإنى رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل فإن بقية الحديث طينا لك وقد تقدم قريبا في العتق في باب من ملك من العرب رقبا بآتهم من هذا بهذا الإسناد بعينه فقيه أنهم وهو ما عفوهم من السي من قبل أن يقسم وذلك في معنى الغائب وحذف في هذه الطريق جواب الشرط من الجملة الثانية وهي فليفعل وقد ثبت كذلك في الباب الذي أشرت إليه قال ابن بطال فيه أن السلطان ان رفع أملاك قوم إذا كان في ذلك مصلحة واستلاف وتعيينه ابن المنبر وقال ليس كما قال في نفس الحديث أنه صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك إلا بعد تطيب نفوس المالكين ﴿قوله باب المكافأة في الهبة﴾ المكافأة بالهمزة فعلة بمعنى المقابلة والمراد بالهبة هنا المعنى الاعم كقوله في أول كتاب الهبة ﴿قوله عن هشام﴾ في رواية الاسماعيلي من طريق ابراهيم بن موسى القراء عن عيسى بن يونس حدثنا هشام ﴿قوله يقبل الهدية ويشتب عليها﴾ أى يعطى الذي يهدى له بالهبة والمراد بالتواب المجازاة وأقوله ما يساوى قيمة الهدية ﴿قوله لم يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة﴾ فيه إشارة الى ابن عيسى بن يونس تفرد بوضعه عن هشام وقد قال الترمذي والبرزالي لا يعرفه موصولا لا من حديث عيسى بن يونس وقال الأجرى سألت أبا داود عنه فقال تفرد بوضعه عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل ورواه وكيع وصلها ابن أبي شيبة عنه بلفظ ويشتب ما هو خير منها ورواية محاضر لم أقف عليها بعد واستدل بعض المالكية بهذا الحديث على وجوب التواب على الهدية إذا أطلق الواهب وكان ممن يطلب مثله التواب كالفقير للفقير بخلاف ما يهبه الأعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وسلم ومن حيث المعنى أن الذى أهدى فسد أن يعطى أكثر مما أهدى فلا أقل ان يعوض بظهر هدته موه قال الشافعي في القديم وقال في الجديد كالخفصة الهبة التواب باطلا لا تنعقد لانها بيع بمن جهول ولان موضوع الهبة التبع فلو أطلقناه لكان في معنى المعوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فما استحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة وأجاب بعض المالكية بأن الهبة تولى تقضى التواب أصلا لكانت بمعنى الصدقة وليس كذلك فإن الأغلب من حال الذى يهدى أنه يطلب التواب ولا سيما إذا كان فقيرا والله أعلم ﴿قوله باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعادل بينهم يعطى الآخر مثله﴾ في رواية الكشميني ويعطى

عنه لا رد الطيب قال وزعم أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا رد الطيب * (باب من رأى الهبة الغائبة جازئة) حدثنا سعيد بن أبي مرزوق حدثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال ذكر عروة أن المسور بن مخرمة رضى الله عنهما مروا وأخبراه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء وفد هوازن قام في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم جاؤنا تأييين وإنى رأيت أن أرد إليهم سيهم فمن أحب منكم أن يطيب ذلك فليفعل ومن أحب أن يكون على خطه حتى يعطيه إياه من أول ما يني الله علينا فقال الناس طيبنا لك * (باب المكافأة في الهبة) حدثنا مسدد حدثنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويشتب عليها يذكر وكيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة * (باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعادل بينهم ويعطى الآخر مثله ولا يشهد عليه) *

ن

٢٥٥/٢

٢٥٦/٢

وقال النبي صلى الله عليه وسلم اعبدوا بين أولادكم في العطية) سبأ موصولا في الباب الذي بعده بدون قوله في العطية وهي بالمعنى وقد أخرجه الطحاوي من طريق مغيرة عن الشعبي عن النعمان فذكره من الزيادة ولفظه سقوا بين أولادكم في العطية كما يحيون ابن يسوع وينكم في البر ويأتي حديث ابن عباس أيضا في آخر الباب (قوله وهل للوالدان يرجع في عطيته) يعني لولده (وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدى) اشتملت هذه الترجمة على أربعة أحكام * الأول الهبة للولد إذا كان لا يسهه فلو وهب الأب ولده شيئا كان كأنه المشهور أفت ومالك لا يملك لأن مال الولد إذا كان لا يسهه فلو وهب الأب ولده شيئا كان كأنه وهب نفسه في الترجمة إشارة إلى ضعف الحديث المذكور وأولى تأويله هو حديث أخرجه ابن ماجه من حديث جابر قال الدارقطني غريب تفرد به عيسى بن يونس بن أبي اسحق ويوسف ابن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكدر وقال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذري رجاله ثقات وله طريق أخرى عن جابر عند الطبراني في الصغير والبيهقي في الدلائل فيها قصة مطولة وفي الباب عن عائشة في صحيح ابن حبان وعن حمزة عن عمر كلاهما عند الزبيري وعن ابن مسعود عند الطبراني وعن ابن عمر عند أبي يعلى فجمعوا طرقه لا تحطه عن التوفيق وازال الاحتجاج به فتعين تأويله * الحكم الثاني العدل بين الأولاد في الهبة وهي من مسائل الخلاف كما سبأ وحديث الباب عن النعمان بحجة من أوجب * الثالث رجوع الولد فيما وهب للولد وهي خلافة أيضا ومنهم من فرق بين الصدقة والهبة فلا يرجع في الصدقة لأنه رادها أبواب الآخرة وحديث الباب ظاهر في الجواز كما سبأ أيضا وأنه أشار إلى حديث لا يحل لرجل يعطي عطية أو هبة ف يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده أخرجه أبو داود وابن ماجه بهذا اللفظ من حديث ابن عباس وابن عمر ورجال ثقات * الرابع * كل الولد من مال الولد بالمعروف قال ابن المنبر في انتزاعه من حديث الباب خفاء وجهه أنه لما جاز لا بالانفاق أن يأكل من مال ولده إذا احتاج المفلأ يسترجع ما وهبه بطريق الأولى (قوله واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمر يعمرا ثم أعطاه ابن عمر وقال اضنع به ما شئت) هو طرف من حديث تقدم موصولا في البيوع ويأتي أيضا موصولا بعد أبي عشرين بابا قال ابن بطال مناسبة حديث ابن عمر للترجمة انه صلى الله عليه وسلم لوسأل عمر أن يهب البعير لانه عبد الله لبادر إلى ذلك لكنه لم يفعل بل يكن عدلا بين بني عمر فذلك اشتداه صلى الله عليه وسلم منه ثم وهبه لبعيد الله قال المهلب وفي ذلك دلالة على أن لا تزم المعدلة فيما يهبه غير الأب لولده وغيره وهو كما قال (قوله عن النعمان بن بشير) كذا لا كذا أصحاب الزهري وأخرجه النسائي من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب ابن محمد بن النعمان وجديد بن عبد الرحمن حدثاه عن بشير بن سعد حله من مسند بشير فشد ذلك وانحفظ الله عنه ما عن النعمان وبشير والد النعمان هو ابن سعد بن ثعلبة بن الجلاس بن ضم الجهم وتخفف اللام الخبز بن يحيى شهر من أهل يثرب وشهد غيرهما ومات في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة ويقال أنه أول من بايع أبا بكر من الانصار وقيل عاش إلى خلافة عمر وقد روي هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير وعبد مسلم والنسائي وأبي داود وأبو الغضبي عند النسائي وابن حبان وأجدوا الطحاوي والمفضل بن المهلب عند أحمد وأبي داود والنسائي

٢٥٨٦

م

ن

١١٦١٧

١١٦٢٨

وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند أحد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشعبي في الصحيحين وأبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم ورواه عن الشعبي عند كثير أيضاً وسأد كزافي وروايتهم من القوائد الزائدة على هذه الطريق مفصلاً شاء الله تعالى (قوله ان آياه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي في الباب الذي يلمه الله أعطاني أبي عطية فقالت عمة بنت رواحة لأرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعطيت ابني من عمة بنت رواحة عطية وسأبني في الشهادات من طريق أبي حبان عن الشعبي سبب سؤالها شهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظه عن النعمان قال سألت أبي عطية بعض الموهبة لي من ماله زاد مسلم والنسائي من هذا الوجه قالتوى بهاسنة أي مطلق في رواية ابن حبان من هذا الوجه بعد حولين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشأفيرا الكسر تارة وألغى أخرى قال ثم بدله فوجهها لي فقالت له لا أرضي حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم قال فاخذ بيدي وأنا غلام ومسلم من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن النعمان انطلق بي أبي يحملي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما انه أخذ بيده فمشى معه بعض الطريق وجهه في بعضه الصغر سنة أو عشرين استتباعه آياه بالحل وقد تبين من رواية الباب ان العطية كانت غلاماً وكذا في رواية ابن حبان المذكورة وكذا لا في رواة من طريق اسمعيل بن سالم عن الشعبي ومسلم في رواية عروة حدث جابر معاه وقعه في رواية أبي حريز بمهمله ورواه نزي بوزن عظيم عند ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي يشرى سعد أبي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان عمة بنت رواحة نفست بسلام وانى سميت النعمان وانما أتت أن ترى به حتى جعلت له حديقة من أفضل مال هولي وانما قالت شهدت على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا أشهد على جور وجمع ابن حبان بين الروايتين بالجلس على واقعيتين احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والآخرى بعد أن كبر النعمان وكانت العطية عبداه وهو جرح لا بأس به الا انه يعكر عليه انه بعد أن ينسب بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فيشهد به على العطية الثانية بعد أن قال له في الاولى لا أشهد على جور وجمع ابن حبان أن يكون بشير بن نسيخ الحكم وقال غيره يحتمل أن يكون جل الامر الاول على كراهة التزيه أو ظن أنه لا يلزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان عن الحديقة في الاغلب أكثر من عن العبد ثم ظهر وجه آخر من الجمع يسلم من هذا الخدش ولا يحتاج الى جواب وهو أن عمة بنت رواحة امتعت من تربيته الا ان بهب له شيئاً يخصه به وحببه الحديقة المذكورة فطعها بخاطر هاتمه فالتفت بها لانه لم يقضها منه أحد غيره فعاودته عمة في ذلك فطعها سنة وستين ثم طابت نفسه أن بهب له بدل الحديقة غلاماً ورضيت عمة بذلك الا انها خشيت أن يرجعه أبضا فقالت له شهدت على ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وأن تأمن من رجوعه فيها ويكون محبته الى النبي صلى الله عليه وسلم للاشهاد مرة واحدة وهي الاخرة وغاية ما فاسده ان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو كان النعمان بقص بعض القصص تارة وبقص بعضها أخرى فسمع كل مارواه ناقص عليه والله أعلم وعمرة المذكورة هي بنت رواحة

أن آياه أتى به الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم

ابن ثعلبة الخزرجية أخت عبد الله بن رواحة الصحابي المشهور ووقع عند أبي عوفان من طريق
عون بن عبد الله أنها بنت عبد الله بن رواحة والصحيح الأول وبذلك ذكرها ابن سعد وغيره وقالوا
كانت ممن يبيع النبي صلى الله عليه وسلم من النساء وفيما يقول فبس بن الخطيم يفتح المجبة
وعمر من سراوات النساء * تنفع بالمسك أروانها

فقال اني نخلت اني هذا

غلاما فقال كل ولدك

نخلت مثله قال لا قال

فارجعه * (باب الاشهاد في

المهية) * حدثنا حامد بن عمر

حدثنا أبو عوفان عن حصين

عن عامر قال سمعت النعمان

ابن بشير رضي الله عنهما وهو

على المنبر يقول اعطاني

أبي عطية فقالت عروة بنت

رواحة لأرضي حتى تشهد

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فأثنى رسول الله صلى

الله عليه وسلم فقال اني

أعطيت ابني من عروة بنت

رواحة عطية فأمرني أن

أشهدك سأمر رسول الله قال

أعطيت سائر ولدك مثل

هذا قال لا قال فأتوا الله

واعبدوا بين أولادكم قال

فرجع فرث عطية

٢٥٨٢

م ه ب ق

نحلة

١١٦٢٥

(قوله اني نخلت) يفتح النون والمهية والتعلة بكسر النون وسكون المهية العطية بغير عوض
(قوله فقال كل ولدك نخلت) زاد في رواية أبي حيان فقال ألك ولد سواه قال نعم وقال مسلم
رواه من طريق الزهري أما يونس ومعه فقال أ كل نبيك وأما الليث وابن عينة فقال لا أكل ولدك
(قلت) ولا منأخاه بينهما لأن لفظ الولد يشمل ما لو كانوا ذكورا أو إناثا أو ذكورا وأما لفظ البنين فإن
كانوا ذكورا فظاهر وإن كانوا إناثا أو ذكورا فعلى سبيل التغليب ولم يذكر ابن سعد ليشير إلى أن النعمان
ولدا غير النعمان وذكره بنتا اسمها أية بالوحدة تصغيراً أي (قوله نخلت مثله) في رواية أبي
حيان عند مسلم فقال أكلهم وهدت له مثل هذا قال لا وله من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن
الشعبي فقال ألك بنون سواه قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل هذا قال لا وفي رواية ابن القاسم
في الموطن الدار فطنى عن مالك قال لا والله يا رسول الله (قوله قال فارجعه) ومسلم بن
طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال فاردده وله وللنساء من طريق عروة مثله وفي رواية
الشعبي في الباب الذي يليه قال فرجع فرث عطية ومسلم فرث تلك الصدقة زاد في رواية أبي حيان
في الشهادات قال لا تشهدني على جور ومثله لمسلم رواية عامر عن الشعبي وفي رواية أبي
حرير المزكورة لأشهد على جور وقد علق منها البخاري هذا القدر في الشهادات ومثله لمسلم
من طريق اسمعيل عن الشعبي وله في رواية أبي حيان فقال فلا تشهدني إذا فاني لا أشهد على
جور وله في رواية المغيرة عن الشعبي فاني لا أشهد على جور ليشهد على هذا غيري وله وللنساء
في رواية داود بن أبي هند قال فأشهد على هذا غيري وفي حديث جابر فليس يصلح هذا وإن
لا أشهد إلا على حق ولعبد الرزاق من طريق طاوس مرسل لا أشهد إلا على الحق لا أشهد
بهذه وفي رواية عروة عند النسائي فكره أن يشهد له وفي رواية المغيرة عن الشعبي عند مسلم
أعدوا بين أولادكم في النخل كاتبعون أن يعدلوا بينكم في البر وفي رواية مجاهد عن الشعبي عند
أجدان لبنين عليك من الحق أن تعدل بينهم فلا تشهدني على جور أبسر لك أن يكونوا إليك
في البر سواه قال بلى قال فلاذا ولاي داود من هذا الوجه أن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم
كان لك عليهم من الحق أن يبرؤك وللنساء من طريق أبي الضحى الأسويب بينهم وله
ولابن حبان من هذا الوجه سويبتهم واختلاف الالتفات في هذه القصص الواحد قريج إلى
معنى واحد وقد نسب به من أوجب التسوية في عطية الأولاد وبه صرح البخاري وهو قول
طاوس والثوري وأجدوا بحق وقال به بعض المالكية ثم المشهور عن هؤلاء أنها باطلة
وعن أجد تصح وتوجب أن يرجع وعنه يجوز التفاضل إن كان له سبب كان محتاجا إلى البراءة
ودنه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية إن قصد بها التفضيل إلا ضرار
وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحقة فإن فضل بعضا منهم وكرهوا تحت المبادرة إلى التسوية
أو الرجوع فغفلوا الأمر على السند والنهي على التزويه ومن محقق أنه أوجه أنه مقدمة

الواجب لان قطع الرحم والعقوق محرمان فباؤدى اليهما يكون محترما والتفضيل بما يؤدى
 اليهما من اختلاف في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد وإسحق وبعض الشافعية
 والمالكية العدل أن يعطى الذكر حظين كالحديث واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال لو أبقاه
 الواهب في يده حتى مات وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والأنثى وظاهر الامر بالتسوية بشهد
 لهم وأستأنسوا بحديث ابن عباس رفعه سوراين أولادكم في العتبة فلو كنتم مفضلأ أحد
 لفصلت النساء أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي من طريقه واسناده حسن وأجاب من حل
 الامر بالتسوية على التدب عن حديث النعمان بأجوبة * أحد هان الموهوب للنعمان كان
 جميع مال والده وذلك منه قليل من فيه حجة على منع التفضيل حكاه ابن عبد البر عن مالك وتعقبه
 بأن كثر من طرق حديث النعمان صرح بالعبضة وقال القرطبي ومن أبعد التأويلات أن
 انتهى أخما يتناول من وهب جميع ماله لبعض ولده كذهب اليه مخنون وكان له لم يسمع في نفس
 هذا الحديث ان الموهوب كان غلاما وأنه وهبه له لمسا لته الأم الهبة من بعض ماله قال وهذا
 علم منه على القطع انه كان له مال غيره * ثانيا أن العتبة المذكورة لم تتجزأ وإنما جاز بشئ
 التي صلى الله عليه وسلم في ذلك فاشارة عليه بأن لا تفعل قترك حكمه الطحاوي وفي أكثر طرق
 حديث الباب ما يتأبذه * ثالثا ان النعمان كان كبيرا ولم يكن قبض الموهوب جازا ليه الرجوع
 ذكره الطحاوي وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث أيضا خصوص ما قوله أرجعه فانه يدل على
 تقديم وقوع القبض والذي تنافرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أوجه فإضاله لصغره
 فأمر برد العتبة المذكورة بعدما كانت في حكم المقبوض * رابعا ان قوله أرجعه دليل على
 الصحة ولو لم تصح الهبة لم يصح الرجوع وإنما أمره بالرجوع لان اللو الدان يرجع فيما وهبه لولده
 وان كان الأفضل خلاف ذلك لكن استحباب التسوية يرجع على ذلك فلذلك أمر به وفي
 الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله أرجعه أى لا تغنى الهبة المذكورة ولا يلزم من
 ذلك تقدم صحة الهبة * خامسا ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالاشهاد على ذلك وإنما امتنع
 من ذلك لكونه الامام وكأنه قال لا أشهد لان الامام ليس من شأنه ان يشهد وإنما من شأنه
 أن يحكم حكمه الطحاوي أيضا وارتضاه ابن القصار وتعقب بأنه لا يلزم من كون الامام ليس
 من شأنه أن يشهد أن يمنع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا تعينت عليه وقد صرح المحتج
 بهذا ان الامام اذا شهد عند بعض قوابله جاز وأما قوله ان قوله أشهد صيغة اذن فليس كذلك بل
 هو التوبيخ لما يدل عليه بقية الفاظ الحديث وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن
 حبان قوله أشهد صيغة أمر والمراد به في الجواز وهو كقوله لعائشة اشترى لهم الولاء انتهى
 * سادسا التمسك بقوله لا أسويت بينهم على ان المراد بالامر الاستحباب والنهي التبرير وهذا
 جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه اللفظة ولا سيما تلك الرواية بعينها وردت بصيغة
 الامر أيضا حيث قال سويت بينهم * سابعها وقع عند مسلم عن ابن سيرين ما يدل على ان المحفوظ في
 حديث النعمان قاربوا بين أولادكم لاسووا وتعقب بان المخالفين لا يوجبون المقاربة كما
 لا يوجبون التسوية * ثامنها في التشبيه الواقع في التسوية بينهم بالتسوية منهم في الرأى والدين
 قريب يدل على ان الامر للتدب لكن اطلاق الجور على عدم التسوية والمفهوم من قوله لا أشهد

قوله لكن اطلاق الجور على
 قوله قال فلا اذا أخذنا في
 جميع النسخ التي بأيدينا
 ولعل فيها سقطا من النسخ
 والاصل لكن اطلاق الجور
 على عدم التسوية والمفهوم
 من قوله لا أشهد الاعلى حق
 يدل على ان الامر للجور
 أو يدل على خلافه أو نحو
 ذلك فقامل وحرراه معجبه

الاعلى حق وقد قال في آخر الرواية التي وقع فيها التشبيه قال فلا اذا * تاسعها عمل الخلقين ائى
 بكر وعمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على عدم التسوية بقرينة ظاهرة في ان الامر للثب فاما
 أبو بكر فواما الموطأ باسناد صحيح عن عائشة ان أبا بكر قال لها في مرض موته ائى كنت تثلث
 فخلوا كنت اختريته لكان لك وانما هو اليوم للوارث وأما عمر فذكره الطحاوى وغيره انه ثلث
 ابنه عاصم دون سائر ولده وقد أجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين بذلك ويجيب
 عن ذلك عن قصة عمر * عاشرا الاجوبة ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل له لغير ولده
 فاذا جاز له أن يخرج جميع ولده من ماله جاز له أن يخرج عن ذلك بعضهم ذكره ابن عبد البر ولا
 يخفى ضعفه لانه قياس مع وجود النص وزعم بعضهم ان معنى قوله لا أشهد على جورأى لا أشهد
 على ميل الاب لبعض الاولاد دون بعض وفي هذا نظر لا يخفى ويردده قوله في الرواية لا أشهد الا
 على الحق وحكى ابن التين عن الداودي ان بعض المالكة احتج بالاجماع على خلاف ظاهر
 حديث النعمان ثم رده عليه واستدل به أيضا على ان الاب ان يرجع فيما وهبه لانه وكذلك الام
 وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكة فرقوا بين الاب والام فقالوا للام أن ترجع ان كان الاب
 حيا دون ما اذا مات وقيدوا رجوع الاب عاذا كان الابن الموهوب له لم يتحدث ببناء ويكف
 وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع مطلقا وقال أحمد لا يحل لو اهب أن يرجع في
 هبته مطلقا وقال الكوفون ان كان الموهوب صغيرا لم يكن للاب الرجوع وكذا ان كان كبيرا
 وقبضها قالوا وان كانت الهبة لزوج من زوجته وأوالعكس وأولى رحم لم يجز الرجوع في شئ من
 ذلك ووافقهم اسحق في ذى الرحم وقال الزوجه أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل واحد
 من ذلك بطول وحجة الجمهور في استثناء الاب ان الولد وماله لاه فلس في الحقيقة رجوعا وعلى
 تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التاديب ونحو ذلك وسأيت الكلام على هبة الزوجين في
 الباب الذي بعده وفي الحديث أيضا التنب إلى التألف بين الأخوة وترك ما يقع بينهم الشقاق
 أو يورث العقوق والآباء وان عطية الاب لانه الصغرى في حجة لا تحتاج إلى قبض وان الاشهاد
 فيها فغنى عن القبض وقيل ان كانت الهبة ذهباً أو فضة فلا بد من عزلها وافرأها وفيه كراهة
 تحمل الشهادة فيماليس مباح وان الاشهاد في الهبة مشروع وليس واجب وفيه جواز الميل إلى
 بعض الاولاد وان جاز دون بعض وان وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه ان للامام
 الاعظم أن يعمل الشهادة وتظهر فائدتها المالك فيكم في ذلك بعلمه عند من يحبزه أو يؤيدها عند
 بعض ثوابه وفيه مشروعية استفعال الحاكم والفتى عما يحتمل الاستفعال لقوله أنك ولده غيره
 فلما قال نعم قال أمك لهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لا أشهد فيقيمهم منم أنه لو قال نعم لشهد
 وفيه جواز تسمية الهبة صدقة وان للامام كلاما في مصلحة الولد والمبادرة إلى قبول الحق وأمر
 الحاكم والفتى بتقوى الله في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتنطع لأن عمره تلو رضى
 بما وهبه زوجها الولد لم يرجع فيه فلما اشتد حرصها في تنب ذلك أفضى إلى بطلانه وقال المهلب
 فيه ان للامام أن يرد الهبة ولو صفة عن يعرف منه وربما عن بعض الورثة والله أعلم ﴿قوله﴾
 هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها أى هل يجوز لأحد منهما الرجوع فيها ﴿قوله﴾
 قال ابراهيم هو النخعي ﴿قوله جائرة﴾ أى فلا رجوع فيها وهذا الاثر مصلحه عبد الرزاق عن

* (باب هبة الرجل
 لامرأته والمرأة لزوجها)
 قال ابراهيم جائرة

نخ

٢٥٦/٢

وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعنا واستاذن (١٦٠) النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في أن يرض في بيت عائشة * وقال النبي صلى

الله عليه وسلم العائذ في هبته كالكلب يعود في قشه * وقال الزهري فبين قال لاهر أنه هب لي بعض صدأك أو كله ثم لم يمكث الا يسيرا حتى طلقها فرجعت فيه قال برد الهان كان خلبها وان كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز قال الله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري قال أخبرني عبيد الله بن عبد الله قالت عائشة رضي الله عنها لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد بوجهه استاذن أزواجه أن يعرض في بيتي فأذن له فخرج بين رجلين خط رجلاه الأرض وكان بين العباس وبين رجل آخر فقال عبيد الله فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة فقال لي وهل تدري من الرجل الذي نسم عائشة قلت لا قال هو علي بن أبي طالب * حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

نقل قال النبي صلى الله عليه وسلم العائذ في هبته كالكلب يقي ثم يعود في قشه * (باب هبة المرأة لغير زوجها وعقها اذا كان لها زوج) فهو جائز اذا لم تكن سقيمة فاذا كانت سقيمة لم يرجع وقال ابن جريح عن ابن أبي مليكة

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

ملكية

عن عباد بن عبد الله عن أسماء رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله (١٦١) مالي مال إلا ما أدخل علي الزبير فأتصدق

ملكه وقد تقدمت في الزكاة (قوله عن عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير بن العوام وأسماء التي روى عنها هي بنت أبي بكر الصديق وهي جدته لأمه وقد روى أيوب هذا الحديث عن ابن أبي ملكية عن عائشة بغير واسطة أخرجه أبو داود والترمذي وصححه النسائي وصرح أيوب عن ابن أبي ملكية بتحديث عائشة بذلك فيجمل على أنه مجمعه من عباد عنها ثم حديثه به (قوله مالي مال إلا ما أدخل علي) بالشدديد والزبير هو ابن العوام كان زوجها (قوله فأصدق) كذا لا كتر يحذف أداة الاستفهام والمستقل بابائهما (قوله ولا توقي فبوي الله عليك) بالنصب لكونه جواب النهي وكذا قوله في الرواية الثانية فيحصى الله عليك والمعنى لا تجمعي في الوعا وتنجلي بالنفقة فيجازي بمثل ذلك وقد تقدم شرحه مبسوطا في أوائل كتاب الزكاة (قوله عن فاطمة) هي بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي بنت عم هشام بن عروة الراوي عنها وزوجته وأسماء هي بنت أبي بكر جدتها ماجيعا لأبيومرارة الثاني حديث ميمونة عن يزيد هو ابن أبي حبيب وبكر هو ابن عبد الله بن الأشج وهذا الإسناد ضعفه الأول مصريون وضعفه الآخر مدنيون وفيه ثلاثة من التابعين في نسق يزيدو بكر وبكر (قوله أنها أعققت وليدة) أي جارية في رواية النسائي من طريق عطاء بن يسار عن ميمونة أنها كانت لها جارية سوداء لم أقص على اسم هذه الجارية وبين النسائي من طريق أخرى عن الهليلية زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ميمونة في أصل هذا الحادثة أنها كانت سألت النبي صلى الله عليه وسلم خادما فأعطاها خادما فأعقبت (قوله أما) بتقصيف الميم (أنك) بفتح الهمزة (وأعطيت أحوالك) أخوالها كانوا من بني هلال أيضا واسم أمها غنيدة بنت عوف بن زهير بن الحرث ذكرها ابن سعد (قوله لو أعطيت أحوالك) كان أعظم لاجرك قال ابن بطال فيه أنه به ذى الرحم أفضل من العتق ويؤيده ما رواه الترمذي والنسائي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر الضبي مر فوعا الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذى الرحم صدقة وصله لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذى الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متدنيا والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي المذكورة فقال أفلا فديت بها بنت أخيك من رعيبة الغنم فيمن الوجه في الأولوة المذكورة وهو احتياج قرابتها إلى من يخدمها وليس في الحديث أيضا جمعة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال كقهره ووجه دخوله حديث ميمونة في الترجة أنها كانت رشيعة وإنما أعققت قبل أن تستأمر النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأول فلو كان لا يتبدلها تصرف في مالها لاطلوا والله أعلم * الثالث حديث عائشة وصدور طرف من قصة الأفك وسبائ شرهما مستوفى في تفسير سورة النور وقوله وكان يقسم لكل امرأ منهن غير سورة الخ حديث مستقل وقد ترجم له في النكاح وأوردته مفردا وبأي الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى وقد تبين وجهه هناك في شرح الباب الذي قبله قال ابن بطال ليس في أحاديث الباب ما يدل على ما لا يحملي على ما زاد ادعى الثالث انتهى وهو جل سائق أن بنت المدعى وهو أنه لا يجوز زناها تصرف فيما زاد ادعى الثالث إلا بالنزول زوجها لما في ذلك من الجمع بين الأدلة والله أعلم (قوله وقال بكر) هو ابن مضر (عن عمرو) هو ابن الحارث (عن بكير) هو ابن الأشج (عن كريب

قال تصدق ولا توقي فمروى
الله عليك * حديثنا عبد الله
حديثنا عبد الله بن عمر حديثنا
هشام بن عروة عن فاطمة
عن أسماء أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال أنفق
ولا تحصى فيحصى الله عليك
ولا توقي فبوي الله عليك
* حديثنا يحيى بن بكير عن
الليث عن يزيد عن بكير عن
كريب مولى ابن عباس أن
ميمونة بنت الحرث رضي الله
عنها أخبرتنا أنها أعققت
وليدة ثم سألت النبي صلى
الله عليه وسلم فلما كان
بومها الذي يدور عليها فيه
قالت أشعرت يا رسول الله
أنى أعققت وليدتي قال أو
فعلت قالت نعم قال أما لك
لو أعطيت أحوالك كان
أعظم لاجرك وقال بكر عن
عمرو عن بكير عن كريب أن
ميمونة أعققت * حديثنا حسان
ابن موسى أخبرنا عبد الله
أخبرنا يونس عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا أراد
سفر أقصر عن نسائه فبهن
خرج سهمها خرج بها مع
وكان يقسم لكل امرأ
منهن بومها وليتهن ما غن
سودة بنت زعفة وهبت
بومها وليتهن العائشة زوج

* (باب من يبدأ بالهدية) وقال بكر بن عمرو بن بكير عن كريب بن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أعقت ولبدة لها فقال لها ولو وصلت بعض أحوالك كان أعظم (١٦٢) لأجرك * حدثني محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي عمران الجوني عن طلحة بن

ان ميمونة أعقت (وقع في رواية المسملي أعقتة وهو غلط فاحش فقد سُدَّ كره المصنف في الباب الذي يليه بهذا الاسناد وقال فيه أعقت ولبدة لها وأراد المصنف بهذا التعليق شقين أحدهما موافقة عمرو بن الحارث بن زيد بن أبي حبيب على قوله عن كريب وقد خالفه محمد بن إسحق فرواه عن بكير فقال عن سلمان بن يسار يدل بكير آخرجه أبو داود والنسائي من طريقه قال الدارقطني ورواية يزيد بن عمرو وأصح ثابتهما أنه عند بكر بن مضر عن عمرو بصورة الاسناد قال فيه عن كريب ان ميمونة أعقت فذكر قصة ما أدركها الحسن قد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث فقال فيه عن كريب عن ميمونة أخرجه مسلم والنسائي من طريقه وطريق بكر بن مضر المعلقة وصلها البخاري في كتاب البر الوالدين له وهو مفرد وسعناه من طريق أبي بكر بن دلويع عنه قال حدثنا عبد الله بن صالح هو كاتب المثلث عن بكر بن مضر عنه * (قوله باب من يبدأ بالهدية) أي عند التعارض في أصل الاستحقاق (قوله وقال بكر) هو ابن مضر وعمرو هو ابن الحارث وقد مضى التنبيه على من وصله في الباب الذي قبله * حدثت ميمونة قبل الاستواء في صفة تمام الاستحقاق فيقدم القريب على الغريب * وحديث عائشة المذکور بعده فيسه الاستواء في الصفات كلها فقدم الأقرب في الذات (قوله عن أبي عمران الجوني) هو عبد الملك والاسناد كله بصريين إلا عائشة وقد دخلت البصرة (قوله عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم ابن مرة) في رواية يحتاج بن مهنا عن شعبة كسائي في الأدب سمعت طلحة لكنه لم ينسبه وقد أزلت هذه الرواية اللبس الذي تقدمت الإشارة إليه في كتاب النفقة * ووقع عند اسماعيلي من بني تميم الراب بنع الرازم الموحدة الخفيفة وآخره موحدة أخرى وهو وهم والصواب تميم مرة وهو رطه أبي بكر الصديق وقد وافق محمد بن جعفر على ذلك بن زيد بن هرون عن شعبة كما حكاها اسماعيلي وسأق شرح هذا الحديث في كتاب الأدب ان شاء الله تعالى وقوله باب منصوب على التمييز * (قوله باب من يقبل الهدية لعله) أي بسبب نشأته الرية كالقرض ونحوه (قوله وقال عمران بن عبد العزيز الخ) وصله ابن سعد بقصة فيه فروى من طريق فروان بن مسلم قال أسهبني عمر بن عبد العزيز التفاح فلم يجد في بيته شيئاً أشترى به فركبنا معه فقلناه علمان الدبر باطباق تفاح فتناولوا واحدة فتناولوا التفاح فقلت لعله في ذلك فقال لاحاجة لي فيه فقلت أليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يقبلون الهدية فقال انما الاولان هدية وهي للعمال بعدهم رشوة وصله أبو نعيم في الحلية من طريق عمرو بن مہاجر عن عمرو بن عبد العزيز بن ربيعة قصة أخرى وقوله رشوة بضم الراء وكسرها ويجوز التضع وهي ما يؤخذ بغير عوض وبعبأ أخذه وقال ابن العري الرشوة كل مال دليع لبتاع به من ذبح جاءه عن أعالى ما لا يحل والمرئتي فابضه والرائش معطيه والرائش الواسطة فقد ثبت حديث عبد الله بن عمرو في لعن الراشي والمرئتي أخرجه الترمذي وصححه وفي رواية والرائش والرائشي ثم قال الذي يهدى لا يتحلون فيضدوه المهدى اليه أو عونه أو ماله فأفضله الاول والثالث جائز لانه يتوقع ذلك

عبد الله رجل من بني تميم مرة عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني اتي جارني فالي أيهما أهدي قال الي أقربهما مذكيا يا * (باب من يقبل الهدية لعله) وقال عمر ابن عبد العزيز كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية واليوم رشوة * حدثنا أبو اليان أخيراً شعبة عن الزهري قال أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره أنه سمع الصعب بن حزامه اللسي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يخبر أنه أهدي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جار وحش وهو بالأنواء وأبو دنان وهو محرم فذه فقال صعب فلما عرف في وجهه رشوة هدى قال ليس بنارتي عليك ولكلأكرم * حدثني عبد الله ابن محمد حدثنا شافعي عن الزهري عن عروة بن الزبير عن أبي حنيفة الساعدي رضي الله عنه قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم

رجل من الأزد يقال له ابن الأسمه على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا أهدي لي قال فها جلس في بيت أبيه وبيت أمه فينظر أي هدية له أم لا والذي نفسي بيده لا يأخذ أحد منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته ان كان بصيرة له رغاء أو بقرة لها خوار أو شاة ترفع سدح حتى رأينا عفرة أبيه اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت ثلاثاً

* (باب كيف يقبض العبد والمتاع) * (١٦٤) وقال ابن عمر كنت على بكر صعب فاشترت منه النسي صلى الله عليه وسلم وقال هو لك

بأعبد الله * حدثنا قتيبة بن
سعيد حدثنا الليث عن ابن
أبي لهبة عن المسور بن
مخرمة رضى الله عنهما أنه
قال قسم رسول الله صلى
الله عليه وسلم أقبسة ولم يعط
مخرمة منها شاف قال مخرمة
يا بني انطلق بنا إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فانطلقت معه فقال ادخل
فادعني قال فدعوت له
فخرج إليهم عليه قبا من
فقال خباها ذلك قال
فظفر إليه فقال رضى مخرمة
* (باب إذا وهب هبة
فقبضها الآخر ولم يقبل
قبلت) * حدثنا محمد بن
محبوب حدثنا عبد الواحد
حدثنا عمر عن الزهرى
عن حميد بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة رضى الله
عنه قال جاء رجل إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال هلكت فقال
وما ذلك قال وقعت بأهلى
في رمضان قال أتجد رخصة
قال لا قال فهل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فاستطيع أن
نظم ستين مسكيا قال
لا قال فخرج رجل من الأنصار
بقرع والعرق المثلث فيه
فمر فقال أذهب بهذا فقصت

قد أعديت إلى النجاشي حله وأوأى من مسك ولا أرى النجاشي الاقدمات ولا أرى هدى الا
مرودة على فان ردت على فهسى لك قال وكان كما قال الحديث واسناد حسن ثم ذكر المصنف
حديث جابر بن زنادى بكر الصديق له ما وعده النبي صلى الله عليه وسلم وسأني بشرط شره
في كتاب فرض الخمس ان شاء الله تعالى قال الامام علي ليس ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم جار
هبة وانما هي عدة على وصف لكن لما كان وعد النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يخلف
نزلنا وعده منزلة الضمان في الهبة فربما ينفذ بين غيره من الامة ممن يجوز ان يفي وان لا يفي
(قلت) وجه ايراده ان ينزل الهبة اذا لم يقبض منزلة الوعد بها وقد أمر الله بالخارج الوعد ولكن
حله الجمهور على التذلل كما سألني (قوله) ما كلف يقبض العبد والمتاع أى
الموهوب قال ابن بطال كقبضة القبض عند العلماء بسلام الواهب إليها إلى الموهوب وحاجته
الموهوب بذلك قال واختلفوا أهل من شرط صحة الهبة الحبازة ثم لا هي في الخلاف وغيره
قول الجمهور انما لا يتم الا بالقبض وعن القديم به قال أبو ثور وداود تصحب يقبض العقدان لم
يقبض وعن أحمد تصحب دون القبض في العين المعينة دون الشائعة وعن مالك كالتذلل لكن
قال ابن امت الوهاب قبل القبض وزادت على الثلث اقتصر إلى اجازة الوارث ثم ان الترجمة في
الكسفة لا في أصل القبض وكأنه أشار إلى قول من قال يشترط في الهبة حقيقة القبض دون
التخلية وسأشرب إليه بعد ثلاثة أبواب (قوله) وقال ابن عمر كنت على بكر صعب (حديث تقدم
ذكره وشرحه في كتاب السبع ثم ذكر المصنف حديث المسور بن مخرمة في قصة أبيه في القاء
وسأني الكلام عليه في كتاب اللباس وقوله فقال خباها ذلك قال فظفر إليه فقال رضى مخرمة
قال الدوادى هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم على جهة الاستهتام أى هل رضيت وقال
ابن التين يحتمل أن يكون من قول مخرمة (قلت) وهو المبادر للذهن (قوله) ما
إذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقبل قبلت أى جازت ونقل فيه ابن بطال اتفاق العلماء ان
القبض في الهبة هو غاية القبول وغفل رحمه الله عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون
القبول في الهبة دون الهبة الا ان كانت الهبة ضمنية كما لو قال أعطيت عبدك على ففقه عنه
فاه يدخل في ملكه هبة ويعتق عنه ولا يشترط القبول ومقابل اطلاق ابن بطال قول الماوردي
قال الحسن البصري لا يشترط القبول في الهبة كالعتق قال وهو قول شذبه عن الجماعة وخالفه
الصفافه لأن يزيد الهبة فيحتمل اه على ان اشتراط القبول في الهبة يوجب جماعت
الشافعية ثم أورد فيه حديث أبي هريرة في قصة الجماعة في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفى
في الصيام والغرض منه انه صلى الله عليه وسلم أعطى الرجل التبر فقبضه ولم يقبل قبلت ثم قال اه
اذهب فاطعمه أهله ولن اشتراط القبول أن يجيب عن هذا المذهب واقعة عن فلاحه فيهم ولم
يصرح فيها بذكر القبول ولا ينقمه وقد اعترض الامام علي بأنه ليس في الحديث ان ذلك كن
هبة بل له كان من الصدقة فيكون قاسما لا واهبا اه وقد تقدم في الصور التصريح بان ذلك
كان من الصدقة وكان المصنف يجهل إلى أنه لا فرق في ذلك (قوله) ما إذا
وهب ذبا على رجل أى صرح ولم يقبضه منه ويقبضه قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء

به طالع على أسوح مننا رسول الله والذي يملك بالحق ما بين يديها أهل بيت أسوح مننا ثم قال اذهب
فاطعمه أهله * (باب إذا وهب ذبا على رجل) *

وقال شعبة عن الحكم هو جازر وهب الحسن بن علي عليهما السلام دية رجل على رجل لرجل الله عليه وسلم من كان له عليه حق فلعنه أو اتهمه منه وقال جازر قتل أبي وعليه دين فسال النبي صلى الله عليه وسلم غرما أن يقولوا غرا طائفي ويحلقوا أبي حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس وقال الليث حدثني يونس (١٦٥) عن ابن شهاب أنه قال حدثني ابن كعب بن

في صحة الأبرار من الدين إذا قبل البراءة قال وإنما اختلفوا إذا وهب دية له على رجل لرجل آخر في اشترط في صحة الهبة القبض لبعض هذه ومن لم يشترطه صححها لكن شرط مالك أن تسلم إليه الزمعة بالدين ويشهد بذلك على نفسه أو يشهد بذلك ويعلنه أن لا يكون يوثقه اه وعنده الشافعية في ذلك وجهان جزم الماوردي بالطلاق وصححه الغزالي ومن تبعوه صحح الصمراي وغيره الصحة قبل والخلاف من رتب على البيع ان يحتمل بيع الدين من غير من عليه فالهبة أولى وإن منعناه في الهبة وجهان والله أعلم (قوله) وقال شعبة عن الحكم هو جازر وصله ابن أبي شعبة عن أبي داود عن شعبة قال قال لي الحكم أنا أي ليلي يعني محمد بن عبد الرحمن فسألني عن رجل كان له على رجل دين فوهبه له أن يرجع فيه قلت لا قال شعبة فسألت جادا فقال لي لا أن يرجع فيه (قوله) وهب الحسن بن علي دية لرجل لم أقف على من وصله (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عليه حق فلعنه أو اتهمه منه أي من صاحبه وصله سدد في مسنده من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة من فوعا من كان لا حد له عليه حتى فلعنه أباه أو لم يحمله منه الحديث وقد تقدم مرصولا بعضا في كتاب المظالم ووجه الدلالة منه لما رواه ابن أبي شعبة عن الحسن بن علي عليه وسلم سوي بن أن يعطيه أباه أو يحمله منه ولم يشترط في التحليل (قوله) وقال جازر قتل أبي (الخ) وصله في الباب بأتم منه ونؤخذ الترجمة من قوله فسأل النبي صلى الله عليه وسلم غرما أن يقولوا غرا طائفي وأن يحلقوه فلو قبالوا كان في ذلك براءة ذمته من قبل الدين ويكون في معنى الترجمة وهو هبة الدين ولو لم يكن جازر الماطلة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) أخبرنا عبد الله هو ابن المباركة (قوله) وقال الليث حدثني يونس وصله الذهلي في الزمعة عن عبد الله بن صالح عن الليث وقد سبق من وجه آخر في الاستقراض وبأبي الكلام عليه مستوفى في علامات النبوة أن شاء الله تعالى (قوله) يا هبة الواحد للجماعة أي يجوز ولو كان شهما منها قال ابن بطال غرض المصنف إثبات صحة المشاع وهو قول الجمهور وخلافه لا يحنفية كذا أطلق وتعقب بأنه ليس على إطلاقه وإنما يشرى في هبة المشاع بين ما قبيل القسمة وما لا قبيلها والعبرة بذلك وقت القبض لا وقت العقد (قوله) وقالت أسماء حتى بنت أبي بكر الصديق والقاسم بن محمد عن ابن أبي بكر وهو ابن أخيها وابن أبي عتيق هو أبو بكر عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر وهو ابن أخي أسماء (تبس) ذكر ابن التين أنه وقع عنده في رواية القاسم إسقاط الواو من قوله وابن أبي عتيق قصار القاسم بن محمد بن أبي عتيق وهو غلط ومع كونه غلطا فإنه يصير غير مناسب لترجمة (قوله) ورثت عن أختي عائشة لما ماتت عائشة رضي الله عنها ورثها أختها أسماء وأم كلثوم وأولاد أخيه عبد الرحمن ولم يرثها أولاد محمد أخيه لأنه لم يكن شقيقها وكان أسماء أرادت جبر خاطر القاسم بذلك وأشرك معه عبد الله لأنه لم يكن وارثا لوجود أبيه ثم أورد

قصة حدثنا مالك بن أنس عن سهل بن سعد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بشارا فشرب وعن يمينه غلام روى عنه أن شياخ فقال للغلام أن أدت لي أعطيت هؤلاء فقال ما كنت لأؤثر يميني منك يا رسول الله أحدنا فله يده

مالك أن جازر بن عبد الله رضي الله عنهما أخبره أن أباه قتل يوم أحد شهيدا فأشد الغرما في حقوقه فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمته فبأهم أن يقولوا غرا طائفي ويحلقوا أي فابوا فلم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حائطي ولم يكسر لهم ولكن قال سأغدو عليك أن شاء الله تعالى فغدا علمنا نحن أصعب فطاف في الخلف فدعا فرعه بالبركة فبهدتها فقصدهم حتى هم يوتي لسان غرما بقية شجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فأخبرته بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرار مع وهو جالس يا عمر فقال عمر ألا يكون قد رضي علمنا أنك رسول الله والله أنك رسول الله (باب هبة الواحد للجماعة) وقال ابن التين القاسم بن محمد بن أبي عتيق ورثت عن أختي عائشة ما نفعني وقد أعطاني به معاوية ما أتت فهو لي كما حدثنا يحيى بن

* حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر حدثنا ابن فضيل عن أبيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها وجاء على فذ كرت ذلك فذ كر النبي صلى الله عليه وسلم قال أتى رأيت على أبيها سترًا موشيًا فقال مالي وللدنيا فأناها على فذكر ذلك لها فقالت لما رأت فيه عماشة قال ترسلني به إلى فلان أهل بيت بهم حاجة * حدثنا جابر بن منهل * حدثنا شعبة قال أخبرني عبد الملك بن ميسرة قال سمعت يزيد بن وهب عن علي رضي الله عنه قال أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم حلة سبراء فلبسها فראيت الغضب في وجهه فشققها بين نسائي * (باب قبول الهدية من المشركين

التحريم والتشويه وهدية مالا يجوز زلته جائزة فإن صاحبه التمسرف فيه بالبيع والهبة لمن يجوز لباسه كالنساء ويستفاد من الترجمة الإشارة إلى منع ما لا يستعمل أصلًا للرجال والنساء كاتية الاكل والشرب من ذهب وفضة ثم ورد المصنف فيه ثلاثة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر في حلة عطار دوسأني شرحه في كتاب اللباس ومناسبة للترجمة ظاهرة * ثانيها حديث ابن عمر في قصة فاطمة (قوله) حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر جزم الكلابي بأنه القسدي نسبة إلى فمده ففتح الفاء وسكون اليمين نسبة بلدين بغداد ومكة في نصف الطريق سواء وكان نزلهما فنسب اليها ويحتمل عندى أن يكون هو أبو جعفر القومسي الحافظ المشهور وقد أخرج عنه البخاري حدثنا غير هذا في المغازي وانما يجوز ذلك لأن المشهور في كنية القسدي أبو عبد الله بخلاف القومسي فكنيته أبو جعفر بخلاف (قوله) حدثنا ابن فضيل عن أبيه (هو محمد بن فضيل ابن غزوان الكوفي وليس الفضيل عن نافع عن ابن عمر في البخاري سوى هذا الحديث (قوله) أتى النبي صلى الله عليه وسلم بيت فاطمة فلم يدخل عليها) زاد في رواية ابن عمر عن فضيل عندى داود والاسماعيلى وابن حبان قال وقيل كان يدخل الأباها (قوله) فذ كرت ذلك (له) زاد في رواية ابن عمر جفا على قرأها همزة (قوله) فذ كر النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية الأصيلي فذ كره وفي رواية ابن عمر فقال يا رسول الله ان فاطمة أشد عليا أناك جئت فلم تدخل عليا (قوله) سترًا موشيًا) بنهم الميم وسكون الواو بعدها همزة ثم تحتانية قال ابن التين أصله موشى فالتى حرفا فعلة وسبق الأول بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الأخرى وكسرت الأولى لأجل التي بعدها فصار على وزن مريض ومطلى ويجوز زفه موشى وزن موسى وقال المطرزي الوشى خلط لون بلون ومنه وشى الثوب اذ ارقه ونقشه وقال ابن الحوزي الموشى المخطط بألوان شتى (قوله) مالي وللدنيا) زاد ابن عمر مالي وللرقم أى المرقوم والرقم النقش (قوله) قال ترسلني به) كذا الأبي ذر ترسلني بخذف النون وهى لغة أو قد دران فحذف لدلالة السياق وفي رواية لا أكثر ترسل بنهم الامام يغيرياء (قوله) أهل بيت بهم حاجة) بغير أهل على البدل ولم أعرفهم بعد وفي الحديث كراهة دخول البيت الذى فيه ما يكره وأورد ابن حبان عقب هذا الحديث حديث سفيينة فقال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل بيتنا من ذلكم فكان ذلكم يكن منه صلى الله عليه وسلم في بيت فاطمة دون غيرها وفيما قاله نظر الان جملنا التزوي على قى ما هو أهم مما يصنع فى نفس الحدار أو يعلى عليه قال المهلب وغيره كره النبي صلى الله عليه وسلم لآبته ما كره لنفسه من تعجيل الطيبات فى الدنيا لأن ستر الباب حرام وهو نظير قوله لها المسألة فحذفها من نسائي خبر من ذلك فعلمنا ذلك كرسد النوم * ثالثها حديث على في الحلة وفيه قوله فشققها بين نسائي وسبأني شرحه في كتاب اللباس ومناسبتها ظاهرة من قوله قرأت الغضب في وجهه فانه دال على انه كره له لبسها مع كونه أهداها له (قوله) ما قبول الهدية من المشركين) أى جواز ذلك وكأنه أشار إلى ضعف الحديث الوارد في زهدة المشرك وهو ما أخرجه موسى بن عبيد بن المغازي عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ورجال من أهل العلم ان عامر ابن مالك الذى يدعى ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك فأهدى له فقال انى لأقبل هدية مشرك الحديث رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم عن الزهري

والأصح وفي الباب حديث عباس بن حماد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من طريق قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عبيد بن جراح قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم ناقة فقال أسأت قلت لا قال اني نهيت عن زبد المشركين والزبد بفتح الزاي وسكون الواوحة الرفذ صححه الترمذي وابن خزيمة وأورد المصنف عدة أحاديث دالة على الجواز فجمع بينها الطبري بأن الاستماع فيها أهدى له خاصة والقبول فيها أهدى للمسلمين وفيه نظر لأن من جله أدلة الجواز ما رقت الهدية فيه له خاصة وجمع غيره بأن الاستماع في حق من يري به دينه التوذكروا الموالاته والقبول في حق من يري بذلك تأديسه وتألفه على الاسلام وهذا أقوى من الأول وقيل يحمل القبول على من كان من أهل الكتاب والرد على من كان من أهل الأوثان وقيل يتبع ذلك لغيره من الأمر أو ان ذلك من خصائصه ومنهم من ادعى نسخ المنع بأحاديث القبول ومنهم من عكس وهذا الوجه الثلاثة ضعيفة فالنسخ لا يثبت الاحتمال ولا التخصيص **(قوله)** وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم عليه السلام بسارة الحديث وأورده مختصرا وسياقي موصولا مع الكلام عليه في أحاديث الانبياء ووجه الدلالة منه ظاهر وهو مبنى على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا لم يرد من شرعنا انكاره **(قوله)** وأهدى النبي صلى الله عليه وسلم ناقة فيها سم ذكره موصولا في هذا الباب **(قوله)** وقال أبو جحيد أهدى ملكا أياه) بفتح الهجمة وسكون التثنية بلد معروف بساحل البحر طريق المصريين الى مكة وهي الآن خراب وقد تقدم الحديث مطولا في الزكاة وقوله وكتب اليه بجرهم أي يلبسهم وجعله الدودي على ظاهره فوهم ثم أورد المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أنس في لبة السندس وسيناقى شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى **(قوله)** أهدى) بضم أوله على البناء للمجهول **(قوله)** وكان ينهى) أي النبي صلى الله عليه وسلم عن الحرير وهي جملة خالية **(قوله)** وقال سعيد هو ابن أبي عروة (الخ) وصله أجد عن روح عن سعيد وهو ابن أبي عروة به وقال فيه جبة سندس أو دياج شك سعيد وسيناقى بيان ما فيه من التخالف مع بقية شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وأراد الضاري منه بيان الذي أهدى لتظهر مطابقة للترجمة وقد أخرجه مسلم من طريق عمرو بن عامر عن قتادة فقال فيه ان أ كيدردومة الجندل وأ كيدردومة هو أ كيدردومة كيدردومة بضم المهملة وسكون الواو بلدين الحجاز والنام وهي دومة الجندل مدية بقرب تبوك بها تخيل وزرع وحن على عشر مرأجل من المدية وتومان من دمشق وكان أ كيدردوماك هو أ كيدردون عبد الملك بن عبد الجبار بالجيم والنون بن اعمام بن الحرث بن معاوية بنسب الى كندة وكان نصرا يابسا وكان النبي صلى الله عليه وسلم أرسل اليه خالد بن الوليد في سرقة فأسروا وقتل أخاه حسان وقدمه اليه المدية فصاحه النبي صلى الله عليه وسلم على الجزية وأطلقه ذكر ابن اسحق قصته مطولة في المغازي وروى أبو يعلى باسناد قوي من حديث قيس بن النعمان انه لما قدم أخرج قباء من دياج منسوخا الذهب فردته النبي صلى الله عليه وسلم عليه ثم انه وجد في نفسه من رده دينه فرجع به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ادفعه الى عمر الحديث وفي حديث علي عند مسلم ان أ كيدردومة أهدى النبي صلى الله عليه وسلم ثوب حر رفعا عطاه عبد الله فقال شقته خراين القواطع فيسقتا منه ان الحلة التي ذكرها علي في الباب الذي قبله هي هذه التي أهداها أ كيدردوسيناقى المراد بالقواطع في اللباس

وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هاجر ابراهيم عليه السلام بسارة فدخل قبره فيها ملكا أو جبارا فقال اعطوها أجر وأهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فيها سم * وقال أبو جحيد أهدى ملكا أياه للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء فكسا بردا وكتب اليه بجرهم * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا واثق بن محمد حدثنا شيبان عن قتادة حدثنا أنس رضي الله عنه قال أهدى النبي صلى الله عليه وسلم جبة سندس وكان حلة ينهى عن الحرير فنجب الناس منها فقال صلى الله عليه وسلم والذى نفس محمد بيده لمناديل معدن معاذق الجنة أحسن من هذا وقال سعيد عن قتادة عن أنس ان أ كيدردومة أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم حلة * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا خالد بن الحرث حدثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان مودية أتت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة مسومة / ٢٢١١٢ ٣ قوله ابن الحرث في نسخة ابن الحرب اه معجبه

فأكل منها حتى بهما انقلب لا تقبلها قال لا قال فمالت أعرفها في لهوات رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثنا أبو النعمان حدثنا
 محمد بن المغيرة بن سليمان عن أبيه عن أبي عثمان عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال قال كافع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد (١٧٠) منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام ونحوه فحينئذ جاء رجل مشرك
 مشعان طول بل بغنم يسوقها

فقال النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم بعام عطية وأول أم

هية قال لا بل يسع فاشترى

منه شاة فصنع وأمر النبي

صلى الله عليه وسلم بسواد

البطن أن يشوى وأمر الله

مافي الشلائق والمائة إلا

وقد حر النبي صلى الله عليه

وسلم لهزة من سواد بطنها

أن كان شاهدا أعطاهما إياه

وان كان غائباً خاله فيقول

منها قصتين فأكلوا

أجمعون وشبعنا ففضلت

القصةتان فخلناه على

المعبر وأما قال * (باب

الهديّة للعشرتين وقول

الله تعالى لا ينهاكم الله عن

الذين لم يقاتلوك في الدين ولم

يخرجنكم من دياركم أن تبرؤهم

وتقسطوا إليهم إن الله

يحب المقسطين) * حدثنا

محمد بن خالد بن محمد بن سليمان

عن ابن بلال حدثني عبد الله بن

صديقه عن ابن عمر رضي الله

عنهما قال رأى عمر علة على

رجل تابع فقال للنبي صلى

الله عليه وسلم أنت هذه

الحدة تلبسها يوم الجمعة

وإذا جاءك الوقت فقل إنما

يلبس هذه من لا خلافة له في الآخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال عرك كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت قال اني لم أركها تلبسها تبعها أو تكسوها فأرسل بها إعرابي أخ له من أهل مكة قبل

أن يلبس * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة

أن شاة الله تعالى * ثانياً حدثت أنس أيضاً أن هدية تأت النبي صلى الله عليه وسلم بشاة
 مسمومة فأكل منها الخديث وسأني شرحه في غزو خيبر من المغازي واسم اليهودية المذكورة
 زينب وقد اختلف في أسامها كما سألني (قوله) فأكل منها حتى بهما زاد مسلم وأحمد في روايته
 من الوجه المذكور هنا فأكل منه فقال أنها جعلت فيه مملو زاد مسلم بعد قوله في بهما إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما عن ذلك فقالت أردت لثقتك قال ما كان الله ليلسطك على
 (قوله) فقبل لا تقبلها في رواية أحمد وسلم فقالوا يا رسول الله (قوله) في لهوات) بفتح اللام
 جمع لهات وهي سقف القم أو اللجمة المشرفة على الخلق وقيل هي أقصى الخلق وقيل ما يدير من
 القم عند التيسم * ثالثاً حديث عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق وقد تقدم بعضه هذا الأسناد في
 البيوع (قوله) عن أبيه هو سليمان بن طرخان التيمي والأسناد كله بصريون إلا العيصي (قوله)
 صاع من طعام أو نحوه) بالرفع والضم للصاع (قوله) ثم جاء رجل مشرك لم أقف على اسمه ولا على
 اسم صاحب الصاع المذكور (قوله) مشعان بضم الميم وسكون المعجمة بعد هاء ملة وآخرة فون
 نقيلة فسر المصنف في آخر الحديث في رواية السلمي بأنه الطويل جداً فوق الطويل وزاد غيره
 مع اقتراف الطول شعث الرأس وقد تقدم وكأني أقوى لأنه سألني في الأظعمة من وجه آخر بلقط
 مشعان طويل ويحتمل أن يكون قوله طويل تنسب المشعان وقال القزاز المشعان الحافي الثائر
 الرأس (قوله) بعام عطية) اتصعب على فعل مقدر (قوله) فاشترى منه شاة في رواية الكشميري
 فاشترى منها أي من الغنم (قوله) بسواد البطن هو الكبد أو كل ما في البطن من كبد وغيرها
 (قوله) وأمر الله) هو قسم وقد تقدم أنه سأل بالهمز وبالواو وغير ذلك (قوله) أعطاهما إياه هو
 من القلب وأصله أعطاهما إياه (قوله) فأكلوا أجمعون) يحتمل أن يكونوا أجمعوا على التصعيتين
 فيكون فيه معجزة أخرى لكونهما وسعتا أي القوم ويحتمل أن يريد أنهم أكلوا كلهم في الجملة
 أعم من الاجتماع والافتراق (قوله) ففضلت القصعتان فخلناه أي الطعام ولو أراد القصعتين
 لقال خلنهما ووقع في رواية المصنف في الأظعمة وفضل في القصعتين وكذا أخرجه مسلم
 والضمر على هذا القدر الذي فضل (قوله) أو كما قال) شئت من الروي وفي هذا الحديث قول
 هدية المشرك لأنه سأله هل يسع أو يهدي وفيه فساد قول من جعل رد الهديّة على الوثني دون
 الكفاي لأن هذا الإعرابي كان وثنيا وفيه المراساة عند الضرورة وظهور البركة في الاجتماع
 على الطعام والقسم لتأكيدهما وكان خبر صادقاً ومجتمعة ظاهرة وآية باهرة من تكثير القدر
 اليسير من الصاع ومن اللحم حتى وسع الجمع المذكور وفضل منه ولم ار هذه القصة إلا من حديث
 عبيد الرحمن وقد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها
 علامات النبوة وسألني أن شاء الله تعالى (قوله) ما بال الهديّة للشركيين
 وقول الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين) سابق إلى آخر الآية وهي رواية أبي ذر

وأي

فقال عرك كيف ألبسها

وقد قلت فيها ما قلت

قال اني لم أركها

تلبسها تبعها أو

تكسوها فأرسل بها

إعرابي أخ له من أهل مكة قبل

أن يلبس * حدثنا عبيد بن اسمعيل

وأى الوقت وساق الماقون الى قوله وتقسطوا اليهم والمراد منها بيان من يجوز برهتهم من الهدي للشرع اشأوا نفيا ليست على الاطلاق ومن هذه المادة قوله تعالى وان جاهدك على أن تشرك لى ما ليس لك به علم فلا قطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا الآية ثم البر والصلة والاحسان لا يستلزم التجاوب والتوادد المنهى عنه فى قوله تعالى لا تحقد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية فانها عامة فى حق من قاتل ومن لم يقاتل والله أعلم وأورد فيه حديثين * أحدهما حديث ابن عمر فى حلة عطار وقد سبق قريب والغرض منه قوله فارسل بها عمر الى أهل مكة قبل أن يسلم واسم هذا الأخ عثمان بن حكيم وكان أخا عمر من أمه أمهما خيفة بنت هشام بن المغيرة وهى ابنة عم أبى جهل بن هشام بن المغيرة وقال الديلمبلى إنما كان عثمان بن حكيم أخا زيد بن الخطاب أى عم لأمه أمهما اسمها بنت وهب (قلت) ان ثبت احتقار أن تكون اسمها بنت وهب أرضت عمر فيكون عثمان بن حكيم أخاه أيضا من الرضاة كما هو أخو أخيه زيد من أمه * ثانيهما حديث أسماء بنت أبى بكر (قوله عن هشام) هو ابن عروة وقد روى ابن عينة الاستحباب فى الأدب أخبرنى أبى (قوله عن أسماء بنت أبى بكر) فى رواية ابن عينة المذكورة أخبرنى أسماء كذا قال أكثر أصحاب هشام وقال بعض أصحاب ابن عينة عنه عن هشام عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء قال الدارقطى وهو خطأ (قلت) حتى أبى نعيم عن عمر بن على القندى ويعقوب القارى روى عن هشام كذلك فيحصل أن يكون أخا حفوف بن ورواء أبو يعقوب وعبد الحيد بن جعفر عن هشام فيقال عن عروة عن عائشة وكذا أخرجه ابن حبان من طريق الثورى عن هشام والاول أشهر قال البرقائى وهو أئب اه ولا بعد أن يكون عند عروة عن أمه وخاله فقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطبرانى والحاكم من حديث عبد الله ابن الزبير قال قدمت قبيلة بالقاف والمثناة مصغرة بنت عبد العزيز بن سعيد من بنى مالك بن حسل بكسر الحاء وسكون السين المهملة على ابنها أسماء بنت أبى بكر فى الهدية وكان أبو بكر طلقها فى الجاهلية بعد ما زابيب ومن وقرظ فابت أسماء بنت عبد الله بن بكر فى الهدية وأرسلت الى عائشة سلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتدخلها الحديث وعرف منه نسخة أم أسماء وانها أمها حقيقة وان من قال انها أمها من الرضاة فقد وهم ووقع عندنا: برب بكارة أن اسمها قبله ورأيت فى نسخة محمودة منه يسكون التثنية وضبطه ابن ما كولا يكون المثناة فعلى هذا فى قال قتادة صغرها قال الزبير أم أسماء وعبد الله ابن أبى بكر قبله بنت عبد العزيز وساق نسبها الى حسل بن عامر بن لؤى وأما قول الداودى ان اسمها أم بكر فقد قال ابن التين لعله كتبها (قوله قدمت على أبى) زاد اللث عن هشام كما ساق فى الأدب مع ابنها وكذا فى رواية حاتم بن اسمعيل عن هشام كما ساق فى آخر الجزء وقد كراز برأى اسم ابنها المذكور والخبر بن مدر بن عبيد بن عمرو بن مخزوم ولم أر له ذكر فى الصحابة فيكأنه مات مشركا وذكر بعض شيوخنا انه وقع فى بعض النسخ مع أبيها بوحدة ثم تحتانية وهو تصحيف (قوله وهى مشركه) ساذ كرماقيل فى اسلامها (قوله فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) فى رواية حاتم فى عهد قريش انما هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد بذلك ما بن الحديث والفتح وساقى ساقه فى المتغارى (قوله فاستقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ان أبى قدمت وهى راغبة) فى رواية حاتم فقالت

عن هشام عن أبيه عن
أسماء بنت أبى بكر رضى الله
عنهما قلت قدمت على
أبى وهى مشركه فى عهد
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فاستقيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت ان
أبى قدمت وهى راغبة
أفاصل أبى قال نعم

٢٦٢٠

٤٤

تحفة

١٥٧٢٤

يا رسول الله ان أحيي قدمت على وهي راغبة وسلم من طريق عبد الله بن ادریس عن هشام راغبة
 أو راهبة السك والظرباني من طريق عبد الله بن ادریس المذکور راغبة وراهبة وفي حديث
 عائشة عند ابن حبان جاتني راغبة وراهبة وهو يؤيد رواية الطبراني والمعنى اني اقدمت طالبة
 في برائتها الها خائفة من ردها اياها خائفة هكذا افسره الجمهور ونقل المستغفري أن بعضهم أوله
 فقال وهي راغبة في الاسلام فذكرها لذلك في الصحابة وردت أبو موسى بأنه لم يشع في شيء من
 الروايات ما يدل على اسلامها وقولها راغبة أي في شيء تأخذه وهي على شركها ولهذا استأذنت
 أسماء في أن تصلها ولو كانت راغبة في الاسلام لم يتجلى الى اذن اهـ وقبل معناه راغبة عن ديني
 أو راغبة في القرب مني ومجاورتي والتوذي الى لانها استأذنت اسماء بالهدية التي أحضرتها وورعت
 منها في المكافأة ولو جعل قوله راغبة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها ووقع في رواية عيسى بن
 يونس عن هشام عند أبي داود والاسماعيلي راغبة بالمعنى أي كارهة للاسلام ولم تقدم مهاجرة وقال
 ابن بطال قيل معناه هاربة من قومها وردت بأنه لو كان كذلك لكان من راعمة قال وكان أبو عروبن
 العللاء يفسر قوله من اغمها بالخرج من العدو على رغم نفسه فيجمل أن يكون هذا كذلك قال
 وراغبة بالموحدة أظهر في معنى الحديث (قوله صلى الله عليه وسلم) زاد في الادب عقب حديثه عن الجدي
 عن ابن عيينة قال ابن عيينة فأنزل الله فيها لايتهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين وكذا وقع في
 آخر حديث عبد الله بن الزبير ولعل ابن عيينة تلقاه منه وروى ابن أبي حاتم عن السدي انها
 نزلت في ناس من المشركين كانوا ألين شيء جانباً للمسلمين وأحسنه اخلاقاً قالت ولا منافاة بينهما
 فان السبب خاص واللفظ عام في تناول كل من كان في معنى والدة أسماء وقيل نسخ ذلك آية
 الامر بقتل المشركين حيث وجدوا والله أعلم وقال الخطابي فيه أن الرحمة الكافرة توصل من
 المال ونحوه كما توصل المسلمة ويستنبط منه وجوب نفقة الأب الكافر والامم الكافرة وان كان
 الولد مسلماً اهـ وفيه موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن الهدنة والسفر في زيارة القريب
 وتحري أسماء في أمر دينها وكيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير رضي الله عنهم ﴿قوله﴾
 لايجل لاحد ان يرجع في هيبة وصدقه كذابت الحكم في هذه المسئلة لقوة
 الدليل عنده فيها وقد قدم في باب الهبة للولادة أشار في الترجمة الى ان الولد الرجوع فيما وهبه
 للولادة يمكن أنه يرى صحة الرجوع له وان كان حراماً بغير عذر واختلف السلف في أصل المسئلة
 وقد أشرفنا الى تفاصيل مذاهبهم في باب الهبة للولادة ولا فرق في الحكم بين الهدية والهبة وأما
 الصدقة فاتفقوا على أنه لا يجوز الرجوع فيها بعد القبض وأورد المصنف في الباب حديثين
 * أحدهما حديث ابن عباس من طريقين * أحدهما (قوله) حدثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا
 هشام) هو الدستوائي (وشعبة) كذا أخرجه وتابعه أبو قتادة عند أبي عوانة وأبو خليفة عند
 الاسماعيلي وعلي بن عبد العزيز عند البيهقي كلهم عن مسلم بن ابراهيم ورواه أبو داود عن مسلم
 المذکور وقال حدثنا شعبة وأبان وهما تابعه اسمعيل القاضي عن مسلم بن ابراهيم عند أبي
 نعيم فكانه كان عنده مسلم عن جماعة (قوله) عن سعيد بن المسيب عن ابن عباس في رواية شهر عن
 شعبة أخبرني قتادة سمعت سعيد بن المسيب يحدث أنه سمع ابن عباس أخرجه أحمد (قوله) قال
 النبي صلى الله عليه وسلم في رواية بكير بن الأشج عن سعيد بن المسيب سمعت ابن عباس يقول

صلى الله عليه وسلم (باب) * لايجل
 لاحد ان يرجع في هيبة
 وصدقه * حدثنا مسلم بن
 ابراهيم حدثنا هشام وشعبة
 قالوا حدثنا قتادة عن سعيد
 بن المسيب عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم

٢٦٢١
 م د ص ب
 تحفة
 ٥٦٦٢

٢٦٢٢

س

تحفة

٥٩٩٢

العائد في هبته كالعائد في
قبته وحدثني عبد الرحمن
ابن المبارك حدثنا عبد
الوارث حدثنا أيوب عن
عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
ليس لنا مثل السوء الذي
يعود في هبته كالكلب
يرجع في قبته وحدثنا يحيى
ابن قزعة حدثنا مالك عن
زيد بن أسلم عن أبيه قال
سمعت عمر بن الخطاب رضي
الله عنه يقول جلت على
فرس في سبيل الله

٢٦٢٢

س

تحفة

١٠٢٨٥

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أخرجه مسلم (قوله) العائد في هبته كالعائد في قبته (زاد
أبو داود في آخره قال همام قال قتادة لا أعلم أباي إلا بركه بصرى يعني أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك
الرحمن بن المبارك) هو العبدى بعتانة ومعجبة بصرى يعني أبا بكر وليس أخا لعبد الله بن المبارك
المشهور والأسناد كله بصريون إلا ابن عباس وعكرمة وقدس كأهامة (قوله) ليس لنا مثل
السوء (أى لا ينبغي لنا معشر المؤمنين أن تصف بصفة ذميمة يشابه فيها أخس الحيوانات في
أخس أحوالها قال الله سبحانه وتعالى للذين لا يؤمنون بالآخرة مثل السوء والله المثل الأعلى
ولهل هذا الباغ في الزجر عن ذلك وأدل على التحريم مما لو قال مثلاً لا تعودون في الهبة وإلى القول
بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الأئمة والفقهاء جميعاً من هذا
الحدوث وحدث النعمان الماضي وقال الجاوي قوله لا يحل لا يستلزم التحريم وهو قوله
لا تحل الصدقة لغني وإنما معناه لا تحل له من حيث تحل للغريم من ذوى الحاجة وأراد بذلك التعلل
في الكراهة قال وقوله كالعائد في قبته وإن اقتضى التحريم لكونه من غير ما كان الزيادة في
الرواية الأخرى وهي قوله كالكلب يدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد فإني ليس
حرام عليه والمراد التبرع عن فعل يشبه فعل الكلب وتقرب باستبعاد ما تأوله وما فرغ تساق
الاحاديث به وبأن عرق الشرع في مثل هذه الأشياء يرد به المصلحة في الزجر عنه من أعاب
بالترديد فكأنما غرس يده في لحم خنزير (قوله) الذي يعود في هبته (أى العائد في هبته إلى
الموهوب وهو كقوله تعالى أو لتعودن في ملأنا) (قوله) كالكلب يرجع في قبته (هذا التمثيل وقع في
طريق سعيد بن المسيب أيضاً بعد مسلم أخرجه من رواية أبي جعفر محمد بن علي الباقر عنه بلفظ
مثل الذي يرجع في صدقته كمثل الكلب يعني ثم يرجع في قبته فيأكله وله في رواية بكر المذكورة
انحاء مثل الذي يصدق بصدقة ثم يعود في صدقته كمثل الكلب يعني ثم يأكل قبته الحديث الثاني
حديث عمر (قوله) حدثنا يحيى بن قزعة) فتح القاف والزاي والمهمله مكي قد لم يفتح له غير
البحاري (قوله) عن زيد بن أسلم) سيأتي في آخر حديث في الهبة عن الحمدي حدثنا سفان سمعت
مالكاً يقول زيد بن أسلم فقال سمعت أبي قد كره مختصراً وإسناداً أسناداً آخر سيأتي في الجهاد
عن نافع عن ابن عمر أنه فيه أسناد ثالث عن عمرو بن دينار عن ثابت الأحنف عن ابن عمر أخرجه
ابن عبد البر (قوله) سمعت عمر بن الخطاب) زاد ابن المديني عن سفان عن التبروه في الموطنات
للدارقطني (قوله) جلت على فرس) زاد القعني في الموطنات والعتيق الكرم الغائب من كل
شيء وهذا الفرس أخرجه ابن سعد عن الواقدي بسند عن سهل بن سعد في سمعته خيل النبي صلى
الله عليه وسلم قال وأهدى قبح الدار له فرساً يقال له الورد فأعطاه عمر فحمل عليه عمر في سبيل الله
فوجد يباع الحديث ففرق بهذا التسمية وأصله ولا يعارضه ما أخرجه مسلم ولم يسبق لفظه
وساقه أبو عوانة في مستخرجهم من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر جلى على
فرس في سبيل الله فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً لأنه يحمل على أن عمر لما أراد أن
يصدق به فوُضَّ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم اختيار من يصدق به عليه أو استشاره فحين
يحملة عليه فأشار به عليه فنسب إليه العطية لكوفة أمر بها (قوله) في سبيل الله) ظاهره أنه حملة
عليه جل غليل ليجاهد به أكلو كل جن تحبس لم يحبس معه وقيل بلغ إلى حالة لا يمكن الاتقاع به

فيماحبس فيه وهو مقتدر الى ثبوت ذلك ويدل على انه تلك قوله العائد في هيبته ولو كان حبسا
لقال في حبسه أو وقفه وعلى هذا فالمراد بسبيل الله الجهاد لا الوقف فلا حجة فيمن أجاز بيع
الموقوف اذا بلغ غاية التصور لا انتفاع به فيما وقفه **(قوله فاضاعه)** أى لم يحسن القيام عليه
وقصر في مؤتمته وخدمته وقيل أى لم يعرف مقداره فأراد بيعه بدون قيمته وقيل معناه استعمله في
غير ما جعل له والا لول أظهر ويؤيده رواية مسلم من طريق روح بن القاسم عن زيد بن أسلم فوجده
قد أضاعه وكان قلبي المال فأشار الى عليه ذلك والى العذر المذكور في ارادته بيعه **(قوله)**
(لا تشتره) سعى الشراء عودا في الصدقة لان العادة جرت بالمساخمة من البائع في مثل ذلك
للمشتري فأطلق على القدر الذي يسامح به رجوعا وأشار الى الرخص بقوله وان أعطاه كهدبرهم
ويستفاد من قوله وان أعطاه كهدبرهم ان البائع كان قد ملكه ولو كان محسبا كما ادعاه من
تقدم ذكره وجاز بيعه لكونه صار لا ينتفع به فيما حبس له لما كان له أن يبعه الا بالقيمة الوافرة
ولا كان له أن يسامح منها بشئ ولو كان المشتري هو المحسب والله أعلم وقد استشكله الاشعاري
وقال اذا كان شرط الواقف ما تقدم ذكره في حديث ابن عمر في وقف عمر لا يباع أصله ولا يوهب
فكيف يجوز أن يباع الفرس الموهوب وكيف لا ينهي بائعه أو يمنع من بيعه قال فاعل معناه ان
عمر جعله صدقة بطلما من يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه فأعطاهها النبي صلى الله عليه
وسلم الرجل المذكور في ربه منه ما ذكره يستفاد من العمل المذكور أيضا انه لو وجدته مثلا يباع
بأغلام من غنمه ليقاؤه النهي **(قوله فان العائد في صدقته الخ)** حل الجمهور هذا النهي في صورة
الشراء على التزويه وحله قوم على التحريم قال القرطبي وغيره وهو الظاهر ثم الرجز المذكور
مخصوص بالصورة المذكورة وما أشبهها الا ما اذرت له الميراث مثالا قال المصنف يخص من
عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والدا الموهوب ولده الهبة التي لم تقبض
والتي ردها الميراث الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عد ذلك كالغنى شيب
الفقر ونحوه من يصل رحمه فلا يرجع لهؤلاء قال وما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة تراد بها ثواب
الآخرة وقد استشكل ذكره مع ما فيه من اذاعة عمل البروكفاته أرج وأجيب بأنه تعارض
عنده المصلحتان الكتمان وتبليغ الحكم الشرعي فرجح الثاني فعلم به وتعبق بأنه كان يمكنه
أن يقول حل رجل على فارس مثلا ولا يقول حلت فيجمع بين المصلحتين والظاهر أن حل رجحان
الكتمان انما هو قبل الفعل وعنده وأما بعد وقوعه فلعل الذي أعطاه أذاع ذلك فأتى الكتمان
ويضاف اليه ان في اضافته ذلك الى نفسه تأكيدها لصحة الحكم المذكور لان الذي تقع له القصة
أجدر بضغطها من ليس عنده الا وقوعها بحضوره فلما آمن ما يحصى من الاعلان بالقصد صرح
باضافة الحكم الى نفسه ويحتمل أن يكون محل ترجيح الكتمان لمن يحصى على نفسه من الاعلان
الجبيل والرياء اما من آمن من ذلك كعمرفلا **(قوله باس)** كذا الجميع بغير
ترجوه كالفصل من الباب الذي قبله ومناسسته لها ان العجبة بعد ثبوت عطية النبي صلى
الله عليه وسلم ذلك له صيب لم يستصاها هل رجح أم لا فدل على أن لا ترجوع في الهبة **(قوله)**
ان في صهب) هو ابن سنان الرومي وقد تقدم أصله في العرب في باب شراء المملوك من الحر
من كتاب السويع وقوله مولى بني خديعان كذا في رواية الكشي مولى والمباين مولى ابن خديعان

فاضاعه الذي كان عنده
فأردت أن أشتريه منه
وظننت أنه بائعه برخص
فسألت عن ذلك النبي صلى
الله عليه وسلم فقال لا تشتره
وان أعطاه كهدبرهم واحد
فان العائد في صدقته كالكلب
يعود في قبضه **(باب)** *
حدثني ابراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جريج أخبرهم قال
أخبرني عبد الله بن عيسى
الله بن أبي مليكة أن بني
صهيب مولى بني خديعان
ادعوا اثنين وجيرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أعطى ذلك صهيبا

٢٦٢٢

قصة

٧٢٧٧

وهي رواية الامام علي بن ابي طالب عن ابراهيم بن موسى شيخ البخاري فيه وابن جلعان هو
عبد الله بن جلعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تميم مرة وأما صاحب فكان له من الولد من روى
عنه حمزة وسعد وصالح وصفي وعبد وعثمان ومحمد وحبيب (قوله فقال مروان) هو ابن الحكم
حيث كان أمير المدينة قتلها وبقية وكان موت صاحب بالمدينة في أواخر خلافة علي (قوله من يشهد
لكم) كذا فيه بالثنية وبقية القصة بصيغة الجمع فحمل على أن المتولى للدعوى بذلك منهم كانا
اثنان ورضى الباقي بذلك فنسب إليهم تارة بصيغة الجمع وتارة بصيغة التثنية على أن في رواية
الامام علي فقال مروان من يشهد لكم ولا أشكال فمروا بأب الكرماني بأن أقل الجمع اثنان عند
بعضهم (تبرأ لا عطى) بفتح اللام هي لام القسم كأنه أعطى الشهادة حكم القسم أو فيه قسم
مقدور أو عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكدها القسم كثيرا وكان السامع غير منكرو يؤيد
كونه خبرا ابن مروان قضى لهم بشهادة ابن عمرو وحده ولو كانت شهادة حقيقة لاحتاج إلى
شاهد آخر ودعوى ابن نطل أنه قضى لهم بشهادته وبينهم فيه نظر لأنه لم يذكر في الحديث وقد
استدل به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كثير من أتى بكفى الشاهد الواحد إذا أضمت
إليه قرينة تدل على صدقه وترجم أبو داود في السنن باب إذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد
يجوز له أن يحكم وساق قصة خزيم بن ثابت في سبب تسمية هذا الشهادتين وهي مشهورة والجمهور
على أن ذلك خاص بخزيم والله أعلم وقال ابن التين يحتمل أن يكون هو وأن أعطى ذلك من
يستحق عنده العطاء من مال الله فإن كان النبي عليه الصلاة والسلام أعطاه كان تنفيذاً وإن لم
يكن كان هو المنشي للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصاً بالنبي كما وقع في قصة أبي قتادة حدثني له
بدعواه وشهادته من كان عنده السلب (قوله يثين وحمزة) ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة أن
بنت حبيب كان لا مسلمة فوهبته لصاحب فلعنوا فعلت ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم
أونسب إليها بطريق الحجاز وكان في الحقيقة للنبي صلى الله عليه وسلم فأعطاه لصاحب وهو بنت
آخر غير ما وقعت به الدعوى المذكورة (قوله باب ما قيل في العمري والرقبي) أي
ما ورد في ذلك من الأحكام ثبت للأصلي وكثيراً ما يسمونه قبل الباب والعمري يضم المهملة
وسكون الميم مع القصر وحكي ضم الميم مع أوله وحكي فتح أوله مع السكون مأخوذة من العمر
والرقبي وزنه مأخوذة من المراقبة لأنهم كانوا يفتنون ذلك في الجاهلية فيعطى الرجل الدار
ويقول له أعمرتك إياها أي أعميتك مدة عمرك فقبل لها عمري لذلك وكذا قيل لها رقي لأن كلا
منه ما رقي متى عوت الآخر لترجع إليه وكذا ورثته فيقومون مقامه في ذلك هذا أصلها لغة
وأما شرحاً فالجمهور على أن العمري إذا وقعت كانت ملكاً لا تسند ولا ترجع إلى الأول إلا أن
صرح بإشتراط ذلك وذهب الجمهور إلى صحة العمري إذا حاكمها أو الطبيب الطبري عن بعض
الناس والمأوردى عن داود وطائفة لكن ابن حزم قال بصحتها وهو شيخ الظاهر به ثم اختلفوا
إلى ما توجه التعليل فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان المعمر عبداً
فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة وهو قول مالك
والشافعي في القديم وهل يسلك به مالك الغاربية أو الوهبي روايتان عند المالكية وعن الحنفية
التعليل في العمري يتوجه إلى الرقبة وفي الرقي إلى المنفعة وعنهم أنها باطلة وقول المصنف أمرته

فقال مروان من يشهد لكم
على ذلك قالوا ابن عرفده
فشهد لا أعطى رسول الله
صلى الله عليه وسلم صهيبا
يثين وحمزة فقضى مروان
بشهادته لهم * (باب ما قيل
في العمري والرقبي) *
أعمرته الدار فهي عمري
جعلته استعمر كمنه
جعلكم عمرا * حدثنا أبو
نعيم حدثنا شيبان

٢٦٢٥

ع

نظرة

٢١٤٨

الدار فبهى عمرى جعلته الى اشار بذلك الى اصلها وأطلق الجعل لانه يرى انها تصير ملكا للموهوب له
كقول الجمهور ولا يرى انها عارية كلساني تصريحه بذلك في آخر أبواب الهبة وقوله استعمركم
فما جعلكم عمارا هو تفسير رأى عبيدة في الجواز وعليه يعقد كثيرا وقال غيره استعمركم أطال
أعماركم وقيل معناه أذن لكم في عمارتها واستخراج قوتكم منها (قوله عن يحيى) هو ابن أبى كثير
(قوله عن أبى سلمة عن جابر) في رواية هشام عن يحيى حدثنى أبو سلمة سمعت جابر بن عبد الله
أخرجه مسلم وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن (قوله قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالعمرى انهم لمن
وهبت له) هو بفتح أنما أى قضى بانها وفي رواية الزهري عن أبى سلمة عنده مسلم أعمار رجل أعمار
عمرى له ولقبه فانما الذى أعطاها لانه أعطى عطاء وقعت فيه الموارث
هذا القوله من طريق مالك عن الزهري وله نحوه من طريق ابن جريح عن الزهري وله من طريق
الليث عنه فقد قطع قوله حقه فيها وهى لمن أعمار ولقبه ولم يذكر التعليل الذى فى آخره وله من
طريق معمر عنه انما العمرى التى أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هى لك ولعقبك
فأما الذى قال هى لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها قال معمر كان الزهري يفتى به ولم يذكر
التعليل أيضا وابن من طريق ابن أبى ذئب عن الزهري أن التعليل من قول أبى سلمة وقد أوجتحت
في كتاب المسدج وأخرجه مسلم من طريق أبى الزبير عن جابر قال جعل الانصار بعمرى بن
المهاجر بن فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا عليكم أموالكم ولا تنسدها فانهم من أعمار
عمرى فهى للذى أعمارها حيا وميتا ولعقبه فيجتمع من هذه الروايات ثلاثة أحوال أحدها أن
يقول هى لك ولعقبك فهذا أصح حتى فى أنما للموهوب له ولعقبه ثانيا أن يقول هى لك ما عشت
فأذا مت رجعت الى هذه عارية بموتة وهى صحيحة فإذا مات رجعت الى الذى أعطى وقد بينت
هذه التى قبلها رواية الزهري وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من الشافعية والاصح عند
أكثرهم لا ترجع الى الواهب واحتجوا بأنه شرط قائم فلغنى وسأذكر الاحتجاج لذلك آخر السبب
ثالثا ان يقول أعمار تكها و يطلق فرواية أبى الزبير هذه تدل على ان حكمها حكم الاول وأنها
لا ترجع الى الواهب وهو قول الشافعى في الحديد والجمهور وقال في القديم العقد ما طل من أصله
وعنه كقول مالك وقيل القديم عن الشافعى كالحديد وقدرى السائى ان قتادة حكى ان سليمان
ابن هشام بن عبد الملك سأل النخعي عن هذه المسئلة أعنى صورة الاطلاق فذكر له قتادة عن
الحسن وغيره أنها جازية وذكر له حديث أبى هريرة بذلك قال وقد كرعه عطاء عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم مثل ذلك قال فقال الزهري انما العمرى أى الجائزة اذا أعمار له ولقبه من
بعده فاذا لم يجعل عقبه من بعده كان للذى يجعل شرطه قال قتادة واحتج الزهري بان الخلفاء
لا يهتدون بها فقال عطاء قضى بها عبد الملك بن مروان (قوله عن بشير) بالجمعة وزن عظيم
(ابن خنيس) بالنون وزن وله (قوله العمرى جائزة) فهم قتادة وهو راوى الحديث من هذا
الاطلاق ما حكى عنه عنه وحله الزهري على التوصل الماضى والاطلاق الجواز فى هذه الرواية
لا يشهد منه غير الحل أو الصحة وأما حله على المضى الذى دعا طاهرا وهو الذى حله عليه قتادة
فيحتاج الى قدر زائد على ذلك وقد أخرج السائى من طريق محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى
هريرة مرفوعا لا عمرى فغن أعمار شيئا فهو له وهو يشهد لما فهمه قتادة (قوله وقال عطاء حدثنى

عن يحيى عن أبى سلمة عن
جابر رضى الله عنه قال قضى
النبي صلى الله عليه وسلم
بالعمرى أنهما لمن وهبت له
* حدثنا حفص بن عمر
حدثنا همام حدثنا قتادة
قال حدثنى النضر بن أنس
عن بشير بن نسيك عن أبى
هريرة رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
العمرى جائزة وقال عطاء
حدثنى

٢٦٢٦

٤

تحفة

٩٢٤١٢

جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله) في رواية غير أبي ذر نحوه بدل مثله وطريق عطاء موصولة
بالاسناد المذكور عن قتادة عنه فتأده هو القائل وقال عطاء ورواهم من جعله مطلقا وقد بين ذلك
أبي الوليد عن همام أخرجه أبو نعيم في مسخره من طريقه بالاسنادين جميعا ولفظهما واحد
وهو يقوى روايته أبي ذر وقد رآه مسلم من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ العمري
ميراث لأهلها * (تسمية) * ترجم المصنف بالرقي ولم يذكر إلا الحديثين الواردين في العمري وكأني
يرى انهما متحد المعنى وهو قول الجمهور ومنع الرقي مالك وأبو حنيفة ومحمد ووافق أبو يوسف
الجمهور وقد روى النسائي باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفا للعمري والرقي سواء وله من
طريق اسرايل عن عبد الكريم عن عطاء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمري
والرقي قلت وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك حيا فك فان فعلتم فهو جائز فكذلك أخرجه
مرسلان أخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر عن فورا
لا عمري ولا رقي فن أنعم شيا أو أرقبه فهو له حيا به وعما به حاله ثقات لكن اختلف في سماع
حبيب له من ابن عمر فصرحه النسائي من طريق ومعا في طريق أخرى وقال الماوردي اختلفوا
الى ماذا وجه النهي والظاهر أنه توجه الى الحكم وقيل توجه الى اللفظ الجاهل والحكم
المنسوخ وقيل النهي انما يمنع صحة ما يقيد المنهي عنه فائدة أما إذا كل صحة المنهي عنه ضرها
على من تكبه فلا يمنع صحة كالطلاق في زمن الحضر وصحة العمري ضرر على المعسر فان ملكه
يزول بفقره عوض هذا كله اذا جازل النهي على التعرّف من اجل على الكراهة أو الارشاد لم يحتم
الى ذلك والقرينة الصارفة ما ذكر في آخر الحديث من بيان حكمه ويصرح بذلك قوله العمري
جائز ولله مذهب من طريق أبي الزبير عن جابر رفعه العمري جائز لا أهلها والرقي جائز لا أهلها والله
أعلم قال بعض الخذاق اجازة العمري والرقي بعد عن قياس الاصول ولكن الحديث مقدم ولو قيل
بصحهما للنهي وصحتهما للحديث لم يعد ذلك النهي لأمر خارج وهو حفظ الاموال ولو كان
المراد بهما المنفعة كما قال مالك لم تنه عنهما والتأهرأتهما كان مقصودا العرب بهما الاغلك
الرقة بالشرط المذكور في دفع الشرع عن اغتهم فصيح العدة على نعت الهبة المحودة وأبطل
الشرط بالمضاد ذلك فإنه يشبه الرجوع في الهبة وقد صح النهي عنه وشبه بالكسب يعود في نفسه
وقد روى النسائي من طريق أبي الزبير عن ابن عباس رفعه العمري لمن أعمرها والرقي لمن أرقها
والعائد في هبته كالعائد في قبضه فشرط الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطارئ بعده نهى
عن ذلك وأمر أن يقبها مطلقا أو يخرجها مطلقا فان أخرجهما على خلاف ذلك بطل الشرط
وصح العقد مرة أخرى وهو نحو ابطال شرط الولاء لمن باع عبدا كما تقدم في قصة برة (قوله)
من استعار من الناس الفرس بزاد أو ذرع من مشايخه والداية زاده عن أبي ذر كذا في
وغیره ما ثبت مثله لأن شبهه ولكن قال وغيره ما بالتمنية وذكر بعض الشراح من أدركه كذا قيل
الباب كذا العار يقول أي شيء من النسخ ولا الشروح والبخاري أضاف العارية الى الهبة
لانها هبة المنافع والعارية بتشديد التفتية ويجوز تخفيفها وحكي عارة برا خفيفة بغير تخفائية
قال الأزهري ما خوت من عار اذا هب وجاءه شبهه سمي العارية لانه يكثر الذهاب والنجى وقال
البطلوسي هي من التعار وهو التناوب وقال الجمهور هي منسوبة الى العار لأن طلبها عار

٢٦٢٦

تج

٢٦٦ / ٣

٢٨٥

نقطة

٢٨٥٠

جابر عن النبي صلى الله

عليه وسلم مثله * (باب

من استعار من الناس

الفرس) * حدثنا آدم

حدثنا شعبة عن قتادة قال

سمعت أنس يقول

٢٦٢٧

٢٨٥

نقطة

١٢٢٨

وتعقب بوقوعها من الشارع ولا عار في فعله وهذا التعقب وإن كان صحيحا في نفسه لكنه لا يرد على ناقل اللغة وفعل الشارع في مثل ذلك لبيان الجواز وهي في الشرع هبة المتأخر دون الرقبة ويجوز تزويقها وحكم العارية إذا تلفت في يد المستعير إن يضمنها إلا فيما إذا كان ذلك من الوجه المأذون فيه هذا قول الجمهور وعن المالكية والخنفية أن لم يمتد لم يضمن وفي الباب عدة أحاديث ليس فيها شيء على شرط البخاري أشهرها حديث أبي أمامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يقول العارية مؤداة والزعيم غارم أخرجه أبو داود ودوحسته الترمذي وصححه ابن حبان (قلت) في الاستدلال به تطرؤ ليس فيه دلالة على التضمن لأن الله تعالى قال إن الله يأمركم أن تؤتوا الأمانات إلى أهلها وإذا تلفت الأمانة لم يلزم ردّها نعم روى الأربعة وصححه الحاكم بن حديث الحسن عن سمرة رفعه على البدأ أخذت حتى تؤدبه وسماع الحسن من سمرة تخفف فيه فإن ثبت فيه حجة لقول الجمهور والله أعلم (قوله) كان فزع بالمدينة، أي خوف من عدوّ (قوله) من أبي طلحة) هو زيد بن سهل زوج أم أنس (قوله) يقال له المندوب) قيل سمي بذلك من التندب وهو الرهن عند السباق وقيل لندب كان في جسمه وهو أثر الجرح زاد في الجهاد من طريق سعيد بن قتادة كان يقطف أو كان فيه طفاف كاذف بالشك والمراد أنه كان بطيئ المشي (قوله) وإن وجدناه لبحرا) في رواية السهلي وإن وجدناه بحرف الضمير قال الخطابي إن هي التافئة واللام في البحر بمعنى الأمان وجدناه البحر الأمان هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين إن تخففة من التقلد واللام زائدة كذا قال قال الأصمعي يقال للفرس بحر إذا كان واسع الجري وأولاً من جريه لا يتشد كما لا يتشد البحر ويؤيده ما في رواية سعيد بن قتادة وكان بعد ذلك لا يجاري وسأني في الجهاد وبأني الكلام عليه مستوفى هناك إن شاء الله تعالى (قوله) الاستعارة للعروس عند البناء) أي الزفاف وقيل له بناء لأنهم يبنون لمن يتزوج بقة يتخلوهم مع المرأة ثم أطلق ذلك على التزويج (قوله) حديثنا عبد الواحد) تقدم بهذا الاسناد في آخر العتق حديث وفيه شرح حال أين والد عبد الواحد (قوله) وعليه ادفع قطر) الدرع قبض المرأة وهو مذكر قال الجمهور ويؤدع الحديد مؤنثة وسكن أبو عبيدة أنه أيضا يذكروا ويؤنثوا والقطر بكسر القاف وسكون المهملة بعد هاء واو وفي رواية السهلي والسرخصي يضمن الثاقف وآخره فون والقطر ثياب من غليظ القطن وغيره وقيل من انقطن خاصة وحكي ابن قزوين أنه في رواية ابن السكن والقابسي بالفاء المكسورة آخره وهو ضرب من ثياب البن تعرف بالقطر بقة فيها حجارة قال البصري والصاب بالقاف وقال الأزهرى الثياب القطرية منسوبة إلى قطر قربة في البحرين فكسروا القاف للثنية وخففوا (قوله) ثمن خمسة دراهم) ينصب عن بتقدير فعل وخمسة بالخفض على الإضافة أو رفع الثمن وخمسة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة دراهم وروى بضم أوله وتشديد الميم على لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أي قوم بخمسة دراهم ووقع في رواية ابن شبره وحده خمسة دراهم (قوله) إلى جاري) لم أعرف اسمها (قوله) ترحي) بضم أوله أي تأفف أو تكبر يقال ترحي ترحي إذا دخله الرهو وهو الكبر ومنه مأزها وهو من الحروف التي جاءت بلفظ البناء المفعول وإن كانت بمعنى الفاعل مثل عنى بالامر وتيج الناقة (قلت) وبأيته في رواية أبي ذر ترحي بفتح أوله وقد حكاه ابن دريد وقال الأصمعي لا يقال بالفتح (قوله) تبقيين

كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من أبي طلحة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأينا من شيء وإن وجدناه لبحرا (باب) الاستعارة للعروس عند البناء) حديثنا أبو نعيم حدثنا عبد الواحد بن أيمن حدثني أبي قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر عن خمسة دراهم فقالت ارفع بصرك إلى جاري يظن أنها فاتها ترحي أن تلبسه في البيت وقد كان لي منهن درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كانت امرأة تقبل بالمدينة الأرسات التي تستعير

٢٦٢٨

تحفة

١٦٥٤٤

* (باب فضل النجعة) *

حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا مالك عن أبي الزناد

عن الأعرج عن أبي هريرة

رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال نعم النجعة اللقعة الصقي

منجة والشاة الصقي فغدو

بانا وتروح باناء * حدثنا

عبد الله بن يوسف واسم

عن مالك قال نعم الصدقة

* حدثنا عبد الله بن

يوسف أخبرنا ابن وهب

حدثنا يونس بن ابن شهاب

عن أنس بن مالك رضي الله

عنه قال لما قدم المهاجرون

المدينة من مكة وليس

بأيديهم وكانت الأنصار أهل

الأرض والعقار فقاسمهم

الأنصار على أن يعطوهم

ثمان أموالهم كل عام

ويكفروهم العمل والمؤنة

(٢) قوله يعني الخي كذا

في جميع النسخ بالرفع والرواية

التي شرحها القسطلاني

يعني شيئا بالنسب اه

بالقاف أي تزين من كان الشيء عيباً أي أصله والقبضة تقال للماشطة وللمغنية وللإمعة طلقها
وحكى ابن التين أنه روى تفريقاً بالقاف أي تعرض وتجلي على زوجها (قلت) ولم يضبط ما بعد القاء
ورأى يصح ضبط بعض الحفاظ بمشاة فوافية قال ابن الجوزي أراد أن عائشة رضي الله عنها لهم
كافوا أولاً في حال صديق وكان الشيء المحبة عندهم إذ ذلك عظيم القدر وفي الحديث أن عاربة
السباب للعروس أمرهم مولى به مهر فبقية وأنه لا بد من الشئ وفيه فواضع عائشة وأمرها في
ذلك مشهور وفيه حل عائشة عن خدمتها ورفقها في المعاشة وإشارها بما عندها مع الحاجة
إليه ووضعها بأخذها للشفقة في حال اليسار مع ما كان مشهوراً عنهم من الجدور في الله عنها
* (قوله باناء) فضل النجعة (حذف باب من رواية أبي ذر والنجعة بالنون والمهمل
وزن غائبة هي في الأصل العطية قال أبو عبد النجعة عند العرب على وجهين أحدهما أن يعطى
الرجل صاحبته فكون له والآخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع بجلها هو وبرها من غير أن
والمراد بها في أول أحاديث الباب شعاعاً يرفقه قوافي اللسان لئلا يخذلها ثم تذهب صاحبها وقال
الفرزاق قل لا تكون النجعة إلا ناقة أو شاة أو أقرأ عرف ثم ذكر المصنف في ستة أحداث * الأول
حدث أبي هريرة (قوله نعم النجعة اللقعة الصقي منجة) اللقعة الناقة ذات اللبن القريبة العهد
بالولادة هي مكسورة اللام ويجوز فتحها والمعروف أن اللقعة شق اللام من الواحدة من
الحلب والصقي شق الصاد كسر القاء أي الكريمة الغزيرة اللبن ويقال لها الصفة أيضاً كذا
رواه يحيى بن بكير وذكر المصنف بعد أن عبد الله بن يوسف واسم عيل يعني ابن أبي أويس روي
بلفظ نعم الصدقة اللقعة الصقي منجة وهذا المتن مروي عن مالك وكذا رواه شعب عن أبي الزناد
كسبان في الأثرية قال ابن التين من روى نعم الصدقة روى أحدهما بالمعنى لأن النجعة العطية
والصدقة أيضاً عطية (قلت) لا تلازم بينهما فكل صدقة عطية وليس كل عطية صدقة وإطلاق
الصدقة على النجعة مجاز ولو كانت النجعة صدقة لما حلت للنبي صلى الله عليه وسلم بل هي من جنس
الهبة والهدية وقوله منجة منصوب على التمييز قال ابن مالك فيه وقوع التمييز بعد فعل نعم ظاهراً
وقدمه سببه به الأمع الضمير مثل شئ للظالمين بلا وجوه البر وهو الصحيح وقال أبو البقاء
اللقعة هي المخصوصة بالمدح ومنجعة منصوب على التمييز كيدوه هو كقول الشاعر
* فعم الزناد أديك زاداً * (قوله تغدو باناء وتروح باناء) أي من اللبن أي تحلب باناء
بالغدة وأنانا العشي ووقع هذا الحديث في رواية مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلفظ ألا
رجل يحميهم أديك تغدو باناء وتروح باناء ابن أبي العزيم * الحديث الثاني حديث أنس
(قوله وليس بأيديهم) كذا الجميع وفي رواية الأصل وكرية يعني شئ (٢) وثبت لفظ شئ في
رواية مسلم عن حملة وأبي الظاهر عن ابن وهب (قوله فقاسمهم الأنصار الخ) ظاهره مقارن قوله
في حديث أبي هريرة الماضي في المزارعة قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم أقسم بيننا وبين
أخواننا النخيل قال لا والجمع بينهم ما أن المراد بالمقاسمة هنا المقسمة المعنوية وهي التي أجابهم بها في
حديث أبي هريرة حيث قال قالوا فكيف نؤتي المؤنة ونشركهم في الثمر فكان المراد هنا مقاسمة
الثمار والمثني هنالك مقاسمة الأصول وزعم الداودي وأقره ابن التين أن المراد بقوله هنا قاسمهم
الأنصار أي خالفهم جعلهم من القسم شق القاف والمهمل لا من القسم يسكون المهمل وقد

وكانت أمه أم أنس أم سليم كانت أم عبد الله بن أبي طلحة فكانت أعطت أم أنس رسول الله صلى الله عليه وسلم عذافا فاعطاهن النبي صلى الله عليه وسلم أم أيمن (١٨٠) مولاه أم أسامة بن زيد قال ابن شهاب فاخبرني أنس بن مالك أن النبي صلى

الله عليه وسلم لما فرغ من قتل أهل خيبر فأنصرف إلى المدينة ردا المهاجرين إلى الانصار ومناجعتهم التي كانوا منحومين من غيارهم فرد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمه عذافها فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن مكانين من حائطه وقال أجد بن شيب أخبرنا أن أيمن بن جندب وقال مكانين من حائطه عن نونس بهذا الحديث مسدد حدثنا عيسى بن نونس حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي قال سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعون خصلة أغلاهن منجعة العنز مامن عامل يعمل بخصلة منهار جاءوا بها وتصديق موعدها إذا أدخله الله بها الجنة قال حسان فعدنا ما دون منجعة العنز ردة السلام وتثبت العاطس واماطة الأذى عن الطريق ونحوه فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا الأوزاعي حدثني عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كانت لرجل منافضول أرضين فقالوا لئلا يجرها إلى الناب والربع والتصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرزعها أو يبيعها أخاه فان أبي طلحة سلك أرضه

تقدم تعقب ما زعمه في كتاب المزارعة (قوله وكانت أمه أم أنس الخ) الضعيف في أمه به ودخل أنس وأم أنس بدل منه وكذا أم سليم وفي رواية مسلم وكانت أمه أم أنس بن مالك وهي تدعى أم سليم وكانت أم عبد الله بن أبي طلحة كان أخا أنس لأمه والذي يظهر أن قائل ذلك هو الزهري الراوي عن أنس لكن بقية الساق يقتضي أنه من رواية الزهري عن أنس فيحصل على التجريد (قوله فكانت أعطت أم أنس) أي كانت أم أنس أعطت (قوله عذافا) بكسر المهملة وبذل مجبة خفيفة جمع عذق بفتح فسكون خبل وحبال والعذق الخلة وقيل انما يقال له ذلك اذا كان جلهما موجودا والمراد أنها وهبت له غيرها (قوله قال ابن شهاب) هو موصول بالاسناد المذکور وكذا هو عند مسلم (قوله إلى أمه) أي إلى أم أنس وهي أم سليم (قوله فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن مكانين) أي بدلهم (قوله من حائطه) أي بستانه (قوله وقال أجد بن شيب أخبرنا أن أيمن بن جندب) أي بالاسناد المتين (قوله وقال مكانين من حائطه) يعني أنه وافق ابن وهب في الساق الا في قوله من حائطه فقال من خالصه أي من خالص ماله قال ابن التين المعنى واحد لان حائطه صار له خالصا (قلت) لكن لفظ خالصه أصرح في الاختصاص من حائطه وطريق أجد ابن شيب هذه وصلها البرقاني في المصاحفة من طريق محمد بن علي الصائغ عن أجد بن شيب المذکور ثملة زاد مسلم في آخر الحديث قال ابن شهاب وكان من شأن أم أيمن انها كانت رصيفة لعبد الله بن عبد المطلب وكانت من الحنيفة فلما ولدت أمتة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما توفي أبوه كانت أم أيمن تحضنه حتى كبر فأعطاها ثم أنكبها زيد بن حارثة وتوفيت بعدهم صلى الله عليه وسلم بخمسة أشهر وسأني في المغازي ذكر سبب اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم أم أيمن بدل العذاق وفيه زيادة على رواية الزهري فانه أخرج من طريق سليمان التيمي عن أنس قال كان الرجل يجعل للنبي صلى الله عليه وسلم الخلات الحديث وفيه وان أهلي أمر وفي أن أسأل النبي صلى الله عليه وسلم الذي كافوا أعطوه وكان قد أعطاهم أم أيمن فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنق تقول لا تعطيكم وقد أعطانيه قال والنبي صلى الله عليه وسلم يقول لك كذا حتى أعطاه عشرة أمثاله أو كما قال الحديث الثالث (قوله عن حسان بن عطية) في رواية أجد بن حسان المولود حدثنا الأوزاعي حدثنا حسان بن عطية (قوله عن أبي كبشة) في رواية أجد المذکور كذا حدثني أبو كبشة وهو يقع الكاف وسكون الموحدة بعدها معجمة (السلولي) بفتح المهملة وتخفيف اللام المضموعة بعدها واو ساكنة ثم لام لا يعرف اسمه وزعم الحسبك أن اسمه البراء بن قيس وهوهمه عبد الغني بن سعيد وبين أنه غيره وليس لآني كبشة ولا لارأعي عنه حسان بن عطية في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في أحاديث الانبياء (قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أجد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أو بعون خصلة) في رواية أجد بن حسان (قوله العنز) بفتح المهملة وسكون النون بعدها زاي مرفوعة وهي واحدة المعز (قوله قال حسان) هو ابن عطية راوي الحديث وهو موصول بالاسناد المذکور قال ابن بطال لما ملخصه

الأوزاعي حدثني عطاء عن جابر رضي الله عنه قال كانت لرجل منافضول أرضين فقالوا لئلا يجرها إلى الناب والربع والتصف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كانت له أرض فليرزعها أو يبيعها أخاه فان أبي طلحة سلك أرضه

لرسول الله صلى الله عليه وسلم على أبواب الخبر والبر لا تحصى كثرة ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالاربعين المذكورة في العالم بذكرها على نحو هو أنفع لنا من ذكرها وذلك خشية أن يكون التعمين لها من هذا في غير ما من أبواب البر قال وقد بلغني أن بعضهم تطلبها فوجدوها في الأربعين مما زاد أمانة الصانع والشفعة للأخرق وأعطاه شمس التعل والسفر على المبل والذب عن عرضه وإدخال السرور عليه والتفسيح في المجلس والدلالة على الخير والكلام الطيب والغرس والزرع والشفاعة وعبادة المريض والمصافحة والمحبة في الله والبغض لأعداءه والنجاسة لله والتزاور والنصح والرحمة وكلها في الأحاديث الصحيحة وفيها ما قد سأل عن كونه دون منجاة العزيز وحذفت مما ذكره أشاء من تعقب ابن المنبر بعضها وقال الأول أن لا يعني بعدها ما تقدم وقال النكراني جميع ما ذكره رحمه بالغيب ثم أتى عرف أنها أدنى من المنجية (قلت) وإنما أردت بما ذكره من متاخر قريب الخمس عشرة التي قد حاسن ابن عطية وهي أن شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكره ومع ذلك فإنما هو في باب بطال في إمكان تسع أربعين خصله من خصال الخير وأنها منجاة العزيز وما وافق لابن المنبر في ذكره ما ذكره ابن بطال مما هو ظاهره فوق المنجية والله أعلم بالحديث الرابع حدثني جابر كنت لربال منافضول أرضين تقدم في المزارعة مع الكلام عليه وانفرض منه هنا قوله أو ليحسها أمله الحديث الخامس (قوله) وقال محمد بن يوسف (يحتمل أن يكون معطوفا على الذي قبله فيكون موصولا لكن صرح الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه لم يذكره الخبر ويؤيده أنه ورد في الهجرة موصولا من طريق الوليد بن مسلم قال وقال محمد بن يوسف كلاهما عن الاوزاعي فلو أراد هاتين بقطعه لقال هاتين حدثنا محمد بن يوسف كما ذكرته نعم زعم المزي أنه أخرجه في الهبة عن محمد بن يوسف وفي الهجرة وقال محمد بن يوسف فله الله أعلم وقد وصله الاسماعيلي وأبو نعيم من طريق محمد بن يوسف المذكور وسبقني شرحه في الهجرة إن شاء الله تعالى والغرض منه قوله فهل تمنع منها شيئا قال نعم فإن فيه اثبات فضيلة المنجية وقوله لن يترك أي لن ينقص الحديث السادس حديث ابن عباس وقد تقدم في المزارعة أيضا والمراد منه هنا ما دل من قوله لو منجها ما به كان خبره على فضل المنجية (قوله) إذا قال أخذ منك هذه الحاربية على ما عارف الناس فهو جازي وقال بعض الناس هذه عارية وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة) أو رديه طرفا من حديث أبي هريرة قصة إبراهيم وهاجر وقال فيه وأخدم وليدة قال وقال ابن سيرين عن أبي هريرة فأخذها هاجر وسماها موصولا في أحاديث الانبياء مع الكلام عليه قال ابن بطال لا أعلم خلافا من قال أخذ منك هذه الحاربية أنه قد وهبها الخدمة خاصة فإن الأخدام لا يقتضي تملك الرقبة كما أن الاسكان لا يقتضي تملك الدار قال واستدل به بقوله فأخذها هاجر على الهبة لا يبيع وإنما صحت الهبة في هذه القصة من قوله فأعطوها هاجر قال ولم يختلف العلماء في أن كسوتك هذا الثوب ممتدة بعينه إن لم شرطه وإن لم يكره خلافه فهو هبة وقد قال تعالى فيكفارتها طعام عشرة قيسا ٣ أو كسوتهم ولم يختلف الأئمة أن ذلك تملك الطعام والكسوة انتهى والذي يظهر أن البخاري لا يخالف ما ذكره عند الإطلاق وإنما مراده أن هاتين وجدت قريته تدل على العرف حل عليها ولا نهو على الموضع في الموضعين فإن كان جرى بين قوم

عطاء بن يزيد حدثني أبو سعيد قال جاء

أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الهجرة فقال ويحك إن الهجرة شأن أشد يفهل لك من أجل قال نعم قال فمعه صدقتهما قال نعم قال فهل تمنع منها شيئا قال نعم قال فمعه ما يوردها قال نعم قال فاعمل من وراء الحاربان الله لن يترك من علي شيئا * حدثنا محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب حدثنا أبو يعن عمر بن طائوس قال حدثني أعلمهم بذلك يعني ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى أرض تهامة فقال ابن هبنة فقالوا أكرها قال نعم فقالوا ألمنه ونمخها أيا كان خيرا لهم أن يأخذ عليها أجرة معلوما (باب) إذا قال أخذ منك هذه الحاربية على ما عارف الناس فهو جازي وقال بعض الناس هذه عارية وإن قال كسوتك هذا الثوب فهذه هبة * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هاجر إبراهيم بسرة فأعطوها أجرة فريحت فقالت أشعرت أن الله كتب الكافر وأخدم وليدة * وقال ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخذها هاجر

قوله وقد قال تعالى الخ كذا في جميع النسخ التي بايدنا والتلاوة بعد قوله عشرة قيسا كين من أوسط ما منعون أجليكم أهدم صححه

* (باب) * اذا عدل رجل رجلا

فقال لانعم الاخرى أو ما علمت

الاخرى * وساق حديث

الافك فقال النبي صلى الله

عليه وسلم لاسامة حين

استشاره فقال أهلك ولا نعلم

الاخرى * حدثنا حجاج

حدثنا عبد الله بن عمر

الجبيري حدثنا أبو يان وقال

اللبث حدثني نونس عن ابن

شهاب قال أخبرني عروة بن

الزبير وابن السبب وعلقمة

ابن وقاص وعبيد الله بن

عبد الله عن حديث عائشة

رضي الله عنها وبعض

حديثهم يصدق بعضا من

قال لها أهل الافك ما قالوا

فدعا رسول الله صلى الله

عليه وسلم عليا وأسامة حين

استلث الزوجي يستأمرهما

في فراق أهله فأما لاسامة

فقال أهلك ولا نعلم الاخرى

وقالت بريدة ان رأيت

عليها أمر الأعصاة أكثر من

أعجابها به حديثه السنن

تتأمن عن عيبي أهلها فتأني

الداجين فتأكله فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

من بعدنا في رجل بلغني

أداة في أهل بيتي فوالله

ما علمت من أهل الاخرى

ولقد ذكرنا رجلا ما علمت

عليه الاخرى * (باب شهادة

الختي) * وأجاز عرو بن

حريث قال وكذلك يفعل

بالكاذب الفاجر وقال الشعي وابن سيرين وعطامرة لسمع شهادة

الحق بالاملاء اقتضى تصديقه فيما أقرب به وإذا كان مصدقا فالسنة على من ادعى تكذيبه
قوله باب اذا عدل رجل رجلا فقال لانعم الاخرى أو ما علمت الاخرى * وفي رواية
 الكشي في أحد بدل رجلا قال ابن بطلان حكى الطحاوي عن أبي يوسف انه قال اذا قال ذلك
 قبلت شهادته ولم يذ كر خلا فاعن الكوفيين في ذلك واحتجوا بحديث الافك وقال مالك لا يكون
 ذلك تركية حتى يقول رضا بالقصر وقال الشافعي حتى يقول عدل وفي قول عدل على ولي
 ولا بد من معرفة المزمك حاله الباطنة والحة لذلك انه لا يلزم من أنه لا يعلم منه الا خبر ان لا يكون
 فيه شر وأما احتجاجهم بقصة اسامة فأجاب المهلب بأن ذلك وقع في العصر الذي روى الله أهله
 وكانت الجرح حقهم شاذة فكفي في تعدلهم ان يقال لأعلم الاخرى أو ما اليوم فالجرح حق الناس
 أغلب فلا بد من التنصص على العدة (قلت) لم يثبت البخاري الحكم في الترجمة بل أوردها مورد
 السؤال لقوة الخلاف فيها **قوله** وساق حديث الافك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاسامة
 حين استشاره فقال أهلك ولا نعلم الاخرى كذا لا يذ كر ولم يقع هذا كله عند الباقي وهو اللات
 لان حديث الافك قد ذكر في الباب موصولا وان كان اختصره وسياق مطولا أيضا بعد أبواب
 وبأني الكلام علمه في تفسير سورة النور وقوله فيه وقال اللبث حدثني نونس وصده هناك أيضا
 وقوله أهلك ولا نعلم الاخرى نصب أهلك للذكر على الأغراء وعلى فعل محذوف تقديره أسسك
 أهلك ول بعضهم بالرفع أي هم أهلك قال ابن المير التعداديل انما هو تنفيد للشهادة وعائشة
 رضي الله عنها لم تكن شهدت ولا كانت محتاجة الى التعديل لان الاصل البراءة وانما كانت
 محتاجة الى نفي التهمة عنها حتى تكون الدعوى عليها بذلك غريبة وقوله ولا شبهه فكفي في هذا
 القدر هذا اللفظ فلا يكون فيه لمن اكفي في التعديل بقوله لأعلم الاخرى **قوله**
باب شهادة الختني) بالخاء المعجمة أي الذي يتحقق عند التصل (قوله وأجاز)
 أي الاختيار عند تحمل الشهادة **قوله** عرو بن حريث) بالمهمله والمثناة مصغر ابن عرو بن
 عثمان بن عبد الله بن عرو بن مخزوم المخزومي من صفار الصحابة ولا يسه حبيسة وليس له في
 البخاري ذكر الا في هذا الموضع **قوله** قال وكذلك يفعل بالكاذب الفاجر) كانه أشار الى
 السبب في قبول شهادته وقد روى ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن شريح انه كان لا يبيح شهادة
 الختني قال وقال عرو بن حريث كذلك يفعل بالخائن الظالم والفاجر وروى سعيد بن
 منصور من طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ان عرو بن حريث كان لا يبيح شهادته ويقول كذلك
 يفعل بالخائن الفاجر وروى من طرق عن شريح انه كان يرشد شهادة الختني وكذلك الشعبي وهو
 قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأجازها في الجديد اذا عان المشهود عليه **قوله** وقال الشعبي
 وابن سيرين وعطامرة وقادة السمع شهادة) أما قول الشعبي فوصله ابن أبي شيبة عن شريح عن
 مطرف عنه بهذا وروى ياه في الجعديات قال حدثنا شريك عن الأشعث عن عامر وهو الشعبي
 قال يجوز شهادة السمع اذا قال سمعته يقول وان لم يشهد وقول الشعبي هذا يعارض ذلك شهادة
 الختني ويجعل أن يقرق بانه انما يرشد شهادة الختني لما فيها من الخداعة ولا يلزم من ذلك رده
 لشهادة السمع من غير قصد وهو قول مالك وأحمد وإسحق وعن مالك أيضا الحرص على تحمل
 الشهادة فادح فاذا اختنى لشهده فهو حرس وأما قول ابن سيرين وقادة فسيأتي في باب شهادة

بالكاذب الفاجر وقال الشعي وابن سيرين وعطامرة لسمع شهادة

هو كان الحسن يقول لم يشهدوني على شيء ولكن سمعت كذا وكذا * حدثنا أبو الهيثم أن أخيرا سمع عن الزهري قال سالم سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول انطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتى من كعب الانصاري يؤمان الخن الذي فيها بن مسعود حتى اذا دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم طفق رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقى بجذوع الخن وهو يحتل أن يسمع من ابن مسعود شيئا قبل أن يراه وابن مسعود مضطجع على فراشه في قطيفة له فيها رزمة او رزمة فقرأت أم ابن مسعود النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتقى بجذوع الخن فقال لابن مسعود أي صاف هذا الحمد فقمتا هي ابن مسعود قال النبي صلى الله عليه وسلم (١٨٤) عليه وسلم لو تركته بين * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن الزهري

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت امرأ من رفاعية القرظي الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كنت عند رفاعية فطلقتني فابت طلاقا ففترجت عبد الرحمن بن الزبير انما معه مثل هدية الثوب فقال أتردين أن ترجي الى رفاعية لاحتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك وأبو بكر جالس عنده وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فقال بأبأكبر ألا تسمع الى هذه ما تجهر به عند النبي صلى الله عليه وسلم * (باب) اذا شهد شاهد أو شهد بشئ وقال آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد قال الجسدي هذا كما أخبر بلال الخ تقدم هذا في باب العشر من كتاب الزكاة وان الميثب مقدم على الثاني وهو وفاق من أهل العلم الامن شذوا لاسما اذا لم يتعرض الا للنبي عليه وآشار الى ذلك بقوله وكذلك ان شهد شاهدان لم يوقدا عترض بأن الشهادتين انفتحتا على الالف وانفردت احدهما بالجماعة والجواب ان سكوت الاخرى عن خسمائة في حكم قضائهم أو رد حديث عقبة بن الحرث في قصة المرضعة وسأني الكلام عليها مستوفى بعد أبواب والغرض منه هنا اثبات الرضاع ونفاة عقبة فاعتمد النبي صلى الله عليه وسلم قولها فأمره بفراق امرأته اما وجوبها عنده من بقوله واما ما يدعي طريق الورع وقوله في هذه الرواية لابي اهاب بن عزيز بالعين المهمللة المتسوقة ورايين منقوطين وزن عظيم ووقع عند أبي ذر عن المسخلى والحوي عزيز بن زاي وآخره راء مصغر والازل أصوب * (قوله)

فاخذ الناس بشهادة بلال كذلك ان شهد شاهدان أن نفسا ان على فلان ألف درهم وشهد آخران بألف وخمسمائة بقضى بالزيادة * حدثنا حسان أخبرنا عبد الله بن أخيرا عن ابن سعد بن أبي حسين قال أخبرني عبد الله بن أبي مليكة عن عقبة بن الحرث أنه تزوج ابنة لابي اهاب بن عزيز فأتته امرأه فقالت قد أضرعت عقبة والنبي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أضرعتي ولا أخبرني فإرسل الى أبي اهاب يسألهم فقالوا ما علمناه أرضعت صاحبنا فركب الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فبأه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف وقد قيل فنارقه وانكحت زوجا غيره

(باب الشهادة العادلة وقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون عن الشهداء) * أخذنا الحكمين نافع اخبرنا
شعب عن الزهري قال حدثني خديج بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الله (١٨٥) بن عتبة قال سمعت عمر بن الخطاب رضي

الله عنه يقول ان أناسا
كانوا يؤخذون بالوحي في
عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وان الوحي قد
انقطع وانما أخذكم الان
بما ظهر لنا من أعمالكم
فمن أظهر لنا خيرا أمناه
وقد ربه وليس الشمان
سريرة شي الله يحاسب في
سريرة ومن أظهر لنا سوءا لم
نأمنه ولم نصدق وان قال
ان سريرة حسنة * (باب
تعديلكم يجوز) * حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا جاد
ابن زيد عن ثابت عن أنس
رضي الله عنه قال مر على
النبي صلى الله عليه وسلم
بجنانة فأتوا علم خيرا فقال
وجبت ثم دثر باخري فأتوا
عليها فأتوا غير ذلك
فقال وجبت فقيل يا رسول
الله قلت لهذا وجبت ولهذا
وجبت قال شهادة القوم
المؤمنون شهداء الله في الارض
* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا داود بن أبي القرات
حدثنا عبد الله بن بريدة عن
أبي الاسود قال أتيت المدينة
وقد وقع بها مرض وهم
يعورون موتا ذريعا فقلت
المر على رضي الله عنه فزت

الشهداء العادلة وقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وعن رضون عن الشهداء
الشهداء أي وقوله تعالى عن رضون فالواو عاطفة من كلام المصنف لامن التلاوة والعدل الرضا
عند الجهور ومن يكون مسالما كذا ما عرعر تكب كبيرة ولا مصر على صغيرة زاد الشافعي وان
يكون ذا مروءة ويشترط في قبول شهادته ان لا يكون عدوا للمشهود عليه ولا متهما فيه
نفع ولا دفع ضرر ولا أصلا للمشهود له ولا فرع عنه واختلف في تفاصيل من ذلك وغيره كما ساقى
بعض ذلك في بعض التراجم ان شاء الله تعالى (قوله ان عبد الله بن عتبة) أي ابن مسعود وهو
ابن أخي عبد الله بن مسعود سمع من كبار الصحابة وله رؤية وحديثه هذا عن عمر غثله المزى في
الاطراف والمرفوع منه ما أشار إليه مما كان الناس عليه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
وان الوحي قد انقطع) أي بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد انقطاع اخبار الملك عن الله
تعالى لبعض الآدميين بالامري في القطة وفي رواية أي فراس عن عمر عندنا كونا كما نعرفكم
اذ كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم واذ الوحي ينزل واذ باننا من اخباركم وأراد ان النبي قد
الطلق ورفع الوحي (قوله فمن أظهر لنا خيرا أمناه) بهمة تغير مدوسيم مكسورة ونون مشددة
من الامن أي صبرناه عندنا أمنا وفي رواية أي فراس الا ومن يظهر منكم خيرا فلنا خيرا
وأجيبناه عليه (قوله الله يحاسب) كذا في الاثر عن الجوزي يحدق المنقول والسابقين الله
محاسبه جميع أوله وخاتمه (قوله سوءا) في رواية الكشميني في رواية أي فراس ومن
يظهر لنا شرا فلنا شرا أو بعضنا عليه سائر كم فيما بينكم وبينكم قال الملب هذا اخبار
من عمر ما كان الناس عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاصرا بعده ويؤخذ منه
ان العدل من لم يجد من الرية وهو قول أحدوا سبق كذا قال وهذا انما هو في حق المعروفين
لامن لا يعرف حاله أصلا (قوله بالتأويل) تعديلكم يجوز أي هل يشترط في
قبول التعديل عد معين أو ردفه حديثي أنس وعمر في ثناء الناس بالخبر والشري المبتين
وفيها قوله عليه الصلاة والسلام وجبت وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الجنائز وحكى
عن ابن المنيرة قال في حاشيته قال ابن بطال فيه إشارة الى الاكتفاء بتعديل واحد وكرت ان فيه
غوضا وكان وجهه ان في قوله لم نأمنه عن الواحد اشعارا بعدم ايمانهم كانوا يعتقدون قول
الواحد في ذلك لكم لم يسألوا عن حكمه في ذلك المقام وسألت المصنف بعد أبواب التصريح
بالاكتفاء في التركة بواحد كما لم يصرح به هنا ليقه من الاحتمال (قوله شهادة القوم) هو
مبتدا وخبر يحدق تقدير مقبولة أو هو خبر مبتدا محذوف تقديره هذه شهادة القوم ووقع في
رواية الاصل شهادة بالصب بتقدير فعل نائب (قوله المؤمنون شهداء الله في الارض) كذا
لا كثر والمؤمنون مبتدا خبره شهداء في رواية المسقلى والسر خسي شهادة القوم المؤمنين
شهداء الله في الارض وشهداء على هذا خبر مبتدا محذوف تقديره هم شهداء وقال السهيلي رواه
بعضهم رفع القوم فان كانت الرواية بتسرين شهادة فهي على اختمار المبتدا أي هذه شهادة ثم

(٢٤ - فتح الباري خا)

جنانة فأتيت خيرا فقال عمر وجبت ثم دثر باخري فأتوا غير ذلك فأتوا
بالتائ فأتوا شرا فقالوا وجبت وما وجبت أمرا المؤمنين قال قلت قال النبي صلى الله عليه وسلم أي عا مسلم شهداء أربعة
بغير ادخله الله الجنة قلنا وثلاثة قال وثلاثة قلنا واثنان قال واثنان ثم لم نأمنه عن الواحد

باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم * وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتي وأبائتي وبنيتي والتبني فيه * حدثنا أحمد بن حنبل في نسخة أخبرنا الحكم بن عروبة عن مالك بن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت استأذن علي أفعل فلم أذن له فقال (١٨٦) أتحتمين مني وأنا علم فقلت وكيف ذلك فقال أرضعتك أمه أم أبي بلين

أخي فقالت سألت عن ذلك

رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال صدق أفعل أذن لي له

حدثنا مسلم بن إبراهيم

حدثنا همام حدثنا قائدة

عن جابر بن زيد عن ابن

عباس رضي الله عنهما قال

قال النبي صلى الله عليه وسلم

في بنت حرة لا تحل لي يحرم

من الرضاعة ما يحرم من

النسب هي ابنة أخي من

الرضاعة حدثنا عبد الله بن

يوسف أخبرنا مالك عن عبد

الله بن أبي بكر عن عروة بنت

عبد الرحمن أن عائشة رضي

الله عنها زوج النبي صلى الله

عليه وسلم أخبرتها أن النبي

صلى الله عليه وسلم كان

عندها وإنها سمعت صوت

رجل يستأذن في بيت حفصة

فألت عائشة رضي الله عنها

فقلت يا رسول الله أراه فلانا

لم حفصة من الرضاعة

فألت عائشة يا رسول الله

هذا رجل يستأذن في بيتك

فألت فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم أراه فلانا لم

حفصة من الرضاعة فقالت

عائشة لو كان فلان حبالها

استأذني فقال القوم المؤمنون شهداء الله في الأرض قالوا قوم مبتدأ والمؤمنون نعمت أو بدل وما بعده خبر قال أو أكثر ما ورد في الحديث حذف المنعوت لأن الحكم يتعاق بالصفة فلا يحتاج لذكر الموصوف ثم حكى وجهين آخرين فيهما تكلف ولم يقع في شيء من الروايات بالنسبة ولا سيما مع رواية من رواه مصعب المومنين (قوله) باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم هذه الترجمة معقودة لشهادة الاستفاضة وذكر فيها النسب والرضاعة والموت القديم فاما النسب فيستفاد من أحاديث الرضاعة فانه من لازم وقد نقل فيه الاجماع وأما الرضاعة فيستفاد بثبوتها بالاستفاضة من أحاديث الباب فانها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفضا عند من وقع له وأما الموت القديم فيستفاد منه حكمه بالحق قاله ابن المنبر واحتراز بالقديم من الحادث والمراد بالقديم ما نطاول الزمان عليه وحده بعض المالكة بخمسين سنة وقيل بأربعين (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم أرضعتي وأبائتي وبنيتي هو طرف من حديث وصل في الرضاع من حديث أم حبيبة بنت أبي سفيان وسألت الكلام عليه هنالك قوية بالثلاثة ثم الموحدة مصغرة بأقوال هذا كشي من خبره وأخرأى سلمة بن عبد الاسد ان شاء الله تعالى واختلف العلماء في ضابط ما يقبل فيه الشهادة بالاستفاضة فتصعب عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعق والولاء والوقف والولاية والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملاهي الراجع في جميع ذلك وبلغها به ضر المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلل وعن أبي حنيفة يجوز في النسب والموت والنكاح والدخول وكونه قاضياً زاد أبو يوسف والولاء في المحدث والوقف قال صاحب الهداية وإنما أجزأ استحصانا والافلاصل ان الشهادة لا بد فيها من المشاهدة بشرط قبولها أن يسعها من جميع يؤمن بواطئهم على الكذب وقيل أقل ذلك أربعة أنفس وقيل يكفي من عدلين وقيل يكفي من عدل واحد إذا سكن القلب اليه (قوله) والتبني فيه (هو بقية الترجمة وكأنه أشار إلى قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة آخر الباب انظر من اخوانك من الرضاعة الحديث ثم أورد المصنف فيه أربعة أحاديث سياق الكلام عليها جميعاً في الرضاع آخر النكاح ان شاء الله تعالى والاسناد الثاني كله بصريون الا الحماني وقد سكتها * والثالث كله مدنيون الا شيخه وقد دخلها * والرابع كله كوفيون الا عائشة (قوله) في آخر الباب تابعه ابن مهدي عن سفيان أي ان عبد الرحمن بن مهدي روى حديث عائشة عن سفيان بأسانيد كبروا به محمد بن كثير ورواية ابن مهدي موصولة عندهم وأبو يعلى وسفيان الخلاف في أفعل هل كان عم عائشة من الرضاعة أو كان أباً لها (قوله) باب شهادة القاذف والسارق والزاني أي هل تقبل بعدلو بهم أم لا (قوله) وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

من الرضاعة دخل على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم ان الرضاعة يحرم، نهما ما يحرم من الولادة حدثنا هم محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن أشعث بن أبي الشعثان عن أبيه عن مسروق أن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وعندي رجل فقال يا عائشة من هذا قالت أخي من الرضاعة قال يا عائشة انظر من اخوانك فانما الرضاعة من الجماعة تابعه ابن مهدي عن سفيان (باب شهادة القاذف والسارق والزاني وقول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك

هم الفاسقون الا الذين تابوا وهذا الاستثناء عدة من أجاز شهادته اذا تاب وقد أخرج البيهقي عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم قال الا الذين تابوا ثم تاب شهادته في كتاب الله تقبل وبهذا قال الجمهور ان شهادة الناقض بعد التوبة تقبل وبزول عنه اسم الفسق سواء كان بعد اقامة الحد او قبله وتأولوا قوله تعالى أبدا على أن المراد ما دام مضرا على قذفه لان أبدا كل شيء على ما يليق به كالوقيل لا تقبل شهادة الكافر أبدا فان المراد ما دام كافرا وبالغ الشعبي فقال ان تاب الناقض قبل اقامة الحد سقط عنه وذهب الحنفية الى ان الاستثناء يتعلق بالفسق خاصة فاذا تاب سقط عنه اسم الفسق وأما شهادته فلا تقبل أبدا وقال بذلك بعض التابعين وفيه مذهب آخر يقبل بعد الحد لا قبله وعن الحنفية لا ترك شهادته حتى يجد وتعبه الشافعي بان الحدود كفارة لاهله فهو بعد الحد خير منه قبله فكيف يرتد في خير حاله ويقبل في شره ما (قول) وجلد عمر أبابكر وشبل بن عبد مناف بعد بقذف المغيرة ثم استتابهم وقال من تاب قبلت شهادته (وهذا الشافعي في الام قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة المحدث لا تجوز فاشهد لا خبرني فلان أن عمر بن الخطاب قال لا ي بكرة تب وأقبل شهادتك قال سفيان سمى الزهري الذي أخبره فحفظته ثم نسبته فقال لي عمر بن قيس هو ابن المسيب (قلت) ورواه ابن جرير بن وجه آخر عن سفيان سمى ابن المسيب وكذلك روينا بهلوا من طريق الزعفراني عن سفيان ورواه ابن جرير في التفسيرين طريق ابن اسحق عن الزهري عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ضرب أبابكر وشبل بن عبد مناف بمعدون نافع ابن الحرث بن كلثة الحد وقال لهم من كذب نفسه قبلت شهادته فيما يستقبل ومن لم يفعل لم أجز شهادته فا كذب شبل نفسه ونافع وأبو بكره أن يفعل قال الزهري هو والله سنة فاحفظوه ورواه سليمان بن كثير عن الزهري عن سعد بن المسيب أن عمر بن الخطاب بكرة ونافع وشبل على المغيرة وشهدوا به على خلاف شهادتهم فجلدهم عرواستتابهم وقال من رجع منكم عن شهادة قبلت شهادته فأبى أبو بكره أن يرجع أخرجه عمر بن شبة في أخبار البصرة من هذا الوجه وساق قصة المغيرة هذه من طرق كثيرة محصلها ان المغيرة بن شعبة كان أميرا بالبصرة لعمر فأتته أم أبو بكره وهو نفعم النقي الصالح المشهور وكان أبو بكره ونافع بن الحرث بن كلثة النقي وهو معدود في الصحابة وشبل بكسر المجمة وسكون الموحدة ابن عبد الله بن شعبة بن الحرث الجلي وهو معدود في الحضرمين وزيد بن عبد الله بن كلثة فقال له زيد بن أبي سفيان أتخونه أم أمهم بمجة مولاة الحرث بن كلثة فاجتمعوا اجمعوا أو المغيرة متبطن المرأة وكان يقال لها الزقطاء أم جميل بنت عمرو بن الاقهم الهلالية وزوجها الحجاج بن عبد بن الحرث بن عوف الجشمي فراحوا الى عمر فشكلوه فغزله وولى أبا موسى الاشعري وأحضر المغيرة فشهد عليه الثلاثة بالزنا وأما زياد فثبت الشهادة وقال رأيت منظر اقبحا وما أدري أعاطها أم لا فامر عمر بجلد الثلاثة حد القذف وقال ما قال وأخرج القصة الطبراني في ترجمة شبل بن معبد والبيهقي من رواية أبي عثمان النهدي أنه شاهد ذلك عند عمر واستاده صحيح ورواه الحاكم في المستدرک من طريق عبد العزيز بن أبي بكر مطولة وفيها فقال زياد رأيت منظر اقبحا وسمعت نفعسا عليا ولا أدري ما ورائك وقد سخطي الاسماء على المدخل ان بعضهم استشكل اخراج

ت
٢٧٦ / ٢

هم الفاسقون الا الذين تابوا
من بعد ذلك وأصلحو
وجلد عمر أبابكر وشبل
ابن معبد ونافعا بقذف
المغيرة ثم استتابهم وقال
من تاب قبلت شهادته

ت
٢٧٧ / ٢

الضاري هذه القصة واحتجاجهم بها مع كونه احيح بحدوث أبي بكر في عدة مواضع وأجاب
 الاسماعيل بالفرق بين الشهادة والرواية وان الشهادة يطلب فيها مزيد ثبوت لا يطلب في الرواية
 كالعهد والحرمة وغير ذلك واستنبط المذهب من هذا ان كذاب القاذف نفسه ليس شرطاً
 في قبول قوله تعالى أن يكذب نفسه ومع ذلك فقد قبل المسلمون روايته وعملوا بها **(قوله)**
 وأجاز عبد الله بن عتبة أي ابن مسعود واصله الطبري من طريق عمران بن عمر قال كان عبد الله
 ابن عتبة يجيز شهادة القاذف اذا تاب **(قوله)** وعمر بن عبد العزيز أي الخليفة المشهور واصله
 الطبري والخلال من طريق ابن جريج عن عمران بن موسى سمعت عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة
 القاذف ومعه رجل ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج فزاد مع عمر بن عبد العزيز أجاز شهادة
 محمد بن عمرو بن حزم **(قوله)** وسعيد بن جبيرة واصله الطبري من طريقه بلفظ تقبل شهادة القاذف
 اذا تاب وروى ابن أبي حاتم من وجه آخر عنه لا تقبل لكن استناده ضعيف **(قوله)** وطائوس
 ومجاهد واصله سعيد بن منصور والشافعي والطبري من طريق أبي نعيم قال القاذف اذا
 تاب قبل شهادته قيل له من قاله قال عطاء وطائوس ومجاهد **(قوله)** والشعبي واصله الطبري من
 طريق ابن أبي خال عنه انه كان يقول بقبل الله قوله فهو بدون شهادته وكان يقبل شهادته اذا
 تاب وروى شاذ في الجعديات عن شعبة عن الحكم في شهادة القاذف ان ابراهيم قال لا يجوز وكان
 الشعبي يقول اذا تاب قبلت **(قوله)** وعكرمة أي سولي ابن عباس واصله البغوي في الجعديات عن
 شعبة عن نونس هو ابن عبد عن عكرمة قال اذا تاب القاذف قبلت شهادته **(قوله)** والزهرى
 قد تقدم قوله في قصة المغيرة هوسنة ورواه ابن جريج من وجه آخر عن الزهرى قال اذا حذ
 القاذف فانه ينفي للامام ان يستنبيه فان تاب قبلت شهادته والامام يقبل في الموطن الزهرى
 نحوه في قصة **(قوله)** ومجاهد بن دينار وشريح أي القاضى ومعاوية بن قرة هؤلاء الثلاثة من
 أهل الكوفة فدل على أن مراد الزهرى المأثري في قصة المغيرة بما نسبته الى الكوفيين من عدم
 قبولهم شهادة القاذف بعضهم لا كلهم ولم أر عن واحد من الثلاثة المذكورين التصريح
 بالقبول نعم الشعبي من أهل الكوفة وقد ثبت عنه القبول كما تقدم وروى ابن جريج بإسناد
 صحيح عن شريح أنه كان يقول في القاذف يقبل الله قوله ولا أقبل شهادته وروى ابن أبي خالد
 بإسناد ضعيف عن شريح أنه كان لا يقبل شهادته **(قوله)** وقال أبو الزناد هو المذنب المشهور
(قوله) الامر عندنا الخ واصله سعيد بن منصور من طريق حصين بن عبد الرحمن قال رأيت
 رجلاً جلده حذافى قذف بالزنا فمالأ فرغ من ضربه أحدث ثوبه فقلت أنا الزناد فقال لى الامر
 عندنا فذكره **(قوله)** وقال الشعبي وقادة واصله الطبري عنهما متفقاً وروى ابن أبي حاتم
 من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي قال اذا كذب القاذف نفسه قبلت شهادته **(قوله)** وقال
 الثوري الخ هو في الجامع له من رواية عبد الله بن الوليد العدنى عنه **(قوله)** وقال بعض الناس
 لا يجوز شهادة القاذف وان تاب هذامتنقول عن الحنفية واحتجوا في رد شهادة المحدود
 باحدث قال الحفاظ لا يصح منها شيء وأشهرها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً
 لا يجوز شهادة حائض ولا جانية ولا محدوف في الاسلام أخرجه أبو داود وابن ماجه ورواه الترمذى
 من حديث عائشة نحوه وقال لا يصح وقال أبو زرعة مشكور وروى عبد الرزاق عن الثوري

وأجاز عبد الله بن عتبة
 وعمر بن عبد العزيز وسعيد
 ابن جبيرة وطائوس ومجاهد
 والشعبي وعكرمة والزهرى
 ومجاهد بن دينار وشريح
 ومعاوية بن قرة قال أبو
 الزناد الامر عندنا بالبدنية
 اذا رجع القاذف عن قوله
 فاستعقر به قبلت شهادته
 وقال الشعبي وقادة اذا
 كذب نفسه جلده وقبلت
 شهادته وقال الثوري اذا
 جلده العبد ثم اعتق جازت
 شهادته وان استعصى
 المحدود ففضلاء حائرة
 وقال بعض الناس لا يجوز
 شهادة القاذف وان تاب

ثم قال لا يجوز نكاح بغير شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز وان تزوج (١٨٩) بشهادة عديدين لم يجز وأجاز شهادة العبد

والمحدود والامة لزومه هلال

رمضان وكيف تعرف قوته

وفى النبي صلى الله عليه

وسلم الزاني سنة ونهى النبي

صلى الله عليه وسلم عن كلام

كعب بن مالك وصاحبيه

حتى مضى خمسون ليلة

* حدثنا اسمعيل قال

حدثني ابن وهب عن يونس

وقال الليث حدثني يونس

عن ابن شهاب أخبرني عروة

ابن الزبير أن امرأ تمرقت

في غزوة الفتح فأتى بها رسول

الله صلى الله عليه وسلم ثم

أمرهم فقطع يداهما قالت

عائشة فحسنت وبها

وترجعت وكانت تأتى بعد

ذلك فأرفع حاجبها إلى

رسول الله صلى الله عليه

وسلم * حدثنا يحيى بن بكير

حدثنا الليث عن عقيل عن

ابن شهاب عن عبد الله بن

عبد الله عن زيد بن خالد

رضي الله عنه عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أنه

أمر فين زنى ولم يحصن

يجلد مائة وتغريب عام

* (باب) ولا يشهد على شهادة

جور إذا شهد * حدثنا

عبدان حدثنا عبد الله

أخبرنا أبو حيان التميمي عن

الشعبي عن العمان بن بشير

رضي الله عنه قال سألت

أبا أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

أبي أيوب عن الموهبة عن

عن واصل عن إبراهيم قال لا تقبل شهادة القاذف قوته فيما بينه وبين الله قال الثوري ونحن
على ذلك وأخرج عبد الرزاق عن رواة يعطاه الخبر إسناني عن ابن عباس نحوه وهو منقطع ولم
يصحب من قال الله سند قوي (قوله ثم قال) أي بعض الناس الذي أشار إليه (لا يجوز نكاح بغير
شاهدين فان تزوج بشهادة محدودين جاز) هو منقول عن الحنفية أيضا واعتذر وبأن الغرض
شبهة النكاح وذلك حاصل بالعدل وغيره عند التحمل واماعدا الاداء فلا يقبل الا العدل (قوله
وأجاز شهادة العبد والمحدود والامة لزمه هلال رمضان) هو منقول عن الحنفية أيضا
واعتذر وبأنها جارية مجرى الخبر لا الشهادة (قوله وكيف تعرف قوته) أي القاذف وهذا من
كلام المصنف وهو من تمام الترجمة كأنه أشار إلى الاختلاف في ذلك فمن أكثر السلف لابد
أن يكذب نفسه وبه قال الشافعي وقد تقدم التصريح به عن الشافعي وغيره وأخرج ابن أبي
شبة عن طائوس مثله وعن مالك إذا ازداد خبرا كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه بخلافه
يكون صادقا في نفس الامر وإلى هذا مال المصنف (قوله ونهى النبي صلى الله عليه وسلم الزاني
سنة ونهى عن كلام كعب بن مالك وصاحبيه حتى مضى خمسون ليلة) إسناني الزاني فهو صول
آخر الباب واماقصة كعب فاستأق بطولها في آخر تفسير براءة وفي غزوة تبوك ووجه الدلالة
منه انه لم يقبل انه صلى الله عليه وسلم كنهما بعد التوبة بقدر زائد على النبي والهجران ثم أورد
المصنف حديث عائشة في قصة المرأة التي سرقت مختصرة والمراد منه قول عائشة فحسنت وبها
الحديث وكأنه أراد إلحاق القاذف بالسارق لعدم الفارق عنده واسمعيل شيخه فيه هو ابن أبي
أويس وقوله وقال الليث حدثني يونس وصلة أبو داود عن طريقه لكن بغير هذا اللفظ وظهور أن
هذا اللفظ لابن وهب وأشار المصنف إلى أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فيشط
مضى مائة نفل فيها صحت قوته وقدرها أكثر من بسنة ووجهه بأن الفصول الأربع في
النفس تأتيا فإذا مضت أشعر ذلك بحسن السرير وقوله هذا اعتبرت في مدة تغريب الزاني واختار
أن هذا في الغالب والافق قول عمر لا يكره تبأقبل شهادة ذلك دلالة للعمهور قال ابن المنبر
اشتراط قوته بالقاذف إذا كان عند نفسه محققا في غاية الاشكال بخلاف ما إذا كان كذبا في نفسه
فاشتراطها واضح ويمكن أن يقال إن المعايير للقاحشة ما مور بأن لا يكشف صاحبها إلا إذا
تحقق كمال التصاب معه فإذا كشف قبل ذلك معنى فيتوب من المعصية في الإعلان لمن الصدق
في عمله (قلت) ويعكر عليه أن أبكر تبأقبل يكشف حتى يتحقق كمال التصاب معه كما تقدم ومع ذلك
فأمره بجواب التوبة لتقبل شهادته ويجاب عن ذلك بأن عمر لم يطلع على ذلك فأمره بالتوبة
ولذلك لم يقبل منه أو بكرة ما أمره به لعله يصدق عند نفسه والله أعلم ثم أورد المصنف حديث
زيد بن خالد في تغريب الزاني واستشكل الداودي إرادته في هذا الباب ووجهه أنه أراد منه
الإشارة إلى أن هذه المدة أقصى ما ورد في استبراء العاصي والله أعلم * (تنبه) جمع البخاري في
الترجمة بين السارق والقاذف للإشارة إلى أنه لا فرق في قبول التوبة بينهما والافتقار لنقل الطحاوي
الإجماع على قبول شهادة السارق إذا تاب نعم ذهب الأوزاعي إلى أن المحدود في الخبر لا تقبل
شهادته وإن تاب ووافقه الحسن بن صالح وخالف في ذلك جميع فقهاء الامصار (قوله
باب لا يشهد على شهادة جور إذا شهد) ذكر فيه حديث العمان بن بشير في قصة هبة

ما له شهد الله فهو هم إلى فقال لا أرى حتى تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فأخذ يسدي وأما غلام فأتى في النبي صلى الله عليه وسلم

أيمه وفيه قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهد على جور وقد مضى الكلام عليه مستوفى في الهبة
وقد أخرج البيهقي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري هنا بلفظ فقال لا تشهد على جور وقوله
في الترجمة إذا شهد يؤخذ منه أنه لا يشهد على جور إذا لم يستهدبط ربي الأولى وقوله وقال أبو
حزيم بن غفر المجهول وكسر الراء وآخره زاي عن الشعبي لا تشهد على جور أي في رواية عن الشعبي
عن النعمان في هذا الحديث وقد تقدم في الهبة الإشارة إلى من وصله وإلى التوفيق بين مافي رواية
أبي حنيفة وغيره عن الشعبي ثم ذكر المصنف حديث خبر الناس قرني من رواية عبد الله بن مسعود
ومن رواية عمران بن حصين وفي كل منهما زيادة على مافي الآخر وورد الحديث عن آخرين من
الصحابة ساءد كرمافي وياهم من الفوائد والزوائد مشروحة في أول كتاب فضائل الصحابة إن شاء
الله تعالى والغرض هنا ما يتعلق بالشهادات (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم) هو موصول
بالاستناد المذكور وهو بقية حديث عمران وسياقي في الفضائل ما يوضح ذلك (قوله إن بعدكم
قوما) كذا لا أكثر وفي رواية النسفي وابن شبويه إن بعدكم قوم قال الكرماني لعله كتب بغير
ألف على اللغة الربيعة وأحذف منه ضمير الشأن (قوله يخونون) كذا في جميع الروايات التي
اتصلت لتباين المائل والمحجبة والواو مشتق من الخيانة وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة يحررون
بسكون المهملة وكسر الراء بعدهم واحدة قال فإن كان محضو ظاهرون من قوله حر به يحربه إذا
أخذ ماله وترك بلاشيئ أو رجل محروب أي مسلوب المال * (تبييه) قال النورى ووقع في أكثر
نسخ مسلم ولا يتحقق تشديد المنة قال غيره هو نظير قوله ثم يترد موضع قوله ما تزدادني أنه شاذ
ولكن قد قرأ أن يحيى بن قتيبة قال أتت أماته ووجهه ابن مالك أنه شبه عاقفاه وأوا وتحتانية
قال وهو مقصور على السماع (قوله ولا يؤمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمنا بأن
تكون خيانتهم ظاهرة بحيث لا يثق للناس اعتماد عليهم (قوله ويشهدون ولا يستشهدون)
يحتل أن يكون المراد العمل بدون العمل أو الأداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه
مسلم من حديث زيد بن خالد مرفوعا لا آخركم بغير الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسئلها
واختلف العلماء في ترجيحهما فخرج ابن عبد البر إلى ترجيح حديث زيد بن خالد لكونه من رواية
أهل المدينة فقلده على رواية أهل العراق وبالغ فزعم أن حديث عمران هذا الأصل له وجح
غیره الى ترجيح حديث عمران لاتفاق صاحبي الصحيح عليه وانفراد مسلم بإخراج حديث زيد بن
خالد وذهب آخرون الى الجمع بينهما فأجابوا بأجوبة بعضها أحدها أن المراد بجديث زيد من عنده
شهادة لسان بحق لا يعلمهم أصحابها فأتى السه فيخبرهم بها أو يموت صاحبها العالم بها ويخلف
ورقة فيأتي بالشاهد بهم أو إلى من يتحدث عنهم فيعلمهم بذلك وهذا أحسن الأجوبة وبهذا
أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيرهما * فانها إن المراد به شهادة الحسنة وهي ما لا يتعلق
بحقوق الأدميين المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسنة مما يتعلق بحق الله أو قيد شأمة منه
العناق والوقف والوصية العامة والعدة والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصله أن المراد بجديث
ابن مسعود الشهادة في حقوق الأدميين والمراد بجديث زيد بن خالد الشهادة في حقوق الله
* فانها لا محمول على المبالغة في الإجابة الى الأداء فكأن لشدة استعدها لها كلالاً أي أذهب قبل
أن يسئلها كما يقال في وصف الجواد أنه يعطي قبل الطلب أي يعطي سره عاقب السؤال من غير

٢٦٥٠
م
نسخة
٩١٦٢٥

فقال إن أمه بنت رواحة
سالتني بعض الموهبة لهذا
قال ألك ولد سواء قال نعم
قال فأراه قال لا تشهدني
على جور وقال أبو حنيفة
عن الشعبي لا تشهد على
جور حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا أبو جرة قال
سمعت زهدم بن زهر بن
قال سمعت عمران بن حصين
رضي الله عنهما قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم قال عمران
لا أدري أذكر النبي صلى الله
عليه وسلم بعد قرنين أو ثلاثة
قال النبي صلى الله عليه وسلم
إن بعدكم قوم لا يخونون
ولا يؤمنون ويشهدون
ولا يستشهدون

٢٦٥١
م
نسخة
٩٠٨٢٧

توقف وهذه الاجوبة مبينة على أن الاصل في اداء الشهادة عند الحاكم أن لا يكون الا بعد الطاب
من صاحب الحق فيقتضى ذلك من يشهد قبل أن يستشهد بمن ذكر من يخبر بشهادة عنده لا يعلم
صاحبها بها أو شهادة الحسبة وذهب بعضهم الى جواز اداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم
حديث زيد بن خالد بن أبي بلات أحد هاهنا على شاهد الزور رأى
يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحملها وهذا حكم الترمذي عن بعض أهل العلم * ثانيها المراد بها
الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث ابن مسعود كانوا يضربون على الشهادة
أي قول الرجل أشهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فكم ذلك كما ذكره الاكثر من
الحلف والعين قد تسمى شهادة كما قال ترمذي فتشهادة أحدهم وهذا جواب الطحاوي * ثالثها
المراد بها الشهادة على المتبني من أمر الناس فيشهد على قوم انهم في النار وعلى قوم انهم في
الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الاوهاء كعلاء الخطاي * رابعها المراد بها من يتبص شاعدا
وليس من أهل الشهادة * خامسها المراد بها التسارع الى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن
يسأله والله أعلم وقوله يشهدون ولا يستشهدون استدلل به على أن من سمع رجلا يقول لفلان
عندي كذا فلا يسوغ له أن يشهد عليه بذلك الا ان استشهدوه وهذا يختلف من رأى رجلا
يقول رجلا أو يعضبه ماله فانه يجوز له أن يشهد بذلك وان لم يستشهده الحاشي (قوله ويشذرون)
بفتح أوله وبكسر الذال المجعوم بضمها (ولا يفرون) يأتي الكلام عليه في كتاب التدوير وقوله
ويظهر فيهم السنن بكسر الملهة وقع اليه بعد هاتون أي يحسون التوسع في الماء كل والمراد
وهي أسباب السنن بالتشديد قال ابن التين المراد من محبته وتعاظمه لامن يتحقق بذلك وقيل
المراد يظهر فيهم كثرة المال وقيل المراد انهم يستمنون أي يتكثرون بماليس فيهم ويدعون ماله
لهم من الشرف ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراد او قدر واه الترمذي من طريق هلال بن
يساف عن عمران بن حصين بلفظ ثم يحى قوم يستمنون ويحبون السنن وهو ظاهر في تعاطي
السنن على حقيقته فهو أولى ما حل عليه خبر الباب وانما كان مذموم لان السنن غالباً يلبس
الفهم بنقل عن العبادة كما هو مشهور (قوله عن منصور) هو ابن العقر و ابراهيم هو النخعي
وعبيدة بفتح أوله هو السلمي وعبد الله هو ابن مسعود وهذا الاسناد كله كوفيون وقيل ثلاثة
من التابعين في نسخ (قوله تسبق شهادة أحدهم بمبته ومبته شهادة) أي في حاله وليس المراد
أن ذلك يقع في حالة واحدة لانه ورك الذي يحرص على ترويج شهادة فيحلف على صحتها
ليقوم بفاترة يحلف قبل أن يشهد وتارة يشهد قبل أن يحلف ويحتمل أن يقع ذلك في حال
واحدة عند من يجيز الحلف في الشهادة فيريد أن يشهد ويحلف وقال ابن الجوزي المراد انهم لا
يتورعون ويستنبئون بأمر الشهادة والعين وقال ابن بطل يستدل به على أن الحلف في الشهادة
يطلبها قال وحكي ان شعبان بن الراعي من قال أشهد بالله أن فلان على فلان كذا فيقول شهادة
لانه حلف وليس بشهادة قال ابن بطل والمعروف عن مالك خلافه (قوله قال ابراهيم الخ) هو
موصول بالاسناد المذكور وهم من زعم أنه معاق و ابراهيم هو النخعي (قوله كانوا يضربون) على
الشهادة والعهد زاد المصنف هذا الاسناد في أول الفصل ونحن صغار وكذلك آخر جمعة مسلم
بلفظ كانوا يمتون ونحن غلمان عن العهد والشهادات وسياق في كتاب الايمان والتدوير فهو

ويشذرون ولا يفرون
فيهم السنن * حديثنا محمد بن
كثير أخبرنا سفيان عن
منصور عن ابراهيم عن
عبيدة عن عبد الله رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال خير الناس
قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين
يلونهم ثم يحيى أقوام تسبق
شهادة أحدهم بمبته وعينه
شهادة قال ابراهيم
يضربون على الشهادة
والعهد

٢٦٥٢

م ت س ن

نطة

٩٤٠٢

وكان أصحابنا يثبتونها ونحن علمنا عن الشهادة وقال أبو عمر بن عبد البر معناه عندهم انتهى عن
مبادرة الرجل بقوله أشهد بالله وعلى عهد الله لقد كان كذا ونحو ذلك وإنما كانوا يصرونهم
على ذلك حتى لا يصبر لهم به عادة فحفظوا في كل ما يصلح وما لا يصلح (قلت) ويحتمل أن يكون الأمر
في الشهادة على ما قال ويحتمل أن يكون المراد انتهى عن تعاطي الشهادات والتصدى لها لما في
تحملها من الحرج ولا سيما عند أداها لأن الإنسان معرض للتسبب والسهو ولا سيما وهم إذا ذلك
غالب لا يكتبون ويحتمل أن يكون المراد بالنهاية عن العهد الدخول في الوصية لما يترتب على
ذلك من المفاسد والوصية تسمى العهد قال الله تعالى لا تبال عهدي الظالمين وسبأني من يديان
لهذا في كتاب الأيمان والنذور إن شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ ما قيل في شهادة
(الزور) أي من التغلظ والوعيد (قوله لقول الله عز وجل والذين لا يشهدون الزور) أشار إلى
أن الآية سبقت في ذم تعاطي شهادة الزور وهو اختيار منسب للاحد ما قيل في تفسيرها
وقيل المراد بالزور هذا الشرك وقيل الغناء وقيل غير ذلك قال الطبري أصل الزور تحسين
الشيء ووصفه بخلاف قصته حتى يخيل لمن سمعه أنه بخلاف ما هو به قال وأولى الأقوال
عندنا أن المراد به مدح من لا يشهد شيئا من الباطل والله أعلم (قوله وتكتم الشهادة)
هو معطوف على شهادة الزور أي وما قيل في تكتم الشهادة بالحق من الوعيد (قوله لقوله
تعالى ولا تكتموا الشهادة إلى قوله عليهم) والمراد منها قوله فإنه أتم قلبه (قوله تلوا
أستنكم بالشهادة) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عن أبيه قوله
وإن تلوا أو تعرضوا أي تلوا أو ألتستمكم بالشهادة أو تعرضوا عنها ومن طريق العوفي عن ابن
عباس في هذه الآية قال تلوا لسانك بغير الحق وهي البجعة فلا تقسم الشهادة على وجهها
والأعراض عنها التلؤ وعن مجاهد من طرق حاصلها أنه قسرا إلى التعريف والأعراض بالتلؤ
وكان المنصف أشار بظم كتمان الشهادة مع شهادة الزور إلى هذا الأمر وإلى أن تحريم شهادة
الزور وإن كان سببا لإبطال الحق فكتمان الشهادة أيضا سبب لإبطال الحق وإلى الحديث الذي
أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مر فوعا إن بين يدي الساعة قد كرا شيئا ثم قال
وظهر شهادة الزور وكتمان شهادة الحق ثم كرا المنصف حديثي أحدهما (قوله عن عبيد
الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس) في رواية محمد بن جعفر الآتية في الأدب عن محمد بن جعفر عن
سعد حدثني عبيد الله بن أبي بكر سمعت أنس بن مالك (قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الكائن) فأنه سمع عن شعبة عند أحمد وأذكرها وفي رواية محمد بن جعفر كرا الكائن وأمسئل
عنها وكان المراد بالكائن كبرها كما في حديث أبي بكر الذي يليه وكذا وقع في بعض الطرق عن
شعبة كما سأبنيه وليس المقصد حصر الكائن فمما ذكره وسبق في الكلام أن شاء الله تعالى في تعريضها
والإشارة إلى تعيينها في الكلام على حديث أبي هريرة أجتنبوا السبع الموبقات وهو في آخر كتاب
الوصايا (قوله وشهادة الزور) في رواية محمد بن جعفر قول الزور وأقال شهادة الزور قال
شعبة وأ كثر ظني أنه قال شهادة الزور (قوله تابعه جعفر المذكور) هو محمد بن جعفر المذكور (قوله
وأوقامهم ومنزعه عند الصد) أمارا رواية أبي عامر وهو العتدي فوصلها أبو سعيد النقاش في
كتاب اليهود وابن منده في كتاب الأيمان من طريقه عن شعبة بلفظ أكبر الكائن الإشراف بالله

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

٢٦٥٢

الحديث وكذلك أخرجه المصنف في الباب عن عمرو بن عوف عن شعبة بلفظ أكبر الكثر وأما رواية يهزفه وابن أسد المذكور فأخرجهما أجدعنه وأما رواية عبد الصمد وهو ابن عبد الوارث فوصلها المؤثر في الباب (قوله حدثنا الجري) بضم الجيم وهو سبعمد بن أبياس وسماه في رواية خالد الحذاء عنه في أوائل الأدب وقد أخرج البخاري للعاس بن فروخ الجري لكنه إذا أخرجه عنه سماه (قوله عن عبد الرحمن بن أبي بكر) في رواية أسهميل بن عيسى عن الجري حدثنا عبد الرحمن وقد علمها المصنف آخر الباب (قوله ألا أنبشكم يا كبار الكثر) هذية قوى أن كان المجلس متحداً أحد الوجهين ع شك فيه شعبة هل قال ذلك ابتداءً أو لمسل وقد نظم كل من العقوق وشهادة الزور والشر في آيتين أحداهما قوله تعالى وقضى ربك ألا تعبدوا إلاياه وبالوالدين إحساناً ثانياً ماقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور (قوله ثلاثاً) أي قال لهم ذلك ثلاث مرات وكرهه كما كبد الشبهة السامع على احضار ههه وهو من قال المراد بذلك عند الكثر وقد ترجم البخاري في العلم من أعاد الحديث ثلاثاً لفهم عنه مود كرفيه طرفاً من هذا الحديث تعلقاً (قوله الاشرأ بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون تحصيله بالذکر لطلبته في الوجود ولا سيما في بلاد العرب فذكره تنبيهاً على غيره ويحتمل أن يراد به خصوصية أنه يريد عليه أن بعض الكفر أعظم فحاشا من الاشرأ وهو التعطل لانه نفى مطلق الاشرأ اثبات مقصد فترجح الاحتمال الاول (قوله وعقوق الوالدين) باقى الكلام عليه في الادب مع الكلام على الكفار وضابطها وبين ما قبل في عدد هان شاء الله تعالى (قوله) وجلس وكان متكئاً يشعر بأنه اهتم بذلك حتى جلس بعد ان كان متكئاً وبقي كذلك أريد كيد تحريه وعظم فحجه وسبب الاهتمام بذلك كون قول الزور وشهادة الزور أسهل وقوعاً على الناس والمناون بها أكثر فان الاشرأ ينبوعه قلب المسلم والعقوق يصرف عنه الطبع وأما الزور فالحواس عليه كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه وليس ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكره ههنا من الاشرأ قطعاً بل لكونه مفسدة الزور مفسدة الى غير الشاهد بخلاف الشرك فان مفسدته قاصرة غالباً (قوله ألا وقول الزور) في رواية خالد عن الجري ألا وقول الزور وشهادة الزور وفي رواية ابن عيسى شهادة الزور وأقول الزور وكذا وقع في العمدة والوقال ابن دقي السد يحتمل أن يكون من انطاص بعد العام لكن ينبغي أن يحتمل على التأكد فاننا لو قلنا القول على الاطلاق لم أن تكون الكذبة الواحد مطلقاً كسيرة وليس كذلك قال ولا شك ان عظم الكذب ومما فيه من تفاوته بحيث تفاوت مفسدته ومنه قوله تعالى ومن يكسب خطيئة أو أثم ثم يرد بها فداخلاً ههنا وانما علمنا (قوله) فما زال يكرهها حتى قلنا ليته سكت أي شفقة عليه وكرهه لما لم يرد عنه وفيه ما كافوا عليه من كثرة الادب معه صلى الله عليه وسلم والحنه له والشفقة عليه (قوله وقال اسمعيل بن ابراهيم) أي ابن عليه وروايته موصولة في كتاب استنباه المرتدين وفي الحديث انقسام الذنوب الى كبيراً وكبر وبؤخذ منه ثبوت الصغار لان الكبيرة بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغار مشهور وأكرمنا عكسك بمن قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظراً الى عظم المخالفة لاهل الله ونهيها فاختلقت بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن ان ثبت الصغار ان يقول وهي بالنسبة اليها

حدثنا الجري عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أنبشكم يا كبار الكثر ثلاثاً قالوا بلى يا رسول الله قال الاشرأ بالله وعقوق الوالدين وجلس وكان متكئاً ألا وقول الزور قال فما زال يكرهها حتى قلنا ليته سكت وقال اسمعيل بن ابراهيم حدثنا الجري حدثنا عبد الرحمن

نق

٢٨٥١٢

فوقها صغيرة كادل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع
وسبق في أوائل الصلاة ما يكفر الخطايا ما لم تكن كآثر فثبت به أن من الذنوب ما يكفر بالطاعات
ومنها ما لا يكفر وذلك هو عين المدعى ولهذا قال الغزالي إنكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة
لا يليق بالنقبة ثم إن مراتب كل من الصغائر والكبائر مختلفة بحسب تفاوت مقاسدها وفي
الحديث تحريم شهادة الزور وفي معناها كل ما كان زورا من تعاطي المرء ليس له أهلا **قوله**
باب شهادة الاعمي ونكاحه وأمره ونكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما
يعرف بالأصوات) مال المصنف إلى إجازة شهادة الاعمي فأشار إلى الاستدلال لذلك بما ذكر من
جواز نكاحه ومبايعته وقبول تاذينه وهو قول مالك واللبث سواء علم ذلك قبل العمى أو بعده
وقض الجهور فأجاز وأما تحمله قبل العمى لا بعده وكذا ما يستدل فيه منزلة المبصر كان يشهد
شخص بشئ أو يتعلق هو به إلى أن يشهد به عليه وعن الحكم يجوز في الشئ الذي يبردون الكبر
وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز شهادة به بخلاف الأفياط رقة الاستفاضة وليس في جميع ما استدلل
به المصنف دفع للمذهب الفصل إذا لم يمنع من حمل الحلق على المقيد **قوله** وأجاز شهادته القاسم
وابن الحسن وابن سيرين والزهرى وعطاء أما القاسم فأظنه أراد أن محمد بن أبي بكر أحد الفقهاء
السبعة وقد روى سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد هو الانصاري قال سمعت الحكم
ابن عتبة هو بالمناطة والموحدة صغر يسأل القاسم بن محمد عن شهادة الاعمي فقال جائزة وأما
قول الحسن وابن سيرين فوصله ابن أبي شيبة من طريق أشعث عنه ما قالها شهادة الاعمي جائزة
وأما قول الزهرى فوصله ابن أبي شيبة من طريق ابن أبي ذئب عنه أنه كان يجيز شهادة الاعمي وأما
قول عطاء وهو ابن أبي رباح فوصله الأثر من طريق ابن جريج عنه قال يجوز شهادة الاعمي
قوله وقال الشعبي يجوز شهادة إذا كان عاقلا) وصله ابن أبي شيبة عنه بمعه وليس المراد بقوله
عاقلا الأحترار من الجنون لأن ذلك أمر لا بد من الاحتراز منه سواء كان أعمى أو بصيرا وإنما
مراده أن يكون فطنا مدركا للأحوال الدقيقة والقرائن ولا شك في تفاوت الأشخاص في ذلك **قوله**
وقال الحكم رب شئ يجوز فيه (وصله ابن أبي شيبة عنه بهذا) وكأنه يوسط بين مذهبي الجواز
والمنع **قوله** وقال الزهرى أرايت ابن عباس وشهد على شهادة كنت ترده وصله الكرابسي
في أدب القضاء من طريق ابن أبي ذئب عنه **قوله** وكان ابن عباس يعبث رجلا الخ) وصله
عبد الرزاق عنه من طريق أبي رباح عنه ووجه تعلقه به كونه كان يعقد على خبر غيره مع أنه
لا يرى شخصه وإنما سمع صوته قال ابن المنير لعل الضاري يشير بحديث ابن عباس إلى جواز شهادة
الاعمى على التعريف أي إذا عرف أن هذا فلان فأدعى في شهادته قال وشهادة التعريف مختلفة
فيم اعتمد للثبوت وغيره وقد جاء عن ابن عباس أنه كان لا يكتفي برؤية الشمس لأنها أرواحها الجبال
والصحاب ويكتفي بقلبة الظلمة على الانقي الذي من جهة المشرق وآخر جهه سعيد بن منصور عنه
قوله وقال سليمان بن يسار استأذنت على عائشة فعرضت صوتي فقالت سليمان أدخل الخ) تقدم
الكلام عليه في آخر العلق وفيه دليل على أن عائشة كانت ترى ترك الاحتجاب من العبد سواء
كان في ملكها أو في ملك غيره لأنه كان مكاتب مملوكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأما من قال
يحتمل أنه كان مكاتب لعائشة فمعارضه للصحيح من الأخبار بحض الاحتمال وهو مردود أو يبد

باب شهادة الاعمي ونكاحه وأمره ونكاحه ومبايعته وقبوله في التأذين وغيره وما يعرف بالأصوات) وأجاز شهادته القاسم وابن الحسن والزهرى وعطاء وقال الشعبي يجوز شهادته إذا كان عاقلا وقال الحكم رب شئ يجوز فيه وقال الزهرى أرايت ابن عباس وشهد على شهادة كنت ترده على شهادة كنت ترده وكان ابن عباس يعبث رجلا إذا غابت الشمس أفطر ويسأل عن التعريف إذا قيل طلع صلي ركعتين وقال سليمان بن يسار استأذنت على عائشة رضيت الله عنها فعرضت صوتي فقالت سليمان أدخل فالك عاكول ما بقي عليك شئ

تج

٢٨٩/٢

٢٦٥٥

١٧٢٢٦

وأجازهم من جندب شهادة امرأته مستقيمة * حدثنا محمد بن عبيد بن حمون (١٩٥) أخبرنا عيسى بن يونس عن هشام عن أبيه عن

من قال يحمل قوله على عائشة يعني من عائشة أي اسأذنت عائشة في الدخول على ميمونة قوله
وأجازهم من جندب شهادة امرأته مستقيمة كذا في رواية أبي ذر التميمي ورواه غيره يسكنون
النون وتقديها على المثناة ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحد ما حديث عائشة سمع
النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يقرأ في المسجد الحديث والغرض منه اعتماد النبي صلى الله عليه
وسلم على صوته من غير أن يرى شخصه (قوله وزاد عباد بن عبد الله) أي ابن الزبير عن أبيه عن
عائشة وصله أبو يعلى من طريق محمد بن إسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن
عائشة تفعلا النبي صلى الله عليه وسلم في بيتي وتجد عباد بن بشر في المسجد فسمع رسول الله صلى
الله عليه وسلم صوته فقال يا عائشة هذا عباد بن بشر قلت فقال اللهم ارحم عبادا (قوله
فسمع صوت عباد وقوله أصوت عباد) هذا في رواية أبي يعلى المذكور عباد بن بشر في موضعين
كما سقته ومهذبا من اللبس عن يظن اتحاد المسوع صوته والراوى عن عائشة وهما اثنان
مختلفا النسبة والصفة فعباد بن بشر صحابي جليل وعباد بن عبد الله بن الزبير تابعي من وسط
التابعين وظاهر الحال أن المبهمة في الرواية التي قبل هذه هي المفسر في هذه الرواية لأن مقتضى
قوله زاد أن يكون المزمع فيه والمزبد عليه حديثا واحدا فتجد القصة لكن يحزم عبد الله بن
سعيد في المهمات بأن المبهمة في رواية هشام عن أبيه عن عائشة هو عبد الله بن زيد الأنصاري
فروى من طريق غيره عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع صوت قاري يقرأ فقال صوت
من هذا قالوا عبد الله بن زيد قال لقد كرتي آية ترجمه الله كنت أنتموا ويريد ما ذهب إليه
مشابهة قصة عمة عن عائشة بقصة عمة عنها بخلاف قصة عباد بن عبد الله عنها فليس فيه
تعرض لنسبنا الآية ويحتمل التعدد من جهة غير المحلة التي اتحدت وهو أن يقال سمع
صوت رجلين يعرف أحدهما فقال هذا صوت عباد ولم يعرف الآخر فقال عنه والذي لم يعرفه
هو الذي تذكر بقرائه الآية التي نسبها وسأقي بقصة الكلام على شرحه في كتاب فضائل القرآن
إن شاء الله تعالى * فأنها حديث ابن عمر في تأذين بلال وابن أم مكتوم وقدمت في كتابه وشرحه
في الإذنان والغرض منه ما تقدم من الاعتماد على صوت الأعمى * فأنها حديث المورفي
أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم له القضاء والغرض منه قوله فيه فعرف النبي صلى الله عليه وسلم
صوته فخرج ومعه قباؤه وهو ربه بحماسه ويقول خيأت لك هذا فإن فيه اعتماد على صوته قبل
أن يرى شخصه وسأقي شرحه في لباس إن شاء الله تعالى واجتمع من يميز شهادة الأعمى بأن
العقود لا يجوز له شهادة عليه إلا بالتبين والأعمى لا يتبين الصوت لجواز شبه بصوت غيره
وأجاب المجيزون بأن محل القول عندهم إذا تحقق الصوت ووجدت القرائن الدالة لذلك وأما
عند الأشباه فلا يقول له أحد من ذلك جواز تكاثر الأعمى وجهه وهو لا يعرفه إلا بصوته
لكنه يتكرر علمه سمع صوته حتى يقع له العلم بأنما هي والافتقار احتقار عنده احتمالا لوقاها
غيره لم يميز له الإقدام عليها وقال الأسماعيلي لنس في أحاديث الباب دالة على الجواز مطلقا
لأن تكاثر الأعمى يتعلق بنفسه لانه في وجهه وأتمه وليس لقهره فيه مدخل وأما قصة عباد
وغيره ففي شيء يتعلق بها لا يتعلق بغيرهما وأما التأذين فقد قال في بقية الحديث كان لا يؤذن
حتى يقال له أصبحت فالاعتماد على الجمع الذين يخبرونهما لوقت قال وأما ما ذكره الزهري في حق

النبي صلى الله عليه وسلم صوته يخرج النبي صلى الله عليه وسلم ومعه قباؤه وهو ربه بحماسه وهو يقول خيأت لك هذا الخيأت هذا الخيأت

عائشة رضي الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا يقرأ في المسجد فقال
رحم الله لقد أكرني كذا آية
أسقطتم من سورة كذا
وكذا وزاد عباد بن عبد الله
عن عائشة تجد النبي
صلى الله عليه وسلم في بيتي
فسمع صوت عباد يصلي في
المسجد فقال يا عائشة
أصوت عباد هذا قلت نعم
قال اللهم ارحم عبادا *
حدثنا مالك بن اسمعيل
حدثنا عبد العزيز بن أبي
سلمة أخبرنا ابن شهاب عن
سالم بن عبد الله عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم إن بلالا يؤذن بليل
فكواوا وشر واحد يؤذن
أوقال حتى سمعوا أذان
ابن أم مكتوم وكان ابن أم
مكتوم رجلا أعمى لا يؤذن
حتى يقول له الناس أصبحت
* حدثنا يزيد بن يحيى
حدثنا حماد بن وردان حدثنا
أبوب عن عبد الله بن أبي
ملحكة عن السورين
خبرنا رضي الله عنهما قال
قدمت على النبي صلى الله
عليه وسلم أقيمت فقال لابي
خبرنا فأنطق بالله عيسى
أن يعطينا منها أساقفام أبي
على الباب فتكلم فعرى
* * * * *

٢٦٥٨

٢٦٥٩

٢٦٦٠

٢٦٦١

* (باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) * حدثنا ابن أبي مرزوق أخبرنا محمد بن جعفر قال أخبرني زيد بن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقلها * (باب شهادة الاماء والعبيد) * وقال أنس شهادة العبد جائز اذا كان عبداً وأجاز مشرع وزارة بن أوفى وقال ابن

نعم

٢٨٨ / ٢

ابن عباس فهو هو بل لا تقوم به حجة لان ابن عباس كان أقفاه من أن يشهد فيما لا يجوز زفه شهادة فانه لو شهد لآيه أو آية أو لم يملكه لما قبلت شهادته وقد أعاده الله من ذلك ﴿قوله﴾
 شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قال ابن المنذر أجمع العلماء على القول بظاهر هذه الآية فأجازوا شهادة النساء مع الرجال وخص الجهور بذلك بالدين والاموال وقالوا لا يجوز زهادتهن في الحدود والقصاص واختلفوا في النكاح والطلاق والنسب والولاء فنعها الجهور وأجازها الكوفيون قال واتفقوا على قبول شهادتهن مفردات فيما لا يطالع عليه الرجل كالخض والولادة والاستمالة وعبوب النساء واختلفوا في الرضاع كما سأتى في الباب الذي بعده وقال أبو عبيد أما اتفاقهم على جواز شهادتهن في الاموال فلا ية المذكرة وأما اتفاقهم على منعها في الحدود والقصاص فلقوله تعالى فان لم يأوا اربعة شهاداء وأما اختلافهم في النكاح ونحوه فمن أقفاه بالاموال فذلك لما فيها من المهور والنفقات ونحو ذلك ومن ألحقها بالحدود فلا تمن تكون استحقاقاً لا للزوج ونحوه مما بها قال وهذا هو المختار ويؤيد ذلك قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ثم سمعنا حدوداً فقال تلك حدود الله والنساء لا يقبلن في الحدود قال وكفى يشهدن فيما ليس لهن فيه تصرف من عقول لاجل انتهى وهذا التفصيل لا ينال في الترجمة لانها معقودة لاثبات شهادتهن في الجملة وقد اختلفوا فيما لا يطالع عليه الرجل هل يكفي فيه قول المرأة وحدها أم لا فنسب الجهور لا بد من أربع وعن مالك وابن أبي ليلى يكفي شهادة اثنتين وعن الشعبي والثوري يجوز زهادتها وحدها في ذلك وهو قول الجنفية ثم ذكر المصنف حديث أبي سعيد مختصراً وقد مضى تقامه في الحضي والغرض منه قوله صلى الله عليه وسلم ليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قال المهلب ويستنبط منه التفاضل بين الشهود بقدر عقلهم وضبطهم فتقدم شهادة النطق البقظ على الصالح البليد قال وفي الآية ان الشاهد اذا انسى الشهادة فذكره بما رقبته حتى تذكرها انه يجوز أن يشهد بها ومن اللطائف ما حكاه الشافعي عن أمه انها شهدت عند فاضى مكة هي وامرأة أخرى فإراد أن يفرق بينهما امتحاناً فقال له أم الشافعي ليس لك ذلك لان الله تعالى يقول ان تضل احداهما فقد ترك احدهما الا ترى ﴿قوله﴾ ما شهادة الاماء والعبيد أى في حال الرق وقد ذهب الجهور الى انها لا تقبل مطلقاً وقالت طائفة تقبل مطلقاً وقد نقل المصنف بعض ذلك وهو قول أحمد واسحق وأبي ثور وقيل تقبل في الشيء البسيط وهو قول الشعبي وشرحه والتخفى والحسن ﴿قوله﴾ وقال أنس شهادة العبد جائز اذا كان عبداً وصله ابن أبي شيبة من رواية المختار بن قنقل قال سألت أنس عن شهادة العبد فقال جائز ﴿قوله﴾ وأجاز مشرع وزارة بن أوفى أما شرحه فوصله ابن أبي شيبة من رواية عامر وهو الشعبي ان شرباً أجاز شهادة العبيد وروى سعد بن منصور بن رواية عمار الذهبي قال سمعت شرباً أجاز شهادة عبد في الشيء البسيط وروى في جامع سفیان بن عيينة عن هشام عن ابن سيرين كان شرباً يحیی شهادة العبد في الشيء البسيط اذا كان مرضياً وروى ابن أبي شيبة أيضاً من طريق أشعث عن الشعبي كان شرباً لا يحیی شهادة العبد فقال على ذلك تخييفاً فكان شرباً بعد ذلك يحییها الالسيده وأما قول وزارة بن أوفى وهو فاضى البصرة فلم أقف على سند له ﴿قوله﴾ وقال ابن

سبعين شهادته أي العبد جازة (الا العبد لسده) وصله عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسائل من طريق يحيى بن عتيق عنه عنه (قوله وأجازته الحسن وإبراهيم في الشيء) وصله ابن أبي شيبة من رواية منصور عن إبراهيم قال كانوا يجيزونها في الشيء الخفيف ومن طريق أشعث الحراني عن الحسن نحوه (قوله وقال شريح كلكم بنوعيد واما) كذا اللالكثري وابن السكن كلكم بنوعيد واما وصله ابن أبي شيبة من طريق عمار الذهني سمعت شريحاً يشهد عنده عبد فأجاز شهادته فقيل له إنه عبد فقال كلنا بنوعيد واما نحواً وأخرجه سعيد بن منصور ومن هذا الوجه نحوه بلفظ فقيل له إنه عبد فقال كلكم بنوعيد بنوعيد واما ثم ورد المصنف حديث عقبة ابن الحرث في قصة الأمة السوداء المرضعة وسأني الكلام عليه في الباب الذي بعده ووجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم أمر عقبة بفراق امرأته يقول الأمة المذكورة فلعل يمكن شهادتها مقبولة ما عمل بها واحتجوا أيضاً بقوله تعالى من ترضون من الشهداء قالوا فان كان الذي في الرق رضاء فهو داخل في ذلك وأوجب عن الأية بأنه تعالى قال في آخرها ولا بآب الشهداء إذا ما دعوا ولا آباءهم آباء من الأحرار لا اشتغال الرقيق بحق السيد وفي الاستدلال بهذا القدر نظر وأجاب الامام علي بن الحديث الباب فقال قد جاء في بعض طرقه خات مولاة لاهل مكة قال وهذا اللفظ يطلق على الحر التي عليها الولاء فلا دلالة فيه على أنها كانت رقيقة وعقب بأن رواية حديث الباب فيه التصريح بأنها أمة فتعين أنها البست بجرة وقد قال ابن دقيق العبدان أخذنا نظار حديث الباب فلا بد من القول بشهادة الأمة وقد سبق إلى الحزم بأنها كانت أمة أحمد بن حنبل رواه عنه جماعة كأبي طالب ومهنا وأرب وغيرهم وقد تقدم في العلم تسمية أم يحيى بنت أبي اهاب وانما غنية بفتح المنجمة وكسر النون بعدها تخميناً منه مقوله ثم وجدت في النسائي ان اهما زب فلعل غيبة لهما وكان اسمها فغير بن ب ك فب راسم غيرها والامة المذكورة ثم أقف على اسمها (قوله فأعرض عني) زاد في السيوغ من طريق عبد الله بن أبي حسين عن ابن أبي مليكة وبسم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فيه فتحدثت فذكرت ذلك) في رواية النسكح فأعرض عني فأثبت من قبل وجهه فقلت انها كاذبة وفي رواية الدارقطني ثم سأله فأعرض عني وقال في الثالثة والرابعة (قوله ما) شهادة المرضعة ذكره حديث عقبة بن الحرث في قصة المرأة التي أخبرته أنها أرضعته وأرضعت امرأته أخرجه في الباب الذي قبله وفي الباب عن أبي عاصم لكن هنا عن عمر بن سعيد وفي الذي قبله عن ابن جرير كلاهما عن ابن أبي مليكة وكان لابي عاصم فيه ختين فقد وجدت له فيه ثالثاً ورابعاً أخرجه الدارقطني من طريق محمد بن يحيى عن أبي عاصم عن أبي عامر الخزاز ومحمد بن سليم كلاهما عن ابن أبي مليكة أيضاً واحتج به من قبل شهادة المرضعة وحدها قال علي بن سعد سمعت أجديسا عن شهادة المرأة الواحدة في الرضاع قال تجوز زعي حديث عقبة بن الحرث وهو قول الاوزاعي ونقل عن عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق وروى عبد الرزاق عن ابن جرير عن ابن شهاب قال فرق عثمان بين ناس تكلموا يقولون امرأته سوداء أنها أرضعتهم قال ابن شهاب الناس يأخذون بذلك من قول عثمان اليوم واختاره أبو عبيد الله قال ان شهدت المرضعة وحدها وجب على الزوج مفارقة المرأة ولا يجب عليه الحكم بذلك وإن شهدت معها أخرى وجب الحكم به واحتج

سبعين شهادته جازة الا
العبد لسده؛ وأجازته الحسن
وابراهيم في الشيء التافيه
وقال شريح كلكم بنوعيد
واما * حدثنا أبو عاصم
عن ابن جرير عن ابن أبي
مليكة عن عقبة بن الحرث
ح وحدثنا علي بن عبد الله
حدثنا يحيى بن سعيد عن
ابن جرير قال سمعت بن
أبي مليكة قال حدثني عقبة
ابن الحرث أو سمعته منه أنه
تزوج أم يحيى بنت أبي
اهاب قال فجات أمه
سوداء فقالت قد أرضعتكم
فذكرت ذلك للنبي صلى الله
عليه وسلم

٢٦٥٩

٥٥٥

٥٥٥

٩٩٥٥

٢٩٦٠

٢٩٦١

٢٩٦٢

٢٩٦٣

فاعرض عني قال فتحدثت
فذكرت ذلك له قال وكيف
وقد زعمت أني قد أرضعتك
فنهاه عنها * (باب شهادة
المرضعة) * حدثنا أبو
عاصم عن عمر بن سعد بن
ابن أبي مليكة عن عقبة بن
الحريث قال تزوجت امرأة
لجاءت امرأة فقالت اني
قد أرضعتك فأتيت النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
وكيف وقد قيل دعها عنك
أو نحوها * (باب تعدل النساء
بعضهن بعضا) * حدثنا أبو
الربيع سليمان بن داود

٢٩٦٤

٢٩٦٥

٢٩٦٦

٢٩٦٧

أصبأنا صلى الله عليه وسلم لم يلزم عقبة بفراق امرأته بل قال له دعها عنك وفي رواية ابن جريج
تكيف وقد زعمت فاشارة الى أن ذلك على التستر به وذهب الجمهور الى أنه لا يكتفي في ذلك بشهادة
المرضعة لانها شهادة على فعل نفسها وقد أخرج أبو عبيد من طريق عمر والمغيرة بن شعبة وعمر بن
أبي طالب وابن عباس منهم امتنعوا من التفرقة بين الزوجين بذلك فقال عمر فرق بينهما ان جاءت
بينة والآنخل بين الرجل وامرأته إلا أن يتزنا ولو فسخ هذا الباب لم تشأ امرأة أن تفرق بين
الزوجين إلا فعلت وقال الشعبي تقبل مع ثلاث نسوة بشرط الاعتراض نسوة لطلب أجرة وقيل
لا تقبل مطلقا وقيل تقبل في ثبوت المحرمية دون ثبوت الاجرة لها على ذلك وقال مالك تقبل مع
أخرى وعن أبي حنيفة لا تقبل في الرضاع شهادة النساء المتحصنات وعكسه الاضطري من
الشافعية وأجاب من لم يقبل شهادة المرضعة وحدها بجعل النهي في قوله فنهاه عنها على التستر به
وبجمل الامر في قوله دعها عنك على الارشاد في الحديث جواز اعراض الملق لثبته المستقيم
على ان الحكم فيما سأل الكف عنه وجواز تكرار السؤال لمن لم يقسم المراد والسؤال عن
السبب المقضي لرفع النكاح وقوله في الاسناد الذي قبله حدثني عقبة بن الحريث أو سمعته منه فيه
رد على من زعم ان ابن أبي مليكة لم يسمع من عقبة بن الحريث وقد حكاه ابن عبد البر ولعل قائل
ذلك أخذ من الرواية الآتية في النكاح من طريق ابن علقمة عن أيوب عن ابن أبي مليكة عن عبيد
ابن أبي حمزة عن عقبة بن الحريث قال ابن أبي مليكة وقد سمعته من عقبة ولكني حدثت عبيد
أحفظ وأخرجه أبو داود من طريق جاد عن أيوب ولفظه عن ابن أبي مليكة عن عقبة بن الحريث
قال وحدثني صاحب لي عن أبي حنيفة وأحفظ ولم يسمه وفيه إشارة الى التفرقة في
ضيغ الاداء بين الافراد والجمع او بين القصد الى التحديث وعدمه فيقول الراوي فيسمعه
وحده من لفظ الشيخ او قصد الشيخ تحديثه بذلك حدثني بالافراد فيماعد ذلك حدثنا بالجمع أو
سمعت فلانا يقول ووقع عند الدارقطني من هذا الوجه حدثني عقبة بن الحريث ثم قال لم يحدثني
ولكني سمعته يحدث وهذا بعين الاحتمالين وقد اعتمد ذلك النسائي فيما يرويه عن الحريث
ابن مسكين فيقول الحريث بن مسكين قراءت عليه وأنا سمع ولا يقول حدثني ولا اخبرني لانه لم
يقصده بالتحديث وانما كان يسمعه من غير أن يشعر به **(قوله)** فيه اني قد أرضعتك زاد الدارقطني
من طريق أيوب عن ابن أبي مليكة فسد خلت علينا امرأتنا وسوءت فأسألت فأبأنا على ما ففعلت
تصدوا على قول الله لقد أرضعتك جميعا زاد البخاري في العلم من طريق عمر بن سعد عن ابن أبي
حسين عن ابن أبي مليكة فقال لها عقبة ما أرضعتني ولا اخبرني اي بذلك قبل التزويج زاد في باب
اذا شهد شاهد بشي فقال آخر ما علمت ذلك وفي العلم فركب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة فساله وترجم عليه الرحلة في المسئلة النازلة وزاد في النكاح ففعلت اني قد أرضعتك
وهي كاذبة **(قوله)** دعها عنك وأضوه في رواية النكاح دعها عنك حسب زاد الدارقطني
في رواية أيوب في آخره لا خير لك فيما وفي الباب الذي قبله فنهاه عنها زاد في الباب المشار اليه من
الشهادات فقارقتها ونكحت زواجره **(قوله)** ما تعدل النساء بعضهن
بعضا كذا لاكثر زاد أبو ذر قبله حديث الافك ثم قال باب الخ **(قوله)** حدثنا أبو الربيع سليمان
ابن داود هو الزهراني العسكني يفتح الهملة والمثناة البصري نزل بغداد اتفق البخاري ومسلم

وأفهمني بعضه أحد قال

حدثنا فليح بن سليمان عن
ابن شهاب الزهري عن عروة
ابن الزبير عن سعد بن المسيب
وعلقمة بن وقاص الليثي
وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة
عن عائشة رضي الله عنها زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
حين قال لها أهل الأفك
ما قالوا فإبرأها الله منه قال
الزهري وكلهم حدثني
طائفة من حديثها وبعضهم
أوى من بعض وأبنته
اقتصاصا وقد وصت عن
كل واحد منهم الحديث
الذي حدثني عن عائشة
وبعض حديثهم يصدق
بعضهم وأن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أراد أن يخرج
سفرًا أفرغ بين أزواجه
فأبنتن خرج سهمها أخرج
بها معه فأفرغ بيننا فغزاة
غزاهن خرج سهمي فخرجت
معه بعد ما أنزل الحجاب فأنا
أجل في هودج وأنزل فيه
فسرنا حتى إذا فرغ رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
غزوته تلك وقفل ودنونا من
المدينة أذن لبله بالرحيل
فقمنا حين أذنوا بالرحيل
فشيت حتى جاوزت
الحيش فلما قضيت شأني
أقبلت إلى الرجل فلنست
صدري فإذا عتدي

على الرواية عنه ومن جله ما اتفقا عليه أخرج هذا الحديث عنه وفي طبقته اثنان كل منهما
أيضاً أبو الربيع سليمان بن داود أحدهما الخليلي يضم المجبة وتشهد المائدة المفتوحة بغذاذي
أنفرد مسلم بالرواية عنه والرشدي بكسر الراء وسكون المجبة مصري لم يخبرنا به وروى عنه أبو
داود والنسائي (قوله) وأفهمني بعضه أحد قال حديث فليح) يحتمل أن يكون أحد رفيقا لابي
الربيع في الرواية عن فليح وأن يكون البخاري جله عنهما جميعا على الكيفية المذكورة ويحتمل
أن يكون أحد رفيقا للبخاري في الرواية عن أبي الربيع وهو الأقرب إذ لو كان المراد الأول لكان
يقول قال أحدنا فليح بالتنسبة ولم أر ذلك في شيء من الأصول؛ يؤيد الأول أيضا نسيج البرقاني
فانه أخرج الحديث في المصاحفة ومقتضاه أن القدر المذكور عند البخاري عن أحد عن أبي
الربيع عن فليح ليكن وقع في أطراف خاف حدثنا أبو الربيع وأفهمني بعضه أحد بن يوسف
فان كان محفوفاً لعل لفظ قال لا سقطت من الأصل كجرت العادة إسقاطها كثيراً في الأسانيد
فأبنت بعضهم بذلك قال بالافراد وما قال خلف جزم النماطي وأما جزم المزني بأن الذي ذكره
خلف وهم فليس هذا الجزم بواضح وزعم ابن خلدون أن أحد هذا هو ابن حنبل ساء على القول
الثاني وجوز غيره أن يكون أحد بن النضر التميمي وأبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى
حدث به عن أبي الربيع الزهري عن أبي يعلى أحد أيضاً أبو بكر أحد بن عمرو بن أبي عاصم وأبو يعلى
أحد بن علي بن المنني وغيرهما وقد ذكرت في المقدمة طائفة ممن روى هذا الحديث عن فليح عن
تسعي أحد وكذلك من رواه عن أبي الربيع عن أبي يعلى أحد أيضاً فافهمنا علم شمس المصنف
حديث الأفك بطوله من رواية فليح عن الزهري عن مشايخه ثم من رواية فليح عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن الزبير قال مثله ومن رواية فليح عن ربيعة ويحيى بن سعيد عن
القاسم بن محمد قال مثله وسبأ في شرحه مستوفى في تفسير سورة النور بيان ما زاد رواية
كل واحد من هؤلاء على رواية الزهري وما نقصت عنها وقد أخرجها الاسماعيلي عن جماعة
أخبر به عن أبي الربيع وزاد في آخره عن فليح قال وسمعت ناساً من أهل العلم يقولون أن
أصحاب الأفك جلدوا الجلد (قلت) وسألت لذلك استناداً في كتاب الاعتصام أن شاء الله تعالى
والغرض منه هنا سؤاله صلى الله عليه وسلم برة عن حال عائشة وجوابها ببراءة ما واعتمد النبي
صلى الله عليه وسلم على قولها حتى خطب فاستدبر من عبد الله بن أبي و كذلك سؤاله من زينب
بنت جحش عن حال عائشة وجوابها ببراءة ما أيضاً وقول عائشة في حق زينب هي التي كانت
تسأني فقصها الله بالبرقع في مجموع ذلك مراد الترجة قال ابن بطال فيه حجة لابي حنيفة في
جواز تعديل النساء به قال أبو يوسف ووافق محمد الجوهري قال الطحاوي التزكية خير وليست
شهادة فلا مانع من القبول وفي الترجة الإشارة إلى قول ثالث وهو أن تعقب تركته لبعضهن
لا للرجال لأن من منع ذلك اعتدل بقصص المرأة عن معرفة وجود التزكية لاسمياني حتى الرجال
وقال ابن بطال لو قيل أنه تعقب تركته من هول حسن وثنا جميل يكون إبراهيم من سوء لكان حسناً
كافي قصة الأفك ولا يلزم منه قبول تركته في شهادة فوجب أخذ المال والجوهري على جواز
قبولهن مع الرجال فيما تجوز زهرا تهن فيه (قوله) فأبنتن خرج سهمها أخرج بها معه
للتسني ولا بد من غير التسليميني وفي رواية التسليميني والباقين خرج وهو الصواب ولعل

من جن ع أطفار قد انقطع فرجعت فالتقت عقدي فحسبني استعاضوا فاقبل الذين رحلون لي فاحتملوا هو ذبح فرحلوه على بعيري
التي كنت أركب وهم يحسبون أني فيه وكان النساء إذ ذاك خفافا لم يشغلن ولم يغشن اللحم وإنما يكن العلقمة من الطعام فلم
يستمكن اقوم حين رفعوه فنقل الودح فاحتملوا وكنت جارية حديثة السن فبعثوا الجمل وساروا فوجدت عقدي بعد ما استتر
الجيش فحقت منزلهم وليس فيه أحد فأتمت منزلي الذي كنت فيه فظننت انهم سبب فقعدوني فرجعون الي فيينا أنا جالسة عليكن
عناي ففقت وكان صفوان بن المعطل السلي ثم الذ كوا في من وراء الجيش فأصبح عند منزلي فرأى سواد انسان نائم فأتاني وكان
براني قبل الجلب فاستظظت باسترجاعه حتى أناخ راحلته فوطئ يدها فركبتها فانطلق بقودي الراحلة حتى أناخ الجيش بعد
ما نزلوا معترسين في شجر الظهيرة فهلك من هلك وكان الذي نولي الافك عبد الله بن أبي ابن سلول فقدمنا المدينة فاشتكت بها شهرا
والناس بغضون من قول أصحاب الافك ويريني في وجهي أني لا أرى من النبي صلى الله عليه وسلم اللطف الذي كنت أرى منه
حين أمر ضا غابا دخل فيسلم ثم يقول كف تكم لا أشعر بشي من ذلك حتى تفهت فرجت أنا وأوم مسطح قبل المناصع متبرزا
لا تفزع اللبلا لي ليل وذلك قبل أن تتخذ الكسوف ريما من يوتنا وأمر نأمر العرب الاول في البرية أوفى التزفة فأقبلت أنا وأوم
مسطح بنت أبي رهم غشي ففرت في مرطها ففقت تعس مسطح فقلت لها بئس ما قلت أنسيير رجلا شهيدا فقلت باهتاه ألم
تسمي ما قالوا فأخبرني بقول الافك فزددت مرضي فلما رجعت الي بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم
فقال كيف تسمي فقلت ائذن لي الي أوي قالت وأنا حينئذ أريد أن أستقن الخبر من قبله ما فاذن لي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم
وسلم فأيتت أوي فقلت لأني ما تحببت به الناس فقالت يا بنه هو قني علي ففسك الشان فوالله لعلما كانت امرأه فقط وضئته عند
رجل يحبها ولها ضرا لا لأكثر من (٢٠٠) عليها فقلت سبحان الله ولقد يحدث الناس بهذا قالت فبنت تلك

الدلالة حتى أصبحت ليرة ألي
دفع ولا أكحل بنوم ثم
أصبحت فدعا رسول الله
صلى الله عليه وسلم علي بن
أبي طالب وأسامة بن زيد

الاول أخرج بضم أوله علي البنا للجهول (قوله من جن ع أطفار) كذلك كثير وفي رواية
الكشمية في ظفار وهو منصوب وساقى توضيحه عند شرحه (قوله) فاستظظت باسترجاعه حتى
أناخ راحلته) كذلك كثير وفي رواية الكشمية في التلقي حين أناخ راحلته (قوله) وقد بكيت
ليلى ويوما) وفي رواية الكشمية في التسين ويوما وفي رواية النسفي وأبي الوقت ليلي ويوي

حين استلكت الوجي يستعيرها فراق أحد فأمأ أسامة فأشار عليه بالذي يعلم في نفسه من الولد لهم فقال وساقى
أسامة أهلك يا رسول الله ولا تعلم والله الاخبر أو أمان علي بن أبي طالب فقال يا رسول الله ليعني الله عليك والنساء وما كنهن
الجارية تصدقك فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برة فقال يا برة هل رأيت فيما شأنيك فقلت برة لا والذي بعثك بالحق
ان رأيت منها أمرأه أنصه عليها فأتا كرم من أنها جارية حديثة السن تنام عن العجين فتأني الداجن فتأكله فقام رسول الله صلى الله
عليه وسلم من بوم فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يعذري من رجل بلغني آذاه في
أهلي فوالله ما ملئت علي أهلي الا خبرا وقد كروا رجلا ما عاتب عليه الا خبرا وما كان يدخل علي أهلي الا معي فقام سعد بن معاذ
فقال يا رسول الله والله أنا أنأذرك منه ان كان من الاوس ضربنا عقه وإن كان من اخواننا من الخزرج أمر توافقه لما ناله أمر ك
فقام سعد بن معاذ وهو سدا الخزرج وكان قبل ذلك رجلا صالحا وكان احتمله الحمة فقال كذب لعمر الله والله لا تقبله ولا تقدر علي
ذلك فقام أسيد بن الحضرة فقال كذب لعمر الله والله لا تقبله فأنك منافق تجادل عن المنافقين فنار الحمان الاوس والخزرج حتى
هو وارسول الله صلى الله عليه وسلم علي المنبر فزل فخفضته حتى سكتوا وسكت وبكيت يوي لا راق لي دمع ولا أكحل بنوم فأصبح
عندي أوي وقد بكيت ليلي ويوما حتى أظن أن الكفا فلق بكدي قالت فيينا هما جالسا عندي وأنا أبكي إذا سادت امرأه
من الاضرار فاذنت لها فقلت تبكي معي فيينا فظن كذلك إذ دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس ولم يجلس عندي من
يوم قبل في مائل قبلها وقد سكر الودي اليه في شاشي قالت فتشهد ثم قال باعثة فانه بلغني عنك كذا وكذا فاذن كنت
بريقة فسير ذلك الله وان كنت ألست بذن فاستغفر الله ويوي اليه فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب تاب الله عليه فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم مقالة فجلس دمي حتى ما أحس منه قطرة وقلت لاني أجب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والله
ما أدري ما أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا اي أجبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قال قالت والله ما أدري

نما أقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن فقلت اني والله لقد علمت انكم سمعتم ما يتحدث به الناس وروى في أنفسكم وصدقت به ولئن قلت لكم اني بريئة والله يعلم اني بريئة لاتصدقوني بذلك ولئن اعترف لكم باصر والله يعلم اني بريئة لاتصدقني والله ما أجد وليكم مثلاً الا أبو يوسف اذ قال فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون ثم تحولت على فراشي وأنا أنجو أن يبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل في شأنى وحيا ولا تأخر في نفسى من أن يتكلم بالقرآن في أمرى والكتبى كنت أرجو أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٠١) في التورم وروايت برئتي فوالله ما رام مجلسه ولا خرج أحد من أهل البيت حتى أنزل عليه الوحي فأخذه ما كان يأخذه من البراءة حتى انه ليختر منه مثل الجان من العرق في يوم شات فلما سرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يضحك فكان أول كلمة تكلم بها أن قال يا عائشة اجدى الله فقد برك الله قالت لى أى قولى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا أجد الا الله فأئذ الله تعالى ان الذين جاؤك بالافك عضة منكم الايات فلما أنزل الله هذا في راعى قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه وكان شفق على مسطح بن اثمة لقراسته منه والله لأنفق على مسطح بنى أبدا بعد ما قال لعائشة فأئذ الله تعالى ولا ياتل أول الفصل منكم

وستاتى بقية القاطلة عند سرحه ان شاء الله تعالى **(قوله ما)** اذ انكى رجل رجلا كفاه ترجمه في أوائل الشهادات تعديل كم يجوز فتوقف هناك وحرم هنا بالاكتفاء بالواحد وقد دمت توجهه هناك واختلف السلف في اشتراط العدد في التزكية فالمرجح عند الشافعية والمالكية وهو قول محمد بن الحسن اشتراط اثنين كما في الشهادة واختاره الطحاوى واستثنى كثير منهم بطلان الحاكم لانه نائبه فينزل قوله منزلة الحاكم وأجاز الاكثر قبول المرح والتعديل من واحد لانه ينزل منزلة الحاكم والحكم بالعدد وقال أبو عبيد لا يقبل في التزكية أقل من ثلاثة واحتج بحديث قصة الذى أخرجه مسلم فممن يحل له المسئلة حتى تقوم ثلاثة من ذوى الجبا فيشهدون له قال وإذا كان هذا في حق الحاجة فقيرها وأولى وهذا كله في الشهادة أما الرواية فيقبل فيها قول الواحد على الصحيح لانه ان كان نافعا لغيره فهو من جملة الاخبار ولا يشترط العدد فيها وان كان من قبل نفسه فهو بمنزلة الحاكم ولا يتعدا أيضا **(قوله)** وقال أبو جيلة (يقض الجيم وكسر الميم واسمه سنين جهله ولوين مصغر ووجه من شدة التفتاة كالداوى وقيل انهار واية الاصل قل اسمك فرقه قال ابن سعد هو سلى وقال غيره هو ضرى وقيل سليطى وقد ذكره العجلي وجماعة في التابعين وسأنى في غزوة الفتح ما يدل على صحته وقد ذكره آخرون في الصحابة ووقع سبأى خبره من طريق معمر عن أبي جيلة قال أخبرنا ونحن مع ابن السبابة أدرك النجاشى صلى الله عليه وسلم وخرج معه عام الفتح وذكر أبو عمارة جافى رواية أخرى انه حججة الوداع وهو وارد على من لم يعرفه فقال انه مجهول كابن المنذر ونقل البيهقى عن الشافعى نحو ذلك وفي الرواية أبو جيلة آخر اسمه ميسرة الطهوى بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وهو وكفى روى عن عثمان وعلى وأبست له حجة اتفاقا ووجه من جملة صاحب هذه القصة كالكرمانى **(قوله)** وجدت منبؤذا) يقض الميم وسكون التون وضم الموحدة وسكون الواو بعدها ميم أى شخصاً منبؤذا أى اقضا **(قوله)** قال عسى الغوير أبوسا) كذا للاصمى ولا يذرعن الكشيروى وحده وسقط السابق والغوير بالمجعة تصغير غار وأبوساجع بؤس وهو الشدة واتصبع على أنه خبر عسى عنده من مجعته أو بأضغاشى تقديره عسى أن يكون الغوير أبوسا وجرم به صاحب المغنى وهو مثل مشهور يقال فيما طاهره السلامة ويخشى منه العطب وروى الخلال في علمه عن الزهرى أن أهل المدينة يتعلمون به في ذلك كثيرا وأصله كما قال

(٢٦ - فتح البارى شا) والسعة أن يؤثروا الى قوله غفور رحيم فقال أبو بكر الصديق بلى والله انى لا أحب أن يغفر الله لى فرجع الى مسطح الذى كان يحورى عليه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل نيب بنف جش عن امرى فقال يا نيب ما علمت ما أتت فقال يا رسول الله أحيى ومي وبصرى والله ما علمت عليها الا خبرا قالت وهى التى كانت تسميها الله بالبورع قال وحدثنا فليح عن هشام بن عروة عن عروبة عن عائشة وعبد الله بن الزبير مثله قال وحدثنا فليح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ويحيى بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مثله (باب اذ انكى رجل رجلا كفاه) وقال أبو جيلة وجدت منبؤذا فلما رأى غير قال عسى الغوير أبوسا

الاصحى ان ناسداخلوا غارا يبيتون فيه فانهار عليهم فقتلهم وقيل وجدوا فيه عدو الهم فقتلهم
فقبل ذلك لكل من دخل في امر لا يعرف عاقبته وقال ابن الكلبي الغوير مكان معروف فيه ماء
لبنى كلاب كان فيه ناس يقطعون الطريق وكان من بين شواصون بالخراسنة وقال ابن الاعرابي
ضرب عمر هذا المثل للرجل يعرض بانه في الاصل ولده وهو يريد نفقه عنه بدعواه انه التقطه فهذا
معنى قوله كانه يتهمني وقيل أول من تكلم به الزباء بفتح الزاى وتشديد الموحدة والمثلما قلت
جندية الارش وأراد قصر بفتح القاف وكسر المجهلة أن يقتص منها فتواطأ قصير وعمر وابن أخت
جندية على أن قطع عمر وأتف قصيرا فأنظر أنه هرب منه الى الزباء فامت اليه ثم أرسلته تاجرا
فرجع اليها بربح كثير مرارا ثم رجع المرة الاخيرة ومعه الرجال في الاعمال معهم السلاح
فقطرت الى الجمل تسمى رويد النخل من علم افعالت عسى الغوير أو ساء لعل الشرب ياتيكم
من قبل الغوير وكان قصيرا أعياها أنسالك في هذه المرة طريق الغوير فلما دخلت الاجال قصيرها
خرجت الرجال من الاعمال فهدكت (قوله كانه يتهمني) أي بأن يكون الولد وانما أرادني
نسبه عنه لعني من المعاني وأراد مع ذلك أن يتولى هو تربيته وقيل اتهمه بأنه زنى بامه ثم ادعاه
وهو بعيد وما تقدم أولى وقد أخرج البيهقي هذه القصة موصولة من طريق يحيى بن سعيد
النضاري عن الزهري عن أبي جيلة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح وأنه وجد
منبواذا في خلافة عمر فأخذته قال فذ كذا عري لعمر فلما رأى في عمر قال فذ كذا وما جلت
علي أخذ هذه النسبة قلت وجدتها ضائعة وقد أخرج مالك في الموطأ هذه الزيادة عن الزهري
أيضا وصدر هذا الخبر سائر موصولا في آخر المغازي من وجه آخر عن الزهري وفي ذلك رد على
من زعم أن أبا جيلة هذا هو الطهوي لأن الطهوي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولا عمر
وأورد ابن الأثير عن البخاري ما ذكرته عنه وزاد فيه أنه التقطه منبواذا فذكر القصة ولم أر
ذلك في شيء من النسخ (قوله فقال له عري في رجل صالح) لم أقف على اسم هذا العريف الآن
الشيخ أبو حامد ذكر في تعليقه أن اسمه سنان وفي العصابة لابن عبد البر سنان الضمري استخلفه أبو
بكر الصديق مرة على المدينة فصحتم أن يكون هوذا فقد قيل أن أبا جيلة ضمري والله أعلم قال
ابن بطال كان عمر قسم الناس وجعل على كل قبيلة عري فبايظ عليهم (قلت) فإن كان أبو جيلة
سليما فينظر من كان عري في سائرهم في عهد عمر (قوله قال كذا) زاد مالك في روايته قال نعم
(قوله أذهب وعلينا نقتنه) في رواية مالك فقال عمر أذهب فهو حر ولك ولأوه وعلينا نقتنه
وكذلك في رواية البيهقي قال ابن بطال في هذه القصة أن القاضى إذا سأل في مجلس نظره عن أحد
فانه يجترى بقول الواحد كما صنع عمر فأما إذا كان المشهود ان يعدل شهوده فلا يقبل اقل من
اثنين (قلت) غاية انه جل انقصه على بعض محتملاتها وقصة التكليف تحتاج الى دليل من خارج
وفيها جوارز لا لقاط وان لم يشهد وان نفقته اذا لم يعرف في بيت المال وان ولاه لملته قطعه وذلك
مما اختلف فيه وستأني الإشارة الى ذلك في كتاب الترائض ان شاء الله تعالى وقد وجه بعضهم معنى
قوله لك ولأوه بكونه حين التقطه كانه اعتقه من الموث أو اعتقه من ان يلتقطه غيره ويدعى
أنه ملكه (تنبيه) وقع في المطالع ان عمر لما اتهم أبا جيلة بشبهه لجماعة بالستر اع وليس في
قصة ان الذي شهد ليس الاعري بغيره وحده وفيه ثبت عمر في الاحكام وان الحاكم اذا وقف في امر

نق
٢٩٠ / ٢

نق

كانه يتهمني قال عري في
انه رجل صالح قال كذا
اذهب وعلينا نقتنه حدثني
محمد بن سلام حدثنا عبد
الوهاب حدثنا خالد الحذاء
عن عبد الرحمن بن أبي بكرة
عن أبيه

٢٦٦٢

٢٥٤

نق

٢٦٦٨

أحد لم يكن ذلك فادحافه ورجوع الحاكم إلى قول أمثاله وفيه انثناء على الرجل في وجهه
عند الحاجة لا بكره وانما بكره الاطباء في ذلك ولهذه السكتة ترجم البخاري عقب هذا بحديث
أبي موسى الذي ساقه يعني حديث أبي بكر الذي أورده في هذا الباب فقال ما يكره من الاطباء
في المدح ووجه احتجاج بحديث أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم اعتبر تركية الرجل إذا اقتصد
لأنه لم يعب عليه الا الاسراف والتغالي في المدح واعترضه ابن المنبر بان هذا القدر كاف في قبول
تركه وأما اعتبار النصاب فمكوث عنه وجوابه أن البخاري جرى على قاعده بان النصاب
لو كان شرطاً لذكره لا يؤخر البيان عن وقت الحاجة **(قوله أني رجل على رجل)** بمحتمل
أن يفسر المشي بمعجم بن الأدرع الاسلمي وحديثه بذلك عند الطبراني وأجدوا حتى وعند
اسحق فيه زيادة من وجه آخر قد يفسر منه المعنى عليه بأنه عبد الله ذو النجاد وسألت
سان ذلك في كتاب الادب مع تمام الكلام على حديث أبي بكر أن شاء الله تعالى **(قوله)**
ما يكره من الاطباء في المدح ولقب ما يعلم) أو رديقه حديث أبي موسى
سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يفتي على رجل يمكن أن يفسر عن فسر في حديث أبي
بكر بناء على اتحاد القصة وقوله بطر به بضم أوله والاطراء مدح الشخص بزيادة على ما فيه
(قوله أهلكتهم وأقطعتم) شك من الراوي وأسس في الحديث ما زاده في الترجمة من قوله ولقب
ما يعلم وكأنه ذهب إلى اتحاد حديث أبي بكر وأبي موسى وقد قال في حديث أبي بكر أن كان يعلم
ذلك منه والله أعلم **(قوله ما بلغ الصبيان وشهادتهم)** أي حديث بلوغهم
وحكم شهادتهم قبل ذلك فأما حديث البلوغ فنأذره وأما شهادة الصبيان فزادها الجمهور واعتبرها
مالك في حرامتهم بشرط أن يضبط أول قولهم قبل أن يتقرقوا وقبل الجمهور أخبارهم إذا
انضمت اليها قرينة وقد اعترض بأنه ترجم بشهادتهم وليس في حديثي الباب ما يصرح به أو أوجب
بأنه مأخوذ من الاتفاق على أن من حكم بلوغه قبل شهادته إذا انصف بشرط القبول ورشد
اليه قول عمر بن عبد العزيز أنه لحد بين الصغير والكبير **(قوله وقول الله عز وجل وإذا بلغ الاطفال**
منكم الحلم فليستأذنوا) في هذه الآية تعليق الحكم ببلوغ الحلم وقد أجمع العلماء على أن
الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحفود وسائر الاحكام وهو انزال الماء الدافق
سواء كان بجماع أو غيرهم سواء كان في القظة أو المنام وأجمعوا على أن لا أثر للجماع في المنام
الا مع الانزال **(قوله وقال مغيرة)** هو ابن مقسم الضبي الكوفي **(قوله وانا ابن نقي عشرة**
سنة) جاءه ثلثين عمرو بن العاص فأنهم ذكروا أنه لم يكن بينه وبين ابنه عبد الله بن عمرو في
السنين سوى اثنتي عشرة سنة **(قوله وبلغ النساء الى الحيض لقوله عز وجل واللاتي يسنن**
من الحيض من نسائكم الى قوله أن بعضن جملهن) هو بقية من الترجمة ووجه الانزعاج من
الآية للترجمة لتعليق الحكم في العدة لاقر على حصول الحيض وإما قبله وبعد فلا أشهر
فدل على أن وجود الحيض ينقل الحكم وقد أجمع العلماء على أن الحيض بلوغ في حق النساء
(قوله وقال الحسن بن صالح) هو ابن الهذلي الفقيه الكوفي تقدم نسبه في أوائل الكتاب
وأثره هارون بن ميهام موصولاً في المحالة للدنو من طريق يحيى بن آدم عنه نحوه وزاد فيه وأقل
أوقات الحمل تسع سنين وقد ذكرنا في سابق أيضاً أنه رأى جدته بنت إحدى وعشرين سنة وانها

قال أني رجل على رجل
عند النبي صلى الله عليه
وسلم فقال ويلك قطعت
عنق صاحبك قطعت عنق
صاحبك مراراً فقال من
كان منكم مادحاً أخاه
لا محالة فليقل أحسب فلانا
والله حسيبه ولا تركي على
الله أحد أحسبه كذا
وكذا ان كان يعلم ذلك
منه **(باب ما يكره من**
الاطباء في المدح ولقب ما يعلم)
حديثنا محمد بن
الصباح حدثنا اسمعيل بن
زكريا حدثني يزيد بن عبد
الله عن أبي بردة عن أبي
موسى رضي الله عنه قال
سمع النبي صلى الله عليه
وسلم رجلاً يفتي على
رجل ويطر به في مدحه
فقال أهلكتهم وأقطعتم
الرجل **(باب بلوغ الصبيان**
والا بلغ الاطفال منكم
الحلم فليستأذنوا) وقال
مغيرة احتلت وانا ابن نقي
عشرة سنين فبلغ النساء
الى الحيض لقوله عز وجل
واللاتي يسنن من الحيض
من نسائكم الى قوله أن
بعضن جملهن وقال الحسن
ابن صالح أدركت جارة لنا
جلدة بنتاً إحدى وعشرين

حاضت لاستكمال تسع وضعت بنتا لاستكمال عشر ووقع بينهما مثل ذلك واختلف العلماء في أقل سن يبيض فيه المرأة ويحتمل فيه الرجل وهل تنحصر العلامات في ذلك أم لا وفي السن الذي اذا جاوزه الغلام لم يحتمل والمرأة لم تحض يحكم حينئذ بالبلوغ فاعتبر مالك والليث وأحمد واسحق وأبو ثور الأبنات الآن ما لا يقيم به الحد للشبهة واعتبره الشافعي في الكافر واختلف قوله في المسلم وقال أبو حنيفة سن البلوغ تسع عشرة أو ثمان عشرة للغلام وسبع عشرة للبجارية وقال أكثر المالكية حده فيما سبع عشرة أو ثمان عشرة وقال الشافعي وأحمد وابن وهب والجمهور حده فیهما استكمال خمس عشرة سنة على ما في حديث ابن عمر في هذا الباب (قوله حدثنا عبيد الله بن سعيد) كذا في جميع الأصول عبيد الله بالتصغير وهو أبو قدامة السرخسي ووقع بخط ابن العمري المألف عبيد بن اسمعيل وبذلك جزم البيهقي في الخلفيات فأخرج الحديث عن طريق محمد بن الحسين الخنفي عن عبيد بن اسمعيل ثم قال أخرجه البخاري عن عبيد بن اسمعيل (قلت) وهو معروف بالرواية عن أبي أسامة وقد أخرج النسائي هذا الحديث عن أبي قدامة السرخسي فقال عن يحيى بن سعيد القطان بدل أبي أسامة فهذا راجع ما قال البيهقي (قوله) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فيه التفات أو تجرد يدا كان السياق يقتضي أن يقول فلم يجزني ولكنه التفت أو جرد من نفسه أو لا شخصاً فغير عنه بالماضي ثم التفت فقال عرضي ووقع في رواية يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر كسائي في المغازي فلم يجزه وفي رواية مسلم عن ابن عمر عن عبيد الله بن عمر عرضي رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد في القتال فلم يجزني وقوله فلم يجزني بضم أوله من الإجازة وفي رواية ابن أدریس وغيره عن عبيد الله عندهم سلم فاستصغري (قوله) ثم عرضني يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فاجازني لم يختلف الرواة عن عبيد الله بن عمر في ذلك وهو الاقتصار على ذكر أحد والخندق وكذا أخرجه ابن حبان من طريق مالك عن نافع وأخرجه ابن سعد في الطبقات عن يزيد بن هرون عن أبي معشر عن نافع عن ابن عمر فوافقه كبريد بن لظفه عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وأنا ابن ثلاث عشرة فردني وعرضت عليه يوم أحد الحديث قال ابن سعد قال يزيد بن هرون ينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة أو وهو أقدم من نفعه استشكل قول ابن عمر هذا وانما بناءه على قول ابن اسحق وأكثر أهل السراة الخندق كانت في سنة خمس من الهجرة وان اختلفوا في تعيين شهرها كسائي في المغازي وانفقوا على أن أحدا كانت في شوال سنة ثلاث وإذا كان كذلك جاء ما قال يزيد أنه يكون حينئذ ابن ست عشرة سنة لكن البخاري خضع إلى قول موسى بن عقبة في المغازي ان الخندق كانت في شوال سنة أربع وقد روى يعقوب بن سفيان في تاريخه ومن طريقه البيهقي عن عروة وشقوة قول موسى بن عقبة وعن مالك الجزم بذلك وعلى هذا الاشكال لكن اتفق أهل المغازي على أن المشركن لما توجهوا في أحد نادوا المسلمين وعدهم العام المقبل بدروا فنهض الله عليه وسلم خرج إليهم الباهن السنة المقبلة في شوال فلم يجدهم أحد وهذا هو الذي تسمى بدر الموعود ولم يقع ما قتال فتعين ما قال ابن اسحق أن الخندق كانت في سنة خمس فيحتاج حينئذ إلى الجواب عن الاشكال وقد أجاب عنه البيهقي وغيره بان قول ابن عمر عرضت يوم أحد وأنا ابن

* حدثنا عبيد الله بن سعيد
حدثنا أبو أسامة قال حدثني
عبيد الله قال حدثني نافع
قال حدثني ابن عمر رضي الله
عنهما أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم عرضه يوم
أحد وهو ابن أربع عشرة
سنة فلم يجزني ثم عرضني يوم
الخندق وأنا ابن خمس
عشرة فاجازني

٧٦٦٩

ل
خطه

٧٨٢٢

أربع عشرة أي دخلت فيها وإن قوله عرضت يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة أي تحاورتها
فألقى الكسرى في الأولى وجبهته في الثانية وهو شافع مسموع في كلامهم وبه يرتفع الاشكال
المذكور وهو أولى من الترجيح والله أعلم * (تبيينان) * الأول زعم ابن التين أنه ورد في بعض
الروايات أن عرض ابن عمر كان يدور فلم يجزه ثم بأحد فاجازه قال وفي رواية عرض يوم أحد وهو
ابن ثلاث عشرة فلم يجزه وعرض يوم الخندق وهو ابن أربع عشرة فسنة فاجازه ولا وجود لذلك
وأنما وجد ما أثرت السبعة عن ابن سعد أخرجه السهقي من وجه آخر عن أي معشر وأبو
معشر مع ضعفه لا يخالف ما زاده من ذكر بدمار واه الثقات بل يوافقهم * الثاني زعم ابن ناصر
أنه وقع في الجمع للحمدى هنا يوم الفتح بل يوم الخندق قال ابن ناصر والسابق إلى ذلك ابن
مسعود وأخفف فتبعه شيخنا لم يتدبره والصواب يوم الخندق في جميع الروايات وتلقى ذلك
ابن الحوزي عن ابن ناصر وبأن في التشنيع على من وهم في ذلك وكان الأولى ترك ذلك فإن الغلط
لا يسلم منه كثيرا أحد **قوله** قال نافع فقدمت على عمر وهو موصول بالاستناد المذكور **قوله**
أن هذا الحديث الصغير والكبير في رواية ابن عيينة عن عبيد الله بن عمر عند الترمذي فقال هذا
حديث ما بين الذرية والمقاتلة **قوله** وكتب إلى عماله أن يقرضوا لمن يبلغ خمس عشرة زاد مسلم في
روايته ومن كان دون ذلك فاجعوا وفي العيال وقوله أن يقرضوا أي يقدر والهم. زقافي ديوان
الجنود كانوا يقرضون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال وينفق
على مستحقه واستدل بقصة ابن عمر على أن من استكمل خمس عشرة سنة أجريت عليه أحكام
البالغين وأن لم يحتمل فكيف بالعبادات وأقامه الحدود ويستحق سهم الغنمة ويقتل إن كان
حريرا ويقتل عنه الخمران أو أسر رشده وغير ذلك من الأحكام وقد عمل بذلك عمر بن عبد العزيز
وأقره عليه رابطة نافع وأجاب الطحاوي وابن القصار وغيرهما ممن لم يأخذ به من الإجازة
المذكورة جاء التصريح بها كانت في القتال وذلك يتعلق بالقوة والجلد وأجاب بعض
المالكية بأنهم أوقعه عين فلا عموم لها ويحتمل أن يكون صادف أنه كان عند تلك السن قد احتل
فذلك إجازة وتجاسر بعضهم فقال أنما رده لضعفه لسنه وإنما إجازة لقوته لا لبوغه ويرد على
ذلك ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ورأه أبو عوانة وابن جابر في صحيحهم من وجه آخر
عن ابن جريج أخبرني نافع فذكر هذا الحديث بل فقط عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم
الخندق فلم يجزني ولم يرني بلغت وهي زيادة صحيحة لا مطعن فيها للحالة ابن جريج وقدمه على
غيره في حديث نافع وقد صرح فيها بالتحديث فأتى ما يخشى من تدليس وقد نص فيها لفظ ابن
عمر بقوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بجاري من غيره ولا سماعي قصة تتعلق به وفي الحديث
أن الأمام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن تقع الحرب فن وجدته أهلا لاستبحه والارده
وقد وقع ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في بدر وأحد وغيرهما وسأني الإشارة إلى أن كمال الغزاة
إن شاء الله تعالى وعند المالكية والخنفية لا تتوقف الإجازة للقتال على البلوغ بل للإمام أن
يجيز من الصبيان من فيه قوة ونجدة قريب من أهق أقوى من بالغ وحديث ابن عمر عجمه عليهم
ولا سيما الزيادة التي ذكرتها عن ابن جريج والله أعلم * (تبيين) * ظاهر الترجمة مع سياق الآية أن
الوليد يطلق عليه صبي وطفل إلى أن يبلغ وهو كذلك وأما ما ذكره بعض أهل اللغة وجرم به غير

قال نافع فقدمت على عمر
ابن عبد العزيز وهو خليفة
فحدثته هذا الحديث فقال
إن هذا الحديث الصغير
والكبير وكتب إلى عماله أن
يفرضوا لمن يبلغ خمس عشرة
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا
صفوان بن سليم عن عطاء
ابن يسار

٢٦٦٥

م

نسخة

٤١٦١

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (٢٠٦) يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم

(باب سؤال الحاكم المدي

هل لك ينيق قتل البين)

محمد بن محمد بن أحمد بن أبي

معوية عن الأعمش عن

شقيق عن عبد الله بن

عبد الله عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم من حلف

على عين وهو فاجر

لقطع جامل أخرى مسلم

لقي الله وهو عليه غضبان

قال فقال الأشعث بن قيس

في والله كان ذلك كان بيني

وبين رجل من اليهود

أرض فجعلني فقدته إلى

النبي صلى الله عليه وسلم

فقال ليرسل الله صلى الله

عليه وسلم أنك بنه قال

قلت لا قال فقال لليهودي

احلف قال قلت يا رسول

الله إذا حلف ويذهب

بما لي قال فأنزل الله تعالى

ان الذين يشتركون به عهد الله

وأيمانهم يتناقلوا إلى آخر

الآية (باب) العين على

المدعي عليه في الأموال

والحدود * وقال النبي

صلى الله عليه وسلم شاهدك

أؤمينة * وقال قيس

حدثنا سفيان بن ابن شبرمة

كفى أبو الزناد في شهادة

الشاهد وعين المدعي فقلت

قال الله تعالى واستشهدوا

شهادتين من رجالكم فان لم

واحد أن الولد يقال له جنين حتى يضع ثم يصبي حتى يقطع ثم غلام إلى سبع ثم يافع إلى عشر ثم
حزق إلى خمس عشرة ثم قد إلى خمس وعشرين ثم عنقظ إلى ثلاثين ثم عمل إلى أربعين ثم كهل
إلى خمسين ثم شبح إلى ثمانين ثم هم إذا زاد فلا يمنع إطلاق شي من ذلك على غيره بما يقار به يجوز
(قوله) عن أبي سعيد هو الخدري (قوله) يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم تقدم في الجمعة من
طريق أخرى عن صفوان بن سليم بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (قوله) غسل يوم
الجمعة في رواية أجمعين سفيان بن عيينة في الجمعة وقد تقدم الحديث ومباحثه في كتاب الجمعة
وفيه إشارة إلى أن البلوغ يحصل بالانزال لأنه المراد بالاحتلام هنا وبسته فادمق صدور الترجمة
بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام (قوله) ما
سؤال الحاكم المدي هل لك ينيق قتل البين) أو دفعه حديث الأشعث بن قيس في حديث ابن مسعود وقوله
فجعلني فقدته إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنك ينيق قتل البين لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض
في الترجمة قبل البين أي قبل عين المدعي عليه وهو المطابق للترجمة ولا يصح جملة على المدعي بأن
يطالب منه الحاكم بعين الاستظهار بأن ستمه شهدت له بحق لأنه ليس في حديث الأشعث تعرض
لذلك بل فيه ما قد ينسك به في أن عين الاستظهار غير واجبة والله أعلم وسبأني مباحث حديثي
الأشعث وابن مسعود في التفسير والأيمان والنذور إن شاء الله تعالى وفي الحديث حجة لمن قال
لا تعرض البين على المدعي عليه إذا اعترف المدعي أنه ينيق (قوله) ما العين على
المدعي عليه في الأموال والحدود) أي دون المدعي ويستلزم ذلك شيئين أحدهما أن لا يجب عين
الاستظهار والثاني أن لا يصح القضاء بشاهد واحد وعين المدعي واستشهاد المصنف بقصة ابن
شبرمة ينيق إلى أنه أراد الثاني وقوله في الأموال والحدود ينيق ذلك إلى الدعي الكوفيين في
تخصيصهم البين على المدعي عليه في الأموال دون الحدود وذهب الشافعي والجمهور إلى القول
بعموم ذلك في الأموال والحدود والنكاح ونحوه واستثنى مالك النكاح والطلاق والعناق
والقدي به فقال لا يجب في شيء منها البين حتى يقم المدعي البينة ولو شاهدوا واحدا (قوله) وقال
النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو مينة) وصله في آخر الباب من حديث الأشعث والغرض
منه أنه أطلق البين في جانب المدعي عليه ولم يشهد بشي دون شيء وأنتع شاهدك على أنه خبر
مستند لا يحذف بتقديره المنيق لك أو ألتجة أو ما يثبت لك والمعنى ما ثبت لك الشهادة شاهدك أولئك
أقامة شاهدك لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب أعرابه فارتفع وحذف الخبر
لعله به وقد تقدم في الرهن بلفظ شهودك وأنه روى بالرفع والنسب وتقدم وتجيهم (قوله) وقال
قيس حدثنا سفيان) هو ابن عيينة ورأيت بخط القطب أنه رأى في بعض النسخ حديثا قتيبة
وذلك مغلط بأن البخاري لم ينجح ابن شبرمة وهو عجيب فانه أخرجه في الشواهد كسبائي
في كتاب الأدب وهذا ابن الشواهد فانه حكاية واقعة انفتحت له مع ابن عيينة ليس فيها حديث
مرفوع بحيث (قوله) عن ابن شبرمة) يضم المعجمة والراء بينهما ما هو حديثا كنه وهو عبد الله بن
شبرمة من الطفيل بن حسان الضبي قاضي الكوفة للسنن ومات سنة أربع وأربعين ومائة
(قوله) كفى أبو الزناد) هو قاضي المدينة (قوله) في شهادة الشاهد عين المدعي) أي في القول

يكونان رجلين فرجل واحد أنان عن ترضوت من الشاهد أن فضل احداهما فقد كرا احداهما الاخرى قلت يجوز ما
إذا كان يكفى بشهادة شاهد عين المدعي بما يحتاج أن تذكر احداهما الاخرى ما كان يصنع بذلك كرهه الاخرى * حدثنا أبو نعيم

٥٧٩

بحوزها وكان مذهب أي الزناد القضاة بذلك كاهل بلدهم مذهب ابن شبرمة خلافة كاهل بلده
 فاحتج عليه أبو الزناد بما خبر الوارد في ذلك فاحتج عليه ابن شبرمة بما ذكر في الآية الكريمة وإنما
 تم له الحجة بذلك على أصل مختلف بين الفريقين وهو أن الخبر إذا ورد متضفا لزيادة على
 ما في القرآن هل يكون نسخا والسنة لا تنسخ القرآن أولا يكون نسخا بل زيادة مستقلة بحكم
 مستقل إذا ثبت مستنده وجب القول به والاول مذهب الكوفيين والثاني مذهب الحجازيين
 ومع قطع النظر عن ذلك لا يمتنع حجة ابن شبرمة لانه يصير معارضة للنص بالرأى وهو غير معتبر به
 وقد أجاب عنه الاسماعيلي فقال الحاجة الى اذكار احداهما الاخرى انما خوفها اذا شهدتا وان
 لم تشهدا قامت مقامهما عين الطالب ببيان السنة الثابتة والمعين بمن هي عليه لو انفردت لحلت
 محل السنة في الاداء والبراء فكذلك حلت الميعن هنا محل المرأتين في الاستحقاق مما مضى
 للشاهد الواحد قال ولزم اسقاط القول بالشاهد والمعين لانه ليس في القرآن للزم اسقاط الشاهد
 والمرأتين لانهم ليسوا في السنة لانه صلى الله عليه وسلم قال شاهد التأمين وحاصله أنه لا يلزم
 من التخصيص على الشيء فيه عما عداه لكن مقتضى ما يحسنه أن لا يقضى بالمعين مع الشاهد
 الواحد الا عند قدس الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد والمرأتين وهو وجه للشافعية
 وصححه الحنابلة ويؤيده ما رواه الدارقطني من طريق عرو بن شعيب عن أبيه عن جده فروعا
 قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء بشاهدين أخذ بحقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع
 شاهده وأجاب بعض الحنفية بأن الزيادة على القرآن نسخ وأخبارنا لا تحل لانتسخ المتواتر
 ولا تقبل الزيادة من الاحاديث الا اذا كان الخبر مما مشهورا وأجيب بان لنسخ رفع الحكم
 ولا رفع هنا وايضا فان النسخ والمنسوخ لا بد أن يتواردا على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة
 على النص وغاية ما فيها أن تسمية الزيادة كالخصص نسخا اصطلاح فلا يلزم منه نسخ الكتاب
 بالسنة لكن تخصص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كما في قوله تعالى وأحل لكم
 ما وراء ذلكم وأجمعوا على تحريم نكاح العمه مع بنت أخيها وسند الاجماع في ذلك السنة الثابتة
 وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية وأمثلة ذلك كثيرة وقد أخذ من رد الحكم بالشاهد
 والعين لكونه زيادة على القرآن بلجاءت في أحكام كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن
 كالوضوء بالنبد والوضوء من الفقهه ومن التي هي والمنخفضة والاستسقاء في الفسل دون الوضوء
 واستبراء المسببة وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة في الولادة
 ولا فودا بالنسبة ولا جمعة الا في مصر جامع ولا قطع الايدي في الغزو ولا رث الكافر المسلم
 ولا يوق كل الطامع من السمك ويحرم كل ذي ناب من السباع ويحلف من الطير ولا يقتل الوالد
 بالولد ولا يرث القاتل من القاتل وغير ذلك من الامثلة التي تتضمن الزيادة على عموم الكتاب
 وأعاجوا بانها احاديث شهيرة فوجب العمل بها في الشهرة اذ يقال لهم وحديث القضاة بالشاهد
 والعين جامعين طرق كثيرة مشهورة بل ثبت من طرق صحيحة متعددة منها ما أخرجه مسلم من
 حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بين وشاهد وقال في المين انه حدث
 صحيح لا يرتاب في صحته وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في صحته ولا اسناده وأما قول الطحاوي
 ان قيس بن سعد لا تعرف له رواه عن عمرو بن دينار لا يقبل في صحة الحديث لانهم ما تابعوا

حدثنا فنع بن عمر عن ابن
 أبي ملكة قال كتب ابن
 عباس رضي الله عنهما الى
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قضى بالمعين على المدعى
 عليه * (باب) * حدثنا
 عثمان بن أبي شيبة حدثنا
 جرير عن منصور عن أبي
 وابن قال قال عبد الله بن
 حلف على عين يستحق بها
 ما لا في الله وهو عليه
 غضبان ثم أنزل الله عز وجل
 تصديق ذلك ان الذين
 يشكرون بعد الله وأيمانهم
 الى عذاب أليم ثم ان الشئ
 ابن قيس خرج السائق قال
 ما يحدثكم أبو عبد الرحمن
 فحدثنا عما قال فقال
 صدق في أنزلت كان بيني
 وبين رجل خصومة في شئ
 فاختصنا الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال
 شاهدك أو عينه فقلت له
 انه اذا يحلف ولا يسأل
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم من حلف على عين
 يستحق بها ما لا هو فيها
 فاجرتني الله وهو عليه
 غضبان فأرسل الله تعالى
 تصديق ذلك ثم أقرأ هذه
 الآية

ثنتان مكان وقدم مع قسم من عمرو ومثل هذا لا ترد الاخبار الصحيحة ومنها حديث
 أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو عند أصحاب السنن ورجاله
 مدينون ثقات ولا يضره أن سهل بن أبي صالح نسبته بعد أن حدث به ربيعة لأنه كان بعد ذلك
 برويه عن ربيعة عن نفسه عن أبيه وقصته بذلك مشهورة في سنن أبي داود وغيرها ومنها حديث
 جابر مثل حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وأبو عوف وفي الباب
 عن ثخوم بن عشرين من الصحابة فيها الحسن والحسين والضعاف وبدون ذلك ثبت الشهرة ودعوى
 نسخته مردودة لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وأما احتجاج مالك في الموطأ بأن اليمين توجب على
 المدعي عند التكول ورد اليمين بغير حلف فإذا حلف ثبت الحق بغير خلاف فيكون حلف المدعي
 ومعه شاهد آخر أولى فهو متعقب ولا يرد على الخشية لأنهم لا يقولون برد اليمين وقال الشافعي
 القضاء بشاهد وعين لا يخالف ظاهر القرآن لأنه يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعني والخلاف
 لذلك لا يقول بالفهم فضلا عن مفهوم العدد والله أعلم وقال ابن العربي أطرف ما وجدت لهم في
 رد الحكم بالشاهد واليمين أمر أن أحدهما أن المراد قضى بين المنكر مع شاهد الطالب والمراد
 أن الشاهد الواحد لا يكتفي في ثبوت الحق فيجب اليمين على المدعي عليه فهذا المراد بقوله قضى
 بالشاهد واليمين وتعقبه ابن العربي بأنه جهل باللغة لأن المعية تقتضي أن تكون من شيئين في جهة
 واحدة لا في المضادين * ثانيها محله على صورة مخصوصة وهي أن رجلا اشترى من آخر عبدا
 مثلا فادعى المشتري أن به عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع بعتك بالبراءة فيجلب المشتري أنه
 ما اشترى بالبراءة ويرد العبد وتعقبه بقوما تقدم ولا نه صورة نادرة ولا يحمل الخبر عليها (قلت)
 وفي كثير من الأحاديث الواردة في ذلك ما يبطل هذا التأويل والله أعلم * ثم ذكر المصنف في الباب
 ثلاثا أحاديث أحدها حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه
 هكذا أخرجه في الرهن وهناك مختصر من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة وأخرجه في
 تفسير ابن جرير من طريق ابن جريج عن ابن أبي مليكة مثله وذكر فيه قصة المرأة التي ادعت
 احداها على الأخرى أنها جرحته وقد أخرجه الطبراني من رواية سفيان عن نافع عن ابن عمر
 بلفظ البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وقال لم يروه عن سفيان إلا القربابي وأخرجه
 الأصبغاني من رواية ابن جريج بلفظ ولكن البينة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرج
 البيهقي من طريق عبد الله بن إدريس عن ابن جريج وعثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة قال
 كنت قاضيا لابن الزبير على الطائفة فذكر قصة المرأة التي فكبت إلى ابن عباس فكبت إلى أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم
 ولكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر وهذه الزيادة ليست في الصحيحين وأساندا حسن
 وقدين صلى الله عليه وسلم الحكم في كون البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادى ناس دماء رجال وأموالهم وسألت في تفسير
 آل عمران وقال العلماء الحكمة في ذلك لأن جاب المدعي ضعیف لأنه يقول خلاف الظاهر
 فكلف الجاهل القوي وهي البينة لأنها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع عنها ضررا فاقوى بها ضعف
 المدعي وجانب المدعي عليه قوي لأن الأصل فراغ قمته فاكفى منه باليمين وهي بخفة ضعيفة

* (باب) * إذا ادعى أو

قذف فله أن يلقس البينة

ويطلق طلب البينة

* حدثنا محمد بن بشار حدثنا

ابن أبي عدي عن هشام

عن عكرمة عن ابن

عباس رضي الله عنهما أن

هلال بن أمية قذف امرأته

عند النبي صلى الله عليه

وسلم بشريك ابن محممة

فقال النبي صلى الله عليه

وسلم البينة أو حداف ظهرك

فقال يا رسول الله أأراي

أحد ناعلي امرأته رجلا

ينطق بلس البينة فجعل

يقول البينة والاحد في

ظهرك فذكر حديث اللعان

* (باب البين بعد العصر) *

* حدثنا علي بن عبد الله

حدثنا جابر بن عبد الحميد

عن العنبر عن أبي صالح

عن أبي هريرة رضي الله عنه

قال قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم

الله ولا ينظر إليهم ولا يزكهم

ولهم عذاب أليم رجل على

فضل ما بطريق يبيع منه

ابن السيل ورجل بايع

رجلا لا يابيه إلا للأنفان

أعطاه ما يريد وفيه والام

يشه ورجل ساوم رجلا

بسبعة بعد العصر خلف

بالله لقد أعطى بها كذا وكذا

فاخذها * (باب يحلف

المدعي عليه حينا ما جيت

عليه البين ولا يصرف من موضع إلى غيره) *

لأن الخالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة واختلف الفقهاء في تعريف المدعي والمدعي عليه والمشهور فيه تعريفنا * الأول المدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه بخلافه * والثاني من إذا سكت ترك وسكوته والمدعي عليه من لا يخطئ إذا سكت والأول أشهر * والثاني أسلم وقد ورد على الأقل بان المودع إذا ادعى الزد أو التلف فإن دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله وقيل في تعريفهما غير ذلك واستدل بقوله البين على المدعي عليه الجمهور بحمله على عمومه في حق كل واحد سواء كان بين المدعي والمدعي عليه اختلاط أم لا وعن مالك لا توجه البين إلا من بينه وبين المدعي اختلاط لئلا يبتذل أهل السفة أهل الفضل فيحلفهم من أرا وقرب من مذهب مالك القول الاصطري من الشافعية أن قرائن الحال إذا شهدت بكذب المدعي لم يلقط في دعواه واستدل بقوله لا ادعى ناس دماء ناس وأموالهم على إبطال قول المالكية في التعمية ووجه الدلالة تسويته صلى الله عليه وسلم بين الدماء والأموال وأوجب بانهم لم يستندوا القصاص مثلا إلى قول المدعي بل للقسامة فكان قوله ذلك لو أتى في جانب المدعي في بداهة بالبيان * الحديث الثاني والثالث حديث الأشعث وعبد الله بن مسعود في سب نزول قوله تعالى أن الذين يشترون بعهد الله الآية وقدمت الإشارة إليه قبل باب والمراد منه قوله شاهدك أو عيینه وقدرى نحو هذه القصة وأثنى بن جرير زاد فيها ليس لك إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن واستدل بهذا الحصر على رد القضاء بالبين والشاهد وأوجب بان المراد بقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أي يبتذل سواء كانت رجلين أو رجلا و امرأتين أو رجلا وعين الطالب وانما يخص الشاهدين بالذكورة لأن الأكثر الأغلب فالمدعي شاهدك أو ما يقوم مقامهما ولولزم من ذلك رد الشاهد والبين لكونه لم يذ كر لزم رد الشاهد والمرأتين لكونه لم يذ كر فوضع التأويل المذكور والمحال له شوت الخبر باعتبار الشاهد والبين فدل على أن ظاهر لفظ الشاهدين غير ما دل المراد هو أو ما يقوم مقامه * (قوله) * **باب** إذا ادعى أو قذف فله أن يلقس البينة وينطق طلب البينة) أو رد فيه طرفا من حديث ابن عباس في قصة التلاعنين وسأني الكلام عليه مستوفى في مكانه والغرض منه تمكين القاذف من إقامة البينة في زنا المقدوف لدفع الحذ عنه ولا يرد عليه أن الحديث ورد في الزوجين والزوج له يخرج عن الحد باللعان أن يخرج عن البينة بخلاف الأجنبي لا ناقول انما كان ذلك قبل نزول آية اللعان حيث كان الزوج والأجنبي سواء أو انت ذلك القاذف ثبت لكل مدع من باب الأولى * (قوله) * **باب** البين بعد العصر

سنة

٢٩٢/٢

قضى مروان باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال أحلف له مكاني فجعل زيد يحلف وأبي أن يحلف على المنبر فجعل مروان يعجب منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه ولم يخص مكانا دون مكان * حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد عن الأعمش عن أبي وأبى عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين ليقتطع مما آتاني الله وهو عليه غضبان * (باب إذا تسارع قوم في اليمين) * حدثني اسحق بن نصر حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأمرهم أن يسميهم بينهم في اليمين أيهم يحلف

٢٩٧٩

سنة

سنة

١٥٦٩٨

وعكة بين الزكن والمقام وبغيرهما بالمسجد الجامع واتفقوا على أن ذلك في الدعاء والمال الكثير لا في القليل واختلفوا في حد القليل والكثير في ذلك (قوله قضى مروان) أي ابن الحكم (على زيد بن ثابت باليمين على المنبر) فقال أحلف له مكاني الخ واصله مالك في الموطأ عن داود بن الحصين عن أبي عطفان بنغص المحجة ثم الهمة ثم الفاء الذي يضم الميم وقصد زيد الزاي قال اخضعم زيد بن ثابت وابن مطيع يعني عبد الله إلى مروان في دار فقضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال أحلف له مكاني فقال مروان لا والله لا أعند مقاطع الحقوق فجعل زيد يحلف أن حقه لحق وأبي أن يحلف على المنبر وكان البخاري احتج بأن امتناع زيد بن ثابت من اليمين على المنبر يدل على أنه لا يرام وأجابوا بالاحتجاج بزيد بن ثابت أولى من الاحتجاج بمروان وقد جاء عن ابن عمر نحوه ذلك فروى أبو عبيد في كتاب القضاء بأسناد صحيح عن نافع ابن عمر عن كنانة بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحلف على المنبر فقال زيد بن عمر قد درست أسماء ثم رده فقال ابن عمر يا نافع أذهب به إلى المنبر فاستخلفه فقال له رجل يا ابن عمر أنشدك أن تسمع في الذي يسمعي ثم يسمعي هنا فقال ابن عمر صدق فاستخلفه مكانه وقد وجبت لمروان بلفظ في ذلك فأخرج الكرايبي في أدب القضاء بسند قوي إلى سعيد بن المسيب قال ادعى مدعى على آخر أنه اعتصب به بغير الخاصة إلى عثمان فأمره عثمان أن يحلف عند المنبر فأبى أن يحلف وقال أحلف له حيث شاء غير المنبر فأبى عليه عثمان أن لا يحلف إلا عند المنبر ففرغ منه بغير أمثل بعيره ولم يحلف (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم شاهدك أو يمينه) تقدم موصولا قريبا (قوله ولم يخص مكانا دون مكان) هوس بنقله الخنف وقد اعترض عليه بأنه ترجع اليمين بعد العصر فأبى التغلظ بالزمان ونفي هذا التغلظ بالمكان فإن صح احتجاجة بان قوله شاهدك أو يمينه لم يخص مكانا دون مكان فليحج عليه بأنه أيضا لم يخص زمانا دون زمان فإن قال ورد التغلظ في اليمين بعد العصر قيل له ورد التغلظ في اليمين على المنبر في حديثين * أحدهما حديث جابر بن فروع لا يحلف أحد عند منبري هذا على يمين أئمة ولا على سواها أخضر الأتوم أقصد من النار أخرجه مالك وأبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم واللفظ الذي ذكرته لا يكره في أبي شيبه * ثانيهما حديث أبي أمامة بن ثعلبة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يشتمل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا أخرجه النسائي ورواه ثقات ويحجج عنه بأنه لا يلزم من ترجع اليمين بعد العصر أنه وجب تغلظ اليمين بالمكان بل إنه لا يقبل المسئلة فيقول أن الزم من ذكر تغلظ اليمين بالمكان أنها تغلظ على كل حالف فيجب التغلظ عليه بالزمان أيضا لثبوت الخبر بذلك ثم أورد حديث ابن مسعود من حلف على يمين وقد تقدم قريبا بأن منه مضمون ما إلى حديث الأشعث وأبى الكلام عليه في الإيمان والنذور إن شاء الله تعالى

❦ (قوله باب إذا تسارع قوم في اليمين) أي حيث يجب عليهم جميعا أيهم يبدأ (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأمرهم أن يسميهم بينهم في اليمين أيهم يحلف) أي قبل الآخر هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضا عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فأمرهم أن يسميهم بينهم في اليمين أيهم يحلف

* (باب قول الله عز وجل أن

الذين يشترون بهعد الله

وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك

لا خلاق لهم في الآخرة

ولا يكلمهم الله ولا ينظر

إليهم ولا ينظر إليهم ولهم

عذاب أليم * حدثني الحق

أخبرنا يزيد بن هرون

أخبرنا العوام حدثني

إبراهيم أو اسمعيل السكسكي

سمع عبد الله بن أبي أوفى

رضي الله عنهم يقول أقام

رجل سلمته خلف بالله لقد

أعطى بي ما لم يعطها فزالت

ان الذين يشترون بهعد الله

وأيمانهم ثمنا قليلا قال ابن

أبي أوفى الناجش أكل ربا

خائن * حدثنا بشر بن خالد

أخبرنا محمد بن جعفر عن

شعة عن سلمان عن أبي

وائل عن عبد الله رضي الله

عنه عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال من حلف على عين

كاذبة لقطع مال الرجل أو

قال أخيه في الله وهو عليه

غضبان وأزل الله عز وجل

تصدق ذلك في القرآن أن

الذين يشترون بهعد الله

وأيمانهم ثمنا قليلا إلى

قوله عذاب أليم فلتعسى

الاشعث فقال ما حدثكم

عبد الله اليوم قلت كذا

وكذا قال في أنزلت * (باب

كف يستخلف) * قال

تعالى يحلفون بالله وقول الله

رواية البخاري وتعميمه بأنه رأفتي أصل الحق عن عبد الرزاق باللفظ الذي رواه أحمد قال وقد
وهم شيخنا أبو أحمد في ذلك انتهى (قلت) وهكذا أخرجه الاسماعيلي عن طريق الحق بن أبي
اسماعيل عن عبد الرزاق وأخرجه من طريق الحسن بن يحيى عن عبد الرزاق مثله لكن قال
فاستجباها وأخرجه أبو داود ودع عن أحمد وسلمة بن شبيب عن عبد الرزاق بلفظ أو استجباها قال
الاسماعيلي هذا هو الصحيح أي أنه بلفظ أو لا بالناء ولا بالواو (قلت) ورواية الواو يمكن جعلها
على رواية أو وأما رواية الناء فيمكن توجيهها بانها ما كرهها على البس في ابتداء الدعوى فلما عرفوا
انهم لا يبدلها من غيرها أجازوا لها وهو المعبر عنه بالاستجبا ثم تنازعوا أي ما سدا فأرشد إلى القرعة
وقال الخطابي وغيره إلا كراههنا لا يراد به حقيقته لأن الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى
إذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كارهين لذلك بقلبهما وهو معنى الكراه
أو مختارين لذلك بقلبهما وهو معنى الاستجبا وتنازعوا أي ما سدا فلا يقدم أحدهما على الآخر
بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليستهم أي فليقرعوا وقيل صورة الاشتراك في اليمين أن
يتنازع اثنان عينا ليست في يد واحد منهما ولا يئنه لواحد منهما فيقرع بينهما فمن خرجت
له القرعة حلفوا واستجباها ويؤ بذلك ما روى أبو داود واللساني وغيرهما من طريق أبي رافع
عن أبي هريرة ان رجلا من اخنصم في متاع ليس لواحد منهما يئنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
استمعا على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها أو باللفظ الذي ذكره البخاري فيتحمل ان
يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور ويؤيده رواية أبي رافع المذكورة
فإنها تعنها ويحتمل أن تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعي عليهم بعين في
أيديهم مثلا أو أنكره أو لا يئنه المدعي عليهم فتوجهت عليهم اليمين فتسارعوا إلى الحلف
والحلف لا يقع معتبرا إلا بتلقين المحلف قطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له رواية في ذلك والله
أعلم * (قوله) **باب** قول الله عز وجل ان الذين يشترون بهعد الله وأيمانهم ثمنا قليلا
ذكر فيه حديث ابن أبي أوفى في سبب نزولها وحديث ابن مسعود والاشعث في نزولها أيضا
ولا تعارض بينهم لاحتمال أن تكون نزلت في كل من القصتين وسبأ في مزديان لذلك في
التفسير وقوله في طريق ابن أبي أوفى حديثنا الحق حدثنا يزيد بن هرون جزم أي نوعي الغشابي بأنه
الحق بن منصور جزم أي نوعي الاصمعي بأنه الحق بن زاهويه وقوله أخبرنا العوام هو ابن
حوشب وقوله قال ابن أبي أوفى الناجش أكل ربا خائن هو موصول بالاستناد المذكور إليه
وتقدم شرحه في باب الغش من كتاب البسوع * (قوله) **باب** كف يستخلف هو
يضم أوله وقع اللام على البناء العجول (قوله) وقول الله عز وجل ثم جازل يحلفون بالله إلى آخر
ما ذكر من الآيات المناسبة لجعلها وغرضه بذلك أنه لا يجب تغلظ الحلف بالقول قال ابن المنذر
اختلفوا أقوال طائفة يحلفه بالله من غير زيادة وقال مالك يحلفه بالله الذي لا اله الا هو وكذا
قال الكوفيون والشافعي قال فان اتهمه القاضي غلظه عليه فيزيد عالم القسب والشهادة الرحمن
الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ويخوذ ذلك قال ابن المنذر وبأي ذلك استخلفه جزأ
والاصل في ذلك أنه إذا حلف بالله صدق عليه أنه حلف اليمين (قوله) يقال بالله أي بالموحدة
(وبالله) أي بالمشناة (ووالله) أي بالواو وكلها ورد في القرآن قال الله تعالى قالوا انصموا يا الله وقال

عز وجل ثم جازل يحلفون بالله ان أردنا الا احسانا ونوفقا يقال بالله والله والله

هو قال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل حلف بالله كاذبا بعد العصر ولا يحلف بغير الله * حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني مالك بن عيسى عن أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه سمع (٢١٢) طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه يقول جاء رجل إلى الرسول الله صلى الله عليه وسلم

فَأَذَاهُ بِنَاةٍ عَنِ الْإِسْلَامِ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَسَّ صَلَواتُ فِي
الْيَوْمِ بِرَأْسِهَا فَقَالَ هَلْ عَلَى
غَيْرِهِ قَالَ لَا الْآنَ تَطْوَعُ
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ
فَقَالَ هَلْ عَنِيَ غَيْرُهُ قَالَ لَا
الْآنَ تَطْوَعُ قَالَ وَذَكَرَهُ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ قَالَ هَلْ عَنِيَ
غَيْرُهُ قَالَ لَا الْآنَ تَطْوَعُ
قَالَ فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ
وَاللَّهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا
وَلَا أَنْقُصُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْقِ إِنْ
صَدَقَ * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوحَرِيَّةُ
قَالَ ذَكَرَ نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَ
حَافِظًا فَلْيَحْفَظْ بِاللهِ أَهْلًا وَلِصَمَتٍ
* (بَابُ مَنْ أَقَامَ الْبَيْتَةَ بَعْدَ
الْعَيْنِ) وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ
أُتْبَحُ يَحْتَجُّهُ مِنْ بَعْضٍ وَقَالَ
طَاوُوسُ وَارِثُهُ وَشَرِيحُ
الْبَيْتَةِ الْعَادِلَةُ أَحَقُّ مِنْ
الْعَيْنِ الْفَاجِرَةِ * حَدَّثَنَا عَبْدُ
اللهِ بْنُ مُسْلِمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ
يُحْسَانَ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
زَيْنَبِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى والله ربنا ما كالمشركين وقال تعالى لقد آتاكم الله علما (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم ورجل خلف بالله كذا بعد العصر) هو طرف من حديث أبي هريرة المتقدم قريبا موضوع في باب العين بعد العصر تركن للمعنى وسأنت في الأحكام باللفظ خلف لقد أعطى بها كذا فصدق على من لم يعط بها (قوله) ولا يخلف بغير الله) هو من كلام المصنف على سبيل التكميل للترجمة وذلك مستقادم من حديث ابن عمر في حديثي الباب حيث قال من كان خالفا فلا يخلف بالله أو أليصمت ثم ذكر المصنف في الباب حديثين* أحدهما حديث طلمحة في قصة الرجل الذي سأل عن الإسلام وقد قدم شرحه في كتاب الإيمان والغرض منه قوله فأدبر الرجل وهو يقول والله لا أريد على هذا ولا أنقص فانه يستقادمه الاقتصار على الحلف بالله دون زيادة* ثانيهما حديث ابن عمر من كان خالفا فلا يخلف بالله وسأنت شرحه في كتاب الإيمان والتدبر مستوفى إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ من أقام البينة بعد العين) أي عين المدعى عليه سواء رضى المدعي بين المدعي عليه أم لا وقد ذهب الجمهور إلى قبول البينة وقال مالك في المدونة إن استخلفه ولا علم له بالبينة ثم علمها قبلت وقضى له بها وإن علمها فتركها فلا حق له وقال ابن أبي ليلى لا تتبع البينة بعد الرضا بالعين وأصح بأنه إذا حلف بقدرى وإذا زارنى فلا سبيل عليه وتغيب بأنه إنما يبرأ في الصورة الظاهرة لا في نفس الآخر (قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعل بعضكم أخن بجهته من بعض) هو طرف من حديث أم سلمة الموصول في الباب المذكور وسأنت الكلام عليه مستوفى في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى وفيه الإشارة إلى الردعي إن ابن أبي ليلى وإن الحكم الظاهر لا يصير الحق باطلا في نفس الآخر ولا الباطل خافا (قوله) وقال طائوس وبراheim) أي التضييق (وشرح البينة العادلة أم أخن من العين الفاجرة) أم أقول طائوس وبراheim لم أقتضيهما موصولان وأما قول شرح فصوله النجوى في الجعليات من طريق ابن سيرين عن شرح قال من ادعى قضائي فهو عليه حتى يأتي ببينة الحق أم أخن من قضائي الحق أم أخن من بين فاجرة وذكر ابن حبيب في الواجبة بأسناده عن عمر قال البينة العادلة تخير من العين الفاجرة قال أبو عبيد أنما قيد العين بالفاجرة إشارة إلى أن محل ذلك ما لا تشهد على الحائفة أم أخن بخلاف ما حلف عليه قتيبن أن عينه حينئذ فاجرة والا فتدبر في الرجل ما عليه من الحق ويحلف على ذلك وهو صادق ثم تقوم عليه البينة التي شهدت بإصل الحق ولم يحضر الوفاة فلا تكون العين حينئذ فاجرة ثم أورد المصنف حديث أم سلمة مرفوعا أنكم تخصصون إلى ولعل بعضكم أخن بمجته من بعض الحديث قال الإسماعيلي إيس في حديث أم سلمة دلالة على قبول البينة بعد عين النكر وأجاب ابن التمر فقال موضع الاستشهاد من حديث أم سلمة رضى الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم لم يجعل العين الكاذبة مفيدة حلا ولا قاطعاً للحق بل إنها بعد عينه من القبض وسأوى بين حاله بعد العين وقبلها في التعرير فيؤذن ذلك ببقاء الحق صاحب الحق على ما كان عليه فإذا طفر في حقه ببينة فهو باق على القيام به لا يسقط كما لم يسقط أصل حقه من ذمة مقطوعة بالعين وسأنت الكلام في قصة شرح حديث أم سلمة في كتاب الأحكام إن شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ باب

من أمر بانجاز الوعد) وفعله الحسن واذا كفى الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد وقضى ابن الاشوع بالوعد وكذا عن سمرة ابن جندب وقال المسور بن حمزة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يروى كرمه قال فقال وعدني فوفاني قال أو بعده الله رأيت اسمعيل ابن ابراهيم يخرج بحديث ابن اشوع * حديث ابراهيم بن حمزة حدثنا ابراهيم بن سعد (٢١٣) صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله

ابن عبد الله أن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أخبره قال أخبرني أبو سفيان أن هرقل قال له سألتك ماذا امركم فزعت أنه يأمر بالصلاة والصدق والعفاف والوفاء بالعهد وأداء الأمانة قال وهذه صفتي * (باب) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر عن أبي سهل نافع بن مالك بن أبي عامر عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا أتمن خان وإذا وعد اخلف * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن ابن جريح قال أخبرني عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال قال لمعات النبي صلى الله عليه وسلم جاء أبا بكر مال من قبل العلاء بن الحضرمي فقال أبو بكر من كان له على النبي صلى الله عليه وسلم دين أو كان له عليه عدة فلما أتانا قال جابر فقلت

من أمر بانجاز الوعد) وجه تعلق هذا الباب بابواب الشهادات ان وعد المرء كالشهادة على نفسه قاله الصنعاني وقال المذهب انجاز الوعد ما مور به مندوب اليه عند الجميع وليس يقرض لاتفاقهم على أن الموعد لا يضارب بما وعده مع الغرماء اه وتقول الاجماع في ذلك مردود فان الخلاف مشهور ولكن القائل بقليل وقال ابن عبد البر وابن العربي أجل من قال به عمر بن عبد العزيز وعن بعض المالكية ان ارتباط الوعد بسبب وجب الوفاء به والافلاقي قال لا تترتجح ولا كذا افترح لذلك وجب الوفاء به وخرج بعضهم الخلاف على أن الهبة هل تملك بالقبض أو قبله وقرأت بخط أبي حمزة الله في اشكالات على الأثر كالثوري ولم يذكر حواشي الاية يعني قوله تعالى كبر مقتا عند الله أن تقولوا لا امتنعون وحديث آية المنافق قال والدلالة للوجوب منها قوله فكيف جازوه على كراهة التبرع مع الوعد الشديدي ينظر هل يمكن أن يقال يحرم الاخلاص ولا يجب الوفاء أي يأثم الاخلاص وان كان لا يلزم الوفاء ذلك (قوله وفعله الحسن) أي الامر بانجاز الوعد (قوله واذا كفى الكتاب اسمعيل انه كان صادق الوعد) في رواية النسفي وكذا اسمعيل انه كان صادق الوعد وروى ابن أبي حاتم عن طريق الثوري بلغه ان اسمعيل عليه السلام دخل قرية بهو ورجل فأرسله في حاجة وقال له انه ينتظره فأقام حوالا في انتظاره ومن طريق ابن شوب انه اتخذ ذلك الموضع مسكنا فسمى من يومئذ صادق الوعد (قوله وقضى ابن الاشوع بالوعد وكذا عن سمرة بن جندب) هو سعيد بن عمرو بن الاشوع كان قاضي الكوفة في زمان اماره خالد القسري على العراق وذلك بعد المائتين وقد وقع بيان روايته كذلك عن سمرة بن جندب في تفسير اسمعيل بن راهويه (قوله قال أو بعده الله) هو المصنف رأيت اسمعيل بن ابراهيم هو ابن راهويه (يخرج بحديث ابن اشوع) أي هذا الذي ذكره عن سمرة بن جندب والمراد انه كان يخرج به في القول لوجوب انجاز الوعد * (تنبه) * وقع ذكر اسمعيل بين التعليق عن ابن الاشوع وبين نقل المصنف عن اسمعيل في أكثر النسخ والذي أورده أولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث * أحدها حديث أبي سفيان بن حرب في قصة هرقل أو ردمه طروا وقد تقدم موصولا في بدء الوجه مع الإشارة الى كثير من شرحه * ثانيها حديث أبي هريرة في آية المنافق وقد تقدم شرحه في كتاب الايمان * ثالثها حديث جابر في قصته مع أبي بكر فقيام وعده به النبي صلى الله عليه وسلم من مال البحر وسائر الكلام عليه في باب فرض الخس ومضى شيء من ذلك في الكفالة وأشار غير واحد الى ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن بطال لما كان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بكارم الاخلاق أدى أبو بكر مواعده عنه ولم يسأل جابرا لينة على ما ادعاه لانه لم يتبع شيئا في ذمة النبي صلى الله عليه وسلم وانما ادعى شيئا في بيت المال وذلك موكل الى اجتهاد الامام * رابعها حديث ابن عباس في أي الاجئين قضى موسى (قوله عن سالم الافطس) هو ابن عجلان الجزري شامي ثقة ليس له في البخاري سوى

وعندني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعطيني هكذا وهكذا وهكذا فبسط يده ثلاث مرات قال جابر فعدت يدي خمسمائة ثم خمسمائة ثم خمسمائة * حدثني محمد بن عبد الرحيم أخبرنا سعيد بن سليمان حدثنا عمر بن شجاع عن سالم الافطس عن سعيد بن جبير قال

٢٦٨٩

نظرة

٥٥١٠

هذا الحديث وآخرف الطب وكذا الراوى عنه مروان بن خنياع وقد تابعه سالم على روايته
لهذا الحديث حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير وتابعه سعيد بن عكرمة عن ابن عباس ورواه
أيضا أبو ذر وأبو هريرة وعتبة بن النذر بنهم النون وتشديد الدال المجهة المقسومة بعد هاء راء
وجابر وأبو سعيد ورفوعة كلهم وجميعها عند ابن مردويه في التفسير وحديث عتبة وأبي ذر عند
البراز أيضا وحديث جابر عند الطبراني في الاوسط ورواية عكرمة في مسند الحميدى **(قوله)**
سالى يهودى لم أقف على اسمه والخيرة بكسر المهملة بعدها حاء ثمانية ساكنة بلد معروف بالهراق
(قوله) أى الاجلين أى المشار اليهما في قوله تعالى ثمانى حجج فان أتممت عشر اثنى عندك **(قوله)**
حبر العرب) بفتح المهملة وبكسر هاء ورجحه أبو عبيد ربح ابن قتيبة الفتح وسكون الموحدة
والمراد به العالم الماهر وانما عبر به بسعيد لكونه مستعمله عند الذى خاطبه وقد أخرج أبو نعيم
من حديث ابن عباس مرفوعا بن جبريل سمعته بذلك وصرا اذ بال تقديم على ابن عباس أى بمكة
(قوله) قضى أكثرهما وأطيبهما) كذا رواه سعيد بن جبير موقوفا وهو في حكم المرفوع لان
ابن عباس كان لا يعتمد على أهل الكتاب كما سيأتى بيانه في الباب الذى يليه وذكر ابن ديدنى
المشهوران عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما غزا المغرب أرسل الى ابن عباس جرحا فجا فكلمه
فقال ما ينبغي لهذا الا أن يكون خبر العرب وقد صرح برفعه عكرمة عن ابن عباس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم سأل جبريل أى الاجلين قضى موسى قال أتمهما وأكلهما وأخرجه
الحاكم وفي حديث جابر وأفاهما أخرجه الطبراني في الاوسط وفي حديث أى سعيد أتمهما
وأطيبهما عشر سنين والمراد بالاطيب أى في نفس شبيب **(قوله)** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا قال فعل المراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتقى بذلك ولم يردخصا بعينه وفي رواية
حكيم بن جبر ان النبي اذا وعد لم يخلف زاد الاسماعيلي من الطريق التى أخرجه البخارى قال
سعيد بن قتيبة يهودى فاعلمته بذلك فقال صاحبك والله عالم والغرض من ذكر هذا الحديث في
هذا الباب بيان توكيد الوفا بما وعد لان موسى صلى الله عليه وسلم لم يحزم بوفاء العشر ومع ذلك
فوفاهما فكيف لو حزم قال ابن الجوزى لما رأى موسى عليه السلام طمع شبيب عليه السلام
متعلقا بالزيادة لم يقض كرم اخلاقه أن يخيب ظنه فيه **(قوله)** لا يستل
أهل الشرك عن الشهادة وغيرها) هذه الترجمة معقودة ببيان حكم شهادة الكفار وقد اختلف
في ذلك السلف على ثلاثة أقوال فذهب الجمهور الى ردّها مطلقا وذهب بعض التابعين الى قبولها
مطلقا الا على المسلمين وهو مذهب الكوفيين فقالوا تقبل شهادة بعضهم على بعض وهى إحدى
الروايتين عن أحمد وأما كراهية بعض أصحابه واستثنى أحمد حالة السفرة فأجازهم بشهادة أهل
الكتاب كما سيأتى بيانه في آخر الوصايا ان شاء الله تعالى وقال الحسن وابن أبى ليلى واللبث واسحق
لا تقبل ملة على ملة وتقبل بعض الملة على بعضها لقوله تعالى فأغرىنا بينهم العداوة والبغضاء
الى يوم القيامة وهذا أحدل الأقوال لبعده عن التهمة واحتج الجمهور بقوله تعالى عن ترضون من
الشهادة بغير ذلك من الآيات والاحاديث **(قوله)** وقال الشعبي لا تجوز شهادة أهل الملل
النج وصله سعيد بن منصور حديثا هشيم حدثنا داود عن الشعبي لا تجوز شهادة ملة على
أخرى الا المسلمين فان شهدتهم جازر على جميع الملل وروى عبد الرزاق عن الثوري عن

سالى يهودى من أهل
الخيرة أى الاجلين قضى
موسى قلت لا أدري حقيق
أقدم على حبر العرب فأسأله
فقدمت فسألت ابن عباس
فقال قضى أكثرهما
وأطيبهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قال
فصل **(باب)** لا يستل
أهل الشرك عن الشهادة
وغيرها وقال الشعبي
لا تجوز شهادة أهل الملل
بعضهم على بعض لقوله عز
وجل فأغرىنا بينهم العداوة
والبغضاء

نسخ

٢٩٤/٢

نح

٢٩٥/٢

وقال أبو هريرة عن النبي

صلى الله عليه وسلم

لا تصدقوا أهل الكتاب

ولا تكذبوهم وقولوا آمنا

بالله وما أنزل * حدثنا

يحيى بن بكير حدثنا الليث

عن ونس عن ابن شهاب

عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة عن عبد الله بن عباس **تحفة**

رضي الله عنهم قال باعشر

المسلمين كفى تسألون أهل

الكتاب وكذبكم الذي أنزل

على نبيه صلى الله عليه وسلم

أحدث الأخبار بالله تفرقة

لم يشب وقد حدثكم الله

أن أهل الكتاب يتلوا

ما كتب الله وغيره وأبايهم

الكتاب فقالوا هذا من عند

الله ليشترى به ثمنًا قليلًا أو لا

ينهاكم عما جاءكم من العلم عن

مسألة لهم ولا والله ما رأينا

رجلًا منهم قط يسألهم عن

الذي أنزل عليكم * (باب

القرعة في المشكلات وقوله

عز وجل اذ يقولون أقلامهم

أهم يكفل حريم*)

عيسى وهو الخياط عن الشعبي قال كان يجيز شهادة النصراني على اليهودي واليهودي على النصراني وروى ابن أبي شيبة عن طريق أشعث عن الشعبي قال يجوز شهادة أهل المال للمسلمين بعضهم على بعض قلت فاختلاف فيه على الشعبي وروى ابن أبي شيبة عن نافع وطائفة الجواز مطلقا وروى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري الجواز مطلقا **(قوله وقال أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تصدقوا أهل الكتاب الخ)** وصله في تفسير البقرة من طريق أبي سلة عن أبي هريرة وقده قصة وسألت الكلام عليه ثم إن شاء الله تعالى والقرص منه هنا انتهى عن تصديق أهل الكتاب فيما لا يعرف صدقه من قبل غيرهم فيبدل على ردها ديتهم وعدم قبولها كما يقول الجمهور **(قوله في حديث ابن عباس باعشر المسلمين كفى تسألون أهل الكتاب)** أي من اليهود والنصارى **(قوله وكذبكم)** أي القرآن **(قوله أحدث الأخبار بالله)** أي أقرهم بهانز ولا يكتم من عند الله عز وجل فالحديث بالنسبة إلى المنزول اليهم وهو في نفسه قديم وقوله لم يشب بعضهم أوله وفتح المجبة بعد هامو حدة أي لم يخطئ ووقع عند أحد من حديث جابر مرفوعا لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فأنهم سئلوا عن يهودكم وقد ضلوا الحديث وسألت من يدينس في ذلك كذب الترحيد إن شاء الله تعالى والقرص منه هنا الردي من يقبل شهادة أهل الكتاب وإذا كانت أخبارهم لا تقبل فشهداتهم مردودة بالاولى لأن باب الشهادة أضيق من باب الرواية **(قوله ما بالقرعة في المشكلات)** أي مشروعيها ووجه ادخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيانات التي تثبت بها الحقوق فكأنها تقطع الخصومة والنزاع بالينة كذلك تقطع بالقرعة ووقع في رواية السرخسي وحده من المشكلات والاول أوضح وليست من للتبعض إن كانت محفوظة ومشرعية القرعة مما اختلف فيه والجمهور على القول بما في الجملة وأنكره بعض الحنفية وحكي ابن المنذر عن ابي حنيفة القول بما جعل المصنف ضابطها الامر المشكل وفسر هاجر غيره بما ثبت فيه الحق لاثنين فأكثروا وقع المشاحة فيه فيقرر لفصل النزاع وقال اسمعيل القاضي ليس في القرعة ابطال الشيء من الحق كازعم بعض الكوفيين بل اذا وجبت القسمة بين الشركاء فعلمهم ان يعدلوا ذلك بالقعة ثم يفتروا فاصبر لكل واحد ما وقع له بالقرعة مجتمعا كما كان في الملك مشاعا فضم في موضع بعينه ويكون ذلك بالعوض الذي صار لشريكه لان مقدار ذلك قد عدلت بالقعة وانما افاضت القرعة ان لا يختار واحد منهم شامعينا فاختاره الاخر فقطع النزاع وهي امان في الحقوق المتساوية واما في تعيين الملك بين الاول عقد الخلافه اذا استوى وفي صفة الامادة وكذا بين الائمة في الصلوات والمؤذنين والاقارب في تعميل الموفى والصلاة عليهم والحاضرات اذا كن في درجة والاولياء في التزويج والاستباق الى النصف الاول وفي احياء الموات وفي نقل المحدث ومقاعد الاسواق والتقسيم بالدعوى عند الحاصكهم والتراحم على أخذ اللقط والنزول في الخان المبسل ونحوه وفي السفر ببعض الزوجات وفي ابتداء القمم والدخول في ابتداء النكاح وفي الاقرا ع بين العبد اذا أوصى بعتهم ولم يسهم الثلث وهذه الاخيرة من صور القسم الثاني أيضا وهو تعيين الملك ومن صور تعيين الملك الاقرا ع بين الشركاء عند تعديل السهام في القسمة **(قوله وقوله عز وجل اذ يقولون أقلامهم أهم يكفل حريم)** أشار بذلك إلى الاحتجاج بهذه القصة في صحة الحكم

تق

٣٩٩/٢

بأقربة بناء على أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ولا سيما إذا ورد في شرعنا
 تقريره وساقه مساق الاستحسان والتشابه على فاعله وهذا منه **(قوله)** وقال ابن عباس (الح) وصله
 ابن جرير عنه. وقوله وقال قلز كراى أرتفع على الماء في رواية الكشي عن عمار في نسخة
 وعاد بالدال والجرية بكسر الجيم والمعنى أنهم أقتروا على كفالة صريم أيهم يكفلها فأخرج كل
 واحد منهم قلوبا وأقواها كلها في الماء فثرت أقلام الجميع مع الجرية إلى أسفل وأرتفع قلز كرايا
 فأخذها وأخرج ابن العديم في تاريخ حلب بسنده إلى شعب بن إسحق أن النهر الذي ألقوا فيه
 الأقلام هو نهر فوفيق النهر المشهور بحلب **(قوله)** وقوله أي وقول الله عز وجل **(قوله)** فسأهم
 أفرع) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن جرير عن طريق معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة
 عنه وروى عن السدي قال قوله فسأهم أي فأرع وهو أوضع **(قوله)** فكان من المدحسين
 من المسهومين) هو تفسير ابن عباس أيضا أخرجه ابن جرير بإسناد المذكور بلفظ فكان من
 المقر وعين ومن طريق ابن أبي شحج عن مجاهد بلفظ فكان من المسهومين والاحتجاج هذه
 الآية في إثبات القرعة توقف على القول بأن شرع من قبلنا شرع لنا وهو كذلك ما لم يرد في شرعنا
 ما يخالفه وهذه المسئلة من هذا القبيل لأنه كان في شرعهم جواز إلقاء البعض لسلامة البعض
 وليس ذلك في شرعنا لأنهم مستنون في عصمة الأنس فلا يجوز إلقاءهم بقرعة ولا يغيرها **(قوله)**
 وقال أبو هريرة عرض النبي صلى الله عليه وسلم (الح) وصله قبل باب تقدم الكلام عليه في
 باب إذا تدارع قوم في البين وهو حجة في العمل بالقرعة ثم ذكر المصنف الباب أيضا أربعة أحاديث
 * الأول حديث أم العلاء في قصة عثمان بن مظعون وقد تقدم الكلام عليه في أوائل الحنازير وأما
 في الهجرة ثبني من ترجمة أم العلاء المذكورة عثمان بن مظعون أن شاء الله تعالى والغرض منه
 قولها فيه أن عثمان بن مظعون طار لهم في السكينة ومعنى ذلك أن المهاجرين لم يداخلوا المخيم
 يكن لهم مساكن فاقترح الأنصار في أنزالهم فصار عثمان بن مظعون لا كأم العلاء فثقل فيهم
 * الثاني حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرع بين نسائه وهو طرف
 من أول حديث الأفك وبقية يتعلق بالقسم وقد تقدم في باب هبة المرأة لغير زوجها وسبق
 الإشارة إلى محل شرحه هناك * الثالث حديث أبي هريرة قال يعلم الناس ما في النداء والصف الأول
 ثم يجدوا الآن يستموا عليه لاستهموا وقد تقدم مشروفا أبواب الأذان من كتاب
 الصلاة والغرض منه مشروعية القرعة لأن المبدأ لا استهماء هنا الإقراع وقد تقدم بيانه هناك
 * الرابع حديث عثمان بن بشير **(قوله)** مثل المدخن) بضم أوله وسكون المهملة وكسر الهاء
 بعدها فون أي الحماي بالمسئلة والموجود حق المدخن والمداخن واحد والمراد به من رأى ويضع
 الحقوق ولا يغير المنكر **(قوله)** والواقع فيها) كذا وقع هنا وقد تقدم في الشركة من وجه آخر
 عن عامر وهو الشعي مثل القائم على حدود الله والواقع فيها وهو أصوب لأن المدخن والواقع أي
 من تكبها في الحكم وأحدوا القائم مقابله ووقع عند اسماعيل في الشركة مثل القائم على حدود
 الله والواقع فيها وهذا إسم للفرق الثلاثة وهو الناهي عن المعصية والواقع فيها والمراد في ذلك
 ووقع عند اسماعيل أيضا هاتم الواقع في حدود الله تعالى والناهى عنها وهو المطابق للمثل
 المحض وبفانه لم يقع فيه الأذ كرفقتين فقط لكن إذا كان المداخن مشتركا في الذم مع الواقع

وقال ابن عباس اقتروا
 فثرت الأقلام مع الجرية وقال
 قلز كرايا الجرية فكفلها زكريا
 وقوله فسأهم أفرع فكان
 من المدحسين من المسهومين
 وقال أبو هريرة عرض النبي
 صلى الله عليه وسلم على قوم
 البين فامرعو أفاضل أن
 يسهم بينهم في البين أيهم
 يحلف * حدثنا عمار بن
 حفص بن غثان حدثنا أبي
 حدثنا الأعمش قال حدثني
 الشعبي أنه سمع النعمان بن
 بشير رضي الله عنهما يقول
 قال النبي صلى الله عليه وسلم
 مثل المدخن في حدود
 الله والواقع فيها مثل قوم

٣٩٨٩

ت

تطه

١١٦٢٨

اسمهم واسقنة نصار بغضهم في اسفلها وصار بعضهم في اعلاها فكان الذين في اسفلها يترجون بالماء على الذين في اعلاها فينادوا به
فأخذوا ناسا فجعل يقرأ اسئل السفينة فاؤوه فقالوا مالك قال تأديتم ولا بد لي من الماء فان أخذوا على يديه أنجوه ونجوا
أنفسهم وان تركوه أهل كره وأهلكوه وأنفسهم * حدثنا أبو الهيثم أخبرنا شعب عن الزهري قال حدثني خارجة بن زيد
الانصاري أن أم العلاء امرأته من نسائهم قد بايعت النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن عثمان بن مظعون طار له سهم في السكبي
حين اقترعت الانصار بسكنى المهاجرين قالت أم العلاء فسكن عنسدنا (٢١٧) عثمان بن مظعون فاشكى فترسناه

صارا بمنزلة فرقة واحدة وبيان وجود الفرق الثلاثة في النسل المضروب ان الذين أرادوا ترك
السفينة بمنزلة الواقع في حدود الله فمن عداهم امامنكر وهو القائم واماسا كت وهو المدهن
وجعل ابن السني قوله هنا الواقع فيها على ان المراد به القائم فيها واستشهد بقوله تعالى اذا وقعت
الواقعة أى قامت القيامة ولا يخفى ما فيه وكأنه غفل عما وقع في الشريعة من مقابلة الواقع بالقائم
وقد رواه الترمذي من طريق أبي معاوية عن الاعشى بلفظ مثل القائم على حدود الله والمدهن
فيها وهو مستقيم وقال الكرماني قال في الشركة مثل القائم وهنا مثل المدهن وهما تقضيان فان
القائم هو الامر بالمعروف والمدين هو التارك له ثم اجاب بأنه حيث قال القائم نظر الى جهة
التجاة وحيث قال المدهن نظر الى جهة الهلاك ولاشك ان التشبيه مستقيم على الخالين (قلت)
كيف يستقيم هنا الاقتصاري على ذكر المدهن وهو التارك للامر بالمعروف وعلى ذكر الواقع في الحد
وهو العاصي وكلاهما هالك فالذي يظهر ان الصواب ما تقدم والحاصل ان بعض الرواة ذكر
المدهن والقائم وبعضهم ذكر الواقع والقائم وبعضهم جمع الثلاثة واما الجمع بين المدهن والواقع
دون القائم فلا يستقيم (قوله اسمهم واسقنة) أى اقترعوا فأخذ كل واحد منهم سهما
أى نصيبا من السفينة بالقرعة بان تكون مشتركة بينهم اما بالاجارة واما بالملك وانما تقع القرعة
بعد التعديل ثم يقع التشاح في الانصبة فتقع القرعة لفصل النزاع كما تقدم قال ابن التين وانما يقع
ذلك في السفينة ونحوها فما اذا نزلوها معا أمالوسبق بعضهم بعضها فالسابق أحق بحقه موضعه
(قلت) وهذا إما اذا كانت مسدلة مثلا أمالو كانت مملوكة لهم مثلا فالقرعة مشروعة اذا
تنازعوا والله أعلم (قوله فينادوا به) أى بالامر عليهم بالمسألة التي (قوله فأخذوا ناسا) بهمزة
سا كناية معروف ويؤتى (قوله ينقر) بفتح أوله وسكون النون وضم القاف أى يحفر لغيرها
(قوله فان أخذوا على يديه) أى منعوه من الحفر (أنجوه ونجوا أنفسهم) هو تفسير للرواية الماضية
في الشركة حيث قال نجوا ونجوا أى كل من الأخذين والمأخوذين وهكذا أقامة الحد ويحصل
به التجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والهلاك العاصي بالعصية والسالك بالرضاها قال المهلب
وغیره في هذا الحديث تعذيب العامة بذنب الخاصة ونظر لان التعذيب المذكور اذا وقع
في النسل على من لا يستحقه فانه يكفر من ذنوب من وقع به أو يرفع من درجته وفيه استحقاق
العقوبة بترك الامر بالمعروف وتبيين العالم الحكم بضرب النسل وجوب الصبر على أذى
الجار اذا خشى وقوع ما هو أشد ضررا وانه ليس لصاحب السفلى أن يحدث على صاحب العلوا

حتى اذا قوى وجعلناه في
شابه دخل علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقلت
رحمة الله عليك أبا السائب
فشهدا في عليك لقد أكرمك
الله فقال لي النبي صلى الله
عليه وسلم وما يدريك أن
الله أكرمك فقلت لأأدرى
بأني أت وأني يا رسول الله
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أعمثمان فقد
جاء والله يقين وانى
لأرجوه والخير والله ما أدرى
وأنا رسول الله ما يفعل به
قالت فوالله لأزكى لأحدا
بعده أبدا فخرني ذلك
قالت فتمت فأرث لعثمان
عينا تجرى فحقت الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأخبرته فقال ذلك عمله
* حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس
عن الزهري قال أخبرني
عروة عن عائشة رضى الله
عنها قالت كل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أراد

(٢٨ - فتح الباري خا)

سفر أقرع بين نسائه فأيمن خرج سهما خارجا معه وكان يقسم لكل
امرأة منهن يوما وليلتها غير أن سودة بنت زمعة وهبت يومها وليلتها لعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يتبع ذلك رضا
رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا جميل قال حدثني مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يسئموا عليه لاسئموا ولو
يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العتة والصبح لآتوها ولو لجبوا

(بسم الله الرحمن الرحيم) * (كتاب الصلح) * ما جافى الاصلاح بين الناس وقول الله عز وجل لا خير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقه او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك استغفره فاصلاح الله فسوقه امر اعظمها وخروج الامام الى المواضع لصلح بين الناس باصحابه (٢١٨) * حدثنا سعيد بن أبي مريم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه أن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الصلح)

كذلك النسق والاصلي وأبى الوقت وغيرهم باب وفي نسخة الصغاني أبواب الصلح باب ماجاء وحذف
هذا كله في رواية أخرى وذكرها اقتصر على قوله ما جاء في الإصلاح بين الناس ورأى دع الكسبي
إذا انفاسوا والصلح أقسام صلح السلم مع الكفار والصلح بين الزوجين والصلح بين الثقة بالباغة
والعادلة والصلح بين المتخاصمين كالأروبيين والصلح في الجراح كالصفر على مال والصلح لقطع
الخصومة إذا وقعت المزاجاة أمانى الاملاك أو في المشتري كالثوارع وهذا الآخر وهو الذي
يتكلم فيه أصحاب القروع وما المصنف فترجم هذا لكثرة **(قوله)** وقول الله عز وجل لا خير
فيهم بخلافهم إلا من أصر بصدقة ما يعرف إلى آخر الآية التقدير لا يخشى من الخ فان في
ذلك الخير ويحتمل أن يكون الاستثناء منقطعاً أي لكن من أصر بصدقة الخ فان في بخلافهم الخير
وهو ظاهر في فضل الإصلاح **(قوله)** وخروج الامام الخ بقية الترجمة ثم ورد المصنف حديثين
أحدهما حديث سهل بن سعد في ذهابه صلى الله عليه وسلم إلى الاصلاح بين بني عمرو بن عوف
وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الامامة وهو ظاهر في تأجيله * ثانيهما حديث أنس في
الغني **(قوله)** حديث ثمانية هـ هو ابن سليمان التيمي والاستناد كله بصريون ووقع في نسخة
الصغاني في آخر الحديث ما نصه قال أبو عبد الله وهو الصنف هذا ما انخبت من حديث مسدد
قبل أن يجلس ويحدث **(قوله)** أنما قال كذا في جميع الروايات ليس فيه قصر على محدث
أنس سليمان التيمي وأوله الاسماعيل بن سليمان لم يسمع من أنس وأعد على رواية المقدسي
عن عمر بن قيس أنه بلغه عن أنس بن مالك **(قوله)** قبل النبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على اسم

حدى وقد حضرت الصلاة
 فهل لك أن تؤتم الناس
 فقال نعم إن شئت فأقام
 الصلاة فقدم أبو بكر ثم جاء
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عشى في الصفوف حتى قام
 في الصف الأول فأخذ
 الناس في التصفيح حتى
 أكمروا وكان أبو بكر يكاد
 يلتفت في الصلاة فالتفت
 فإذا هو بالنبي صلى الله عليه
 وسلم وراءه فأشار إليه بيده
 فأمره أن يصلي كما هو فرجع
 أبو بكر يمدح فمد الله ثم رجع
 التعمير وراءه حتى دخل
 في الصف فقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم فصلى الناس
 فلما فرغ أقبل على الناس
 فقال يا أيها الناس أنا بكم

شئ في صلاتكم أخذتم بالتصفي عما التصفي للناس من بابه شئ في صلاته قل سبحان الله فإنه لا يسمع
أحد الا لا تحت بابا بكر ما منعك حين أنشئت الليل فصل بالباس فقال ما كان ينبغي لابن أبي قحافة ان يصل بين يدي النبي صلى
الله عليه وسلم ^١ حد ثمامة حد ثمامة قال سمعت أبي أن أنس راى الله عنه قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم

لواثمت عبد الله بن أبي
فانطلق اليه النبي صلى
الله عليه وسلم وركب
جارا فانطلق المسالون
يمشون معه وهي أرض
سخنة فلما أتاه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال إليك عني
والله لقد أداني تن جاراك
فقال رجل من الانصار منهم
والله لحار رسول الله صلى
الله عليه وسلم أطيع رجحا
منك فغضب لعبد الله رجل
من قومه فشتا فغضب
لكل واحد منهما أصحابه
فكان بينهما شرب بالجر يد
والنعال والابدى فبلغنا
أنهم نزلت وان طائفتان من
المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا
بينهما

القاتل (قوله) لو اثمت عبد الله بن أبي أي ابن ساول الخزرجي المشهور بالتناق (قوله) وهي أرض سخنة) بفتح المهملة وكسر الموحدة بعدها معجمة أي ذات سباح وهي الأرض التي لا تثبت وكانت ذلك صفة الأرض التي مرت به صلى الله عليه وسلم اذ ذلك وقد كذلك للتوسط لقول عبد الله بن أبي أن تأذي بالغيار (قوله) فقال رجل من الانصار منهم الخ لم أقف على اسمه أيضا وزعم بعض الشراح أنه عبد الله بن واحة وأثبت بخط القطب أن السابق إلى ذلك الدمعاطي ولم يذكر مستنده في ذلك فتبع ذلك فوجدت حديث أسامة بن زيد لا في تفسير آل عمران بنحو قصة أنس وفيه أنه وقعت بين عبد الله بن واحة وبين عبد الله بن أبي حراجة لكنها في غير ما يتعلق بالذي ذكرهنا فان كانت القصة متحدة احتمل ذلك لكن سياقها ظاهر في المغايرة لان في حديث أسامة أنه صلى الله عليه وسلم أراد عبادة سعد بن عبادة فتر عبد الله بن أبي وفي حديث أنس هذا أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى أتيان عبد الله بن أبي ويحتمل الاتحاد ما بأن الباعث على توجهه العبادة فانفق مروءة بعبد الله بن أبي فقبض له حينئذ فأتاه ويدل على اتحادهما أن في حديث أسامة فلما غشت المجلس بمحاجة الدابة خرج عبد الله بن أبي فأتاه ويدل على (قوله) فغضب لعبد الله) أي ابن أبي (رجل من قومه) لم أقف على اسمه (قوله) فشتا) كذا لا كثر أي شتم كل واحد منهما ما لا آخر وفي رواية الكشي في فسته (قوله) شرب بالجر يد) كذا لا كثر بالجرم والاراء وفي رواية الكشي في بالجد يد بالمهملة ولابد والاول أصوب ووقع في حديث أسامة فزول النبي صلى الله عليه وسلم يخففهم حتى سكتوا (قوله) فبلغنا القاتل ذلك هو أنس بن مالك بنه الاسماعيل فروايتهم المذكورة من طريق المغدي فقال في آخره قال أنس فأنبت أنها نزلت فيهم ولم أقف على اسم الذي أتى بذلك ولم يقع ذلك في حديث أسامة بل في آخره وكان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعنون عن المشركين وأهل الكتاب كما أمرهم الله ويصرون على الأذى إلى آخر الحديث وقد استشكل ابن بطال نزول الآية المذكورة وهي قوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في هذه القصة لان الخاصصة وقعت بين من كان مع النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه وبين أصحاب عبد الله بن أبي وكانوا اذ ذلك كفارا فكيف ينزل فيهم طائفتان من المؤمنين ولا سيما ان كانت قصة أنس وأسامة متحدة فان في رواية أسامة فاستب المسالون والمشركون (قلت) يمكن أن يحمل على التقلب مع أن فيها اشكالين جهة أخرى وهي أن حديث أسامة صريح في أن ذلك كان قبل وقعة بدر وقبل أن يسلم عبد الله بن أبي وأصحابه الآية المذكورة في الحارات ونزولها متأخر جدا وقت مجيء الوفود لكنه يحتمل أن تكون آية الاصلاح نزلت قدما في دفع الاشكال (تنبيه) * القصة التي في حديث أنس مغايرة للقصة التي في حديث سهل بن سعد الذي قبله لان قصة سهل في عروين عوف وفيهم من الأوس وكانت منازلهم بقباء وقصة أنس في رهط عبد الله بن أبي وسعد بن عبادة وفيهم من الخزرج وكانت منازلهم بالعالية ولم أقف على سبب الخاصصة بين بني عروين وعوف في حديث سهل والله أعلم وفي الحديث بيان ما كان النبي صلى الله عليه وسلم عليه من الصغر والحلم والصبر على الأذى في الله والدعاء إلى الله وتأليف القلوب على ذلك وفيه أن ركوب الحمار لا ينقص فيه على الذكر وفيه ما كان العجاجة عليه من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والادب معه

٢٦٩٢
م وقس
تحفة

١٨٢٥٢

* (باب ليس الكاذب
الذي يصلح بين الناس) *
حدثنا عبد العزيز بن عبد
الله حدثنا إبراهيم بن سعد
عن صالح عن ابن شهاب أن
جندب بن عبد الرحمن أخبره
أن أمه أم كلثوم بنت عقبة
أخبرته أنها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول ليس الكاذب الذي
يصلح بين الناس فيمن خيرا
أو يقول خيرا * (باب قول
الإمام لأصحابه أذهبوا بنا
فصلح) * حدثنا محمد بن عبد
الله حدثنا عبد العزيز بن
عبد الله الأوبسي وأبو
ابن محمد الفروي قال حدثنا
محمد بن جعفر عن أبي حازم
عن سهل بن سعد رضي الله
عنه أن أهل قباء اقتتلوا حتى
تراموا بالحجارة فآخرهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم بذلك
فقال أذهبوا بنا صلح بينهم

٢٦٩٢

تحفة

٢٧٤٩

والحمة الشديدة وإن الذي يشهر على الكبير بشيئ يؤرده بصورة العرض عليه لا الجزم وقبسه
جواز المبالغة في المدح لأن الصحابي أطلق أن يخرج الحارث أطيب من ربح عبد الله بن أبي وقرة
النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك * (قوله باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس)
ترجم بلفظ الكاذب وساق الحديث بلفظ الكذاب واللفظ الذي ترجمه بلفظ معمر عن ابن
شهاب وهو عند مسلم وكان حتى السياق أن يقول ليس من يصلح بين الناس كاذبا لكنه ورد على
طريق القلب وهو سائق (قوله عن صالح) هو ابن كيسان والاسناد كله مديون وفيه ثلاثة من
التابعين في نسق وأم كلثوم بنت عقبة أي ابن أبي معيط الأموية (قوله فيمن) بفتح أوله وكسر
الميم أي يبلغ تقول فمت الحديث أعني أنه إذا بلغته على وجه الإصلاح وطلب الخير فإذا بلغته على
وجه الفساد والمفسدة قلت غيبته بالتشديد كذا قاله الجمهور ورواها عن الحسن بن علي قال لا يقال إلا غيبته
بالتشديد قال ولو كان يعني بالتخفيف لزم أن يقول خبر بالرفع وتعبه ابن الأثير بأن خبرا التصب
يفتح كما يتصوب بشال وهو واضح جدا يستغرب من خفاءه مثله على الحسن بن علي ووقع في رواية
الموطأ في بضم أوله وحكي ابن قولون عن رواية ابن الدباغ بضم أوله وبالله بدل الميم قال وهو
تخفيف ويمكن تخفيفه على معنى فوصل تقول أنهيته إليه كذا إذا أوصلته (قوله أو يقول
خيرا) هو شريك من الراوي قال العلماء المراد هنا أنه يخبر بما عمله من الخير ويسكت عما عمله من
الشمر ولا يكون ذلك كذبا لأن الكذب الأخبار التي على خلاف ما هو به وهذا ساكت
ولا ينسب الساكت قول ولا حقه من قال يستتر في الكذب القصد إليه لأن هذا ساكت
وما زاده مسلم والنسائي من رواية يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن آخره ولم أسعره يخصص
في شيء مما يقول الناس أنه كذب إلا في ثلاث فذكرها وهي الحرب وحديث الرجل لأمره أنه
والإصلاح بين الناس وأورد النسائي أيضا هذه الزيادة من طريق أبي يزيد عن ابن شهاب وهذه
الزيادة مدرجة بين ذلك مسلم في روايته من طريق يونس عن الزهري فذكر الحديث قال وقال
الزهري وكذا أخرجهما النسائي مفردة من رواية يونس وقال يونس أثبت في الزهري من غيره
وجزم موسى بن هرون وغيره بإدراجها ورواها في فوائدها ابن أبي ميسرة من طريق عبد الوهاب
ابن رفيع عن ابن شهاب فساقه بسنده مقتصر على الزيادة وهو وهم شديد قال الطبري ذهبت
طائفة إلى جواز الكذب لقصد الإصلاح وقالوا إن الثلاث المذكورة كلثا وقالوا الكذب
المذموم أعمامه وفيما فيه مضرة وأما ليس فيه مصلحة وقال آخرون لا يجوز الكذب في شيء مطلقا
وجاءوا الكذب المراد هنا على التورية والتعريض كمن يقول للظالم دعوتك لأس وهو يريد
قوله اللهم اغفر للمسلمين وبعد أمره أنه يعطيه شيء يريد أن يقدرا الله ذلك وأن يظهر من نفسه قوة
(قلت) وبالاول جزم الخطأ وغيره وبالثاني جزم المذهب والاصلي وغيرهما وسياق في باب
الكذب في الحرب في أواخر الجهاد من يلهذا إن شاء الله تعالى واتفقوا على أن المراد بالكذب
في حق المراءاة الرجل اغماها فبالا يسقط حقا عليه وأعلمها أو أخذها ليس له وأهلها وكذا في الحرب
في غير التأمين واتفقوا على جواز الكذب عند الاضطرار كالمقصود ظلم قتل رجل وهو محتجف
عنده فله أن يفتي كونه عنده ومخلف على ذلك ولا ياتم والله أعلم * (قوله باب ليس الكاذب
الامام لأصحابه أذهبوا بنا صلح) ذكر فيه طرقا من حديث سهل بن سعد المخشي في أوائل كتاب

* (باب قول الله عز وجل أن يصلحوا بينهم مصلحا والصلح خير) * حدثنا قتيبة (٢٢١) بن سعيد حدثنا شافسان عن هشام بن

الصلح وهو ظاهر فيما ترجم له وقوله في أول الأسناد حدثنا محمد بن عبد الله كذا لا أكثر ووقع في رواية النسفي وأبي أحمد الجرجاني بأسقاطه فصار الحديث عندهما عن البخاري عن عبد العزيز واسحق وعبد العزيز الأوبسي من مشايخ البخاري وهو الذي أخرجه عنه الحديث الذي في الباب قبله وروى عنه هذا بواسطة وكذلك إسحق بن محمد القروي حدث عنه بواسطة وغيره وأسطة ومحمد بن جعفر شيخهما هو ابن أبي كثر والاسناد كله مدنيون وأما محمد بن عبد الله المذكور فخرم الحماكم بأنه محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الأدهلي نسيه إلى جده والله أعلم **(قوله باب)** قول الله عز وجل أن يصلحوا بينهم مصلحا والصلح خير أو ردفه حديث عائشة في تفسير الآية وسأيت شرحه في تفسير سورة النساء شاء الله تعالى **(قوله باب)** إذا اصطلموا على صلح جورا فالصلح مردود يجوز في صلح جورا بالإضافة وإن يكون صلح ويكون جورا فعلة ذكفه حديث أبي هريرة وزيد بن خالد في قصة العسف وسأيت شرحها مستوفى في كتاب الحدود وأن شاء الله تعالى والغرض منه هنا قوله في الحديث الوليدة والغيرة عليه لأنه في معنى الصلح عما وجب على العسف من الحد ولما كان ذلك لا يجوز في الشرع كان جورا **(قوله حديث يعقوب)** كذا لا أكثر غير منسوب وانفرد ابن السكن بقوله يعقوب بن محمد ووقع نظير هذا في المغازي في باب فضل من شهد بدرا قال البخاري حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعيد فوقع عند ابن السكن يعقوب بن محمد أي الزهري وعند لا أكثر غير منسوب لكن قال أبو ذر في رواية في المغازي يعقوب بن إبراهيم أي الذي روى وقدرى البخاري في الطهارة عن يعقوب بن إبراهيم عن اسمعيل بن عتبة حدثنا قتيبة أو ذر في رواية فقال الدورقي جزم الحماكم بأن يعقوب المذكور هنا هو ابن محمد كما في رواية ابن السكن وجزم أبو أحمد الحماكم وابن مننده والحبال وآخرون بأنه يعقوب بن محمد بن كلب ورد ذلك البرقاني بأن يعقوب بن محمد ليس من شرطه وجوز أبو مسعود أنه يعقوب بن إبراهيم بن سعد ورت عليه بان البخاري لم يلقه فأنه مات قبل أن يرحل وأجاب البرقاني عنه يجوز أن سقوط واسطة وهو بعيد والذي يترجح عندي أنه الدورقي جلالة ما أطلقه على ما قبله وهذه عادة البخاري لا يهل من نسبة الراوي إلا إذا ذكره في مكان آخر فمهما استغنى عما سبق والله أعلم وقد جزم أبو علي الصدفي بأنه الدورقي وكذا جزم أبو نعيم في المستخرج بأن البخاري أخرجه هذا الحديث الذي في الصلح عن يعقوب بن إبراهيم **(قوله عن أبيه)** هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ووقع منسوباً كذلك في مسلم وقال في روايته حدثنا أبي **(قوله عن القاسم)** في رواية الأسماعيلي عن طريق محمد بن خالد الواسطي عن إبراهيم بن سعد عن أبيه أن رجلا من آل أبي جهل أوصى بوصاياها أثرة في ماله فذهب إلى القاسم بن محمد أسد به فقال القاسم سمعت عائشة تفذ كرهه سألني بيان الأثرة المذكورة في رواية الخري المتعلقة عن العلاء بن عبد الجبار **(قوله رواة عبد الله بن جعفر الخري)** ففتح الميم ويسكون المحجة وفتح الراء نسبة إلى المسورين مخزومة جعفر هو ابن عبد الرحمن بن المسورين مخزومة وروايته هذه وصلها مسلم عن طريق أبي عامر العقدي والبخاري في كتاب خلق أفعال العباد كلاهما عنه عن سعد بن إبراهيم سألت القاسم بن محمد عن رجل له مسأكن فإوصى بثلاث

عليها ليس فرجها * حدثنا يعقوب حدثنا إبراهيم بن سعد عن أبيه عن القاسم بن محمد عن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رذو * رواة عبد الله بن جعفر الخري

عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها وان امرأة خافت من بعلمها تشوزا أو اعراضا قالت هو الرجل يرى من امرأته ما لا يعجبه كبرا أو غيره فيرد فراقها فتقول أمسكني وأقسم لي ما شئت قالت ولا بأس إذا تراضيا **(باب إذا اصطلموا على صلح جورا فالصلح مردود)** * حدثنا آدم حدثنا ابن أبي ذئب حدثنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني رضى الله عنهما قال أبايعاء عراي فقال **خطبة** يا رسول الله أقض شينا بكأب الله فقام خصمه فقال صدق أقض شينا بكأب الله فقال الاعرابي إن ابني كان عسفا على هذا فزني بامرأته فقالوا لي على ابنك الرجم فتدبت ابني منه بمائة من النسم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا انك على ابنك جلد مائة وتغريب عام فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقضين بينك وبين كتاب الله أما الوليدة والغنم فرد علي وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وأما أنت يا أنس لرجل فاعد على امرأته هذا فأرجها فقعدا

٢٦٩٧
م ٥٥
تحفة
١٧٤٥٥

وعبد الواحد بن أبي عون
عن سعد بن إبراهيم

تق
٢٩٧ / ٢

كل مسكن منها قال يجمع ذلك كله في مسكن واحد فذكر المتن بلفظ من عمل عمل ليس عليه
أمر ناهية وتولس لعبد الله بن جعفر في البخاري سوى هذا الموضوع (قوله) وعبد الواحد بن أبي
عون) وصله الدارقطني من طريق عبد العزيز بن محمد عنه بلفظ من فعل أمر ليس عليه أمرنا
فهو ردة وليس لعبد الواحد بن أبي جعفر في البخاري سوى هذا الموضوع وقدره وبناء في كتاب السنة لأبي
الحسين بن حامد من طريق محمد بن إسحق عن عبد الواحد وفيه قصة قال عن سعد بن إبراهيم قال
كان الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب أوصى بوصية فجعل بعضها صدقة وبعضها أمرا
وخلط فيها وأنا وبيد علي التضايف قدرت كذا أفضى فيها فبطلت بسبب القاسم بن محمد
فسألتها فقال أجز من ماله الثلث ووصية وردت أن ذلك ميراثا فان عاتشة حدثتني فذكره بلفظ
إبراهيم بن سعد وفي هذه الرواية دلالة على أن قوله في رواية الاسماعيلي المتقدمة من آل أبي
جهم وهم وانما هو من آل أبي لهب وعلى أن قوله في رواية مسلم يجمع ذلك كله في مسكن واحد
هو بقية الوصية وليس هو من كلام القاسم بن محمد لكن صرح أبو عوانة في روايته بأنه كلام
القاسم بن محمد وهو مشكل جدا فالذي أوصى بثلاث كل مسكن أوصى بأمر جائز اتفاقا وأما
الزام القاسم بأن يجمع في مسكن واحد فقبحه نظر لا احتمال أن يكون بعض المسكن أعلى
قيمة من بعض لكن يحتل أن تكون تلك المساكن متساوية فيكون الأولى أن تقع الوصية
بمسكن واحد من الثلاث ولعله كان في الوصية شيء زاد على ذلك ويجب انكارها كما أشارت
إليه رواية أبي الحسين بن حامد والله أعلم وقد استشكل القرطبي شارح مسلم ما استشكله وما أجاب
عنه الجليل على ما ظاهرا وأراد أحد الثريين القديمة أو الموصى لهم القصة وتبين حقه وكانت
المساكن بحيث يضم بعضها إلى بعض في القصة فينتهز تقوم المساكن قيمة التعديل ويجمع
نصيب الموصى لهم في موضع واحد ويبقى نصيب الورثة فيما عدا ذلك والله أعلم وهذا الحديث
معدود من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده فان معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل
من أصوله فلا يلتفت إليه قال النووي هذا الحديث مما ينبغي أن يعتنى بحفظه واستعماله في
إبطال المنكرات وإشاعة الاستدلال به كذلك وقال الطريفي هذا الحديث يصلح أن يسمى نصف
أدلة الشرع لأن الدليل يتركب من مقدمتين والمطلوب بالدليل إما إثبات الحكم أو نفيه وهذا
الحديث مقدمته كبرى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لأن منطوقه مقدمة كلية في كل دليل
نافي لحكمه مثل أن يقال في الموضوعات ليس من أمر الشرع وكل ما كان كذلك فهو
مردود فهذا العمل مردود بالمقدمة الثانية ثالثة بهذا الحديث وانما يقع النزاع في الأولى
ومفهومة أن من عمل عمل الله أمر الشرع فهو صحيح فمثل أن يقال في الموضوعات الثانية هذا عمله
أمر الشرع وكل ما كان عليه أمر الشرع فهو صحيح فالمقدمة الثانية ثالثة بهذا الحديث والأولى
فيها النزاع فالواقع أن يوجد حديث يكون مقدمة أولى في إثبات كل حكم شرعي ونفيه لاسقلال
الحديثان بجميع أدلة الشرع لكن هذا الثاني لا يوجد فإذا حديث الباب نصف أدلة الشرع
والله أعلم وقوله ردمناه مردود من إطلاق المصدر على اسم المفعول مثل خلق وخلقوا ونسخ
ومنسخ وكأنه قال فهو باطل غير معتد به والمقظ الثاني وهو قوله من عمل أعم من اللفظ الأول
وهو قوله من أحدث فيجوز به في إبطال جميع العقود المنهية وعدم وجود غيرها المرتبة عليها

* (باب كيف يكتب هذا الماصح فلان بن فلان فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن أبي اسحق قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه قال الماصح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي بن أبي طالب رضوان الله عليه يوم كانوا يكتب محمد رسول الله فقال المبركون لا تكتب محمد رسول الله قالوا كتب رسول الله فقال لعلي أجمع قال علي ما أبا الذي أجمعه فقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصالحهم على أن يدخل هو أصحابه ثلاثة أيام ولا يدخلوها لا يجلبان السلاح فسلوهم جالبان السلاح (٢٢٣) فقال القراء بما فيه * حدثنا عبد الله بن

موسى عن اسراييل عن
أبي اسحق عن البراء رضي
الله عنه قال اعقر النبي
صلى الله عليه وسلم في ذي
القعدة تأتي أهل مكة أن
يدعوه ويدخل مكة حتى
قاضاهم على أن يقيم بها
ثلاثة أيام فلما كتبوا
الكتاب كتبوا هذا ما قاضى
عليه محمد رسول الله فقالوا
لا تقربم فافعلوا يا نبي رسول
الله ما منعنا لك أن تأتي
محمد بن عبد الله قال أنا
رسول الله وأنا محمد بن عبد
الله ثم قال لعلي اخبر رسول
الله قال لا والله لا أخبرك
أبدا فخذ رسول الله صلى
الله عليه وسلم الكتاب
فكتب هذا ما قاضى محمد
ابن عبد الله لا يدخل مكة
سلاح الا في القرب وأن
لا يخرج من أهلها بأحدان
أراد أن يبعثه وأن لا يمنع
أحد من أصحابه أراد أن
يقيم بها فلما دخلوا ومضى

وفيه ردًا لحدثات وان النهى يقتضى الفساد لان المنهات كلها ليست من أمر الدين فيجب ردّها
ويستفاد منه أن حكم الحاكم لا يغير ما في باطن الأمر لقوله ليس عليه أمرنا والمراد به أمر الدين
وفيه أن الصلح الفاسد منقوض والمأخوذ عليه مستحق الردّ (قوله يا) كيف
يكتب هذا الماصح فلان بن فلان فلان بن فلان وان لم ينسبه الى قبيلته أو نسبه) أي اذا كان
مشهورا بدون ذلك بحيث يؤمن بالله فيه فكفى في الوثيقة بالاسم المشهور ولا يلزم ذكر الجلد
والنسب والبلد ونحو ذلك وأما قول الفقهاء يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجدّه ونسبه فهو
حسب يحضن اللبس والاختصاص في قول اللبس فيقولون لا يكتب في الوثائق اسمه واسم أبيه وجدّه ونسبه فهو
وهي قوله ونسبه فقبل بالجر عطفا على قبيلته وعلى هذا قال الزيد بن القبيبة والنسبة وقبل بالنسب
فعل ماض معطوف على المنى أي سواء نسبه أو لم ينسبه والاول أولى به جزء الصغاني (قوله
لما صلح رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية كتب علي) سيأتي في الشروط من حديث
المسور بن عماره بيان سبب ذلك مطولا وقد ذكر المصنف هنا من طريق اسراييل عن ابن اسحق
هذا الحديث أنتم سبأ فممن طريق شعبة يأتي شرحه في باب عبرة القضاة من المغازي أن شاء الله
تعالى ونذكر هناك بيان الخلاف في بشارته صلى الله عليه وسلم الكتابة والغرض منه هنا اقتصار
الكتاب على قوله محمد رسول الله ولم ينسبه الى أب ولا جد وأقره صلى الله عليه وسلم واقتصر على
محمد بن عبد الله بغير زيادة وذلك كله لأن الالتباس (قوله يا) الصلح مع المشركين
أي حكمه أو كيفيته أو جواز أو ساقط شره وبيان في كتاب الجزية والمواضع مع المشركين بالمال
وغيره (قوله فيه) أي يدخل في هذا الباب (قوله عن أبي سفيان) يشير الى حديث أبي سفيان بن
ابن حرب في شأن هرقل وقد تقدم بطوله في أول الكتاب والغرض منه قوله في أوله ان هرقل
أرسل اليه في ركب من قريش في المدة التي هادن فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قرئ
الحديث وقوله فيه ونحن منه في مدة لا ندري ما هو صانع فيها (قوله وقال عرف بن مالك عن النبي
صلى الله عليه وسلم تكون هدنة بينكم وبين بني الاصر) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بقامه
في الجزية من طريق أبي ادريس الخولاني عنه وسأيت شرحه هناك أن شاء الله تعالى وقوله وفيه
سهل بن حنيف لقد رأيتنا يوم أي جندل هو أيضا طرف من حديث وصله أيضا في آخر الجزية
ولم يقع في رواية غير أبي ذر والاصلي لقد رأيتنا يوم أي جندل (قوله وأسماء والمصور) أما حديث

الاجل أنو اعلمنا فقالوا لصاحبك اخرج عنك فامضى الاجل فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فتعهم ابنة جزداعة باع قنابلهما
على فتأخذه بهما وقال لغامحة دونك ابنة عمك اجملي فاخضع فيهما علي وزيد وجعفر فقال علي أنا حق بها وهي ابنة عمي وقال
جعفر ابنة عمي وخالتا عمي وقال زيد ابنة أخي فقضى بها النبي صلى الله عليه وسلم فالتها وقال الخلة بمنزلة الأم وقال لعلي أنت
مني وأنا منك وقال جعفر أشبهت خاقي وخلق وقال زيد أنت أخونا ومولانا * (باب الصلح مع المشركين) * فيه عن أبي سفيان
وقال عرف بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تكون هدنة بينكم وبين بني الاصر وفيه سهل بن حنيف لقد رأيتنا يوم أي
جندل وأسماء والمصور عن النبي صلى الله عليه وسلم

وقال موسى بن مشعود حدثنا سفيان بن سعيد عن أبي اسحق عن البراء بن عازب رضي الله عنهما قال صالح النبي صلى الله عليه وسلم المشركين يوم الحديبية على ثلاثة اشياء على أن من أتاهم من المشركين رده اليهم ومن أتاهم من المسلمين لم يردوه وعلى أن يدخلوا من قابل ويقع جهالة أمام لا يدخلها الا بجلب السلاح والسف والقوس وقنوه فإما أبو جندل فيجمل في قيوده فردّه اليهم قال أبو عبد الله لم يذكر كرمول (٢٤) عن سفيان أباجندل وقال الا بجلب السلاح * حدثنا محمد بن رافع حدثنا سفيان بن

العثمان قال حدثنا فليح
عن نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج
معهما خال كفار قرش
منتهو بين البيت فخره به
وخلق رأسه بالحديبية
وقاضاهم على أن يعسر
العام المقبل ولا يجمل
سلاحهم الاسواق ولا
يقبضها الا ما أحيا فاعتبر
من العام المقبل فدخلها كما
كان صالحهم فلما أقام بها
ثلاثة أشهر أو نه يخرج فخرج
* حدثنا سعد حدثنا سفيان
حدثنا يحيى عن بشير بن
يسار عن سهل بن أبي حمزة
قال انطلق عبد الله بن سهل
ومحمصة بن مسعود بن زيد
الخير وهي يومئذ صلح *
(باب الصلح في الديه) * حدثنا
محمد بن عبد الله الانصاري
قال حدثني جندب أن ثانيا
حدثهم أن الربيع وهي انة
النضر كسرت ثنية جارية
فطلبوا الارش وطلبوا العفو
فأوافقوا النبي صلى الله عليه
وسلم فأصره بالقصاص فقال

أنا ما هو يفتأ أبي بكر فكانه يشير الى حديثنا الماضي في الهبة قالت قدمت على أمي براغبة في
عهد قرش الحديث وأما حديث السور فسيأتي في موصول في الشروط (قوله) وقال موسى بن
(مسعود) هو أبو حذيفة الهندي وطريقه هذه وصلها أبو عوانة في صحيحه عن محمد بن حيوة عنه
ووصلها أيضا الاسماعيلي والبيهقي وغيرهما وحديث البراء المذكور يأتي شرحه في عمدة القضاة
مستوفى إن شاء الله تعالى وقوله فيه يجمل يفهم أوله وسكون المهمل وضم الجيم أي يمشي مثل
الحلة الطبر المعروف برفع رجله وضع أخرى وقيل هو كناية عن تقارب الخطأ (قوله) قال أبو
عبد الله لم يذكر كرمول عن سفيان أباجندل وقال الا بجلب السلاح يعني ان مؤملا وهو ان
اسمع عمل تابع أباجندفة في رواية هذا الحديث عن سفيان وهو النوري لكنه لم يذكر قصة أبي
جندل وقال يجب بدل قوله بجلبان وجلب بضم الجيم واللام وتشديد الواو المحذوفة ذكرها الخطابي
بالتخفيف جمع حلبة وأما جلبان فضبطه ابن قتيبة وابن دريد وجماعة بضمين وتشديد الواو
وضبطه ثابت في الدلائل وأبو عبد الله الهروي بسكون اللام مع التقفيف ونقل عن بعض المتقنين
انه ابراهيم اللام مع التشديد وكأنه جمع حراب لكن لم يقع في رواية الصريح الا باللام ووقع في
نسخة متقدمة بكسر الجيم واللام مع التشديد وهو خلاف ما اتفق عليه أهل اللغة والعربية فلا
تعتبر بذلك وطريق مؤمل هذه وصلها أحمد في مسنده عنه وروىها بهلوقي في الحلية وغيرهما ومن
فوائد ما تصرح سفيان بتحديث أبي اسحق وهو بتحديث البراء الى أبي اسحق ثم ذكر المصنف في
الباب حديث ابن عمر في قصة صلح الحديبية أيضا لكنه مختصر وسأيت شرحه في عمدة القضاة أيضا
وحديث سهل بن أبي حمزة قتل عبد الله بن سهل بن جبير والغرض منه قوله وهي يومئذ صلح
والمراد مصالحة أهلها اليهود مع المسلمين وسأيت شرحه مستوفى في مكانه من كتاب الحدود
(قوله) في الديه أي بان يجب القصاص فيقع الصلح على مال معين ذكر
فيه حديث أنس في قصة الربيع وهو بضم الراء وفتح الواو وتشديد النونية المكسورة وهي
عمدة أنس وقوله زاد الفزاري يعني مروان بن معاوية (قوله) فرضي القوم وقلوا الارش أي زاد
على رواية الانصاري ذكر قبولهم الارش والذي وقع في رواية الانصاري فرضي القوم وعفوا
وظاهره انهم تركوا القصاص والارش مطلقا فاشار المصنف الى الجمع بينهما بأن قوله عفوا
مجمول على انهم عفوا عن القصاص على قبول الارش فجاء بين الاربين وطريق الفزاري هذه
وصلها المؤلف في تفسير سورة المائدة وسأيت الكلام عليه مستوفى هنالك إن شاء الله تعالى
(قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي ان ابا جندل أسيد ولعل الله
أن يصلح به بين قمتين عظيمين) * اللام في قوله الحسن يعني عن وترجم المصنف بلفظ الحديث

احترازا
أنس بن النضر أنكر ثنية الربيع يا رسول الله والذي بعثك بالحق لا تكسر
ثنية فقال يا أنس كذب الله القصاص فرضي القوم وعفوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله
لأبرأه الفزاري عن جندب عن أنس فرضي القوم وقلوا الارش * (باب) * قول النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضي
الله عنهما ان ابا جندل أسيد ولعل الله أن يصلح به بين قمتين عظيمين وقوله جلد ذكره فاصحوا بينهما * حدثنا عبد الله بن محمد

حدثنا سفيان عن أبي موسى قال سمعت الحسن يقول استقبل والله الحسن بن علي معاوية بكاتب أمثال الجبال فقال عمرو بن العاص اني لا ارى كاتب لا يوتي حتى تقتل افرأيت فقال له معاوية وكان والله خير الرجلين أي عروان قتل هؤلاء هؤلاء هؤلاء

هؤلاء من بأموال الناس من لي بنسائهم من لي بضيعتهم فبعث اليه رجلا

ابن سمره وعبد الله بن عامر

ابن كز بن فقال اذهب الى

هذا الرجل فاعرض عليه

وقولا له واطلبا له فأتاه

فدخل عليه فتكلموا وقال

له وطلبا له فقال لهما

الحسن بن علي انا بنو عبد

المطلب قد أصبنا من هذا

المال وان هذه الامة قد

عانت في دماها فالا فانه

يعرض عليك كذا وكذا

ويطلب البذل ويسألك قال

نحن لى بهذا فالنحن لك بما

سألهما ما شاء الا فالنحن لك

به ففصله فقال الحسن ولقد

نعتت أيا بكرة تقول رأيت

رسول الله صلى الله عليه وسلم

على المنبر والحسن بن علي الى

جنبه وهو يقول على الناس

مرة وعلمه أخرى ويقول

ان ابني هذا أسد ولعل الله أن

يصلح به بين فتن عظيمتين من

المسلمين قال أبو عبد الله قال

علي بن عبد الله انما أتيت

لناسماع الحسن من أبي بكر

بهذا الحديث (باب)

هل يشير الامام بالصلح

حدثنا اسمعيل بن أبي

اويس قال حدثني اخي

عن سلمان عن يحيى بن

سعيد عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن انه عمر بن عبد الرحمن قالت سمعت

عائشة رضي الله عنها تقول سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم وإذا أحدهما يستوضع الآخر

ويسترفقه في شيء وهو يقول لا والله لا أفعل فخرج عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

ما أحصينا منه الامانا كله في بطوننا وأظهمه مسكيننا وجنناستوضعه ما نقصنا الحديث فظهر

احتراما وادبا وكذلك ترجم بنحوه في كتاب الفتن وسيأتي شرحه مستوفى هناك وقوله جل ذكره فاصلوهم فاصلوهم لم يظهر في مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد ان صلى الله عليه وسلم كان يحيا على امتثال أمر الله وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وسلم أن الصلح بين الفتنين المختلفتين يسق على يد الحسن (قوله قال أبو عبد الله) أي المصنف (قال لي علي بن عبد الله) أي ابن المدني (انما أتيت لاسماع الحسن) أي البصري (من أبي بكر) هذا الحديث أي لتصرفه فيه بالسمع وقد أخرج المصنف هذا الحديث عن علي بن المدني عن ابن عبيد عن كتاب الفتن ولم يذكره الزيادة (قوله ما) هل يشير الامام بالصلح أشار بهذه الترجمة الى الخلاف فان الجهور واستحوذوا بالصلح وان اتجه الحق لاحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن المالكية وزعم ابن التين انه ليس في حديثي الباب ما ترجم به وانما فيه الحذف على ترك بعض الحق وتعقب بان الاشارة بذلك بمعنى التعليق على ان المصنف ما ترجم بذلك فكيف يعترض عليه (قوله حدثنا اسمعيل بن أبي اويس) حديثي (أخي) هو أبو بكر عبد الحميد وسلمان هو ابن بلال ويحيى بن سعيد هو الانصاري وأبو الرجال بالميم محمد بن عبد الرحمن أي ابن حارثة بن النعمان الانصاري كنيته أبو عبد الرحمن وقيل له أبو الرجال لانه ولده عشرة ذكر وروهم صفراء التابعين وكذا الراوي عنه والاسناد كله مديون وفيه ثلاث من التابعين في نسق منهم قريتان وهذا الحديث أخرجه مسلم قال حدثنا غير واحد عن اسمعيل بن أبي اويس فعدّه بعضهم في المنقطع والتحقيق انه متصل في اسنادهمهم وقدر واحد عن اسمعيل أيضا محمد بن يحيى الذهلي أخرجه أبو عوانة والاسماعيلي وغيرهما من طريقه وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق ابراهيم بن الحسن الكسائي واسمعيل بن اسحق القاضي ورويه في الحامليات عن عبد الله بن شبيب فيحتمل أن يفسر من أجمعه مسلم هؤلاء وبعضهم لم يفرقه اسمعيل بل تابعه أبو بربن سليمان عن أبي بكر بن أبي اويس أخرجه الاسماعيلي أيضا ولا يفرقه به يحيى بن سعيد فقد أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن أبي الرجال عن أبيه (قوله سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوت خصوم بالباب عالية أصواتهم) فرواية أصواتهم ما كانت جميع باعتبار من حضر الخصومة وثني باعتبار الخصمين أو كان التخاصم من الجانبين جميعا تجمع ثم ينفك باعتبار جنس الخصم وليس فيه حجة بل جواز صيغة الجمع بالاشتن كالزعم بعض الشراح ويجوز في قوله عالية الجرح على الصفة والنصب على الحال (قوله وإذا أحدهما يستوضع الآخر) أي يطلب منه الرقبة وقوله في شيء وقع سانه في رواية ابن حبان فقال في أول الحديث دخلت امرأ على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني اشعث أنا ابني من فلان غرقا حصيا لا والذي أكرمتك بالحق ما أحصينا منه الامانا كله في بطوننا وأظهمه مسكيننا وجنناستوضعه ما نقصنا الحديث فظهر

٢٧٠٦
م ٥٥ في
تحفة

٩٩٩٣٥

أين المتأني على الله لا يفعل
المعروف فقال أنا يا رسول الله
فله أي ذلك أحب * حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن جعفر بن ربيعة عن
الأربع قال حدثني عبد الله
ابن كعب بن مالك عن كعب
ابن مالك أنه كان له على عبد
الله بن أبي حذرد الأسلي مال
فلقبه فأنه حتى ارتفعت
أصواتهم فخرموا التي صلى
الله عليه وسلم فقال يا كعب
فأشار بيده كأنه يقول
النصف فأخذ نصف ماله
عليه وترك نصفاً * (باب فضل
الإصلاح بين الناس والعدل
بينهم) * حدثنا إسحق بن
منصور أخبرنا عبد الرزاق
أخبرنا معمر عن همام عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل سلامي من
الناس عليه صدقة كل يوم
تطلع فيه الشمس يعدل بين
الناس صدقة

٢٧٠٧

م

تحفة

٩٤٧٠٥

به سدا ترجع ثاني الاحتمالين المذكورين قبل وان الخاصصة وقعت بين البائع وبين المشتريين
ولم أقف على تسمية واحد منهم وأما تجوز بعض الشراح ان المتخاصمين هما المذكوران
في الحديث الذي يليه ففيه بعدلتغير القصتين وعرف بهذه الزيادة أصل القصة (قوله أين
التأني) بضم الميم ونفع المناة والهمزة وتشديد اللام المكسورة أي الحائض المبالغة في العين
مأخوذ من الآية بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد التماسه وهي العين وفي رواية ابن حبان
فقال ألى أن لا يصنع خيرا ثلاث مرات فبلغ ذلك صاحب القدر (قوله فله أي ذلك أحب) أي من
الوضع أو الرفق وفي رواية ابن حبان فقال ان شئت وضعت ما تنصوا وان شئت من رأس المال
فوضع ما تنصوا وهو يشعر بأن المراد بالوضع الحط من رأس المال وبالرفق الاقتصاد عليه وترك
الزيادة لا كإزعم بعض الشراح انه يريد بالرفق الامهال وفي هذا الحديث الحضي على الرفق
بالفرم والاحسان اليه بالوضع عنه والزجر عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي انما كره
ذلك لكونه حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهلب يخبره وتعبه ابن
التين بأنه لو كان كذلك لكره الحلفان حلف لفعل خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه تركه
قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل في هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا داعي الذي قال والله
لا أن يدعى هذا ولا أنقص أفلم ان صدق ولم شكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من فعل
الخبر ويمكن الفرق بأنه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء الى الاسلام والاستمالة الى الدخول
فيه فكان يحصر على ترك تجر يضمنهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن بخلاف من تمكن في
الاسلام فيفضيه على الاذيان من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الحجابة لمراد الشارع وطواعيته
لما تشر به وحرصهم على فعل الخير وفيه التصفيح عما يجري بين المتخاصمين من الغطوفع الصوت
عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خذ لا فالحكمهم من المالكية
واعتل بما فيه من تحمل المنفعة قال القرطبي لعل من أطلق كراهته أراد أنه خلاف الأولى وفيه
هبة الجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قد مناه من رواية ابن حبان والله أعلم (قوله حدثنا
يحيى بن بكير) تقدم حديث كعب بهذا الاسناد في أول الملازمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى
في باب التقاضي والملازمة في المسجدين كآب الصلاة أو فادان أي شية في روايته ان الدين
المذكور كان أو قيتين قال ابن بطال هذا الحديث أصل لقول الناس خيرا صلح على الشطر
❦ (قوله ما) فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم) أورد فيه حديث أبي هريرة
تعدل بين الناس صدقة وهو طرف من حديث طويل يأتي في الجهاد ووقع هنأ في أول الاسناد
حدثنا إسحق بن منصور في جميع الروايات الا عن أبي ذر فقال إسحق بن منصور ووقع في
الجهاد في موضعين أحدهما إسحق بن نصر والآخر إسحق بن منصور وسبق إسحق بن
نصر مغاير لسابق إسحق الآخر قعين انه ابن منصور والله أعلم وقوله سلامي بضم الميم
وتخفيف اللام مع القصير أي مفصل ووقع عند مسلم من حديث أبي ذر نفسه بهذا وان في
الانسان ثمانية وستين مفصلا قال ابن المنير ترجم على الإصلاح والعدل ولم يورد في هذا الحديث
الا العدل لكن لما خاطب الناس كاهم بالعدل وقد علم أن فهم الحكم وغيرهم كان عدل
الحاكم إذا حكمه وعدل غيره إذا أصح وقال غيره الإصلاح نوع من العدل فعطف العدل عليه

* (باب اذا اشار الامام بالصلح فاي حكم عليه بالحكم اليين) * حدثنا أبو اليمان أخيراً شاعب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير أن الزبير كان يحدث أنه خاصم رجلاً من الأنصار فذهبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراح من الحرة كانوا يسبقون به كلاًهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يازبير ثم أرسل إلى جارك فغضب الأنصاري فقال يا رسول الله أن كان ابن عمك فتوت وجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم أحبس حتى يبلغ الخدر فاستوى رسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ حقه لزيرو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ذلك أشار على الزبير برأى سمعه وللأنصاري فلما احتفظ الأنصاري رسول الله صلى الله عليه وسلم استوى الزبير حقه في صريح (٢٢٧) الحكم * قال عروة قال الزبير والله

ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية * (باب الصلح بين الغرما وأصحاب الميراث المجازفة في ذلك) * وقال ابن عباس لا بأس أن يتخارج الشريكان فأخذ هدايا وهذا عينان فأنوى لأحدهما أن يرجع على صاحبه * حدثني محمد بن بشر حدثنا عبد الوهاب حدثنا عبد الله عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال نوفي أبي وعليه دين فعرضت على غرما أنه أن يأخذوا القربى بمال عليه فأبوا ولم يروا أن فيه وفاة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال أجددته فوضعته في الميراث أذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره

من عطف العام على الخاص * (قوله باب) اذا اشار الامام بالصلح فاي حكم عليه الحق (حكم عليه بالحكم اليين) * وأورد فيه قصة الزبير مع غريمه الأنصاري الذي خاصمه في سقي الخيل وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في كتاب الشرب وقوله فلما أحفظه الميراث الممثلة والقاء والطاء المجعة أي أغضبه وزعم الخطابي أن هذا من قول الزهري أدبره في الخبر * (قوله باب الصلح بين الغرما وأصحاب الميراث المجازفة في ذلك) أي عند المعارض وقد تقدم توجيه ذلك في كتاب الاستقراض ومراده أن المجازفة في الاعتياض عن الدين جائز تروان كانت من جنس حقه وأقل وإنه لا تناوله النهي إذا لمقالة من الطرفين * (قوله وقال ابن عباس الخ) وصله ابن أبي شيبة وقد تقدم شرحه في أول الحوالة وحديث جابر بأبي الكلام عليه في علامات النبوة أن شاء الله تعالى وقوله فيه وفضل بفتح المجعة وضبط عند أبي بكرس قال سيبويه وهو نادر وقوله وقال هشام أي ابن عروة (عن وهب) أي ابن كيسان ورواه هشام هذه قد تقدمت موصولة في الاستقراض وقوله وقال ابن إسحق عن وهب بن جابر صلاة الظهر رأي أن ابن إسحق روى الحديث عن وهب بن كيسان كراهه هشام من عروفا لأنهم اختلفوا في تعيين الصلاة التي حضرها جابر مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى أعلمه بقصته فقال ابن إسحق الظاهر وقال هشام العصر وقال عبد الله بن عمر المغرب والتمسلة يرووه عن وهب بن كيسان عن جابر وكان هذا القدرين الاختلاف لا يقدح في صحة أصل الحديث لأن المقصود منه ما وقع من بركته صلى الله عليه وسلم في القربى وقد حصل توافقهم عليه ولا يترتب على تعيين تلك الصلاة بعينها كبريى والله أعلم وقوله ومستقلون اللون ما عدا العجوة وقيل هو الدقل وهو الردي وقيل اللون اللين واللينتوقيل الاختلاط من القربى وستأني اللينة في تفسير سورة الحشر وأنه اسم للختلة * (قوله باب) الصلح بالدين والعين) * وأورد فيه حديث لعين مالاً وقصته من ابن أبي حنبل وقد تقدم قبل ثلاثة أبواب وقال ابن التين ليس فيه ما ترجمه وأوجب أن فيه الصلح فيما يتعلق بالدين وكما أنه الحق به الصلح فيما يتعلق بالعين بطريق الأولى قال ابن بطال اتفق العلماء على أنه أن صالح غريمه عن دراهم بدرهم أقل منها جاز إذا حل الأجل فاذ لم يحل الأجل لم يجز أن يحط عنه شيئاً قبل أن يقضيه مكنه وإن صالحه بعد حلول الأجل عن دراهم

أوبكر وعمر جلس عليه ودياً بالبكرة ثم قال ادع غريمك فأوفهم فماترك أحداه على أبي دين الأفضيته وفضل ثلاثة عشر ونفا سبعة عجوة وستة لوزن أوستة عجوة وسبعة لوزن فواقبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فذكرت له ذلك فضحك فقال أتأبى بكر وعمر فأخبرهما فقالا لقد علمنا أن صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما صنع أن سكون ذلك وقال هشام عن وهب بن جابر صلاة العصر ولم يذكر أبى بكر ولا خنك وقال وترك أي عليه ثلاثين وسقاً يشا وقال ابن إسحق عن وهب بن جابر صلاة الظهر * (باب الجلس بالدين والعين) * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا عثمان بن عمر أخيراً بنو س (٢٢٧) م وصلى تحفة ٢٩٩٢٠

وقال الليث حدثني ونس عن ابن شهاب أخبرني عبد الله بن كعب أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ابن أبي حذردنيا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فارتفعت أصواتهم ما حنى معه هارسل الله صلى الله عليه وسلم وهو في بيته فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إليهم ما حنى كعب بن مالك فقال يا كعب فقال ليلى يا رسول الله فاشرب يده أن يضع الشطر فقال كعب (٢٢٨) قد فعلت يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم فاقضه

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الشروط)

باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام

والمبايعه * حدثنا يحيى بن بكير * حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال

أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمصور بن مخزومه رضيا الله عنهما

يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

لما كاتب سهيل بن عمرو يومئذ كان فيها اشترط

سهيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا ياتك منا

احد وان كان على دينك الاردنه بنا واخلت بيننا

وبنه ففكره المؤمنون ذلك وامتنعوا منه وأبي سهيل

الاذلك فكتبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فرد

يومئذ الجاهل الى ابيه سهيل بن عمرو ولم يأت أحد

من الرجال الارثه في ثلاث الدتوان كان مسلما وجات

المؤمنات مهاجرات وكانت لم كلنهم بنت عتبة بن ابي

معيط بن خرج الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ ربي عاتق في اهلها يسألون النبي صلى الله عليه وسلم

ان يرجعهم اليهم فلم يرجعهم اليهم لما انزل الله فيهن اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن الله اعلم بايمانهن الى قوله ولا هم

يحولن لهن قال عروة فآخبرني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحنهن بهذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن الى عفون رجيم قال عروة قالت عائشة فمضى في هذا الشرط منهن قال لهارسل الله صلى الله عليه وسلم

بذنا نرا وعن ذنا نبر ادهم جازوا اشترط القبض * (قوله وقال الليث حدثني ونس) وصله الذهلي في الزهريات ولليث فيه اسناد آخر تقدم قبل ثلاثة أبواب * (خاتمة) * استكمل كتاب الصلح من الاحاديث المرفوعة على أحد وثلاثين حديثا المعلق منها اثنا عشر حديثا والبقية موصولة المكر منها فيه وفيما مضى تسعة عشر حديثا والخالص اثنا عشر حديثا وافقه مسلم على تحريمها سوى حديث أبي بكر في فضل الحسن وحديث عوف والمصور والمعلقين وفيه من الاثار من الصحابة ومن بعدهم ثلاثة آثار

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)

* (كتاب الشروط)

(باب ما يجوز من الشروط في الاسلام والاحكام والمبايعه) كذا لا في ذرو سقط كتاب الشروط لغره والشروط جمع شرط بفتح أوله وسكون الراء وهو ما يستلزم فيه نفي أمر آخر غير السبب والمراد به هنا بيان ما يصح منها ما لا يصح وقوله في الاسلام أي عند الدخول فيه فيجوز مثلا ان يشترط الكافر أنه اذا أسلم لا يكلف بالفر من بلده بل لا يجوز ان يشترط ان لا يصح مثلا وقوله والاحكام أي العقود والمعاملات وقوله والمبايعه من عطف الخاص على العام (قوله يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم) هكذا قال عقيل عن الزهري واقصر غيره على رواية الحديث عن المصور بن مخزومه ومروان بن الحكم وقد تيسر رواية عقيل الله عنهم امر له وهو كذلك لانهم لم يحضروا القصة وعلى هذا فهو من مسند من لم يسم من الصحابة فلم يصعب من آخرجه من أصحاب الأطراف في مسند المصور أو مروان لان مروان لا يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم ولا صحبه وأما المصور فصح سماعه منه لكنه انما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين (قوله لما كاتب سهيل بن عمرو) هكذا اقتضب هذه القصة من الحديث الطويل وسأقي بعد أبواب بطوله ومن وجه آخر عن ابن شهاب ويأتي الكلام عليه مستوفى هناك وقوله فامتنعوا ايمن مهلة وضاد مجمة أي أنفوا واشق عليهم قال الخليل معض بكسر العين المهلة والضاد المجمة من الشيء وامتنع توجع منه وقال ابن القطاع شق عليه وأنفس منه ووقع من الرواة اختلاف في ضبط هذه اللفظة فاجهروا على ما هنا والاصلي والهمداني نظام مسألة وعند القاسبي امعضوا بتشديد الميم وكذا العبدوسى وعن النسفي اغضوا بتون وغين مجمة وضاد غير مدالة قال عياض وكلها تغيرات حتى وقع عند بعضهم اغضوا بقاء وتشديدو بعضهم اغضوا من الغيظ وقوله قال عروة فآخبرني عائشة فهو

متصل

وسلم قد بايعتكم كلاما يكلمه به والله ما مست بذهد امر أدق في المبايعه وما يابيهن الأشولة * حدثنا ابو نعيم حدثنا شيبان عن زباد بن علاقة قال سمعت جرير بن راضي الله عنه يقول بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشترط عليّ وأنصع لكل مسلم * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن اسمعيل قال حدثني قيس بن أبي حازم عن جرير (٢٢٩) بن عبد الله رضى الله عنه قال بايعت

متصل بالاسناد المذكور وأول ما يأتى شرحه مستوفى في أواخر النكاح ومضى الكلام على حديث جرير في أواخر كتاب الإيمان ﴿قوله باب﴾ اذا باع فخلا قد أبرت زاد أبو ذر عن الكشي في لم يشترط الثرى المشتري ذكر فيه حديث ابن عمر وقد تقدم شرحه في كتاب اليسوع ولم يذكر جواب الشرط اكتفاء بما في الخبر ﴿قوله باب﴾ الشرط في اليسوع ذكر فيه حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه في كتاب العتيق وإنما أطلق الترجمة للتفصيل في اعتباره بين النفعاء ﴿قوله باب﴾ اذا شرط البائع ظهور الدابة الى مكان مسمى جاز هكذا جزم بهذا الحكم لصحة دليله عنده وهو ما اختلف فيه وفيما يشبهه كشرط سكنى الدار وخدمة العبد فذهب الجمهور الى بطلان البيع لأن الشرط المذكور يناقض مقتضى العقد وقال الاوزاعي وابن شبرمة وأبو نوري وطائفة بضع البيع ويتزل الشرط منزلة الاستثناء لأن الشرط اذا كان قدره معلوما صار كالوابعه بالنف الا حين درهم مثلا ووافقهم مالك في الزمن اليسير دون الكثير وقيل حده عند مائة أيام ويحتم حديث الباب وقد رجع البخاري فيه الاشراف كما ساقى آخر كلامه وأجاب عنه الجمهور بان ألفاظه اختلفت فتم من ذكر فيه الشرط ومنهم من ذكر فيه ما يدل عليه ومنهم من ذكر ما يدل على انه كان بظري الى الهبة وهي واقعة عين بطرقها الاحتمال وقد عارضه حديث عائشة في قصة برة وفيه بطلان الشرط والحال لم يقتضى العقد كما تقدم بسطه في آخر العتيق وصرح من حديث جابر أيضا انتهى عن بيع الثنأى خرجه أصحاب السنن واسناده صحيح وورد النهى عن بيع وشرط وأجيب بان الذي شافى مقصود البيع ما اذا اشترط مثلا في بيع الحمارية أن لا يطاها وفي الدار أن لا يسكنها وفي العبد أن لا يخدمه وفي الدابة أن لا يركبها أما اذا شرط شأ معلوما لوقت معلوم فلا بأس به وأما حديث النهى عن الثنأى في نفس الحديث الآن يعلم قلنا المراد ان النهى انما وقع عما كان محجولا وأما حديث النهى عن بيع وشرط ففي اسناده مقال وهو قابل للتأويل وسياق في حد بسط لذلك في آخر الكلام على هذا الحديث ان شاء الله تعالى ﴿قوله سمعت عامرا﴾ هو الشعبي ﴿قوله انه كان يسير على جمل له قد أعيا﴾ أى تعب في رواية ابن غيير عن زكريا عن مسلم انه كان يسير على جمل فأعيا فأراد أن يشبهه أى يطلقه وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كان يفعلون في الجاهلية لانه لا يجوز في الاسلام في أول رواية مغيرة عن الشعبي في الجهاد غزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلاحق في وتحتى ناضلي قد أعيا فلا يكاد يسير والناسخ من ومجبة ثم همله هو الجمل الذي يستقي عليه سمى بذلك لتخذه بالماله حال سقيه واختلف في تعيين هذه الغزوة كما ساقى في بعد هذا ووقع عند الزار من طريق أبي المتوكل عن جابر بن الجمل كان أحر ﴿قوله في النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فدعاه﴾ كذا فيه بالقهاء فيها كان عقب الدعاه بضر به ولمسلم وأجد من هذا الوجه فضر به رجله ودعاه وفي رواية

رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقام الصلاة وآتاه الزكاة والنصح لكل مسلم ﴿باب اذا باع فخلا قد أبرت﴾ حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع فخلا قد أبرت فخرم البائع الآن يشترط المبتاع ﴿باب﴾ الشرط في اليسوع * حدثنا عبد الله بن مسعود حدثنا الليث عن ابن شهاب عن عروة أن عائشة رضى الله عنها أخبرته أن برة جاءت عائشة تستعينها في كتابها ولم تكن قضت من كتابها شأ قالت لها عائشة ارجى الى الهى فان احبوا أن أقضى عنك كائن ويكون لأولئك ففعلت فذكرت ذلك برة الى الهى فاقوا وقالوا ان تحسب علك فلتفعل ويكون لأولئك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها الهى فأعتق فأعمالا لعلى اعقت ﴿باب﴾ اذا شرط البائع ظهور الدابة الى مكان مسمى

جاء حديثنا ابو نعيم حدثنا زكريا قال سمعت عامرا يقول حدثني جابر انه كان يسير على جمل له قد أعيا في النبي صلى الله عليه وسلم فضر به فدعاه فسار يسيرا ليس يسير مثله ٢٢٢٩

على جابر وسأني بانه **(قوله فلما قدمنا)** زاد مغيرة عن الشعبي كما مضى في الاستقراض فلما دنونا من المدينة استأذنته فقال تزوجت بكرا أم نبيا وسأني الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى وزاد فيه فقدمت المدينة فاخبرت خالي ببيع الجبل فلما نبي ووقع عندا جدم من رواية تبيع المدكور فأتيت عمي بالمدينة فقلت لها ألم ترى أتي بعت ناخنا فخارا ثم أعجبها ذلك وسأني القول في بيان تسمية خاله في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى وحزم ابن لقطه بانه جدد بفتح الجيم وتشديد الدال ابن قيس وأما عمته فاسمها هند بنت عمرو ويحتمل أنهم جميعا لم يعجبهم ما يعمل تقدم من أنه لم يكن عنده ناخص غيره وأخرجه من هذا الوجه في كتاب الجهاد بلفظ ثم قال أتت أهلها فقدمت الناس الى المدينة وفي رواية وهب بن كيسان في أوائل السبع وقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قبل وقدمت الغداة فأتت الى المسجد فوجدته فقال الان قدمت قلت نعم قال فدع الجبل وادخل فصل ركعتين وظاهرهما التناقض لان في احدهما أنه تقدم الناس الى المدينة وفي الاخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم قبل فحصل في الجمع بينهما أن يقال انه لا يلزم من قوله فتقدمت الناس أن يسبقوا سبقهم لاحتمال أن يكونوا الحقوه بعد أن تقدمهم لهم لتزول امر احده او قوم أو غير ذلك ولعله امتثل أمره صلى الله عليه وسلم بأن لا يدخل ليليات دون المدينة واستقر النبي صلى الله عليه وسلم الى أن دخلها سحرا ولم يدخلها جابر حتى طلع النهار والعلم عنده الله تعالى **(قوله أتته بالجبل)** في رواية مغيرة فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة غدوت بالعبور والى المتوكل عن جابر كسائي في الجهاد فدخلت بعني المسجد واله وعقلت الجبل فقلت هذا جبل فخرج فجعل يطبق بالجبل ويقول جملنا فبعث الى أوامق من ذهب ثم قال استوفيت الثمن قلت نعم **(قوله وقد نفي غنمه ثم انصرفت)** في رواية مغيرة الماضية في الاستقراض فاعطاني عن الجبل والجبل وسهمي مع القوم وفي رواية الاثنية في الجهاد فاعطاني غنمه وردته على وهي كلها بطريق المجاز لان العطية انما وقعت له بواسطة بلال كبارواه مسلم من هذا الوجه فلما قدمت المدينة قال بلال اعطه أو قبضت من ذهب وزده قال فاعطاني أو قبضت وزادني قراطا فقلت لا تفارقني زيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه ذكر أخذ أهل الشام له يوم الحرة وتقدم نحوه في الوكالة المصنف من طريق عطاء وغيره عن جابر ولا جدوا في عوانته من طريق وهب بن كيسان فوالله ما زال يبغي ويريد عندنا ونرى مكانه من بيتنا حتى أصيب أمس فيها أصيب للناس يوم الحرة وفي رواية أبي الزبير عن جابر عند التسائي فقال يا بلال اعطه غنمه فلما أدبرت دعائي خفت أن رده على فقال هولك وفي رواية وهب بن كيسان في النكاح فأمر بلال أن يزن لي أو قبضة فوزن بلال وأرجح لي في الميزان فانطلقت حتى ولبت فقال ادع جابرا فقلت الان يدعي الجبل ولم يكن شيء أبغض الي منه فقال خذ جلك واثق غنمه وهذه الرواية مشككة مع قوله المتقدم ولم يكن لنا ناخص غيره وقوله وكانت لي الحاجة شديدة ولكني استحييت منه ومع تنديم خاله له على بيعه ويمكن الجمع بان ذلك كان في أوّل الحال وكان الثمن أو فرس من قيمته وعرف انه يمكن أن يشتري به أحسن منه ويبقى له بعض الثمن فلذلك صار يكره رده عليه ولا جدم من طريق أبي هيرة عن جابر فلما أتته دفع الى البعير وقال هولك فخرت برجل من اليهود فاخبرته فجعل يبجب ويقول اشترى منك البعير ودفع اليك الثمن ثم وهبه

فلما قدمنا أتته بالجبل
وقد نفي غنمه ثم انصرفت
فارسل على أرى

لأن قلت نعم (قوله ما كنت لا أخذجلك خذجلك ذلك فهو مالك) كذا وقع هنا وقد رواه علي بن عبد
 العزيز عن أبي نعم شيخ البخاري فيه بلفظ أنا في أعما ما كستك لا خذجلك خذجلك ودرأهمك
 هما لا أخرجه أبو نعم في المستخرج عن الطبراني عنه وكذا أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن
 نمير عن زكريا لكن قال في آخره فهو لك وعليها أقصر صاحب العمدمة ووقع لأجد عن يحيى
 القطان عن زكريا بلفظ قال أظننت حين ما كستك أذهب بحملك خذجلك ونحوه فهما لك
 وهذه الرواية وكذلك رواية البخاري توضح أن اللام في قوله لا خذجلك تعليل وبعدها مئة ممدودة
 ووقع لبعض رواة مسلم كما حكاه عياض لأبصغة النبي خذ بصغة الأمر ويلزم عليه التكرار
 في قوله خذجلك وقوله ما كستك هو من المماكة أي المناقصة في الثمن وأشار بذلك إلى ما وقع
 بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم قال ابن الجوزي هذا من أحسن التكرار لأن من باع
 شيئا فهو في الغالب محتاج لنفسه فإذا تعوض من الثمن بقي في قلبه من المبيع أسف على فراقه
 كما قيل

وقد تخرج الحاجات بأمر مالك * نفائس من ريب من ضمنت

فإذا رد عليه المبيع مع ثمنه ذهب الهم عنه وثبت فرجه وقضت حاجته فكيف مع ما انضم إلى
 ذلك من الزيادة في الثمن (قوله وقال شعبة عن مغيرة) أي ابن مقسم الضبي (عن عامر) هو الشعمي
 (عن جابر أقرني ظهره) بتقديم الفاء على القاف أي جلني على فقاره والنقار عظام الظهر ورواية
 شعبة هذا هو صلها البيهقي من طريق يحيى بن كثير عنه (قوله وقال اسحق) أي ابن إبراهيم (عن
 جبرير عن مغيرة فبعته على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة) وهذه الرواية تأتي موصولة في الجهاد
 وهي دالة على الاشتراط بخلاف رواية شعبة عن مغيرة فإنها لا تدل عليه وقد روي عن جابر
 عن مغيرة عند النسائي بلفظ محتمل قال فيه قال بعنيته ولت ظهره حتى تقدم ووافق زكريا على
 ذكر الاشتراط فيه يسار عن الشعبي أخرجه أبو نعامة في صحيحه بلفظ فاستمر حتى يبرأ عني أن
 لي ظهره حتى أقدم المدينة (قوله وقال عطاء وغيره) أي عن جابر (ولت ظهره إلى المدينة) تقدم
 موصولا مطلقا في الوكالة ولفظه قال بعنيته قلت هو لك قال قد أخذته بأربعة دنانير ولت ظهره
 إلى المدينة وليس فيها أيضاً دلالة على الاشتراط (قوله وقال محمد بن المنكدر عن جابر شرط لي ظهره
 إلى المدينة) وصله البيهقي من طريق المنكدر بن محمد بن المنكدر عن أبيه وهو وصله الطبراني من
 طريق عثمان بن محمد الأحنسي عن محمد بن المنكدر بلفظ فبعته ما يراه وشرطه أن يركبوه إلى
 المدينة (قوله وقال زيد بن أسلم عن جابر ولت ظهره حتى ترجع) وصله الطبراني والبيهقي من طريق
 عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه بتمامه (قوله وقال أبو نازر) بغير جابر أقرناك ظهره إلى المدينة
 وصله البيهقي من طريق حماد بن زيد عن أبيه عن أبي اليزيد وهو عند مسلم من هذا الوجه
 بلفظ فبعته منه بمائة أو أقل قلت على أن لي ظهره إلى المدينة قال ولت ظهره إلى المدينة
 وللنسائي من طريق ابن عينة عن أبيه قال قد أخذته بكذا وكذا وقد أقرناك ظهره إلى المدينة
 (قوله وقال الأعمش عن سالم) هو ابن أبي الجعد (عن جابر تبليغ به إلى أهلك) وعلمنا أجود ومسلم
 وعبد بن حديد وغيرهم من طريق الأعمش وهذا اللفظ عند بن حديد ولفظ ابن سعد والبيهقي تبليغ عليه
 إلى أهلك ولفظ مسلم فتبليغ عليه إلى المدينة ولفظ أجود قد أخذته ببيعة أركبه فإذا قدمت فأتينا

قال ما كنت لا أخذجلك
 فخذجلك ذلك فهو مالك
 وقال شعبة عن مغيرة عن
 عامر عن جابر أقرني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ظهره
 إلى المدينة وقال اسحق عن

جبرير عن مغيرة فبعته على
 أن لي فقار ظهره حتى أبلغ
 المدينة وقال عطاء وغيره
 ولت ظهره إلى المدينة وقال
 محمد بن المنكدر عن جابر
 شرط ظهره إلى المدينة
 وقال زيد بن أسلم عن جابر
 ولت ظهره حتى ترجع وقال
 أبو نازر بغير جابر أقرناك
 ظهره إلى المدينة وقال
 الأعمش عن سالم عن جابر
 تبليغ به إلى أهلك

٢٠٢/٢

٢٠٤/٢

٢٠٥/٢

٢٠٦

٢٠٧

٢٠٨

٢٠٩

٢١٠

٢١١

به وهي متقاربة (قوله قال أبو عبد الله) هو المصنف (الاشتراط أكثر وأصح عندي) أي أكثر
 طرقاً وأصح مخرجا وأشهر بذلك إلى أن الروايات تختلف وأعن جابر في هذه الواقعة هل وقع الشرط في
 العقد عند البيع أو كان ركوبه للبعيل بعد بيعه إباحة من النبي صلى الله عليه وسلم بعد شراؤه على
 طريق العارية وأصرح ما وقع في ذلك رواية النسائي المذكورة لكن اختلف فيها جابر بن زيد
 وسفيان بن عيينة وجاد أعراف بحديث أبي بن سفيان والحاصل أن الذين ذكروه بصيغة
 الاشتراط أكثر عدداً من الذين خالفوهم وهذا وجه من وجوه الترجيح فيكون أصح ويتبع
 أيضاً بأن الذين رووه بصيغة الاشتراط معهم زيادة وهم حفاظ فتكون حجة وليست رواية من لم
 يذكر الاشتراط منافسة لرواية من ذكره لأن قوله لك ظهره وأقربناك ظهره وتبلغ عليه لا يمنع
 وقوع الاشتراط قبل ذلك وقد رواه عن جابر بمعنى الاشتراط أيضاً أبو المتوكل عند أحمد
 ولفظه فبعتي ولك ظهره والى المدبنة لكن أخرجه المصنف في الجهاد من طريق أخرى عن أبي
 المتوكل فلم تعرض للشرط إثباتاً ولا نفياً ورواه أحمد من هذا الوجه بلفظ أتبعني جملك قلت
 نعم قال أقدم عليه المدينة ورواه أحمد من طريق أبي هبيرة عن جابر بلفظ فاشترى مني بعد ما جعل
 لي ظهره حتى أقدم المدينة ورواه ابن ماجه وغيره من طريق أبي نضرة عن جابر بلفظ فقلت
 يا رسول الله هو لنا خيل إذا أتت المدينة ورواه أيضاً عن جابر بن عتيق عن أبيه عند أحمد فليذكر
 الشرط ولفظه قد أخذته بوقعة قال فنزلت إلى الأرض فقال مالك قلت جلاك قال اركب فركبت
 حتى أتت المدينة ورواه أيضاً من طريق وهب بن كيسان عن جابر فليذكر الشرط قال فبسه
 حتى بلغ أوقية قلت قد رضيت قال نعم قلت فهو لك قال قد أخذته ثم قال يا جابر هل تروى
 الحديث وما جئ به المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من
 أهل الحديث لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكاثرت الروايات
 وهو شرط الاضطراب الذي برز به الخبر وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح قال ابن دقيق العبد
 إذا اختلفت الروايات وكانت الخجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات
 أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون روايتها أكثر عدداً أو أوثق حفاظاً فيعين العمل بالإصحاح
 إذا الضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى والمريح لا يمنع التسليم بالإصحاح وقد جرح الطحاوي
 إلى تصحيح الاشتراط لكن تأوله بأن البيع المذكور لم يكن على الحقيقة لقوله في آخر ما تروى
 ما كنت الخ قال فآبه يشعر بأن القول المتقدم لم يكن على التتابع حقيقة ورده القرطبي
 بأنه دعوى مجردة وتغيير وتحويل لا تأويل قال وكيف يصنع قائله في قوله بعتك بأوقية بعد
 المساومة وقوله قد أخذته وغير ذلك من الالفاظ المنصوصة في ذلك واحتج بعضهم بأن الركوب
 إن كان من مال المشتري فالبيع فاسد لأنه بشرط نفسه ما قدمه المشتري وإن كان من ماله
 ففاسداً لأن المشتري لم يملك المنافع بعد البيع من جهة البائع وإنما ملكها لتمامه طرأ في ملكه
 وتنعى بان المبيعة المذكورة قد تدرت بقدر من ثمن البيع ووقع البيع بعبادها ونظيره من باع
 نخلاً قد أبرت واستثنى ثمرها والمشتري استثنى ثمرها واستثنى ثمرها والمشتري استثنى ثمرها
 فلا مانع فيحصل ما وقع في هذه القصة على ذلك وأغرب ابن حزم فزعم أنه يؤخذ من الحديث أن
 البيع لا يتم إلا بالبائع بهند عقد البيع مخبر قبل التفريق فلما قال في آخره أن ما كنت دل

٢١٣٧

٢٢٢٨

٢٤٥٥

٢٢٤٢

٢٢٨٧

٢١٠٩

قال أبو عبد الله الاشتراط
 أكثر وأصح عندي

على أنه كان اختار ترك الإخذوا وانما اشترط لجابر ركوب جبل نفسه فليس فيه حجة لمن أجاز الشرط في البيع ولا يتحقق ما في هذا التأويل من التكلف وقال الاسماعيلي قوله ولأن ظهره وعده مقام مقام الشرط لأن وعلمه لا خلف فيه وهيبته لا رجوع فيها التزم به الله تعالى له عن دناءة الأخلاق فلذلك ساغ لبعض الروايات أن يعبر عنه بالشرط ولا يلزم أن يجوز ذلك في حق غيره وحاصله أن الشرط لم يقع في نفس العقد وانما وقع سابقاً وألا حقا فتبرع بمنفعته أولاً كما تبرع برقبته آخره ووقع في كلام القاضي أبي الطيب الطبري من الشافعية أن في بعض طرق هذا الخبر فليأخذ في الثمن شرطت حملاني إلى المدينة واستدل بها على أن الشرط تأخر عن العقد لكن لم أقف على الرواية المذكورة وإن ثبت في عين تأويلها على أن معنى نقض في الثمن أي فروزه لي واتفقتا على تعيينه لأن الروايات الصحيحة صريحة في أن قبضه الثمن انما كان بالمدينة وكذلك ينعين تأويل رواية الطحاوي أتبعني بحال هذا إذا قدمنا المدينة بيد بنار الحديث فالمعنى أتبعني بيد بناراً وفكراً إذا قدمنا المدينة وقال المهلب ينبغي تأويل ما وقع في بعض الروايات من ذكر الشرط على أنه شرط تفصل لا شرط في أصل البيع ليوافق رواية من روى أقفر ناك ظهره وأعرنت ظهره وغير ذلك مما تقدم قال ويؤيده أن القصة جرت كلها على وجه التفصيل والرقق بجابر ويؤيده أيضاً قول جابر هو لك قال لا بل بعينه فليقبل منه الابن رقبته وسبق الاسماعيلي على نحو هذا وزعم أن النكتة في ذكر البيع أنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يبر جابراً على وجه لا يحصل لغیره طمع في مثله فبإيعاده في جله على اسم البيع لتوفر عليه بروه ويق البعير قائماً على ملكه فكان ذلك أهناً لمعروفه قال وعلى هذا المعنى أمره بل لا أن يزيد على الثمن زيادة مبهمة في الظاهر فإنه قصد بذلك زيادة الاحسان الممنوع غير أن يحصل لغیره تأميل في نظيره ذلك وتعبق بانه لو كان المعنى ما ذكره لكان الحال باقياً في التأميل المذكور عند رده عليه البعير المذكور والثمن معا وأجيب بان حالة السفر غالباً تقتضي قلة الشيء بخلاف حالة الحضر فلان ما لا عند التسعة من طمع الأتمل وأقوى هذه الوجوه في نظري ما تقدم نقله عن الاسماعيلي من أنه وعد جمل الشرط وأبدى السهلي في قصة جابر مناسبة لطيفة غير ما ذكره الاسماعيلي ملخصها أنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر جابراً بعد قتل أبيه بأحد أن الله أحياه وقال ما تشتهي فازيدك كد صلى الله عليه وسلم الخبر بما يشتميه فاشترى منه الجمل وهو مطية بمن معلوم ثم وفر عليه الجمل والثمن وزاده على الثمن كما اشترى الله من المؤمنين أنفسهم بمن هو الجنة ثم رد عليهم أنفسهم و زادهم كما قال تعالى للذين أحسنوا الحسنى وزيادة **قوله** وقال عبيد الله أي ابن عمر العبري (وابن اسحق عن وهب) أي ابن كيسان (عن جابر) أي في هذا الحديث (اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية) وطريق ابن اسحق وصلها أحمد وأبو يعلى والبيهقي ومطولة وفيها قال قد أخذته بدرهم قلت إذا فبني يارسول الله قال فبدرهمين قلت لا فلزم زيل يرفع لي حتى بلغ بأوقية الحديث ورواية عبيد الله وصلها المؤلف في البيوع ونقطة قال أتبيع جملاً قلت نعم فاشتراه مني بأوقية **قوله** وتابعه زيد بن أسلم عن جابر أي في ذكر الأوقية وقد تقدم أنه موصول عند البيهقي **قوله** وقال ابن جريح عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير تقدم أنه موصول عند المصنف في الوكالة وقوله وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة هومن كلام المصنف قصد به الجمع بين الروايتين وهو كما قال بناء على أن

وقال عبيد الله وابن اسحق عن وهب عن جابر اشتراه النبي صلى الله عليه وسلم بأوقية وتابعه زيد بن أسلم عن جابر وقال ابن جريح عن عطاء وغيره عن جابر أخذته بأربعة دنانير وهذا يكون أوقية على حساب الدينار بعشرة دراهم

المردابا لوقية أي من الفضة وهي أربعون درهما وقوله الد نار مبتدأ وقوله بعشرة خبره أي
 دينار ذهب بعشرة دراهم فضة ونسب شيخنا ابن الملقن هذا الكلام إلى الرواية عطاء ولم يذكر ذلك في
 شئ من الطرق لافي البخاري ولا في غيره وانما هو من كلام البخاري (قوله) ولم يبين الثمن مغيرة عن
 الشعبي عن جابر وابن المنكدر وأبو الزبير عن جابر ابن المنكدر معطوف على مغيرة وأراد أن
 هؤلاء الثلاثة لم يعينوا الثمن في روايتهم فاماروا بمغيرة فتقدمت موصولة في الاستقراض وتأتي
 مخطوطة في الجهاد وليس فيها ذكر الثمن وكذا أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما ولذلك لم يعين يسار
 عن الشعبي في روايته الثمن أخرجه أبو عوانة من طريقه ورواه أحمد من طريق يسار فقال عن
 أبي هبيرة عن جابر ولم يعين الثمن في روايته أيضا وأما ابن المنكدر فوصله الطبراني وليس فيه
 التعمين أيضا وأما أبو الزبير فوصله النسائي ولم يعين الثمن لكن أخرجه مسلم فعين الثمن ولفظه
 فبعته منه بخمس أو أوقلت على أن أظهره إلى المدينة وكذلك أخرجه ابن سعد ورواه في
 فوائد تمام من طريق سلمة بن كهيل عن أبي الزبير فقال فيه أخذته منك يا جابر (قوله)
 وقال الأعمش عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر أوقية ذهب) وصله أحمد ومسلم وغيرهما هكذا
 وفي رواية لأحمد صحيحة قد أخذته بوقية ولم يصفها لكن من وصفها حافظ فزادته مقبولة
 (قوله) وقال أبو إسحق عن سالم) أي ابن أبي الجعد (عن جابر عاثن درهم وقال داود بن قيس عن
 عبد الله بن مقسم عن جابر اشتراه بطريق تبولك أحسبه قال بربع أو أوق) أماروا بما في إسحق
 فلم أقتض على من وصله ولم يختلف نسخ البخاري أنه قال فيها عاثن درهم ووقع للتوروي أن في
 بعض روايات البخاري ثمانمائة درهم وليس ذلك فيه أصلا ولعله أراد هذه الرواية فتحصفت وأما
 رواية داود بن قيس فجزم بزمان القصة وشك في مقدار الثمن فاجزم بأن القصة وقعت في طريق
 تبولك فوافقته على ذلك على يزيد بن جعدان عن أبي المتوكل عن جابر أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم خرج بجابر في غزوة تبولك فذكر الحديث وقد أخرجه المصنف من وجه آخر عن أبي
 المتوكل فقال في بعض أسنانه ولم يعينه وكذا أحسبه أكثر الرواة عن جابر ومنهم من قال كنت في
 سفر ومنهم من قال كنت في غزوة تبولك ولا منافاة بينهما وفي رواية أبي المتوكل في الجهاد
 لا أدري غزوة أو عمرة ويؤيد كونه كان في غزوة قوله في آخر رواية أبي عوانة عن مغيرة
 فاعطاني الجمل وثمته وسهمي مع القوم لكن جزم ابن إسحق عن وهب بن كيسان في روايته
 المشار إليها قبل بأن ذلك كان في غزوة ذات الرقاع من غزو وكذا أخرجه الواقدي من طريق
 عطية بن عبد الله بن أبيس عن جابر وهي الرابحة فطري لأن أهل المغازي أضبط لذلك من
 غيرهم وأيضا فقد وقع في رواية الطحاوي أن ذلك وقع في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة
 وليست طريق تبولك ملاقية لطريق مكة بخلاف طريق غزوة ذات الرقاع وأيضا فإن كثير
 من طرق أنه صلى الله عليه وسلم سأل في تلك القصة هل تزوجت قال نعم قال أتزوجت بكذا أم
 ثيبا الحديث وفيه اعتذاره بتزوجه الثيب بأن أباه استشهدا حذرت له أخواته فتزوج ثيبا
 لتسطنهن وتقوم عليهن فاشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه فيكون وقوع القصة ذات
 الرقاع أظهر من وقوعها في تبولك لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح
 وتبولك كانت بعدها بسبع سنين والله أعلم لاجرم جزم البيهقي في الدلائل بما قال ابن إسحق (قوله)

ولم يعين الثمن مغيرة عن
 الشعبي عن جابر وابن
 المنكدر وأبو الزبير عن جابر
 وقال الأعمش عن سالم عن
 جابر أوقية ذهب وقال أبو
 إسحق عن سالم عن جابر
 عاثن درهم وقال داود بن
 قيس عن عبد الله بن مقسم
 عن جابر اشتراه بطريق
 تبولك أحسبه قال بربع
 أو أوق

وقال أبو نضرة عن جابر اشتراه بعشرين ديناراً (وصلاه من ما حقه من طريق البحر يرى عنه بلفظ
 نمازال يزيد في ديناراً ديناراً حتى بلغ عشرين ديناراً وأخرجه مسلم والنسائي من طريق أبي
 نضرة قالهم الثمن **(قوله)** وقول الشعبي بأوقية أكثر) أي موافقة للعصر من الأقوال والحاصل من
 الروايات أوقية وهي رواية الأكثر وأربعة ذنان وهو لا يتخالفها كما تقدم وأوقية ذهب وأربع
 أواق وخمس أواق وما تادروهم وعشرون ديناراً هذا مذكراً المصنف ووقع عند أحمد والزار
 من رواية علي بن زيد عن أبي التوكل ثلاثة عشر ديناراً وقد جمع عياض وغيره من هذه الروايات
 فقال سبب الاختلاف انهم دروا بالمعنى والمراد أوقية الذهب والأربع أواق والخمس بقدر عشرين
 الأوقية الذهب والأربعة ذنان يرمع العشر من ديناراً محمولة على اختلاف الوزن والعدد وكذلك
 رواية الأربعين درهم مع المائتي درهم قال وكان الأخبار بالقصة عما وقع عليه العقد وبالذهب
 عما حصل به الوفاء وبالعكس ٥٥ ملخصاً وقال الداودي المراد أوقية ذهب ويحمل عليه أقول
 من أطلق ومن قال خمس أواق أو أربع أواق من فضة وقتها يومئذ أوقية ذهب قال ويحتمل أن
 يكون سبب الاختلاف ما وقع من الزيادة على الأوقية ولا يخفى ما فيه من التعسف قال القرطبي
 اختلفوا في غن الجمل اختلافاً لا يقبل التلخيص وتكلف ذلك به يد عن التحقيق وهو مبنى على أمر
 لم يصح نقله ولا استقام ضبطه مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم وانما تحصل من مجموع الروايات
 أنه باعه البعير بثمان معلوم بينهما وزاده عند الوفاء زيادة معاملة ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك
 قال الأصمعي ليس اختلافهم في قدر الثمن بزيادة الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان
 كرمه صلى الله عليه وسلم ونواضعه وحنونه على أصحابه وبركته دعائه وغير ذلك ولا يلزم من وهم
 بعضهم في قدر الثمن فوهينه لأصل الحديث (قلت) وما جنح إليه البخاري من الترحيم أقصد
 وبالرجوع إلى التحقيق أسعد فليعتمد ذلك وبالله التوفيق وفي الحديث جواز المسامحة بأن
 يعرض سلعته للبيع والمما كسة في البيع قبل استقرار العقد واستاء المشتري بذلك الثمن وان
 القبض ليس شرطاً في صحة البيع وأن إجابة الكبير بقول لا جائز في الأمر الجائز والتحدث
 بالعمل الصالح للآتيان بالقصة على وجهها الأعلى وجه تركية النفس وإرادة الفخر وفيه تنقيد
 الإمام والكبير لأصحابه وسؤاله عما ينزل بهم وعائنتهم بما يسر من حال أو مال أو دعاء ونواضعه
 صلى الله عليه وسلم وفيه جواز ضرب الدابة للسير وإن كانت غير مكلفة ومجملها إذا لم يتحقق أن
 ذلك منها من فرط تعب واعياء وفيه توفير التابيع لرئيسه وفيه ألو كالة في وفاء الديون والوزن على
 المشتري والشراء بالنسيئة وفيه رد العطية قبل القبض لقول جابر هو لك قال لا بل بعينه وفيه
 جواز إدخال الدواب والأمتعة إلى رحاب المسجد وحواله واستئصال ذلك على طهارة أو نوال
 الأبل ولا يجحفه وفيه المحافظة على ما تبرك به لقول جابر لا تقارفتي الزيادة وفيه جواز الزيادة
 في الثمن عند الأداء والرجحان في الوزن لكن برضا المالك وهي هبة مستأمنة حتى لو ردت
 السلعة بعيب مثلاً لم يجب ردها أو هي تابعة للثمن حتى ترد فيه احتمال وفيه فضله الجابر حيث
 ترك حفظ نفسه وامتنل أمر النبي صلى الله عليه وسلم له ببيع جمعه مع احتياجه إليه وفيه منجزة
 ظاهرة للنبي صلى الله عليه وسلم وجواز إضافة الشيء إلى من كان مالكة قبل ذلك باعتبار ما كان
 واستئصال به على صحة البيع بغير تصريح بإيجاب ولا قبول لقوله فيه قال بعينه بأوقية فبقية

وقال أبو نضرة عن جابر
 اشتراه بعشرين ديناراً
 وقول الشعبي بأوقية أكثر
 الاشتراط أكثر وأصح
 عندى قاله أبو عبد الله

(باب الشروط في المعاملة) * حدثنا أبو الهيثم نا شعيب حدثنا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قالت
 الانصار للنبي صلى الله عليه وسلم اقسم بيننا وبين اخواننا الخيل قال لا فقال الانصار تكفوننا الموتة ونشرككم في الثمرة قالوا
 سمعنا وأطعنا * حدثنا موسى بن اسمعيل حدثنا جويرية بن أسماء عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال أعطى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خبر اليهود أن يعدلواهم وزرعوا لهم مظهر ما يرضون منها (باب الشروط في المهر عند عقد النكاح) * وقال
 عمران مقاطع الحقوق عند الشروط ولا ما شرطت * وقال المسور (٢٣٧) سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر مهر

ولم يذكر صيغة ولا جهة فيه لان عدم الذكر لا يستلزم عدم الوقوع وقد وقع في رواية عطاء الماضية
 في الواقعة قال بعينه قال قد أخذته باربعة ذنان فهذا فيه القبول ولا ايجاب فيه وفي رواية
 جويرية في الجهاد قال بل بعينه قلت لرجل على أوقية ذهب فهو لك بها قال قد أخذته ففقه
 الايجاب والقبول معا وأبين منها رواية ابن اسحق عن وهب بن كيسان عند أحمد قلت قد
 ربيت قال نعم قلت فهو لك بها قال قد أخذته فيستدل بها على الاكتفاء في صيغ العقود
 بالنكيات (تكميل) * آل أمر جل جابر هذا المتقدم له من بركة النبي صلى الله عليه وسلم الى
 ما لحسن فرائد في ترجمة جابر من تاريخ ابن عساکر بسنده الى أبي البرقع جابر قال فاقام
 الجبل عندى زمان النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فمضت به عرفه في قصته فقال
 اجعلني ابل الصدقة وفي أطيب المراعى ففعل به ذلك الى أن مات (قوله) باب الشروط
 في المعاملة أى من مزارع وغيرها ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي هريرة في توافق
 المهاجرين أن يكفوا الانصار الموتة والعدل ويشركوهم في الثمرة من اربعة وقد تقدم الكلام
 عليه في فضل النكحة في أواخر الهبة والشروط المذكور لغوى اعتبره الشارع فصار شرعا لان
 تقديره ان تكفونا نفقس بينكم * ثانيهما حديث ابن عمر في قصة من اربعة أهل خيبر ذكره مختصرا
 وقد تقدم الكلام عليه في المزارعة (قوله) باب الشروط في المهر عند عقد
 النكاح بضم العين المهملة من عقد والمراد وقت العقد (قوله وقال عمر) أى ابن الخطاب
 (ان مقاطع الحقوق الخ) وصله ابن أبي شيبة وسعد بن منصور بن طريق اسمعيل بن عبد الله بن
 أبي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم بن قيس المجبة وسكون النون عنه وسأى سببا في النكاح
 وكذلك حديث المسور المعلق وحديث عقبة بن عامر الموصول مع الكلام على جميع ذلك ان
 شاء الله تعالى (قوله) باب الشروط في المزارعة هذه الترجمة أخص من الماضية
 قبل ياب ثم ذكر فيه حديث نافع بن خديج مختصرا وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في المزارعة
 (قوله) باب ما لا يجوز زمن الشروط في النكاح ذكر فيه حديث أبي هريرة
 ولا يحطن على خطبة أخيه وسأى الكلام عليه في كتاب النكاح وتقدم ما يتعلق به من البيوع
 في مكانة وقوله طلاق أخها أى بالنسبة الى كونها مبصران ضرتين والمراد أخوة الاسلام لانها
 الغالب (قوله) باب الشروط التي لا تلحق في الحدود ذكر فيه حديث أبي هريرة

له فأتى عليته في ماضيه
 فأحسن قال حدثني
 فصدقتي وعدني فوفيتني
 * حدثنا عبد الله بن يوسف
 حدثنا الليث قال حدثني يزيد
 ابن أبي حبيب عن أبي الخير
 عن عقبة بن عامر رضي الله
 عنه قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أحق الشروط
 أن توفاه ما استحلتم به
 الفروج * (باب الشروط
 في المزارعة) * حدثنا مالك
 ابن اسمعيل حدثنا ابن عيينة
 حدثنا يحيى بن سعيد قال
 سمعت حنظلة الزرقى قال
 سمعت نافع بن خديج رضي
 الله عنه يقول كأكثر
 الانصار حقلنا فكانت تكري
 الارض فربما أخرجت هذه
 ولم تخرج هذه فبينا عن ذلك
 ولم نمتع عن الورق * (باب ما لا
 يجوز من الشروط في
 النكاح) * حدثنا مسدد
 حدثنا يزيد بن زريع
 حدثنا معمر بن الزهري

عن سعد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يزيدن على بيع أخيه ولا يحطن على
 خطبته ولا تسأل المرأة طلاق أخها التسكتكى أنا * (باب الشروط التي لا تلحق في الحدود) * حدثنا عقبة بن سعيد حدثنا الليث
 عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أشدك الله الاقصيت لي كتاب الله فقال الخضم الآخر هو الله
 منه ثم فاقض بيننا بكتاب الله وأبذني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ان انا كان عسقا فاعلى هذا فزني يا أمه
 والى أخبرت أن على ابنى الرجم فاقضت منه بعة شاة وقيدة فسألت أهل العلم فاجروني فاعلى ابنى ما تله وتقرى

عام وان على امرأه هذا الرحم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى نفسى بيده لا تضيئ ينسكا بكباب الله الوليدة والغمر دة عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام اعدا أنس الى امرأه هذا فان اعترفت فأرجعها قال فعدا عليها فاعترفت فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجرت * (باب ٢٣٨) ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعق * حدثنا خلد بن يحيى

ورب زبد بن خالفي قصة العسف وقد ترجم له في الصلح اذا صلحوا على جور فهو مرمود ويستفاد من الحديث ان كل شرط وقع في رفع حذ من حدود الله فهو باطل وكل صلح وقع فيه فهو مرمود وسائر الكلام عليه في الحدود ان شاء الله تعالى ﴿قوله ما﴾ ما يجوز من شروط المكاتب اذا رضى بالبيع على أن يعق ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر العتق ﴿قوله ما﴾ الشروط في الطلاق أى تعليق الطلاق ﴿قوله وقال ابن المسيب والحسن وعطاء بن أبا هرة﴾ (أو آخر فهو أحق بشرطه) وصله عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن وأن المسيب في الرجل يقول امرأه اطلقى وعبد حبان يفعل كذا اقدم الطلاق والعتاق قال اذا قل الذى قال فليس عليه طلاق ولا عتاق وعن ابن جريح عن عطاء مثله وزاد قلت له فان ناسا يقولون هي طليقة حين بدأ بالطلاق قال لا هو أحق بشرطه وروى ابن أبي شبة عن وجه آخر عن قتادة عن سعيد بن المسيب والحسن في الرجل يحلف بالطلاق فيسأله قال لا يثأه اذا وصله بكلامه وأشار بقتادة بذلك الى قول شريح وابراهيم النخعي اذا بدأ بالطلاق قبل عينه وقع الطلاق بخلاف ما اذا أخره وقد خالفهم الجهور في ذلك ﴿قوله عن أبي حازم﴾ هو سائر الاشعي وقد تقدم الكلام على حديث أبي هريرة هذا في البيع مقرر فافى مواضعه والقرض منه قوله ولا تشترط المرأة طلاق أختها لان مفهومه انه اذا اشترط ذلك فطلق أختها وقع الطلاق لان قوله لم يقع لم يكن للنهي عنه معنى قاله ابن بطال وبقى الكلام على ما يتعلق منه بالطلاق في كتاب النكاح ان شاء الله تعالى ﴿قوله تابعه معاذ﴾ أى ابن معاذ الغنوي (وعبد الصمد) هو ابن عبد الوارث والمعنى انه سماه تابعاً لمحمد بن عرفة في تصريحه برفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم واسناد انتهى اليه صريحاً ﴿قوله وقال غندر وعبد الرحمن﴾ أى ابن مهيدي (نهي) يعنى أنه حاربه وياه أيضاً عن شعبة فاجابها الفاعل وذكره بضم النون وكسر الهاء ﴿قوله وقال آدم﴾ أى ابن أبي ياس يعنى عن شعبة (نهي) أى ولم بسم فاعل النهي أيضاً ﴿قوله وقال الضر﴾ أى ابن شميد (وبجانب من نهال) يعنى عن شعبة أيضاً نهى أى يضر النون والهاء ولم بسم فاعل النهي أيضاً وهذه الروايات قد وقعت لنا موصولة فأما رواية معاذ فوصلها مسلم ولقطة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التلق الحديث وأما رواية عبد الصمد فوصلها مسلم أيضاً وقال فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بمن حديث معاذ وكذلك أخرجه النسائي من طريق ججاج بن محمد أو عوانة عن طريق يحيى بن بكير وأبي داود الطيالسي كلهم عن شعبة لكن شك اوداود وهل هو نهى أو نهى وأما رواية غندر فوصلها مسلم أيضاً قال حدثنا أبو بكر بن نافع حدثنا غندر وقال في روايته نهى بكلفه البخاري وكذلك أخرجه مسلم من طريق وهب بن جرير وأبو عوانة من طريق أبي الضر كلاهما عن شعبة وأما رواية عبد الرحمن بن مهيدي فوصلها (٣) وأما رواية

تابعه معاذ وعبد الصمد عن شعبة وقال غندر وعبد الرحمن نهى وقال آدم نهى وقال الضر وبجانب من نهال نهى آدم

(٣) بعد قوله فوصلها يابض بنسخة معينة وفي أخرى تركه وحذف هذه الجملة ولعل المؤلف يرضى البحث على من وصل رواية عبد الرحمن وعبارة القسطلاني قال الحافظ بن جرير في المقدمة رواية آدم وعبد الرحمن والضر لم أقف عليها موصولة فقال في الفتح رواية آدم رواها في نسخة وأما رواية الضر فوصلها الحسن بن راهويه في مسنده عنه اهـ فخره صحيحه

* (باب الشر وطمع الناس بالقول) * حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام أن ابن جريح أخبره قال اخبرني يعلى بن مسلم وغرو ابن دينار عن سعد بن جبير بن زيد أحدهما على صاحبه وغيرهما قد سمعته يحدثه عن سعد بن جبير قال قال العبدان عباس رضي الله عنهما قال حدثني أبي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم موسى (٢٣٩) رسول الله فذكر اخذت قال ألم أقل انك لن

تستطع معي صبرا كانت

الاولى نسيانا والوسطى

شرطا والثالثة عدا قال

لا تؤاخذني بجانيت ولا

ترهقني من أمري عسرا

لقبلا غلاما فقتله فانطلقا

فوجد احدا رابدا

ينقض قافله قراها بن

عباس أمهم ملك * (باب

الشروطي الولاء) * حدثنا

احمد بن محمد ثنا مالك عن

هشام بن عروة عن أبيه عن

عائشة قالت جاءني برة

فقلت كابت أهلي على

تسع أواق في كل عام أوقية

فأعطيني فقالت إن أحبوا

أن أعدها لهم ويكون

ولؤلؤ لي ففعلت فذهبت

بررة إلى أهلها فقالت لهم

فأبوا عليهم فأخاف من عندهم

ورسول الله صلى الله عليه

وسلم جلس فقلت اني قد

عرضت ذلك عليهم فأبوا الا

أن يكون الولاء لهم فسمع

النبي صلى الله عليه وسلم

فاخبرت عائته النبي صلى

الله عليه وسلم فقال خذها

واشترطي لهم الولاء فانما

الولاء لمن أعنت ففعلت

عائشة ثم قام رسول الله

أدوم وشاهدي نسخة رواية ابراهيم بن زيد عنه وأما رواية النضر بن شميل فوصلها
اسحق بن راهر به في مسنده عنه وأما رواية حجاج بن منهال فوصلها الليثي من طريق
اسماعيل القاضي عنه وقرنها برواية حفص بن عمر عن شعبة وأخرجه أبو عوانة من طريق
زيد بن أبي أنيسة عن عبد بن ثابت فقال فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يشك وقوله
في هذا المتن وأن يتباع المهاجر للمهاجر الحضرى وأطلق عليه ذلك على عرف
ذلك الزمان والمعنى ان الاعراب اذا جاء الى السوق ليلتاع شيئا يتوكل له الحاضر كشرايحيم
أهل السوق نفعوا ورفقا وانما له أن ينفعه ويشير عليه ويحتفل أن يكون المراد بقوله ان
يتباع ان يسرع فيوافق الرواية الماضية ﴿قوله﴾ **باب** الشرط مع الناس
بالقول ذكر فيه طرقات من حديث ابن عباس عن أبي بن كعب في قصة موسى والنضر والمراد
منه قوله كانت الاولى نسيانا والوسطى شرطا والثالثة عدا وأشار بالشرط الى قوله ان سألتك
عن شيء فعد خلافا لصاحبي والزام موسى بذلك ولم يكتب ذلك ولم يشهدا أحدا وفيه دلالة على
العمل بعتق ما دل عليه الشرط فان النضر قال لموسى لما خلف الشرط هذا فراق بيني وبينك
ولم يشكر موسى عليه ما السلام ذلك ﴿قوله﴾ **باب** الشرط في الولاء ذكر فيه طرقات
من حديث عائشة في قصة برة وقد تقدم الكلام عليه مستوفى في آخر كتاب العتق ﴿قوله﴾
باب اذا اشترط في المزارعة اذا ثبت أخرجه كذا ذكره في الترجمة مختصرة وترجم
لحديث الباب في المزارعة بوضع من هذا فقال اذا قال رب الارض أقلك ما أقرك الله ولم يذكر
أجلا له بل وافهم ما على تراخيها وأخرج هناك حديث ابن عمر في قصة يهود خيبر يلفظ تفركم
على ذلك ما شئنا وأوردناه هنا بلفظ تفركم ما أقرك الله فاحال في كل ترجمة على لفظ المتن الذي
الآخرى وبينت احسن الروايتين مراد الاخرى وان المراد بقوله ما أقركم الله ما قدر الله أنما
تترككم فيها فاذا شئنا فاختارناكم تبين ان الله قد راجع اجلكم والله أعلم وقد تقدم في المزارعة
توجيه الاستدلال به على جواز الخيار وتوجيه جواز الخيار في المساقاة للمالك لا لغيره او ان
من لم يجهز باحتمال ان المدة كانت مذكورة ولم تنقل أو لم تذكر لكن عتقت كل سنة بكذا أو ان
أهل خبر صاروا عبيد للمسلمين ومعاملة السيد لبعده لا يشترط فيها ما يشترط في الاجنبي
والله أعلم ﴿قوله﴾ حدثنا أبو أحمد كذا لا كثر غير مسمى ولا منسوب ولا بن السكن في روايته
عن الفربري وواقفه أبو زحره حدثنا أبو أحمد مرار بن جويه وهو بفتح الميم وتشديد الراء أو بفتح
الخاء المهملة وتشديد الميم قال ابن الصلاح أهل الحديث يقولونها ضم الميم ويكون الواو وفتح
التحسينية وفتح الميم والواو ويكون التحسينية واخرهاها عند الجميع ومن قاله من
الحديثين بالنساء المتناهة الفوقانية بدل الهاء فقد غلط (قلت) لكن وقع في شعر لادن رد بما يدل
على تحوير ذلك وهو قوله * ان كان نطقه من نسلي * وهو هذا في بفتح الميم نقصة

صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجل يشترطون شر وطولت في كتاب الله ما كان من شرط ليس
في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة متر قضاء الله أحق بشرط الله وأثنى وانما الولاء لمن أعنت ﴿باب اذا اشترط في المزارعة اذا
شئت أخرجه﴾ * حدثنا أبو أحمد

محدثنا محمد بن يحيى
 أبو غسان الكوفي أخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما قال لما
 فدع اهل خيبر عبد الله بن
 عمر قام عمر خطيبا فقال ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان عاملا هو وخيبر
 على أموالهم وقال نقرتكم
 ما أقرم الله وان عبد الله بن
 عمر خرج الى ماله هنا فعدى
 عليه من الليل ففدعت بداه
 ورب جلده وليس لنا هناك
 عدو غيرهم هم عدونا
 وتمتسا وقد رأيت اهلهم
 فلما أجمع عمر على ذلك أتاه
 أحد بني أبي الحقيق فقال
 يا أمير المؤمنين أنت خير جبا
 وقد أقرنا محمد صلى الله
 عليه وسلم وعاملنا على
 الأموال وشر بذلك لنا
 فقال عمر أظننت أني نسيت
 قول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كيف بك اذا
 أخرجت من خير تعدونك
 فلو سكت ليل بعد ليل فقال
 كان ذلك هزيلة من أبي
 القاسم فقال كذبت يا عدو
 الله فاجلأهم عمر وأعطاهم
 قتيما كان لهم من القرمالا
 وابلا وزعر وضامن أفتاب
 وحبال وغير ذلك

مشهور وليس له في البخاري غير هذا الحديث وكذا شيخه وهو ومن فوقه مديون وقال الحاكم
 أهل بخاري يزعمون أنه أبو أحمد محمد بن يوسف البكندى ويحتمل أن يكون المراد أبو أحمد محمد
 ابن عبد الوهاب الفراء فان أبا عمر والمسئلي رواه عنه عن أبي غسان انتهى والمعتمد ما وقع في ذلك
 عند ابن السكن ومن وافقه وجرم أبو نعيم أنه مر المراد المذكور وقال لم يسمه البخاري والحديث
 حديثه ثم أخرجه من طريق موسى بن هرون عن مرار (قوله) وكذلك أخرجه الدارقطني في
 الغرائب من طريقه ورواه ابن وهب عن مالك بغير اسناد وأخرجه عمر بن شبة في أخبار المدينة
 (قوله) حدثنا محمد بن يحيى (أى ابن على الكاتب (قوله) فدع) بفتح الفاء والمهملة من الفدع
 بفتح نون زوال المفصل فدعت بداه اذا زلتا من مفصلهما وقال الخليل الفدع عوج في
 المفصل وفي خلق الانسان الثابت اذا زاغت القدم من أصلهما من الكعب وطرف الساق فهو
 الفدع وقال الاصمعي هو زيغ في الكف بينا وبين الساعد وفي الرجل بينا وبين الساق فهذا
 الذي في جميع الروايات وعليه ما شرح الخطابي وهو الواقع في هذه القصة ووقع في رواية ابن
 السكن بالغين المعجمة أى فدغ وجرم به بالكسر ماني وهو وهم لان الفدغ المعجمة كسر النون
 الجوف قاله الجوهرى ولم يقع ذلك لان عرف في هذه القصة (قوله) فعدى عليه من الليل قال
 الخطابي كان اليهودي وعبد الله بن عمر فالتوت بداه ورجلها كذا قال ويحتمل أن يكونوا
 ضربوه ويؤيده تفسيره بالليل في هذه الرواية ووقع في رواية جادين ليلة التي علق المصنف
 اسنادها آخر الباب بلفظ فلما كان زمان عر غشو المسلمين وألقوا ابن عمر من فوق بيت ففدعوا
 يده الحديث (قوله) تمتسا) بضم المثناة وفتح الهاء يجوز اسكانه أى الذين نتمهم بذلك
 (قوله) وقد رأيت اهلهم فلما أجمع) أى عزم وقال أبو الهيثم أجمع على كذا أى جمع أمره جميعا
 بعد ان كان مفرقا وهذا لا يقتضى حصر السبب في اخلاء عمر اياهم وقد وقع في ميسبان آخر ان
 أحدهم رماه الزهرى عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد الثبت عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يجتمع جحر برة العرب دنان فقل من كان له من أهل
 الكنايين عهد فليأت به أنفذه له والافاني بخلافكم فاجلأهم أخرجه ابن أبي شبة وغيره
 ثابتهما ورواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الاخنسي قال لما كثرت العيال
 أى الخدم في أيدي المسلمين وقروا على العمل في الأرض أجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من
 هذه الاشياء يجر عمله في اخر اجهم والاجلاء الاخراج عن المال والوطن على وجه الزعاج
 والكرهة (قوله) أحد بني أبي الحقيق) بمجمة وقافين مصغر وهو رأس من خيبر ولم أقف
 على اسمه ووقع في رواية البرقاني فقال رئيسهم لا يتخرجنا وان أبى الحقيق الآخر هو الذي
 رتب صفية بنت حنبل أم المؤمنين فقتل بخيبر وبني أخوه الى هذه الغاية (قوله) تعدونك
 فلو سكت (بفتح القاف وبالصاد المهملة الناقصة الملبرة على السير وقيل الثانية وقيل أول ما يركب
 من اثاث الابل وقيل الطويلة القوائم وأشار الى عمله وسلم في اخر اجهم من خيبر وكان
 ذلك من اخباره بالمغيبات قبل وقوعها (قوله) كان ذلك) في رواية الكشي من كانت هذه
 (قوله) هزيلة (تصغير الهزل وهو ضد الجد (قوله) مالا) بمعنى لاقعة وعطف الابل عليه وكذلك
 العروض من عطف الخاص على العام والمراد بالمال النقد خاصة والعروض ماعدا النقد وقيل

٢٧٢٠

تحفة

٩٠٥٥٨

نق ٤١٢/٢

رواه جاد بن سلمة عن عبيد الله
 أحسبه عن نافع عن ابن
 عمر عن عمر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اختصره
 *باب الشروط في الجهاد
 والمصالحة مع أهل الحرب
 وكلمة الشروط* حديث
 عبد الله بن محمد حدثنا عبد
 الرزاق أخبرنا معمر قال
 أخبرني الزهري قال أخبرني
 عروة بن الزبير عن المسور
 ابن مخزومة ومروان يصدق
 كل واحد منهما حديث
 صاحبه قال خرج رسول
 الله صلى الله عليه وسلم زمن
 الحديث

٢٧٢١

٢٧٢٢

دس

تحفة

٩١٢٧٠

٩١٢٥٠

٩١٢٥٢

ما لا يدخله الكيل ولا يكون حيا وانا ولا عقارا (قوله) رواه جاد بن سلمة عن عبيد الله بالتصغير
 هو العري (قوله) أحسبه عن نافع) أي أن جادا أشك في وصله وصرح بذلك أبو يعلى في روايته
 الآتية وزعم الكرماني أن في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قرينة تدل على أن جادا اقتصر
 في روايته على مانسه إلى النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة من قول أو فعل دون مانسب إلى
 عمر (قلت) وليس كما قال وإنما المراد أنه اختصر من المرفوع دون الموقوف وهو الواقع في نفس
 الأمر فقد رويناه في مسند أبي يعلى وفوائد البغوي كلاهما عن عبد الأعلى بن جاد عن جاد
 ابن سلمة ولقظه قال عمر من كان لهم به بخير فليخضر حتى تقسمها فقال رأيتهم لا تختر خنا ودعنا
 كما أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر فقال له عمر أترأه سقط على قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كيف بك إذا رقت بك وأرحلتك نحو الشأم يوم أمي يوم أمي يوم أمي فوافقهما عمر
 من كان شهد خبير من أهل المدينة قال البغوي هكذا رواه غير واحد عن جاد ورواه الوليد
 ابن صالح عن جاد بغير شك (قلت) وكذا رويناه في مسند عمر النخاس من طريق هدية بن خالد عن
 جاد بغير شك وفيه قوله رقت بك أي أسرعت في السهر وقوله نحو الشأم تقدم في المزارعة أن عمر
 أجلاهم إلى ثياب وأربابها * (تبسمة) * وقع الحمدي نسبة رواية جاد بن سلمة مطولة لجدا إلى
 البخاري وكأنه نقل الساق من مختصر البرقاني كعادته وذهل عن عزوه إليه وقد نه
 الأمامي على أن جادا كل بطوله تارة وبروه تارة تحتصرنا وقد أشرت إلى بعض ما في
 روايته قبل قال المهلب في القصة دليل على أن العداوة توصف بالمطالبة بالخيانة كطالب عمر
 اليوم وقد عساه ورجح ذلك قال ليس لتساعدوا غيرهم فعلق المطالبة بشاهد العداوة وأما ما
 يطلب القصص لانه قد عوه ونائم فلم يعرف أشخاصهم وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه
 وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل المجاز (قوله) ما الشروط في
 الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكلمة الشروط كذلك كثر زاد المستقلى مع الناس بالقول
 وهي زيادة مستغنى عنها لأنها تقدمت في ترجمة مستقلة الآن بحمل الأولى على الاشتراط
 بالقول خاصة وهذه على الاشتراط بالقول وانفعل معا (قوله) عن المسور بن مخزومة ومروان) أي
 ابن الحسك (قالا) خرج هذه الرواية بالنسبة إلى مروان من سله لانه لا يحتمله وأما المسور فمضى
 بالنسبة إليه أيضا من سله لانه لم يخبر عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في طريق أخرى عن
 الزهري عن عروة أنه سمع المسور ومروان يخبران عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فذكر بعض هذا الحديث وقد سمع المسور ومروان من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة
 كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأما سلمة وسهل بن حنيف وغيرهم ووقع في نفس هذا الحديث شيء
 يدل على أنه عن عمر كسأني التبسية عليه في مكانه وقد روى أبو الاسود عن عروة هذه القصة فلم
 يذكر المسور ولا مروان لكن أرسلها وهي كذلك في معاري عروة بن الزبير آخر جهابذة عاتق
 المغازي لم يطولها وأمرجهال الحاسك في الأكليل من طريق أبي الاسود عن عروة أيضا
 مقطعة (قوله) زمن الحديث تقدم ضبط المدينة في الجمع وهي يرمى المكان بها وقيل شمعة
 حديد أصغر وتسمى المكان بها قال النجيب الطبري المدينة قرية قرية من مكة أكثرها في
 الحرم ووقع في رواية ابن الحنفى في المغازي عن الزهري خرج عام المدينة يريد زيارة البيت

لا يريد قال اوقع عند ابن سعد أنه صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاثنين لالهلال ذى القعدة زاد
سفيان عن الزهري في الرواية الثانية في المغازي وكذا في رواية أحمد عن عبد الرزاق في يضع
عشر مائة فلما أتى ذا الحليفة قلدا الهدى وأشعره وأحرم منها بغيره وقبعت عيناه من خراصة
وروى عبد العزيز الزلامي عن الزهري في هذا الحديث عند ابن أبي شبة خرج صلى الله عليه
وسلم في ألف وعثمانة وبعث عيناه من خراصة ناجة بأنه بنجر قرين كذا اسماء ناجية
 والمعروف أن ناجة اسم الذي بعث معه الهدى كما صرح به ابن اسحق وغيره وأما الذي بعثه عيناه
 بنجر قرين فاسمه بسر بن سفيان كذا اسماء ابن اسحق وهو بضم الموحدة وسكون المهملة
 على الصحيح وسأذكر الخلاف في عدد أهل الحديبية في المغازي إن شاء الله تعالى **(قوله حتى**
إذا كانوا بيض الطريق) اختصر المصنف صدر هذا الحديث الطويل مع أنه لم يسبقه بطوله
 في هذا الموضع وبقية عنده في المغازي من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري قال وبنايه
 معمر عن الزهري وسار النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان بغدير الأشطاط أيابه عينه فقال إن
 قريناً جعوا لك جوعاً وقد جعوا لك الأجايش وهم مقادول وصادوك في البيت وما نكول
 فقال أشعروا أيها الناس على أترون أن أميل إلى عبد الله وأصاير هؤلاء الذين يريدون أن
 يصدوا عن البيت فان ياؤنا كان الله عز وجل قد قطع عينا من المشركين والآخر يكاهم محرومين
 قال أبو بكر رسول الله خرجت عامد هذا البيت لا تريد قتل أحد ولا حرب أحد فوجه له فن
 صدنا عنه فأتانا قال امضوا على اسم الله إلى ههنا ساق البخاري في المغازي من هذا الوجه
 وزاد أحمد عن عبد الرزاق ساقه ابن جبان من طريقه قال قال معمر قال الزهري وكان أبو
 هريرة يقول ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم اه
 وهذا القدر حذفه البخاري لأرساله لأن الزهري لم يسمع من أبي هريرة وفي رواية أحمد المذكورة
 حتى إذا كانوا بغدير الأشطاط قرياً من عسفان اه وغدير بفتح الغين المعجمة والأشطاط
 بشين معجمة وطاء من مهملةين جمع شط وهو جانب الوادي كذا جرهم به صاحب المشارق ووقع في
 بعض نسخ أبي ذر النخعي المعجمة فيها وفي رواية أحمد أيضاً أترون أن غيل إلى ذراري هؤلاء الذين
 أعانواهم فنصيمهم فان قعدوا قعدوا وموؤرين محرومين وان ينجوا تكن عنقا قطعها الله ونحوه
 لأن اسحق في روايته في المغازي عن الزهري والمراد أنه صلى الله عليه وسلم استشار أصحابه هل
 يخالف الذين نصرنا في مثل مواضعهم فيسي أهلهم فان جاؤا لنصرهم اشتغلوا بهم وانفرد
 هو وأصحابه بقرين وذلك المراد بقوله تكن عنقا قطعها الله فاشبار عليه أبو بكر الصديق بترك
 القتال والاستمرار على ما خرج له من العمرة حتى يكون بدء القتال منهم فرجع إلى رأييه وزاد أحمد
 في روايته فقال أبو بكر الله ورسوله أعلم يا أيها غنا معتبر بن الخ والاجايش بالحاء المهملة
 والموحدة وآخره معجمة واحدها أخبوش بضمين وهم بنو الهون بن خزيم بن مدركة بنو الحارث
 ابن عبيدة بن كنانة وبنو المصطلق من خراصة كانوا يتحالفوا مع قرين قبل فتح جبل يقال له
 الحبشى أسفل مكة وقيل سمو بذلك لتحبشهم أي تجمعهم والتحبش التجمع والحباشة
 الجماعة وروى الفاكهي عن طريق عبد العزيز بن أبي ثابت أن أبا عبد الله عليه السلام مع قرين كان
 على يد قصى بن كلاب وانفق الرواة على قوله فان ياؤنا من الايمان الا ابن السكن فعنه فان

حتى إذا كانوا بيض
 الطريق

يا توباعو حدة ثم مشاة مستدقوا الاول وأولى ويؤيده رواية أحمد بلفظ الجني هو وقع عند ابن سعد
 وبلغ المشركين خروجه فاجع رأيهم على صده عن مكة وعسكروا ببلد بالموحدة والمهمله
 بينهما لام سكتة ثم حاء مهمله موضع خارج مكة (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ان خالد بن
 الوليد بالغيم في خيل لقريش طلعة) في رواية الامامى فقال له عنه هذا خالد بن الوليد بالغيم
 والغيم بفتح المجبة وحكى عباس في التفسير قال الحب الطهرى يظهر ان المراد كراع الغيم وهو
 موضع بين مكة والمدينة اه وسبق الحديث ظاهر في انه كان قريسا من الحديبية فهو غير كراع
 الغيم الذي وقع ذكره في الصام وهو الذي بين مكة والمدينة واما الغيم هذا فقال ابن حبيب
 هو قرب من مكان بين رابغ والخفة وقد وقع في شعر جرير والشمخ بصيغة الصغير والله أعلم
 وبين ابن سعد ان خالد كان في ماتي فارس فيهم عكرمة بن أبي جهل والطلعة مقدمة الجيش
 (قوله فخذوا ذات العين) أى الطريق التي فيها خالدوا أصحابه (قوله حتى اذا هم بقترة الجيش
 فانطلق يركض نذرا) القتره بفتح القاف والمنة الغبار الاسود (قوله وسار النبي صلى الله عليه
 وسلم حتى اذا كان بالنية) في رواية ابن اسحق فقال صلى الله عليه وسلم من يخرج جنا على طريق
 غير طريقتهم التي هم بها قال فخذني عبد الله بن بكر بن حزم أن رجلا من أسلم قال أنا يا رسول
 الله سلكتهم طريقتا وعرفا آخر جئنا بعد أن شق عليهم وأفضوا الى أرض سهلة فقال لهم
 استقروا والله ففعلوا فقال والذي نفسي بيده انها الخطئة التي عرضت على بن اسرائيل فامتنعوا
 قال ابن اسحق عن الزهري في حديثه فقال اسلكوا ذات العين بين ظهري الجيش في طريق
 تخرج على ثنية المرار هبط الحديبية اه وثنية المرار بكسر الميم وتحقيف الراء هي طريق في
 الجبل تشرف على الحديبية وزعم الداودي الشارح انها الثنية التي أسفل مكة وهو وهم وسعى
 ابن سعد الذي سلكهم حوزة بن عمرو الاسلى وفي رواية أخرى الاسود عن عروة فقال من رجل يأخذ
 بناعين بين المجبة فحوض سيف البحر للمناطوى مسلحة القوم وذلك من الليل فنزل رجل عن دابة
 فذكر القصة (قوله يركض بهرا حنة فقال النائم حل حل) بفتح المهمله وسكون اللام كلمة فقال
 للنساء اذا تركزت السنين وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فالسكون وان أعدها فقلت في
 الاولى وسكنت في الثانية وحكى غيره السكون فهما والتينون كنظروا في فتح يقال خللت
 فلانا اذا أرتجته عن موضعه (قوله فالتحت) بتشديد المهمله أى تمادت على عدم القيام وهو من
 اللاح (قوله خلأت القصواء) الخلاع المجبة والمدايل كل حران الخلل وقال ابن قتيبة لا يكون
 الخلاع الا للنوق خاصة وقال ابن فارس لا يقال الخمل خلا لكان القصواء بفتح القاف
 بعدها مهمله ومدة اسم ناقه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل كان طرف اذنهم مقطوعا
 والقصو قطع طرف الاذن يقال بهيمة ناقه قصوى وناقه قصوى وكان القياس ان يكون القصير وقد
 وقع ذلك في بعض نسخ ابي ذر وزعم الداودي انها كانت لا تسبق فقبل لها القصواء لانها بلغت
 من السبق أقصاه (قوله وماذا لها يخلق) أى عبادة قال ابن بطلان وغيره في هذا الفصل جواز
 الاستئذان عن طاعة المشركين ومفاجأتهم بالجيش طلبا لقرتهم وجواز السفر وحده للعاجزة
 وجواز التنكيب عن الطريق بين المهمله الى الوعرة المصلحة وجواز الحكم على الشيء بما عرف
 من عادته وان جاز أن ينظر عليه غير فادأ وقع من شخص هفوة لا يعهد منه مثله لا ينسب اليها

قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ان خالد بن الوليد
 بالغيم في خيل لقريش
 طلعة فخذوا ذات العين
 فوالله ما شعر بهم خالد حتى
 اذا هم بقترة الجيش فانطلق
 يركض نذرا لقرش وسار
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حتى اذا كان بالنية التي
 يهبط عليهم منها يركض به
 راحلته فقال الناس حل
 حل فالتحت فقالوا خلأت
 القصواء خلأت القصواء
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما خلأت القصواء
 وماذا لها يخلق ولكن

وربّ على من نسبها إليها ومعهذرة من نسبها إليها عن لا يعرف صورة حاله لان خلاص القصص اولوا
 خارق العادة لكان ماظمه الحجة صحيحا ولم يعاتبهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك لعذرهم
 في ظنهم قال وفيه جواز التصرف في ملك الغير بالمصلحة بغير اذنه الصريح اذا كان سبق منه
 ما يدل على الرضا بذلك لانهم قالوا احل حل فزجر وها بغير اذن ولم يعاتبهم عليه **(قوله)** حبسها
 حبس القيل زاد اسحق في روايته عن مكة أي حبسها الله عز وجل عن دخول مكة كما حبس
 القيل عن دخولها وقصة القيل مشهورة ستأتي الإشارة إليها في مكانها ومناسبة ذكرها ان
 الحجة لا تدخلوا مكة على ذلك الصورة وصدهم قريش عن ذلك لوقع بينهم قتال قد يقضى الى
 سفل الدماء ونهب الاموال كما لو قدر دخول القيل واحبابه مكة لكن سبق في علم الله تعالى في
 الموضوع انه سيدخل في الاسلام خلق منهم ويستخرج من أصلهم ناس يسلمون ويجاهدون
 وكان مكة في الحديبية جمع كثير مؤمنون من المستضعفين من الرجال والنساء والولدان فلو طرقت
 الحجة مكة لما آمن أن يصاب ناس منهم بغير عمد كما أشار الله تعالى في قوله ولولا رجال مؤمنون
 الآية ووقع للمهلب استبعاد جواز هذه الكلمة وهي حبس القيل على الله تعالى فقال المراد
 حبسها أمرا لله عز وجل وتعقيبانه يجوز إطلاق ذلك في حق الله فيقال حبسها الله حبس
 القيل وانما الذي يمكن أن ينفع تسميته سبحانه وتعالى حبس القيل ونحوه كذا أجاب ابن المنذر وهو
 مبنى على الصحيح من أن الأسماء توقفية وقد توسط الغزالي وطائفة فقهاء اوضح المنع ما لم رد
 نص بما يشترط منه بشرط أن لا يكون ذلك الاسم المشتق مشعرا ينقص فيجوز تسميته الواقي
 لقوله تعالى ومن تق السمات يومئذ فقد رجته ولا يجوز تسميته البناء وان رد قوله تعالى
 والسماء بنيناها بأيد وفي هذه القصة جواز التشبيه من الجهة العامة وان اختلفت الجهة
 الخاصة لان أحباب القيل كانوا على اطل محض واحباب هذه الناقة كانوا على حق محض لكن
 جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم مطلقا ما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق
 فلم على الذي تقدم ذكره وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي من منى قال الخطابي معنى تعظيم
 حرمت الله في هذه القصة ترك القتال في الحرم والجنوح الى المسامحة والكف عن اراقة الدماء
 واستبدال بعضهم بهذه القصة لان من الصوفية علامة الاذن التيسير وعكسه وفيه نظر
(قوله) والذي نفسي بيده فيه تأكيد القول بالبين فيكون أدعى الى القبول وقد حفظ عن النبي
 صلى الله عليه وسلم الخلف في أكثر من ثمانين موضعا قاله ابن القيم في الهدى **(قوله)** لا يأتوني
 خطه بضم الخاء المجمية أي خطه **(يعظمون فيها حرمت الله)** أي من ترك القتال في الحرم ووقع
 في رواية ابن اسحق يأتوني فيها صلة الحرم وهي من جهة حرمت الله وقيل المراد بالحرمت حرمة
 الحرم والنهر والاحرام قلت وفي الثالث نظر لانهم لو عظموا الاحرام ما صدقوا **(قوله)** إلا أعطيتهم
 اياها أي أجبتهم اياها قال السهلي لم يقع في شيء من طرق الحديث أنه قال ان شاء الله مع أنعم امور
 بها في كل حالة والجواب أنه كان أمرا واجبا حتما فلا يحتاج فيه الى الاستثناء كذا قال وتعقب
 بانه تعالى قال في هذه القصة لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين فقال ان شاء الله مع تحقيق
 وقوع ذلك تعلما وارشادا فالأولى أن يحمل على أن الاستثناء سقط من الراوي أو كانت القصة
 قبيل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكة اذ لا مانع أن يتأخر نزول بعض السورة

حبسها حبس القيل ثم
 قال والذي نفسي بيده
 لا يأتوني خطه يعظمون
 فيها حرمت الله الأعتيتم
 اياها

(قوله ثم زجرها) أي الساقفة فوثبت أي قامت (قوله فعدل عنهم) في رواية ابن سعد قول راجعا
وفي رواية ابن اسحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بال ادى من ماء تنزل عليه (قوله على
ثم) بفتح المثناة والميم أي حفيرة فيها معمود أي قليل وقوله قليل الماء تأكيد لدفع يوقهم أن يراد
لغة من يقول ان الحمد للماء الكثير وقيل الحمد ما يظهر من الماء في الشتاء يذهب في الصيف
(قوله يترضه الناس) بالموحدة والتشديد والصاد المعجمة هو الاخذ قليلا قليلا والبرض بالفتح
والسكون اليسير من العطاء وقال صاحب العين هو جمع الماء الكفين وكرا أو الاسود في روايته
عن عروة وسبق قريش الى الماء فنزلوا عليه ونزل النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية في حر شديد
وليس بم الا بتر واحدة فذكر القصة (قوله فلم يلبثه) انضم أوله وسكون اللام من الالابث وقال
ابن الذين يفتح اللام وكسر الموحدة النقلة أي لم يتر كونه يلبث أي يقيم (قوله وشكى) بضم أوله
على البناء للمجهول (قوله فانتزع سهمان كآته) أي أخرجهما من جعبته (قوله ثم أمرهم)
في رواية ابن اسحق عن بعض أهل العلم عن رجل من أسلم أن ناجية بن جندب الذي ساق الابدن
هو الذي نزل بالهم وأمر حمان سعد بن طارق سلمة بن الاكوع وفي رواية ناجية بن الابدن
قال ابن اسحق وزعم بعض أهل العلم أنه البراء بن عازب وروى الواقدي من طريق خلف بن عباد
الغفاري قال أنا الذي نزلت بالهم ويمكن الجمع بانهم فعلا نوعا على ذلك بالخضر وغيره وسأني في
الغازي من حديث البراء بن عازب في قصة الحديبية أنه صلى الله عليه وسلم جلس على البئر ثم دعا
بأنا فتمضى ودعا الله ثم صب فيها ثم قال دعوا ساعة ثم انهم ارتووا بعد ذلك ويمكن الجمع بان
يكون الامر ان معا وقعا وروى الواقدي من طريق أوس بن خولى أنه صلى الله عليه وسلم
وضأ في العروة ثم أفرغ فيه وابتزعه فوضعه فيها وهكذا كرا أو الاسود وفي روايته عن
عروة أنه صلى الله عليه وسلم تمضمض في دلو وصبه في البئر وزعم سهمان كآته فالتقاء فيها ودعا
ففارت وهذه القصة غير القصة الآتية في الغازي أيضا من حديث جابر قال عطش الناس
بالحديبية وبين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوة فتوضأ منها فوضع يده فيها فجعل الماء
يفور من بين أصابعه الحديث وكان ذلك كان قبل قصة البئر والله أعلم وفي هذا الفصل معجزات
ظاهرة وفيه بركة تلاحه وما ينسب اليه وقد وقع نبع الماعين بين أصابعه في عدة مواطن غير
هذه وسبأني في أول غزوة الحديبية حديث زيد بن خالد أنهم أصابهم مطر بالحديبية الحديث
وكان ذلك وقع بعد القصص المذكورين والله أعلم (قوله يجيش) بفتح أوله وكسر الجيم وآخره
مجعة أي يفور وقوله بالري بكسر الراء مفتوحا وقوله صدر عنه أي رجعوا وارتدوا بعد
وردهم يراد ابن سعد حتى اغترقوا بآياتهم جلوسا على شفة البئر وكذا في رواية أنى الاسود عن
عروة (قوله فيناهم) في رواية الكشي في فيناهم (كذلك ادجاء بديل) بالموحدة والتضعير أي ابن
ورقا باللقاف والمذحجاني مشهور (قوله في نفر من قومه) سبى الواقدي منهم عروة بن سالم
وخراسن بن أمية وفي رواية أنى الاسود عن عروة منهم خارجة بن كرز ويزيد بن أمية (قوله وكانوا
عبية نصح) العبية بفتح الميم وتسكون التختانية بعدها موحدة ما يوضع فيه الثياب لثقلها أي
أنهم موضع النصع أو الأمانة على سره ونصح بضم النون وحكى ابن التين فيها كآته شبه
الصدر الذي هو مستودع السر بالعبية التي هي مستودع الثياب وقوله من أهل تهامة لبيان

ثم زجرها فوثبت قال فعدل
عنهم حتى نزل باص
الحديبية على غدا قليل الماء
يترضه الناس تبرضا فلم
يلبثه الناس حتى تزجره
وشكى الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم العطش
فانتزع سهمان كآته ثم
أمرهم أن يجعلا فيه
قواته ما زال يجيش لهم
بالري حتى صدر وأعطته
فيهاهم كذلك ادجاء بديل
ابن ورقاء الخزاعي في نفر
من قومه من خزاعة وكانوا
عبية نصح رسول الله صلى
الله عليه وسلم من أهل تهامة

الجنس لان خراعة كانوا من جله أهل تهامة وتهامة بكسر المنة هي مكة وما حولها وأصلها من
 التهم وهو شدة الحر وركود الریح زاد ابن اسحق في روايته وكانت خراعة عبيدة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مسلمها ومشرکها لا يخفون عليه شيئاً كان بمكة ووقع عند الواقدي أن بديلاً قال
 للنبي صلى الله عليه وسلم لقد غزوت ولا سلاح معك فقال لم ينبغي لقتال فتكلم أبو بكر فقال له
 بديل أنا لا ألتهم ولا قومي اهـ وكان الاصل في موادة خراعة للنبي صلى الله عليه وسلم أن بني هاشم
 في الجاهلية كانوا اتخا القوامع خراعة فاستقروا على ذلك في الاسلام وفيه جواز استنصاح بعض
 المعاهد من أهل الذمة اذا دلت القرائن على فتحهم وشهدت التجربة بأشارتهم أهل الاسلام على
 غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم وبسته فادمنه جواز استنصاح بعض مالوك العدو استظهارا على
 غيرهم ولا بعد ذلك من موادة الكفار ولا موادة اعداء الله بل من قبل استخداهم وتقليل شوكة
 جمعهم وانكاه بعضهم بعض ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشرکين على الاطلاق (قوله
 فقال اني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي) انما اقتصر على ذكرهذين لكون قريش الذين
 كانوا اجمع أجمع ترجع أنسابهم اليهما وبقي من قريش بنو أسامة بن لؤي وبنو عوف بن لؤي لم يكن
 بمكة منهم أحد وكذلك قريش الظواهر الذين منهم بنو تميم بن غالب وبحار بن فهر قال هشام
 ابن الكلبي بنو عامر بن لؤي وكعب بن لؤي هما الصريحان لاشراكهم باخلاق أسامة وعوف
 أي قضيما الخلف قال وهم قريش البطاح أي بخلاف قريش الظواهر وقد وقع في رواية أبي المليلج
 وجعوا الي الاحابيش بمجاهدة وموحدة ثم شين بمجدة وهو مأخوذ من الحبش وهو الماء الذي
 (قوله نزوا) أعداد مياه الحديبية) الأعداد الفتح جمع عذاب الكسر والتشديد وهو الماء الذي
 لا انقطاع له وغفل الداودي فقال هو موضع مكة وقول بديل هذا شعر بأنه كان بالحديبية مياه
 كثيرة وان قريش اسبقوا الى الغزول عليها فلهاذا عطش المسلمون حيث نزوا على التمدد المذكور
 (قوله ومعهم العوذ المطافيل) العوذ بضم الممهلة وسكون الواو بعد ما جمعة جمع عاذ وهي الناقة
 ذات اللبن والمطافيل الأمهات اللاقي معها أطفالها يريد أنهم خرجوا معهم بذوات الالبان من
 الابل ليتزودوا باللبانها ولا يرجعوا حتى ينعوه أو كني بذلك عن النساء معهن الأطفال والمراد
 أنهم خرجوا معهم نسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل
 ارادة المعنى الاعم قال ابن فارس كل انثى اذا وضعت فهي الى سمعة أو أمان عاذ والجمع عوذ كأنها
 سميت بذلك لأنها تعوذ بولدها وتزعم التشغل به وقال السهلي سميت بذلك ان كان الولد لهو الذي
 يعوذها لاختنا تحفظ عليه بالفقه والحنو كما قالوا بخبار ربيعة وان كانت هي وحياتها ووقع
 عند ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (قوله نهكتم) بفتح أوله وكسر الهاء أي
 أبلغت فيهم حتى أضغقتهم اما أضغقت قوتهم واما أضغقت أموالهم (قوله ماددتهم) أي جعلت
 بنى وبنهم مدة ترك الحرب بيننا وبينهم فيها (قوله ويخالوا بيني وبين الناس) أي من كفار
 العرب وغيرهم (قوله فان أظهر فان شأوا) هو شرط بعد الشرط والتقدير فان ظهر غيرهم على
 كفاهم المؤنة وان أظهر أنا على غيرهم فان شأوا أطاعوني والافلاقتنى مدة الصلح الا وقد جوا
 أي استراحوا وهو بفتح الخيم وتشديد الميم المضومة أي قروا ووقع في رواية ابن اسحق وان لم
 يقعوا فأتوا وهم بقوة وانما رد الاصر مع أنه جازم بان الله تعالى سينصره ويظهره ولو عهد الله

فقال اني تركت كعب بن
 لؤي وعامر بن لؤي نزوا
 أعداد مياه الحديبية ومعهم
 العوذ المطافيل وهم
 مضالوا وصا دولاً عن
 البيت فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أنا لم نضئ
 لقتال أحد ولكنا جئنا
 بمعتمرين وان قريش اشد
 نهكتم الحرب وأضرت بهم
 فان شأوا ماددتهم مدة
 ويخالوا بيني وبين الناس
 فان أظهر فان شأوا أن
 يدخلوا فيمادخل فيه
 الناس فعلموا والافقدجوا
 وانهم أوافوا الذي نفسى
 سيده لا فأتلتهم على أخرى
 هذا

تعالى به بذلك على طريق التزل مع الخصم وفرض الامر على ما زعم الخصم ولهذه السكتة حذف
 القسم الاول وهو التصريح بظهور غيره عليه لكن وقع التصريح به في رواية ابن اسحق ولفظه
 فان أصابني كان الذي أرادوا ولا ينأت من وجه آخر عن الزهري فان ظهر الناس على ذلك
 الذي يتغون فالظاهر أن الحذف وقع من بعض الرواة تأدياً **(قوله حتى تنفردس الفتي)** السالفة
 بالمهملة وكسر اللام بعدها فافهافه العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنفردس الفتي عنقه
 وقال الداودي المراد الموت أى حتى أموت وأبني منفردا في قبرى ويحتمل أن يكون أراد أنه
 يقتل حتى تنفرد وحده في مقاتلتهم وقال ابن المنبر لعلى صلى الله عليه وسلم نه بالادي على الاعلى
 أى ان لى من القوة بالله والحول به بما يقتضى أن أقاتل عن دينه لو انفردت فكيف لا أقاتل عن
 دينه مع وجود المسلمين وكثرهم ونفاذ بصائرهم في نصر دين الله تعالى **(قوله ولينفذ)** بضم
 وكسر الفاء أى ليضمن الله أمره في نصر دينه وحسن الاتيان به هذا الخبر بعد ذلك التردد للتنبيه
 على أنه لم يورده الاعلى سبيل الفرض وفي هذا الفصل التنبه الى صلة الرحم والبقاء على من كان
 من أهلها وبذل النجدة للقرابة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من القوة والنبات في تنفيذ
 حكم الله وبلغ أمره **(قوله فقال بديل سأبلغهم ما تقول)** أى فاذن **(قوله فقال سقهاؤهم)**
 سمي الوافدي منهم عكرمة بن أبى جهل والحكم بن أبى العاص **(قوله فقتلهم عقال)** زاد ابن
 اسحق في روايته فقال لهم بديل انكم تعجلون على محمد انه لم يأت لقتال انما جاء معترفاً بهمودى
 اتمه وما بدى لانهم كانوا يعرفون ميله الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ان كان كما تقول فلا
 يدخلها علينا عنة **(قوله فقام عروة)** في رواية أبى الاسود عن عروة عند الحكم فى الكليل
 والبيهي في الدلائل وذكر ذلك ابن اسحق أيضاً من وجه آخر قالوا المائل صلى الله عليه وسلم
 بالحدسية أحب أن يعثر رجلا من أممنا الى قبر يشيعهم به انه انما قدم معترفاً عارفاً معتزداً
 بانه لا عثرة له بمكة فدخل عثمان فارس به بذلك وأمره أن يعلم من بمكة من المؤمنين بان القريش
 قريب فاعلمهم عثمان بذلك فعمله أبان بن سعيد بن العاص على فرسه فذكر القصة فقال المسلمون
 هنأه عثمان لخص الى البيت فطاف به دوتاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان طغى به أن
 لا يطوف حتى يطوف معافكاً كذلك قال ثم جاء عروة بن مسعود فذكر القصة وفي رواية ابن
 اسحق ان محمى عروة كان قبل ذلك ذكرهما موسى بن عقبة في المغازي عن الزهري وكذلك أبو
 الاسود عن عروة قبل قصة محمى سهل بن عمرو قاله أعلم **(قوله فقام عروة بن مسعود)** أى ابن
 معتب بضم أوله وفتح المهملة وتشديد المنة المسكورة بعدها موحدة الثقى ووقع في رواية
 ابن اسحق عند أجد عروة بن عمرو بن مسعود الواب الاول وهو الذى وقع في السيرة **(قوله)**
ألستم بالوالدوا ألت بالوالد قالوا بلى كذا لا يذرو لغيره بالعكس ألستم بالوالدوا ألت بالوالد وهو
 الواب وهو الذى في رواية أجدوا ابن اسحق وغيرهما وزاد ابن اسحق عن الزهري أن أم عروة
 هي سبيعة بنت عبد شمس بن عبد مناف فأراد بقوله ألستم بالوالد انكم حتى قد ولدت في الجلبة
 لكونن أمي منكم وجرى بعض الشراح على ما وقع في رواية أبى ذر فقال أراد بقوله ألستم بالوالد
 أى أتم عندى في الشفقة والنصح عزلة الولد قال ولعله كان مخاطب بذلك قومها أو من منهم
(قوله استغفرت أهل عكاظ) بضم المهملة وتخفيف الكاف وآخره معجزة أى دعوتهم الى نصركم

حتى تنفردس الفتي ولينفذ
 الله أمره فقال بديل
 سأبلغهم ما تقول قال
 فانطلق حتى أتى قريشاً قال
 أنا قد جئناكم من هذا الرجل
 ومبعثنا يقول قولا فان
 شئتم أن نعرضه عليكم فعلن
 فقال سقهاؤهم لا حاجة لنا
 أن نخبرنا عنه بشئ وقال
 ذوالرأى منهم هات ما بينته
 يقول قال سمعته يقول
 كذا وكذا فقتلهم عقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقام عروة بن مسعود فقال
 أى قوم ألت بالوالدوا ألت
 بالوالد قالوا بلى قال فهل
 تنتمونى قالوا لا قال ألت
 تلون أى استغفرت أهل
 عكاظ

(قوله فلما بعثوا) بالموحدة وتشديد اللام المقنن ثم هملة مضمومة أى استمعوا والتبليغ
 التمتع من الاجابة وبلغ الغريم اذا امتنع من اداء ما عليه زاد ابن اسحق فقالوا صدقت ما انت
 عندنا بجهنم (قوله قد عرض عليكم) في رواية الكشي عن ابن اسحق (خطبة رشد) انضم انشاء المجبة
 وتشديد هملة " والرشد ينضم الراء وسكون المجبة وفتحهما أى خصلة خير وصلاح وانصاف
 وبين ابن اسحق في روايته أن سبب تقديم عروته لهذا الكلام عند قريش ما رآه من رد هم
 العتيق على من يجي من عند المسلمين (قوله ودعوى آتة) بالمتوهو مجزوم على جواب الامر
 وأصله آتته أى أجي اليه (قالوا آتته) بالف وصل بعدها همزة سكتة ثم ثمانية مكسورة ثم هاء
 ساكنة ويجوز كسرهما (قوله فخرنا من قوله لبديل) زاد ابن اسحق وأخبره أنه لم يأت يدرى با
 (قوله فقال عروته عند ذلك) أى عند قوله لا فأتناهم (قوله احتاج) بيمين ثم هملة أى أهلك أصله
 بالكسرة وحذف الجزاء من قوله وان تكن الاخرى تأدعنا التي صلى الله عليه وسلم والمعنى وان
 تكن القليلة لقريش لا آمنهم عليك مثلاً وقوله فاني والله لا أرى وجوهاً الخ كالتعليل لهذا القدر
 المخوف والخاصل أن عروته رد الأمر بين شيتين غريمتين عادة وههنا ههنا قوم من غلب
 وذهاب أصحابه ان غلب لكن كل من الامر من مستحسن شرهما كما قال تعالى هل ترون
 بنا الا احدي الحسينين (قوله أشوايا) بتقديم المجبة على الواو كذا اللالا كتر عليها اقتصر صاحب
 المشارق ووقع لاني ذرعن الكشي عن أشوايا بتقديم الواو والاشواب الاخلاط من أنواع شتى
 والاشواب (٣) الاخلاط من السفلة فالاشواب أخص من الاشواب (قوله خلقاً) بالاناء المجبة
 والخلق أى حقيقاً وزناوعى وقال خليف الواحد والجمع ولذلك وقع صفة الاشواب (قوله
 ويدعوك) بفتح الدال أى يتركوك في رواية ابن الملق عن الزهري عندهم من سمعته وكان فيهم لوقد
 لقت قريشاً قد أساءوا لك فتوخذ أسيرافى شئاً تشهدك من هذا وفيه أن العادة جرت أن
 الجيوش المجمة لا يؤمن عليها الفرار بخلاف من كان من قبيلة واحدة فانهم يأفون الفرار في
 العادة وما درى عروته أن موثة الاسلام أعظم من موثة القرابة وقد ظهر له ذلك من مبالغة المسلمين
 في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم كما ساقى (قوله فقال له أبو بكر الصديق) زاد ابن اسحق وأبو بكر
 الصديق خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعده فقال (قوله امصص) بفتح اللام زاد ابن عاذ
 من وجه آخر عن الزهري وهى أى اللات طاعته التي يعبدى طاعة عروته وقوله امصص بالف
 وصل ومهملة في الاولى مفتوحة بصيغة الامر وحكى ابن التين عن رواية القاسبي ضم الصاد
 الاولى وخطاها والظاهر بفتح الموحدة وسكون المجبة قطعة تنقي بعد الختان في فرج المرأة
 واللات اسم أحد الأصنام التي كانت قريش وثقيف يعبدونها وكانت عادة العرب الستم بذلك
 لكن بافظ الام فآراد أبو بكر المبالغة في سب عروته فأقامه من كان يعبد مقدماً أمامه ووجه على ذلك
 ما أغضبه من نسبة المسلمين الى الفرار وفيه حوازل لطق بما يستبغ من الانفاظ لا رادوا جر
 من بداهته ما يستحق بذلك وقال ابن التين في قول أبي بكر تخصيص اللحد وتوكل بهم وتقرىض
 بالزامهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً إنما هو كانت بذلك مكان لها
 ما يكون لللات (قوله أن نحن نفرز) استفهام انكار (قوله من ذاقوا أبو بكر) في رواية ابن
 اسحق فقال من هذا يا محمد قال هذا ابن أبي مخافة (قوله أما) هو حرف استفتاح وقوله والذي

فلما بعثوا على جنتكم باهلي
 وولدي ومن أطاعني قالوا
 بلي قال فان هذا قد عرض
 عليكم خطبة رشداً قبلوها
 ودعوى آتة قالوا آتته
 فاتاه فجعل يكلم النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم فخرنا من
 قوله لبديل فقال عروته عند
 ذلك أى محمد أرايت ان
 استأصلت أمر قومك هل
 سمعت بأحد من العرب
 احتاج أهله قبله وان تكن
 الاخرى فاني والله لا أرى
 وجوهاً وانى لا أرى أشوايا
 من الناس خلقاً ان يقرؤا
 ويدعوك فقال له أبو بكر
 رضى الله عنه امصص بظر
 اللات أن نحن نفرز ونبدعه
 فقال من ذاقوا أبو بكر
 قال أما والذي

(٣) قوله والاشواب الاخلاط
 الخ كذا بالأصل فسر هذه
 الفظة ولم يصرح بأنها
 رواية وقد صرح القسطلاني
 بذلك اه معجمه

ننسى يدهم بل على أن القسم بذلك كان عادة للعرب **(قوله لولا بد)** أي نعمة وقوله لم أجرك بها أي لم أكافئك بها زاد ابن اسحق ولكن ههنا أي جازاه بعدم اجابته عن شبهة يده التي كان أحسن اليه بها وبين عبد العزيز الأماشي عن الزهري في هذا الحديث أن البدل المذكور عروة كان تحمل بديهة فاعانه أبو بكر بن يعقوب بن حسن وفي رواية الواقدى عشرة قلائص **(قوله قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف)** فيه جواز القيام على رأس الأمير بالسيف بقصد الحراسة ونحوها من ترهيب العدو ولا يعارضه النهي عن القيام على رأس الخالس لأن محله ما إذا كان على وجه العظيمة وإنكبر **(قوله فكلما تكلم)** في رواية السرخسي والنكشيمى فكلما كلفه أخذ بلحيته وفي رواية ابن اسحق فجعل يتناول لحية النبي صلى الله عليه وسلم وهو يكلمه **(قوله والمغيرة بن شعبة قائم)** في معازي عروة بن الزبير رواية أبي الأسود عنه أن المغيرة لما رأى عروة بن مسعود مقبلا ليس لأمنته وجعل على رأسه المغيرة ليستخفي من عروة عنه **(قوله يشعل السيف)** هو ما يصحكون أسفل القراب من فضة وغيرها **(قوله آخر)** فعل أمر من التآخير زاد ابن اسحق في روايته قبل أن لا تصل الدث وزاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لشرك أن يمسه وفي رواية ابن اسحق فقبل عروة ويحك ما أظفك وأغلظك وكانت عادة العرب أن يتناول الرجل لحية من يكلمه ولا سيما عند الملاطفة وفي الغالب انما يصنع ذلك النظر بالنظر لكن كان النبي صلى الله عليه وسلم بغض العروة عن ذلك استأله وتناولوا المغيرة عنه باحلالا للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما **(قوله فقال من هذا قال المغيرة)** وفي رواية أبي الأسود عن عروة فلما ذكر المغيرة عما قرصه غلب غضب وقال لم تشعري من هذا الذي قد آذاني من بين أصحابك والله لأحجب فيكم آلام منته ولا أشتر منزلة وفي رواية ابن اسحق فتدبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث المغيرة بن شعبة نفسه باسناد صحيح وأخرجه ابن حبان **(قوله أي غدرت)** بالمعجزة بوزن غدرت عن غادر بالغة في وصفه بالعدو **(قوله أنت أسعى في غدرتك)** أي أنت أسعى في دفع شر غدرتك وفي معازي عروة والله ما غلبت يدي من غدرتك لقد أاورت بنا العداوة في ثقف وفي رواية ابن اسحق وهبل غلبت سوأتك إلا بالامس قال ابن هشام في السيرة أشار عروة قبيل هذا إلى ما وقع للمغيرة قبل إسلامه وذلك أنه خرج مع ثلاثه عشر نفر من ثقيف من بني مالك فتقدر بهم وقتلهم وأخذ أموالهم فتهاجم القرية بقان بنو مالك والأخلاق ربه المغيرة فبقي عروة بن مسعود مع المغيرة حتى أخذوا منه مائة وثلاثة عشر نفقا واصطلموا وفي القصة طول وقد ساق ابن الكلبي والواقدي القصة وحاصلها أنهم كانوا يخرجوا زائر بن المقوقس بمصر فأحسن إليهم وأعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت لهم الغيرة منهم فلما كانوا بالطريق شربوا الخمر فلما سكروا نالوا واثب المغيرة فقتلهم ولحق بالمدينة فأسلم **(قوله أما الإسلام فاقبل)** بلفظ التكلم أي قبله **(قوله وأما المال فقلت منه في شيء)** أي لا أنصرف له لكونه أخذه غدرًا واستفاد منه أنه لا يحل أخذ أموال الكفار في حال الأمن غدرًا لأن الرفقة يصحبون على الأمانة والأمانة تؤدى إلى أهلها مسلما كان أو كافرا وإن أموال الكفار انما تحل بالمحاربة والغلبة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ترك المال في يده

نفسى يده لولا بد كانت لك غدرى لم أجرك بها لا جيتك قال وجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلما تكلم كلفا أخذ بلحيته والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم ومع السيف وعليه المغيرة فكما أهوى عروة يده إلى لحية النبي صلى الله عليه وسلم ضرب يده بهل السيف وقال له آخر يدك عن لحية رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع عروة رأسه فقال من هذا قال المغيرة بن شعبة فقال أي غدرت أنت أسعى في غدرتك وكان المغيرة صحب قوما في الجاهلية قتلهم وأخذ أموالهم ثم جاء أسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما الإسلام فاقبل وأما المال فقلت منه في شيء ثم إن عروة

جعل يرمق أعجاب النبي صلى الله عليه وسلم بعينه قال فوالله ما تخفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثخامة الاوقفت في كبر جل منهم فذلك هو وجهه وجلده واذا أمرهم أشدوا وأمرهم واذا أوصوا كالأوتار على وضوءه واذا انكروا خفصوا أصواتهم عنده وما يحذون اليه النظر (٢٥٠) تعظيما له فرجع عروة الى أصحابه فقال أي قوم والله لقد فدت على الملوك ووفدت على قصور وكسرى

لا مكان أن يسلم قومه فعد اليهم أه والهم ويستقادم القصة ان الحربي اذا أنف مال الحربي لم يكن عليه ضمان وهذا أحد الوجهين للثأفة (قوله) ٣ فجعل يرمق بضم الميم أي يلفظ (قوله) فذلك هو وجهه وجلده زاد ابن اسحق ولا يسهط من شعره شي الا أخذه وقوله وما يحذون بضم أوله وكسر المهمله أي يدنون وفيه طهارة الثخامة والشر المنفصل والتبرك بنفسلات الصالحين الطاهرة ولعل الصابة فلو ذلك بحضرة عروة بالقوا في ذلك اشارة منبه الى الرد على ما خشيهم من فرارهم وكأثمهم فلو ايلسان الحال من يجب امامه هذه المحبة وبعضه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هم أشد امتطاطه ويدونه وشمره من القبال التي يراعي بعضها بعضا بمجرد الرحم فيستاد منه جواز التوصل الى المقصود بكل طريق سائغ (قوله) ووفدت على قصير هومن الخاضع بهد المامود كز اللأمة لكونهم كانوا أعظم الملوك ذلك الزمان وفيه من سل على بن زيد عن ابن أبي شيبة فقال عروة أي قوم اني قد رأيت الملوك مارأيت مثل محمد وما هو بملك ولكن رأيت الهدى معكروا وأمرأكم الاستصبيكم قارعة قاصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروة بن مسعود من التوائد ما يدل على جودته وعقله وبقظه وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وتوقيره وصر أمهاته وموره وورع من جفا عليه بقول أوفعل والتبرك بأثره (قوله) فقال رجل من بني كنانة في رواية الامامي فقام المجلس يهملتين مصغر وسعى ابن اسحق والزيبرين بكراياه علقمة وهومن بني الحارث بن عبد مناة بن كنانة وكان من رؤس الاحابيش وهم بنو الحارث بن عبد مناة بن كنانة وبنو المصطلق بن خزاعة والقارة وهم بنو الهون بن خزاعة وفي رواية ان زيبرين بكراي الله ان يخرج نهم وجمهم وكندة وجير ويغ ابن عبد المطلب (قوله) فابعدوا له أي أثيروا ودفعوا واحدته وزاد ابن اسحق فلما رأى الهدى يسلم عليه من عرض الوادي قلائده قد حبس عن محله رجع ولم يصل الرسول الله صلى الله عليه وسلم لكن في مغازي عروة عند الحماكم فصاح المجلس فقال هلك قريش ورب الكعبة ان القوم انما أتوا عمارا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أجلب يا غياي كنانة فاطلهم بذلك فيصم أن يكون خاطبه على بعد (قوله) فما أرى أن يصدوا عن البيت زاد ابن اسحق وغضب وقال يا معشر قريش ما على هذا عاقدناكم أبصدعن بيت الله من جامع عظماله فقالوا كذبنا ما جالس حتى نأخذ لا تقسمنا مترض وفي هذه القصة جواز اتحادة في الحرب واظهار ارادة الله والمقصود غيره وفيه ان كثيرا من المشركين كانوا يعظمون حرمان الاحرام والحرم ويكرهون على من يصدعن ذلك فكأنهم يقيما من دين ابراهيم عليه السلام (قوله) فقام رجل منهم يقال له مكرز بكسر الميم وسكون الكاف وفتح الراء بعد هذا اي ابن حصن زاد ابن اسحق ابن الاخيف وهو بالمجعة ثم التختانية ثم الفاء وهومن بني عامر بن لؤي ووقع بخط ابن عبدة

والنخاشي والله ان رأيت ما لكظ بضمه أصحابه ما يعظم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم محمد والله ان يتختم ثخامة الا وقعت في كفر رجل منهم فذلك هو وجهه وجلده واذا أمرهم أشدوا وأمرهم واذا أوصوا كالأوتار على وضوءه واذا انكروا خفصوا أصواتهم عنده وما يحذون النظر اليه تعظيما له وانه قد عرض عليكم خطه رشدا فاقبلوها فقال رجل من بني كنانة دعوني آتية فقالوا آتية فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فلان وهومن قوم به ظموم البدن فابعدوا له فبعثت له واستقبله الناس بلبون فلما رأى ذلك قال سبحان الله ما ينبغي لهؤلاء ان يصدوا عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال رأيت البدن قد قلدت وأشعرت فما أرى أن يصدوا عن البيت فقام رجل منهم يقال له مكرز بن حصن فقال دعوني آتية فقالوا آتية فلما أشرف عليهم قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا مكرز

النسابة

٣ قوله فجعل يرمق

كأثرى بالهامش في فصل ما في الشرح رواية ١٥

النسابة بفتح الميم ويحظ يوسف بن خليل الحافظ بضعها وكسر الراء الاول المعتمد **(قوله)** وهو رجل فاجر في رواية ابن اسحق غادر وهو ارجح فاني ما زلت متحججا من وصفه بالتجور مع انه لم يقع منه في قصة الحديبية فخور ظاهر بل فيها ما يشعر بخلاف ذلك كما سأتى من كلامه في قصة أبي جندل الى ان رايت في مغازي الواقدي في غزوة بدر ان عتبة بن ربيعة قال لقريش كيف تخرج من مكة وبنوا كاذبة خلفنا فانهم هم على ذرارينا قال وذلك ان حفص بن لؤي بن عبد المطلب كان له ولد ورضي عنه له رجل من بني بكر بن عبد مناة بن كنانة بدم له كان في قريش فتكلمت قريش في ذلك ثم اصطلحوا فاعد امكر بن حفص بعد ذلك على عامر بن زيد بن عبد شمس بكر غرة فقتله فنفت من ذلك كاذبة بخافت وقعة بدر في اثنا ذلك وكان مكر زعمرو فابا الغدر وذكر الواقدي ايضا انه اراد ان يبيت المسلمين بالحدية فخرج في خمسين رجلا فاخذهم محمد بن مسلمة وهو على الحرس وانتقلت منهم مكر زعمرو فكاذه صلى الله عليه وسلم اشار الى ذلك **(قوله)** اذ جاء سهيل بن عمرو في رواية ابن اسحق فذعت قريش سهيل بن عمرو فقالوا اذهب الى هذا الرجل فصالحه قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد اردت قريش الصلح حين بعثت هذا **(قوله)** قال معمر فآخبرني أبو عرو عن عكرمة انه لما جاء سهيل الخ هذا موصول الى معمر بالاستناد المذكور أو لا وهو مرسل ولم أقف على من وصله به ذكر ابن عباس فله لكن له شاهد موصول عند ابن أبي شبة من حديث سلمة بن الاكوع قال بعثت قريش سهيل بن عمرو وهو يطب بن عبد العزى الى النبي صلى الله عليه وسلم لصاحبه فلما راى النبي صلى الله عليه وسلم سهيلا قال قد سهل لكم من أمركم ولطيراني نخوة من حديث عبد الله بن السائب **(قوله)** قال معمر قال الزهري هو موصول بالاستناد الاول الى معمر وهو بقية الحديث وانما انصرف حديث عكرمة في اثنا **(قوله)** فقال هات اكتب ينفاء وينكم كما في رواية ابن اسحق فلما انتهى الى النبي صلى الله عليه وسلم جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على أن توضع الحرب بينهما عشر سنين وان آمن الناس بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم هذا * (تنبيه) * هذا القدر الذي ذكره ابن اسحق انه مدته صلح هو المعقد به جز من بعدوا آخر جهلناكم من حديث علي نفسه ووقع في مغازي ابن عائذ في حديث ابن عباس وغيره انه كان سنين وكذا وقع عند موسى بن عقبة ويجمع بينهما بأن الذي قاله ابن اسحق هي المدة التي وقع الصلح عليها والذي ذكره ابن عائذ وغيره هي المدة التي انتهى أمر الصلح فم احتى وقع فتعنه على يد قريش كما سأتى في سايه في غزوة الفتح من المغازي وأما ما وقع في كامل ابن عدى ومستدرك الحاكم والوسط للطبراني من حديث ابن عمر ان مدة الصلح كانت أربع سنين فهو موضع ضعف استناده مشكوكا في الصحيح وقد اختلف العلماء في المدة التي يجوز المهانة فيها مع المشركين فتقبل لا تجاوز عشر سنين على ما في هذا الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تجاوز الزيادة وقيل لا تجاوز أربع سنين وقيل ثلاثا وقيل ستنين والاول هو الراجح والله أعلم **(قوله)** فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الكتاب هو على يده اسحق بن رهاويه في مستندهم هذا الوجه عن الزهري وكذا مضى في الصلح من حديث البراء بن عازب وكذلك أخرجه عمر بن شبة من حديث سلمة بن الأكوع فقيامه على هذا الفصل من هذه القصة يؤساق الكلام عليه مستوفى في المغازي ان شاء الله تعالى وأخرج عمر بن شبة من طريق عمرو بن

وهو رجل فاجر فجعل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فيمنما هو بكلمه اذ جاء سهيل بن عمرو قال معمر فآخبرني أبو عرو عن عكرمة انه لما جاء سهيل بن عمرو قال النبي صلى الله عليه وسلم قد سهل لكم من أمركم قال معمر قال الزهري في حديثه فجا سهيل بن عمرو فقال هات اكتب ينفاء وينكم كما بافدا النبي صلى الله عليه وسلم الكاتب فقال النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل أما الرحمن فوالله ما أدرى ما هي ولكن اكتب يا حك اللهم كما كنت تكذب فقال المسلمون والله لا نكتبها الا بسم الله الرحمن الرحيم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اكتب يا حك اللهم ثم قال

سبيل بن عمرو عن أبيه الكاتب عندنا كاتبه محمد بن مسلمة انتمى ويجمع بان أصل كلب الصلح
 بخط علي كما هو في الصحيح ونسخ مثله محمد بن مسلمة لسبيل بن عمرو ومن الأوهام ما ذكره عمر بن
 شبة بعد ان حكى ان اسم كاتب الكتاب بين السليين وقرى على بن أبي طالب من طرق ثم أخرج
 من طريق أخرى ان اسم الكاتب محمد بن مسلمة ثم قال حدثنا ابن عائشة بن يدين عبيد الله بن محمد
 التيمي قال كان اسم هشام بن عكرمة بغضاً وهو الذي كتب الصحيفة فشتل بده فسماه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هشاماً (قلت) وهو غلط فاحش فان الصحيفة التي كتبها هشام بن عكرمة هي
 التي اتفقت عليها قريش لما حصر وابتغى هشام في الشعب وذلك بمكة قبل الهجرة والقبلة مشهورة
 في السير النبوية فتوهم عمر بن شبة ان المراد بالصحيفة هنا كلب القصة التي وقعت بالحديبية
 وليس كذلك بل انهم انحروا عن سنن وانما كبرت ذلك هنا خشية أن يغتر بذلك من لا معرفة له
 في عتقه اختلافاً في اسم كاتب القصة بالحديبية والله التوفيق (قوله هذا ما فاضى) وزن فاعل
 من قضيت الذي أي فصلت الحكم فيه وفيه جواز كناية مثل ذلك في المعاقبات والردع من منعه
 معتلاً بخشية أن يظن فيها أنها نافية منه عليه الخطأ (قوله لا تتحدث العرب أنا أخذنا ضغطة)
 بضم الصاد وسكون الغين المعجمين ثم طامه سمى أي قهر أو في رواية ابن اسحق انه دخل علينا
 عنوة (قوله فقال سبيل وعلى أنه لا يأتك منار رجل وان كان على ذلك الوردية النسا) في
 رواية ابن اسحق على انه من أبي محمد من قريش بغير اذن وليه وعلمهم ومن جاز قريشاً ان يبيع
 محمد ايرود عليه وهذه الرواية تم الرجال والنساء وكذا تقدم في أول الشروط من رواية عقيل
 عن الزهري بلفظ ولا يأتك مناً أحد وسبأ في البحث في ذلك في كتاب النكاح وهل دخل في هذا
 الصلح ثم نزع ذلك الحكم فيمن أولم يدخل الا بريق العموم فغص من وزاد ابن اسحق في قصة
 الصلح بهذا الاسناد وعلى أن متناعية مكفوفة أي أمر مطوياً في صدور سلمية وهو اشارة إلى ترك
 المؤاخذه بما تقدم بينهم من أسباب الحرب وغيرها والمحافظة على العهد الذي وقع بينهم وقال ابن
 اسحق في حديثه وأنه لا اسلال ولا اغلال أي لا سرقة ولا خيانة فالاسلال من السلة وهي السرقة
 والاغلال الخيانة قول أغل الرجل أي خان أما في القصة فيقال غل بغير آث والمراذ أن يامن
 بعضهم من بعض في نفوسهم وأموالهم سرا وجها وقيل الاسلال من سل السبوف والاغلال
 من ليس الدروع ووهاء أو عبيد قال ابن اسحق في حديثه وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد
 وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه فتوابع خراعة فقالوا
 نحن في عقد محمد وعهدهم وثابت بن بكر فقالوا نحن في عقد قريش وعهدهم وأنت ترجع عنا عامك
 هذا فلا تدخل مكة علينا وأنه اذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلنا بأصحابك فأقتبهم اثلاثاً
 معك سلاح الرابك السوف في القرب ولا تدخلها بغيره وهذه القصة ساقى مثلها في حديث البراء
 ابن عازب في المغازي قال ابن اسحق في حديثه فبعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب الكتاب
 هو وسبيل بن عمرو وأجاء أبو جندل بن سبيل فذكر القصة (قوله قال المسلمون سبحان الله كيف
 يرد) في رواية عقيل الماضية أول الشرط وكان فيما اشترط سبيل بن عمرو على النبي صلى الله عليه
 وسلم أنه لا يأتك مناً أحد وان كان على ذلك الوردية النسا وخليت يسنوا بينه ففكره المؤمنون
 ذلك وامتنعوا منه وأبى سبيل الا ذلك فكتبه النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فريدون مثلاً

هذا ما فاضى عليه محمد
 رسول الله فقال سبيل والله
 لو كنا تعلم أنك رسول الله
 ما صدنا لك عن البيت ولا
 فأنلسنا ولكن اكذب
 محمد بن عبد الله فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم والله اني
 لرسول الله وان كذبوني
 اكذب محمد بن عبد الله
 قال الزهري وذلك لقوله
 لا يأتوني خطبة فظلمون
 فيها حرمان الله الا عظيمهم
 اياها فقال له النبي صلى الله
 عليه وسلم على أن نتجاوزنا
 وبين البيت فظوف به
 فقال سبيل والله لا نتحدث
 العرب أنا أخذنا ضغطة
 ولكن ذلك من العام المقبل
 فكتب فقال سبيل وعلى
 أنه لا يأتك منار رجل وان
 كان على نيتك الوردية
 النسا قال المسلمون سبحان
 الله كيف رد إلى المشركين
 وقد جاء مسلماً

جندل الى ابيه سهيل بن عمرو ولم يأت به أحد من الرجال في تلك المدة الإرددة وقائل ذلك يشبه أن يكون هو عمر السبياني وسمى الواقدي عن قال ذلك أيضاً أسيد بن حضير وسعد بن عباد وسياق في المغازي أن سهيل بن حنيف كان ممن أنكر ذلك أيضاً ومسلم من حديث أنس بن مالك أن قريشا صاحبت النبي صلى الله عليه وسلم على أنه من جاء منهم لم تردده عليهم ومن جاءكم فاعلموا بالسنن فقالوا يا رسول الله انكتب هذا قال نعم أنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاءهم من السنا فسيجعل الله له فرجاً ومخرجاً ورواه الأورد عن عروة وهنا ولا ين عات من حديث ابن عباس نحوه فلما لان بعضهم لبعض في الصلح وهم على ذلك أذرى رجل من الفريقين رجلاً من الفريق الآخر فتصالح الفريقان وارتد من الفريقين من عندهم فارتد من المشركون عثمان ومن أتاهم من المسلمين وارتد من المسلمون سهيل بن عمرو ومن معه ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى البيعة فابعوه تحت الشجرة على أن لا ينزروا بلغ ذلك المشركين فأرغمهم الله فأرسلوا من كان منهم ثم نادوا الى الموادعة وأرسل الله تعالى وهو الذي كلف إليهم عنكم الآية وسياق في غزوة الحديبية من أن خرج هذه القصة موصولة وكيفية البعثة عند الشجرة والاختلاف في عدد من يابغ وفي سبب البعثة ان شاء الله تعالى **(قوله)** فبينما هم كذلك أذخل أوجندل **(قوله)** باليهم والنون وزن جعفر وكان اسمه العاصي فتركه لما أسلم له أخ اسمه عبد الله أسلم أيضاً فدعى بحضر مع المشركين بدراً ففر منهم الى المسلمين ثم كان معهم بالحديبة وهم من جعله ساءوا وحدا وقد استشهد عبد الله بالله لما قبل أبي جندل بمدة وأما أبي جندل فكان حسن بمكة ومنع من الهجرة وعذب بسبب الاسلام كافي حديث الباب وفي رواية ابن اسحق فان الحقيقة لتكتب اذ ظلم أبو جندل بن سهيل وكان أبوه حسبه ذلك وفي رواية أبي الاسود عن عروة وكان سهيل أوقفه وحبسه حين أسلم فخرج من السجن وتنكب الطريق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين ففرح به المسلمون وتلقوه **(قوله)** ريف **(قوله)** بفتح أوله ونتم المهمل والفاء أي متى من انبطم بسبب القيد **(قوله)** فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضك عليه ان تردده الى زاد ابن اسحق في روايته فقسم سهيل بن عمرو الى أبي جندل فغضب وجهه وأخذ يلبسه **(قوله)** انما نقض الكتاب أي لم تفرغ من كتابته **(قوله)** فاجر لي **(قوله)** بصغة فعل الاخر من الاجازة أي امض لي امض لي فيه فلا أرد له ذلك أو استمنه من القضية وقفع في الجمع للحمدي فاجر به الراء ورجع ابن الجوزي الزاي وفيه من الاعتبار في العقود بالقول ولو تأخرت الكتابة والاشهاد لاجل ذلك أمضى النبي صلى الله عليه وسلم سهيل الاخر في ردايته اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم تظف معه بقوله لم نقض الكتاب بعد رجاء أن يبيحه لذلك ولا يشكره بقبلة قرى بشكونه وإياه فلما أصر على الاستنكار تركه له **(قوله)** قال مكرز **(بل)** كذلك كثر بلفظ الاضراب وللكهيمى **(بل)** ولم يذكره هنا ما جابه سهيل مكرز في ذلك قيل في الذي وقع من مكرز في هذه القصة اشكال لانه خلاف ما وضعه به النبي صلى الله عليه وسلم من التعمير وكان من الظاهر ان يساعد سهيل على أبي جندل فكيف وقع منه عكس ذلك وأوجب بان الفور حقيقة ولا يان أن لا يقع منه شيء من البر تارداً أو قال ذلك ثفا في باطنه خلافه أو كان جمع قول النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل فاجر نادراً ان نظور خلاف ذلك وهو من جملة فجوره وزعم بعض الشرايح ان سهيل لم يجب سؤاله لان مكرز لم يكن

فبينما هم كذلك أذخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو ريف في قبوده وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى نفسه بين أظهر المسلمين فقال سهيل هذا يا محمد أول من أقاضك عليه أن تردده الى فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما نقض الكتاب بعد قال فوالله اذا لم يصلح على شيء أبداً قال النبي صلى الله عليه وسلم فاجر لي قال ما لا يجبري ذلك بفاعل بل فاعل قال ما لا نا أجزاؤه

من جعل له أمر عقد الصلح بخلاف سهيل وفيه نظر فان الواقيدي روى ان مكرزا كان ممن جاعل
 الصلح مع سهيل وكان معهما حو بطب بن عبد العزيز لكن ذكر في روايته ما يدل على ان اجازة
 مكرز لم تكن في ان لا يرده الى سهيل بل في تأمينه من التعذيب ونحو ذلك وان مكرزا وحو بطبا
 أخذوا بأباجندل فأدخلوه فسطاطا وكفأ بأباجنده وفي مغازي ابن عائذ نحو ذلك كله من رواية أبي
 الاسود عن عروة ولفظه فقال مكرز بن حفص وكان ممن أقبل مع سهيل بن عمرو في الناس الصلح
 أنه جاوروا أخذ به فأدخله فسطاطا وهذا لو ثبت لكان أقوى من الاختلالات الاوّل فانه لم يجزه
 بان يقرّه عند المسلمين بل ليكنف العذاب عنه ليرجع الى طواعية أبيه فمخرج بذلك عن الفجور
 لكن يعكر عليه قوله في رواية الصحيح فقال مكرز قد أجزأه لك يحاطب النبي صلى الله عليه وسلم
 بذلك **(قوله قال أبو جندل أي معشر المسلمين أردت إلى المشركين الخ)** زاد ابن اسحق فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأباجندل اصبر واحتسب فان لا تغدر وان الله جاعل لك فرجا
 ومخرجا وفي رواية أبي المنيج فأوصاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فوثب عمر مع أبي جندل
 يمشي الى خفيه ويقول اصبر فانهم مشركون وانما ادم أحدهم كدم كذب قال ويذني قائمة
 السفينة يقول عرجوت أن مأخذة مني فيضرب به أياه فضرب الزجل أي يجل بابه ونقدت
 النضّة قال الخطابي تناول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله قد أباح
 الثقة للمسلم اذا خاف الهلاك ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضعاف الامان ان لم يكن التوبة
 فلم يكن رده اليهم اسلاما لا الى جندل الى الهلاك مع وجوده السبل الى الاطلاس من الموت
 بالثقة والوجه الثاني أنه امتارده الى أبيه والغالب أن أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سجنه فله
 مندوحة بالثقة أيضا وأما ما يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يتل به صبر عباده
 المؤمنين واختلف العلماء على يجوز الصلح مع المشركين على أن يرد اليهم من جاعل المسلمين عندهم
 الى بلاد المسلمين أم لا فقيل نعم على ما دلّت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع
 في القصة منسوخ وان ناسخه حديث انابري من مسلم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند
 الشافعية تفصيل بين العاقل والمجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط جواز
 الرد أن يكون المسلم بحيث لا تجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم **(قوله قال عمر بن
 الخطاب فأيت نبي الله صلى الله عليه وسلم)** هذا ما يقوى ان الذي حدث المسور وهو ان بقصة
 الحديبية هو عمرو وكذا ما تقدم قريسان قصة عمر مع أبي جندل **(قوله فقلت ألسنت نبي الله حقا
 قال بلى)** زاد الواقيدي من حديث أبي سعيد قال عمر لقد دخلني أمر عظيم وراجعت النبي صلى
 الله عليه وسلم مرة بعد ما راجعته مثلها في وفي حديث سهل بن حنيف الا في في الحزيرة وسورة
 الفتح فقال عمر ألسنا على الحق وهم على الباطل أليس قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار فلام
 نعطى الدية بفتح المهملة وكسر التون وتشديد التاني في دينا ونرجع ولم يحكم الله بيننا فقال
 يا ابن الخطاب اني رسول الله ولن يضعني الله فرج مغتظا فلم يصبر حتى جاء أباه بكرأ وخرجه الزبار
 من حديث عمر فسهه مخمرا ولفظه فقال عمر اتهموا الرأي على الدين فلقدرأ حتى اردأ أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رأي وما ألوت عن الحق وفيه قال فرضى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأيت حتى قال يا عمر تراني رضى وتبأني **(قوله اني رسول الله ولست أعصيه)** ظاهر

قال أبو جندل أي معشر
 المسلمين أردت إلى المشركين
 وقد جئت مسلما لا أترون
 ما قد لقيت وكان قد
 عذب عبد الله بن مسعود في الله
 قال عمر بن الخطاب فأيت
 نبي الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت ألسنت نبي الله حقا
 قال بلى قلت ألسنا على
 الحق وعدونا على الباطل
 قال بلى قلت فلم تعطى الدية
 في ديننا إذن قال اني رسول
 الله ولست أعصيه وهو
 ناسر قل

في انه صلى الله عليه وسلم لم يفعل من ذلك شأنا الا بالوحي **(قوله)** اوليس كنت حدثنا اناسنا في البيت في رواية ابن اسحق كان الصحابة لا يشكون في الفتح لروايات اهار رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما راوا الصلح دخلهم من ذلك امر عظيم حتى كادوا يهلكون وعند الواقدي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى في منامه قبل ان يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فلما راوا تأخير ذلك شق عليهم ويستفاد من هذا الفصل جواز الحصف في العلم حتى يظهر المعنى وان الكلام يحتمل على عمومها وطبائقه حتى تظهر ارادة التخصص والتقيد وان من حلف على فعل شيء ولم يد كرمه مغموسة لم يبحث حتى تنقضي أيام حياته **(قوله)** فأثبت أبا بكر لم يد كرمه رانه راجع أحدها في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم غير أن في بصر الصديق وذلك لجلالة قدره وسعة علمه عنده وفي جواب أبي بكر لعمر بن الخطاب ما أجابه النبي صلى الله عليه وسلم سواء دلالة على انه كان أكمل الصحابة وأعزهم بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعلمهم بأمر الدين وأشدهم موافقة لأمر الله تعالى وقد وقع التصريح في هذا الحديث بان المسلمين استنكروا الصلح المذكور وكانوا على رأى عرف ذلك ونظروا من هذا الفصل ان الصديق لم يكن في ذلك موافقا لهم بل كان قلبه على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء وسياق في أبي بكر أن ابن النخعة وصف أبا بكر الصديق بظهور ما وصف به خديجة رسول الله صلى الله عليه وسلم سواء من كونه يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على أواب الحق وغير ذلك فلما كانت صفاتها مما تشابه من الانداء استمر ذلك الى الانتهاء وقول أبي بكر فاستسك بغرزه هو بفتح العين المعجمة وسكون الراء بعدها زاي وهو أى الفرز لا بل بمنزلة الركب للفرس والمراد به التمسك بأمره وترك الخافضة كانه يمسك بركب القارس فلا يفارقه **(قوله)** قال الزهري قال عرفه فعملت لذلك اعمالا هو موصول الى الزهري بالسند المذكور وهو منقطع بين الزهري وعمر قال بعض الشراح قوله اعمالا أى من الذهاب والنجى والسؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلب الكشف ما خفي عليه وحشائى اذلال الكفار لماعرف من قوته في نصرة الدين اه وتفسير الاعمال اعاد كرمه ودبل المراد به الاعمال الصالحة لكفر عنه ماضى من التوقد في الامتثال لتدما قد ورد عن عمر التصريح براده بقوله اعمالا في رواية ابن اسحق وكان عمر يقول ما زلت أصدق وأصوم وأصلى وأعتق من الذى صنعت يومئذ مخافة كلامى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر لقد أعقت بسبب ذلك رقابا وصمت دهرها وأما قوله ولم يكن شكاً فان أرادني الشك في الدين فواضح وقد وقع في رواية ابن اسحق ان أبا بكر لما قاله الرم غرزه فانه رسول الله قال عمر وأنا أشهد انه رسول الله وان أرادني الشك في وجود المصلحة بعد ما فرود وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستتر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا قال والذي يظهر انه توقف منه لعنف على الحكمة في القصة وتكشف عنه الشبهة ونظيره قصته في الصلاة على عبد الله بن أبي وان كان في الاولى لم يطابق اجتاده الحكم بخلاف الثانية وهى هذه القصة وانما عمل الاعمال المذكورة لهذه والاضمحص ماصدر منه كان محذوراً فيه بل هو مأجور لانه محمدي **(قوله)** فلما فرغ من قضية الكتاب زاد ابن اسحق في روايته فلما فرغ الكتاب أشهد على الصلح رجالا من المسلمين ورجالا من المشركين

أوليس كنت تحدثنا
أنا سنانى البيت فنطوف
به قال بلى فأخبرتك أنا
نائبه العام قال قلت لا
قال فأنك أنته ومطوف
به قال فأثبت أبا بكر فقلت
يا أبا بكر أليس هذا نبي الله
حقا قال بلى قلت ألسنا على
الحق وعدونا على الباطل
قال بلى قلت فم يعطى الشبهة
في دنائنا قال أيها الرجل
انه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وليس يعصى ربه
وهو ناصره فاستسك بغرزه
قواله انه على الحق قلت
أليس كان يحدثنا أناسنا في
البيت فنطوف به قال بلى
أفتخبرك أنك نائبه العام
قلت لا قال فأنك أنته
ومطوف به قال الزهري قال
عرف فعملت لذلك أعمالا قال
فلما فرغ من قضية الكتاب

ومنها أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وعبد الله
ابن مسعود بن عمرو ومكر بن خفص وهو مشرك **(قوله)** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه
قوموا فاحرقوا ثم اخلقوا في رواية أبي الاسود عن عروة فلما فرغوا من النضية أمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالهدى فساقه المسلمون يعني إلى جهة الحرم حتى قام إليه المشركون من
قريش فحسوه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجر **(قوله)** فواته ما قام منهم رجل قيل
كانهم يفتقوا الاحتمال أن يكون الأمر بذلك للندب أو لرجاء نزول الوحي بإبطال الصلح المذكور
أو لخصمه بالاذن بدخولهم مكة ذلك العام لا سام نسكهم وسوغ لهم ذلك لأنه كان زمان
وقوع النسخ ويحتمل أن يكونوا ألهمتهم صورة الحل فاستغروا في التكرار لما لحقهم من الذل عند
انفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم وقضاء نكسهم بالقهر
والغلبة وأخروا الامتثال لاعتقادهم أن الأمر المطلق لا يقتضي القور ويحتمل مجموع هذه
الأمور ليجوعهم كإساقى من كلام أم سلمة وليس فيه محجة أن أثبت أن الأمر للقور ولأن نفاذ ولا
من قال ان الأمر للوجوب بالندب لما طرق القصة من الاحتمال **(قوله)** فذكرها ما لي من الناس
في رواية ابن اسحق فقال لها ألا ترين إلى الناس في أمرهم بالأمر فلا يفعلونه وفي رواية أبي الميج
فاستدرك ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال هلك المسلمون أمرتهم أن يخلعوا ويخبروا فمعه لواء قال
بلى الله عنهم يومئذ بأمر سلمة **(قوله)** قالت أم سلمة يا بني الله أحب ذلك أخرج ثم لا تكلم أحد منهم
زاد ابن اسحق قالت أم سلمة يا رسول الله لا تكلمهم فأنهم قد دخلهم أمر عظيم مما أدخلت على
نفسك من المتعة في أمر الصلح ورجوعهم بغير فتح يحتمل أنما فسدت عن الصحابة أنه احتل
عندهم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم بالصلح أخذ بالارخصة في حقهم وأنه يستقر
على الاحرام أخذ بالعزيزية في حق نفسه فأشارت عليه أن يتصل لينتج عنهم هذا الاحتمال وعرف
النبي صلى الله عليه وسلم صواب ما أشارت به ففعله فلما رأى الصحابة ذلك بادروا إلى فعل ما أمرهم به
اذ لم يبق بعد ذلك غاية تنتظر فيه فضل المشورة وان الفعل اذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول
الجزئ وليس فيه أن الفعل مطلقاً أبلغ من القول وجواز مشاوره المرأة الناضلة وفضل أم سلمة
ووفور عقلها حتى قال امام الحرمين لا تعلم امرأة أشارت برأي فأصابت الأم سلمة كذا قال وقد
استدرك بعضهم عليه بنت شعب في أمر موسى وتظهر هذا ما وقع لهم في غزوة الفتح كإساقى هناك
من أمرهم بأمرهم بالطريق في رمضان فلما استروا على الامتناع تناول القسح فشرب فلما رأى وشرب
شربوا **(قوله)** فخر بنه في رواية الكشمي هدية زاد ابن اسحق عن ابن أبي شبيب عن مجاهد عن
ابن عباس أنه كان سبعين بدنه كان فيها رجل لا يخيّل في رأسه بره من فضة لخطبة المشركين
وكان غنمه منه في غزوة بدر **(قوله)** ودعا حالقه خلقه قال ابن اسحق بلغني أن الذي خلقه في ذلك
اليوم هو خراش عجمي بن أنسية بن الفضل الخزاعي قال ابن اسحق فحدثني عبد الله بن أبي شبيب
عن مجاهد عن ابن عباس قال خلق رجال يومئذ وقصر آخر ون فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم برحم الله الخلقين قالوا والمتصرون الحديث وفي آخره قالوا يا رسول الله لم نطهر للخلقين
دون المقصرين قال لأنهم لم يثكروا قال ابن اسحق قال الزهري في حديثه ثم انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم فأفلاحي إذا كان بين مكة والمدينة ونزلت سورة الفتح فذكر الحديث

قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لأصحابه قوموا
فاحرقوا ثم اخلقوا قال
فوالله ما قام منهم رجل حتى
قال ذلك ثلاث مرات فلما
لم يقيم منهم أحد دخل على
أم سلمة فذكر لها ما لي من
الناس فقالت أم سلمة يا بني
الله أحب ذلك أخرج ثم
لا تكلم أحد منهم كلمة حتى
تفكر بذلك وتدعو حالقك
فيحلقك فخرج فلم يكلم
أحد منهم حتى فعل ذلك
فخر بنه ودعا حالقه فلقه
فلما رأى وأذلك قاموا فحرقوا
وجعل بعضهم يخلق بعضا
حتى كاد بعضهم يقتل بعضا
غيا

٢ له لم يكن كذا في هامش
نسخة اه صححه

ثم جاء نسوة مؤمنات فانزل
الله تعالى اليها الذين آمنوا
اذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات فامتنحنهن حتى
يلغي بعض الكوافر فطلق
عري ومثما امر آيين كاتسالة
في الشرك فبترج أحداهما
معاوية بن أبي سفيان
والاخرى صفوان بن أمية
ثم رجع النبي صلى الله عليه
وسلم الى المدينة فجاءه أبو
بصير رجل من قريش وهو
مسلم فأرسلوا في طلبه رجلين
فقالوا العهد الذي جعلت
لنا

في تفسيرها الى أن قال قال الزهري ففتح في الاسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية انما
كان القتال حيث التقى الناس ولما كانت الهدنة وضعت الحرب وأمن الناس كلم بعضهم
وهذا والتقوا وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكلمهم أحد بالاسلام بعقل شأني تلك المدة الا
دخل فيه ولقد دخل في تلك السنة مثل من كان في الاسلام قبل ذلك أو أكثر يعني من صناديد
قريش وما ظهر من مصلحة الصلح المذكور غير ما ذكره الزهري انه كان مقدمة بين يدي الفتح
الاعظم الذي دخل الناس عقبه في دين الله أفواجا وكانت الهدنة مقننا حال ذلك ولما كانت قصة
الحديبية مقدمة للفتح سميت فتحا كما سمي في المغازي فان الفتح في اللغة فتح المغلق والصلح كان
مغلقا حتى فتحه الله وكان من أسباب فتحه ضد المسلمين عن البيت وكان في الصورة الظاهرة ضما
للمسلمين وفي الصورة الباطنة عز الهم فان الناس لاجل الامن الذي وقع بينهم اختلف بعضهم
بعض من غير تكبر أو سمع المسلمون المشركين القرآن وناظروهم على الاسلام جهرة آمين
وكانوا قبل ذلك لا يتكلمون عندهم بذلك الاخفية وتظهر من كان يخفي اسلامه فذل المشركون
من حيث أرادوا العزة وأقهرهم ومن حيث أرادوا الغلبة (قوله ثم جاء نسوة مؤمنات الخ) ظاهره
انهن جئن اليه وهو بالحديبية وليس كذلك وانما جئن اليه بعد في اثناء المدة وقد تقدم في أول
الشروط من رواية تعقل عن الزهري ما يشهد لذلك حيث قال ولم يأته أحد من الرجال الا رد في
تلك المدة ولو كان مسلما وجاء المؤمنات مهاجرات وكانت أم كلثوم بنت عقبة عن خرج وقال انها
كانت تحت عمرو بن العاص وسمي من المؤمنات المذكورات أمية بنت بشروك وكانت تحت حسان
وقال ابن دحادة قبل أن يسلم فتزوجها سهل بن حنيف فولدت له ابنه عبد الله بن سهل
ذو ذلك إلى أبي حاتم من طريق يزيد بن أبي حبيب من سلاوا الطبري من طريق ابن اسحق عن
الزهري وسبعة بنت الحارث الاسلمية وكانت تحت مسافر الخزرجي وقال صفيني بن الراهب
والاولى أولى فقد ذكرا بن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان ان امرأه صفيني اسمها سعيذة
فتزوجها عمر وأم الحكم بنت أبي سفيان كانت تحت عياض بن شداد فارقت كسائقي يانه
في آخر الشوط وبرع بنت عقبة كانت تحت شماس بن عثمان وعبيدة بنت عبد العزيز بن
نضله كانت تحت عمرو بن عبدود (قلت) لكن عمرو قتل بالخندي وكان يهاجر بعد قتله وكان
من سبعة الجاهلية من مات زوجها كان أهله أحق بها وكان من خرج من النساء تلك المدة
بنت حمزة بن عبد المطلب كسائقي يانه في عمرة القضية وياتي تفصيل ذلك في المغازي وشرح قصة
الامتحان في آخر كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشرك مع بقية فوائده ان شاء الله
تعالى (قوله ثم رجع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة فجاءه أبو بصير) يفتح الموحدوة وكسر
المهمل رجل من قريش هو عتيبة بن مضر الممثلة وسكون المثناة وقيل فيه عبيد بن جهم صغر
وهو وهم ابن أسيد يفتح الهمزة على الصحيح ابن جابر بن الجهم الثقفي حليف بني زهرة وسماه ونسبه
ابن اسحق في روايته وعرف بهذا أن قوله في حديث الباب رجل من قريش أي بالحلف لأن بني
زهرة من قريش (قوله فأرسلوا في طلبه رجلين) هماهما ابن سعد في الطبقات في ترجمة أبي بصير
خمس وهو بمجبة ولون وآخروه محلة صغر بن جابر ومولى له يقال له كورث في الرواية
الآتية آخر الباب ان الاخمس بن شريق هو الذي أرسل في طلبه زاد ابن اسحق فكتب الاخمس

ابن شريق والازهر بن محمد عوف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابوا بعثا به مع مولى الهمما
 ورجل من بني عامر استأجره بكنين اه والاخذ من بن ثقيف رهط ابي بصير وآزهر من بني
 زهرة حلفاء ابي بصير فلكل منهما المطالبة برده ويستفاد منه ان المطالبة بالرد تختص بمن كان من
 عشيرة المطلوب بالاصلة أو الحلف وقيل ان اسم أحد الرجلين مرثد بن جران زاد الواقدي
 فقدما بعد ابي بصير بثلاثة أيام **(قوله)** فدفعه الى الرجلين في رواية ابن اسحق فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا ابا بصير ان هؤلاء القوم صالحون اعلى ماعلت وانا لا نغدر فالحق بقومك
 فقال اتردني الى المشركين يقتلونني عن ديني ويعذبوني قال اصر و احتسب فان الله جاعل لك
 فرجا ونجرا وفي رواية ابي المليح من الزيادة فقال له عمر أنت رجل وهورجل ومعك السيف وهذا
 أوضح في التعريض بقتله واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس
 من عشيرته اذا كان لا يخشى عليه منه لكونه صلى الله عليه وسلم دفع ابا بصير للعامري ورفقه
 ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه لكنه آمن عليه منهم سيما لانه كان أقوى منهما ولها هذا
 آل الامر الى انه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر وفيما استدبل به من ذلك نظر لان العامري
 ورفقه انما كانا رسولين ولوان فيهم مارية لما أرسلهما من هومن عشيرته وأضاف قبيلة قريش
 تجتمع الجميع لان بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما
 تقدم وقد وقع في رواية ابي المليح جاء ابي بصير مسلما وجاء له خلفه فقال يا محمد رده على قومه
 ويجمع بان فسه محجازا والتقدير جاء رسول وليه ورسول اسم جنس يشمل الواحد فضلا عما
 يحمل على أن الآخر كان رفقا الرسول ولم يكن رسولا بالاصلة **(قوله)** فقلنا يا ابا بصير انك من قريش
 في رواية الواقدي فلما كانوا في الحليفة دخل ابي بصير المسجد فجلس ركعتين وجلس يتغدى
 ودعاهما فقدم سقفة لهما فاكوا جميعا **(قوله)** فقال ابي بصير لأحد الرجلين في رواية ابن
 اسحق العامري وفي رواية ابن سعد بن جابر **(قوله)** فاستله الآخر أي صاحب السيف
 أخرجه من غمده **(قوله)** فامكنه به أي سده وفي رواية الكشي فامكنه منه **(قوله)** فضر به
 حتى برد بفتح الموحدة والراء أي خلدت حواسه وهي كناية عن الموت لان الميت تسكن حركته
 وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله **(قوله)** وفر الآخر في
 رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا **(قوله)** فذعرا أي خوفوا وفي رواية ابن اسحق فرعا
(قوله) اقتل صاحبي بضم القاف في رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبي **(قوله)** وانى لقتول
 أي ان لم تره عني وعند الواقدي وقد ألفت منه ولم أكد وقع في رواية ابن الاسود عن عروة
 فتره رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فاقبلاه حتى اذا كانا ببعض الطريق ناما فتناول
 السيف بقبه فامره على الاسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فحرب والاول
 أصعب وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائد في الغازي وجزال آخر وأمه أبو بصير
 حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو غاض على أسفل ثوبه وقد بدا طرف ذكوه
 والحصى يطيرن تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه **(قوله)** قد والله أوفى الله ميثلك
 أي خليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول
 الله عرف اني ان قدمت عليهم يقتلونني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد

فدفعه الى الرجلين
 فخرجاه حتى بلغا ذا الحليفة
 فقلنا يا ابا بصير ان هؤلاء القوم صالحون اعلى ماعلت وانا لا نغدر فالحق بقومك
 فقال اتردني الى المشركين يقتلونني عن ديني ويعذبوني قال اصر و احتسب فان الله جاعل لك
 فرجا ونجرا وفي رواية ابي المليح من الزيادة فقال له عمر أنت رجل وهورجل ومعك السيف وهذا
 أوضح في التعريض بقتله واستدل بعض الشافعية بهذه القصة على جواز دفع المطلوب لمن ليس
 من عشيرته اذا كان لا يخشى عليه منه لكونه صلى الله عليه وسلم دفع ابا بصير للعامري ورفقه
 ولم يكونا من عشيرته ولم يكونا من رهطه لكنه آمن عليه منهم سيما لانه كان أقوى منهما ولها هذا
 آل الامر الى انه قتل أحدهما وأراد قتل الآخر وفيما استدبل به من ذلك نظر لان العامري
 ورفقه انما كانا رسولين ولوان فيهم مارية لما أرسلهما من هومن عشيرته وأضاف قبيلة قريش
 تجتمع الجميع لان بني زهرة وبني عامر جميعا من قريش وأبو بصير كان من حلفاء بني زهرة كما
 تقدم وقد وقع في رواية ابي المليح جاء ابي بصير مسلما وجاء له خلفه فقال يا محمد رده على قومه
 ويجمع بان فسه محجازا والتقدير جاء رسول وليه ورسول اسم جنس يشمل الواحد فضلا عما
 يحمل على أن الآخر كان رفقا الرسول ولم يكن رسولا بالاصلة **(قوله)** فقلنا يا ابا بصير انك من قريش
 في رواية الواقدي فلما كانوا في الحليفة دخل ابي بصير المسجد فجلس ركعتين وجلس يتغدى
 ودعاهما فقدم سقفة لهما فاكوا جميعا **(قوله)** فقال ابي بصير لأحد الرجلين في رواية ابن
 اسحق العامري وفي رواية ابن سعد بن جابر **(قوله)** فاستله الآخر أي صاحب السيف
 أخرجه من غمده **(قوله)** فامكنه به أي سده وفي رواية الكشي فامكنه منه **(قوله)** فضر به
 حتى برد بفتح الموحدة والراء أي خلدت حواسه وهي كناية عن الموت لان الميت تسكن حركته
 وأصل البرد السكون قاله الخطابي وفي رواية ابن اسحق فعلاه حتى قتله **(قوله)** وفر الآخر في
 رواية ابن اسحق وخرج المولى يشتد أي هربا **(قوله)** فذعرا أي خوفوا وفي رواية ابن اسحق فرعا
(قوله) اقتل صاحبي بضم القاف في رواية ابن اسحق قتل صاحبكم صاحبي **(قوله)** وانى لقتول
 أي ان لم تره عني وعند الواقدي وقد ألفت منه ولم أكد وقع في رواية ابن الاسود عن عروة
 فتره رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهما فاقبلاه حتى اذا كانا ببعض الطريق ناما فتناول
 السيف بقبه فامره على الاسار فقطعه وضرب أحدهما بالسيف وطلب الآخر فحرب والاول
 أصعب وفي رواية الاوزاعي عن الزهري عند ابن عائد في الغازي وجزال آخر وأمه أبو بصير
 حتى دفع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أصحابه وهو غاض على أسفل ثوبه وقد بدا طرف ذكوه
 والحصى يطيرن تحت قدميه من شدة عدوه وأبو بصير يتبعه **(قوله)** قد والله أوفى الله ميثلك
 أي خليس عليك منهم عقاب فيما صنعت أنا زاد الاوزاعي عن الزهري فقال أبو بصير يا رسول
 الله عرف اني ان قدمت عليهم يقتلونني عن ديني ففعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا عقد

(٣) قوله قتل صاحبي
 كذا في نسخ الشرح وفي
 المتن الذي شرح عليه
 القسطلاني قتل والله صاحبي
 اه مصححه

اه وفيه أن للمسلم الذي يحى عن دار الحرب في زمن الهامة قتل من جاء في طلب رده إذا شريط
 لهم ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أي بصرة له العاصري ولا أمر فيه بتودد ولا ذمة
 والله أعلم (قوله ويل أمه) بضم اللام وصل الهمة وكسر الميم المشددة وهي كلمة تميم تقولها
 العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فهمان الذم لأن الوليل الهالك فهو كلمة قولهم لام الوليل
 قال بديع الزمان في رسالة له والعرب تطلق تربت عينيه في الأمر إذا أهملوا يقولون ويل أمه
 ولا يقصدون الذم والويل يطلق على العذاب والحرب والزر وقد تقدم شيء من ذلك في الحج في
 قوله للأعرابي ويلك وقال النراء أصل قولهم ويل فلان نوى لفلان أي فكثرت الاستعمال
 فالحقوا بها اللام فصارت كأنها منأوا عربوها وتبعه ابن مالك الآن قال تعال للتليل إن نوى
 كلمة تعجب وهي من أسماء الأفعال واللام بعدها مكسورة ويجوز ضمها اتباعاً للهمة وحذفت
 الهمة تخفيفاً والله أعلم (قوله مسعر حرب) بكسر الميم وسكون المهمله وفتح العين المهمله
 وبالضبط على الفيز وأصله من مسعر حرب أي يسعرها قال الخطابي كأنه يصفه بالأقدام في
 الحرب والتسعر لتأرها وقع في رواية ابن إسحق محش بحاء مهمله وشين معجمة وهو معنى مسعر
 وهو العود الذي يحرق به النار (قوله لو كان له أحد) أي نصره ويعاضده وناصره وفي رواية
 الأوزاعي لو كان له رجال فلقها أبو بصير فأنطلق وفيه إشارة إليه بالقرارات لردّه إلى المشركين
 ورمز إلى من بلغه ذلك من المسلمين أن يلقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز
 التعريض بذلك لا التصريح كما في هذه القصة والله أعلم (قوله حتى أتى سيف البحر) بكسر المهمله
 وسكون التثنية بعدها فاء أي ساحله وعين ابن إسحق المكان فقال حتى نزل العيص وهو
 بكسر المهمله وسكون التثنية بعدها هملة قال وكان طريق أهل مكة إذا ذهبوا الشام
 (قلت) وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل وهو قريب من بلاد ذي سلم (قوله) ونقلت منهم
 أبو جندل أي من أبيه وأهله وفي تعبیر بالصيغة المستقلة إشارة إلى إرادة مشاهدته الحال
 كقوله تعالى الله الذي أرسل الرياح فتسير سحاباً وفي رواية أي الأسود عن عروة وانشلت أبو
 جندل في سبعين راكبا مسلمين فلقوا بأبي بصير فتنزلوا فقرأ ما من ذي المروة على طريق عير قريش
 فقطعوا ما دلتهم (قوله حتى اجتمعت منهم عصابة) أي جماعة ولا واحد لها من لفظها وهي تطلق
 على الأربعين فادونها وهذا الحديث يدل على أنها تطلق على أكثر من ذلك ففي رواية ابن إسحق
 أنهم بلغوا نحو أمان سبعين نفساً وفي رواية أي الملح بلقوا أربعين أو سبعين وجرم عرو وفي
 المتأخر بأنهم بلغوا سبعين وزعم السهيلي أنهم بلغوا ثلثمائة رجل وزاد عروة فلقوا بأبي بصير
 وكرهوا أن يقدموا المدينة في مدة الهمة خشية أن يعادوا إلى المشركين وسمى الواقدي منهم
 الوليد بن الوليد بن المغيرة (قوله ما يسمعون بعير) أي يجترعوا به المهمله المكسورة أي قافله
 (قوله إلا اعرضوا لها) أي وقوا في طريقها بالعرض وهي كناية عن منعهم لها من السير
 (قوله فأرسلت قريش) في رواية أي الأسود عن عروة فأرسلوا بأبسقيان بن حرب إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يسألونه ويتضرعون إليه أن يعثا إلى أبي جندل ومن معه وقاوا
 ومن خرج من آل أبي بكر فلولاً غير خرج (قوله فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إليهم)
 في رواية أبي الأسود المذكورة فبعث إليهم فقدموا عليه وفي رواية موسى بن عقبة عن

ويل أمه مسعر حرب لو كان
 له أحد فلما سمع ذلك عرف
 أنه سيرده إليهم فخرج حتى
 أتى سيف البحر قال ونقلت
 منهم أبو جندل بن سهيل
 فلقوا بأبي بصير فجلل ليخرج
 من قريش رجل قد أسلم إلا
 لحق بأبي بصير حتى اجتمعت
 منهم عصابة والله
 ما يسمعون بعير خرجت
 لقريش إلى الشام إلا
 اعترضوا لها فلوهم
 وأخذوا أموالهم فأرسلت
 قريش إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم تناسده الله
 والرحم لما أرسلت من أمانه
 فهو آمن فأرسل النبي صلى
 الله عليه وسلم إليهم

فانزل الله تعالى وهو الذي

كف أيديهم عنكم وأيديكم
عنهم بطن مكة من بعد أن
أطفركم عليهم حتى بلغ الحجة
جسدة الحاهلية وكانت
جيتهم أنهم لم يقرؤا أنه نبي
الله ولم يقرؤوا بسم الله
الرحمن الرحيم وحاولوا ينهيم
وبين البيت قال أبو عبد الله
معرفة العراب لم يزلوا غفروا
جيت القوم منعهم حجابة
وأجبت الحجة وقال عقيل
عن الزهري قال عروة
فأخبرتني عائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان
يتمتعون وبلغنا أنه لما نزل
الله تعالى أن يرتوا إلى
المشركين ما أنفقوا على من
هاجر من أزواجهم وحكم
على المسلمين أن لا يسكوا
بعض الكوافر

(٣) قوله تزيلا وتبرؤا
جبت القوم منعهم حجابة
الحج كذا ينسخ النسخ التي
بأيدنا ورواه ككافي
القسطاني ما زجا الرواية
بتفسيرها حجابة على وزن
فعالة بالكسر وأجبت
الحجة بكسر الحاء وفتح الحاء
مقصورا جعلته حجة
لا يدخل فيه ولا يقرب منه
وهو بضم الباء وفتح الخاء
مبتدأ للفعل وأجبت
الحديث في النار فهو تحت
وأجبت الرجل إذا أعظمته
ومصدره أجابه بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة

الزهري فكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبي بصير فقدم كاهيه وأبو بصير عوت غيات
وكذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده فدفنه أبو جندل مكانه وجعل عند قبره مسجدا
قال وقد أم أبو جندل ومن معه إلى المدينة فلم يزل بها إلى أن خرج إلى الشام مجاهدا فاستشهد
في خلافة عمر قال فعلم الذين كانوا أشاروا بأن لا يسلم أبو جندل إلى أبيه أن طاعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم خير مما كرهوا وفي قصة أبي بصير من القوائد جواز قتل المشرك المعتدي
غيلة ولا بعد ما وقع من أبي بصير عندنا أنه لم يكن في جيلة من دخل في المعاقلة التي بين
النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش لأنه إذا كان محميا ساجدة لكنه لما خشى أن المشرك
يعبده إلى المشركين درأ عن نفسه بقتله ودافع عن دينه بذلك ولم يشكر النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك وفيه أن من فعل مثل فعل أبي بصير لم يكن عليه قود ولا دية وقد وقع عند ابن إسحاق أن سهيل
ابن عمرو لما بلغه قتل العاصم طالب دينه لأنه من ربه فقال له أبو سفيان ليس على محمد
مطالبة بذلك لأنه وفي جماعته وأسلمه رسولكم ولم يقتله بأمره ولا على آل أبي بصير أيضا لأنه
ليس على دينهم وفيه أنه لا يرتد على المشركين من جامتهم إلا يطالب منهم لأجرهم لمطالبوا أبي
بصير أو لمرة أو لمسلمة لهم ولما حضر إليه ثانيا لم يرسله لهم بل أو أرسلوا إليه وهو عنده لارسله فلما
خشى أبو بصير من ذلك شجاعت نفسه وفيه أن شرط الرد أن يكون الذي حضر من دار المشرك ياقيا
في بلد الامام ولا يتناول من لم يكن تحت يد الامام ولا تحت يد اليه واستتبقت منه بعض
المتأخرين أن بعض مالوك المسلمين مثلا لو هادن بعض مالوك المشرك فزاههم ملك آخر من
المسلمين فقتلهم وغنم أموالهم جازله ذلك لأن عهد الذي هادتهم لم يتناول من لم يهادتهم ولا يتحقق
أن محل ذلك ما لا يمكن هنا التفرقة تعميم (قوله) فانزل الله تعالى وهو الذي كف أيديهم عنكم
كذا هنا وظاهر أنها نزلت في شأن أبي بصير وفيه نظروا المشركين في سب نزلها ما آخر حجة مسلم
من حديث سلمة بن الأكوع وعن من حديث أنس بن مالك أيضا وآخر حجة أحمد والنسائي من
حديث عبد الله بن مغفل باسناد صحيح أنها نزلت بسب القوم الذين أرادوا من قريش أن
ياخذوا من المسلمين غزوة فظفر وأجرهم ففعا عنهم النبي صلى الله عليه وسلم فزات الآية وقيل في
نزلها غير ذلك (قوله) معرفة العراب (الحج) يعني أن المعرفة مشتقة من العرب فبفتح الهمزة وتشديد الراء
(قوله) تزيلا وتبرؤا جبت القوم منعهم حجابة الحج هذا القدر من تفسير سورة الفتح في المجاز لا في
عبادة وهو في رواية المسلمي وحده (قوله) قال عقيل عن الزهري تقدم موصولا بنفسه في أول
الشروط وأراد المصنف بإيراد بيان ما وقع في رواية معمر بن الأديع (قوله) وبلغنا (هو مقول
الزهري وصله ابن مردويه في تفسيره من طريق عقيل وقوله وبلغنا أن أبابصير الحج هو من قول
الزهري أيضا والمراد به أن قصة أبي بصير في رواية عقيل من مرسل الزهري وفي رواية معمر
موصولة إلى المسور لكن قد تابع معمر على وصله ابن إسحاق كما تقدم وتابع عقيل الأوزاعي
على إرساله فاعل الزهري كان يرسلها تارة ويوصلها أخرى والله أعلم وفيه هذه الرواية
الآخرة من الزيادة وما فعلنا أن أحدا من المهاجرين أتت بعد أيامها وفيها قوله أن أبابصير بن
أسيد يفتح الهجزة فقدم مؤننا كذا لا كثر وفي رواية السرخسي والمسلمي قدم من منى وهو

أن عمر طلق امرأتين قريسة

بنت أبي أمية وابنة جرجول

انخرأى فترقى قريسة معاوية

ابن أبي سفيان وترقى الأخرى

أوجههم فلما أتى الكفار أن

يقترؤا بأداء ما أنفق المسلمون

على أزواجهم أنزل الله

تعالى وإن فاتكم شيء من

أزواجكم إلى الكفار

فعاقيم والعقب ما يؤتى

المسلمون إلى من هاجرت

امراته من الكفار فأمر

أن يعطى من ذهبه زوج

من المسلمين ما أنفق من

صدقائه الكفار للزاني

هاجرت وما نعلم أحدا من

المهاجرات ارتدت بعد

إيمانها بلغنا أن أبا بصير

أسد الله قديم على النبي

صلى الله عليه وسلم مؤتمنا

مهاجرا في المدينة فكتب

الأخمس بن شريق إلى النبي

صلى الله عليه وسلم يسأله آیا

بصرف كرا الحديث» (باب

الشروط في القرض) *

وقال ابن عمر وعطاء رضى

الله عنهما إذا أجلس في

القرض جاز وقال الليث

حدثني جعفر بن ربيعة عن

عبد الرحمن بن هرم عن

أبي هريرة رضى الله عنه عن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه ذكر رجل سأل

بعض بني إسرائيل أن

يسلفه ألف دينار فدفعا

إليه إلى أجل مسمى

تصف (قوله) أن عمر طلق امرأتين قريسة) يأتي ضبطها وبان الحكم في ذلك في كتاب النكاح في باب نكاح من أسلم من المشركات وقوله فلما أتى الكفار أن يقترؤا بأداء ما أنفق المسلمون على أزواجهم يشير إلى قوله تعالى وأسألوهم أنفقتم ولتسألوهم أنفقوا وقد بينه عبد الرزاق في روايته عن معمر عن الزهري فذكر القصة وفيها المنازات حكم على المشركين بمثل ذلك إذا جنتهم امرأة من المسلمين أن يرذال الصداق إلى زوجها قال الله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر فأما المؤمنون فأقرؤا بحكم الله وأما المشركون فالوا أن يقترؤا فأنزل الله وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتم (قوله والعقب الخ) بفتح العين المهملة وكسر القاف (قوله وما نعلم أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها) هو كلام الزهري وأراد بذلك الإشارة إلى أن المعاقبة المذكورة بالنسبة إلى الجانبين إنما وقعت في الجانب الواحد لأنه لم يعرف أحدا من المؤمنات فرت من المسلمين إلى المشركين بخلاف عكسه وقد ذكر ابن أبي حاتم من طريق الحسن أن أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت وفرت من زوجها بعض بن شداد فتر زوجها رجل من ثقيف ولم يرتد من قريش غيرها ولكنها أسلمت بعد ذلك مع ثقيف حين أسلموا فان بنت ذلك فيجمع بينه وبين قول الزهري بأنهم لم تكن هاجرت فيما قبل ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم أشياء تتعلق بالمناساك منها أن الخلقة مسميات أهل المدينة للحاج والمعتمر وأن تقليد الهدى وسوقه سنة للحاج والمعتمر فسا كان أو سقوا والشعار سنة لأهل المدينة وإن الخلق أفضل من التخصير وأنه نسك في حق المعتمر وهو راك أو غير محصور وإن المحصر يجره حيث أحضر ولو لم يصل إلى الحرم ويقال من صدع البيت وإن الأولى في حقه ترك المقاتلة إذا وجد إلى المصالاة طريقا غير ذلك مما تقدم بسط أكثره في كتاب الحج وفيه أشياء تتعلق بالجهاذ منها جواز رمي ذراري الكفار إذا انفردوا عن المقاتلة ولو كان قبل القتال وفيه الاستئذان عن طلائع المشركين ومقاتلتهم بل جيش لطلب عزهم وجواز التشكك عن الطريق السهل إلى الطريق الوعر لدفع المفسدة وتحصيل المصلحة واستصحاب تقديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختيار للحزب في أمر العدو ثلاثا بناؤها فرقة المسلمين وجواز الخلد في الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان من خصائصه أنه منهي عن خاتمة الأعين وفي الحديث أيضا فضل الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب اتباعه وجواز بعض المسامحة في أمر الدين وإحتمال الضم فيه ما لم يكن قادحا في أصله إذا تعين ذلك طريقا للسلامة في الحال والصالح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين أو قوتهم وإن التابع لا يليق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما ينظر في الحال بل عليه التسليم لأن المتبوع أعرف بحال الأمور غالباً بكثير التجربة ولا سيما مع من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز الاعتدال على خبر الكفار إذا قامت القرينة على صدقه قاله الخطابي مستدلاً بأن الخراي التي بعثه النبي صلى الله عليه وسلم عينها لياتيه خبر قريش كان حينئذ كافراً قال وإنما اختار ذلك مع كفره ليكون أمكن له في الدخول فيهم والاختلاط بهم والإطلاع على أسرارهم قال ويستفاد من ذلك جواز قبول قول الطبيب الكافر (قلت) ويحتمل أن يكون الخراي المذكور كان قد أسلم ولم يشتهر إسلامه حينئذ فليس ما قاله دليل على ما دعاه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (قوله) باب الشروط في القرض ذكر فيه طرقاً من

الجلال على العاقب وقال الجهم ورثي عدة فلا يلزم الوفاء بها والله أعلم ﴿قوله﴾ باب الشرط في الوقت) ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وسبأ في الكلام عليه في أثناء الكتاب الذي بدله ان شاء الله تعالى ﴿ناتقة﴾ اشتمل كتاب الشرط من الاحاديث المرفوعة على سبعة وأربعين حديثا الخالص منها خمسة احدث والبقية مكررة والمعلق منها سبعة وعشرون طر يقاوكها عند مسلم سوى بلاغ الزهري وفيه من الآثار عن الصحابة بن بعدهم احدث عشر تراوا الله أعلم

﴿قوله﴾ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿﴾

﴿كتاب الوصايا﴾

كذا النسق وأخر الباقرن السهلة والوصايا جامع وصية كالهديا وتطلق على فعل الموصي وعلى ما وصى به من مال أو غيره ومن عهد ونحوه فتكون بمعنى المصدر وهو الايضاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وفي الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يعصبه التبريع قال الزهري الوصية من وصيت النبي بالتخفيف أصبه اذا وصلته وسميت وصية لان الميت يصل بها ما كان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد ووصاه بالتخفيف بغيره وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات ﴿قوله﴾ باب الوصايا أي حكم الوصايا ﴿قوله﴾ وقول النبي صلى الله عليه وسلم وصية الرجل مكتوبة عنه لم أقف على هذا الحديث باللفظ المذكور وكانه بالحق فان المرأه الرجل لكن التعبير خرج مخرج الغالب والا فلا فرق في الوصية الصحيحة بين الرجل والمرأة لا يشترط فيها اسلام ولا رشد ولا شوبه ولا اذن زوج وانما يشترط في صحتها العقل والحريه وأما وصية الصبي المبرق فيها خلاف معناها الخفية والشافعي في الاظهر وصحتها مالكا وأجدو الشافعي في قول رجحه أن أي عصرون وغيره ومال اليه السبكي وأيده بأن الوارث لاحق له في الثلث فلا جمل منع وصية المميز قال والمعتبر فيه أن يعقل ما وصى به وروى الموطأ في تراجم عمر أنه أجاز وصية غلام لم يحتمل وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الاثر المذكور وهو قوي فان رجاله ثقات وله شاهد وقيد مالك صحتها بما اذا عقل ولم يخطأ وأجد بسبع وعنه بعضر ﴿قوله﴾ وقال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين الى جنفا) كذا في ذكر النسق الآيه وساق الباقرن الا تات الثلث الى غفور رحيم وتقدر الآيه كتب عليكم الوصية وقت حضور الموت ويجوز أن تكون الوصية مفعول كتب أو الوصية مبتدأ وخبره للوالدين ودل قوله ان ترك خيرا بعد الاتفاق على أن المراد به المال على أن من لم يترك مالا لا تنسرح له الوصية بالمال وقيل المراد بانخير المال الكثير فلا تنسرح له مال قليل قال ابن عبد البر أجمعوا على أن من لم يكن عنده الا اليسير لا تاقه من المال انه لا تندب له الوصية وفي نقل الاجماع نظير فالنائب عن الزهري انه قال جعل الله الوصية حقا فها قبل أو أكثر والمصرح به عند الشافعية ندبية الوصية من غير تفريق بين قليل وكثير نعم قال أبو القزح النسخي منهم ان كان المال قليلا والعيال كثيرا استحب له توفيره عليهم وقد تكون الوصية بغير المال كن يعين من تنظر في مصالح ولده أو يعهد اليهم بما

﴿باب الشرط في الوقت﴾

حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا محمد بن عبد الله

الانصاري حدثنا ابن عون

قال أنبأني نافع عن ابن عمر

رضي الله عنهما أن عمر بن

الخطاب أصاب أرضا فجاءه

فأق النبي صلى الله عليه وسلم

يستأمره فيها فقال ناسرول

الله أني أصب أرضا بخير لم

أصب مالا لقطا نفوس عندي

منه فقامت امرئ به قال ان ثبت

حسب أصلها وتصدق

بها قال فتصدق بها عمر انه

لا يباع ولا يوهب ولا يورث

وتصدق بها في الفقراء وفي

القرى وفي الرقاب وفي سبل

الله وابن السبيل والصف

لا خناح على من وليها أن

يأكل منها بالمعروف ويطعم

غيره فقال لحدثت به ابن

سيرين فقال غير متائل مالا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الوصايا)

﴿باب الوصايا وقول النبي

صلى الله عليه وسلم وصية

الرجل مكتوبة عنده وقال

الله عز وجل كتب عليكم اذا

حضر أحدكم الموت ان ترك

خيرا الوصية للوالدين الى

جنفا﴾

بفعله من بعده من مصالح دينهم ودينهم وهذا لا يدفع أحد نبيته واختلاف في حد المال
 الكثير في الوصية فمن على سمعاً قال قليل وعنه ثمانية ما لقليل وعن ابن عباس نحوه
 وعن عائشة فمن ترك عبداً كثيراً ترك ثلاثة آلاف ليس هذا جبال كثير وحاصله انه امر
 نسي يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والله أعلم **(قوله جفافاً)** هو تفسير عطاء وراه
 الطبري عنه ما سناد صحيح وشعوره قول أبي عبيدة في الجواز الخلف العدول عن الحق وأخرج
 السدي وغيره ان الخلف الخطأ والائتمار **(قوله متجانف متبايل)** كذا لاكثر ولا في ذر ما تمل
 قال أبو عبيدة في الجواز قوله غير متجانف لانه أي غير منعوج مائل للاشم ونقل الطبري عن ابن
 عباس وغيره ان معناه غير معتمد لانه ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث
 ابن عمر بن وهب **(قوله ما حق امرئ مسلم)** كذا في أكثر الروايات وسقط لفظ مسلم من رواية
 أحمد عن إسحاق بن عيسى عن مالك والوصف بالمسلم خرج مجروح الغالب فلا مفهوم له وأذكر
 للشيخ تقع المبادرة لامتثاله لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جارة
 في الجملة وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وقد بحث فيه السبكي من جهتان الوصية شرعت زيادة
 في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا الى أن الوصية كمال اعتقاد وهو
 يصح من الذي والحري والله أعلم **(قوله له شيء يوصي فيه)** قال ابن عبد البر لم يختلف الرواة عن
 مالك في هذا اللفظ ورواه أبو يعقوب عن نافع بلفظ شيء يريد أن يوصي فيه ورواه عبد الله بن عمر
 عن نافع مثل أبي يعقوب أخرجهما مسلم ورواه أحمد عن سفيان عن أبي يعقوب بلفظ حق على كل مسلم أن
 لا يبيت ليلتين وله ما يوصي فيه الحديث ورواه الشافعي عن سفيان بلفظ ما حق امرئ يؤمن
 بالوصية الحديث قال ابن عبد البر في ربه ابن عينة أي يؤمن بانها حق اه وأخرجه أبو عوانة
 من طريق هيثم بن الغاز عن نافع بلفظ لا شيء لمسلم أن يبيت ليلتين الحديث وذكر ابن عبد
 البر عن سليمان بن موسى عن نافع مثله وأخرجه الطبراني من طريق الحسن عن ابن عمر مثله
 وأخرجه الاسماعيلي من طريق روح بن عباد عن مالك وابن عون جميعاً عن نافع بلفظ ما حق
 امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه وذكره ابن عبد البر من طريق ابن عون بلفظ لا يحل لامرئ
 مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضاً وقد أخرجه الترمذي من هذا الوجه ولم يسق لفظه قال
 أبو عمر يتابع ابن عون على هذه اللفظة (قلت) ان عن نافع بلفظه افسلم ولكن المعنى يمكن
 أن يكون متحداً كما سيأتى وان عن ابن عمر وقد روي لمساياً قريباً ذكر من رواه عن ابن عمر
 أيضاً بهذا اللفظ قال ابن عبد البر قوله له مال أو لى عندي من قول من روى له شيء لأن الشيء يطبق
 على القليل والكثير بخلاف المال كذا قال وهي دعوى لادليل عليها وعلى تسليمها فرواه
 شيء أشمل لانها تم بتول وما لا يتول كالتخصص والله أعلم **(قوله بيت)** كأن فيه محذفاً
 تقديره أن يبيت وهو كقوله تعالى ومن آياته يريكم البرق الآية ويجوز أن يكون بيت صفة
 لمسلم به جزء الطيبي قال هي صفة ثانية وقوله يوصي فيه صفة شيء ومفعول بيت محذوف
 تقديره آمننا أوذا كرا وقال ابن التين تقديره موعو كل الأول أولى لان استحباب الوصية لا يختص
 بالمرضى من قال العلل لا يندب أن يكتب جميع الأشياء مخففة ولا ما جرت العادة بالخروج منه
 ولو قاله عن قريب والله أعلم **(قوله ليلتين)** كذا لاكثر الروايات ولا في عوانة والبيهقي من طريق

جفافاً متجانف متبايل
 * خذنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن نافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ما حق امرئ مسلم
 له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين
 الا ووصيته مكنونه عنده

٢٧٢٨

س

نظرة

٨٢٨٢

جاء بن زيد عن أبي بيت ليله أو ليلتين ولمسلم والنسائي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه
بيت فلا ثلث ليل أو كان ذكر الثلثين والثلث لرفع الحرج لتراحم أشغال المراء التي يحتاج إلى
ذكرها ففسح له هذا التقدير لئلا يفتقر ما يحتاج إليه واختلاف الروايات فيه دال على أنه لا يقرب
لا التعديد والمعنى لا يضي عليه زمان وإن كان قليلا أو وصيته مكتوبة وفيه إشارة إلى اعتقاده
الزمن اليسير وكان الثلث غاية لا يخبر ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم المذكور لم يأت ليله
منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إلا أو وصي عندي قال الطبري في تخصيص
الثلثين والثلث بالذكر تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زمانا ما وقد سماه في
الثلثين والثلث فلا ينبغي له أن يجاوز ذلك (قوله تابعه محمد بن مسلم) هو الطائفي (عن عمرو)
هو ابن دينار (عن ابن عمر) يعني في أصل الحديث ورواية محمد بن مسلم هذه أخرجهما الدارقطني في
الأفراد من طريقه وقال قد ربه عمران بن أبيان يعني الواسطي عن محمد بن مسلم وعمران أخرجه
النسائي وضعفه قال ابن عدي له عمر ابن عن محمد بن مسلم ولا أعلمه بأسا ولقظه عند الدارقطني
لا يحمل لمسلم أن يبيت ليلتين أو وصيته مكتوبة عنده واستدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على
وجوب الوصية به قال الزهري وأبو مجاز وعطاء وطه بن مصرف في آخرين وحكاية البيهقي عن
الشافعي في القديم به قال إسحق وداد واختاره أبو عوانة الأسفراخي وابن جرير وآخرون
ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب إلى الإجماع سوى من شذ كذا قال واستدل لعدم
الوجوب من حيث المعنى لأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلو كانت الوصية
واجبة لأخرج من ماله سهمين عن الوجبة وأجاء عن الآية بأنهم امنسوخة كما قال ابن
عباس على ما سألت بعد أربع أبواب كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين ففسخ الله من ذلك
ما أحب فجعل لكل واحد من الأولين السدس الحديث وأجاب من قال بالوجوب بأن الذي نسخ
الوصية للوالدين والأقارب الذين يرون وأما الذي لا يرث فليس في الآية ولا في تفسير ابن عباس
ما يقتضي النسخ في حقهم وأجاب من قال بعدم الوجوب عن الحديث بأن قوله ما حق امرئ بأن
المراد الحزم والاحتياط لأنه قد يقع الموت وهو على غير وصية ولا ينبغي للمؤمن أن يغفل عن
ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي وقال غيره الحق لغة النسي والتاب وبطلق شرعا على
ما ثبت به الحكم والحكم النسي أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا وقد يطلق على المباح أيضا
لكن بقوله قاله القرطبي قال فإن اقتصرن به على أو نحوها كان ظاهرا في الوجوب والأفوه على
الإحتمال وعلى هذا التقدير فلا حجة في هذا الحديث لأن قال بالوجوب بل اقترن هذا الحق بما يدل
على التنب وهو تفويض الوصية إلى إرادة الموصي حيث قال له شيء يري بأن يوصي فيه فلو كانت
واجبة لماعلقها بأمره وأما الجواب عن الرواية التي يلفظ لا يحمل فلا حتم أن يكون رواها
ذكرها بالمعنى وأرادتني الحل بثبوت الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب
والمباح واختلاف القائلين بوجوب الوصية فكثرهم ذهب إلى وجوبها في الجملة وعن طاوس
وقائدة والحسن وجابر بن زيد في آخرين يجب للقرابة الذين لا يرون خاصة أخرجه ابن جرير وغيره
عنهم قالوا فإن أوصى الغير قرابته لم ينقدوا يرد الثلث كله إلى قرابته وهذا قول طاوس وقال
الحسن وجابر بن زيد ثلث الثلث وقال قتادة ثلث الثلث وأقوى ما يرد على هؤلاء ما أحججه

تابعه محمد بن مسلم عن عمرو
عن ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم

نق

٣١٦/٢

نق

نق

٧٢٦٦

الشافعي من حديث عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد له لم يكن له مال
 غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فقرأهم ستة أجزاء فاعتق اثنين وأرق أربعة قال ففعل
 عتقه في المرض وصية ولا يقال لعلمهم كانوا أرباب المعتق لنا نقول لم تكن عادة العرب أن تملك
 من يشاء ويمنه قرابة وإنما تملك من لا قرابة له أو كان من العجم فلو كانت الوصية تطول لغير القرابة
 لبطلت في هؤلاء وهو أسد دلال قوي والله أعلم ونقل ابن المنذر عن أبي ثور أن المراد بوجوب
 الوصية في الآية والحديث يخص من علمه حق نرى يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص
 به كوديعه ودين الله ألا دعى قال ويدل على ذلك بقصد بقوله شيء يريد أن يوصي فيه لأن فيه
 إشارة إلى قدرته على تمييزه ولو كان موجلا فإنه إذا أراد ذلك ساغله وإن أراد أن يوصي به ساغله
 وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة لغيرها وأن الواجب لعينه الخروج من
 الحقوق الواجبة للغير سواء كانت بتخيير أو وصية ومحل وجوب الوصية أفعالها فما إذا كان
 عاجزا عن تمييز ما عليه وكان لم يعلم بذلك غيره ممن ثبت الحق بشهادته فاما إذا كان قادرا أو علم
 به غيره فلا وجوب وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة
 فمن رجاها كثر الأجر ومكروهة في عكسها ومباحة فمن استوى الأمران فيه ومحرمة فيما
 إذا كان فيها الضرر كما ثبت عن ابن عباس الأضرار في الوصية من الكفار ورواه سعد بن منصور
 موقوفا على أسناد صحيح ورواه النسائي مرفوعا عن رجاله ثقات واحتج ابن بطال بتعليق بيان ابن عمر
 يوصي فلو كانت الوصية واجبة لما تركها وهو راوي الحديث وتعقب بأن ذلك أن ثبت عن ابن
 عمر فاعبره بما روي لا بما رأى على أن الثابت عنه في صحيح مسلم كما تقدم أنه قال لم يترك
 إلا الوصية مكتوبة عندي والذي احتج بأنه لم يوصي اعتد على ما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن
 نافع قال قل لابن عمر في مرض موته ألا وصي قال أما مالي فإله يعلم ما كنت أصنع فيه وأما
 رباي فلا أحب أن يشارك ولدي فيما أجد أخرجه ابن المنذر وغيره وسنده صحيح ويجمع بينه
 وبين ما رواه مسلم بالجل على أنه كان يكتب وصيته وبعدها ثم صار يخبر ما كان يوصي به معاقل
 والمه الإشارة بقوله فإله يعلم ما كنت أصنع في مالي ولعل الحامل له على ذلك حديثه الذي ساقى
 في الزقاق إذا أسسيت فلا تنتظر الصباح الحديث فصار يخبر ما يريد التصديق به فلم يحتج إلى تعليق
 وسأقي في آخر الوصايا أنه وقف بعض دوره فهذا يحصل التوفيق والله أعلم واستدل بقوله
 مكتوبة عنده على جواز الاعتقاد على الكتابة والخط ولزم يقتضي ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد
 ابن نصر من الشافعية ذلك بالوصية لنسب الخبر في أدون غيرها من الأحكام وأجاب الجمهور بأن
 الكتابة ذكرت لثبوتها من ضبط المشهود به فالأو معنى وصيته مكتوبة عنده أي بشرطها وقال
 المحب الطبري أضرار الشهاد فيه بعد وأجيب بأنهم استدلو على اشتراط الأشهاد بأمر خارج
 كقوله تعالى شهادة بينهم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية فانه يدل على اعتبارها بالأشهاد في
 الوصية وقال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والأقوال الوصية المشهود بها مستق عليها
 ولزم تكن مكتوبة والله أعلم واستدل بقوله وصيته مكتوبة عنده على أن الوصية تنفذ وإن كانت
 عند صاحبها ولم يجعلها عند غيره وكذلك لو جعلها عند غيره وارتفعها وفي الحديث مقيمة لابن
 عمر لبارئته لا متثال قول الشارع غرموا ظمته عليه وفيه الدب إلى التأهب للموت والاحتراز قبل

٢٧٢٩

تم
تحفة

٩٠٧١٢

* حدثنا ابراهيم بن
الحارث حدثنا يحيى بن
أبي بكير حدثنا زهير بن
معاوية الجعفي حدثنا أبو
اسحق عن عمرو بن الحارث
ختم رسول الله صلى الله
عليه وسلم اخي جويرية بنت
الحارث قال مات رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند
موته درهما ولادنيا را
ولا عباد ولا أمة ولا شيا الا
بقوله البيضاء وسلاحه
وأرضاه جعلها صدقة * حدثنا
خالد بن يحيى حدثنا مالك
هو ابن مغول حدثنا طلحة بن
مصرف قال سألت عبد
الله بن أبي أوفى رضي الله
عنه ما هل كان النبي صلى
الله عليه وسلم أوصى فقال
لا قلت كيف كتب على
الناس الوصية أو أوصوا
بالوصية قال أوصى بكتاب
الله

٢٧٤١

مصلى

تحفة

٥١٢٠

القوت لان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت لانه ما من سن يفرض الا وقد مات فيه جمع
وكل واحد بعينه جاز ان يموت في الحال فينبغي أن يكون مثاهل ذلك فيكتب وصيته ويجمع فيها
ما يحصل له به الاجر ويحبط عنه الزم من حقوق الله وحقوق عباده والله المستعان واستدل
بقوله له شيء أوله ما على صحة الوصية بالمنافع وهو قول الجمهور ومنعه ابن أبي ليلى وابن شبرمة
وداود وأتباعه واختاره ابن عبد البر وفي الحديث الحظ على الوصية ومطلقة تناول الصحيح
ليكن السلف خصوصا بالمرض وانما يقصد به في الخبر لا طراد العادة به وقوله مكتوبة أعم من
أن تكون بخطه أو بغير خطه ويستفاد منه ان الاشياء المهمة ينبغي ان تضبط بالكتابة لانها أثبت
من الضبط بالحفظ لانه يحزن غالباً الحديث الثاني (قوله) حدثنا ابراهيم بن الحارث هو
بغدادى سكن نيسابور وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وشيخه يحيى بن أبي بكير بالتصغير
وادعاء الكنية هو الكرماني وليس هو يحيى بن بكير المصري صاحب اللب وأبو اسحق هو
السدي عن عمرو بن الحارث هو الخزاعي المصطفى أخو جويرية بالحليم والتصغير أم المؤمنين وقع
التصريح بسماع أبي اسحق له من عمرو بن الحارث في الحسن من هذا الكتاب (قوله) ولا عباد
ولا أمة أى في الرق وقبه دلالة على ان من ذكر من رفق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع
الاخبار كان امامات وأما أحقته واستدل به على عقب أم الولد بناء على أن مارية والدة ابراهيم
النبي صلى الله عليه وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما على قول من قال انها ماتت في
حياته صلى الله عليه وسلم فلا يخفى (قوله) ولا شياً في رواية الكشي في ولا شيا في الاول
أصح وهي رواية الاسماعلي أيضاً من طريق زهير بن روى مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من
طريق مسروق عن عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم درهما ولادنيا را ولا شاة
ولا بعيرا ولا أوصى بشئ (قوله) لا بقوله البيضاء وسلاحه وأرضاه جعلها صدقة سبأ ذكر
البغلة والسلاح في آخر المغازي وأما الصدقة ففي رواية أبي الاحوص عن أبي اسحق في آخر
المغازي وأرضاه جعلها لابن السليل صدقة قال ابن المنير أحاديث الباب مطابقة الترجمة
الا حديث عمرو بن الحارث هذا فليس فيه للوصية ذكر قال لكن الصدقة المذكورة يحتمل أن
تكون قبله ويحتمل أن تكون موصى بها فطابق الترجمة من هذه الحبيبة انتهى ويظهر ان
المطابقة تحصل على الاحتمالين لانه تصدق بمغفرة الارض فصارت حكمها حكم الوقف وهو في هذه
الصورة في معنى الوصية لبقائها بعد الموت ولعل البخارى قصد ان وقع في حديث عائشة الذي هو
شبه حديث عمرو بن الحارث وهو في كونه صلى الله عليه وسلم أوصى * الحديث الثالث حدث
عبد الله بن أبي أوفى واسناده كله صحيحون وقوله حدثنا مالك هو ابن مغول ظاهر ان شيخ
البخارى لم ينسبه فلذلك قال البخارى هو ابن مغول وهو بكسر الميم وسكون الحاء المجعقة وفتح الواو
وذكر الترمذي ان مالك بن مغول تفرد به (قوله) هل كان النبي صلى الله عليه وسلم أوصى فقال
لا هكذا أطلق الجواب وكأنه فهم ان السؤال وقع عن وصية خاصة فلذلك ساغ فيها لانه أراد
في الوصية مطلقا لانه أثبت بعد ذلك انه أوصى بكتاب الله (قوله) أو أوصى بالوصية شئ من الراوى
هل قال كيف كتب على المسلمين الوصية أو قال كيف أوصى وأما زاد المصنف في فضائل القرآن
ولم يوص بذلك يتم الاعتراض أى كيف يوصى المسلمون بشئ ولا يفعله النبي صلى الله عليه وسلم

قال النووي روى لعلي بن أبي أوفى أراد لم يوص ثلث ماله لانه لم يترك بعده مالا واما الارض فقد سبها
 في حياته واما السلاح والبلغة ونحو ذلك فقد أخبر بانها لا تورث عنه بل جميع ما يتخلقه صدقة
 فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية واما الوصايا بغير ذلك فلم ير ابن أبي أوفى فيها ويشتمل
 أن يكون المنفي وصيته الى علي بالخلافة كما وقع التصريح به في حديث عائشة التي بعده
 و يؤيده ما وقع في رواية الدارمي عن محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه وكذلك عند ابن ماجه وأبي
 عوانة في آخر حديث الباب قال طلحة فقال هزيل بن شرحبيل أبو بكر كان يتأمر على وصي رسول
 الله وذأبو بكر أنه كان وجدعه دامن رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرجت نفقه بخزام وهزيل هذا
 بالزاي مخرج أحد كبار التابعين ومن ثقات أهل الكوفة فدل هذا على أنه كان في الحديث قرينة
 تشير بتخصيص السؤال بالوصية بالخلافة ونحو ذلك لا مطلق الوصية (قلت) أخرج ابن حبان
 الحديث من طريق ابن عيينة عن مالك بن مغول بلغه من زيل الاشكال فقال سئل ابن أبي أوفى
 هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما ترك شيئا وصى فيه قبل فكذب أمر الناس
 بالوصية ولم يوص قال أوصى بكتاب الله وقال القرطبي استبعد طلحة واضح لانه أطلق فلما أراد شيئا
 بعينه نخصه به فاعترضه بان الله كتب على المسلمين الوصية وأمروا بها فكيف لم يفعلها النبي صلى
 الله عليه وسلم فأجابهم عابدا على انه أطلق في موضع التقيد قال وهذا يشعر بان ابن أبي أوفى
 وطلحة من مصرفي كتابنا بمتقدمي ان الوصية واجبة كذا قال وقول ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله
 أي بالقرآن والعمل بمقتضاه ولعله أشار لقوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم ما إن تسكنتم به لم
 تضلوا كتاب الله وأما ما صح في مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم أوصى عند موته ثلاثا لا ييقن
 بجزيرة العرب دنان وفي لفظ آخر جوا الله ودين جزيرة العرب وقوله أحبوا والوفد بنحو ما كنت
 أحبهم به ولم يذكر الراوي الثالثة ~~كما~~ كما ما ثبت في النسائي انه صلى الله عليه وسلم كان آخر
 ما تكلم به الصلاة وما ملكت أيمانكم وغير ذلك من الاحاديث التي يمكن حصرها بالتبعية
 فالظاهر ان ابن أبي أوفى لم يرد فيه ولعله اقتصر على الوصية بكتاب الله لكونه أعظم وأهم ولأن فيه
 تبيان كل شيء أما بطريق النص وأما بطريق الاستنباط فاذا اتسع الناس ما في الكتاب عملوا بكل
 ما أمرهم النبي صلى الله عليه وسلم به لقوله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه الآية أو يكون لم يحضر
 شيئا من الوصايا المذكورة أو لم يتحضرها حال قوله والاولى انه انما أراد بالنبي الوصية بالخلافة
 أو المال وساخ إطلاق النبي أما في الاول فمقرنة الحال وأما في الثاني فلا ثم المتبادر عرفا وقد صح
 عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يوص أحد من بني أبي شيبه من طريق آخر من شرحبيل
 عنه مع ان ابن عباس هو الذي روى حديث أنه صلى الله عليه وسلم أوصى ثلاثا والجميع بينهما على
 ما تقدم وقال الكرماني قوله أوصى بكتاب الله الباء زائدة أي أمر بذلك وأطلق الوصية على سبيل
 المشاكلة فلا منافاة بين النبي والاشياء (قلت) ولا يخفى بعد ما قال وتكلفه ثم قال أو المنفي
 الوصية بالمال أو الامامة والمنتهى الوصية بكتاب الله أي بما في كتاب الله أن يعمل به انتهى وهذا
 الأخير هو المعتقد * الحديث الرابع (قوله حديثنا عمرو بن زرارة) هو التيسار وروى وهو بفتح
 العين و زرارة بضم الزاي وأما عمرو بن زرارة بضم العين فهو بغدادى ولم يخرج عنه البخاري شيئا
 ووقع في رواية أبي علي بن السكين بدل عمرو بن زرارة في هذا الحديث اسمعيل بن زرارة يعني الرقي

قال أبو علي الجبائي لم أزدك لغيره قال وقد ذكر الدارقطني وأبو عبد الله من منده في شمسوخ
 البخاري - جعل من زارة الثغرى ولم يذكروا الكلابي ولا الحاكم **(قوله)** أخبرنا اسمعيل
 هو المعروف بابن علي و إبراهيم هو النخعي والأسود هو ابن زيد خاله **(قوله)** ذكر وأبنا عائشة
 أن عليا رضى الله عنهما كان وصيا **(قوله)** قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي فرد عليهم جماعة من الصحابة ذلك وكذا من بعدهم فمن
 ذلك ما استدلت به عائشة كما سألني ومن ذلك أن عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعد أن ولي الخلافة
 ولا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا تنقصوا عليا من حيث قصدوا تعظيمه لأنهم
 نسبوه مع شجاعته العظمى وصلاته في الدين إلى المداينة والتقية والاعراض عن طلب حقه
 مع قدرته على ذلك وقال غيره الذي يظهر أنهم يذكروا عنده أنه أوصى له بالخلافة في مرض موته
 فلذلك سألها إنكار ذلك واستندت إلى ما رزمتها له في مرض موته إلى أن مات في حجرها ولم يقع
 منه شيء من ذلك فساغ لها في ذلك لكونه منحصرا في مجالس معينة لم تغب عن شيء منها وقد
 أخرج أحمد وابن ماجه بسند قوي وصححه من رواية أرقم بن شرحبيل عن ابن عباس في أثناء
 حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه أبابكر أن يصلي بالناس قال في آخر الحديث
 مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وسألت في الوفاة النبوية عن عمرات رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ولم يتخلف وأخرج أحمد والبيهقي في الدلائل من طريق الأسود بن قيس عن عمرو
 ابن أبي سفيان عن علي أنه لما ظهر يوم الجمل قال أيها الناس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم
 يعهد إلينا في هذه الأمانة شيئا الحديث وأما الوصايا فغير الخلافة فوردت في عدة أحاديث يجمع
 منها أشياء منها حديث أخرجه أحمد ورواه ابن السري في الزهد وابن سعد في الطبقات وابن خزيمة
 كلهم من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في جمعه
 الذي مات فيه ما فعلت الذهبية قلت عندي فقال أنفقها الحديث وأخرج ابن سعد من طريق أبي
 حازم عن أبي سلمة عن عائشة نحوه ومن وجه آخر عن أبي حازم عن سهل بن سعد و زاد فيه ابغني
 بها إلى علي بن أبي طالب ليصدق بها وفي المغازي لابن اسحق رواية يونس بن بكير عنه حديث صالح
 ابن كيسان عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عنده موته إلا بثلاث لكل من الدارين والرهاو بين والأشعريين ٣ بمائة وسق من خير
 وأن لا يترك في جزيرة العرب دين وأن ينفذ في أسامة وأخرج مسلم في حديث ابن عباس
 وأوصى ثلاث أن تحيروا الولد بنحو ما كنت أحبهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى الذي قبل
 هذا أوصى بكاتب الله وفي حديث أنس عنه عند النساء وأحمد وابن سعد واللفظ له كانت عامة
 وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم وله ما دمن
 حديث علي عند أبي داود وابن ماجه وآخر من رواية نعيم بن زيد عن علي وأدوا الزكاة بعد
 الصلاة أخرجه أحمد والحديث أنس شاهد آخر من حديث أم سلمة عند النساء بسند جيد
 وأخرج سفيان بن عريش في القوس من طريق ابن أبي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 حذر من الفتن في مرض موته ولزم الجماعة والطاعة وأخرج الواقدي من مرسل العلاء بن عبد
 الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم أوصى فاطمة فقال قولي إذا مات الله وأنا أليها أجيئون وأخرج

أخبرنا اسمعيل عن ابن عون
 عن إبراهيم عن الأسود قال
 ذكروا عند عائشة أن عليا
 رضى الله عنهما كان وصيا
 فقالت حتى أوصى إليه وقد
 كنت مسندة إلى صدرى
 أو قالت جئني فعا بالبط
 فقلت ففخت في جري فما
 شعرت أنه قد مات فقتى
 أوصى إليه

٢٧٤٩

م تم في

نحلة

١٥٩٧٠

٣ قوله بمائة الخ كذا
 بالاصول التي يابى وأحرر
 الرواية اه

الطبراني في الاوسط من حديث عبد الرحمن بن عوف قال قال رسول الله أو صنبا يعني في مرض موته فقال أو صلبكم بالسابقين الاولين من المهاجرين وأبناءهم من بعدهم وقال لا يروى عن عبد الرحمن الا بهذا الاسناد تفرد به عتيق بن يعقوب انتهى وقبه من لا يعرف حاله . وفي سنن ابن ماجه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نامت فاغسلوني بسبع قرب من بئر عرس وكانت بقاء وكان يشرب منها وسيأتي ضبطها وزيادة في حالها في الوفاة النبوية وفي مستند البزار ومستدرک الحاكم بسند ضعيف انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن يصلوا عليه أرسالا بغير امام ومن اكاذب الرافضة مارواه كثير بن يحيى وهو من كبارهم عن أبي عوانة عن الاجلج عن زيد بن علي بن الحسين قال لما كان اليوم الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة طوله فيها فدخل على فقامت عائشة فأكب عليه فاخبره بالفياب عما يكون قبل يوم القيامة يفتح كل باب منها ألف باب وهذا من رسل أو معضل وله طريق أخرى موصولة عند ابن عدي في كتاب الضعفاء من حديث عبد الله بن عرس بسندواه . وقولها الخشت النون والحاء المحجمة ثم نون مثله أي انفي ومال وسيأتي بقية ما يتعلق بشرحة في باب الوفاة من آخر المغازي ان شاء الله تعالى ﴿ **قوله** يا سب أن يترك أو وثمة أغننا خير من أن يتكفوا الناس) هكذا اقتصر على لفظ الحديث فترجم به ولعله أشار الى من لم يكن له من المال الا القليل لم تقدم له الوصية كما مضى **(قوله** عن سعد بن ابراهيم) أي ابن عبد الرحمن بن عوف وعامر بن سعد شقيقه هو خاله لان أم سعد بن ابراهيم هي أم كلثوم بنت سعد بن أبي وقاص وسعد وعامر بن سعد مدينان تابعيان ووقع في روايته مسعر عن سعد بن ابراهيم حديث بعض آل سعد قال مرض سعد وقد حفظ سفيان اسمه ووصله فرأيت به مقدمة وقد روى هذا الحديث عن عامر أيضا جماعة منهم الزهري وتقدم سيباق حديثه في الحنازرو يأتي في الهجرة وغيره ورواه عن سعد بن أبي وقاص جماعة غير ابنه عامر كما سأشير اليه **(قوله** جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودي وأنا بمكة) زاد الزهري في روايته في حجة الوداع من وجع اشتد لي وله في الهجرة من وجع أشغبت منه على الموت واتفق أصحاب الزهري على ان ذلك كان في حجة الوداع الا ابن عيينة فقال في فتح مكة أخرجه الترمذي وغيره من طريقه واتفق الحفاظ على انه وهم فيه وقد أخرجه البخاري في الفرائض من طريقه فقال بمكة ولم يذكر الفتح وقد وجدت لابن عيينة مستندافيه وذلك فيما أخرجه أحمد والبزار والطبراني والبخاري في التواريخ وابن سعد من حديث عمرو بن القاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم فقلت سعد امر يضاحض خرج الى حنين فلما قدم من الجعرانة معترا دخل عليه وهو مغلوب فقال يا رسول الله ان لي مالا وانني أودت كلاله فأفأوصي بمالي الحديث وفيه قلت يا رسول الله أميت انا بالدار الذي خرجت منها مهاجرا قال لا اني لارجو ان يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام الحديث فلعل ابن عيينة اتقل ذهنه من حديث الى حديث ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون ذلك وقع له مرتين مرة عام الفتح ومرة عام حجة الوداع ففي الاول لم يكن له وارث من الاولاد اصلوا في النائية كانت له ابنة فقط فآله اعلم **(قوله** وهو يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها) يحتمل ان تكون الجبله حالا من الفاعل او من المفعول وكل منهما محتمل لان كلا من النبي صلى الله عليه وسلم ومن سعد كان يكره ذلك لكن ان كان حالا من

* (باب أن يستترك ورثته أغننا خير من أن يتكفوا الناس) * حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه يقول جاء النبي صلى الله عليه وسلم يعودي وأنا بمكة وهو يكره أن يموت بالارض التي هاجر منها

٢٧٤٢

٤

تحفة

٢٨٨٠

المفعول وهو سعد وفيه التفات لان السياق يقتضي ان يقول وأنا أكره وقد أخرجه مسلم من
 طريق جدي بن عبد الرحمن عن ثلاثة من ولد سعد بن سعد بلفظ فقال يا رسول الله خشيت أن
 أموت بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة والنسائي من طريق جرير بن زيد عن عامر
 ابن سعد لكن البائس سعد بن خولة مات في الأرض التي هاجرت منها وله من طريق بكر بن مسمار
 عن عامر بن سعد في هذا الحديث فقال سعد يا رسول الله أموت بالأرض التي هاجرت منها قال لا
 ان شاء الله تعالى وسياق بقية ما يتعلق بكراهة الموت بالأرض التي هاجرت منها في كتاب الهجرة ان
 شاء الله تعالى **(قوله قال يرحم الله ابن عفرأ)** كذا وقع في هذه الرواية في رواية أحمد والنسائي من
 طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يرحم الله سعد بن عفرأ
 ثلاث مرات قال الداودي قوله ابن عفرأ غير محفوظ وقال الدمشقي هو وهم والمعروف ابن
 خولة قال ولعل الوهم من سعد بن ابراهيم فان الزهري أحفظ منهم قال فيه سعد بن خولة يشترى إلى
 ما وقع في روايته بلفظ لكن البائس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات
 بمكة قلت وقد ذكرت أنفا من وافق الزهري وهو الذي ذكره أصحاب المغازي وذكروا أنه شهد بدرا
 ومات في حجة الوداع وقال بعضهم في اسمه خولى بكسر اللام وتشديد التثنية وانفقوا على
 سكن الواو وأعرب ابن التين فحكي عن القاسبي فتحها ووقع في رواية ابن عسبة في القرأض
 قال سفيان وسعد بن خولة رجل من بني عامر ابن لؤي اه وذكر ابن اسحق أنه كان حليفاهم
 ثم لا يرهم بن عبد العزى منهم وقيل كان من القريش الذين زلوا اليين وسياق في شيء من خبره في
 غزوة بدر من كتاب المغازي ان شاء الله تعالى في حديث سبعة الاسمية وأما شرح حديث سبعة
 في كتاب العدد من آخر كتاب النكاح ويزم اللبث بن سعد في تاريخه عن يزيد بن أبي حبيب ان
 سعد بن خولة مات في حجة الوداع وهو الثابت في الصحيح خلافا لما قال انه مات في مدة الهبة مع
 قريش سنة سبع وجوز أبو عبد الله في الخصال الكتاب المشهور في خواشيه على البخاري
 ان المراد بابن عفرأ عوف بن الحرث أخو معاذ ومعوذ وأولاد عفرأ وهي أمهم والحكمة في ذكره
 ما ذكره ابن اسحق انه قال يوم بدر ما يفتح الرب من عبده قال ان يغمر يده في العدو وحاسر اقل
 الدرع التي هي عليه فقاتل حتى قتل قال فحتمل أن يكون لما رأى اشتياق سعد بن أبي وقاص
 للموت وعلم أنه بقي حتى يلى الولايات ذكر ابن عفرأ وجهه لامرته ورغبتها في الشهادة كما ذكر
 الشيء بالشيء فذكر سعد بن خولة لكونه مات بمكة وهي دار هجرته وذكر ابن عفرأ مستحسنا
 لمبنته اه. فخلصا وهو مردود بالنصب على قوله سعد بن عفرأ فاتي أن يكون المراد عوف
 وأيضاً فليس في شيء من طرق حديث سعد بن أبي وقاص انه كان راغباً في الموت بل في بعضها
 عكس ذلك وهو انه يكره فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبكيك فقال خشيت ان أموت
 بالأرض التي هاجرت منها كما مات سعد بن خولة وهو عند النسائي وأيضاً فخرج الحديث متجداً
 والاصل عدم التعدد فالاحتمال بعيد لو صرح بأنه عوف بن عفرأ والله أعلم وقال النبي يحفل
 أن يكون لاهل اسمان خولة وعفرأ اه. ويحتمل أن يكون أحدهما اسماً والآخر لقباً أو
 أحدهما اسم أمه والآخر اسم أبيه أو الآخر اسم جدته والآخر اسم ابن عفرأ اسم أمه والآخر
 اسم أبيه لا اختلافاً لهم في أنه خولة وأخوه وقول الزهري في روايته يرثي له الخ قال ابن عبد البر

قال يرحم الله ابن عفرأ

زعم أهل الحديث ان قوله برئ الخ من كلام الزهري وقال ابن الجوزي وغيره هو مدرج من قول
 الزهري (قلت) وكأنهم استندوا الى ما وقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد عن
 الزهري فانه فصل ذلك لكن وقع عند المصنف في الدعوات عن موسى بن اسمعيل عن ابراهيم بن
 سعد في آخره لكن البائس سعد بن خولة قال سعد بن خولة قال سعد بن خولة قال سعد بن خولة
 صريح في وصلة فلا ينبغي الجزم بادراجته ووقع في رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الطب من
 الزيادة ثم وضع يده على جهتي ثم مسح وجهي وبطني ثم قال اللهم اشف سعدا وأعم له هجرة قال
 فما زالت أجدر وهاولس لم من طريق حماد بن عبد الرحمن المذكورة قلت فادع الله أن يشفي
 فقال اللهم اشف سعدا ثلاث مرات (قوله) قلت يا رسول الله أوصي بعالي كله في رواية عائشة
 بنت سعد عن أبيها في الطب أفأنا صدق بثلاث مالى وكذا وقع في رواية الزهري فاما التعبير بقوله
 أفأنا صدق فمجهول الخبر والتعليل بخلاف أفأنا وصى لكن الخرج متحد فيصمد على التعليل
 للجمع بين الروايتين وقد تمسك بقوله أفأنا صدق من جعل تبرعات المريض من الثلث وحاوله على
 المخيرة ونه نظر لما ينتهه وأما الاختلاف في السؤال فمكناه سؤال أولاهن الكل ثم سأل عن
 الثلثين ثم سأل عن النصف ثم سأل عن الثلث وقد وقع مجموع ذلك في رواية جري بن يزيد عن
 أحمد وفي رواية بكير بن مسمار عند النسائي كلاهما عن عامر بن سعد وكذا لهما من طريق
 محمد بن سعد عن أبيه ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عن سعد وقوله في هذه الرواية قلت
 فالشرط هو بالجر عطفاً على قوله تعالى كلاً أي فأوصي بالوصف وهذا راجع السهيل وقال
 الزنجشري هو بالنصب على تقدير فعل أي أسمى الشرط أو أعين الشرط ويجوز الرفع على تقدير
 أي يجوز الشرط (قوله) قلت الثلث قال الثلث والثلث كثير (كذا في أكثر الروايات وفي رواية
 الزهري في الهجرة قال الثلث يا سعد والثلث كثير وفي رواية تصعب بن سعد عن أبيه عن سعد
 قلت فالثلث قال نعم والثلث كثير وفي رواية عائشة بنت سعد عن أبيها في الباب الذي يليه قال
 الثلث والثلث كثيراً وكثير وكذا النسائي من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن سعد وفيه فقال
 أوصيت فقلت نعم قال بكم قلت بكم كلاً قال فمات تركت لوليك وفيه أوص بالعشر قال فما زال
 يقول وأقول حتى قال أوص بالثلث والثلث كثيراً وكبير يعني بالثلثة أو بالوحدة وهو شك من
 الراوي والمحقوف في أكثر الروايات بالثلثة ومعناه كثير بالنسبة الى مادونه وسأد كرا الاختلاف
 فيه في الباب الذي بعده وأقوله قال الثلث والثلث كثير ينصب الاول على الاعراض أو ينزل
 مضمض نحو عن الثلث وبالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو المبتدأ والخبر محذوف والتقدير
 يكفين الثلث أو الثلث كاف ويحتمل أن يكون قوله والثلث كثير موصوفاً لبيان الجواز بالثلث
 وأن الأولى أن ينقص عنه ولا يزيد عليه وهو ما يتدبره القهس ويحتمل أن يكون لبيان أن
 التصديق بالثلث هو الاكل أي كثيراً وجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي
 رحمه الله وهذا أولى معانيه يعني أن الكثرة أمر نسبي وعلى الأول قول ابن عباس كما سأل في
 حديث الباب الذي بعده (قوله) انك تدع) يفتح أن على التمليل وبكسر هاء على الشرطية قال
 النووي هما صحيحان صوريان وقال القرطبي لا معنى للشرط هنا لأنه لا يصير لاجواب له ويبقى خبره
 لا رافع له وقال ابن الجوزي معناه من رواية الحديث بالكسر وأكره شيخنا عبد الله بن أحمد

قلت يا رسول الله أوصي
 بعالي كلاً قال لا قلت
 فالشرط قال لا قلت الثلث
 قال فالثلث والثلث كثير
 انك ان تدع

يعني ابن النشاب وقال لا يجوز الكسر لانه لا جواب له لئلا يلفظ خير من الفاء وغيرها مما اشترط
 في الجواب وتعب بأنه لا مانع من تعدد خبره وقال ابن مالك جزء الشرط قوله خبر أي فهو خير
 وحذف الفاء بآز وهو كقراءة طاوس ويستلزم عن البيهقي قولهم خبر قال ومن خص
 ذلك بالشعر بعد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق لانه كثير في الشعر قليل في غيره وأشار بذلك
 الى ما وقع في الشعر فيما انشد مسيو به * من يفعل الحسنات الله يشكرها أي فآله يشكرها
 والى الرد على من زعم ان ذلك خاص بالشعر قال ونظيره قوله في حديث اللقطة قال جاء صاحبها
 والاسمع بم ايجذف الفاء وقوله في حديث الله ان الجنة والاحد في ظهره **(قوله ورتك)**
 قال ابن الرز بن المنبر انما عبره صلى الله عليه وسلم بلفظ الورثة ولم يقل أن تدع بنتك مع انه لم يكن له
 يومئذ الابنة واحدة لكون الوارث حينئذ لم يتحقق لان سعد انما قال ذلك بناء على موته في ذلك
 المرض وبقائه بعده حتى ترثه وكان من الجائز ان توفت هي قبله فاجاب صلى الله عليه وسلم بكلام
 كلّي مطابق لكل حالة وهو قوله ورتك ولم يخص بنتا من غيرها وقال الفا كهى شارح العمدة
 انما عبر صلى الله عليه وسلم بالورثة لانه اطلع على أن سعدا سمع عيش وأبنته أولاد غير البنت
 المذكورة فكان كذلك وولده بعد ذلك أربعة سنين ولا عرف أسماءهم ولعل الله ان يفتح بذلك
(قلت) وليس قوله ان تدع بنتك متعينا لان مرآته لم يكن مختصرا فيها فاقد كان لآخيه عتبة بن
 أبي وقاص أولاد اذ ذلك منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين وسأد كر بسط ذلك فجاز
 التعبير بالورثة لتدخل البنت وغيرهما من يرث لو وقع موته اذ ذلك أو بعد ذلك وأما قول
 الفا كهى انه ولده بعد ذلك أربعة سنين وانه لا يعرف أسماءهم ففيه قصور شديد فان أسماءهم في
 رواية هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريق عامر ومصعب ومحمد ثلاثتهم عن سعد ووقع ذكر
 عمر بن سعد في موضع آخر ولما وقع ذكره في هذا الحديث عند مسلم اقتصر القرطبي
 على ذكر الثلاثة ووقع في كلام بعض شيوخنا تعقب عليه بان له أربعة من المذكورين الثلاثة
 وهم عمر وابراهيم ويحيى وإسحق وعزى ذكرهم لابن المديني وغيره وقاله أن ابن سعد ذكره من
 المذكورين السبعة أكثر من عشرة وهم عبد الله وعبد الرحمن وعمرو وعمران وصالح وعثمان
 وإسحق الأصغر وعمر الأصغر وعمر مصغر وغيرهم وذكره من الستات ثني عشرة بشا وكان ابن
 المديني اقتصر على ذكر من روى الحديث منهم والله أعلم **(قوله عالم)** أي فقراهم وجمع عال وهو
 الفقير والفعل منه عال يعمل اذا فقر **(قوله يتكفون الناس)** أي يسألون الناس بأكثرهم
 يقال تكفف الناس واستكف اذا بسط كفه للسؤال وسأل ما يكف عنه الجوع وسأل
 كفا كفا من طعام وقوله في أيديهم أي بأيديهم أو سألوا بأكثرهم وضع المسؤل في أيديهم ووقع في
 رواية الزهري أن سعد قال وانا ذو مال ونحوه في رواية عائشة بنت سعد في الطب وهذا اللفظ
 يؤذن بحال كثير وذو المال اذا صدق بثمنه أو بشره وأبني ثلثه بين ابنته وغيرها لا يصرون عائلة
 لكن الجواب أن ذلك خرج على التقدير لان بقاء المال الكثير انما هو على سبيل التقدير
 والافلو صدق المريض ثلثيه مشلا ثم طالت حياته ونقص وفي المال فقد تنحيف الوصية
 بالورثة فرد الشارع الامر الى شيء معتدل وهو الثلث **(قوله وانك مهما أنفقت من نفقة فانها**
صدقة) هو معطوف على قوله انك ان تدع وهو لغة للتهنى عن الوصية بأكثر من الثلث كانه قيل

ورثك أغنياء خبرين أن
 تدعهم عائلة يتكفون
 الناس في أيديهم وانك مهما
 أنفقت من نفقة فانها صدقة

لا تفعل لانك ان مت تركت ورميتك أغنياء وان عشت تصدقت وأنفقت فالاجر حاصل لك في
الحالين وقوله فانها صدقة كذا أطلق في هذه الرواية وفي رواية الزهري وانك لن تنفق نفقة بدني
بها وجهه الله الأجر تبها مقصدنا بتبها وجهه الله وعاق حصول الاجر بذلك وهو العسير
ويستغاف عنه ان أجر الواجب زداد بالنية لان الاتفاق على الزوجة واجب وفي فعله الاجر فاذا
نوى به استغاف وجهه الله ازيد اجره بذلك قاله ابن أبي جرة قال ونبه بالنفقة على غيره هامن وجوه
البر والاحسان **(قوله حتى اللقمة)** بالنصب عطا على نفقة ويجوز الرفع على انه مبتدأ
وتجعلها الخبز وسبأ في الكلام على حكم نفقة الزوجة في كتاب النفقات ان شاء الله تعالى
وجهه تعلق قوله وانك لن تنفق نفقة الخ بقصة الوصية ان سؤال سعد يشعر بأنه رغب في تكثير
الاجر فلما منع الشارع من الزيادة على الثلث قال له على سبيل التسلي ان جميع ما تفعله في
مالك من صدقة نادرة ومن نفقة ولو كانت واجبة فوجرهم اذا انبغيت بذلك وجهه الله تعالى
ولعله خص المرأ بالذكر لان نفقتها مسموعة بخلاف غيرها قال ابن دقيق العبد فله ان الثواب في
الاتفاق مشروط بحجة النية واستغاف وجهه الله وهذا عسر اذا عارضه مقتضى الشهوة فان ذلك
لا يحصل الفرض من الثواب حتى ينشئ به وجهه الله وسبق تخليص هذا المقصود مما يشوبه
قال وقد يكون فيه دليل على ان الواجبات اذا دبت على قصدا اداء الواجب استغاف وجهه الله
أثيب عليها فان قوله حتى ما تجعل في امرئك لا تخصص له بغير الواجب ولقطة حق هنا
تقتضي المبالغة في تحصيل هذا الاجر بالنسبة الى المعنى كما يقال عام الحاج حتى المشاة **(قوله)**
وعسى الله ان يرفعك أي يطل عركم وكذلك اتفق فانه عاش بعد ذلك أربعين سنة بل
قربا من خمسين لانه مات سنة خمس وخمسين من الهجرة وقيل سنة ثمان وخمسين وهو المشهور
فيكون عاش بعد حجة الوداع خمسا وأربعين وأثمانا وأربعين **(قوله)** فينتفع بك ناس ويضر بك
آخرون أي ينتفع بك المسلمون بالقسم ثم ماسيئع الله على يدك من بلاد الشرك ويضر بك
المشركون الذين يملكون على يدك وزعم ابن التين ان المراد النفع به ما وقع من القتل وحمل
يديه كالفادسية وغيرها بالضرر ما وقع من تأخير ولده عمر بن سعد على الجيش الذين قتلوا الحسين
ابن علي ومن معه وهو كلام مردود لا تكلفه لغير ضرورة فعمل على ارادة الضرر الصادر من ولده
وقد وقع منه هو الضرر المذكور بالنسبة الى الكفار وأقوى من ذلك ما رواه الطحاوي من
طريق بكر بن عبد الله بن الانبج عن أبيه أنه سأل عامر بن سعد عن معنى قول النبي صلى الله عليه
وسلم هذا فقال لما أقر سعد على العراق أتى يقوم ارتدوا فاستقام قتاب بعضهم واستمع بعضهم
فقتلهم فانتفع به من تاب وحصل الضرر لآخرين قال بعض العلماء له وان كانت للترخي
لكتمان الله للامر الواقع وكذلك اذا وردت على لسان رسوله غالبا **(قوله)** ولم يكن له يومئذ الا
ابنة في رواية الزهري ونحوه في رواية عائشة بنت سعد ان سعدا قال ولا يرثني الابنة واحدة
قال النووي وغيره معناه لا يرثني الولد او من خواص الورثة او من النساء او الفقيد كان
لسعد عصبات لانه من بني زهري كانوا كثيرا وقيل معناه لا يرثني من أصحاب القروض وأخصها
بالذكر على تقدير لا يرثني ممن أخاف عليه الضياع والخير لا اله الا هو اوطن أنها تراث جميع المال أو
استكثر لها نصف التركة وهذه البنت زعم بعض من أدركه أن اسمها عائشة فان كان محفوظا

حتى اللقمة ترفعها الى في
امرئك وعسى الله أن
يرفعك فينتفع بك ناس
ويضر بك آخرون ولم يكن
له يومئذ الابنة

فهي غير عائشة بنت سعد التي روت هذا الحديث عنده في الباب الذي يله وفي الطب وهي تابعة
عمرت حتى أدر كها مالك وروى عنها ومات سنة سبع عشرة لكن لم يذكر أحد من التباين
لسعد بنتا تسمى عائشة غيره هذه وكروا أن أكبر بناته أم الحكم الكبرى وأما بنت شهاب بن
عبد الله بن الحرث بن زهرة وذ كروا له بنات أخرى أمهاتهن متأخرات الاسلام بعد الوفاة النبوية
فالظاهر ان البنت المشار اليها هي أم الحكم المذكورة لتقدم تزويج سعد بأمها ولم أر من حرر
ذلك وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم مشروعية زيارة المريض للامام فمن دونه وثنا كد
باشستد امرض وقسمه وضع اليد على جبهة المريض ومسح وجهه ومسح العضو الذي يؤلمه
والفصح في طول العسر وجواز اخبار المريض بشدة مرضه وقوة ألمه اذا لم يقتض ذلك شيء مما
يمنع أو يكره من التبرع وعدم الرضا بل حيث يكون ذلك لطلب دعاء أو دواء وربما استحب
وان ذلك لا ينافي الاضاف بالنصير المحمود اذا جاز ذلك في أثناء المرض كان الاخايرة بعد البراءة
أجوز وان أعمال البر والطاعة اذا كان منها ما لا يمكن استدراكه قام غير في الثواب والاخر
مقامه وربما زاد عليه وذلك ان سعد اخاف أن يموت بالدار التي هاجر منها فقوت عليه بعض
أجر حيرته فأخبره صلى الله عليه وسلم بأنه ان تخلف عن دار هجرته فعمل علة الصالحين حج أو
جهاد أو غير ذلك كان له به أجر يعوض ما فاته من الجهة الاخرى وفيه اباحة جمع المال بشرطه
لان التسون في قوله وأنا ذومال للكثرة وقد وقع في بعض طرقه صريحاً وأنا ذومال كثير الحديث
على صلة الرحم والاحسان الى الاقارب وان صلة الاقرب أفضل من صلة الابعاد والافتاق في
وجوه الخير لان المباح اذا قصده وجه الله صار طاعة وقد نبه على ذلك باقل المخطوطات الدنيوية
العادية وهو وضع اللقمة في فم الزوجة اذا لم يكن ذلك غالباً الا عند الملاعبة والممازجة ومع
ذلك فيوخر فاعله اذا قصده بقصد اصحها فكيف بما هو فوق ذلك وفيه منع نقل الميت من بلد
الى بلد اذ لو كان ذلك مشروعا لامر بنقل سعد بن خولة قاله الخطابي و بأن من لا وارث له تجوز له
الوصية بأكثر من الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم أن تذر ورثةك أغنياً فقهمه أن من لا وارث
له لا ياتي بالوصية بما زاد لانه لا يترك ورثة يغني عنهم الفقير وتعقب بانه ليس تعليلاً محضاً
وانما فيه تنبيه على الاحتياط ولو كان تعليلاً محضاً لا يقتضي جواز الوصية بأكثر من الثلث
لمن كانت ورثته أغنياً ولنقد ذلك عليهم بغير اجازتهم ولا فائز ذلك وعلى تقدير أن يكون تعليلاً
محضاً فهو للنقص عن الثلث لا للزيادة عليه فكأنه لما شرع الابعاء بالثلث وانه لا يعتز به على
الموصى الا ان الخطاط عنه أولى ولا سيما ان يترك ورثته غير أغنياً فنه سعد اذ كان وفيه
سد الذريعة وله صلى الله عليه وسلم ولا تردهم على أعقابهم لئلا يتذر عن المرض أحد لاجل حب
الوطن فانه ابن عبد البر وفيه تعبد مطلق القرآن بالسنة لانه قال سبحانه وتعالى من بعد وصية
يوصي بها أودبن فأطلق وقيدت السنة الوصية بالثلث وان من ترك شيئاً لله لا ينجى له الرجوع
فيه ولا في شيء منه محتاراً وفيه التأسف على فوت ما يحصل الثواب وفيه حديث من ساء له سنة
وان من فاته ذلك بادر الى جبره بغير ذلك وفيه تسليمة من فاته أمر من الامر بصحيل ما هو أعلى
منه لما اشار صلى الله عليه وسلم لسعد من علة الصالح بعد ذلك وفيه جواز التصديق بجميع المال
لمن عرف بالصبر ولم يكن له من تلمذه نفقته وقد تقدمت المسئلة في كتاب الزكاة وفيه الاستفسار

عن المحتمل إذا احتمل وجوهه إلا أن سعدا لما منع من الوصية بجميع المال احتقل عنده المنع فيما دونه والحوافز فاستفسر عما دون ذلك وفيه النظر في مصالح الورثة وإن خطاب الشارع للواحد يعم من كل نصفته من المكلفين لا يطابق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب انما وقع له بصيغة الإفراد ولقد أبعد من قال أن ذلك يختص بسعد ومن كان في مثل حاله ممن يختلف وارثا ضعيفا أو كل ما يخلطه قليلا لأن البت من شأنها أن يطمع فيها وإن كانت بغير مال لم يرغب فيها وفيه أن من ترك ما قليلا فلا اختيار له ترك الوصية وإبقاء المال للورثة واختلاف السلف في ذلك القليل كما تقدم في أول الوصايا واستدل به التيمي لفضل العتي على الفقير وفيه نظر وفيه مراعاة العدل بين الورثة ومراعاة العدل في الوصية وفيه أن الثلث في حد الأكثر وقد

ن

٤٩٦/٢

* (باب الوصية بالثلث) *

وقال الحسن لا يجوز للذي وصية إلا بالثلث وقال الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله * حدثنا قتيبة ابن سعيد

٢٧٤٢

٢٧٤

ن

٥٨٧٦

اعتبره بعض الفقهاء في غير الوصية ويحتاج الاحتجاج به إلى ثبوت طلب الكثرة في الحكم المعين واستدل بقوله ولا يرثي إلا الأنثى من قال بالرد على ذوي الارحام للعصر في قوله لا يرثي إلا الأنثى وتعقب بأن المراد من ذوي القروض كما تقدم ومن قال بالرد لا يقول بظاهره لأنهم يعطونهم فرضها ثم يردون عليها السابق وظاهر الحديث أنهم اثار الجميع ابتداء **(قوله)** **باب الوصية بالثلث** أي جوازها وأبشر وعمتها وقد سبق تقرير ذلك في الباب الذي قبله واستقر الاجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث لكن اختلف فيمن كان له وارث وسبق في تحريره في باب الوصية لوارث وفيمن لم يكن له وارث خاص فنعاه الجمهور وجوزوا الحنفية واجتاحت وشريك وأجد في رواية وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بأن الوصية مطلقة بالآية فقيدتها السنة بمن له وارث فيقي من لا وارث له على الإطلاق وقد تقدم في الباب الذي قبله توجيه لهم آخر واختلفوا أيضا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية أو حال الموت على قولين وهما وجهان للشافعية أحدهما الثاني فقال بالاول مالك وأكثر العراقرين وهو قول الخبي وعمر بن عبد العزيز وقال بالثاني أو حنفية وأجد والباقي وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وجماعة من التابعين وتمسك الاولون بأن الوصية عقد والعقد معتبر بالوفاة وإن كان لغيره أن تصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حالة التذوق اتفاقا وأجيب بأن الوصية ليست عقد من كل جهة ولذلك لا تعتبر فيها الفورية ولا القبول والفرق بين التذوق والوصية بأنها يصح الرجوع عنها والتذوق يلزم وثمرة هذا الخلاف تظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلفوا أيضا هل يحسب الثلث من جميع المال أو تنفذ بماله الموصى دون ما خفي عليه أو يتجدد له ولم يعلم به بالاول قال الجمهور والثاني قال مالك وجه الجمهور أنه لا يشترط أن يستحضر تعدد مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالمًا بنسبه فلو كان العلم به شرط لما جاز ذلك * (قائدة) * أول من أوصى بالثلث في الاسلام البراء بن معرور بمولات أوصى به لثني صلى الله عليه وسلم وكان قد مات قبل أن يدخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فقبله النبي صلى الله عليه وسلم وردت على ورثته أخرجه الحاكم وابن المنذر من طريق يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن جده **(قوله)** وقال الحسن (أي البصري) لا يجوز للذي وصية إلا بالثلث قال ابن بطال أراد البخاري بهذا الرد على من قال بالحنفية بخلاف الوصية بأزيد من الثلث لأن لوارثه قال ولذلك احتج بقوله تعالى وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والذي حكم به النبي صلى الله عليه وسلم من الثلث هو الحكم بما أنزل الله

قوله ابن أبي قتادة في نسخة ابن أبي أوفى اه

الله فن تجاوز ما حدثه فقد أقر ما نهى عنه وقال ابن المنير لم يرد البخاري هذا وانما أراد الاستسماح بالآية على أن الذي ادناحاكم الميناورته لا يتقدم وصيته الا للثالث لانا لا نحكم فيهم الا بحكم الاسلام لقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله الآية **(قوله)** حدثنا سفيان هو ابن عيينة فان قتيبة لم يلحق النوري **(قوله)** عن هشام بن عروة وفي رواية الحميدي في مسنده عن سفيان حدثنا هشام وليس اعروه بن الزبير عن ابن عباس في البخاري سوى هذا الحديث الواحد **(قوله)** لو غرض الناس) بمجمعتين أي نقص ولولتني فلا يحتاج الى جواب أو شرطية والجواب محذوف وقد وقع في رواية ابن أبي عمري مسنده عن سفيان بلفظ كان أحب الى أخرجه الاسماعيلي من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله أيضا وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان بلفظ كان أحب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** الى الرابع زاد الحميدي في الوصية وكذا رواه أحمد عن وكيع عن هشام بلفظ وددت أن الناس غصوا من الثالث الى الرابع في الوصية الحديث وفي رواية ابن عمير عن هشام عنده مسلم لو أن الناس غصوا من الثالث الى الرابع **(قوله)** لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو كالتعليل لما اختاره من النقصان عن الثالث وكان ابن عباس أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم الثالث بالكثرة وقد قلنا الاختلاف في توجيه ذلك في الباب الذي قبله ومن أخذ بقول ابن عباس في ذلك كالحق بن راهبه والمعروف في مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثالث وفي شرح مسلم للنووي أن كان الوردية فقراء استحب أن ينقص منه وان كانوا أغنياء فلا **(قوله)** والثالث كثير في رواية مسلم كثيرا وكثيرا بالثالث هل هي بالوحدة أو بالثلاثة **(قوله)** حدثني محمد بن عبد الرحيم هو الحافظ المعروف بصاعقة وهو من أقران البخاري وأكبره من قبله **(قوله)** حدثنا مروان هو ابن معاوية الفزاري **(قوله)** عن هشام بن هاشم أي ابن عتبة بن أبي وقاص وقد نزل البخاري في هذا الاستناد درجتين لانه يروي عن مكي بن ابراهيم ومكي يروي عن هشام المذكور وسأقي في مناقب سعد له هذا الاستناد حديث عن مكي عن هشام عن عاصم بن سعد عن أبيه **(قوله)** فقلت يا رسول الله ادع الله أن لا يردني على عقبي هو إشارة الى ما تقدم من كراهية الموت بالارض التي هاجر منها وقد تقدم توجيهه وشرحه في الباب الذي قبله **(قوله)** لعل الله يرفعني زاد أبو نعيم في المستخرج في روايته من وجه آخر عن زكريا بن عدي يعني يقيم من مرضك **(قوله)** في هذه الرواية قلت أوصي بالنصف قال النصف كثير لم أرق غيرهما من طرقه وصف النصف بالكثرة وانما فيها قال لا في كل ولا في ثلثيه وليس في هذه الرواية أشكال الامن بجهة وصف النصف بالكثرة ووصف الثالث بالكثرة فكيف امتنع النصف دون الثالث وجوابه ان الرواية الاخرى التي فيها جواب النصف ذلك على منع النصف ولم يأت مثلها في الثالث بل اقتصر على وصفه بالكثرة وعلى ان ابقاء الوردية أغنياء أولى وعلى هذا أقوله الثالث خير من صدق المحذوف تقديره مباح ودل قوله والثالث كثير على أن الأولى أن ينقص منه والله أعلم **(قوله)** قال وأوصي الناس بالثالث فاذ ذلك لهم) نظاره انه من قول سعد بن أبي وقاص ويحتمل أن يكون من قول من دونه والله أعلم وكان البخاري قصد بذلك الإشارة الى أن النقص من الثالث في حديث ابن عباس للاستحباب لا للمنع منه جمعا بين الحديثين والله أعلم **(قوله)** باب قول الموصي الوصية تعاهد ولدي وما يجوز

حدثنا سفيان عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن ابن
عباس رضي الله عنهم قال
لو غرض الناس الى الرابع
لأن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الثالث
والثالث كثير * حدثني
محمد بن عبد الرحيم حدثنا
زكريا بن عدي حدثنا
مروان عن هشام بن هاشم
عن عاصم بن سعد عن أبيه
رضي الله عنه قال مرضت
فعداني النبي صلى الله عليه
وسلم فقلت يا رسول الله
ادع الله أن لا يردني على
عقبي قال لعل الله يرفعك
ويضع بك ناسا فقلت أريد
أن أوصي وأعلم بالثالث
أوصي بالنصف قال النصف
كثير قلت فالثالث قال الثالث
والثالث كثيرا وكثيرا قال
وأوصي الناس بالثالث فجاز
ذلك لهم * باب قول
الموصي الوصية تعاهد ولدي
وما يجوز

للوحي من الدعوى) * حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان عتبة (٢٧٨) بن أبي وقاص عهدا إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمة

للوحي من الدعوى) * أورده حديث عائشة في قصة مخاضة سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمة في ابن وليدة زمة وقد ترجمه في كتاب الاشخاص دعوى الموصي المبتأى عن الميت وانتزاع الاخرين المذكورين في الترجمة من الحديث المذكور واضح وسأني الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ يا — اذا أوما المرض برأسه إشارة سنة تعرف) أي هل يحكم بها أو ردفه حديث أنس في قصة الحارثة التي رضى اليهودي رأسها وسأني الكلام عليه في القصص ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾ يا — لا وصية لوارث) هذه الترجمة لفظ حديث مرفوع كما أنه لم يثبت على شرط البخاري فترجمه كعادته واستغنى بما يعطى حكمه وقد أخرجه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث أبي أمامة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في خطبته في حجة الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وفي أسنده أحمد بن حنبل بن عباد بن قيس وقد قوى حديثه عن الشافعية جماعة من الأئمة منهم أحمد والبخاري وهذا من روايته عن شرحبيل بن مسلم وهو شافعي ثقة وصرح في روايته بالتحديث عند الترمذي وقال الترمذي حديث حسن وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند الدارقطني أيضا وقال الصواب إرساله وعن علي بن عتبة بن أبي شيبة ولا يخلو استدراك منعه من مقال لكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلا بل يخالف الشافعي في الامم ان هذا المتعوارض قال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتفلون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث ويؤثرون عن حفظه عنه من قومه من أهل العلم فكان نقل كافتة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نزع الفخر الرازي في كون هذا الحديث متواترا وعلى تقدير تسليم ذلك فالشعور من مذهب الشافعي أن القرآن لا يشيخ بألسنة لكن الحجة في هذا الاجماع على مقتضاه كما صرح به الشافعي وغيره والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم لان الاكتمل على أنها موقوفة على اجازة الورثة كما سأتى بيانه وروى الدارقطني من طريق ابن جرير عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا لا يجوز وصية لوارث الا أن يشاء الورثة كما سأتى بيانه ورجاله ثقات الا أنه لم يحاول فقد قبل ان عطاهوا الخراساني والله أعلم وكان البخاري أشار الى ذلك فترجم بالحديث وأخرجه من طريق عطاء وهو ان أبي رباح عن ابن عباس حديث الباب وهو موقوف لفظا الا انه في تفسيره اخبر بما كان من الحكم قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع بهذا التقرير ووجه دلالة الترجمة من جهة ان نسخ الوصية للوالدين وانبات الميراث لهما ساد لهما يشعرا لا يجمع لهما بين الميراث والوصية واذا كان كذلك كان من دونهما أولى بان لا يجمع ذلك له وقد أخرجه ابن جرير من طريق مجاهد بن جبر عن ابن عباس بلفظ وكانت الوصية للوالدين والاقر بين الى آخره فظهرت المناسبة بهذه الزيادة وقد وافق محمد بن يوسف وهو القريب في روايته اباه عن ورفاء عيسى بن ميمون كما أخرجه ابن جرير وخالف ورفاء شبل عن ابن أبي شيبة فجعل مجاهد اموضع عطاه أخرجه ابن جرير أيضا ويحتمل انه كان عند ابن أبي شيبة

على

عباس رضي الله عنهما قال كان المال للولد وكانت الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما أحب فجعل

للكرم مثل حظ الاثنين وجعل للابن بن لكل واحد منهما السهم

من فاقضه اليك فلما كان عام الفتح أخذ سعد فقال ابن أبي قد كان عهدا لي فيه فقام عبد بن زمة فقال أخي وابن أمة أبي ولدي على فراشه فتساوفا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سعد يا رسول الله ان أخي كان عهدا لي فيه فقال عبد ابن زمة هو أخي وابن وليدة أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد ابن زمة الولد للفراس وللعاشر الحريم قال لسودة بنت زمة احبتي منه لما رأى من شبهة بعثت فارأها حتى إلى الله ﴿باب اذا أوما المرض برأسه إشارة سنة تعرف﴾ * حدثنا حسن ابن أبي عباد حدثنا همام عن قتادة عن أنس رضي الله عنه انه عهدا رضى رأس جارية بين حجرين فقبل لهما من فعل بك أفلان أفلان حتى سمي اليهودي فأمات برأسها حتى فطم يز حتى اعترف فأمر النبي صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة ﴿باب﴾ لا وصية لوارث * حدثنا محمد بن يوسف عن ورفاء عن ابن أبي شيبة عن عطاء عن ابن

٢٧٤٧

نحلة

٥٩٠٦

وجعل للمرأة الثمن والرابع
ولزوج الشطر والرابع
* (باب الصدقة عند
الموت) * حدثنا محمد
ابن العلاء حدثنا أبو أسامة
عن سفيان عن عماره عن
أبي زرعة عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال رجل
لنبي صلى الله عليه وسلم
يا رسول الله أي الصدقة
أفضل قال أن تصدق وأنت
صحيح برص نامل الغنى
وتحشى الفقر ولا تمهل حتى
أذا بلغت الخلقوم

٢٧٤٨

م د هـ

نحلة

١٤٩٠٠

على الوجهين والله أعلم **(قوله)** وجعل للمرأة الثمن والرابع أي في حالين وكذلك الزوج قال جمهور العلماء كانت هذه الوصية في أول الإسلام واجبة لوالدي الميت وأقربائه على ما يرام من المساواة والتفضيل ثم نسخ ذلك بآية الفرائض وقيل كانت للوالدين والأقربين دون الأولاد فانهم كانوا يرثون ما بقي بعد الوصية وأغرب ابن شريح فقال كانوا مكلفين بالوصية للوالدين والأقربين بمقدار الفريضة التي في علم الله قبل أن ينزلها واشتد انكار امام الحرمین عليه في ذلك وقيل إن الآية مخصوصة لأن الأقربين أعم من أن يكونوا ورثاء ما كانت الوصية واجبة لجميعهم فخص منها من ليس بوارث آية الفرائض وبقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث وفي حق من لا يرث من الأقربين من الوصية على حاله قاله طاووس وغيره وقد تقدمت الإشارة إليه قبل واختلف في تعيين ناسخ آية الوصية للوالدين والأقربين فقيل آية الفرائض وقيل الحديث المذكور وقيل دل الإجماع على ذلك وإن لم يتعين دليله واستدل بحديث لا وصية لوارث بأنه لا تصح الوصية لوارث أصلاً كما تقدم وعلى تقدير نقضها من الثلث لا تصح الوصية له ولا لغيره بما زاد على الثلث ولو أجازت الورثة وبه قال المزني ودادود وقواه السبكي وأحمله لم يحدث عمران بن حصين في الذي أعققت سنة أعيد فإن فيه عند مسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قولاً شديداً وفسر القول الشديد في رواية أخرى بأنه قال لو علمت ذلك ما صلت عليه ولم ينقل أنه راجع الورثة فدل على منعه مطلقاً وبقوله في حديث سعد بن أبي وقاص وكان بعد ذلك الثلث جائزاً فإن مفهومه أن الزائد على الثلث ليس جائزاً فإنه صلى الله عليه وسلم منع سعداً من الوصية بالشرط ولم يستثن صورة الأجازة واحتج من أجازها بالزيادة المتقدمة وهي قوله إلا أن يشاء الورثة فإن صحته هذه الزيادة فهي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى بأن المنع إنما كان في الأصل لحق الورثة فإذا أجازوه لم ينسخ واختلفوا بعد ذلك في وقت الأجازة فالجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاءوا وإن أجازوا بعده نفذ وفصل المالكة في الحنفية بين مرض الموت وغيره فألحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما إذا كان الميراث في عائلة الموصي وخشي من امتناعه انقطاع مهر وقه عنه وعاش فإن لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وربعة ليس لهم الرجوع مطلقاً وأفتقوا على اعتبار كون الموصي له وارثاً يوم الموت حتى لو أوصى لأخيه الوارث حيث لا يكون له ابن يحجب الأخ المذكور فله ابن قبل موته فيجب الأخ فالوصية للأخ المذكور صحيحة ولو أوصى لأخيه وله ابن قبل الموت قبل موت الموصي فهي وصية لوارث واستدل به على منع وصية من لا وارث له سوى بيت المال لأنه ينتقل أرثاً للمسلمين والوصية للوارث باطله وهو وجه ضعيف جداً حكاه القاضي حسين ويلزم قائله أن لا يميز الوصية للذي أو يفيداً أطلق والله أعلم **(قوله)** يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال أن تصدق وأنت صحيح الحديث وقد تقدم في كتاب الزكاة من وجه آخر وسنت هناك اختلاف الفاظهم ووقع التصريح بالحدث هناك في جميع أسناده بدل العتقة هنا **(قوله)** أن تصدق يتخفيف الصادق على حذف إحدى التائين وأصله أن تصدق وبالشد على ادغامها **(قوله)** ولا تمهل بالإسكان على أنه نهى وبالرفع على أنه نهي ويجوز

النصب (قوله قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان) الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان الأول والثاني الموصى له وفلان الأخير الوارث لانه ان شاء أطلقه وان شاء أجازته وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وإنما أدخل كل في الثالث إشارة إلى تقدير القدر له بذلك وقال الكرماني يحتمل أن يكون الأول الوارث والثاني المورث والثالث الموصى له (قلت) ويحتمل أن يكون بعضها وصية وبعضها اقرارا وقد وقع في رواية ابن المبارك عن سفيان عند الاسماعيلي قلت اصنعوا لفلان كذا وتصدقوا بكذا ووقع في حديث بسير بن جحاش وهو يضمن الموحدة وسكون المهمله وأبوه بكسر الجيم وتخفيف المهمله وآخره مشين معجبة عند أحد وابن ماجه وصححه واللفظ لابن ماجه قال يرق النبي صلى الله عليه وسلم في كفه ثم وضع أصبعه السابعة وقال يقول الله أني يحجزني ابن آدم وقد خلقك من قبل من مثل هذه فإذا بلغت نفسك الى هذه وأشار الى حلقة قلت أتصدق وأنى أو ان الصدقة وزاد في رواية أني البنان حتى إذا سويتك وعدلتك مشيت بين بردين ولا أرض منك وبند خمعت ومنعت حتى إذا بلغت التراقي قلت لفلان كذا وتصدقوا بكذا وفي الحديث أن تبيع زوفا الدين والتصدق في الحياضة في العجة أفضل منه بعد الموت وفي المرض وأشار صلى الله عليه وسلم الى ذلك بقوله وأنت صحيح حريص تأمل الغنا الى آخره لانه في حال الصحة يصعب عليه اخراج المال كالمال غالبا لما يخفى فيه الشيطان وزين له من امكان طول العمر والحاجة الى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر الآية وأيضا فان الشيطان رعايزن له الخيف في الوصية والرجوع عن الوصية فيتمنع فضيل الصدقة الناجزة قال بعض السلف عن بعض أهل الترف يعصون الله تعالى في أموالهم مرتين يتحلون بها وهي في أيديهم بمعنى في الحياضة يسرفون فيها اذا خرجت عن أيديهم بمعنى بعد الموت وأخرج الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء رضي فوعا قال مثل الذي يعنى ويصدق عندهم ماله مثل الذي يهدى اذا شبع وهو يرجع الى المعنى حديث الباب وروى أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد الخدري رضي فوعا أن يتصدق الرجل في حياته وصحته بدرهم خيره من أن يتصدق عندهم به بمائة **قوله** يا **قوله** قول الله عز وجل من بعد وصية يوصى بها أو دين) أراد المصنف والله أعلم بهذه الترجمة الاختصاص بما اشتهر من جواز اقرار المريض بالدين مطلقا سواء كان المقتله وارثا أو أجنبيا ووجه الدلالة انه سبحانه وتعالى سوى بين الوصية والدين في تقديمهما على الميراث ولم يفصل فخرجت الوصية للوارث بالدليل الذي تقدمه وفي الاقرار بالدين على حاله وقوله تعالى من بعد وصية متعلق بما تقدم من الموارث كلها الا بما يده وحده وكانه قبل قسمة هذه الاشياء تقع من بعد وصية والوصية هنا المال الموصى به وقوله يوصى بها هذه الصفة تقدير الموصوف وقادته ان يعلم ان الممت أن يوصى قاله السهلي قال وأفاد تنكير الوصية انها مندوبة اذ لو كانت واجبة لقال من بعد الوصية كذا قال **قوله** وبذكر أن شر يحجز عن ابن عبد العزيز وطا وسوا عطا عن ابن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين) كأنه لم يحجز بالنقل عنهم لضعف الاستناد الى بعضهم فاما أن شر يحجز ففعله ابن أبي شبة عنه بلفظ اذا أقر في مرض الموت لوارث بدين لم يحجز الا بيينة وإذا أقر لنفسه وارث جاز وفي استناده جابر الجعفي وهو ضعيف وأخرجه من طريق أخرى أضعف من هذه ولكن سمي الى استناده أصح من هذا به وأما عن ابن عبد العزيز

قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان * (باب قول الله عز وجل من بعد وصية يوصى بها أو دين) وبذكر أن شر يحجز وعمر بن عبد العزيز وطا وسوا وعطاء وابن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين

تع

٨٩٦/٢

فلم أقف على من وصله عنه وأما طائوس فوصله ابن أبي شبة أيضا عنه بالفظ إذا أقفز لوارث جاز وفي
الاسناد لثبن أبي سلمة وهو ضعيف وأما قول عطاء فوصله ابن أبي شبة عنه بمثله ورجال اسناده
ثقات وأما ابن أذينة واسمه عبد الرحمن وكان قاضي البصرة وأبوها الممثلة مصغر وهو تابعي ثقة
مات سنة خمس وتسعين من الهجرة ووهبهم من ذكره في الحجابة وأثره هذا وصله ابن أبي شبة
أيضا من طريق قتادة عنه في الرجل يقول لوارث بدين قال يجوز أقرار لوارث ثقات **(قوله)** وقال
الحسن أحق ما تصدق به الرجل آخر يوم من الدنيا وأول يوم من الآخرة هذا أثر صحيح روياه
بعلوف مسند الدارمي من طريق قتادة قال قال ابن سيرين عن شريح لا يجوز أقرار لوارث قال
وقال الحسن أحق ما جاز عليه عند موته أول يوم من أيام الآخرة وآخر يوم من أيام الدنيا **(قوله)**
وقال ابن ابراهيم والحكم إذا أبرأ الوارث من الدين برئ وصله ابن أبي شبة من طريق الثوري عن
ابن أبي لسلبي عن الحكم عن ابراهيم في المريض إذا أبرأ الوارث برئ وعن مطرف عن الحكم
مثله **(قوله)** وأوصى رافع بن خديج أن لا تكشف امرأته الفزارية عما أغلق عليه بابها في رواية
المسقلبي والسرخسي عن مال أغلق عليه بابها ولم أقف على هذا الاثر موصولا بعد **(قوله)** وقال
الحسن إذا قال لم لو كعد الموت كنت أعتقدك جاز لم أقف على من وصله وهو على طريقة
الحسن في تنفيذ أقرار المريض مطلقا **(قوله)** وقال الشعبي إذا قالت المرأة عند موته ان زوجي
قضاني وقبضت منه جاز قال ابن التين وجهه انها لا تهم بالميل الى زوجها في تلك الحال ولا سيما اذا
كان لها ولعن غيره **(قوله)** وقال بعض الناس لا يجوز أقراره أي المريض (لسوء الظن به للورثة)
وفي رواية المسقلبي بسوء الظن بالوحدة بدل اللام **(قوله)** ثم استحسن فقال يجوز أقراره بالوديعة
والبضاعة والمضاربة قال ابن التين ان أراد هذا القائل ما إذا أقفز بالمضاربة مثلا للوارث لزمه
التناقض والا فلا فرق بين بعض الخفية وان رجع المال في المضاربة مشتركة بين العامل والمالك
فلم يكن كالدين المحض وقال ابن المنذر أجعوا على ان أقرار المريض لغیر الوارث جائز لكن ان
كان عليه دين في الصفة فقد قالت طائفة منهم القضي وأهل الكوفة يبدآن بدين الصفة ويقضون
أجساب الأقرار في المرض واختلفوا في أقرار المريض للوارث فأجازوه مطلقا الاوراعي واسحق
وأبو ثور وهو المرح عند الشافعية وبه قال مالك الا انه استثنى ما إذا أقفز لبقته ومعهم ما من
يشاركها من غير الولد كان الهم متلاقا لانه يهتم في أن يرد بقتنه ينقص ابن عمه من غير عكس
واستثنى ما إذا أقفز وجهه التي يعرف بعجته والميل اليها وكان ينهون وولد من غيرهما تباعد
ولا سيما ان كان له منها في تلك الحالة ولد وحاصل المنقول عن المالكية مدار الامر على التهمة
وعندها فان قصدت جاز والا فلا وهو اختيار الروائي من الشافعية وعن شريح والحسن بن
صالح لا يجوز أقراره لوارث الا بزوجته بصدقها وعن القاسم وسالم والثوري والشافعي في قول
زعم ابن المنذر ان الشافعي رجع عن القول به وبه قال أحمد لا يجوز أقرار المريض لوارثه مطلقا
لانه منع الوصية فلا يمان أن يرد الوصية له فيجعلها أقرارا واحتج من أجاز مطلقا بما تقدم عن
الحسن ان التهمة في حق المحتضر بعيدة بالفرق بين الوصية والدين لانهم اتفقوا على انه لو
أوصى في حجة لوارثه بوصية وأقره بدين ثم رجع ان رجوعه عن الأقرار لا يصح بخلاف الوصية
فيصير رجوعه عنها واقفوا عن أن المريض إذا أقفز بوارث صح أقراره مع انه يتضمن الأقراره

* وقال الحسن أحق ما
تصدق به الرجل آخر
يوم من الدنيا وأول يوم
من الآخرة * وقال
ابراهيم والحكم إذا أبرأ
الوارث من الدين برئ
وأوصى رافع بن خديج أن
لا تكشف امرأته الفزارية
عما أغلق عليه بابها * وقال
الحسن إذا قال لم لو كعد
الموت كنت أعتقدك جاز
وقال الشعبي إذا قالت
المرأة عند موته ان زوجي
قضاني وقبضت منه جاز
* وقال بعض الناس لا يجوز
أقراره لسوء الظن به للورثة
ثم استحسن فقال يجوز
أقراره بالوديعة والبضاعة
والمضاربة

تبع

٤٩٦/٢

٤٩٨/٣

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيكم الظن فان الظن أ كذب الحديث ولا يحمل مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم آية المنافق إذا اتهم خان وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤثروا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره * فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع حدثنا السمعيل بن جعفر حدثنا نافع بن مالك بن أبي عامر أبو سهيل عن أبيه عن **نحلة** أي هرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا اتهم خان وإذا وعد أخلف * (راب) تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أودين * ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وقوله عز وجل ان الله يأمركم أن تؤثروا الامانات الى أهلها فإداء الامانة أحق من نطق الوصية وقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا عن ظهوري * **ن**

٤٩٩/٣

٤٩٠/٣

بالمال وبان مدار الاحكام على الظاهر فلا يترك اقراره للظن المحقق فان أمره فيه الى الله تعالى **(قوله)** وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيكم والظن فان الظن أ كذب الحديث هو طرف من حديث وصلة المصنف في الادب من وجهين عن أبي هرة وقصد بدكره هذا الرد على من أساء الظن بالمريض فنعى تصرفه ومعنى قوله أ كذب الحديث أي أ كذب في الحديث من غيره لان الصدق والكذب يوصف بهما القول لا الظن **(قوله)** ولا يحمل مال المسلمين لقول النبي صلى الله عليه وسلم آية المنافق إذا اتهم خان هو طرف من حديث تقدم شرحه في كتاب الايمان ووجه تعلقه بالرد على من منع اجازة اقرار المريض من جهة انه دال على ذم الحليمة فلو ترك ذكر معاملته من الحق وكتمه لكان خائفا للمستهق فله من وجوب ترك الحليمة وجوب الاقرار لانه اذا كتم صار خائفا ومن لم يعتبر اقراره كان جله على الكتمان **(قوله)** وقال الله تعالى ان الله يأمركم أن تؤثروا الامانات الى أهلها فلم يخص وارثا ولا غيره أي لم يفرق بين الوارث وغيره في الأمر بإداء الامانة فيصع الاقرار سواء كان لوارث أو غيره **(قوله)** فيه عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث آية المنافق الذي علقه مختصرا وقد تقدم موصولا ببقائه في كتاب الايمان ونظفه أربع من كن فيه كان منافقا خالصا وفيه إذا اتهم خان وحديث أي هرة الذي أورده في هذا الباب بلفظ آية المنافق ثلاث تقدم هناك أيضا باسناده ومسنونه تقدم شرحه أيضا والله المستعان **(قوله)** تأويل قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أودين أي بيان المراد بتقديم الوصية في الذكر على الدين مع أن الدين هو المقدم في الاداء وهذا يظهر السر في تكرار هذه الترجمة **(قوله)** ويذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية هذا طرف من حديث أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث وهو الاورع عن علي بن أبي طالب قال قضى محمد صلى الله عليه وسلم أن الدين قبل الوصية وأتم تقرن الوصية قبل الدين لفظا أحمد وهو اسناد ضعيف لكن قال الترمذي ان العمل عليه عند أهل العلم وكان الجزائي اعتد عليه لا اعتضاده بالاتفاق على مقتضاه والافضل جرحه أن يورد الضعيف في مقام الاحتجاج به وقد أورد في الباب ما يله ضد أيضا ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم على الوصية الا في ضرورة واحدة وهي مال أو وصى لشخص بالف مثلا وصدقه الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث في وجهه لشافعية تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ثم قد نازع بعضهم في اطلاق كون الوصية مقدمة على الدين في الآية لانه ليس فيها صيغة ترتيب بل المراد ان الموارث انما تقع بعد قضاء الدين وانفاذا الوصية وأتى بالاولى حاجة وهي كقولك جالس زيد أو عراي لك جمالة كل منهما اجتماعا واقتراعا وانما قدمت لعني اقتضى الاحتمال لتقدمهما واختلاف في تعيين ذلك المعنى وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور * أحدها الخفة والثقل كريمة وعرض فضر أسرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ * ثانيها بحسب الزمان كما د وتعود * ثالثها بحسب الطبع * رابع * رابعها بحسب الرتبة كاصالة والار كاه لان الصلاة حق البدن والار كاه حق المال والبدن مقدم على المال * خامسها بتقديم السبب على السبب لقوله تعالى عز ينحكم قال بعض السلف عز فلما عز حكم * سادسها بالشراف والفضل

* وقال ابن عباس لا يوصى العبد إلا بأذن أهله وقال النبي صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده * حدثنا محمد بن يوسف
أخبرنا الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير (٢٨٣) أن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال سألت

كقولها تعالى من النبيين والصدّيقين وإذا قرأ ذلك فقد نزل السهل على أن تقدم الوصية في الذرعى الدين لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فإنه انما يقع غالباً بعد الملتبشوع تفریط وقعت الداءة بالوصية لتكون أفضل وقال غير، قدمت الوصية لأنها شئ يؤخذ بنسب غير عوض والدين يؤخذ بنعوض فكان أخرج الوصية شئ على الوارث من أخرج الدين وكان ادأؤها مظنة التفریط بخلاف الدين فإن الوارث مطعون بأخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضاً نهى حظ فقير ومسكن غالباً والدين حظ غريم يطلبه بقوة ومغال كإعص ان لصاحب الدين مغالاً وإيضاً فالوصية بنسبة الموصى من قبل نفسه فقد تمت فخرضاعى العمل بها بخلاف الدين فإنه ثابت بنفسه مطلوب ادأؤه سواء كزأولمؤ كزأولاً فإضافاً الوصية ممكنة من كل أحد ولا سيما عند من يقول وجودها فإنه يقول بلزومها لكل أحد يشترط فيها جميع المخاطبين لأنها تقع بالمأل وتقع بالعهد كما تقدمت وقيل من يخلو عن شئ من ذلك بخلاف الدين فإنه يمكن أن يوجد من لا يوجد ما أكثر وقوعه عقدم على ما قيل وقوعه وقال الزين من الميرت تقدم الوصية على الدين في اللفظ لا يقتضى تقدّمها في المعنى لأنها معاقد كزأى سياق العبدية لكن الميراث يلى الوصية في العبدية ولا يلى الدين بل هو بعد بعده فإن من الدين يقدم في الأداء ثم الوصية ثم الميراث فيحقق حيثن أن الوصية تقع بعد الدين حال الأداء باعتبار القبلية فتقدم الدين على الوصية في اللفظ وباعتبار العبدية فتقدم الوصية على الدين في المعنى والله أعلم **قوله** وقال ابن عباس لا توصى العبد إلا بذن أهله وصلاته أنى شئ من طريق شبيب بن عرقدة عن جندب قال سألت طهمان ابن عباس أوصى العبد قال لا إلا بذن أهله **قوله** وقال النصى صلى الله عليه وسلم العبد راع في مال سيده هو طرف من حديث تقدم ذكره موصولاً في باب كراهة التناول على الرقيق من كلب العتق من حديث نافع عن ابن عمر وأراد البخارى بذلك توجيه كلام ابن عباس المذكور قال ابن الميراث لما تعارض في مال العبد حتى سيده قدم الأقوى وهو حق السيد جعل العبد مسؤولاً عنه وهو أحد الحفظه فيه فكذلك حق الدين لما تعارضه حق الوصية والدين واجب والوصية تلوع وجب تقدم الدين فهذا وجه مناسبة هذا الاثر والحديث للترجمة ثم أورد المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث حكيم بن حزام أن هذا المال خضر خنولاً وحديث وقد تقدم مشروحاً في كتاب الزكاة قال ابن الميرت وجه دخوله في هذا الباب من جهة أنه صلى الله عليه وسلم زهد في قبول العطية وجعل يداً لا خسر سفلت تنفيعاً عن قبولها ولم يقع مثل ذلك في تقاضى الدين فالخالص أن قابض الوصية يدسفل وقابض الدين مستوفى لحقه أماناً أن تكون يده علياً بفضل به من القرض وأماناً أن لا تكون يده سفلت فيحقق بذلك تقدم الدين على الوصية * ثانيهما حديث ككهم راع وموسى عن رعيته من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه وقد تقدم من وجه آخر في العتق وبأن الكلام عليه في كتاب الأحكام أن شاء الله تعالى وقد خالف الطحاوى في هذه المسئلة أصحابه فذكر اختلاف العلماء فهو ما سبق ثم ذكر أن الصبي

راع ومسئول عن رعيته والامام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته والمراة في بيت
 زوجها راعية ومسئولة عن رعيته والخدام في مال سيده راع ومسئول عن رعيته قال وأحسب أن قد قال والرجل راع
 في مال أهله



سَوَّلَ

 γ^n

•

٣ قوله الطريق في نسخة الطوف

(باب) اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب * وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي طلبة أجمع له فقراء أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب * وقال الانصاري حدثني أبي عن ثمامة عن أنس عن عجل حديث ثابت قال جعلها لفقراء * قريبك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب وكان أقرب اليه منى وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة واسمه زيد بن سهل بن الاسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدى بن عمرو ابن مالك بن النجار وحسان ابن ثابت بن المنذر بن حرام فيجتمعان إلى حرام وهو الأب الثالث وحرام بن عمرو ابن زيد مناة بن عدى بن عمرو بن مالك بن النجار وهو يجتمع حسان وأبى طلحة وأبي إلى ستة آباء إلى عمرو ابن مالك وهو أبي بن كعب ابن قيس بن عبد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك يجتمع حسان وأبى طلحة وأبى

مذهب إليه الجماعة صرح بترساف ما تقدم عن أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد في هذه المسئلة * (تنبيه) وقع في شرح مغلطاي أن البخاري قال هنا وقال اسمعيل بن جعفر أخبرني عبد العزيز عن اسحق عن أنس في قصة برعاء ونقلت عن أبي العباس الطريق ٢ أن البخاري وصله عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل وقال شيخنا ابن الملقن أن هذا وهم وإنما ذكر البخاري في باب من صدق إلى وكله كما سألني * قوله **باب** اذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب وقع في بعض النسخ وقف بن يادة ألف وهي لغة قليلة وحذف المصنف جواب قوله اذا الإشارة إلى الخلاف في ذلك أي هل يصح أم لا وأورد المصنف المسئلة الأخرى مورد الاستفهام لذلك أيضا وتضمنت الترجمة التسوية بين الوقف والوصية فيما يتعلق بالأقارب وقد استطرده المصنف من هنا إلى مسائل الوقف فترجم لما ظهر له منها ثم رجع أخبرنا إلى تكملة كتاب الوصايا وقد قال الماوردي يجوز الوصية لكل من جاز الوقف عليه من صغير وكبير وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم إذا لم يكن وارثا ولا قاتلا والوقف منع بيع الرقبة والتصدق بالمنفعة على وجه مخصوص وقد اختلف العلماء في الأقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الأب والأول ولكن يبدأ بقرابة الأب قبل الأم وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب منذ الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قريب منهم وهي رواية عن أبي حنيفة أيضا وأقل من يدفع السبه ثلاثة وعند محمد اثنتان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للأغنياء عندهم إلا أن بشرط ذلك وقالت الشافعية القريب من أجمع في النسب سواء أقرب أم بعد مسلما كان أو كافرا غنيا كان أو فقيرا ذكره مالك وأبو حنيفة وأبو ثور وأبو داود وغيرهم وأختهم وأختهم في الأصول والفروع على وجهين وقالوا لا يوجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل بقصر على ثلاثة وإن كانوا غير محصورين فنقل الطحاوي الاتفاق على البطلان وفيه نظر لأن عند الشافعية وجهها بالحوار ولا يصرف منهم لثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي إلا أنه أخرج الكافر وفي رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الأب الرابع إلى ما هو أسفل منه وقال مالك يخص بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويسد بفقراءهم حتى يغنوا ثم يعطى الأغنياء وحديث الباب يدل لما قاله الشافعي سوى اشتراط ثلاثة فظاهره إلا اكتشاف اثنين وسأذكر بيان ذلك إن شاء الله تعالى (قوله) وقال ثابت عن أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نبي طلبة أجمع له فقراء أقاربك فجعلها لحسان وأبي بن كعب) هو طرف من حديث أخرجه أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم من طريق حماد ابن سلمة عن ثابت وسأذكر ما فيه من زيادة بعد أبواب (قوله) وقال الانصاري هو محمد بن عبد الله ابن المنشي وثمامة هو ابن عبد الله بن أنس بن مالك والاستناد كله أنس بن بصير بن وقعة وهو البخاري من الانصاري هذا كثيرا (قوله) عن عجل حديث ثابت قال جعلها لفقراء أقاربك قال أنس فجعلها لحسان وأبي بن كعب) كذا اختصره هنا وقد وصلته في نفسه كل عمران مختصر أيضا عقب رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في هذه القصة قال حدثنا الانصاري فذكر هذا الاستناد قال فجعلها لحسان وأبي وكان أقرب اليه ولم يجعل له منها شيئا وسقط هذا القدر من رواية أبي ذر وقد أخرجه ابن خزيمة والطحاوي جميعا عن ابن مزيق وأبو نعيم في المستخرج من طريقه والبيهقي من طريق أبي حاتم الرازي كلاهما عن الانصاري بتمامه ولفظه لما ثبت أن تناووا البر إلا أبا ومن

ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا باء أو طلحة فقال يا رسول الله حائطي لله فلو استطعت ان أسره
 لم أعلمه فقال اجعله في قرابتك وفقراء أهلك قال أنس فجعلها لحسان ولأبي وجعل لي منها شاة
 لأنهما كانا أقرب إليه مني لفظ أنس وفي رواية الطحاوي كانت لأبي طلحة أرض فجعلها لله فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اجعلها في فقراء قرابتك فجعلها لحسان وأبي وكانا أقرب إليه مني
 وفي رواية أبي حاتم الرازي فقال حائطي بكذا وكذا قال فيه فقال اجعلها في فقراء أهل بيتك قال
 فجعلها في حسان بن ثابت وأبي بن كعب وأخرجه الدارقطني من طريق صاعقة عن الأنصاري
 فذكر فيه للأنصاري شيئا آخر فقال حدثنا حميد عن أنس قال لما نزلت لن تناولوا البرا لآية أو من
 ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا قال أبو طلحة يا رسول الله حائطي في مكان كذا وكذا صدقة لله
 تعالى والباقي مثل رواية أبي حاتم إلا أنه قال اجعلها في فقراء أهل بيتك وأما ريك ثم ساقها بالاسناد
 الأول قال مشهورة زاد فيه فجعلها لأبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا أقرب إليه مني وإنما
 أوردت هذه الطرق لأني رأيت بعض الشراح ظن أن الذي وقع في البخاري من شرح قرابة أبي
 طلحة من حسان وأبي بن كعب من الحديث المذكور وليس كذلك بل انتهى الحديث إلى قوله وكانا
 أقرب إليه مني ومن قوله وكان قرابة حسان وأبي من أبي طلحة الخ من كلام البخاري أو من شيعة
 فقال واسمه أي اسم أبي طلحة زيد بن سهل بن الأسود وهو بالمهملين بن عمرو بن زيد بن
 وهو بالإضافة ابن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المنذر بن حرام يعني ابن
 عمرو والمذكور فجيئت بمعان إلى حرام وهو الأب الثالث ووقع هنا في رواية أبي ذر حرام بن عمرو
 وساق النسب ثانيا إلى النجار وهو زيادة لمعني لها ثم قال وهو بجماع حسان وأبي طلحة وأبي إلى
 ستة آباء إلى عمرو بن مالك هكذا أطلق في معظم الروايات فقال الدماطي ومن تبعه هو ما ليس
 مشكلا وشرع الدماطي في سياقه ويعني عن ذلك ما وقع في رواية المستطلى حيث قال عقب ذلك
 وأبي بن كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمر بن مالك
 بجماع حسان وأبي طلحة وأبياه وقال أبو داود في السنن بلغني عن محمد بن عبد الله الأنصاري
 أنه قال أبو طلحة هو زيد بن سهل فساق نسبه ونسب حسان بن ثابت وأبي بن كعب كما تقدم ثم قال
 الأنصاري فبين أبي طلحة وأبي بن كعب ستة آباء قال وعمر بن مالك بجماع حسان وأبياه وأبي طلحة
 فظهر من هذا أن الذي وقع في البخاري من كلام شيعة الأنصاري والله أعلم وذكر محمد بن الحسن
 ابن زبالة في كتاب المديسة من مراسل أبي بكر بن حزم زيادة على ما في حديث أنس ولفظه أن آبا
 طلحة تصدق بحاله وكان موضعه قصر بني حديلة فدفعه إلى رسول الله فرتبه على آقاره أبي بن
 كعب وحسان بن ثابت ونبيط بن جابر وشدا بن أوس وأبائه أوس بن ثابت فتقاروا موهفان
 لحسان فباعه من معاوية بمائة ألف فأتى قصر بني حديلة في موضعها ١٥ وحديث بن
 جابر مالك بن عدي بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار بجماع مع أبي بن كعب في مالك بن النجار
 فهو أبعد من أبي بن كعب واحد وابن زبالة ضعف فلا يصح بما ينقربه فكيف إذا خالف
 ومخلص ذلك أن أحد الرجلين اللذين خصهما أبو طلحة بذلك أقرب إليه من الآخر فحسان بجماع
 مع أبي الأب الثالث وأبي بجماع مع أبي الأب السادس فلو كانت الأقرببة معتبرة فلهذا
 حسان بن ثابت دون غيره فدل على أنها غير معتبرة وإنما قال أنس لأنها كانا أقرب إليه مني لأن

قوله ونبيط هكذا هو بالثناء
 وفي نسخة أخرى نبيط بالنون
 اهـ صححه

وقال بعضهم إذا أوصى لقراسته (٢٨٦) فهو إلى أبيه في الإسلام حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن

الذي يجمع أباطلة أنسا التجار لانه من بني عدى بن النخار وأوطلة وأبي بن كعب كما تقدم من بني مالك بن النخار فلهذا كان أبي بن كعب أقرب إلى أبي طلحة من أنس ويحتمل أن يكون أوطلة راعي فبين أعفاهم من قراسته الفقير لكن استثنى من كان مكشبا مني بحب عليه فقته لذلك لم يدخل أنسا فظن أنس أن ذلك بعد قراسته منه والله أعلم واستدل لاجدبان المراد بنى القرى في قوله تعالى والرسول وإنى القرى بنوهاشم بنو المطلب لخصص النبي صلى الله عليه وسلم إياهم بسهم ذي القرى وانما يجتمع مع بني عبد المطلب في الأب الرابع وتقمه الطحاوي بأنه لو كان المراد ذلك لشركهم معهم بنو نوفل وبني عبد شمس لانهم أولاد عبد مناف كالطلب وهاشم فلما خص بني هاشم وبني المطلب دون بني نوفل وعبد شمس دل على أن المراد بسهم ذي القرى دفعه لانس مخصوصين منه النبي صلى الله عليه وسلم تخصيصه بني هاشم وبني المطلب فلا يقاس عليه من وقف أو أوصى لقراسته بل يحمل اللفظ على مطلقة ومعمومة حتى ثبت ما يقده أو يخصه والله أعلم (قوله وقال بعضهم) هو قول أبي يوسف ومن وافقه كما تقدم ذكره المصنف قصة أبي طلحة من طريق إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس أو ردها مختصرة وسأيت بقاها في باب إذا وقف أو رضا ولم يبين الحدود (قوله وقال ابن عباس لما تزات وأندر عشرتك الأقرين جعل النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فهر يا بني عدى لبطون من قريش) هكذا أو رده مختصرا وقد وصله في مناقب قريش وتفسير سورة الشعراء بقامه من طريق عمرو ابن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وأورده في آخر الجناز فقامه في قصة أبي لهب موصولة وسأيت شرحه وشرح الذي بعده في تفسير سورة الشعراء ان شاء الله تعالى (قوله وقال أبو هريرة لما تزات وأندر عشرتك الأقرين قال النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر قريش) هو طرف من حديث وصله في الباب الذي بعده (قوله ما) هل يدخل النساء الولد في الأقارب) هكذا أو رده الترجمة بالاستقحام في المسئلة من الاختلاف كما تقدم ثم أو رده في الباب حديث أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزل الله عز وجل وأندر عشرتك الأقرين قال يا معشر قريش أو كلمة نحوها الحديث بطوله وموضع الشاهد منه قوله فيه وباصفة وباقاطمة فانه سوى صلى الله عليه وسلم في ذلك بين عشرته فجمعهم أو لأنهم خص بعض البطون ثم ذكر عمة العباس وعمته صفة وابنته فدل على دخول النساء في الأقارب وعلى دخول الفروع أيضا وعلى عدم التخصيص عن يرث ولا يمن كان مسلما ويحتمل أن يكون اللفظ الأقرين بنسقة لازمة للعشيرة والمراد بعشيرته قومه وهم قريش وقد روى ابن جرير عنه حديث عدى بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر قريشا فقال وأندر عشرتك الأقرين يعني قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بانذار قومه فلا يخص ذلك بالأقرب منهم دون الأبعد فلا تخلفه في مسئلة الوقف لأن صورتهما ماذا وقف على قراسته وعلى أقرب الناس اليه مثلا والآية تتعلق بانذار العشيرة فافتقرت والله أعلم وقال ابن المنير لعله كان هناك قريشة فجمعهم النبي صلى الله عليه وسلم نعمهم الأندار فلذلك عنهم انتهى ويحتمل أن يكون ألا خص إجماعا بظاهر القراسته ثم نعمها عندهم من الدليل على التحميم لكونه أرسل إلى الناس كافة (تنبه) يجوز في أبي عباس

وفي

رسول الله لا أغني عنك من الله شيا وباقاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم سليمان ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيا

ت

وفي باصفة وفي باقامة الضم والنسب **(قوله)** تابعه أصغى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب
وصله الأهل في الزهريات عن أصغى وهو عند مسلم عن حرملة عن ابن وهب **(قوله)** **باب**
هل ينتفع الواقف بوقفه أي بأى وقف على نفسه ثم على غيره أو بأن بشرط نفسه من المنفعة جزأ
معيناً أو يجعل الناظر على وقفه شيئاً ويكون هو الناظر في هذا كله خلاف فالما الوقف على النفس
فيساقى البحث فيه في باب الوقف كيف يكتب وأما شرط شيء من المنفعة فمساقي في باب قوله تعالى
وأبناوا السباي وأما ما يتعلق بالنظر فأذكره هنا ووقع قبل الباب في المستخرج لا في نعيم كتاب
الأوقاف باب هل ينتفع الواقف بوقفه ولم أر ذلك لغيره **(قوله)** وقد اشترط عمر الخ وهو طرف من قصة
وقف عمرو وقد تقدمت موصولة في آخر النمر ووقوفه وقد بلى الواقف وغيره إلى آخره هو من فقهاء
المصنف وهو يقتضى أن ولاية النظر للأوقاف لا تراعى فيها وليس كذلك وكأنه فرعه على المختار
عنده ولا أفتد العند المالكة أنه لا يجوز وقبل أن دفعه الواقف لغيره ليعلم غلته ولا يتولى فقرتها
الأوقاف جاز قال ابن بطال وأما ما عمن مالك من ذلك سد الذريعة لتأصيله كما هو وقف على نفسه
أو يطول العهد فينتسب الوقف أو ينسب الواقف فيصير فيه لنفسه أو يموت فيصير فيه
ورثته وهذا لا يمنع الجواز إذا حصل الامن من ذلك لكن لا يلزم من أن النظر يجوز للأوقاف أن
ينتفع به نعم إن شرط ذلك جاز على الراجح والذي احتج به المصنف من قصة عمر نظرها في الجواز ثم قواه
بقوله وكذلك كل من جعل بدنة أو شيئاً لله فله أن ينتفع به كما ينتفع بغيره وإن لم يشترطه ثم أورد
حديثي أنس وأبي هريرة في قصة الذي ساق البنية وأمره صلى الله عليه وسلم بركوبها وقد قدمت
الكلام عليه في الحج مستوفى وبينت هناك من أجاز ذلك مطلقاً ومن منع ومن قبله الضرورة
والحاجة وقد تقدمت فيه من أجاز الوقف على النفس من جهة أنه إذا جاز له الاتساع بما أحده بعد
خروجه عن ملكه بغير شرط فجواز به بالشرط أولى وقد اعترضه ابن المنبر ابن الحديث لا يطابق
الترجمة إلا عند من يقول أن المتكلم داخل في عموم خطابه وهي من مسائل الخلاف في الأصول
قال والراجح عند المالكية تصحيح العرف حتى يخرج غير الخطاب من العموم بالقرينة وقال
ابن بطال لا يجوز للأوقاف أن ينتفع بوقفه لأنه آخر جهته لله وقطعه عن ملكه فانتفاعه بشيء منه
رجوع في صدقته ثم قال وأما يجوز ذلك أم لا في شرطه في الوقف أو افتقر هو أو ورثته انتهى
والذي عند الجمهور جواز ذلك إذا وقفه على الجهة العامة دون الخاصة كما ساق في آخر كتاب
الوصايا في ترجمة مفردة ومن فروع المسئلة لو وقف على الفقراء مثلاً صارقاً أو واحداً من
ذريته هل يتناول ذلك والمختار أنه يجوز بشرط أن لا يتحصن به لئلا يدعى أنه ملكه بعد ذلك
(قوله) **باب** إذا وقف شيئاً قبل أن يدفعه إلى غيره فهو جائز أي صحيح وهو قول
الجمهور وعن مالك لا يتم الوقف إلا بالقبض وبه قال محمد بن الحسن والشافعي في قول واحتج
الجبالي للجهة أن الوقف شبهة بالعقل لا شراً كما هي أنهما تملك الله تعالى فينفقنا القول المجرد
عن القبض ويقارق الهبة في أنها تملك لا دعى فلا تتم الإقبض واستدل البخاري في ذلك بقصة
عرف قال لان عرو وقف وقال لأجناح على من وليه أن يأكل ولم يخص أن وليه عمرو وغيره وفي وجه
الدلالة منه غرض وقد تعقب بأن غاية ما ذكره عمر هو أن كل من ولي الوقف أبيع له تناول
وقد تقدم ذلك في الترجمة التي قبلها ولا يلزم من ذلك أن كل أحد يسوغ له أن يتولى الوقف

١٢٢٢٢٢

* تابعه أصغى عن ابن وهب

عن يونس عن ابن شهاب

* (باب) هل ينتفع الواقف

بوقفه وقد اشترط عمر رضى

الله عنه لأجناح على من

وليه أن يأكل منها وقد بلى

الواقف وغيره وكذلك كل

من جعل بدنة أو شيئاً لله

أن ينتفع بها كما ينتفع بغيره

وإن لم يشترط * حدثنا

قتيبة حدثنا أبو عوانة

عن قتادة عن أنس رضى

الله عنه أن النبي صلى الله عليه

عليه وسلم رأى رجلاً يسوق

بدنة فقال له أركبها فقال

يا رسول الله إنها بدنة فقال في

الثالثة وفي الرابعة أركبها

وبلأ أو ويحك * حدثنا

اسمعيل حدثنا مالك عن أبي

الزناد عن الأعرج عن أبي

هريرة رضى الله عنه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة

فقال أركبها قال يا رسول

الله إنها بدنة قال أركبها

وبلأ في الثانية وفي الثالثة

* (باب) إذا وقف شيئاً قبل

أن يدفعه إلى غيره فهو جائز

لان عمر رضى الله أوقف

فقال لأجناح على من وليه

أن يأكل ولم يخص أن وليه

عمرو وغيره

ت

المذكور بل الوقف لا بد له من متول فيحتمل أن يكون صاحبه ويحتمل أن يكون غيره فليس في قصة عمر باعنين أحد الاحتمالين والذي يظهر أن عمر ادهن عمر لما وقف ثم شرط لم باعنه الذي صلى الله عليه وسلم باخر اجمعه عن يده فكان تقريره لذلك دال على صحة الوقف وان لم يقبضه الموقوف عليه وأما ما زعمه ابن التين من ان عمر دفع الوقف لحقصة فردود كاساً وخصه في باب الوقف كيف يكتب ان شاء الله تعالى * (تنبيه) قوله أوقف كذا ثبت لا كثر وهي لغة نادرة والصحيح المشهور وقف بغير ألف ووههم من زعم ان أوقف لمن قال ابن التين قد ضرب على الالف في بعض النسخ واسقاطها صواب قال ولا يقال أوقف الامن فعل شيئاً ثم نزعه عنه (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ي طلحة أرى أن تجعلها في الاقر بن) الحديث تقدم موصولاً قريباً وهذا اللفظ استحق بن أبي طلحة قال الداودي ما استدبل به البخاري على صحة الوقف قبل القبض من قصة عمر وأبي طلحة جل للشيء على ضده وعتبه بغير خمسة ودفع للظاهر عن وجهه لانه هو روى ان عمر دفع الوقف لابنه وأن أباطلحة دفع صدقته الى أبي بن كعب وحسان وأجاب ابن التين بأن البخاري إنما أراد أن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج عن أبي طلحة ملكة بغير دقوله هي لله صدقة ولهذا يقول مالك ان الصدقة تلزم بالقول وان كان يقول أنها لاتتم الا بالقبض نعم استدلاله بقصة عمر معتض واتقاد الداودي صحيح انتهى وقد قدمت وجهه وأما ان بطلان فتازع في الاستدلال بقصة أبي طلحة بأنه يحتمل أن تكون خرجت يدوم يحتمل أنها استقرت فلا دلالة فيها وأجاب ابن المنبر بأن أباطلحة أطلق صدقة أرضه وفوض الى النبي صلى الله عليه وسلم مصرفها لما قال له أرى أن تجعلها في الاقر بن ففوض له قسمتها بينهم صار كأنه أقرها في يده بعد ان مضت الصدقة (قلت) وسيأتي التصريح بأن أباطلحة هو الذي تولى قسمتها وبذلك يتم الجواب وقيل بإشراء أبو طلحة تعيين مصرفها تفصيلاً فان النبي صلى الله عليه وسلم وان كان عين له جهة المصرف لكنه أجل فاقصر على الاقر بن فلم يمكن أن أباطلحة أن يعرج الاقر بن لا تتشابه اقتصر على بعضهم فخص بهما من اختار منهم ﴿قوله يا﴾ اذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطى باللاقريين أو حيث أراد (أى تتم الصدقة قبل تعيين جهة مصرفها ثم يعين بعد ذلك فيما شاء) (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ي طلحة الخ) هو من سياق اسحق بن أبي طلحة أيضاً وقوله فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك هو من تنقحه المصنف وقوله وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن أى حتى يعين وسيأتي بيانه في الباب الذي يليه ﴿قوله يا﴾ اذا قال أرضى أو يستاني صدقة لله عن أبي فاجاز وان لم يبين لمن ذلك) فهذه الترجمة أخص من التي قبلها لان الاولى فيما اذا لم يعين المتصدق عنه ولا المتصدق عليه وهذه فيما اذا عين المتصدق عنه فقط قال ابن بطلان ذهب مالك الى صحة الوقف وان لم يعين مصرفه وواقفه أبو يوسف ومحمد والشافعي في قول قال ابن القصار وجهه انه اذا قال وقف أو صدقة فائماً راد به البر والتقربة وأولى الناس بمرءه فادبه بولاسه اذا كانوا فقراء وهو كن أوصى ثلث ماله ولم يعين مصرفه فانه يصح وبصرف في الفقراء والآخر للشافعي ان الوقف لا يصح حتى يبين جهة مصرفه والأفوه باق على ملكه وقال بعض الشافعية ان قال وقفته وأطلق فهو محل الخلاف وان قال وقفته لله خرج عن ملكه جزماً ولله قصة أبي طلحة (قوله

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ي طلحة أرى أن تجعلها في الاقر بن فقال أفعل فقصها في أقره وبني عنه * (باب) اذا قال داري صدقة لله ولم يبين للفقراء أو غيرهم فهو جائز ويعطى باللاقريين **نسخ** أو حيث أراد قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ي طلحة حين قال أحب أموالى الى براء وأما صدقته فلها فاجاز النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وقال بعضهم لا يجوز حتى يبين لمن والأول أصح * (باب) اذا قال أرضى أو يستاني صدقة لله عن أبي فهو جائز وان لم يبين لمن ذلك

عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلم الا عن أنس رضي الله عنه قال لما نزلت لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون جاء أبو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٩٠) فقال يا رسول الله يقول الله تعالى في كتابك لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما

نعم ولا الا اسماعيلي وزاد الطريق في الاطراف أن البخاري أخرجه عن الحسن بن شوكر عن اسمعيل بن جعفر وانفرد بذلك فان الحسن بن شوكر لم يذكره أحد حتى شيوخ البخاري وهو ثقة وأبوه بالمجته وزن جعفر وجرم المزي بأن اسمعيل هو ابن أبي أويس ولم يذكره كذلك دلالة أنه وقع في أصل الديماطي بخطه في البخاري حديثنا اسمعيل فان كان محفوظا نعين انه ابن أبي أويس والا فالقول ما قال خلف ومن تبعه وعبد العزيز بن أبي سلمة وان كان من أقربان اسمعيل بن جعفر فلا يمتنع أن يروى اسمعيل عنه والله أعلم وقد قدمت الإشارة الى شيء من هذا في باب اذا وقف أو أوصى لا فاربه **(قوله)** عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة لا أعلم الا عن أنس **(قوله)** كذا وقع عند البخاري وذكره ابن عبد البر في التمهيد فقال روى هذا الحديث عبد العزيز بن أبي سلمة الماحشون عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك فذكره بطوله جازما والذي يظهر ان الذي قال لا أعلم الا عن أنس هو البخاري **(قوله)** لما نزلت لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون جاء أبو طلحة زاد ابن عبد البر وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر قال كانت دار أبي جعفر والدار التي تليها الى قصر بني حديلة حواط لا يطل على طلحة قال وكان قصر بني حديلة حواط لا يطل على طلحة يقال لها بركة فذكر الحديث وصار ادهدار أبي جعفر التي صارت اليه بعد ذلك وعرفت به وهو أبو جعفر المنصور والخليفة المشهور العباسي وأما قصر بني حديلة وهو بالمهمله مصغر وهو هم من قاله بالهميم فنسب اليهم القصر بسبب المجاورة والفاذي بناءه وهو معاوية بن أبي سفيان وبني حديلة بالمهمله مصغر يطن من الانصار وهم بنو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار وكانوا بذلك القبعة ففرقتهم فلما اشترى معاوية حصة حسان بن أبي حذيفة في القصر فعرض بقصر بني حديلة ذكر ذلك عمرو بن شبة وغيره في أخبار المدائنة قالوا وبني معاوية القصر المذكور ليكون له حصنا ما كانوا يجحدون به بينهم مما يقع لبنى أمية أي من قيام أهل المدائنة عليهم قال أبو غسان المدني وكان لذلك القصر بابان أحدهما شارع على خط بني حديلة والاخر في الزاوية الشرقية وكان الذي ولي بناء معاوية الطفيل بن أبي بن كعب انتهى وأعرب الكرماني فزعم أن معاوية الذي بنى القصر المذكور هو معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أحد اجداد أبي طلحة وغيره وما ذكره عن صفته في أخبار المدائنة يرد عليه وهم أعلم بذلك من غيرهم **(قوله)** باع حسان حصته منه من معاوية) هذا يدل على أن أبا طلحة ملكهم الحديفة المذكور فوقع بيعها عليهم فخلو وقتها ما ساع حسان أن يبيعها فيعكر على من استبدل بشيء من قصته أبي طلحة في مسائل الوقت الا فيما اختلفا فيه الصدة الوقت ويحتمل أن يقال شرط أبو طلحة عليهم لما وقفها عليهم أن من احتاج الى بيع حصته منهم جازله يبيعها وقد قال بجواز هذا الشرط بعض العلماء كعلي وغيره والله أعلم ووقع في أخبار المدائنة لمحمد بن الحسن الخزرجي من طريق أبي بكر بن حزم أن غن حصة حسان مائة ألف درهم قبضها من معاوية بن أبي سفيان **(قوله)** ما قول الله عز وجل واذا حضر القسمة الاية ذكر فيه حديث ابن عباس قال ان ناسا بن عمرو أن هذه الآية نسخت الحديث وسألت الكلام عليه في التفسير وذكر من أراد ابن عباس بقوله ان ناسا بن عمرو

نحبون وان أحبنا أموالنا الى بئرحله قال وكانت حديفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويستظل فيها ويشرب من ما فيها فبقي الى الله والى رسوله صلى الله عليه وسلم أرجو برؤونه ففضعها أي رسول الله حيث أراكم الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جئنا أبا طلحة ذلك ما راجع قبلناه منك ورددناه عليك فاجعله في الاقرين فتصدق به أبو طلحة على ذوي رحمه قال وكان منهم أبي وحسان قال وباع حسان حصته منه من معاوية فقبل له سبع صدقة أبي طلحة فقال ألا يسع ضامنا عن بصر باع من دراهم قال وكانت تلك الحديفة في موضع قصر بني حديلة الذي بناه معاوية **(باب قول الله عز وجل واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فآروهم منه)** حديثنا بمحمد بن الفضل أبو النعمان **(قوله)** حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ان ناسا بن عمرو أن هذه الآية نسخت ولوالاه ما نسخت ولكهما ما هما من الناس هما واليان والي بن وثي والذي روى وال

وان

والذي

لا يرت فذلك الذي يقول بالمعروف يقول لا أعلم لك أن أعطيت

٢٧٦٠

هـ

تحفة

٩٧١٦١

* (باب ما يستحب لمن توفي
خاتمة أن يصدقوا عنه
وقضاء النذور عن الميت) *
حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن هشام عن
ابيه عن عائشة رضي الله
عنها أن رجلا قال للنبي صلى
الله عليه وسلم إن أي
أفعلت نفسي ما أراه لو
تكلمت تصدقت أفأصدق
عنها قال نعم تصدق عنها
* حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس رضي الله
عنه أن سعد بن عباد
رضي الله عنه استفتى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن أي ماتت
وعليها نذر فقال ارضه عنها

٢٧٦١

ع

تحفة

٥٨٢٥

وأن منهم عائشة رضي الله عنها وغير ذلك من الأقوال في دعوى كونهما محكمة أو منسوخة
(قوله باب ما يستحب لمن توفي خاتمة) يضم القاء بالجمع الخفيفة والمتدوير بفتح
 الفاء وسكون الجيم بغير مد (أن يصدقوا عنه وقضاء النذور عن الميت) أو ردفه حديث عائشة
 أن رجلا قال إن أي أفعلت نفسي ما أراه لو تكلمت تصدقت أفأصدق عنها قال إن أي ماتت
 وعليها نذر وكأني به رخص إلى أن المهم في حديث عائشة هو سعد بن عباد وقد تقدم حديث ابن
 عباس في قصة سعد بن عباد بلفظ آخر ولا تنافي بين قوله إن أي ماتت وعليها نذر وبين قوله إن أي
 توفيت وأنا غائب فهل يتبعها شيء إن تصدقت به عنها لاحتمال أن يكون سأل عن النذر
 وعن الصدقة عنها وبين التناسل من وجه آخر جهة الصدقة المذكورة فأخرج من طريق سعد
 ابن المسيب عن سعد بن عباد قال قلت يا رسول الله إن أي ماتت أفأصدق عنها قال نعم قلت فأي
 الصدقة أفضل قال سقي الماء وأخرج الدارقطني في غرائب مالك من طريق حماد بن خالد عنه
 بإسناد الحديث الثاني في هذا الباب لكن بلفظ أن سعدا قال يا رسول الله أتتبع أي إن
 تصدقت عنها وقد ماتت قال نعم قال فأتأمرني قال سقي الماء واحفظ عن مالك ما وقع في هذا
 الباب والله أعلم وقد تقدمت تسمية أم سعد قريبا **(قوله أفعلت)** يضم المناء بعد الفاء الساكنة
 وكسر اللام أي أخذت قلعة أي بغتة وقوله نفسه بالضم على الأشهر وبالفتح أيضا وهو دوت
 التجارة والمراد بالنفس هنا الروح **(قوله وأراه لو تكلمت تصدقت)** يضم همزة أراه لو
 تقدم في الخبر من وجه آخر عن هشام بلفظ وأظنها وهو يشعر بأن رواية ابن القاسم عن مالك
 عند التناسل بلفظ وأنها لو تكلمت تصدقت وظاهره أنها لم تتكلم فلم تصدق لكن في الموطأ
 عن سعد بن عمرو بن شرحبيل بن سعد بن سعد بن عباد عن أبيه عن جده قال خرج سعد
 ابن عباد مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض مغازبه وحضرت أمه الوفاة الميتة فقبيل لها
 أوصى فقال تقيم أوصي المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم سعد فذكر الحديث فان
 أمكن تأويل رواية الباب بأن المراد أنها لم تتكلم أي بالصدقة ولو تكلمت لتصدق أي فكيف
 أمضى ذلك أو يحصل على أن سعدا ما عرف بما وقع منها فان الذي روى هذا الكلام في الموطأ
 هو سعد بن سعد بن عباد وأولده شرحبيل مرسلا فلي التفسير بن لم يجدوا رواية الأثر
 ورواها التي فيمكن الجمع بينهما ذلك والله أعلم **(قوله أفأصدق عنها)** في الرواية المتقدمة
 في الخبر فنهى لها أخرج أن تصدقت عنها قال نعم ولبعضهم أن تصدق عليها أو أصرفه على محلها
(قوله إن سعد بن عباد) كذا رواه مالك وتابعه الليث ويكرهه ابن وائل وغيرهما عن الزهري
 وقال سليمان بن كثير عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس عن سعد بن عباد أنه استفتى
 جملة من مسند سعد أخرج جميع ذلك التناسل وأخرجه أيضا من رواية الأوزاعي ومن
 رواية صفوان بن عيينة كلاهما عن الزهري على الوجهين وقد قدمت أن ابن عباس لم يدرك القصة
 فتعين ترجيح رواية من زاد فيه عن سعد بن عباد فهو يكون ابن عباس قد أخذ عنه ويحتمل
 أن يكون أخذ عنه غيره ويكون قول من قال عن سعد بن عباد لم يقصد به الرواية وإنما أراد
 عن قصة سعد بن عباد فتجد الروايات **(قوله وعليها نذر فقال ارضه عنها)** في رواية قتيبة
 عن مالك لم يقضه وفي رواية سليمان بن كثير المذكورة أفيبرئ عنها أن أعنت عنها قال أعنت

﴿باب الاشهاد في الوقف والصدقة﴾ حدثنا ابراهيم بن موسى أخبرنا هشام بن يوسف أن ابن جريج أخبرهم قال أخبرني يعلى أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول أن ابن عباس أن سعد بن عبادة رضي الله عنه أجاب ساعدا فوقف أمه وهو غائب فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿٢٩٢﴾ فقال يا رسول الله إن أمي وقفت وأنت غائب عنها فهل ينفعها شي إن صدقت

عليها قال نعم قال فأتى قال أشهدك أن حاطي الخراف صدقة عليها ﴿باب قول الله تعالى وآتوا النساى أموالهم لا تتبذروا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ إلى قولهم فأنكروا ما طاب لكم من النساء ﴿حدثنا أبو اليان﴾ أخبرنا شعب عن الزهري قال كان عروة بن الزبير يحدث أنه سأل عائشة رضي الله عنها وإن خفتن أن لا تقسطوا في النساى فأنكروا ما طاب لكم من النساء فأتى النبي في التيممة في حجرها فغضب في جأها وما لها ويريد أن يتزوجها بادئ من سنة نسائها فنهوا عن نكاحهن الآن يقسطوا الحسن في كمال الصداق وأمروا بنكاح من سواهن من النساء قالت عائشة ثم استفتى الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فأنزل الله عز وجل ويستفتونك في النساء قل الله يفتكم فيهن قالت فبين الله في هذه أن التيممة إذا كانت ذات حال ونال رغبوا في نكاحها ولم يلحقوها بستانها كالصداق فإذا كانت مرغوبة عنها في المال والجمل تركوها والتسوا المزي غيرهن النساء قال في كثير من كونهن حاجين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها الآن يقسطوا لها الأوفى من الصداق ويعطوها حقها

عن أمك فأفادت هذه الرواية بيان ما هو النذر المذكور وهو أنها نذرت أن تعتق رقبة فباتت قبل أن تفعل ويحتمل أن تكون نذرت نذر مطلقا غير معين فيكون في الحديث حجة لمن أفتى في النذر المطلق بكفارة معين والعقوى على كفارات الأيمان فلذلك أمره أن يعتق عنها وسكى ابن عبد البر عن بعضهم أن النذر الذي كان على والدته سعد بن عبيد واستند إلى حديث ابن عباس المتقدم في الصوم أن رجلا قال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم الحديث ثم ردها في بعض الروايات عن ابن عباس جاءته امرأة فقالت إن أختي ماتت (قلت) والحق أمها فقصه أخرى وقد أوضحت ذلك في كتاب الصيام وفي حديث الباب من القوال الجواز الصدقة عن الميت وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب الصدقة إليه ولا سيما إن كان من الولد وهو مختص عموم قوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ويلتحق بالصدقة العتق عنه عند الجهر وخلها فالله المشهور وعند المالكية وقد اختلف في غير الصدقة من أعمال البر هل تصل إلى الميت كالخبر والصوم وقد تقدم شيء من ذلك في الصيام وفيه أن ترك الوصية جائز لأنه صلى الله عليه وسلم لم يذم أحد بعد ترك الوصية قاله ابن المنذر وتعمق بيان الانتكار عليها فقد تعذر لوعاها وسقط عنها التكليف وأجيب بأن قاعدة انتكار ذلك لو كان منكر التبعض غيرها عن سمعه فلما أقر على ذلك دل على الجواز وفيه ما كان المحبة عليه من استشارة النبي صلى الله عليه وسلم في أمور الدين وفيه العمل بالنظر الغالب وفيه الجهاد في حياة الأم وهو محمول على أنه استأذنها وفيه السؤال عن العمل والمسارة إلى عمل البرو المادرة إلى البر والدين وأن اظهار الصدقة قد يكون خيرا من اخفائها وهو عند اعتناء صدق التيممة وإن العا لم يعمل الشهادة في غير مجلس الحكم فيه على أكثر ذلك أبو محمد بن أبي جريرة رحمه الله الذي وفي بعضه نظر لا يحق وكلامه على أصل الحديث وهو في الباب الذي يليه أيسر من هذا الباب ﴿قوله﴾ المذهب المذهب للاشهاد في الوقف والصدقة) أورد فيه حديث ابن عباس المذكور أنما القوله فيه أشهدك أن حاطي الخراف صدقة وألحق المصنف الوقف بالصدقة لكن في الاستدلال لذلك بقصة سعد بن عبيد نظر لأن قوله أشهدك لا يحتمل ارادة الاشهاد بالمعبر ويحتمل أن يكون معناه الاعلام واستدل المذهب للاشهاد في الوقف بقوله تعالى وأشهدوا ذات الباعين قال فإذا أمر بالاشهاد في البيع وله عوض فلا ينشر على الوقف الذي لا عوض له أولى وقال ابن المنير كأن البخاري أراد دفع التوهم عن نطق أن الوقف من أعمال البر فينبذ اخفاؤه فبين أنه يشرع اظهاره لانه بصدقات يثار فيه ولا سيما من الورثة ﴿قوله﴾ قوله عز وجل وآتوا النساى أموالهم لا تتبذروا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم قال في الحديث فأنكروا ما طاب لكم من النساء) أورد فيه حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وإن خفتن أن لا تقسطوا في النساى وفي تفسير قوله تعالى ويستفتونك في الله يفتكم فيهن وسأيت الكل على هذا الحديث مستوفى في التفسير وقد أغفل

* (باب قول الله تعالى وتلووا الباقى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها سراً ولا علاناً) ويدرأ أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل كل (٢٩٣) بالمعروف فاذا دفعتم اليهم اموالهم

فأشبهوا عليهم وكنى بالله

حسب المال رجال نصب مما

ترك الوالدان والاقربون

والنساء نصب مما ترك الوالدان

والاقربون مما ترك منه أو

كثر نصيباً مفروضاً حسباً

يعنى كافاً وما لوصى أن

يعمل فى مال التيمم

وما يأكل منه بقدر عاقبته

حدثنا هرون بن الاشعث

حدثنا أبو سعيد مولى بنى

هاشم حدثنا خضر بن جويرية

عن نافع عن ابن عمر رضى

الله عنهما أن عمر تصدق

بماله على عهد رسول الله

صلى الله عليه وسلم وكان

يقال له شفع وكان يخلاف قال

عمر يا رسول الله انى استندبت

مالاً وهو عندى فليس

فأرثت أن أتصدق به فقال

النبي صلى الله عليه وسلم

تصدق بإصله لا بإع

ولا يوجب ولا يورث ولكن

ينفق ثمرة فتصدق به عمر

فصدقه تلك فى سبيل الله

وفى الرقاب والمساكين

واليتيم وابن السبيل

ولذى القربى ولا جناح على

من وليه أن يأكل منه

بالمعروف أو يؤكل صدقه

غيره مقول به * حدثنا عيسى بن اسمعيل

حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها ومن كان

غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل كل بالمعروف قالت أنزلت فى والى التيمم أن يصيب من ماله إذا كان محتاجاً

المزى عزوه هذا الحديث الى كتاب الوصايا (تجلىه) **باب** قول الله تعالى وتلووا الباقى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ساقى رواية الاصيل وكرية الى قوله نصيباً مفروضاً وأما رواية أخرى فذكر فقال بعد قوله رشدا الى قوله مما ترك منه أو كثر نصيباً مفروضاً (قوله حسبياً يعنى كافياً) كذا الاكثر وسقط يعنى لا يترك قال ابن التين فسره غيرهما قالوا قيل محاسباً وقيل مقتدراً وفى تفسير الطبري عن السدي وكنى بالله حسبياً أى شميذاً (قوله وما لوصى أن يعمل فى مال التيمم وما يأكل منه بقدر عاقبته) كذا الاكثر وسقط ما الاولى لا يترك وذهبه من مسائل الخلاف فقيل يجوز لوصى أن يأخذ من مال التيمم قدر عاقبته وهو قول عائشة بكأنى فى حديثي الباب وعكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال عسدة بن عمرو وسعد بن جبيرة ومجاهد اذا أكل ثم أيسر قضي وقيل لا يجب القضاء وقيل ان كان ذمياً أو فوضاً لم يجز أن يأخذ منه شيئاً الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة وهذا أصح الأقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما آخر جميع ذلك ابن جرير فى تفسيره وقال هو بن جوب القضاء مطلقاً واتصله ومذهب الشافعي بأخذ أقل الاربعين من أجره ونفقته ولا يجب الرد على العقيم وكنى ابن التين عن ربيعة أن المراد بالفقير والغنى فى هذه الآية التيمم أى ان كان غنياً فلا يسرف فى الانفاق عليه وان كان فقيراً فليطعمه من ماله بالمعروف ولا بد له فيها على الاكل من مال التيمم أصلاً والمشهور ما تقدم ثم أورد المصنف فى الباب حديثين * أحدهما حديث عمر (قوله حدثنا هرون بن الاشعث) هو الهدى بسكون الميم أصلاً من الكوفة ثم سكن بخارى ولم يخرج عنه البخارى فى هذا الكتاب سوى هذا الموضوع ووقع فى بعض الروايات رواية النسفي حدثنا هرون غير منسوب فزعم ابن عدى انه هرون بن يحيى المكي اذى يرى ولم يعرف من حاله شئ والمعتد ما وقع عندنا ذر وغيره منسوباً (قوله تصدق بماله) هو من اطلاق المام على الخاص لان المراد بالمال هنا الارض التى لها غلة (قوله يقال له شفع) بفتح المثلثة وسكون الميم بعد ما جمعه ومنهم من فتح الميم حكاه المنذرى قال أبو عبيد البكري هى أرض تلقاه المدينة كانت لعمر (قلت) وسأذكر فى باب الوقت كيف يكتب كسفة مصره الى عمر عريان الاختلاف فى ذلك ان شاء الله تعالى (قوله فصدقه تلك) كذا الشكستى معنى ولغير ذلك (قوله ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف) قال المذهب شبه البخارى الوصى بانظر الوقت ووجه الشبه ان النظر للموقوف عليهم من الفقراء وغيرهم كالنظر لبيتاى وتعبق بن المنبر بان الواقف هو المالك لما نفع ما وقفه فأن شرط لمن يلى نظره شيئاً ما غلة ذلك والموصى ليس كذلك لان ولده يملك المال بعده بقسمة الله لهم فلم يكن فى ذلك كالواقف اهـ ومقتضاه ان الوصى اذا جعل الوصى أن يأكل من مال الوصى عليهم لا يصح ذلك وليس كذلك بل هو سائغ اذا عينه وانما اختلف السلف فيما اذا أوصى ولم يعين

الذين ياكلون اموال

التي هي ظلم انما ياكلون في

بطونهم ناراً وستصلون

سعيها) * حدثنا عبد العزيز

ابن عبد الله قال حدثني

سلمان بن بلال عن ثور بن

زيد المدني عن أبي الغيث

عن أبي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اجتنبوا السبع

الموبقات قالوا يا رسول الله

وما هن قال الشرك بالله

والسحر وقتل النفس التي

حرم الله الابلاسق وأكل

الربا وأكل مال اليتيم

والتولي يوم الزحف وقذف

المحرمات المومنات

الغافلات * (باب يسألونك

عن الشيء قل اصالح لهم

خير وان تخاطوهم فاخو انكم

الى آخر الآية لا عنكم

لا تخرجكم وضيق عليكم

وعنت خضعت * وقال لنا

سلمان بن حرب حدثنا جاد

عقيل عن أبيه عن ثور بن

زيد المدني عن أبي الغيث

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال لا تأكلوا أموالكم التي

هي ظلم انما ياكلون في

بطونهم ناراً وستصلون

سعيها) * حدثنا عبد العزيز

ابن عبد الله قال حدثني

سلمان بن بلال عن ثور بن

زيد المدني عن أبي الغيث

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اجتنبوا السبع

الموبقات قالوا يا رسول الله

وما هن قال الشرك بالله

والسحر وقتل النفس التي

حرم الله الابلاسق وأكل

الربا وأكل مال اليتيم

والتولي يوم الزحف وقذف

المحرمات المومنات

الودي شيا له أن يأخذ بقدر عمله أم لا وقال الكرمان وجه المطابقة من جهة أن القصد
 أن الوصي يأخذ من مال اليتيم أجره بدليل قول عمر لا جناح على من وليه أن يأكل ما بالمعروف
 * ثانيه ما حديث عائشة في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف الآية قالت عائشة أنزلت في
 والي اليتيم وفي رواية المسقل في والي مال اليتيم الخ وقد قدمت بيان الاختلاف في ذلك وبأني
 بقية شرحه في تفسير سورة النساء ان شاء الله تعالى * (قوله يا) قول الله تعالى ان الذين
 يأكلون أموال السامى ظلم انما ياكلون في بطونهم ناراً وستصلون سعيها) * أورد فيه حديث
 أبي هريرة في السبع الموبقات وفيه وأكل مال اليتيم وسأني شرحه مستوفى في كتاب الحدود
 ان شاء الله تعالى وكنت قدمت في الشهادات أني أشرح هذا الحديث هنا ثم حصل ذهول
 فاستدركه في الموضع الذي أعاده فيه المصنف من كتاب الحدود وذكر الاختلاف في ضابط
 الكبيرة وفي عددها في أوائل كتاب الأدب * (قوله يا) يستأونك عن الشيء قل
 اصالح لهم خبر وان تخاطوهم فاخو انكم الى آخر الآية) كذا لا في ذرو سابق غيره الآية (قوله
 لا عنكم لا تخرجكم وضيق) هو تفسير ابن عباس أخرجه ابن المنذر من طريق علي بن أبي طلحة
 عنه وزاد بعد قوله ضيق عليكم ولكنه وسع ويسر فقال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان
 فقيرا فلما بكل المعروف يقول يا كل الفقير إذا ولي مال اليتيم بقدر قيامه على ماله ومنفعة ماله
 يسرف أو يسد ثم أخرج من طريق سعد بن جبير قال في قوله لا عنكم لا تخرجكم اه وقوله
 أعنتكم فعل ماض من العنت بفتح المهملة والنون بعد هاء مناة والهزة للتعدي أي أوقعكم في
 العنت (قوله وعنت خضعت) كذا وقع هنا واستقر به لانه لا تعلق له بقوله أعنتكم بل هو فعل
 ماض من العزوف بضم المهملة والنون وتشديد الواو وليس هو من العنت في شئ لأن التام في العنت
 أصلية وفي عنت التأنيس ولام الفعل منه وأولكنها ذهبت في الوصل ففعل المصنف ذك ذلك هنا
 استطرادا وتفسير عنت الوجه بخضعت أخرجه ابن المنذر أيضا من طريق مجاهد أخرجه من
 طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال قوله وعنت الوجه أي ذلت ومن طريق أبي عبد الله قال
 عنت استأسرت لان العاني هو الأسير فكان من قسره بخضعت فسر بلازمة لان من لازم
 الأسير الذلة والنضوع غالباً (قوله وقال لتاسليان بن حرب الخ) هو وصول وسليمان بن شيوخ
 البخاري ورجع عادة البخاري الا ان هذه المصنف في الموقوفات غالباً وفي المتابعات نادراً ولم
 يصب من قال انه لا يأكل ما في الآف المذاكره بعد من قال ان ذلك لا لاجرة (قوله ما رزأنا عمر على
 أحد وصيته) يعني أنه كان يقبل وصية من يوصي اليه قال ابن التين كأنه كان يفتي الجريدك
 حديث أنو كافل اليتيم كها تين الحديث اه وسأني في كتاب الأدب مع الكلام عليه ومحل
 كراهة الدخول في الوصايا أن يفتي التهمة أو الضعف عن القيام بحقوقها (قوله وكان ابن سيرين
 أحب الاشياء اليه الخ) لم أقف عليه موصولا عنه (قوله وكان طاوس الخ) وصله سفيان بن عيينة
 في تفسيره عن هشام بن جبير عمه له ثم جزم مصفر عن طاوس انه كان إذا سئل عن مال اليتيم يقرأ
 ويسألونك عن الشيء قل اصالح لهم خبر وان تخاطوهم فاخو انكم والله يعلم المتصدق من المصلح
 (قوله وقال عطاء الخ) وصله ابن أبي شيبة من رواية عبد الملك بن أبي سليمان عنه انه سئل عن
 الرجل يلى أموال أيتام فيهم الصغير والكبير وما لهم جميع لم يقسم قال يفتق على كل انسان
 من حصته

منهم من ماله على قدره وقدر روى عبد بن حميد من طريق قتادة قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم
 الا بالتي هي أحسن كانوا لا يخاطبونهم في مطعم ولا غيره فاشتد عليهم فانزل الله الرخصة وان
 تخاطبوهم فاقوا انكم والله تعلم المفسدين المصلح وروى الثوري في تفسيره عن سالم الافطس
 عن سعيد بن جبيرة عن سبب نزول الآية المذكورة لما نزلت ان الذين ياكلون أموال اليتامى ظلما
 عزلوا أموالهم عن أموالهم فقترت قل اصلاح لهم خبر وان تخاطبوهم فاقوا انكم قال فخطوا
 أموالهم بأموالهم وهذا هو المحفوظ مع ارساله وقدره عطاء من السائب بذكر ابن عباس فيه
 أخرجه أبو داود والنسائي واللفظ له وصححه الحاكم من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس قال لما نزلت هذه الآية ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وان الذين
 يأكلون أموال اليتامى ظلما اجتنب الناس مال اليتيم وطعامه فشق ذلك عليهم فمكثوا الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقترت ويسألونك عن اليتامى الآية ورواه النسائي من وجه آخر
 عن عطاء بن السائب موصولا أيضا وزاد فيه وأحل لهم خطيهم وروى عبد بن حميد من طريق
 السدي عن حنيفة عن ابن عباس قال الخاطلة أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتناكل
 من قصته وياكل من قصعتك والله يعلم المفسدين المصلح من يعمداً كل مال اليتيم ومن
 يتجنبه وقال أبو عبيد المراد بالخاطلة أن يكون اليتيم بين عمال المولى عليه فيشقى عليه أفرار
 طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى أنه كافيه بالحرى فيخطئه بفقته عماله ولما كان ذلك
 قد وقع في الزيادة والنقصان خشوا من ذلك فوسع الله عليهم وهو نظير النهي حيث توسع عليهم في
 خلط الأرواق في الأسفار كما تقدم في الشركة والله أعلم **(قوله ما)** استخدام
 اليتيم في السفر والحضر اذا كان صلاحه ونظر الأم أو زوجها اليتيم أو ردفه حديث أنس
 قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي فأطلقني
 الحديث وسأني الكلام على شرحه مستوفى أما صدره في الجهاد وأما بقية ففي كتاب الادب
 وعبد العزيز المذكور في الاسناد هو ابن صهيب والاسناد كله بصريون وأبو طلحة كان زوج أم
 سليم والدة أنس قال حديث مطابق لآخر كني الترجمة وأما الركن الذي قبله وهو نظر الأم فكانه
 استفيد من كون أبي طلحة لم يفعل ذلك لابعاد رضاهم سليم أو أشار الى ما ورد في بعض طرقه ان
 أم سليم هي التي أحضرت الى النبي صلى الله عليه وسلم أول ما قدم المدينة وأما أبو طلحة فاضره
 اليه لما أراد الخروج الى غزوة خيبر كما سألني ذلك صريحاً في باب من غزا بصري للخدمة من كتاب
 الجهاد ومن طريق عمرو بن أبي عمرو عن أنس وقد اختلف في حكم ما ترجم به فعن المالكية لا لام
 وغيرها التصرف في مصالح من في كفالتهم من الإتيام وان لم يكونوا أوصياء واستشكل بعضهم
 جواز ذلك فانه بقضى الى ان اليتيم يشغل بالخدمة عن التاديب وهو ضد المطلوب وجوابه ان
 انتزاع الحكم المذكور من هذا الخبر يقتضي التيسير بما ورد في الخبر المستدل به وهو ان يكون
 عندهم يؤدونه وينتفع بتاديبه كما وقع لأنس في الخدمة النبوية فانه استفاد بالمواطبة عليه من
 الآداب ما فاق غيره نعم أدبه **(قوله ما)** اذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود
 فهو جائز وكذلك الصدقة كذا أطلق الجواز وهو محمول على ما اذا كان الموقوف أو المصدق
 به مشهوراً مختاراً بحيث يؤمن أن يلتبس بغيره والا فلا بد من التحديد اتفاقاً فالكن ذكر الغزالي في

(باب استخدام اليتيم في السفر والحضر اذا كان صلاحه ونظر الأم أو زوجها اليتيم) **حديثنا**

يعقوب بن ابراهيم بن كثير
 حديثنا ابن علفه حديثنا عبد
 العزيز عن أنس رضي الله

عنه قال قدم رسول الله **تحفة**
 صلى الله عليه وسلم المدينة
 ليس له خادم فأخذ أبو طلحة
 يدي فأطلقني الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله ان أنسا
 غلام كسب فلنحكك قال

فخدمته في السفر والحضر
 ما قال لي لشيئ صنعتك لم
 صنعت هذا هكذا ولا لشيئ

لم أصنع لم تصنع هذا هكذا
(باب اذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز وكذلك الصدقة) **حديثنا**

عبد الله بن مسleme عن مالك
 عن اسحق بن عبد الله بن
 أبي طلحة أنه سمع أنس بن

مالك رضي الله عنه يقول
 كان أبو طلحة

٢٧٦٩

٢٧٦٩

٢٧٦٩

فتأويله ان من قال اشهدوا على أن جميع أملاكك وقف على كذا أو ذكروا مضروفا لم يحد شامها
صارت جميعها وقفا ولا يضرجل الشهود بالحدود ويحفل أن يكون من ادا الجارى أن الوقت
يصم بالصيغة التي لا يحد فيها بالنسبة الى اعتقاد الوقت و ارادته لشيء معين في نفسه وانما
يعتبر التحديد لاجل الاشهاد عليه ليس حق الغير والله أعلم **(قوله أ كثر الانصار)** في رواية
الكشيبي أكثر انصاري أى أكثر كل واحد من الانصار والاضافة الى المفرد النكرة عند
ارادة التفضيل سائغ **(قوله ما لا من نخل)** تقدم في رواية عبد العزيز الماجشون عن اسحق
تسمية حدائق أبي طلحة قريبا **(قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها)** زاد في رواية عبد
العزيز يستظل فيها **(قوله يرحاء)** تقدم شيء من ضبطها في الزكاة ومنه عند مسلم رحمه الله
الموحدة وكسر الراء وتقديها على التثنية الساكنة ثم جاء مهملة ورجع هذا صاحب الفائق
وقال هي وزن فعلا من البراح وهي الارض الظاهرة المكشوفة وعند أبي داود باربعاء وهو
بأشباع الموحدة والباقي مثله وهم من ضبطه بكسر الموحدة وفتح الهمزة فان أرباعا من الارض
القدسة ويحفل أن كان محفوظا أن تكون صممت باسمها قال عباس رواية المعاربة اعراب الراء
والقصر في حاء وخطا هذا الصوري وقال البجلي أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر بن جهمون الراء في كل
حال زاد الصوري وكذلك الباء أى أوله وقد قدمت في الزكاة انه انتهى الخلاف في النطق بها الى
عشرة وأوجه ونقل أبو على الصدفي عن أبي ذر الراء أى أنه جزم أنها كسبة من كثرين بكسرة وكسرة
كله ثم صارت كلمة واحدة واختلف في حاء هي اسم رجل أو امرأة أو مكان أو صفت اليه البئر
أو هي كلمة زجر للابل وكان الابل كانت ترى هناك وترجع بهذا الفظة فاضيفت البئر الى الفظة
الذكورة **(قوله حج)** بنى الموحدة وسكون المعجمة وقد تنون مع التثنية والتثنية بكسر
والراء ٣ والسكون ويجوز ان تكون لغات ولو كرت فالاختيار أن تنون الاولى وتسكن الثانية
وقد سكت جميعا كما قال الشاعر * **حج يحلوا لله ولا ولود** * ومعناها تنعم الامر والاعجاب
به **(قوله رايح أ و رايح شل ابن مسلمة)** أى التعبى أى حل هو بالتثنية أو بالوحدة **(قوله
أفعل)** بضم اللام على انه قول أبي طلحة **(قوله فقسما أبو طلحة)** فمعتن أحد الاحتمالين في
رواية غيره حيث وقع فيها أفعل فقسما فإنه احتمال الاول واحتمل أن يكون أفعل صيغة أمر
وفاعل قسمها النبي صلى الله عليه وسلم واتى هذا الاحتمال الثاني بهذه الرواية نزد كرا بن عبد
البر أن اسمعيل القاضي رواه عن القعني عن مالك فقال في روايته قسمها رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أفرابه وبني عمه قال وقوله في أفرابه أى أفراب أبي طلحة ظلت ووقع في رواية ثابت
عن أنس كما تقدم وكذا في رواية همام عن اسحق بن أبي طلحة فقال صلى الله عليه وسلم : **عها في
قرايتك فجعلها حدائق** بن حسان بن ثابت وأبي بن كعب لفظ اسحق أخرجه أبو داود الطيالسي
في مسنده عنه وحديث ثابت نحوه قال ابن عبد البر اضافة القسم الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وان كان سائغا شاعرا في لسان العرب على معنى أنه الأهر به لكن أكثر الروايات لم تقولوا ذلك
والصواب رواية من قال فقسما أبو طلحة **(قوله في أفرابه وبني عمه)** في رواية ثابت المتقدمة
فجعلها لحسان وأتى وكذا في رواية همام عن اسحق كما ترى وكذا في رواية الانصاري عن أبيه
عن غامة وقد سكت به من قال أقل من يعطى من الأفراب اذ لم يكونوا مختصين بالثان وفيه

أكثر الانصار بالبدنية ما لا
من نخل وكان أحب ماله
الله يرحاء مستقبله المسجد
وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يدخلها ويشرب من
ماء فيها طيب قال أنس فلما
نزلت أن تناولوا البرح حتى
تنفقوا لم يحبون قام أبو
طلحة فقال يا رسول الله ان
الله يقول لن تناولوا البرح
تنفقوا عما يحبون وان
أحب أموالى الى أيرحاء
وانها صدقة الله أرجو بها
وذخرها عند الله فضعها
حيث أراؤه الله فقال حج
ذلك مال رايح أ و رايح شل
ابن مسلمة وقد سمعت ما قلت
وأنى أرى أن تجعلها في
الأقرب قال أبو طلحة أفعل
ذلك يا رسول الله فقسما أبو
طلحة في أفرابه وبني عمه

٣ قوله والسكون هو
مكرم مع اللغة الاولى وقوله
ويجوز التنوين لعله محرف
عن يحدف كذا ظهر وحور

اه معجمه

نظر لانه وقع في رواية المجشون عن اسحق المتقدمة فعملها أو طلحة في ذي رحمه وكان منهم
 حسان وأبي بن كعب فدل على انه أعطى غيره ما معهما ثم رأيت في من سل أبي بكر بن حزم
 المتقدم فردة على أقاربه أبي بن كعب وحسان بن ثابت وإخيه أو ابن أخيه شداد بن أوس ونيط
 ابن جابر قفا وموه فباع حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم (قوله وقال اسمعيل) أي ابن
 أبي أيس (وعبد الله بن يوسف ويحيى بن يحيى عن مالك) أي هذا الاسناد (راجع) أي بالتصانيف
 وقداول حديث اسمعيل في التفسير وحديث عبد الله بن يوسف في الزكاة وحديث يحيى بن يحيى
 في الوكلاء وقد تقدم توجيه الروايتين في كتاب الزكاة وفي قصة أبي طلحة من القوائد غرامة تقدم أن
 منقطع إلا تحرف في الوقت صرف لا قرب الناس إلى الواقف وأن الوقف لا يحتاج في انعقاده إلى
 قبول الموقوف عليه واستدل به بعض المالكية على صحة المصلحة ثم بعينها المتصدق لمن
 يريد أو استدله للجهور في أن من أوصى أن يفرق ثلث ما له حيث أرى الله الوصي يحث وصيته
 ويفرق الوصي في سبيل الخير ولا يأكل كل منه شيئا ولا يعطي منه وارثا لميت وخالف في ذلك أبو ثور
 وفاط الحنفية في الأول دون الثاني وفيه جواز التصديق من الحي في غير مرض الموت بما كثر من
 ثلث ما له أنه صلى الله عليه وسلم لم يستقبل أبا طلحة عن قدر ما تصدق به وقال لسعد بن أبي
 وقاص الثلث كثير وفيه تقديم الأقرب من الأقارب على غيرهم وفيه جواز إضافة حب
 المال إلى الرجل الفاضل العام ولا تنقص عليه في ذلك وقد أخبر تعالى عن الإنسان أنه يحب الخير
 لشديده والخير هنا المال اتفاقا وفيه اتخاذ الخواطر والبناتين ودخول أهل الفضل والعلم فيها
 والاستقلال بظلالها والأكل من ثمرها والراحلة التزه فيها وقد يكون ذلك مستحبا يترتب عليه
 الأجر إذا قصد به إجماع النفس من تعب العبادة وتنشيطها للطاعة وفيه كسب القمار وإباحة
 الشرب من دار الصديق ولو لم يكن حاضر إذا علم طيب نفسه وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل
 بعضه على بعض وفيه التمسك بالعموم لأن أبا طلحة فهم من قوله تعالى إن تناولوا البر حتى تنفقوا مما
 يحبون تناول ذلك جميع أفرادهم فلم ينفق حتى يرد عليه البيان عن شيء يعينه بل يرد إلى اتفاق
 ما يحبه وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك واستدل به لما ذهب إليه مالك من أن الصدقة
 تصحب القول من قبل القبض فإن كانت لعين استحق المطالبة بهضها وإن كانت لجهة عامة
 خرجت عن ملك القائل وكان للإمام صرفه في سبيل الصدقة وكل هذا ما إذا لم يظهر مراد
 المتصدق فإن ظهر اتبع وفيه جواز تولي المتصدق قسم صدقته وفيه جواز أخذ الفتي من صدقة
 التطوع إذا حصل له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية المجلس والوقف خلافا لمن منع ذلك
 وأبطاله ولا جفته لاحتمال أن تكون صدقة أبي طلحة تملكها وهو ظاهر سياق المجشون عن
 اسحق كما تقدم وفيه زيادة الصدقة في التطوع على قدر نصاب الزكاة خلافا لمن قبلها به وفيه
 فضيلة لأبي طلحة لأن الآية تضمنت الحب على الاتفاق من المحبوب فتقرى هو إلى اتفاق أحب
 المحبوب فتصوب صلى الله عليه وسلم رأيه وشكر عن ربه فعلة ثم أمره أن يخصم أمله وكفى عن
 رضاه بذلك بقوله مح وفيه أن الوقف يتم بقول الواقف جعلت هذا وقفا وتقدم البحث فيه قبل
 أبواب وأن الصدقة على الجهة العامة لا تحتاج إلى قبول معين بل للإمام قبولها منه ووضعها
 في أي مكانه كافي طمحة وفيه أنه لا يفتقر في القرابة من يجمعه والواقف أب معين لا وابع ولا

ن

٣٢٦ / ٣

وقال اسمعيل وعبد الله بن
 يوسف ويحيى بن يحيى عن
 مالك راجع حديثي بن حزم
 عبد الرحيم أخينار ورحن
 عبادة حدثنا زكريا
 ابن اسحق قال حدثني
 عمرو بن دينار عن عكرمة

٢٧٧٠

هـ ث

نحة

٦١٦٤

غروه لأن أبا المنعم يجمع مع أبي طحمة في الأب السادس وأنه لا يجب تقديم القريب على القريب
 إلا بعد لأن حسنا وأخاه أقرب إلى أبي طحمة من أبي نبيط ومع ذلك فقد أشركه معهم أبا نبيط
 ابن جابر وفيه أنه لا يجب الاستيعاب لابن جابر الذي أجمع فيه أبو طحمة وحسان كانوا بالمدينة
 كثيرا فاضلا عن عمرو بن مالك الذي يجمع أبو طحمة وأبى **(قوله في حديث ابن عباس إن رجلا)**
هو سعد بن عباد كما تقدم قريبا **(قوله باب)** إذا وقف جماعة أرضا مشاعا فهو
 جائز قال ابن المنعم أحترز عما إذا وقف الواحد المشاع فإن مالكا لا يجيزه لئلا يدخل الضرر
 على الشريك وفي هذا نظر لأن الذي يظهر أن البخاري أراد الرد على من نكر وقف المشاع مطلقا
 وقد تقدم قبل أبواب أنه ترجم إذا تصدق أو وقف بعض ماله فهو جائز وهو وقف الواحد المشاع
 وقد تقدم البحث فيه هناك وأورد المصنف في الباب حديث أنس في قصة بناء المسجد وقد تقدم
 بهذا الإسناد مطولا في أبواب المساجد من أوائل كتاب الصلاة والغرض منه هنا ما اقتصر عليه
 من قولهم لا نطلب ثمنه إلا الله عز وجل فإن ظاهره أنهم تصدقوا بالأرض لله عز وجل فقبل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك فقبضه دليل ما ترجمه وأما ما ذكره الواقدي أن أبا بكر دفع عن الأرض
 لما لكها منهم وقدره عشرة ذنان فإن ثبت ذلك كانت الحجة للرجعة من جهة تقرير النبي صلى الله
 عليه وسلم على ذلك ولم ينكر قولهم ذلك فلا كان وقف المشاع لا يجوز لأنكر عليهم وبني لهم
 الحكم واستدل بهذه القصة على أن حكم المسجد ثبت البناء إذا وقع بصورة المسجد ولم يصرح
 بالبي بذلك وعن بعض المالكية أن أذن فيه ثبت له حكم المسجد وعن الحنفية أن أذن للجماعة
 بالصلاة فيه ثبت والمسئلة مشهورة ولا يثبت عند الجمهور والآن صرح بالبي بالقصة وأذكر
 صيغة تحتها ونوى معها وجرم بعض الشافعية بمثل ما نقل عن الحنفية لكن في الموات
 خاصة والحق أنه ليس في حديث الباب ما يدل لاثبات ذلك ولا ثمنه والله أعلم **(قوله لا نطلب ثمنه)**
 (إلا إلى الله) أي لا نطلب ثمنه من أحد لكن هو مضر وف إلى الله فالاستئذان على هذا التقدير
 منقطع أو التقدير لا نطلب ثمنه إلا المضر وف إلى الله فهو متصل **(قوله باب)**
 الوقف كيف يكتب ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة وقف عمر وقد ترجم له في آخر السروط في
 الوقف وترجم له بعد هذا الوقف على الغنى والفقير ويعد بين نفقة قيم الوقف ومن قبل باب
 مال الرعي أن يعمل في مال اليتيم هذا جميع المواضع التي أورد فيها موصولا وطولا في بعضها
 واستدل منه باطراف تعليقات في مواضع منها في المزاورة وفي باب هل تنفع الوقف بوقته وفي باب
 إذا وقف سابق قبل أن يدفعه إلى غيره **(قوله حديثنا مستحدث شاذ بن زريع)** كذا اقتصر عليه
 وقد أخرجه أبو داود عن مسدد عن يزيد بن زريع وشر بن الفضل ويحيى القطان ثلاثتهم عن
 عبد الله بن عون وقد زعم ابن عبد البر أن ابن عون تفرد به عن نافع وليس كما قال فقد أخرجه
 البخاري من رواية يحيى بن جويرية عن نافع كما تقدم قبل أبواب وأخرجه مختصرا وأجد
 والدارقطني مطولا من رواية أبواب وأخرجه الطحاوي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري
 والتسائي من رواية عبد الله بن عمر الأكبر والصغر وأحمد والدارقطني من رواية عبد الله بن عمر
 الأصغر الأكبر كلهم عن نافع وسأذكر ما في روايتهم من القوائد مفصلا إن شاء الله تعالى **(قوله)**
 عن نافع في رواية الأنصاري عن ابن عون الماضية في آخر السروط عن ابن عون أنبأني نافع

عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رجلا قال لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم إن
 أمه توفيت أشفعها أن
 تصدق عنها قال نعم قال
 فإن لي خرافا فأنا شهيد
 أي قد تصدقت به عنها **(باب)**
 إذا وقف جماعة أرضا مشاعا
 فهو جائز * حديثنا مستحدث
 حديثنا عبد الوارث عن أبي
 السباع عن أنس رضي الله
 عنه قال أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم ببناء المسجد
 فقال يا بني الخمار ثامنوني
 بجأطكم هذا قالوا لا والله
 لا نطلب ثمنه إلا إلى الله
 * **(باب الوقف كيف)**
 يكتب * حديثنا مستحدث
 حديثنا يزيد بن زريع حديثنا
 ابن عون عن نافع

والانبا يحيى الاخبار عند المتقدمين حزنا وقد وقع عند الطحاوي من وجه آخر عن ابن عون
أخبرني نافع والانساري المذكور أحدث شيوخ الطحاوي أخرجه عنه عدة أحاديث بغير واسطة
منها حديث أبي بكر في أنصب الزكاة وأخرج عنه في مواضع بواسطة وكان الانصاري المذكور
قاضى البصرة وقد ذهب للكوفيين في الاوقاف وصنف في الكلام على هذا الحديث جزءا
مفردا (قوله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر) كذا كثيرا رواة عن نافع ثم عن ابن
عون جعلوه في مسند ابن عمر لكن أخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان الثوري والنسائي من
رواية أبي اسحق الفزاري كلاهما عن عبد الله بن عون والنسائي من رواية سعد بن سالم عن
عبد الله بن عمر كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر جعله من مسند عمر والمشهور الأول (قوله
بضمير أرضا) تقدم في رواية بخبرين جوريه ان اسمها نفع وكذا الاجل من رواية أبو ابن عمر أصاب
أرضان مهودي حارثة يقال لها نفع ونفعو في رواية سعد بن سالم المذكور وكذا الدارقطني
من طريق الدراودي عن عبد الله بن عمر وللطحاوي من رواية يحيى بن سعيد وروى عن ربه
باسناد صحيح عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر رأى في المنام ثلاث ليل أن تصدق بنفع
والنسائي من رواية سفيان عن عبد الله بن عمر عا عرقا فقال يا رسول الله اني أصبت مالا لم أصب
مالا لم يقط كان لي مائة رأس فاشتريتها بمائة سهم من خير من أهلها فيحتمل أن تكون نفع
من جله أراضى خبره وأن مقدارها كان مقدار مائة سهم من السهام التي قسمها النبي صلى الله
عليه وسلم بين من شهد خيبر وهذه المائة سهم غير المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب بخبر
التي حصلها من خيبر من الغنيمة وغيره وسياقي بيان ذلك في صفة كتاب وقف عمر بن عبد الله
داود وغيره وذكر عمر بن شبة ناسا ضعيفا عن محمد بن كعب أن قصة عمر هذه كانت في سنة سبع
من الهجرة (قوله أنف مني) أي أجود والنفيس الجيد المتعبط به يقال نفس نفع النون
وضم الفاء نفاسة وقال الداودي سعى نفيسا لانه باخذ بالنفس وفي رواية بخبرين جوريه أني
استقلت مالا وهو عندى نفيس فاردت أن أتصدق به وقد تقدم في مرسل أبي بكر بن حزم أنه رأى
في المنام الامر بذلك ووقع في رواية للدارقطني استأذنها ضعيف ان عمر قال يا رسول الله اني نذرت
أن أتصدق بمالي ولم يثبت هذا وانما كان صدقة تطوع كسأه ونحبه من حكاية لفظ كتاب الوقف
المذكور ان شاء الله تعالى (قوله فكيف تأمرني به) في رواية يحيى بن سعد ان عمر استأذنه رسول
الله صلى الله عليه وسلم في أن يتصدق (قوله ان شئت حبست أصلها وتصدق بها) أي
بمنفعتها وبين ذلك ما في رواية عبد الله بن عمر احبس أصلها وسبل عترتها وفي رواية يحيى بن سعد
تصدق بفره وحبس أصله (قوله قصدت عمر أنه لا يساع أصلها ولا يوجب ولا يورث) زادني
رواية بمسلم من هذا الوجه ولا يباع زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع حبس
مادامت السموات والأرض كذا كثيرا رواة عن نافع ولم يختلف فيه عن ابن عون الاما وقع عند
الطحاوي من طريق سعد بن سفيان الجحدري عن ابن عون فذكره بلفظ بخبرين جوريه بالآتي
والجحدري أقاروا عن بخبر لا عن ابن عون قال السبكي اغتبطت بما وقع في رواية يحيى بن سعد
عن نافع عند البيهقي تصدق بفره وحبس أصله لا يساع ولا يورث وهذا ظاهره أن الشرط من كلام
النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف بقية الروايات فان الشرط فيها ظاهره انه من كلام عمر (قلت) قد

عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال أصاب عمر بخيرا أرضا
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال أصبت أرضا لم أصب
مالا قط أنف مني فكف
تأمرني به قال ان شئت
حبست أصلها وتصدق
بها قصدت عمر أنه لا يساع
أصلها ولا يوجب ولا يورث

٧٧٧٧

ع

نحة

٧٧٤٢

تقدم قبل خمسة أبواب من طريق صخر بن جويرية عن نافع بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم
تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يرث ولا سكن ينفع عمره وهي آثم الروايات وأصرحها في
المقصود فزورها إلى البخاري أولى وقد علقة البخاري في المزارعة بلفظ قال النبي صلى الله عليه
وسلم لعمر تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن لينفق عمره قصدق به وحكى هناك إن الداودي
الشارح أنكر هذا اللفظ ولم يظهر له إلا ذلك سبب إنكاره ثم ظهر له أنه بسبب التصريح برفع
الشرط إلى النبي صلى الله عليه وسلم على أنه ولو كان الشرط من قول عمر فاعله إلا ما فهمه من
النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له أحبس أصلها وسئل عمرتها وقوله تصدق بصيغة أمر وقوله
قصدق بصيغة الفعل الماضي **(قوله ٣ في سبيل الله وفي القاب والمساكين والضعيف وابن
السبيل)** جميع هؤلاء الأوصاف إلا الضعيفهم المذكورون في آية إن كانوا قد تقدم بينهم في
كتاب الزكاة وقوله والذي القربى يحتمل أن يكون هم من ذكر في النجس كإساقى بينهم ويحتمل أن
يكون المراد بهم قربي الواقف وهذا الثاني حرم القرطبي والضعف معروف وهو من نزل بقوم
يريد القربى وقد تقدم القول فيه في الهبة **(قوله ٤ أن يأكل منها للمعروف)** تقدم الحديث فيه
قبيل أبواب قال القرطبي حرم العادة بأن العامل يأكل من غرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن
العامل لا يأكل منه يستقيم ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي حرمته العادة وقيل القدر
الذي يدفع به الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى **(قوله ٥ أو يطعم في رواية
صخر أو يوكل باسكان الواو وهي بمعنى يطعم قوله ٦ غير معقول فيه)** وفي رواية الانصاري
الماضية في آخر الشروط غير معقول به والمعنى غير معتمد منها لما لا ملكا والمراد أنه لا يتكلم شياً
من رفاها وما لا منصوب على التميز وزاد الانصاري وسلم قال حدثت بن سيرين فقال غير
متأهل مالا أو القائل حدثت به هو ابن عون رواه عن نافع بن دينار عن ابن سيرين عن ابن
أسامة عن ابن عون قال ذكر حديث نافع لابن سيرين فذكره زاد سلم قال ابن عون وأبناؤني من
قرأ هذا الكتاب أن فيه غير متأهل مالا وفي رواية الترمذي من طريق ابن عيسى عن ابن
حديث رجل أنه قرأها في قطعة أدبم أجبر قال ابن عليه وأما قرأتم عند ابن عبد الله بن عمر كذلك
وقد أخرج أبو داود وصنفه وقف عمر بن طريق يحيى بن سعيد الانصاري قال نسجها إلى عبد
الله بن عبد الجدين بن عبد الله بن عمر فذكره وفيه غير متأهل والمتأهل عشرة ثم ثلثة مشددة بينهم
همزة هو المتخذ والتأهل اتخاذ أصل المال حتى كانه عنده قديم وأهله كل شيء أصله قال الشاعر
* وقد بدرك المجد المؤمل أمثالي * واشترط في التأهل بقوى مذهب اليه من قال المراد
من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الأكل لا الأخذ من مال الوقف بقدر العالة قاله القرطبي
وزاد أحمد بن طريق حادين بن زيد عن أيوب فذكر الحديث قال جاحد زعم عمرو بن دينار أن عبد
الله بن عمر كان يهدي إلى عبد الله بن صفوان من صدقة عمر وكذا رواه عمر بن شبة من طريق جاحد
ابن زيد عن عمرو زاد عمرو بن شبة عن يزيد بن هرون عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى بها
عمراً حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأوصياء من آل عمر وهو معروف رواية عبد الله بن عمر عند
الدارقطني وفي رواية أيوب بن نافع عند أبي عبد الله بن عمرو بن دينار عن آل عرفك أنه كان أولاً لشرط
أن الظنفة لذوى الرأي من أهلهم ثم عين عبد الوصية لحفصة وقدين ذلك عمر بن شبة عن أبي

٣ قوله في سبيل الله الخ كذا
في نسخ الشارح وهو مخافت
في الترتيب لمواقع لنا من
نسخ البخاري ٥١

في الفقراء والقربى والقاب
وفي سبيل الله والضعيف
وابن السبيل لا جناح على
من ولها أن يأكل منها
بالمعروف أو يطعم صديقا
غير معقول فيه * (باب
الوقف للغنى والفقير
والضعيف) * حدثنا أبو
عاصم حدثنا ابن عون عن
نافع عن ابن عمر أن عمر
رضي الله عنه وجد مالا
يخبر فأنى النبي صلى الله
عليه وسلم فأخبره قال إن
شئت تصدقت بها فصدق
بها في الفقراء والمساكين
وذى القربى والضعيف

٢٧٧٢

ع

تحفة

٧٧٤٢

غسان المدني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر فنسختها حار فاحر فاحدا
 ما كتب عبد الله عمر أمير المؤمنين في تمنع الله إلى حفصة ما عاشت تنفق عمره حيث أراها الله فإن
 نؤميت فاني ذوى الرأي من أهلها (قلت) فذكر الشرط كله نحو الذي تقدم في الحديث
 المرفوع ثم قال والمائة وسق الذي أطعمني النبي صلى الله عليه وسلم فانهم اجمع تمنع على سننه الذي
 أمرت به وان شاء ولي تمنع أن يشتري من عمره رقيقا يملكون فيه فعل وكتب معيقب وشهد عبد الله
 ابن الزياتهم وكذا أخرج أبو دؤاد في روايته نحو هذا وذكر أجمعها كتابا آخر نحو هذا الكتاب وفيه
 من الزيادة ضرورة من الأكوخ والعبد الذي فيه صدقة كذلك وهذا يقتضي أن عمر إنما كتب
 كتاب وقفه في خلافته لأن معقبا كان كاتبه في زمن خلافته وقد وصفه فيه بأنه أمير المؤمنين
 فيتمثل أن يكون وقفه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولي هو النظر عليه إلى أن
 حضرته الوصية فكتب حينئذ الكتاب ويحتمل أن يكون آخر وقفته ولم يقع منه قبل ذلك
 الاستشارة في كنيسته وقد روى الطحاوي وابن عبد البر من طريق مالك عن ابن شهاب قال
 قال عمر لولائي ذكرت صدقي رسول الله صلى الله عليه وسلم لردتها فهذا يشعر بالاحتمال الثاني
 وأنه لم ينجز الوقف إلا بعد وصيته واستدل الطحاوي بقول عمر هذا إلا بحقيقة وزفر في أن
 إيقاف الأرض لا يمنع من الرجوع فيها وإن الذي يمنع عمر من الرجوع كونه ذكروه للنبي
 صلى الله عليه وسلم فكأن بفارق على أمر ثم يخالفه إلى غيره ولا يخفى في ذلك وجهين
 أحدهما أنه متقطع لأن ابن شهاب لم يدرك عمر فأنه ما لم يحتمل ما قدمته ويحتمل أن يكون
 عمر كان يرى بصحة الوقف ولزمه إلا أن شرط الواقف الرجوع فله أن يرجع وقد روى الطحاوي
 عن عليّ مثل ذلك فلا يخفى فيه لمن قال إن الوقف غير لازم مع إمكان هذا الاحتمال
 وإن ثبت هذا الاحتمال كان حجة لمن قال بصحة تعليق الوقف وهو عند المالكية وبه قال
 ابن سريج وقال تعود منافع بعد المدة المعينة إليه ثم إلى ورثته فلو كان للتعليق ما لا يصح
 اتفاقا كما لو قال وقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وحديث عمر هذا أصل في مشروعية
 الوقف قال أحمد حدثنا جاد هو ابن خالد حدثنا عبد الله هو البصري عن نافع عن ابن
 عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو
 ابن سعصع بن معاذ قال سألت أبا جابر في الإسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال
 الأنصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي استناده الواقدي وفي مغازي الواقدي أن
 أول صدقة موقوفة كانت في الإسلام أراضى بخيريق بالمجعة بمصر التي أوصى بها إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فوقها النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي لأنهم بين الصحابة والمقدمين
 من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين وجاء عن شريح أنه أنكر الجبس ومنهم من تأوله
 وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الأئمة في أبي الهذيل في الطحاوي عن عيسى بن أبيان
 قال كان أبو يوسف يميز بين الوقف قبله حديث عمر هذا فقال من سمع هذا من ابن عون
 فحدثه به ابن عليه فقال هذا لا يسع أحد خلافا ولو بلغ أبا حنيفة لقال به فرجع عن يسع الوقف
 حتى صار كآلة لا خلاف فيه بين أحداهم ومع حكاية الطحاوي هذا فقد اتصرت كعادته فقال
 قوله قصة عمر حبس الأصل وسبل الثروة لا يستلزم التأييد بل يحتمل أن يكون أراد مدة اختباره

لذلك ٥١ ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله وقف وجبت الا التماسي حتى
يصح بالشرط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على الرواية التي فيها حيس مادامت السموات
والارض قال القرطبي رد الوقف بخالف للاجماع فلا يلتفت اليه وأحسن ما يعتذر به عن رده
ما قال أبو يوسف فانه أعلم بأبي حنيفة من غيره وأشار الشافعي الى أن الوقف من خصائص أهل
الاسلام وقف الاراضي والعقار قال ولا نعرف أن ذلك وقع في الجاهلية وحقيقة الوقف
شرعا ورود صيغة تقطع تصرف الواقف في رقبته الموقوف الذي يدوم الانتفاع به وثبت تصرف
منفعتها في جهة خير وفي حديث الباب من التوائد جواز ذكر الولد بأبائه المجزئ من غير كنية
واللقب وفيه جواز اسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة وتقديما على من هو من أقرانها من
الرجال وفيه اسناد النظر الى من لم يسم اذ اوصف بصفة معينة فيمنه وأن الواقف يلي النظر على
وقفه اذ لم يستند لغيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من المحبة فن بعدهم يرون أوقافهم
تقل ذلك الاوقف عن الاولوف لا يخلطون فيه وفيه استشارة أهل العلم والدين والتفضل في
طرق الخير سواء كانت دينية أو دنيوية وأن المشير يشترى احسن ما يظهره في جميع الامور وفيه
فضيلة ظاهرة لعمر لغيته في امتثال قوله تعالى ان تناو البر حتى تنفقوا مما يحبون وفيه فضل
الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف واتساع فيها وأنه لا يشترط تعيين المصروف لنظا وفيه أن
الوقف لا يكون الا فيماله أصل يدوم الانتفاع به فلا يصح وقف ما لا يدوم الانتفاع به كالأطعام وفيه
أنه لا يكفي في الوقف لفظ الصدقة سواء قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يصف الهاشيا
آخر لترد الصدقة بين أن تكون عليك الرقبة أو وقف المنفعة فإذا أضاف إليها ما عبرا أحد المحتلن
صح بخلاف ما لو قال وقف أو حبست فانه صحيح في ذلك على الرابع وقبل الصحيح الوقف
خاصة وفيه نظر لثبوت التحسين في قصة عمر هذه نعم لو قال تصدقت بكذا على كذا أو كرجحة
عامة صح وتسلم من أجاز لا كفا بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله
فصدق بها عمر ولا حجة في ذلك لما قدمته من أنه أضاف إليها الاتساع ولا توهب ويحتل أيضا أن
يكون قوله فصدق بها عمر راجعا الى الفرقة على حذف مضاف أي فصدق بثمرتها فليس فيه متعلق
لمن أثبت الوقف بلفظ الصدقة سجدا وهذا الاحتمال الثاني جزم القرطبي وفيه جواز الوقف على
الاغنياء لان ذوى القرى والضعفاء يقيد بالحاجة وهو الاصح عند الشافعية وفيه أن للواقف
أن يشترط لنفسه جزأ من ربع الموقوف لان عرشه لم يكن وقفه أن يأكل منه المعروف ولم
يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فقتل على صحة الشرط وإذا جاز في المهم الذي تعينه العادة كان
فما بعينه هو أجزر ويستتبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف
وأحمد في الرابع عنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه أنهم على المنع اذا استثنى لنفسه
شيأ يسيرا بحيث لا ينهم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصف فيه
محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البصري جزأ فخما واستدل له بقصة عمر هذه وقصة ركب
البدنة ويحدث أنس في أنه صلى الله عليه وسلم أعقق صفيه وجعل عتقه مصادقها ووجه
الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه بالعتق وردها اليه بالشرط وسألت البحث في النكاح
وبقصة عثمان لا تية بعد أبواب وأخرج المانعون بقوله في حديث الباب يسيل العثرة وتسيل

الثمرة فليكنها للغير والانسان لا يتمكن من تملك نفسه لنفسه وتعقب بان امتناع ذلك غير مستحيل ومنعه فليكنه لنفسه انما هو لعدم الفائدة والفايدة في الوقف حاصله لان استحقاقه اياه ملكا غيرا استحقاقه اياه وقفا ولا سيما اذ ذكره مالا آخر فانه حكم آخر يستقدم ذلك الوقف واحتجوا ايضا بان الذي يدل عليه حديث الباب أن عراش شرط لناظر وقفه أن يأكل منه بقدر عمله ولذلك تمنعه أن يتخذ لنفسه مالا فلو كان يؤخذ منه صحة الوقف على النفس لم يمنعه من الاتخاذ وكأنه اشترط لنفسه أمر الوسكت عنه لكان يستحقه لقامه وهذا على أرجح قولي العلماء ان الوقف اذا لم يشترط لناظر قدر عمله جازله أن يأخذ بقدر عمله ولو اشترط الواقف لنفسه النظر واشترط أجره في صحة هذا الشرط عند الشافعية خلاف كالهاشمي اذا عمل في الزكاة كل ما يأخذ من سهم العلماء والارواح الجواز ويؤديه حديث عثمان الا في بعد واستدل به على جواز الوقف على الوارث في مرض الموت فان زاد على الثلث ردوا نخرج منه لزم وهو احدى الروايتين عن أحمد لان عمر جعل النظر بعده لمصلحة وهي عن بره وجعل ابن ولي وقفه أن يأكل منه وتعقب بان وقف صدر منه في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والذي أوصى به انما هو شرط النظر واستدل به على ان الوقف اذا شرط لناظر شيئا أخذه وان لم يشترط له لم يجز الا ان دخل في صفة أهل الوقف كالقراء والمساكين فان كان على معينين ورضوا بذلك جازوا واستدل به على أن تطبيق الوقف لا يصح لان قوله بحسب الاصل يناقض تأقيسه وعن مالك وابن سريج يصح واستدل بقوله لاتباع على أن الوقف لا يتناقل به وعن أبي يوسف ان شرط الوقف أنه اذا تعطلت منافعه بيع وصرف غنمه في غيره ووقف في ماسي في الأول وكذا ان شرط البيع اذا رأى الخط في ثقله الى موضع آخر واستدل به على وقف المشاع لان الماتة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب لم تكن منقصة وفيه أنه لاسارية في الأرض الموقوفة بخلاف العلق ولم ينقل أن الوقف سري من حصة عمر الى غيره ما من باقى الأرض وحكي بعض المتأخرين عن بعض الشافعية أنه حكم فيه بالسرية وهو شاذ منكر واستدل به على أن خير فتح عنوة وسأقي البحث فيه في كتاب المغازي ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

باب وقف الأرض (المسجد) لم يختلف العلماء في مشروعية ذلك لامن أنكر الوقف ولامن نفاه الا ان في الجزء المشاع احتمالا لبعض الشافعية قال ابن الرفعة يظهر أن وقف المشاع فيما يمكن الاتقاع به لا يصح وحرم ابن الصلاح بالحق حتى يحرم على الجنب المكث فيه موقوف في ذلك قال الزين بن المنير لعل الجاني أراد الدرعى من خص جواز الوقف بالمسجد وكأنه قال قد نفذ وقف الأرض المذكورة فبطل أن تكون مسجد اعدل على أن صحة الوقف لا تختص بالمسجد ووجه أخذ من حديث الباب أن الذين قالوا لا تطلب منها الا الى الله كأنهم تصدقوا بالأرض المذكورة فتم انعقاد الوقف قبل البناء مؤخذ منه أن من وقف أرضا على أن يبنها مسجد انعقد الوقف قبل البناء (قلت) ولا يخفى تكلفه (قوله) حديث (اسحق) كذا الجميع الا الاصيل فتنبه فقال حدثنا اسحق بن منصور ووقع في رواية أبي على بن شبيب حدثنا اسحق بن منصور وأما عبد الصمد فهو ابن عبد الوارث والاسناد كله بصريون (قوله) بالمسجد في رواية الكشي بنين بناء المسجد وسأقي بقية مباحث الحديث في أوائل الهجرة ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت هذه الترجمة

٢٧٧٤

٢٧٧٤

تحتة

١٦٩١

* (باب) وقف الأرض
 للمسجد * حدثني اسحق
 أخبرنا عبد الصمد قال
 سمعت أبي حدثنا أبو التياح
 قال حدثني أنس بن مالك
 رضى الله عنه لما قدم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 المدينة أمر بالمسجد
 وقال يا بني الخمار ثامنوني
 حائطكم هذا فاقبلوا والله
 لا تطلب ثمنه الا الى الله
 * (باب) * وقف الدواب
 والكراع والعروض
 والصامت

نق

٢٧٧٤

وقال الزهري فبين جعل

ألف دينار في سبيل الله

ودفعها إلى غلام له تاجر

يتجرب وهو رجل ربحه صدقة

للمساكين والآخرين هل

للرجل أنها كل من ربح تلك

الألف شيئا وإن لم يكن جعل

ربحها صدقة في المساكين

قال ليس له أن يأكل كل منها

حدثنا سعد بن شاذان

حدثنا عبد الله قال حدثني

نافع عن ابن عمر رضي الله

عنه أن عمر جعل على فرس له

في سبيل الله أعطاه رسول

الله صلى الله عليه وسلم له

فحمل عليها رجلا فاختبر عمر

أنه قد وقفها بيعها فسال

رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن يباعها فقال لا يباعها

ولا ترجع في صدقك (باب

فقعة القيم الوقف) حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن أبي الزناد عن

الأعرج عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تقسم

ورثتي ديناراً ولا درهما

ما تركت بعد نفقة تساني

ومؤنة عاملي فهو صدقة

حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا جادع بن أيوب عن

نافع عن ابن عمر رضي الله

عنه أن عمر اشترط في وقفه

أن يأكل من ولده ويؤكل

صدقة غيره وتول ما لا (باب

إذا وقف أرضاً أو بيتاً أو شرط

لنفسه مثل دلاء المسلمين

معهودت لبيان وقفه المنقولات والكرام بضم الكاف وتخفيف الراء اسم لجميع الخليل فهو بعد
الدواب من عطف الخاص على العام والعروض بضم المهملة جمع عرض بالسكون وهو جميع
ما عدا النقد من المال والصامت بالمهملة بلفظ ضد الناطق والمراد به من النقد الذهب
والفضة ووجه أخذ ذلك من حديث الباب المشغل على قصة فرس عمر أنها على صحة وقف
المنقولات فيلحق به ما في معناه من المنقولات إذا وجد الشرط وهو تحييس العين فلا يباع
ولا يؤهب بل ينتفع بها والاتقاع في كل شيء يحسبه (قوله وقال الزهري الخ) هو ذهاب من
الزهري إلى جواز مثل ذلك وقد أخرجه عنه هكذا ابن وهب في موطنه عن يونس عن الزهري
ثم ذكر المصنف حديث ابن عمر في قصة عمر في حمله على الفرس في سبيل الله ثم وجد مياح وقد تقدم
شرحه مستوفى في كتاب الهبة واعترضه الإسماعيلي فقال لم يذكر في الباب إلا الأثر عن الزهري
والحديث في قصة الفرس التي حمل عليها عمر فقط وأثر الزهري خلاف ما تقدم من الوقف الذي
أذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي حمس أصله وينتفع بفرضه والصامت إنما ينتفع به بان
يخرج من عبته إلى شيء غيره وليس هذا بتحيس الأصل والاتقاع بالقرعة بل المأذون فيه ما عدا منه تقع
بفضل كالترة والغلة والارتفاع والعين فائقة فأما ما لا ينتفع به إلا بأقائه عبته فلا اهـ ملخصاً
وجواب هذا الاعتراض أن الذي حصره في الاتقاع والصامت ليس بمسلم بل يمكن الاتقاع
بالصامت بطريق الارتفاق بأن يحبس مثلاً من ماله ويجوز لسيده المرأة فيصحبان يحبس أصله
وينتفع به النساء باللبس عند الحاجة إليه كما قدمت في حقه والله أعلم (قوله باب
فقعة القيم الوقف) في رواية الجوى فقعة قيمة الوقف والاول أظهر فانه أورد فيه حديث أبي
هريرة فرس عمر فوافقا تقدم ورثتي ديناراً ولا درهما ما تركت بعد نفقة تساني ومؤنة عاملي فهو
صدقة وهو دال على مشروعية أجرة العامل على الوقف والمراد بالعامل في هذا الحديث القيم
على الأرض والاجر وهو مائة وألف درهم بعدد الله عليه وسلم وهو من قال ان المراد به أجرة
حافق بقره وقوله لا تقسم ورثتي بساتين الميم على النسي وبضمها على النسي وهو الأشهر وبه
يستقيم المعنى حتى لا يعارض ما تقدم عن عائشة وغيرها أنه لم يترك صلى الله عليه وسلم ما لا يورث
عنه وتوجيه رواية النسي أنه لم يقطع به لا ليخلف شيئاً بل كان ذلك شتماً لفتهاهم عن قسمة
ما خلف أن اتفق أنه خلف وقوله صلى الله عليه وسلم ورثتي مساهم وورثه اعتباراً بأنهم كذلك بالقوة
لكن معهم من المراث الدليل الشرعي وهو قوله لا يورث ما تركت صدقة وسواها شرحه مستوفى
في كتاب الخمس إن شاء الله تعالى ثم أورد المصنف حديث ابن عمر في وقف عمر مختصراً وقد تقدم
شرحه مستوفى قبل في باب وقد اعترضه الإسماعيلي بل المحفوظ عن جادع بن زيد عن أيوب عن
نافع أن عمر ليس فيه ابن عمر ثم أورد كذلك من طريق سليمان بن حرب وغير واحد عن جاد
(قلت) لكن البخاري أخرجه عن قتيبة عنه وقسيمة من الحفاظ وقد تابعه يونس بن محمد عن
جادع بن زيد فوصاله أخرجه أحد عنه مطولاً ووصاله أضافه بن زيد عن زريع عن أيوب أخرجه
الإسماعيلي وقال الحميدي لم أقف على طريق قتيبة في صحيح البخاري وهو ذهل شديد منه فانه
ثابت في جميع النسخ (قوله باب إذا وقف أرضاً أو بيتاً أو شرط لنفسه مثل
دلاء المسلمين) هذه الترجمة معقودة لمن يشترط لنفسه من وقفه من وقفه وقد قيد بعض العلماء

فتح

٤٢٧/٢

ووقف أنس دارا فكان
إذا قدم نزلها وتصديق
الزبير وروى وقال للمردود
من شأنه أن تسكن
غير مضرة ولا مضرم فإن
حق وجعل ابن عمر نصيبه
من دار عمر سكنى لذوى
الحاجات من آل عبد الله
وقال عبدان أخبرني أبي
عن شعبة عن أبي إسحق
عن أبي عبد الرحمن أن
عبدان رضي الله عنه حدث
حضر أشرف عليهم وقال
أنشدكم الله ولا أنشد إلا
أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم أنتم تعلمون أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
من حفر رومة فلا الجنة
حفرها ألسمت تعلمون أنه
قال من حفر جيش العسرة
فلا الجنة فحفرته قال
فصدقه بما قال

٢٧٧٨

فتح

نسخة

٩٨١٤

فتح

٤٢٨/٢

الجواز إذا كانت المنفعة عامة كما تقدم **(قوله ووقف أنس)** هو ابن مالك (دارا فكان إذا قدم نزلها) وصله البيهقي من طريق الأنصاري حدثني أبي عن ثعلبة عن أنس أنه وقف داره بالمدينة فكان إذا حج من بلدته فزاد داره وهو موافق لما تقدم عن المالكية أنه يجوز أن يقف الدار ويستثنى لنفسه منها بيتا **(قوله وتصديق الزبير وروى)** وقال للمردود من شأنه أن تسكن غير مضرة ولا مضرم بها فإن استغنت بزواج فليس لها حق وصله الدارمي في مسنده من طريق هشام ابن عروة عن أبيه أن الزبير جعل دوره صدقة على شبيهه لاتباع ولا توبه ولا توريث وإن للمردود من شأنه فذكر نحوه ووقع في بعض النسخ من شأنه وصوبها بعض المتأخرين فوههم فإن الواقع بخلافها وقوله غير مضرة ولا مضرم بها بكسر الضاد الأولى وفتح الثانية **(قوله وجعل ابن عمر نصيبه من دار عمر سكنى لذوى الحاجات من آل عبد الله بن عمر)** وصله ابن سعد جعلاه وفيه أنه تصدق بداره بمجسوة لاتباع ولا توبه **(قوله وقال عبدان الخ)** كذا الجميع قال أبو نعيم ذكره عن عبدان بلا رواية وقد وصله الدارقطني والإسماعيلي وغيرهما من طريق القاسم بن محمد المروزي عن عبدان بتمامه وأبو إسحق المذکور في أسناده هو السدي وأبو عبد الرحمن هو السلي قال الدارقطني فتردهم هذا الحديث عثمان والد عبدان عن شعبة وقد اختلف فيه على أبي إسحق فرواه زبد بن أبي نسيه عنه كهذه الرواية أخرجه الترمذي والنسائي ورواه عيسى بن نواس عن أبيه عن أبي إسحق عن أبي سلمة عن عثمان أخرجه النسائي أيضا وتابعه أبو قطن عن نواس أخرجه أحمد **(قلت)** وقد روى عثمان والد عبدان لا يضره فاته ثقة وأتقاه شعبة وزبد بن أبي نسيه على روايته هكذا أخرجه عن افتراء نواس بن أبي إسحق الآن آل الرجل أعرف به من غيرهم فتعارض الترجيح فليل لأبي إسحق فيه أسنادين **(قوله أن عثمان)** أي ابن عفان **(قوله حيث)** في رواية الكشي عن حنين خوصر أي محاصر المصرون الذين أنكروا عليه قوله عبد الله ابن سعد بن أبي سرح والقصة مشهورة وقد وقع في رواية النسائي من طريق زبد بن أبي نسيه المذكورة قال المحاصر عثمان داره واجتمع الناس فأم فأشرف عليهم الحديث **(قوله أنشدكم الله)** في رواية الأحنف عند النسائي أنشدكم بالله الذي لا اله الا هو زاد الترمذي والنسائي من رواية ثعلبة بن حزن عن عثمان أنشدكم الله والاسلام **(قوله من حفر رومة)** قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواة والمعروف أن عثمان اشتراها لأنه حفرها **(قلت)** هو المشهور في الروايات فقد أخرجه الترمذي من رواية زبد بن أبي نسيه عن أبي إسحق فقال فيه هل تعلمون أن رومة لم يكن يشرب من ماء إلا بئرين لكن لا يعين ألوههم فقد روى الباقون في الصحابة من طريق بشر بن بشير الأسدي عن أبيه قال لما قدم المهاجرون المدينة استكروا الماء وكانوا يجر من بني غنار عن يقال له رومة وكان يسحب منها القربة بمذ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم قمعنها بعين في الجنة فقال لرسول الله ليس لي ولا لعالي غيرها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فاشتراها بثمنه وثلاثين ألف درهم ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنجعل لي فيها ما جعلت له قال نعم قال قد جعلتها للمسلمين وإن كانت ولا عينا فلا مانع أن يحفرها عثمان بئر وأول العين كانت تجري إلى بئر فوسعها وطواها فانسب حفرها اليه **(قوله فصدقه بما قال)** في رواية ضعيفة ابن معاوية التيمي قال أرسل عثمان وهو محصور إلى علي وطلحة والزبير وغيرهم فقال احضروا

غدا فأشرف عليهم فذكر الحديث بطوله أخرجه سيف في الفتوح والنسائي من طريق الاحنف
ابن قيس ان الذين صدقوه بذلك هم علي بن أبي طالب وطه والزهري وسعد بن أبي وقاص وزاد
الترمذي في روايته يزيد بن أبي أنيسة عن أبي اسحق في روايته هل تعلمون ان خراجه ان تنقص
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت خرافليس عليك الانبياء وصدق أو شهد قالوا نعم وسألت
هذه من حديث أنس في مناقب عثمان ان شاء الله تعالى وفي رواية يزيد أيضا ذكر رومة لم يكن
يشرب منها الا لبن فاشتمها فلعنهم اللفقروا لعنوا ابن السبيل وزاد النسائي من طريق
الاحنف عن عثمان فقال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك وزاد في روايته أيضا وأشيء
عدها فمن تلك الاشياء ما وقع في رواية ثمانية من حزن المذكرة هل تعلمون ان المسجد ضاق
بأهلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتري بقعة آل فلان فزيدها في المسجد فخير منها
في الجنة فاشترى بثمان صلب مالي فأنتم اليوم تتعولون ان أصلي فيها ونحوه لاسحق بن را هو به
وابن خزيمة وابن حبان من طريق أبي سعيد مولى أبي أسيد عن عثمان في قصة مقبلة مطولا
وزاد النسائي من رواية الاحنف بن قيس عن عثمان أنه اشتراها بعشرين ألفا وبخمس
وعشرين ألفا وزاد في كرجيش العشرة فخيرتهم حتى لم يبقوا عقالا ولا خلاما ولا تربيذ من
حديث عبد الرحمن بن حباب السلي انه جهزهم بثلاثمائة بعير ولا جدم من حديث عبد الرحمن بن
سهمرة أنه جاءه القدر بناري في فقهها في حجر النبي صلى الله عليه وسلم حين جهز جيش العسرة فقال
صلى الله عليه وسلم ما لي عثمان من عمل بعد اليوم وأخرج أسد بن موسى في فضائل الصحابة من
مرسل قتادة حل عثمان على ألف بعير وسبعين فرسا في العسرة وعند أبي يعلى من وجه آخر
ضعف فاج عثمان بسبع مائة ألف وقد ذهب وعند ابن عدي بسند ضعيف جدا عن حديثه ان
النبي صلى الله عليه وسلم استعان عثمان في جيش العسرة فاجمعه عشرة آلاف دينار ولعلها كانت
عشرة آلاف بدرهم فتوافق رواية عبد الرحمن بن سمره من صرف الديار بعشرة دراهم ومن تلك
الاشياء ما وقع في رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان عند أحمد والنسائي أنشد الله رجلا
شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بعة الرضوان يقول هذه يد الله وهذه يد عثمان الحديث
وسألت بيان ذلك في مناقب عثمان من حديث ابن عمر ان شاء الله تعالى ومنها ما روى الدارقطني
من طريق ثمانية من حرب عن عثمان انه قال هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روي
ابنته واحدة بعد أخرى رضى بي ورضى عني قالوا نعم ومنها ما أخرجه ابن منده من طريق عبيد
الجبوري قال أشرف عثمان فقال يا طلحة أنشدك الله ما جعلت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
ليأخذ كل رجل منكم بيده جلسة فأخذ بيدي فقال هذا جلستي في الدنيا والاخرة قال نعم
ولما كفي المستدرأ من طريق أبي سلمة أن عثمان حين حصر قال لطلحة أنشدك الله قال النبي صلى الله
عليه وسلم أن عثمان رقي في الجنة قال نعم وفي هذا الحديث من القوائد مناقب ظاهرة لعثمان
رضي الله عنه وفيها جواز تحدث الرجل بمناقبه عند الاحتجاج الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل
منفعة وانما يذكره ذلك عند المناقبة والمكافأة والعجب (قوله وقال عسري ووقفه)
تقدم شرحه مستوفى قبل ثلاثة أبواب وقد ادعى الامام علي وغيره أنه ليس في أحاديث
الباشي أي ووافق ما ترجم به الأثر أنس وليس كذلك فان جميع ما ذكره مطابق لها فاما قصة

وقال عرف ووقفه لاحتاج
على من وليه أن يأكل وقد
يليه الواقف وغيره فهو
واسع لكل

ن
٢٨٨ / ٢

٧٧٧٩

٧٧٨٠

٧٧٨١

٧٧٨٢

* (باب اذا قال الواقف

لا تطلب غنمه الا الى الله فهو

جائز) * حد ثنا مسدد

حدثنا عبد الوارث عن أبي

السياح عن أنس رضي الله

عنه قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم يا بني الحجار

لا تطلب غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

فان غنمه الا الى الله

أنس فظاهره في الترجمة وأما قصة الزبير عن جهة ان النضر عما كانت بكر افلقت قبل
الدخول فتكون مؤتمرا على أيها فاسلمه اسكانها فاذا أسكنها في وقفه فسكانه اشتراط على
نفسه رفع كفه وأما قصة ابن عمر فتخرج على هذا المعنى لان الال يدخل فيهم الاولاد كبارهم
وصغارهم وأما قصة عثمان فأشار الى ما ورد في بعض طرقه وهو قوله فما أخرجه الترمذي
من طريق عملة بن حزن قال شهدت الدارين أشرف عليهم عثمان فقال أنشدكم بالله وبالا سلام
هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وليس فيها ماء يستعذب غير بئر رومة
فقال من يشتري بئر رومة يجعل دلوه مع دلاء المسلمين بخير له منهم في الجنة فاشترتها من صلب مالي
الحديث وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب الشرب وأما قصة عمر فقد ترجم لها بخصوصها وقد تقدم
نحوه ذلك قبل أبواب **قوله** ما إذا قال الواقف لا تطلب غنمه الا الى الله
تعالى أو ردفه حديث أنس في قول بني الحجار لا تطلب غنمه الا الى الله أو ردفه مختصرا جدا وقد
تقدم بسنده وزيادة في مسند قبل خمسة أبواب قال الاسماعيل المعنى أنهم لم يبعوه ثم جعلوه
مسجدا الا أن قول المال لا تطلب غنمه الا الى الله لا يصير مقفلا وقد يقول الرجل هذا لعدد فلا
يصير مقفلا ويقول للمدبر فيجوز بيعه وقال ابن المنذر ما رواه البخاري أن الواقف يصح بآي تفضل
عليه ما يجزئه وإما يقر سنة والله أعلم كذا قال وفي الخبر بأن هذا امر اده نظير بل يحتمل أنه أراد
أنه لا يصير مجرد ذلك وقفا **قوله** ما قول الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا
شهادة بينكم اذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم
الى قوله والله لا يهدي القوم الفاسقين كذا لا يذروا في رواية الاصلية وكذا لا يأت
الثلاث قال الزجاج في المعاني هذه الايات الثلاث من أشكل ما في القرآن اعرابا رخصا ومعنى
قوله الاوليان واحدهما أولى ومنه أولى به أي أحق به ووقع هذا في رواية الكشمي في لابي
ذروا حده وكذا الذي بعده والمعنى وآخر أي شاهدان آخران يقومان مقام الشاهدين الاولين
من الذين استحق عليهم أي من الذين حق عليهم وهم أهل الميت وعشيرته والاوليان أي الاجقان
بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما وارتفع الاوليان بتقديرهما كأنه قيل من الشاهدين فأوجب
الاوليان أو هما ما بل من الصغرى يقومان ومن آخران ويجوز أن يرتفع استحقاق أي من الذين
استحق عليهم انتداب الاولين منهم للشهادة لاطلاعهم على حقيقة الحال ولهذا قال أبو اسحق
الزجاج هذا الموضع من أصعب ما في القرآن اعرابا قال الشهاب السمين ولقد صدق والله فيما قال
ثم بسط القول في ذلك ووقفه بان قال وقد جع الرخصى ما قلته بأوجز عبارة فقال ذكر ما تقدم
فذلك أقصر عليه **قوله** عثر ظهر أعثرنا أظهرنا قال أبو عبيدة في المجاز قوله فان عثر على أيهما
استحقا أعثر أي فان ظهر عليه وروى الطبري من طريق سعيد عن قتادة فان عثر على أيهما
استحقا أعثر أي ان اطلع منهما على خيانه أو ما تفسيرا أعثرنا فقال الفراء قوله أعثرنا عليهم أي أظهرنا
واطلعنا قال وكذا قوله فان عثر أي اطلع **قوله** وقال الى على بن عبد الله أي ابن المديني كذا
لا يذروا لا ذكر وفي رواية النسفي وقال على بن محمد في المجاز وكذا جزمه أبو نعيم لكن أخرجه
المصنف في التاريخ فقال حدثنا علي بن المديني وهذا مما يقوى ما قرنته غير من أنه يعبر بقوله
وقال في في الاحاديث التي سمعها لكن حيث يصحكون في اسنادها عنده نظر وأوحى تكون

٧٧٨٠

٧٧٨١

٧٧٨٢

٧٧٨٣

موقوفة وأما من زعم أنه يعبر بها فيما أخذته في المذاكرة أو بالمناولة فليس عليه دليل (قوله ابن أبي زائدة) هو يحيى بن زكريا ومحمد بن أبي القاسم يقال له الطويل ولا يعرف اسم أبيه وثقه يحيى ابن معين وأوحاش وموقف فيه البخاري مع كونه آخر جرحه شبهه هذا هنا فروى النسفي عن البخاري قال لا أعرف محمد بن أبي القاسم هذا كما ينبغي وفي نسخة الصغاني كما أشتهى وقد روى عنه أيضا أبو أسامة وكان علي بن عبد الله يعني ابن المدني استحسنه وزاد في نسخة الصغاني أن القري قال قلت للبخاري رواه غير محمد بن أبي القاسم قال لا وقد روى عنه أبو أسامة أيضا لكنه ليس بمشهور وروى عمر الجعفي بالموحدة والجيم بصغرا عن البخاري فهو هذا وزاد قبل له رواه يعني هذا الحديث غير محمد بن أبي القاسم فقال لا وهو غير مشهور (قلت) وماله في البخاري ولا شيء عبد الملك بن سعيد بن جبير غير هذا الحديث الواحد ورجال الاسناد ما بين علي بن عبد الله وبين عباس كوفيون (قوله) خرج رجل من بني سهم هو بن يزل موحدة زاي مصغر وكذا ضبطه ابن ما كولا ووقع في رواية الكلي عن أبي صالح عن ابن عباس عن تميم نفسه عند الترمذي والطبري يدل بدل الزاي وروايته في نسخة صحيحة من تفسير الطبري بريل برأيه غير نقط قول ابن منده من طريق السدي عن الكلي يدل ابن أبي مارية ومثله في رواية عكرمة وغيره عند الطبري مرسل لكنه لم يسمه ورواه عنهم قال فيه يدل بن ورقاء فانه خراي وهذا سهمي وكذا ورواه عنهم ضبطه يدل بالذال المجبة ووقع في رواية ابن جريح انه كان مسلما وكذا أخرجه بسنده في تفسيره (قوله مع تميم الداري) أي الصحابي المشهور وذلك قبل أن يسلم تميم كما سيأتي وعلى هذا فهو من مرسل الصحابي لان ابن عباس لم يحضر هذه القصة وقد جافى بعض الطرق أنه رواها عن تميم نفسه بين ذلك الكلي فدروايته المذكورة فقال عن ابن عباس عن تميم الداري قال برئ الناس من هذه الآية عبري وغير عدي بن بداء وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الاسلام فأثما الشام في تجارتهم ما قدم عليهم ولي لبني سهم ويحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الاسلام ثم تأخرت الحكاية حتى أسلموا كلهم فان في القصة ما يشهد بأن الجميع تحاكموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلعلها كانت بمكة سنة الفتح (قوله وعدي بن بداء) يفتح الموحدة وتشديد المهملة مع المدم فتختلف الروايات في ذلك الاما رأيت في كتاب القضاء للكراميسي فانه سماه البداء من عاصم وأخرجه عن معلى بن منصور عن يحيى بن أبي زائدة ووقع عند الواقدي ان عدي بن بداء كان أخا تميم الداري فان ثبت فلعلها أخوه لأنه أومر الرضاة لكن في تفسيره قال بن حبان أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحد هما تميم والاخر عاتي (قوله) خات السهمي بأرض ليس بها مسلم في رواية الكلي فرض السهمي فأوصى اليهما وأمرهما أن يبلغا ما ترك أهل قال تميم فلما مات أخذنا من تركته جاما وهو أعظم تجارته فيعتهنا بأف درهم فاقتدما بها أنا وعدي (قوله) فلما اقتدما بتركته فقعدوا جاما في رواية ابن جريح عن عكرمة أن السهمي المذكور مرض فكتب وصيته بيده ثم دسها في متاعه ثم أوصى اليهما فلما مات فقعا متاعه ثم قدما على أهل فدفعها اليهما ما أرادا ففتح أهل متاعه فوجدوا الوصية ففقدوا أشايفه ألوهما عنهما ففقدوا ففقدوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلزت هذه الآية إلى قوله من الاثنتين فأمرهم أن يستخلفوهما (قوله) جاما بالميم وتحقيق الميم أي اناء (قوله) نحووصا بخا مسجعة ورواها في رواية بهدها مسجدة أي حقة وشافيه صفقة الخوص ووقع في بعض نسخ أبي داود

ابن أبي زائدة عن محمد بن أبي القاسم عن عبد الملك ابن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء فقات السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما قدما بتركته فقعدوا جاما من فضة نحووصا من ذهب فأخلفها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم وجدنا الجام بمكة فقالوا ابتغاهم من تميم وعدي

مخوضا بالاضاد المجبة أى مؤثرا والاول أشهر ووقع فى رواية ابن جريج عن عكرمة ان اعمى فقهه
 متقوس يذهب وزاد فى رواية أن تيمار عبدالماسئلة عنه قال اشترى شاة منه فارتفعوا الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فنزلت فان عمر على أنهما استحقا انما ووقع فى رواية الكشي عن عقيم فلما
 أسلمت تأملت فأتيت أهله فأخبرتهم الخبر وأدبت اليهم خمسمائة درهم وأخبرتهم أن عند صاحبي
 مثلها **(قوله فقام رجلان من أولياء السهمي)** أى المبت ووقع فى رواية الكشي فقام عمرو بن
 العاص ورجل آخر منهم وسى مقاتل بن سليمان فى تفسيره الآخر المطلب بن أبى وداعة وهو
 سهمي أيضا الكشي سى الاول عبد الله بن عمرو بن العاص وكذا جزم به يحيى بن سلام فى تفسيره
 وقول من قال عمرو بن العاص أظهر والله أعلم واستدل بهذا الحديث لجواز رد اليمين على المدعى
 فيحلف ويستحق وسبأى البحث فيه واستدل به ابن سريج الشافعي المشهور بالحكم بالشاهد
 واليمين وتكلف في انتزاعه فقال ان قوله تعالى فان عمر على أنهما استحقا انما لا يحتلوا ما أن يشرا
 أو يشهد عليهما شاهدان أو شاهد واحد أى أن شاهد واحد قال وقد أجعلوا على أن الأقرار بعد
 الانكار لا يوجب بينا على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأين فليبقى
 الأشاهد واحد فلذلك استحق الطالبان بينهما مع الشاهد الواحد وهذا الذى قاله متعب
 بأن القصة وردت من طرق متعددة فى سبب النزول ليس فى شئ منها أنه كان هناك من يشهد بـ
 فى رواية الكشي فسألهم البيهقي فوجدوا فأمرهم أن يستحلفوه أى عبد الجارية ظم على أهل دينه
 واستدل بهذا الحديث على جواز شهادة الكفار براءة على أن المراد الغيبة للكفار والمعنى منكم
 أى من أهل دينكم أو آخران من غيركم أى من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه
 وتعقب بأنه لا يقول بظاهره فلا يصح شهادة الكفار على المسلمين وانما يصح شهادة بعض الكفار
 على بعض وأجيب بأن الآية دلت بمنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم وبما جاء على
 قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الأولى ثم دل الدليل على أن شهادة الكافر على المسلم غير
 مقبولة فبقيت شهادة الكافر على الكافر على حالها وخص جماعة القبول بأهل الكتاب والوصية
 وبفقهاء المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن
 سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهؤلاء أخذوا بظاهر الآية وقوى ذلك عندهم
 حديث الباب فان سبأه مطابق لظاهر الآية وقيل المراد بالغير المشرك والمعنى منكم أى من
 عشرتكم أو آخران من غيركم أو من غير عشرتكم وهو قول الحسن وأجيبه الخامس بأن لفظ
 آخر لا بد أن يشارك الذى قبله فى الصفة حتى لا يسوغ أن تقول مررت برجل كرم ولم أكن آخر
 فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعدالة فيسعين أن يكون الاثران كذلك وتعب بان هذا وإن ساغ
 فى الآية الكرية لكن الحديث يدل على خلاف ذلك والعجيب اذا حكى سبب النزول كان ذلك
 فى حكم الحديث المرفوع اتفاقا وأيضا فى ما قال رد المحتلف فيه بالتحلف فيه لان انصاف
 الكافر بالعدالة يختلف فيه وهو فرع قبول شهادة فن قلها وصفه بها ومن لا فلا واعترض أبو
 حن على المثال الذى ذكره الخامس بأنه غير مطابق فلو قلت جاني رجل مسلم وآخر كافر صح
 بخلاف ما لو قلت جاني رجل مسلم وكافر آخر أو لا الثانية من قبل الاول والثاني لان قوله أو آخران
 من جنس قوله اثنان لان كلاهما موصوفان برجلان فكانت كفاية قال فرجلان اثنان ورجلان آخران

فقام رجلان من أولياء
 السهمي فجلسا لشهادتنا
 أحق من شهادتهما وأن
 الجام لصاحبهم قال وفيهم
 نزلت هذه الآية يا أيها الذين
 آمنوا شهادة بينكم اذا
 حضر أحدكم الموت

باب قضاء الوصي ديون

الميت بغير محضر من

الورثة * حدثنا محمد بن

سابق أو الفضل بن يعقوب

عنه حدثنا شيبان أبو

معاوية عن فرياس قال

حدثني قال الشعبي حدثني جابر بن

عبد الله الأنصاري رضى

الله عنهما أن أباه استشهد

يوم أحد وترك ست بنات

وترك عليه ديناً فالحاضرة

جداً أذ الخلق أتت فمروا

الله صلى الله عليه وسلم

فقلت يا رسول الله قد علمت أن

والدي استشهد يوم أحد

وترك عليه ديناً كثيراً وإن

أحب أن يترك الغرما قال

أذهب فيسدد كل غريم على

ناحية فقلت ثم دعوه فلما

نظروا إليه أغروا بي تلك

الساعة فلما رأي ما يصنعون

طاف حول أعظمها يديراً

ثلاث مرات ثم جلس عليه

ثم قال ادع أصحابك فزال

يكيل لهم حتى أدى الله

أمانة والدي وأما والله راض

أن يؤدي الله أمانة والدي

ولا أرجع إلى أخواني غرة

فسلم والله البائدركلها حتى

أتى أنظر إلى البسدر الذي

عليه رسول الله صلى الله

عليه وسلم كما أنه يفتص

قرة واحدة

وذهب جماعة من الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وإن نأخذ بقوله تعالى عن ترضون من
الشهداء وأصحاب الألبان على رد شهادة الفاسق والكافر ثم من الفاسق وأجاب الأولون بأن
النسخ لا يثبت بالأحتمال وإن الجمع بين الدليلين أولى من إلغاء أحدهما وبأن سورة المائدة من
آخر ما نزل من القرآن حتى صرح عن ابن عباس وعائشة وعمر بن شريك وجمع من السلف أن
سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس أن الآية نزلت فيمن مات مسافراً وليس عنده أحد من
المسلمين فإن اتهمها استحلها أخرجه الطبري بإسناد رجاله ثقات وأنكر أجدع على من قال إن هذه
الآية منسوخة وصح عن أبي موسى الأشعري أنه عمل بذلك بعد النبي صلى الله عليه وسلم فروى
أبو داود بإسناد رجاله ثقات عن الشعبي قال حضرته رجل من المسلمين الوفاة بدقفاً ولم يجد أحداً
من المسلمين فأشهد رجلين من أهل الكفاية فقدموا المشقة بتركه وصديقه فأخبر الأشعري
فقال هذا لا يمكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخفهما بعد العصر
ما خافوا ولا كذبوا ولا كتموا ولا بدلاً وأمنى شهادتهما وروح الفخر الرازي وسبقه الطبري لذلك أن
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اخطاب للمؤمنين فلما قال أو ترون وضع أنه أراد غير المخاطبين
فتعين أنهم من غير المؤمنين وأيضاً لو أجازوا استشهاد المسلم ليس مشروطاً بالسفر وأن أباه وصي
حكيم بذلك فلشكره أخدم الصحابة فكان حجة وذهب الكراسي ثم الطبري وأخرون إلى أن
المراد بالشهادة في الآية الميمين قال وقد سمى الله الميمين شهادة في الآية اللعان وأيدوا ذلك بالإجماع
على أن الشاهد لا يلزم أن يقول أشهد بالله وإن الشاهد لا يمين عليه أشهد بالحق قالوا المراد
بالشهادة الميمين لقوله فيقسم بيمين الله أي يحلفان فإن عرف أنهم حافظوا على الأمر رجعت الميمين
على الأولياء وتقف باليمين لا يسترط فيها عدد ولا عدل لا يختلف في الشهادة وقد اشترط في هذه
القصة فقوى حلها على أنها شهادة وأما اعتلال من اعتل في ردّها بأنها تخالف القياس والأصول
لمافهم قبول شهادة الكافر وحسب الشاهد وتخليقه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بغير
اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغنى عن نظره وقد قبلت شهادة الكافر في بعض
المواضع كفي الطب وليس المراد بالحبس السجن وإنما المراد الإمساك لليمين لحيل بعد الصلاة
وأما تخلف الشاهد فهو مخصوص بهذه الصورة عند قيام الرية وأما شهادة المدعى لنفسه
واستحقاقه بغير الدليل فإن الآية تضمنت نقل الأيمان إليهم عند ظهور الالوث بمحنة الوصين
فيتسرع لهما أن يحلفوا ويستحقا كما يشع على المدعى في القسامة أن يحلف ويصدق فليس هو
من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جابيه وأى فرق بين
ظهور الالوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وحكي الطبري أن بعضهم
قال المراد بقوله ائتان ذوا عدل منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة يمينكم معنى الحضور لما
يوصيه به الموصي ثم يرف ذلك (قوله) باب قضاء الوصي ديون الميت بغير محضر
من الورثة قال الداودي لا خلاف بين العلماء في حكم هذه الترجمة أنه جائز (قوله) حدثنا محمد بن
سابق أو الفضل بن يعقوب عنه هكذا وقع هنا الثالث وقد روى البزار عن أبي جعفر محمد بن
سابق البغدادي عن أبي بصير عن أنس في أول حديث في الجهاد وهو عقب هذا سواء وفي المغازي
والنكاح والاشربة ولم يرو عنه بغير واسطة إلا في هذا الموضع مع التردد في ذلك وأما الفضل بن

بعقوب فتقدم ذكره في السبع وأخرج عنه أيضا في الجزية وغيرها وشيئا هو ابن عبد الرحمن
وفراس بكسر الفاء وتخفيف الراء وحديث جابر المذكور يأتي الكلام عليه مستوفى في علامات
النسب وقد سبق في الصلح والاستقرار وفي الهبة وغيرها وقوله فيه اذهب فيبذل فتح الموحدة
وسكون التثنية بعدها دال مكسورة بصيغة فعل الأمر أى اجعل كل منصف في سيد رأى جرين
يخصه ووقع في رواية أبي ذر عن السرخسي فيادرو قوله ولا يرجع الى اخواني فترة كذا الاكثر يزعج
الخلاص والكشميني فترة بآشامها (قوله) قال ابو عبد الله أغروا بني يعنى هيجوا بني فأغروا بنيهم
العداوة والبغضاء وقع هذا اللمس على وحده وأغروا بضم الهمزة بمعنى لما لم يسم فاعله يقال أغروا
بكذا اذا هيج به وأولع وقال ابو عبيدة في المجاز في قوله تعالى فأغروا بنيهم العداوة والبغضاء
الاغراء التهيج والاقساد والله أعلم * (خاتمة) * اشتمل كتاب الوصايا وما معهما من أبواب الوقف
من الاحاديث المرفوعة على ستين حديثا المعلق منها ثمانية عشر طريقا والبقية موصولة
المكررة منها فيه وفيها ماضى اثنان وأربعون حديثا والخالص ثمانية عشر حديثا وافقه
مسلم على تحريجهما سوى حديث عمرو بن الحرث ما تركه رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا وحديث ابن عباس كان المال للولاد وحديثه هما والبيان
وحديثه في قصة تميم الداري وحديث الدين قبل الوصية وأما
حديث لاصدقة الاعن ظهر غنى فذكر وعنده مسلم بالمعنى
وأما حديث عثمان في بئر رومة فاهو عنده لكن
تقدم في الشرب تحتصرا معلقا وأغفله
المزى في الاطراف هنا وهناك وفيه
من الآثار عن الصحابة فمن
بعدهم اثنان وعشرون
أثرا والله تعالى
اعلم
()

قال أبو عبد الله أغروا بني
يعنى هيجوا بني فأغروا بنيهم
العداوة والبغضاء
تم

* (تم الجزء الخامس ويليها الجزء السادس وأوله كتاب الجهاد) *

فهرست الجزء الخامس من فتح الباری

* (فهرسة الجزء الخامس من فتح الباري) *

صفحة	صفحة
٢	(كتاب المزارعة)
٢	باب فضل الزرع والغرس اذا أكل منه ٣٣
٣	باب ما يحذر من عواقب الاشتغال
٤	باب آفة الزرع الخ ٢٥
٤	باب اقتناء الكلب للبحرث ٢٥
٦	باب استعمال البقر للحرثة ٢٥
٦	باب اذا قال اكفى مؤنة النخل وغيره الخ ٢٦
٧	باب قطع الشجر والنخل ٢٩
٧	باب ٣٠
٨	باب المزارعة بالشرط ونحوه ٣١
١١	باب اذا لم يشترط السنين في المزارعة ٣٣
١١	باب ١١
١٢	باب المزارعة مع اليهود ٣٤
١٢	باب ما يكره من الشرط في المزارعة ٣٥
١٢	باب اذا زرع عمال قوم بغير اذنهم وكان في ذلك صلاح لهم ٣٥
١٣	باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومن ارعتهم ومعاملتهم ٣٥
١٤	باب من أحس أرضا لموانا ٣٦
١٦	باب ٣٧
١٦	باب اذا قال رب الأرض أقل ما أقولك ٣٧
١٧	باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والثمار ٤٠
١٩	باب كراهة الأرض بالذهب والنضة ٤٠
٢٠	باب ٤١
٢١	باب ما جاء في الغرس ٤٢
٢٢	باب من رأى صدقة الماء وهيته ٤٤
	ووصيته جائزة مقسوما كان أو غير مقسوم
	باب من قال ان صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى
	باب من حفر ثرا في ملكه لم يضمن
	باب الخصومة في البئر والقضاء فيها
	باب انهم من منع ابن السبيل من الماء
	باب سكر الانهار
	باب شرب الاعلى قبل الاسفل
	باب شرب الاعلى الى الكعبين
	باب فضل سقي الماء
	باب من رأى ان صاحب الحوض أو القرية أحق بمائه
	باب لاجي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم
	باب شرب الناس وسقي الدواب من الانهار
	باب بيع الحطب والكلأ
	باب القطائع
	باب كتابة القطائع
	باب حلب الابل على الماء
	باب الرجل يكون له مرأ وشرب في حائط أو في نخل
	(كتاب في الاستقراض وأداء الديون والخروج والتقليص
	باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه أو ليس بحضرة
	باب من أخذ أموال الناس يريد أداءها أو اتلافها
	باب أداء الديون
	باب استقراض الابل
	باب حسن التقاضي

صفحة	صفحة
باب هل يعطى أكبر من سنة ٥٤	٤٤
باب حسن القضاء ٥٥	٤٤
باب اذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز ٥٥	٤٤
(كتاب اللقطة) ٥٦	
باب اذا أخبر برب اللقطة بالعلامة دفع المهر ٥٦	٤٥
باب اذا قاص أو جازفه في الدين تم ايقار او غيره ٥٦	٤٥
باب من استعاض من الدين ٥٧	٤٥
باب صلاة الابل ٥٧	٤٥
باب صلاة النعم ٦٠	٤٥
باب اذا لم يوجد صاحب قطعة بعد سنة فقهى لمن وجدها ٦١	٤٦
باب اذا وجد خشبة في البحر أو وسطا أو نحوها ٦٢	٤٦
باب اذا وجدت قرة في الطريق ٦٢	٤٩
باب كيف تعرف لقطه أهل مكة ٦٣	٤٩
باب لا تحتلب ماشية أحد بغير اذنه ٦٤	٤٩
باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لانها اوديعه عنده ٦٧	٤٩
باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها لتضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق ٦٧	٤٩
باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان ٦٨	٥٠
باب ٦٨	٥٠
(كتاب المظالم) ٦٨	٥٠
باب قصاص المظالم ٧٠	٥١
باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين ٧٠	٥١
باب لا ينظم المسلم المسلم ولا يبله ٧٠	٥٢
باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما ٧١	٥٣
باب نصر المظلوم ٧٢	٥٤
باب الاتصا من الظالم ٧٢	٥٤
باب عفو المظلوم ٧٢	٥٤
باب الظلم ظلمات يوم القيامة ٧٣	٥٤
باب الاتقاء والخذر من دعوة المظلوم ٧٣	٥٤
	باب هل يعطى أكبر من سنة
	باب حسن القضاء
	باب اذا قضى دون حقه أو حله فهو جائز
	(كتاب اللقطة)
	باب اذا أخبر برب اللقطة بالعلامة دفع المهر
	باب اذا قاص أو جازفه في الدين تم ايقار او غيره
	باب من استعاض من الدين
	باب صلاة الابل
	باب صلاة النعم
	باب اذا لم يوجد صاحب قطعة بعد سنة فقهى لمن وجدها
	باب اذا وجد خشبة في البحر أو وسطا أو نحوها
	باب اذا وجدت قرة في الطريق
	باب كيف تعرف لقطه أهل مكة
	باب لا تحتلب ماشية أحد بغير اذنه
	باب اذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردّها عليه لانها اوديعه عنده
	باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها لتضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق
	باب من عرف اللقطة ولم يدفعها الى السلطان
	باب
	(كتاب المظالم)
	باب قصاص المظالم
	باب قول الله تعالى ألا لعنة الله على الظالمين
	باب لا ينظم المسلم المسلم ولا يبله
	باب أعن أخاك ظالما أو مظلوما
	باب نصر المظلوم
	باب الاتصا من الظالم
	باب عفو المظلوم
	باب الظلم ظلمات يوم القيامة
	باب الاتقاء والخذر من دعوة المظلوم

صفحة	صفحة
باب ما كان من خيلتين فانهما يتراجعا بينهما بالسوية في الصدقة	٧٣ باب من كانت له مظلة عند الرجل فخلها له هل بين مظلتيه
باب قسمة الغنم	٧٤ باب اذا حمله من ظله فلا رجوع فيه
باب القرآن في القر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه	٧٤ باب اذا أذن له وأحله ولم يبين كم هو
باب تقويم الاشياء بين الشركاء بقيمة عدل	٧٤ باب انهم من ظلم شيئا من الارض
باب هل يقرع في القسمة والاستمارة فيه	٧٦ باب اذا أذن انسان لاخر شيئا جاز
باب شركة التيم وأهل الميراث	٧٧ باب قول الله تعالى وهو ألد الخصام
باب الشركة في الارضين وغيرها	٧٧ باب انهم من خصم في باطل وهو يعلمه
باب اذا قسم الشركاء الدور وغيرها	٧٧ باب اذا خصم بغير
فليس لهم رجوع ولا شفعة	٧٧ باب قصاص المظالم اذا وجد مال ظلمه
باب الاشتراك في الذهب والفضة وما يكون فيه الصرف	٧٨ باب ما جاء في السقاة
باب مشاركة الذئب والمشركين في المزارعة	٧٩ باب لا يمنع جاريه أن يغير خنثية في جداره
باب قسم الغنم والعدل فيها	٨١ باب صب الخمر في الطريق
باب الشركة في الطعام وغيره	٨١ باب أفضية الدور والجباوس فيها والجباوس على الصعدات
باب الشركة في الرقيق	٨٢ باب الآثار
باب الاشتراك في الهدى والبدن	٨٢ باب اماطة الاذى
باب من عدل عشرة من الغنم يجوز (كتاب في الرهن في الحضر وقول الله عز وجل فره من مقبوضة)	٨٢ باب الغرفة
باب من رهن درعه	٨٤ باب من عقر بعيره على البلاط
باب رهن السلاح	٨٤ باب الوقوف والبول عند سباطة قوم
باب الرهن من كروب ومجاوب	٨٤ باب من أخذ الغنم وما يؤذى الناس في الطريق فرمى به
باب الرهن عند اليهود وغيرهم	٨٤ باب اذا اختلفوا في الطريق الميتاء
باب اذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه	٨٥ باب النهي بغير اذن صاحبه
فأبينة على المدعي واليمين على المدعي عليه	٨٦ باب كسر الصليب وقتل الخنزير
باب في العتق وفضله	٨٧ باب هل تكسر الدنان التي فيها خسر أو تحرق الزقاق
باب أي الرقاب أفضل	٨٨ باب من قاتل دون ماله
	٨٩ باب اذا كسر قصعة أو شيئا لغيره
	٩١ باب اذا هدم حائطاً قايدين مثله
	٩٢ (كتاب الشركة)

صفحة	صفحة
١٠٦ باب ما يستحب من العتاقة في الكسوف أو الآيات	١٣٦ باب ما يجوز من شروط المكاتب ومن اشترط شرط البس في كتاب الله
١٠٧ باب اذا اعتق عبد بين اثنين أو أمة بين الشركاء	١٣٨ باب استعانة الكاتب وسؤاله الناس
١١١ باب اذا اعتق فصيبا في عبد وليس له مال الخ	١٤٣ باب بيع المكاتب اذا رضى
١١٥ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه	١٤٤ باب اذا قال المكاتب اشترى وأعتقني فاشتراه لذلك
١١٧ باب اذا قال لعبد هو لله ونوى العتق والاشهاد بالعتق	١٤٤ (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها)
١١٨ باب أم الولد	١٤٧ باب القليل من الهبة
١١٩ باب بيع المدر	١٤٧ باب من استوهب من أصحابه شيئا
١٢١ باب بيع الولاء وهبته	١٤٨ باب من استسقى
١٢١ باب اذا أسرا أخو الرجل أو عمه هل يفادى	١٤٨ باب قبول هدية الصيد
١٢٢ باب عتق المشرک	١٤٨ باب قبول الهدية
١٢٢ باب من ملك من العرب رقيقا فوهب وباع وجامع وفدى وسبي الذرية	١٤٩ باب قبول الهدية
١٢٥ باب فضل من أدب جاريته وعلمها	١٥٠ باب من أهدى الى صاحبه وصحى بعض نسائه دون بعض
١٢٥ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم العبيد اخوانكم فاطعوهم مما تاءكلون	١٥٣ باب ما لا رد من الهدية
١٢٦ باب العبد اذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده	١٥٤ باب من رأى الهبة الغائبة جازته
١٢٨ باب كراهية التطاول على الرقيق وقوله عبدى أو أمتى	١٥٤ باب المكافاة في الهبة
١٣١ باب اذا أقر أحدكم خادمه بطعامه	١٥٤ باب الهبة للولد واذا أعطى بعض ولده شيئا لم يجز حتى يعدهل بينهم ويعطى الآخر مثله
١٣١ باب العبد راع في مال سيده	١٥٧ باب الاشهاد في الهبة
١٣٢ باب اذا ضرب العبد فليجنب الوجه	١٥٩ باب هبة الرجل لأمه والمرأة لزوجها
١٣٣ باب في المكاتب	١٦٠ باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها اذا كان لها زوج الخ
١٣٤ باب انهم من قذف ملوكه	١٦٢ باب من يهدى بالهدية
١٣٤ باب المكاتب ونحوه في كل سنة نجح وقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب	١٦٢ باب من يقبل الهدية لعلة
	١٦٣ باب اذا وهب هبة ما ووعدهم ثمان قبل أن تصل اليه
	١٦٤ باب كف بقبض العبد والمتابع
	١٦٤ باب اذا وهب هبة فقبضها الآخر ولم يقل قبلت

صفحة	صفحة
باب اذا وهب بتاعلى رجل	١٦٤
باب هبة الواحد للجماعة	١٦٥
باب هبة الهمة المقبوضة وغير المقبوضة	١٦٦
والمقسومة وغير المقسومة	
باب اذا وهب جماعة لتقوم	١٦٦
باب من اهدى له هدية وعنده جلساؤه	١٦٧
فهو أحق بها	
باب اذا وهب بعير الرجل وهو راكبه	١٦٧
فهو جازئ	
باب هدية ما يكره لبسها	١٦٧
باب قبول الهدية من المشركين	١٦٨
باب الهدية للمشركين وقول الله تعالى	١٧٠
لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين	
باب لا يحصل لأحد أن يرجع في هبته	١٧٢
وصدقته	
باب	١٧٤
باب ما قيل في العمرى والرقي	١٧٥
باب من استعار من الناس الفرس	١٧٧
باب الاستعارة للفرس عند البناء	١٧٨
باب فضل المنجى	١٧٩
باب اذا قال أخدمتمك هذه الجارية على	١٨١
ما يتعارف الناس الخ	
باب اذا جعل رجلا على فرس فهو	١٨٢
كالعمرة والصدقة	
(كتاب الشهادات)	١٨٢
باب ما جاء في البينة على المدعى	١٨٢
باب اذا عدل رجل رجلا فقال لا أعلم	١٨٣
الاخيرا أو لمعات الاخيرا	
باب شهادة المختص	١٨٣
باب اذا شهد شاهد أو شهود بشئ وقال	١٨٤
آخرون ما علمنا بذلك يحكم بقول من شهد	
باب الشهادة العادلة وقول الله تعالى	١٨٥
وأشهدوا ذوى عيال منكم وعن	
ترضون من الشهداء	
باب تعديل كم يجوز	١٨٥
باب الشهادة على الانساب والرضاع	١٨٦
المستقبض والموت القديم	
باب شهادة القنادر والسارق والزاني	١٨٦
باب لا يشهد على شهادة جورا اذا شهد	١٨٩
باب ما قيل في شهادة الزور	١٩٢
باب شهادة الاعمى ونكاحه وأمره	١٩٤
وانكاحه ومبايعته وقوله في التأدين	
وغیره وما يعرف بالأصوات	
باب شهادة النساء وقول الله تعالى فان لم	١٩٦
يكنوا رجلين فرجل واحد	
باب شهادة الاماء والعبيد	١٩٦
باب شهادة المرضعة	١٩٧
باب تعديل النساء بعضهم بعضا	١٩٨
باب اذا ذكر رجل رجلا رجلا كفاه	٢٠١
باب ما يكره من الاطناب في المدح	٢٠٣
وليفل ما يعلم	
باب بلوغ الصبيان وشهادتهم	٢٠٣
باب سؤال الحاكم المدعى هل لك بينة	٢٠٦
قبل اليمين	
باب اليمين على المدعى عليه في الاموال	٢٠٦
والحدود	
باب	٢٠٧
باب اذا ادعى أو قذف فله أن يلتصق	٢٠٩
البينة ويطلق لطلب البينة	
باب اليمين بعد العصر	٢٠٩
باب يحلف المدعى عليه حيثما وجبت	٢٠٩
عليه اليمين ولا يصرف من موضع الى	
غيره	
باب اذا تسارع قوم في اليمين	٢١٠

صفحة	صفحة
٢٦٨ باب ما يجوز من الشروط في الاسلام	٢١١ باب قول الله عز وجل ان الذين يشترون
والاحكام والمبايعه	بعهد الله واياهم غنا قليلا
٢٢٩ باب اذا باع فخلا قدره	٢١١ باب كيف يستخلف
٢٢٩ باب الشروط في البيوع	٢١٢ باب من أقام البيعة بعد اليمين
٢٢٩ باب اذا اشترط البائع ظهور الدابة الى	٢١٢ باب من أمر بالحقاز والوعد
مكان مسعى جاز	٢١٣ باب
٢٣٧ باب الشروط في المعاملة	٢١٤ باب لا يستل أهل الشرك عن الشهادة
٢٣٧ باب الشروط في المهر عند عقد النكاح	وغيرها
٢٣٧ باب الشروط في المزارعة	٢١٥ باب القرعة في المشكلات
٢٣٧ باب ما يجوز من الشروط في النكاح	٢١٨ (كتاب الصلح)
٢٣٧ باب الشروط التي لا تحل في الحدود	٢٢٠ باب ليس الكاذب الذي يصلح بين الناس
٢٣٨ باب ما يجوز من شروط المكاتب اذا	٢٢٠ باب قول الامام لاحياه اذهبوا بنا نصلح
رضى بالبيع على أن يعتق	٢٢١ باب قول الله عز وجل أن يصلح بينهما
٢٣٨ باب الشروط في الطلاق	صلحا او صلح خير
٢٣٩ باب الشروط مع الناس بالقول	٢٢١ باب اذا اصطلحو على صلح جورفا الصلح
٢٣٩ باب الشروط في الولاء	مردود
٢٣٩ باب اذا اشترط في المزارعة اذا شئت	٢٢٣ باب كيف يكتب هذا ما صلح عليه
أخرجه	فلان بن فلان فلان بن فلان وان لم
٢٤١ باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع	ينسبه الى قبيلته أو نسبه
أهل الحرب وكافة الشروط	٢٢٣ باب الصلح مع المشركين
٢٤١ باب الشروط في القرض	٢٢٤ باب الصلح في الديه
٢٤٢ باب المكاتب وما لا يحل من الشروط	٢٢٤ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
التي تخالف كتاب الله	للحسن بن علي أن ابني هذا سيد ولعل
٢٤٢ باب ما يجوز من الاشتراط والتنيا	الله أن يصلح به بين فتيين عظيمتين
٢٤٣ باب الشروط في الوقف	٢٢٥ باب هل يشتر الامام بالصلح
٢٤٣ (كتاب الوصايا)	٢٢٦ باب فضل الاصلاح بين الناس والعديل
٢٤٣ باب الوصايا	بينهم
٢٧٠ باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن	٢٢٧ باب اذا أشار الامام بالصلح فإني
يتكففوا الناس	٢٢٧ باب الصلح بين الغرما وأصحاب الميراث
٢٧٦ باب الوصية بالثلث	والمجازفة في ذلك
٢٧٧ باب قول الموصي لوصيه تعاهد لولدي	٢٢٧ باب الصلح بالدين والعين
وما يجوز للوصي من الدعوى	٢٢٨ (كتاب الشروط)

